

# لمحات من عراق القرن العشرين

العراق في العهد الجمهوري

الكتاب التاسع

٩ - ١١

استبداد وبداية حروب الجمهورية الرابعة في العراق

الجزء الثاني:

١٩٧٩ - ١٩٨٠ و ١٩٨٩ - ١٩٩٠



الدكتور كاظم حبيب

لمحات من

# عراق القرن العشرين

العراق في العهد الجمهوري

الكتاب التاسع

٩ - ١١

استبداد وبداية حروب الجمهورية الرابعة في العراق

الجزء الثاني:

١٩٧٩ - ١٩٨٠ و ١٩٨٩ - ١٩٩٠



دار اراس للطباعة والنشر

أربيل - اقليم كردستان العراق

جميع الحقوق محفوظة ©  
دار اراس للطباعة والنشر  
شارع گولان - اربيل  
اقليم كردستان العراق  
البريد الإلكتروني aras@araspess.com  
الموقع على الانترنت www.araspublishers.com  
تأسست دار اراس في (٢٨) تشرين (٢) ١٩٩٨

الدكتور كاظم حبيب  
لمحات من عراق القرن العشرين - الكتاب التاسع  
منشورات اراس رقم: ١٣٦٧  
الطبعة الأولى ٢٠١٣  
كمية الطبع: ٦٠٠ نسخة  
مطبعة اراس - اربيل  
رقم الايداع في المديرية العامة للمكتبات العامة ٥٦ / ٢٠١٣  
الاجراء الداخلي والغلاف: آراس أكرم

## المحتويات

١	نهوض وسقوط الجمهورية الرابعة في العراق
٣	استبداد وبداية حروب الجمهورية الرابعة في العراق
٣	الجزء الثاني
٥	المحتويات
١٣	الفصل الأول
١٣	صدام حسين والدولة الاستبدادية والتسلط الفردي المطلق في العراق
١٩	المبحث الأول
١٩	حول مفهوم الدولة
٢٩	المبحث الثاني
٢٩	طبيعة الدولة ونظام الحكم في العراق
٢٩	السمة الأولى
٣٠	السمة الثانية
٣٨	السمة الثالثة
٣٩	السمة الرابعة
٤٠	السمة الخامسة
٤١	السمة السادسة
٤٣	السمة السابعة
٤٤	السمة الثامنة
٤٤	السمة التاسعة
٤٥	المبحث الثالث
٤٥	الحرب العراقية – الإيرانية
٦٤	الفصل الثاني
٦٤	مؤشرات بدء الحرب العراقية – الإيرانية
٦٩	المبحث الأول
٦٩	مراحل الحرب العراقية – الإيرانية

٩٥	المبحث الثالث
٩٥	نتائج الحرب العراقية – الإيرانية
١٠٩	المبحث الرابع
١٠٩	العلاقات الاقتصادية العراقية في فترة الحرب
١٣٣	الفصل الثالث
١٣٣	الفصل الثالث
١٣٣	الحرب العراقية الإيرانية وتجارة السلاح
١٣٣	المبحث الأول
١٣٣	العراق وتجارة السلاح
١٤٥	المبحث الثاني
١٤٥	الولايات المتحدة الأمريكية والحرب العراقية – الإيرانية
١٦٠	المبحث الثالث
١٦٠	مواقف الدول العربية إزاء الحرب العراقية – الإيرانية
١٦٧	المبحث الرابع: مواقف القوى السياسية العراقية من الحرب العراقية – الإيرانية
١٦٨	أولاً: سياسة وموقف الحزب الشيوعي العراقي من الحرب
١٧٧	ثانياً: سياسة وموقف الحزب الديمقراطي الكردستاني من الحرب
١٨٥	رابعاً: موقف التحالفات السياسية المناهضة لصدام حسين من الحرب العراقية – الإيرانية
١٩١	الفصل الرابع
١٩١	السياسات الداخلية للحكم الدكتاتوري
١٩١	وسياسات القوى المناهضة للنظام
١٩١	المبحث الأول: السياسات الداخلية للنظام الدكتاتوري
١٩٢	حول الحريات العامة وحالة حقوق الإنسان
١٩٥	* الحق في الحياة
١٩٥	الحروب
١٩٧	القتل تحت التعذيب
٢٠١	قوانين وأحكام الإعدام
٢٠٤	مصادرة الحق في محاكمات قانونية وشرعية
٢٠٨	مصادرة الحق في التنظيم والصحافة وحرية الرأي والعقيدة
٢١٥	أجهزة الأمن والمخابرات العراقية

٢١٨	المبحث الثاني: عملية الدجيل وعواقبها
٢٢٨	المبحث الثالث: عمليات مجازر الأنفال وحبضة في كردستان العراق
٢٤٢	فترة ظهور وتطور العنصرية في أوروبا
٢٨٥	المبحث الثالث: الفاشية الجديدة في العراق وتجلياتها في السياسة إزاء شعب كردستان
٢٩٦	تنفيذ حملات ومذابح الأنفال
٣٠٠	مراحل تنفيذ عمليات الأنفال في كردستان العراق
٣٠٠	المرحلة الأولى
٣٠٢	مجزرة حلبضة والسلاح الكيماوي ( بين المرحلة الأولى والثانية )
٣١٢	المرحلة الثانية
٣١٤	المرحلة الثالثة
٣١٧	المرحلة الرابعة
٣١٩	المراحل الثلاث التالية (الخامسة و السادسة و السابعة)
٣٢٤	طبيعة وعواقب مجازر الأنفال بالأرقام
٣٤٠	الفصل الخامس
٣٤٠	العلاقات في ما بين القوى السياسية العراقية في هذه المرحلة
٣٤٠	المبحث الأول
٣٤٠	التحالفات السياسية المناهضة لنظام الاستبدادي
٣٤٥	المبحث الثاني
٣٤٥	نكسة ثورة أيلول والحزب الديمقراطي الكردستاني في العام ١٩٧٥
٣٥٧	المبحث الثالث
٣٥٧	الاتحاد الوطني الكردستاني
٣٦٨	المبحث الرابع
٣٦٨	الصراعات الحزبية وأحداث ثشت أشان
٣٧٨	المبحث الخامس
٣٧٨	تقييم أحداث ومعارك ثشت أشان
٣٩٥	المبحث السادس
٣٩٥	حركة الأنصار الشيوعيين في كردستان
٤٠٧	المصادر
٤٠٧	المصادر باللغة العربية

٤٠٩	المصادر باللغات الأجنبية
٤١١	المواقع الإلكترونية
٤١١	التقارير والنشرات والوثائق وأوراق عمل



## المدخل

انتهت المرحلة الأولى والثانية من حكم البعث في العراق للفترة ١٩٦٨-١٩٧٩ بسيطرة مطلقة لصادم حسين على السلطة السياسية بعد المجزرة الدموية التي نفذها بحق ٢٢ شخصاً من قياديين وكوادر حزب البعث العربي الاشتراكي، في حين كان في مقدور الدكتاتور أن يرتقي "عرش" العراق بدون تلك المجزرة الرهيبة التي أشرك فيها جمهرة غير قليلة من قياديين وكوادر البعث لتنفيذ عملية القتل الجماعية من خلال الاستخدام المشترك للأسلحة النارية في تنفيذ حكم الإعدام الذي أصدره صدام حسين بحق رفاقه المتهمين بالتآمر ضده. لقد كان الهدف من هذه المجزرة إيصال إنذار مباشر إلى كل القوى السياسية العراقية، ولكن بشكل خاص، إلى القوات المسلحة العراقية وأجهزة الأمن والاستخبارات، وإلى قياديين وكوادر حزب البعث، بأن أي محاولة منها للمنافسة أو التآمر أو الاعتراض أو حتى التشكيك بقيادة صدام حسين المطلقة وبسياساته ستكون حصيلتها الموت المؤكد على أيدي رفاقهم من الجلاوزة. وبهذه المجزرة الرهيبة التي تذكرنا بأساليب القتل الجماعية التي مارسها بعض خلفاء بني العباس ضد من عارضهم أو ناصبهم العداً أو حتى شكك بهم، وفر الأجواء السياسية والأمنية الخانقة التي يحتاجها كل دكتاتور بغيض من أجل السيطرة التامة على الحكم والاستمرار فيه دون معارض أو منازع من صفوف حزبه، بعد أن كان قد وجه ضربات قاسية جداً ضد قوى المعارضة السياسية خارج حزبه.

وكان صدام حسين قبل ذلك قد خطط ونظم، بالتنسيق مع والتأييد من شاه إيران وبموافقة ودعم ومباركة الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، مؤامرة ضرب الحزب الديمقراطي الكرديستاني والحركة الكردية المسلحة في العام ١٩٧٥ في كردستان العراق، وفرض على حليفه الحزب الشيوعي عملياً السكوت عن تلك المؤامرة. ثم تابع صدام

حسين مسيرته ضد القوى السياسية العراقية بتصفية تحالفه مع الحزب الشيوعي العراقي بحملة اعتقالات واسعة شملت عشرات الألوف من الشيوعيين والديمقراطيين وأصدقاء الحزب خلال الفترة الواقعة بين منتصف نهاية العام ١٩٧٧ ونهاية العام ١٩٨٠ تقريباً، رغم أن حملة مكافحة الحزب الشيوعي لم تكن قد توقفت قبل ذلك، كما أنها لم تتوقف بعد ذلك. لقد مارس حزب البعث سياسة التحالف مع هذا الحزب لإضعاف حزب آخر ثم توجيه الضربة له، ثم التحالف مع حزب ثالث لتصفية الحزب الذي تحالف معه قبل ذلك إلى أن تسنى له تصفية الساحة السياسية من قوى المعارضة الفاعلة في العراق وأجبر من تبقى منها إلى الغوص في العمل السري أو الصعود إلى جبال كردستان لخوض الكفاح المسلح ضد النظام.

في الوقت الذي وجه صدام حسين الضربة إلى أحمد حسن البكر وفرض تنازله عن كل مراكزه في الحزب والدولة وتصفية مؤيدي البكر ومعارضيه انفراد صدام حسين بالسلطة في القيادة القطرية وفي مجلس قيادة الثورة وفي الجيش وأجهزة الأمن، وجه في الوقت نفسه ضربة إلى تلك الجهود التي بذلت من أجل التقريب بين حزب البعث العربي الاشتراكي في العراق ونظيره في سوريا وإقامة الوحدة العراقية - السورية. وكان النهج الذي مارسه صدام حسين إزاء سوريا ينسجم تماماً مع بعض أبرز أعضاء القيادة القومية، وخاصة ميشيل عفلق، الذي كان يرى في حافظ الأسد ورهطه مجموعة خارجة على دستور الحزب ونظامه الداخلي ومرتبدة عن أهداف البعث ومتآمرة على القيادة الشرعية لحزب البعث العربي الاشتراكي، أي متمردة على قيادة عفلق الفعلية والمباشرة!

وبعد عمليات تصفية جسدية لقوى المعارضة السياسية وتهجير قسري لقوى كانت تحمل السلاح ضد مشاريعه العدوانية وإنهاء تحالفات سياسية في بغداد ثم تصفيات جسدية لأعضاء قياديين في حزب الدولة والحكم، خلا الجو لصدام حسين منذ خريف العام ١٩٧٩ لممارسة سياساته في العراق ومع الدول العربية والدول المجاورة دون منازع أو دون وجود قوى معارضة قادرة على إسقاط مشاريعه.

وقبل صعود صدام حسين إلى دست الحكم المطلق، وقعت الثورة الشعبية في إيران وسيطرة الخميني على السلطة وحصرها بقوى الإسلام السياسي الشيعية الإيرانية، بالرغم من كون النضال الوطني ضد الشاه كان نضالاً مدنياً ومن قوى سياسية ليبرالية وديمقراطية وعلمانية أساساً، ومن مختلف الطبقات والفئات الاجتماعية، مثل حزب تودة وفدائي خلق ومجاهدي خلق والسوق التجاري (البازار الإيراني) وأحزاب وقوى البرجوازية الوطنية، كما شاركت فيها جمهرة من رجال الدين في الحوزة الدينية في قم وعلى رأسهم روح الله الخميني، الذي كان يعيش في المنفى العراقي ثم انتقل إلى باريس استجابة لطلب الشاه من صدام حسين في إبعاده عن العراق. ومن هنا يمكن القول حقاً بأن القوى الدينية استطاعت أن تسرق الثورة من أيدي القوى السياسية المدنية والديمقراطية التي تفرقت حينذاك وعجزت عن توحيد صفوفها، في حين تمكن الخميني توحيد القوى الدينية وتعبئة الناس حوله مباشرة.

كان النظام الصدامي قد عقد علاقات جديدة مع شاه إيران استناداً إلى اتفاقية الجزائر وتنازل النظام العراقي عن بعض حقوقه في شط العرب وفي بعض المناطق الحدودية لقاء الموافقة على منع المساعدات عن الحركة الكردية المسلحة ومحاصرتها بين القوات الإيرانية والقوات العراقية وفرض نزع وتسليم السلاح عليها. وبالتالي لم تكن الثورة في مصلحة النظام العراقي ووجد فيها عدواً جديداً يمكن أن تخلق للنظام مشاكل جديدة، خاصة وأن صدام حسين كان قد فرض على روح الله الخميني مغادرة المنفى العراقي الذي عاش فيه سنوات طويلة وانتقل إلى باريس، حيث بدأ منها مواصلة إثارة الناس الإيرانيين ضد نظام الشاه.

لقد حصل تغيير كبير في إيران وأعقبه تغيير في العراق. سيطر الخميني وأتباعه على الحكم في إيران وأقاموا حكماً استبدادياً باسم الإسلام، واستولى صدام حسين وأتباعه على السلطة كاملة في بغداد وواصلوا تشييد وتعميق الاستبداد في الحكم باسم البعث والقومية العربية. ومنذ البدء برز العداء بين النظامين الاستبداديين، أحدهما يدعي العلمانية، وهي منه براء، والثاني يدعي الإسلام وهو منه براء. وبدأت العمليات المتعدية بين الجانبين،

وكان المجتمعان العراقي والإيراني ضحية هذا العداء المتفاهم. وفي الوقت الذي كانت قوى الإسلام السياسي تكافح ضد النظام العراقي قبل مجيء الخميني إلى الحكم في إيران، وجدت في مجيئه حافزاً لتصعيد عملياتها المعادية للنظام ووجدت الدعم والتأييد والمساندة من جانب النظام الإيراني الجديد، مساندة متنوعة، بما فيها الإعلام. وتطورت بشكل سريع حين نفذت مجموعة من عمليات التفجير ومحاولات الاغتيال التي مارسها أتباع حزب الدعوة في العراق. وكان الاتهام قد توجه من جانب النظام العراقي إلى إيران مباشرة في كونها هي التي توجب وتنظم وتوجه تلك العمليات. ووقعت حوادث حدودية بين الطرفين دفعت بالنظام العراقي إلى التفكير بشن الحرب ضد إيران. ولكن هل هذه الأسباب كانت كافية لخوض الحرب ضد إيران، أم كانت هناك الكثير من العوامل التي لعبت دورها في اتخاذ صدام حسين قرار شن الحرب؟ نحاول هنا أن نتتبع تلك العوامل التي كانت سبباً لشن الحرب ضد إيران والتي كانت بمثابة البداية التي انتهت إليها النظام العراقي بعد مرور ما يقرب من ٢٢ سنة على بدئها.

أن معرفة العوامل التي تسببت بقيام الحرب تفترض التعرف على طبيعة النظام الذي أقامه صدام حسين في العراق قبل وبعد هيمنته الكاملة على السلطة. سيتناول هذا الجزء من الكتاب (الثامن) والجزء التالي (التاسع) البحث في مرحلتين: المرحلة الأولى وتتضمن الفترة التي شهدت صعود صدام المطلق إلى السلطة حتى نهاية الحرب العراقية – الإيرانية، في تتضمن المرحلة الثانية الفترة الممتدة بين نهاية الحرب والبدء بغزو الكويت حتى سقوط النظام في العام ٢٠٠٣. وهي فترة طويلة نسبياً تصل إلى حدود ربع قرن تقريباً.

أما الكتاب العاشر فسيحاول معالجة الفترة التي أعقبت سقوط النظام العراقي تحت ضربات القوات الأمريكية والبريطانية وفرض قرار الاحتلال على العراق الصادر عن مجلس الأمن الدولي والفترة التي أعقبت ذلك وما يعانيه العراق وشعب من قوى الإرهاب الإسلامية السياسية وقوى البعث الصدامية والقومية الشوفينية والطائفية المستفحلة والجريمة المنظمة.

## الفصل الأول

### صدام حسين والدولة الاستبدادية والتسلط الفردي

#### المطلق في العراق

كان صدام حسين منذ البدء قد وضع نصب عينيه مسألة الانفراد بالسلطة السياسية. وصمم منذ البدء أيضاً بإزالة كل العوائق التي تقف في طريق وصوله إلى هذا الهدف، إذ لم يكن صدام في باله أن يبقى حاكماً للعراق حسب، بل حاكماً مطلقاً على الوطن العربي والأمة العربية. وكان العراق بالنسبة له محطة أولى أساسية، في حين كان يعتبر حزب البعث الأداة المهمة للوصول إلى هذا الهدف. أي أن طموحه الشخصي كان أبعد بكثير من طموحات جمال عبد الناصر وأوسع بكثير من إقامة وحدة بين العراق وسوريا، كما كانت هناك فوارق معينة في بعض أدوات وأساليب العمل لدى الشخصين في الوصول إلى تلك الطموحات.

هيمن هذا الهدف بشكل مطلق على كامل تفكير وتصرفات صدام حسين منذ أن أصبح الرجل الثاني في العراق بعد أحمد حسن البكر، إذ لم يكن يرى في الأخير سوى أداة ضرورية ومهمة لكسب القوات المسلحة وتعبيد الطريق لصعوده. وفي هذا السياق لم تكن مهمة صعبة على صدام حسين أن يتخلص لا من أحمد حسن البكر، بغض النظر عن الطريقة التي تم فيها التخلص منه، حسب، بل ومن المجموعة القيادية التي رأى فيها عائقاً لتحقيق أحلامه الجامحة. ولكنه كان يريد بهذه الوسيلة أن يدلل للجميع على أنه مصمم على السير في هذا الطريق، بعد أن تصور بأنه قد تخلص من كل العوائق الأخرى التي كانت تقف، بهذا القدر أو ذاك، حائلاً دون تحقيق تلك الأحلام، مثل توجيه ضربة قاسية لحركة التحرر الوطني الكردية في كردستان العراق، فك التحالف وتوجيه ضربة قاسية لتنظيمات الحزب الشيوعي العراقي، ضرب القوى القومية التي نشطت قبل ذاك وكذلك تنظيمات

حزب البعث (جناح سوريا)، ثم توجيه الضربات إلى التنظيم الإسلامي السياسي الشيعي الذي كان يقوده السيد محمد باقر الصدر. ولم تكن هناك تنظيمات إسلامية سياسية سنوية فاعلة في الساحة السياسية العراقية إذ اصطفيت في الغالب الأعم إلى جانب النظام أو سكتت عنه واستكانت له، ومن كان منهم معارضاً له فقد غادر العراق إلى السعودية أو الخليج أو قتل بصيغة ما من قبل أجهزة الاغتيالات التي كان يقودها صدام حسين مباشرة.

اقتنع صدام حسين مع نفسه، وصور له بعض من كان حوله، بأن الأمور على الساحة العربية أصبحت الآن جاهزة له، وما عليه إلا أن يتقدم خطوة إلى الأمام ليحل محل عبد الناصر في قيادة الأمة العربية، خاصة وأن أنور السادات قد خسر تأييد الرأي العام العربي بتطوير علاقاته مع إسرائيل وزيارته للقدس وإلقاء خطابه في الكنيست الإسرائيلي، ثم انعقاد مؤتمر القمة الذي أدان الحل الانفرادي لمصر مع إسرائيل ونشطت حينذاك القوى القومية العربية في الحكم وخارجه ورفعت رايات اللاءات العربية المشهورة التي تزيد من خسائر العرب دون أن تحقق لهم أي هدف يذكر. وفي إطار هذا الاقتناع الصدامي سعى إلى التحري عن عمل استثنائي يقوم به فيجعل منه قائداً فعلياً وعملياً للأمة العربية وحركة التحرر الوطني العربية بحيث يخز له جميع حكام الدول العربية خاشعين خاضعين، مع تأييد مطلق للشارع العربي وللقوى السياسية العربية. كان صدام مدركاً لمستوى الوعي العربي المتدني في الأوساط الشعبية الواسعة، كما كان مدركاً لطبيعة العقل العربي وعلاقة هذا العقل والعاطفة الجياشة بالخيبات العربية وبالمزاج السطحي للغالبية العظمى من الناس، وجمهرة غير قليلة حتى من مثقفات ومثقفي العرب.

كانت هذه الوجهة في التفكير قد تبلورت لدى صدام حسين في أعقاب النجاح الذي تحقق له في اتفاقية الجزائر في العام ١٩٧٥ وضربته الموجعة المؤقتة لقوات البيشمرجه الكرديّة ولحركة التحرر الكرديّة. إلا أن الشاه كان ما يزال حينذاك قوياً ولديه قوات مسلحة مجهزة بتجهيزات جيدة من الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها. ولهذا كان ينتظر باستمرار الفرصة المناسبة التي جاءت مع سقوط الشاه وصعود الخميني لقيادة إيران. فتخمرت فكرة استخدام إيران لتحقيق الصعود المرتقب لصدام حسين. ولم يبخل الخميني

بتقديم الحجج اليومية لإقناع صدام حسين بضرورة توجيه الضربة لإيران. فالمناوشات الحدودية والتصريحات والأحاديث الصحفية والإذاعية والتلفزة الموجهة ضد نظام صدام حسين من أجهزة الإعلام الإيرانية وتقديم الدعم الإعلامي المباشر للقوى الإسلامية السياسية المناهضة لصدام حسين في العراق ولقياداتها الموجودة في إيران من جهة، والتحرك الإسلامي السياسي لحزب الدعوة وتنظيمات منظمة العمل الإسلامي للمدرسي، سواء بإصدار البيانات أو بعمليات عسكرية لضرب القوات المسلحة أو التفجيرات، ومنها محاولة اغتيال طارق عزيز قرب الجامعة المستنصرية من جهة أخرى، والتحرك الجديد لقوات البيشمركة الكردستانية ضد نظام صدام حسين من جهة ثالثة، قد قدم الدليل القاطع لصدام حسين بأن كل هذه القوى لا يمكن التخلص منها إلا بتوجيه الضربة لإيران مباشرة، فهي التي تغذي، كما كان يعتقد جازماً، هذه الحركات السياسية والمسلحة الإسلامية والكردية ضد نظامه.

وكان صدام حسين يبحث حينذاك عن حليف قوي إضافي يسنده في مواقفه السياسية وتوجهاته في المنطقة العربية. إذ لم تكن لدى صدام حسين قناعة كافية باستعداد الاتحاد السوفييتي دعم جميع أحلامه في منطقة الشرق الأوسط. فتوجه صوب الولايات المتحدة لاستشارتها في الموقف من إيران. وكان هذا الاستفسار والاستشارة هي الفرصة الجديدة والثمينة التي التقطتها الإدارة الأمريكية لتوجيه ضربة قاصمة لإيران لا من خلال سياساتها العسكرية المباشرة، بل من خلال قوى إقليمية قادرة على توجيه تلك الضربة وبدعم أمريكي غير مباشر، إضافة إلى حصول صدام حسين على دعم عربي واسع. فأبدت الولايات المتحدة استعدادها لدعم جهود صدام حسين على هذا الطريق بل شجعت على ذلك، إذ أنها لا تتخلص من نظام الملالي في إيران فحسب، بل وتنتقم لما جرى لسفارتها في إيران في أعقاب ثورة الشعب الإيراني ضد الشاه، كما أنها يمكن أن تضعف نظام صدام حسين ذاته وتهيمن على سياساته.

كان صدام حسين يرى في إيران عدواً للعراق لا في فترة الخميني حسب، بل وفي فترة الشاه أيضاً. وهي نظرة منطلقة من الرؤية التاريخية للعلاقة بين العراق وإيران أو بين

الدولة العثمانية والدولة الفارسية حول العراق، إضافة إلى إسناد إيران للقوى الكردية المسلحة وقوى الإسلام السياسي الشيعية. وكان صدام حسين يرى أن إيران محتلة لمنطقة الأحواز العربية (الأهواز/خوزستان) التي جميع سكانها من العرب وكان الشيخ العربي خزعل أميراً عليها في فترة الحرب العالمية الأولى، وأن هذه المنطقة عراقية وينبغي لها أن تعود للعراق.

وكانت إيران قد احتلت في زمن الشاه الجزر الخليجية الثلاث العائدة لدولة الإمارات العربية، طمب الكبرى وطمب الصغرى وأبو موسى. كما كانت إيران الخميني ولا تزال ترفض التفاوض حولها وترى أن هذه الجزر إيرانية استعادت إيران السيادة عليها ولا يجوز التفكير بإعادتها إلى دولة الإمارات العربية.

إن كل هذه العقد يمكن حلها بضربة واحدة، بحرب سريعة ومكثفة تشن ضد إيران، ستتلقى التأييد من كل الدول العربية والكثير من الدول الأخرى والسكوت من البعض الآخر، ولكن ستجد الدعم والتأييد غير المباشر من الولايات المتحدة. كما أن الجماهير العربية ستلهل وتصفق له، وأن هذه هي الفرصة الكبيرة التي تسمح له بتحقيق أحلامه. وقد لعب المستشارون العراقيون والعرب المحيطون به تزيين الأمر له وتشجيعه على سلوك هذا الدرب المعوج والوعر. لقد تصور صدام حسين، وهو التكتيكي المتأمر بنجاح في العراق والاستراتيجي الفاشل على صعيد العراق والمنطقة، بأنه بهذه الضربة، ضربة معلم، أن يحقق الأهداف التالية:

- استعادة الأهواز المغتصبة من إيران وإعادة ضمها إلى العراق الأم.
- تحرير الجزر العربيات الثلاث وضمها إلى العراق.
- تأكيد إلغاء معاهدة ١٩٧٥ التي عقدت مع الشاه وتنازل فيها عن مصالح عراقية بهدف ضرب الحركة الكردية الوطنية، واستعادة ما منح لإيران من السيطرة على النصف الثاني من شط العرب وبقيّة القضايا الحدودية التي سويت مع إيران لصالح إيران وضد المصالح العراقية.



- إسقاط نظام الخميني تحت ثقل خسارته في الحرب مع العراق وبالتالي إمكانية بروز العراق على صعيد المنطقة باعتباره قوة عسكرية يحسب لها حسابها في المنطقة والعالم.
- البروز كقائد عربي محرر للأراضي العربية المحتلة وفرض هيئته واحترامه على بقية الحكام العرب لتبدأ معها المرحلة الثانية من تطلعه الموهوم صوب قيادة الأمة والدول العربية.
- البروز كقوة كبيرة في الشرق الأوسط ليحل محل جمهورية مصر العربية في قيادة العالم العربي وقوة أساسية ورئيسة في منطقة الشرق الأوسط ليتمكن من تطوير تحالفه مع الدول الكبرى، وبشكل خاص مع الولايات المتحدة التي كان التحالف معها شغله الشاغل.

هكذا كان مجرى تفكير صدام حسين، وهكذا كان سعيه نحو التوسع الكبير والسريع في بناء وتطوير وتسليح القوات المسلحة منذ العام ١٩٧٤/١٩٧٥، أي مع انتهاء من المؤتمر القطري الثامن لحزب البعث العربي الاشتراكي، وهكذا بدأ مسعاها لتطوير قدراته العسكرية باقتناء المزيد من السلاح الحديث والمتطور وتشكيل ترسانة ضخمة من السلاح، إضافة إلى البدء بإقامة صناعة عسكرية متقدمة في العراق مستفيداً في هذا الصدد من المعسكرين الشرقي والغربي، إذ كلاهما كان يسعى إلى خطب ود النظام العراقي وصدام حسين وكانا يسعيان معاً للحصول على جزء من الثروة النفطية العراقية من خلال الارتباط بعقود طويلة الأمد وبذخية مع النظام الصدامي حول مشاريع التجارة والتنمية والتجهيزات العسكرية وبناء القدرة والصناعة العسكرية العراقية.

كان العالم، وخاصة الدول الكبرى، يتابع باهتمام كبير اتجاه تطور النظام العراقي وسياساته الداخلية والعربية والخارجية. وكان هذا الاهتمام متباين الأهداف والأغراض. ففي الوقت الذي كانت ترى الدولة السوفييتية في هذا النظام حليفاً قوياً يفترض التعامل معه، رغم علاقاته السيئة بالحزب الشيوعي العراقي ورغم غياب الديمقراطية عنه، إذ يوفر لها العقود الاقتصادية في مجالات مختلفة، كالنفط والصناعة والزراعة والسلاح، استناداً إلى

معاهدة الصداقة التي وقعت في العام ١٩٧٢، وكانت تتطلع إلى أن يلعب دوراً أكبر في السياسة العربية وفي الشرق الأوسط كما كان قد وفر لها موقعاً عسكرياً واستراتيجياً مهماً في المنطقة وقرب المياه الدافئة في الخليج، كانت الولايات المتحدة في المقابل ترى فيه حليفاً أيضاً يمكنه إنجاز الكثير من المهمات عوضاً عنها، ومنها مكافحة الشيوعية وحركة التحرر الوطني في العراق والدول العربية، ومناهماً فعلاً للنظام الإيراني، وساحة مهمة للنشاط الاقتصادي، رغم عدم وجود علاقات دبلوماسية مع الولايات المتحدة حتى ذلك الحين، خاصة وأن العراق قد غير تدريجاً من وجهته الاقتصادية ووسع التعاون مع الغرب أكثر من أي وقت مضى ابتداءً من العام ١٩٧٦.

كان صدام حسين قد حقق ابتداءً من العام ١٩٧٣ إعادة بناء أجهزة الأمن الداخلي ووسع من مهماتها ولكنه فرض هيمنته ورقابته الكاملة عليها ومن خلال أقرب الناس إليه، ثم وسع تدريجاً من دائرة اعتماده على أهل تكريت حيث احتلوا مواقع مهمة في أجهزة الأمن والاستخبارات والقوى الخاصة التابعة له وفي القوات المسلحة. ونشأت بفعل هذا الواقع دولة بوليسية استكملت قوامها بتسلم صدام حسين السلطة المطلقة في البلاد. إلا أن صدام حسين وبسبب خشيته من التآمر عليه قد شكل دولته الخاصة داخل الدولة البوليسية التي يسيطر عليها، دولة داخل دولة تستند إلى أجهزته الأمنية الخاصة وقواه التي تلتف حوله لتحمي مواقعه في الدولة الأكبر وتصون هيمنته وتدمر من يقف بوجهه.

وخلال الفترة بين ١٩٧٣ و١٩٨٠ أقام صدام حسين دولة عراقية بوليسية تأتمر بأوامره وتلتزم بسياساته ومواقفه وتخضع لتوجيهاته بشكل مطلق. ولكي يقيم مثل هذه الدولة كان عليه أن يطوع حزبه ويعيد تنظيمه ويضمن أدلجته على الأسس التي يعتمدها في فرض فكره الشوفيني والفردى وسيطرته المطلقة بعد أن هيمن قبل ذلك على أجهزة الإعلام كاملة وعلى النشر وعلى قضايا التربية والتعليم والمنظمات المهنية ذات العلاقة المباشرة بالناس، وأن يضع الكوادر الملتزمة به وبخطه الفكري والسياسي في المواقع الأساسية في هذه الدولة البوليسية. فما هي خصائص الدولة التي أقامها صدام حسين ومارس تطويرها في أعقاب تسلمه السلطة في العام ١٩٧٩؟ سنحاول الإجابة عن هذا السؤال من خلال التعرف على مفهوم الدولة وتطور هذا المفهوم.

## المبحث الأول

### حول مفهوم الدولة

تشير أحداث التاريخ البعيدة والقريبة إلى أن الحرية والديمقراطية والحقوق النسبية التي يتمتع بها الإنسان في بعض بلدان العالم ومحروم منها جزئياً أو كلياً في الكثير من بلدان العالم الأخرى لم تكن منحة حصل عليها من هذا الحاكم أو ذاك، بل جاءت نتيجة نضالات شاقة مريرة وطويلة استمرت آلاف السنين، وتكثفت بشكل متميز في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، والتي أسفرت عن مبادئ وقواعد عمل أساسية على مستوى العلاقات الإنسانية والدولية. فكانت في جانب منها لائحة الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي، التي وضعت في ظروف وموازين قوى دولية معينة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان وبقية العقود والمواثيق الدولية في إطار ما يطلق عليه بشرعة حقوق الإنسان. وإن تحتل العلاقات بين الدول بشكل خاص، إضافة إلى علاقات تلك الدول بمجتمعاتها والمجتمعات الأخرى بشكل عام، محور بنود ومواد اللائحة الأولى، فإن العلاقة بين الدولة والإنسان أو الدولة والمجتمع تعتبر المسألة المركزية والأكثر أهمية وحساسية في شرعة حقوق الإنسان. والجدير بالإشارة إلى وجود اتجاهين ملموسين في المرحلة الراهنة: الأول يسعى إلى تقليص تلك الحقوق من خلال جملة من الإجراءات العملية أو حتى تغيير المواد القانونية والدساتير الديمقراطية، والثاني يسعى إلى استكمال تلك الحقوق وشمولها لمجالات جديدة، كما حصل في العلاقة بين التنمية وحقوق الإنسان أو علاقة البيئة بحقوق الإنسان، وإلى إغناء المقرر منها حتى الآن بالارتباط مع التغيرات والتطورات الجارية على حياة الإنسان في عالم العولمة المتنامية. لقد كانت وما تزال العلاقة بين الدولة والإنسان أو المجتمع الشغل الشاغل للإنسان والعاملين في مجالات السياسة والفلسفة وكثرة من المصلحين على امتداد تاريخ البشرية. وما وصل إلينا من وثائق ومعلومات عن الإنسان في العهود السومرية والبابلية والآشورية، أو الفرعونية والفارسية أو الهندية والصينية وفي أمريكا الجنوبية تميظ اللثام عن الكثير من تلك العلاقة بجوانبها الإيجابية والسلبية، والتي تتجلى بوضوح كبير في القوانين التي عرفها العراق القديم مثلاً، وعلى وجه الخصوص

قانون حمورابي. وإذا كان حمورابي يتسلم قانونه، وفق ما هو منقوش في مسلته المعروفة، من إله الشمس، شمش، فأن القانون ذاته كان يعبر في بنيته الأساسية عن حياة الناس وعن علاقاتهم المتبادلة وعن معاملاتهم الاقتصادية والأسس التي ينهض عليها المجتمع البابلي أو التي يريد حمورابي وكهنته أن تكون أساسا لعلاقات المجتمع، والتي كانت بدورها تجسد المعرفة المتراكمة التي انتقلت له وللكهنة والمجتمع من القوانين الأخرى الثلاثة المعروفة لنا في تاريخ العراق القديم<sup>١</sup>. وكان هم الحاكم الفرد، الممثل لإرادة الإله، أن يؤكد رغبته، التي هي من رغبة الألهة العظام، ما يلي: لما عهد أنو العظيم سيد الألهة وأنليل رب السماء والأرض الذي بيده مصير البلاد، إلى مردوخ بكر أيا، أن يحكم جميع البشر، وعندما عظماءه بين آلهة السماء وجعلاً أسم بابل مجيدا شهيرا في جميع الدنيا وأسسها فيها مملكة راسخة البنيان رسوخ السماء والأرض، انتدبني آنذاك أنو وأنليل، أنا حمورابي الأمير الكريم عابد الألهة، لأنشر العدل في البلاد وأقضي على الشر والغش وأمنع القوي من اضطهاد الضعيف<sup>٢</sup>. وقد صدر أول هذه القوانين المعروفة لنا حتى الآن في الفترة الواقعة بين ٢١١١-٢٠٠٣ قبل الميلاد، وأخرها يرجع إلى الفترة الواقعة بين ١٤٥٠-١٢٥٠ قبل الميلاد، ولكن ظهرت فيما بعد، إذ عثر على لوح واحد حتى الآن يتضمن مواد قانونية، بأن الدولة الكلدانية البابلية الحديثة كانت لها قوانينها التي ورثتها من العهود السابقة وتلك التي وضعتها في ضوء واقعها الجديد وبتحديد ٦٢٦-٥٣٩ قبل الميلاد<sup>٣</sup>. وإذا كان الحكم في هذه الفترة يمثل أو يعبر عن حكم الفرد، الذي كان يمارس الحكم على

١ يشير تاريخ العراق القديم، ووفق ما هو مكتشف حتى الآن، إلى أن المجتمع في بلاد ما بين النهرين قد عرف خمسة قوانين بالارتباط مع العهود المتتابعة، وهي: قانون أورنمو، وقانون لبت عشتار، وهما مدونان باللغة السومرية، وقانون أشنونة وقانون حمورابي، وهما مدونان باللغة الأكادية، وأما القوانين الآشورية فقد دوت باللغة الآشورية (الآرامية) المسمارية.

٢ الهاشمي. رضا جواد. القانون والأحوال الشخصية. الفصل الثالث من كتاب "حضارة العراق" لنخبة من الباحثين العراقيين. دار الجبل. بيروت/بغداد. ١٩٨٥. ص ٦٥.

٣ - المصدر السابق نفسه. ص ٦٣ - ١٠٨.

- الذنون، عبد الحكيم. تاريخ القانون في العراق. دار علاء الدين. دمشق. ١٩٩٣.

الأرض باسم الآلهة ونيابة عنها، مستبدا ومطلقا في أحكامه ويجد الدعم والتأييد من المجمع الديني أو الكهنوت، أو المعارضة والصراع معه أحيانا، فإنه مع ذلك كان يسعى إلى تثبيت ذلك في قوانين يسعى إلى تطبيقها ليحقق رضا الآلهة من جهة، ولكنه لم ينس تأمين تأييد المجتمع له من جهة أخرى.

أما في المجتمع الإغريقي، وبعد ما يقرب من قرنين من حكم الكلدانيين في العراق البابلي، شهدت رؤية الإنسان عن مفهوم ودور وشكل الدولة تطورا مستمرا تجلى في فكر أرسطوطاليس Aristoteles إذ طرح تصوره لإشكالية الدولة القائمة وما يراه من شكل حكم اعتبره أفضل للمجتمع حينذاك. فقد رأى إمكانية نشوء ثلاثة أشكال للدولة هي: دولة جيدة، وهي التي تقوم على الفرد الملك، ودولة الجماعة الأرستقراطية، ودولة الديمقراطية المعتدلة، تقابلها ثلاثة أشكال سيئة هي: دولة تقوم على أساس الفرد الطاغية، ودولة القلة، ودولة سلطة الشعب أو الديمقراطية. وكان الفارق الجوهرى بينهما يتركز في أن الأشكال الثلاثة الأولى تحكم لمصلحة المجموع، في حين أن الأشكال الثلاثة السيئة تحكم لمصلحة الجماعة المسيطرة. وعلى العموم فإن أرسطوطاليس قد انطلق في نظريته للحكم من نماذج ثلاثة أساسية هي: حكم الفرد وحكم القلة وحكم الكثرة، سواء أكانت نماذج جيدة أم سيئة<sup>4</sup>. علما بأن أرسطوطاليس كان يلتزم ويدافع عن انقسام المجتمع إلى فئة أرستقراطية سيده وحاكمة، وفئة أحرار، وفئة عبيد تعمل لمصلحة الأسياد. وفي هذا لم يختلف كثيرا عن المجتمعات السومرية والبابلية والآشورية القديمة، إلا أنه منحها رؤية نظرية وواقعا طبقيا ملموسا.

وفي فترة لاحقة تطورت نظريات الدولة والحكم في الفكر الروماني وتجلت في تشخيص بوليبيوس (Polybios) الذي سعى إلى الدمج في الدستور الذي يراه مناسبا بين سلطة الملكية الأرستقراطية وسلطة المواطنين من خلال مجلس الشعب، حيث ترسل الملكية

---

4 - Lange· Erhard & Alexander· Dietrich (Hrsg.) Autorenkollektiv. Philosophenlexikon. Dietz Verlag. Berlin. 1983. S. 42-49.

- Nohlen· Dieter. (Hrsg.). Woerterbuch. Staat und Politik. Staatsformenlehre von Eckhard Jesse. 4. Aulage. Piper. Muenchen. 1996. S. 730-732.

الأرستقراطية مندوبيها أو القناصل إلى المجلس، كما يرسل المواطنون مندوبيهم إليه. وفيه تتخذ القرارات، أي أنه عمد إلى تبني عملية التمثيل للطبقتين الاجتماعيتين السادة والأحرار، واستثنى من تصوره فئة العبيد الواسعة طبعاً. واتخذت نظرية الدولة في عهد ميكافيللي وجهة أخرى، ولكنها لم تهمل ما وصل إليه الفكر النظري الروماني حينذاك. إذ حافظ على المبدأ الثنائي الجديد في نظم الحكم بدلا من المبدأ الثلاثي في أشكال الحكم الذي كان عند أرسطوطاليس. إذ كان ميكافيللي يرى إمكانية نشوء نموذجين لا غير، وهما: حكم الفرد في الملكية أو ما كان يطلق عليه بأمر الدولة، إنه الدولة ذاتها " وحكم الكثرة في الجمهورية<sup>٥</sup>. ولم يبرز ميكافيللي في هذه اللوحة التمايز المحتمل في الحالتين في الموقف من الديمقراطية، رغم اعتبار الكثرة معبرة عن الديمقراطية أساسا. وكان ميكافيللي يرى بوضوح التناقض والتعارض الذي ينشأ حتماً بين الحاكم والفرد، أو بين نظام الحكم القائم والفرد والمجتمع. وإن كان يرى في الحكم سيادة القانون والتنظيم والمصلحة العامة، كان يرى في الفرد من أبناء الشعب الأنانية والخمود الاجتماعي. فالفرد عند ميكافيللي، كما يلخص ذلك الدكتور فاروق سعد بدقة، ينزع إلى الهرب باستمرار، ويميل إلى عصيان القوانين وعدم دفع الضرائب والامتناع عن خوض الحرب<sup>٦</sup>. وكانت هذه الرؤية للأمر وأساليب الحكم والطريقة التي كان يريد معالجة المشكلات فيها تعبر عن مبدأ الميكافيللية النفعية، كما أن فيها الكثير من التعالي الأرستقراطي على الفرد الاعتيادي وعلى المجتمع. ولكن الفكر البرجوازي النظري قد ساهم في تطوير أشكال الدولة وحددها بنموذجين رئيسيين هما النموذج الدستوري والنموذج الاستبدادي حيث تجلى ذلك في دراسات لوفنشتاين (K. Loewenstein). وفي هذا التقسيم لا يميز الكاتب في الشكل الأول التباين بين الملكية والجمهورية، بل يؤكد على البنية الداخلية للنظام، أي هل هو نظام برلماني أم

٥ - ميكافيللي، نيقولو. الأمير. ترجمة الدكتور فاروق سعد. طبعة ١٢. منشورات دار الآفاق الجديدة. بيروت. ١٩٨٥.

- المصدر السابق نفسه. - Nohlen, Dieter. (Hrsg.). Woerterbuch. Staat und Politik.

٦ ميكافيللي، نيقولو. الأمير. مصدر سابق. المقدمة بقلم الدكتور فاروق سعد. ص ٩.

رئاسي أو إداري على طريقة النظام السويسري، إذ يفترض في أن يضع النظام الدستوري معايير أساسية تعتبر المحك لطبيعته، وفي مقدمتها، نظام الرقابة على السلطة والفصل بين السلطات وحق المشاركة في انتخابات حرة وديمقراطية وفي انتخاب الممثلين لفترة زمنية محددة، وتحديد أسس تداول السلطة. في حين كان يرى بأن النظام الاستبدادي يظهر بشكلين هما المطلق والشمولي، بغض النظر عما إذا كان هذا النمط يقوم على دكتاتورية الفرد، أم دكتاتورية طغمة، أم دكتاتورية حزب.<sup>٧</sup>

والمجتمع البرجوازي الذي طور نظرية الدستور في النظام السياسي شهد نفسه أبشع أنواع الدكتاتوريات وأكثرها مصادرة للحياة والحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان ومارس العنصرية والتمييز العنصري والقومي والفكري والسياسي إلى حد إبادة ملايين البشر، سواء تم ذلك عبر الحرب أم في معسكرات الاعتقال النازية. وقد تعرف الإنسان في سنوات ما قبل الحرب الثانية وفي أثنائها على النازية الألمانية والفاشية الإيطالية والعسكرية اليابانية. وكانت لهذه الفترة دور كبير في بلورة وإنضاج شرعة حقوق الإنسان وإرساء العلاقات الدولية على أسس جديدة أكثر ديمقراطية وأقل عدوانية.

أما فلاديمير إيلج لينين فقد منح الدولة في النموذج السوفييتي أو حتى قبل ذلك في كتابه الموسوم "الدولة والثورة" رؤية محددة، إذ اعتبر الدولة عموماً أداة طبقية تمارس حراسة مصالح فئة معينة وتقمع مصالح فئات أخرى، فهي بهذا المعنى أداة قمع وحراسة. هكذا هي الحالة في الدولة البرجوازية حيث تمارس القمع ضد الطبقة العاملة وكادحي الريف وتمارس عملية الدفاع عن استغلال المجتمع من قبل الطبقة البرجوازية، وهي في ذات الوقت تمارس حراسة مصالح البرجوازية واستمرار الحفاظ على السلطة في يديها. وهكذا تكون وظيفة الدول السوفييتية، ولكن بصورة معاكسة، حيث تقوم بحراسة مصالح الطبقة العاملة والكادحين من جهة، وقمع مقاومة البرجوازية والكولاك لمصالح الطبقة العاملة. أي أن الدولة تؤدي وظيفة قمع وحراسة أياً كانت تلك الدولة مع الفارق في أي من تلك المصالح

---

7- Nohlen· Dieter. (Hrsg.). Woerterbuch. Staat und Politik.

- المصدر السابق نفسه .

تقوم بحراستها، وأي من تلك المصالح تقوم بقمعها. ومن تابع النموذج السوفييتي على مدى عقود يدرك مواطن الضعف والخلل لا في الجانب النظري فحسب، ولكن في الممارسة العملية بشكل خاص. الدولة هنا ليست حيادية، بل تلتزم جانب فئة ضد أخرى. إن في هذه الرؤية الفكرية والسياسية الكثير من الصواب، إذ يصعب وجود دولة حيادية بين الطبقات، وكل النماذج البرجوازية في الحكم حتى الآن تؤكد ذلك.

ولم يكن النموذج السوفييتي في نظام الحكم يعبر عن المبادئ التي نادى بها الاشتراكية على الصعيد الدولي، وبشكل خاص في مجال حرية الإنسان وإطلاق طاقاته الإبداعية والحفاظ على كرامته وتأمين العدالة الاجتماعية. إذ أن الفترة الستالينية على نحو خاص كانت نموذجا لدولة شمولية بعيدة عن الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان، وعن احترام كرامة الإنسان ودوره في الحياة. ورغم بروز ظاهرة العدالة النسبية في مجتمع "اشتراكية" الدولة السوفيتية والمجتمعات المماثلة له في بلدان أوروبا الشرقية والصين وغيرها، فإن حرية الإنسان وحقوقه الأساسية لم تكن مهضومة فحسب، بل وفي أحيان كثيرة مصادرة، بما فيه حقه في الحياة، كما حصل في الفترة الستالينية، وبشكل خاص ضد أصحاب الرأي الآخر والمخالفين له والمعارضين للنظام، مثلا. ومع مرور الزمن فقدت تلك المجتمعات العدالة النسبية التي تميزت بها بالمقارنة مع المجتمعات الرأسمالية، إذ أنها قد تقلصت كثيرا وعاشت اقتصادياتها أزمة حادة ثم أدت إلى انهيارها بسبب غياب الديمقراطية السياسية وجملة من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وبرز البيروقراطية في الحزب والدولة وعيش القلة في بجموحة واضحة على حساب الكثرة التي كانت تعاني من شظف العيش في المجتمع. كما أن الموقف من العدالة الاجتماعية قد تراجع إلى حدود بعيدة في تلك النظم الشمولية لأسباب أخرى إضافية، منها على سبيل المثال لا الحصر، سيادة البيروقراطية في نشاط الدولة وقطاعها الاقتصادي وانتشار الفساد الوظيفي والمالي ونهب قطاع الدولة من الباطن وتكديس الثروة على حساب المجتمع من جانب مجموعة صغيرة من النخبة الحاكمة في الحزب والدولة... الخ. إن الإشكالية في هذه النظم، كما علمتنا التجربة المنصرمة برزت، أو ما تزال في البعض المتبقي منها، تكمن في الرغبة في إرساء دعائم نظام



يقوم على الحزب الواحد القائد والموجه للحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، نظام يقوم على دكتاتورية الحزب الواحد، حتى لو وجدت بجواره بعض الأحزاب الأخرى شكلية، وبالتالي كانت أو ما تزال تستند إلى إيديولوجية واحدة وبعيدة عن التعددية الفكرية والسياسية والتداول الديمقراطي للسلطة، وعلى الحياة الدستورية الحرة والديمقراطية، ومنها ممارسة الانتخابات بكل حرية وبأجواء هادئة وبعيدة عن التهديد والخوف في إعطاء الصوت الانتخابي. لقد انتهت تلك النظم السياسية لأنها عجزت عن الجمع بين العدالة الاجتماعية والحرية والديمقراطية واحترام حرية وكرامة الفرد وحقوق الإنسان، ولكن هذا لا يعني أن النظم الرأسمالية الراهنة هي الشكل المناسب والأمثل للمجتمع البشري. فهذه المجتمعات القائمة، رغم تطورها النسبي في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان، تغيب فيها وعنهما حتى الآن مجموعة غير قليلة من حقوق الإنسان، ومنها على نحو خاص العدالة الاجتماعية وانتشار البطالة الواسعة والتمييز بأنواعه المختلفة وغيرها، إذ تصبح الديمقراطية مجرد غطاء لا يمكن للمرء أن يستفيد منها لتأمين لقمة عيشه وتطوير قدراته الفكرية والسياسية وصيانة كرامته كإنسان في المجتمع، كما تبرز فيها بشكل متزايد وبين فترة وأخرى العنصرية والعداء للأجانب وأعمال العنف والقتل والحرق لعدد غير قليل من الأجانب، كما يلاحظ ذلك في بلدان أوروبا الاتحادية، وخاصة ضد مواطنيها من بلدان العالم الثالث أو الأجانب القاطنين فيها من تلك البلدان، أو ضد السود في الولايات المتحدة الأمريكية.

لا شك في النموذجين الرئيسيين، الدستوري والاستبدادي، يحتويان على تنوع كبير أو أطياف عديدة، ولكنها في المحصلة النهائية تتباين في مدى عمق وشمولية كل منهما في الموقف من الديمقراطية أو الدكتاتورية. وتعيش شعوب العالم في المرحلة الراهنة أطيافا كثيرة من النموذجين الدستوري والاستبدادي، وتلك التي تستخدم الدستور والمؤسسات الدستورية ومنظمات المجتمع المدني غير الحكومية ستارا لتغطية الاستبداد السائد فيها وتأمين مصالح من تمثلهم وتدافع عن مواقعهم. وفي ضوء ذلك فأن نموذج الدولة الدستورية الديمقراطية الذي يستند إلى الحياة البرلمانية وبقية المؤسسات الدستورية وحياة المجتمع

المدني لا يفترض فيه أن يقر ويحترم حقوق الإنسان من الناحية التشريعية والتصريحات الرسمية حسب، بل أن يمارس ذلك بكل صرامة وحزم.<sup>٨</sup>

تتضمن لوائح الجمعية العامة للأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان وبقية وثائق وعهود شرعة حقوق الإنسان المعايير الأساسية التي يمكن في ضوءها معرفة أو تشخيص طبيعة الدولة أو النظام السياسي القائم في هذا البلد أو ذاك، وفي ما إذا كانت هذه

---

٨ لقد كان الدكتور هيثم منّاع، من نشطاء الجمعية العربية لحقوق الإنسان التي مقرها في باريس، مصيباً في تشخيصه لضوابط الدولة الدستورية الديمقراطية حين كتب حول التجربة التونسية يقول: "... إلا أن أي جهاز سلطوي، هو بطبعه فاسد ومفسد إذا لم يفعل الأشكال الرئيسية لمراقبة وتقييد السلطات، أي:

الرقابة القضائية،

الرقابة البرلمانية،

المحققون والوسطاء الإداريون،

السلطة المضادة،

— رقابة القلم الحر". وبمعنى آخر فأُن وجود الدستور والبرلمان والقضاء وما إلى ذلك لا يمكن كلها أن تعبر عن الحياة الدستورية الديمقراطية، إن قامت السلطة التنفيذية بمصادرة مضمون، أي مصادرة الواجبات الحقيقية والفعلية لتلك المؤسسات، من خلال عدم الفصل التام بين السلطات الثلاث وتأمين استقلالها وضمان الرقابة القضائية والبرلمانية المستقلتين والحرتين عن السلطة السياسية، مع افتراض أن يكون البرلمان منتخب بكل حرية وأجواء ديمقراطية. ويفترض أيضاً معالجة المشكلات بين السلطة والنقابات والأحزاب وغيرها من خلال آليات ديمقراطية ووسطاء يتسمون بالحياد والديمقراطية، كما لا بد من وجود معارضة سياسية تتمتع بالوجود الشرعي والعلني وبالحرية التامة في ممارسة مهماتها وفق برامجها المختلفة، وأن تكون متساوية في الحقوق والواجبات مع الحزب أو الأحزاب الحاكمة. ويفترض مثل هذا الاتجاه ضمان حق المجتمع في التمتع بحرية الصحافة والإعلام والنشر والكلام وما إلى ذلك. فدولة القانون الديمقراطي المستندة إلى حياة دستورية ديمقراطية مستقرة يفترض أن تعمل على صيانة أرواح الناس لا إلى سلبها الحق في الحياة وامتهان الكرامة.

راجع في هذا الصدد: منّاع، هيثم د. دولة القانون في تونس! مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان. القاهرة. ١٩٩٩. المقدمة.

الدولة أو تلك الديمقراطية أم استبدادية وتسلطية، أو في ما إذا كانت ديمقراطية شكلية أم ديمقراطية تستند إلى الممارسة الفعلية للحقوق التي ينص عليها الدستور الديمقراطي بالنسبة للفرد والمجتمع. ويمكن تلخيص وتكثيف تلك المعايير فيما يلي:

- استناد الدولة إلى دستور ديمقراطي مصادق عليه من قبل الشعب ويعتمد مبدأ الفصل التام بين السلطات الثلاث (السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والسلطة القضائية).
- توفر رقابة السلطة القضائية والتشريعية الحرة على نشاط وعلاقات السلطة التنفيذية مع المجتمع ومع العالم الخارجي، وعدم تدخل الأخيرة في شؤون السلطة القضائية والتشريعية، أي دولة قائمة على أساس المؤسسات الديمقراطية ومؤسسات المجتمع المدني الديمقراطي.
- اعتماد مبدأ الفصل التام بين الدولة والدين واحترام الدولة وموقفها الحيادي إزاء كل الأديان والمذاهب في البلاد.
- حماية كرامة الإنسان من أي اعتداء واحترام مبدأ المواطنة الحرة والمتساوية ورفض التمييز بين أفراد المجتمع على أي أساس كان.
- ممارسة الحياة الديمقراطية القائمة على أساس التعددية السياسية والمهنية والنقابية واستقلال منظمات المجتمع المدني والتداول الديمقراطي البرلماني الحر للسلطة، أي تأمين حرية وجود ونشاط القوى السياسية المعارضة للحزب الحاكم أو ائتلاف الأحزاب الحاكمة.
- الاعتراف بشرعة حقوق الإنسان وممارستها فعلا والاعتراف بالمساواة بين الناس، باعتبارهم مواطنين في الدولة الديمقراطية، أمام القانون وفي الحقوق والواجبات، وكذلك الاعتراف بالحقوق القومية والدينية وممارستها الفعلية.
- رفض العنف والقوة في ممارسة الحكم أو احتكار السلطة، ورفض الفاشية والعنصرية والتمييز العنصري والتمييز الديني والمذهبي والتمييز إزاء المرأة، وإقرار مبدأ مساواة المرأة التامة بالرجل.
- وضع آليات ديمقراطية صالحة لمعالجة وحل المشكلات والنزاعات التي تنشأ في المجتمع.

- تأمين حرية الصحافة والنشر وممارسة النقد العلني بكل حرية وعلنية، إضافة إلى الحريات الواردة في اللوائح والمواثيق الدولية والإقليمية الخاصة بحقوق الإنسان.
- إقامة علاقات طبيعية وديمقراطية تستند إلى مبادئ الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى والصداقة والتعاون على قدم المساواة بين الشعوب، وحل الخلافات والنزاعات، أيا كانت طبيعتها بالطرق الديمقراطية والسلمية ورفض استخدام القوة والحرب كوسيلة لحل تلك المشكلات<sup>٩</sup>.

٩ يفترض أن نشير هنا إلى أن العراق وعلى امتداد العقود المنصرمة للفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية حتى سقوط النظام قد اعترف من حيث المبدأ بالإعلان الدولي لحقوق الإنسان ووقع وصادق على العهود والاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان التالية:

- العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.
- الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري.
- الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها.
- اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها.
- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.
- اتفاقية حقوق الطفل.

ولكن العراق لم يوقع حتى سقوط النظام على الاتفاقيات التالية:

- البرتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.
- الاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب.
- اتفاقية بشأن الحقوق السياسية للمرأة.
- البرتوكول الخاص بوضع اللاجئين.

كما شكلت الدولة منذ سنوات طويلة جمعية خاصة لحقوق الإنسان في العراق، ولكنها لم تحترم هذه الجمعية ولم تسمح لها بممارسة أعمالها بل وضعت كوادر بعثية أو قريبة من البعث على رأسها. وهذا التحديد يساعد الباحث على المقارنة بين الموافقة الرسمية والتصديق على تلك الوثائق والعهود الدولية أو على قرارات وقوانين أو تشكيل جمعية لحقوق الإنسان من جهة، وبين الواقع المعاش فعلياً واتجاه ممارسة مضمون تلك الوثائق والنتائج المترتبة عن كل ذلك من جهة أخرى. ك. حبيب

## المبحث الثاني

### طبيعة الدولة ونظام الحكم في العراق

في ضوء ما جاء في المبحث الأول يمكننا تتبع تطور طبيعة الدولة في العراق في فترة حكم البعث. فكل المعطيات التي تحت تصرف الباحث وتجربته الذاتية أكثر من خمسة عقود منصرمة ومع الحكم القائم في العراق منذ عام ١٩٦٨، واستنادا إلى المعايير التي أشرنا إليها في أعلاه والوثائق التي صادق عليها العراق، تشير كلها، وبوضوح تام، إلى أن الحكم الصدامي في الفترة التي نبحت فيها قد تميز بمجموعة من الخصائص قل ما يتسم بها، أو نجدها في نظام حكم قائم حاليا في أي بلد من بلدان العالم الثالث، رغم وجود مقاربات غير قليلة له في عالمنا العربي وفي غيره من البلدان المجاورة وفي العالم، كما هو الحال في ليبيا والسودان والسعودية أو إيران وتركيا على سبيل المثال لا الحصر. لا شك في أن النظم المطلقة كلها متشابهة من حيث الجوهر والممارسات والظواهر التي تبرز على سطح الأحداث. ويبقى الفارق في مدى عمق وشدة وقسوة الأساليب التي تمارس لقهر المجتمع وإذلاله من جانب الدكتاتور المطلق. ويمكن فيما يلي إبراز أكثر تلك السمات تحديدا لطبيعة "الدولة" والحكم في العراق.

#### السمة الأولى

منذ البدء افتقد نظام البعث في العراق إلى الشرعية في وجوده وفي حكم العراق، كما أنه لم يستند إلى الشرعية الدستورية لا في طريقة وصوله إلى السلطة ولا في طريقة وأسلوب ممارسته للحكم. لقد عاش العراق في ظل حكم البعث بدون دستور دائم، وبدون مؤسسات دستورية حقيقية ومنتخبة من قبل الشعب وفي ظل الأحكام العرفية أو الطارئة. وكان الحاكم الفعلي هو مجلس قيادة الثورة الذي ترأسه حاكم مطلق بدا بأحمد حسن البكر وانتهى بصدام حسين. وكلا الرجلين من طينة واحدة وعقلية واحدة وأساليب حكم واحدة وسمات مشتركة. احتكر مجلس قيادة الثورة، وبتعبير أدق أحمد حسن البكر ومن ثم صدام حسين، السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية، بيديه وحده، إضافة إلى هيمنته

الكاملة والمطلقة على السلطة الرابعة، أجهزة الإعلام، ومنها الصحافة. لقد وصلت المجموعة الحاكمة إثر انقلاب عسكري تم في السابع عشر من تموز عام ١٩٦٨، تبعه انقلاب آخر قادته مجموعة البعث، وهي إحدى المجاميع التي شاركت في الانقلاب الأول ثم في الانقلاب الثاني في الثلاثين من تموز من نفس العام. وهذه المجموعة البعثية التي كرست وجودها في الحكم، مارست التصفية الجسدية لمجموعات عديدة ممن شارك في الانقلابين ومن قادة الحزب الحاكم، ومن أعضاء مجلس قيادة الثورة والقيادتين القومية والقطرية لحزب البعث الحاكم. والدستور المؤقت، الذي لم يطرح للمصادقة عليه، بل وضع من جانب مجلس قيادة الثورة وصدر بقرار عنه، باعتباره السلطة التشريعية في البلاد، يؤكد السيادة المطلقة لمجلس قيادة الثورة ويقرر الدور القيادي لحزب البعث العربي الاشتراكي في الدولة والمجتمع. وإذا كان الحكم قد بدأ بهيمنة جماعة باسم حزب البعث العربي الاشتراكي، أي كتلة ميشيل عفلق، فإنه قد انتهى، وبعد فترة غير طويلة، إلى سيادة وهيمنة فرد واحد هو صدام حسين، رغم الدور الكبير المماثل الذي لعبه أحمد حسن البكر في قيادة مجلس قيادة الثورة حتى تمت إزاحته وتصفيته المحتملة نهائياً في أعقاب تسلم صدام حسين للقيادة مباشرة في صيف العام ١٩٧٩.

### السمة الثانية

وبهذا المعنى فالحكم لم يستند إلى أسس ديمقراطية، ومنها التداول الديمقراطي للسلطة وفق دستور ديمقراطي وحياء برلمانية حرة وديمقراطية، بل كان مجلس قيادة الثورة قد قرر ابتداءً أن يكون الحكم بيد حزب البعث العربي الاشتراكي، رغم أنه ومنذ النصف الثاني من العقد الثامن لم يكن الحكم بيد حزب البعث، بل كان بيد رجل واحد فقط لا غير. ولم يبلغ الحزب الحاكم حرية جميع الأحزاب والكتل السياسية العلنية والسرية ويطاردها حتى في شتات الغربة حسب، بل وجه اضطهاده أيضاً ضد أعضاء ونشطاء حزب البعث الحاكم الذين اختلفوا معه أو عارضوا بعض أو جميع سياساته أو شك الدكتاتور في ولائهم له، إذ أنه صفى الكثير من أعضاء القيادة القومية والقطرية ومجلس قيادة الثورة والوزراء وكبار المسؤولين من القادة العسكريين والمدنيين ومن محترفي العمل السياسي في حزب

البعث الحاكم. إذ كان الحاكم بأمره يرفض الاختلاف في الرأي داخل الحزب الحاكم، وكان يريد أن يسمع رأيا واحدا وصوتا ويرى صورة واحدة، أن يسمع رأيه وصوته ويرى صورته. وهكذا كان الأمر في العراق طوال وجود الدكتاتور على رأس السلطة.

ورغم إقرار النظام بوجود "مجلس وطني"، فإنه لم يكن سوى أداة خائفة وخاضعة خضوعا كاملا لرئيس مجلس قيادة الثورة وصورة مشوهة بالكامل بالمقارنة مع المجالس التشريعية الديمقراطية، إذ كان صدى يردد ما يريده "القائد الضرورة!" ويوقع على قرارات القائد بدم أعضاء برلمانه ليبرهن عن ولائه المطلق للحاكم المطلق. فكان الترشيح للانتخابات يخضع لرقابة لجنة يشكلها مجلس قيادة الثورة ويجب أن يكون أعضاء اللجنة من حزب البعث، كما ينبغي أن يكون المرشح عضوا في حزب البعث أو من أنصاره ومؤيديه، كما أن الانتخابات ليست سرية بل علنية، إذ يوضع على ظهر ورقة الانتخاب اسم الناخب وعنوانه، وبالتالي من ينتخب اسما من غير القائمة المعطاة له يتعرض لما لا تحمد عقباه، أو حتى من رمى ورقة بيضاء يحاسب عليها، والأمثلة كثيرة في هذا الصدد، بما فيها انتخاب رئيس الجمهورية التي لم تخرج عن هذا الأسلوب، بل كانت أكثر صرامة وقسوة في التعامل مع من لا يصوت لصدام حسين. لقد كان المرشح واحداً والفوز لهذا المرشح الواحد بما يفوق نسبة المصوتين في بعض الأحيان.

ويفترض في هذا الصدد أن نُؤشر بعض المسائل الجوهرية التي تعتبر نتاجا منطقيًا وموضوعيا لهذه السمة، وهي:

أ. قاد غياب الحرية الفردية والديمقراطية والتعددية السياسية والحياة الدستورية والبرلمانية الحرة ومصادرة حرية وحق التداول الديمقراطي للسلطة بالضرورة إلى قيام النظام بمواجهة المعارضين لهذا النهج بالعنف واستخدام ما يمتلك من قدرات قهريّة لتأمين القضاء على أصوات المعارضة، سواء من خارج صفوفه أو من داخلها. وسجلات المعارضة العراقية ومنظمات حقوق الإنسان ولجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة مليئة بأسماء عشرات ألوف الناس ممن تعرضوا لإرهاب الدولة والحزب الحاكم في العراق خلال السنوات المنصرمة، كما نشرت منظمات حقوق الإنسان قوائم بأسماء

السياسيين المختطفين والمغدور بهم ويصل عددهم إلى عشرات الآلاف، إضافة إلى اكتشاف عشرات المقابر الجماعية حيث دُفن فيها من قتل على أيدي أجهزة الأمن والأجهزة الخاصة والاستخبارات العسكرية تحت التعذيب أو بالقتل الجماعي أو دفنوا وهم أحياء.

ب. وأن هذه الأجواء قادت بالضرورة إلى تطور الدولة وفق ذهنية عسكرية فردية تميزت بالعنف والقسوة، كما اقتنت ترسانة هائلة من الأسلحة وأنشأت قوات مسلحة واسعة وأجهزة أمن تتدخل في شؤون الحياة العامة للسكان، إذ كانت بمثابة عيون صارمة وظالمة على الناس في كل مكان. لقد حول صدام حسين العراق إلى بلد لا يأتمن الإنسان أفراد عائلته، ولا الأب ابنه، ولا الصديق صديقه، كما لم يعد للمرء حتى الحق في الحلم. كانت عيون النظام وأجهزته تراقب أفراد المجتمع، سواء أتم ذلك في الأحياء السكنية والبيوت أم في مواقع العمل والمدارس والجامعات ودوائر الدولة والقوات المسلحة، وباختصار في كل مكان حتى في الغرف الزوجية.

ج. كما أن غياب الديمقراطية وممارسة أساليب العنف ومبدأ الجزرة والعصا قاد إلى نشوء جملة من الأمراض النفسية والعصبية وبرزت آفات اجتماعية غير قليلة بما فيها الانتهازية والنرجسية والشعور بالعظمة والذهنية العسكرية عند الحكام وأمراض ازدواج الشخصية والانتهازية والخوف والقلق من المستقبل والعنف وروح الانتقام والخشية من الآخر والكثير من الأمراض العصبية عند جمهرة واسعة من السكان. إن قائمة معسكرات الاعتقال تحت الأرض التي أقيمت في العراق خلال فترة حكم البعث، دع عنك السجون والمعتقلات الأخرى المعروفة، كانت تضاهي عدد قصور الحاكم بأمره، إنها قلاع تحت الأرض وفي الصحراء وفي مواقع كثيرة لا تختلف كثيرا عن معسكرات الاعتقال النازية من حيث الأساليب التي مارستها والأدوات التي استخدمتها تلك الأجهزة ضد ضحاياها. ويمكن تقديم قائمة واقعية بأساليب التعذيب التي مارسها النظام العراقي والتي تصل إلى حدود خمسين نوعا معروفا لضحايا التعذيب في العراق.



تشير المعلومات الغزيرة المتوفرة لدى المنظمات الدولية والعربية والعراقية الخاصة بحقوق الإنسان ومنظمة العفو الدولية منذ نهاية الستينات إلى أن أجهزة النظام الأمنية والأجهزة الخاصة التابعة للقصر الجمهوري مارست مجموعة كبيرة من أشكال وأساليب التعذيب النفسي والجسدي التي تسببت بوفاة السجنين الأعزل بعد تحمله عذابات شديدة ومهينة لكرامته، وهي تزيد على ٥٠ نوعاً من أعمال التعذيب الجسدي والنفسي، التي كانت تدمج بين أساليب القرون الوسطى والعهود المظلمة في حياة البشرية وبين الأساليب الحديثة التي اعتمدت على أحدث الأجهزة المصنوعة في البلدان الصناعية المتقدمة. ومن بين أساليب ممارسة التعذيب استخدام الكاويات الكهربائية والتيار الكهربائي، والصنودات المطاطية المصنوعة بأسلاك داخلية، وخرطوم المياه، والكوي أو الحرق بالسجائر في المناطق الحساسة من الجسم، وإدخال القازوق أو القنينة في مؤخرة الضحية، واستخدام الشمعة لحرق أسفل القدمين المعلقين في الهواء والمربوطتين بالقيود الحديدية التي لا تسمح بأي حركة للضحية، والتعليق بالمراوح، والجلد بأعواد الرمان (الخييزان)، واستخدام الفلقة، أي الضرب المبرح على باطن القدمين، وفرض الهولة بعدها على الضحية لكي لا تصاب القدمين بالتعفن، ولكنها تهيئ للضحية فصلاً خاصاً مليئاً بالآلام المبرحة، وتسليط الأضواء على العينين والمنع من النوم واستخدام ما يثير الأعصاب من أصوات رتيبة متكررة، أو ترك قطرات ماء باردة تسقط على يافوخ الإنسان بصورة متتابعة ولفترة طويلة ترهق الضحية إلى أبعد الحدود وتسيئ إلى حالته النفسية خاصة وأن التحقيق يستمر ساعات وساعات، وهو غير قادر على إبعاد يافوخه عن تلك المنطقة. ويمارس في التعذيب الركل المتواصل في كل مكان بما فيها على الخصيتين، وتجري محاولة استعمال أو اغتصاب الضحية، سواء امرأة كانت أم رجلاً. كما يمارس الجلاذ شدّ قضيب الرجل الضحية بحبل ثم جر الحبل بقوة، وقلع أظافر أصابع اليدين والقدمين، وإدخال الرأس في أحواض الماء إلى حد الاحتناق، أو صب الماء الساخن على المناطق الحساسة من جسم الضحية، أو ترك الضحية تحت أشعة الشمس المحرقة لساعات طويلة دون ماء أو شيء يستر الجسد، أو ترك الضحية على سطح الدار من دون ملابس في ليالي الشتاء القارس، أو

إعطاء الضحية السم بأنواعه المختلفة ذات المفعول السريع أو البطيء مذوبا باللبن أو الشاي المحلى، ورمي الفطريات على جسم وملابس الضحية. ويفرض على الضحية الجلوس في وسط مرحاض معطل وملئ بالغاائط وإسقاء الضحية بوله قسرا، أو وضعه في غرف مليئة بالحشرات القارصة بدون غطاء أو حتى ملابس تقيه شرها، وتركه في غرف مظلمة لا تدخلها أشعة الشمس أو ضياء النهار ورطبة لأشهر ودفن وجبات الطعام الشحيحة والرديئة والماء له من ثقب في باب حديدية موصدة دوما... الخ. ويعصب الجلادون في غالب الأحيان عيني الضحية لكي لا يتعرف عليهم، كما تطلق باتجاهه العديد من العيارات النارية من مسدسات وبنادق رشاشة الجلادين لإرعابه وإيهامه بأنهم ينون قتله، ويقتل أحيانا حقا. ويمارس التعذيب النفسي، بما فيه مشاهد تعذيب الآخرين، يتواصل سوية مع التعذيب الجسدي. وغالبا ما يحتسي الجلاد الخمر فتزداد قسوته ويفقد أعصابه بسبب عجزه عن إسقاط الضحية رغم كل تلك العذابات فيغوص في وحل التعذيب أكثر فأكثر ويفقد كلية كل ذرة من إنسانية الإنسان التي ربما كان يحملها في لحظة من اللحظات. وتجلب أحيانا زوجة الضحية أو الزوج أو الابن أو البنت ويتم التعذيب أمامهم وربما حتى تعريته أو تعريتهم وممارسة الاعتداء الجنسي المهين على الضحية أو على أفراد عائلته، وهم ضحايا إضافية. ويطلق الجلادون مجموعة من سجناء الحق العام على الضحية في غرفة يجلب إليها خصيصا فيتناوبون في تعذيبه وضربه ضربا مبرحا لعدة ساعات، حيث يتكرر هذا المشهد لعدة أيام. ويمارس الضرب الشديد وبالأحذية على رقبة الإنسان بما يمكن أن يؤدي إلى إصابة الضحية بعطل في دماغه. وغالبا ما يطلب من الضحية أن يمشي على أربع ويمتطيه أحد الجلادين في حين يقوم جلاد آخر بضربه على قفاه لتسريع زحفه. ويطلب أحيانا من ضحايا أسقطها التعذيب الهمجي للقيام بضرب وتعذيب رفاقهم وأقرب الأصدقاء إليهم لتحطيم معنويات الاثنيين وتخريب النفس. ومنذ سنوات عمد النظام وهو في قمة مصادرة حقوق الإنسان إلى فرض عقوبات قطع الأيدي أو الأذان أو الساق أو حتى جرد الأنف لتهمة موجهة للمعتقلين. والكثير من هؤلاء هم من السياسيين الذين اتهموا بتهمة الحق العام للإساءة إلى سمعتهم بين الناس. إنها جرائم يصعب على الإنسان ذكرها أو حتى

الحديث عنها. لقد مات تحت التعذيب عدد كبير جدا من المواطنين والمواطنين العراقيين من مختلف الأعمار، ومن مختلف الأحزاب والمنظمات، ومن مختلف القوميات والأديان والطوائف. ومن خرج منهم سالما بقى يعاني من كابوس تلك العذابات سنوات طويلة، أو أصبح مقعدا ومشلولاً، كما حصل لمجموعة من الضباط الشيوعيين العراقيين. وكذلك ما حصل لـ ٣٢ من العسكريين الذين وجهت لهم تهمة الانتساب للحزب الشيوعي العراقي، فاعتقلوا وعذبوا لفترة طويلة وبشراسة منقطعة النظير ثم اعدموا جميعا في عام ١٩٧٨. وجدير بالإشارة إلى أن عددا كبيرا من مواطني الدول العربية كانوا ضحية أجهزة الأمن والاستخبارات العراقية بسبب رفضهم مساندة النظام أو المشاركة في الحروب التي خاضها العراق. جلب الكاتب والصحفي الألماني، المتخصص بمتابعة مناطق الأزمات الساخنة في العالم في كتابه الموسوم "صورة عن الحرب، أيامي في بغداد" الذي صدر في العام ٢٠٠٣ وفي أعقاب سقوط النظام، انتباه العالم إلى أن النظام البعثي الصدامي قد استخدم في عمليات التعذيب والقتل في معتقلاته مكيئة عملاقة لتكسير وفرم أجسام المعتقلين حيث يرمى المعتقل وهو حي يرزق أو بعد أن يقتل تحت التعذيب في جوف الجهاز العملاق ليخرج لحماً وعظاماً مفروماً يقذف من الجهاز مباشرة إلى نهر نصبت عليه هذه الآلة الجهنمية داخل بناية المعتقل حيث تقف عليها الأسماك هناك.<sup>١٠</sup>

أ. وتؤكد جميع المعطيات التي لدينا بأن المعتقلين والموقوفين والسجناء ومن حكم عليهم بالإعدام لم يشهدوا محاكمات حرة وديمقراطية، بل واجهوا محاكم شكلت خصيصا وأحكامها كانت قد قررت سلفا، حتى أن الكثير منهم صدرت الأحكام بحقهم وهم أموات، أو كانوا قد قضوا عشر سنوات أو يزيد في سجون النظام. تشير الفقرة الأولى من المادة ٩ من البرتوكول الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية إلى ما يلي: "لكل فرد الحق في الحرية والسلامة الشخصية. ولا يجوز القبض على أحد أو إيقافه بشكل تعسفي. كما لا يجوز حرمان أحد من حريته على أساس من القانون وطبقا للإجراءات المقررة فيه"<sup>١١</sup>.

---

10 Frhder Christoph Maria. Ein Bild vom Krieg Meine Tage in Bagdad. Taschenbuch. Hoffmann und Camp Verlag. Hamburg. 2003. (ISBN 3455094198).

١١ الشريعة الدولية لحقوق الإنسان. مصدر سابق. ص ٥١.

كما تؤكد الفقرات الأخرى إلى مجموعة من الضوابط في حالة الاعتقال، ومنها ضرورة تقديم المقبوض عليهم إلى محكمة تتسم بالشرعية. والبرتوكول الدولي لا يعترف بتلك القوانين التي تخالف هذه النصوص. وتعتبر مواد البرتوكول الدولي تطويراً مهماً وتوسيعاً ضرورياً لما جاء من مبادئ أساسية في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في ضوء التجارب التي عاشتها، أو ما تزال تمر بها حالة حقوق الإنسان في العالم<sup>١٢</sup>. ولكن ماذا يجري في العراق عملياً في هذا المجال؟ المعلومات الغزيرة المتوفرة تشير إلى قيام أجهزة أمن النظام باعتقال من ترى ضرورة اعتقاله من السياسيين وغير السياسيين، أي من مختلف الأحزاب والكتل والجماعات السياسية ومن المستقلين المعارضين للنظام، ومن غير السياسيين مثل التجار والسيارفة وأصحاب الأعمال وذوي الشذوذ الجنسي والمتهمين بالترزوير والسرقة... الخ، حتى دون قرار بإلقاء القبض عليهم أو قرار بالتوقيف صادر عن حاكم تحقيق. ويبقى هؤلاء المعتقلون أسابيع وأشهر وأحياناً سنوات دون محاكمات. وعندما كان يقدم البعض منهم إلى المحاكمة، فلا تكون إلا أمام محاكم خاصة يشكلها مجلس قيادة الثورة وتحكم وفق الأحكام التي يقرها صدام أو من يخوله بذلك، كما حصل بالنسبة إلى المتهمين من أهالي الدجيل بمحاولة اغتيال صدام حسين حيث أعدم الحاكم بندر ١٤٨ شخصاً دون محاكمات فعلية وتحقيق شرعي. ويكون المتهم قد مرّ قبل ذلك بسلسلة من عمليات التعذيب وهدر الكرامة وربما أشرف على الموت. كما لا يتمتع المعتقل عملياً بحق توكيل المحامي للدفاع عنه. وتكلف تلك المحاكم بعض المحامين من مرتزقتها لالتزام مسؤولية الدفاع الشكلي عنهم. ومن يحكم عليه بالسجن يودع في أحد السجون الكثيرة التي أقيمت خلال العقدين المنصرمين حيث يفتقد السجن إلى كل مقومات الحياة الطبيعية ويواجه إرهاباً يومياً وتعذيباً جسدياً ونفسياً وتغذية سيئة إلى أبعد الحدود، وكانت تمنع عن السجن السياسي الزيارات والمواجهات الاعتيادية. ووفق المعلومات المتاحة فأن قسماً من المعتقلين قد مرّ على حجزه ما يقرب ربع قرن دون أن يقدم إلى المحاكمة، وبعضهم تجاوز احتجازه أكثر من ١٥ سنة كما في حالة الدكتور صفاء الحافظ والدكتور صباح الدرة والسيدة عائدة ياسين وغيرهم الذين لقوا حتفهم على أيدي النظام وفي سجون الوحشية.

---

١٢ المصدر السابق نفسه. ص ٣٠.

ب. وكانت أجهزة الأمن والاستخبارات الصدامية تنظم عمليات اختطاف واسعة لمواطنات ومواطنين من بيوتهم أو من محلات عملهم أم من الشوارع. وقد سجل الفريق العامل للأمم المتحدة عدد المختفين المسجلين لديه ب ١٥٧٨١ حالة. وكانت المعلومات التي لدى المعارضة العراقية والتي يعرفها المواطنون العراقيون تشير إلى أن عمليات الخطف تزيد بمقدار الضعفين عن الرقم الذي المذكور، إذ أن غالبية العوائل كانت تخشى تسجيل حالة الخطف بسبب خشيتها من المطاردات والمضايقات والسجن.

إن هذه الوقائع تسمح بتسجيل الموضوعة التالية: كان القضاء العراقي في عهد صدام حسين لا يتمتع بأي قدر من الاستقلالية وكان خاضعاً خضوعاً تاماً ومطلقاً لرئيس مجلس قيادة الثورة شخصياً، وبالتالي فقد كان القضاء عاجزاً عن تأمين أي رقابة على أجهزة الدولة، وأن هؤلاء الحكام في أغلبهم كانوا يمثلون تلك الجهات أساساً، أي أجهزة الأمن والاستخبارات العسكرية، وبعضهم لا يحمل حتى شهادة تخرج من كلية الحقوق أو كلية القانون والعلوم السياسية، بل هم من العاملين في الجيش والشرطة والأجهزة الخاصة التابعة للقصر الجمهوري. وإذا ما وجد حاكم يتمتع بشيء من النزاهة والرغبة في الحيادية، فهو لم يكن قادراً على ممارسة عمله أو كان الفرد مجبراً على مسaireة الوضع القائم خوفاً حقيقياً على رأسه أو على عائلته، وكحد أدنى، على وظيفته وعيشته.

ت. وخلال فترة حكم البعث وجد عدد يتراوح بين ٢,٥-٣,٠ مليون إنسان عراقي في الشنات. والقسم الأكبر من هؤلاء الناس كانوا قد تركوا العراق لخمسة أسباب رئيسية هي:

١. الإرهاب الدموي الذي تعرضت له قوى المعارضة العراقية بعد مجيء حزب البعث إلى الحكم.

٢. التهجير القسري الذي تعرضت نسبة مهمة من بنات وأبناء الشعب العراقي باعتبارهم من أصل غير عراقي أو عربي، سواء أكانوا من الكُرد الفيليين أو من أصل عربي شيعي أو ممن قطن العراق من الفرس منذ قرون أو عقود، وربما كانوا في الأصل من العرب أيضاً من أجيال قديمة يعود منحدرها إلى فترة الحكم العباسي في العراق.

٣. الهاربون من حروب النظام المختلفة، سواء أكان الهروب خشية من التجنيد لحروب النظام أم خشية الموت تحت قذائف المتحاربين أم على أيدي جلاوزة البعث لأسباب شتى.

٤. الوضع الاقتصادي المتردي الذي تفاقم تدهوره وازداد حجم البطالة بين السكان القادرين على العمل.

٥. الهروب بسبب سياسات التمييز الشوفيني والديني والطائفي إزاء المواطنين وأساليب الأجهزة غير الأخلاقية والدينية في ملاحقة العائلات، وخاصة النساء من أديان أخرى. والجدير بالإشارة إلى أن المغتربين قسراً ولأسباب سياسية لم ينجوا من ملاحقات النظام والإساءة لهم بأشكال مختلفة، كما تعرض العديد منهم إلى الموت من جانب نشطاء الأمن العراقي في الخارج وخاصة في سنوات العقدين الثامن والتاسع.

### السمة الثالثة

فرضت النخبة الحاكمة على البلاد، أيديولوجية واحدة هي أيديولوجية حزب البعث القومية ذات التوجهات اليمينية والشوفينية المتطرفة ورفضت وجود أيديولوجيات وأفكار أخرى بجوارها. فلا بد لفكر البعث أن يكون الخيمة التي تنضوي تحتها كل الأحزاب والكتل الفكرية والسياسية الأخرى، إذ كان لا يجوز لها أن تخرج عن إطارها. وكان يفترض أن تكون الإيديولوجية القومية البعثية هي السائدة في الدولة ومؤسساتها وأجهزتها المدنية والعسكرية وفي المجتمع وفي المنظمات التي حدد البعث هويتها الحزبية والحكومية، بما فيها النقابات واتحادات الطلبة والشبيبة والمرأة... الخ، أي أن الحكم كان يسعى إلى صبغ الفكر المجتمعي والفردية بلون فكري واحد يكون هو السائد والقائد، ولا يحق أو يجوز لغيره الوجود وممارسة النشاط الفكري والسياسي في العراق. والفكر البعثي الذي ساد العراق في جوهره كان فكراً قومياً أنتقائياً متطرفاً، ولكنه قطع الحاجز الرفيع الذي كان يفصل بينه وبين الفكر العنصري القائم على التمييز بين الأثنيات والشعوب لا في التشريع فحسب، بل وفي الممارسة العملية. إن الهيمنة الأيديولوجية للحزب الحاكم أدت إلى ممارسة

سياسة المصادرة التامة لحرية الصحافة والنشر وإبداء الرأي المخالف. فالحكم سيطر من خلال قطاع الدولة على كامل أجهزة الإعلام السمعية والبصرية وأجهزة التجسس. وشكل مجلس قيادة الثورة لجان حزبية حكومية خاصة لمراقبة الصحافة وأجهزة الإذاعة والتلفزيون والمسرح والسينما، ومراقبة الكتب المدرسة والجامعية، ومجالات الثقافة والنشر الحكومي والخاص. وفي عام ١٩٧٩ أصدرت وزارة الإعلام قائمة طويلة تضم مئات الكتاب العراقيين والعرب والعالميين من مختلف الاختصاصات الذين منعت تداول كتبهم بالبيع والشراء والقراءة، وقامت بمصادرتها من المكتبات العامة والخاصة وأحرقتها. وكانت الرقابة مفروضة على جميع المجالات العربية والدولية التي يراد إدخالها إلى العراق. لقد عاش العراقيين تحت وطأة المصادرة الكاملة لحرية الكلمة. وقدم الكثير من الكتاب والصحفيين إلى المحاكم الخاصة بسبب نشرهم مقالا أو قصيدة أو كتابا اعتبر بعض أو كل ما فيه مساً بالقائد أو الحزب الحاكم بشكل من الأشكال، وصدرت بحقهم أحكاما مختلفة، كما تم تغييب الكثير منهم أو قتلهم بأساليب مختلفة خلال السنوات المنصرمة.

#### السمة الرابعة

الهيمنة الكاملة لحزب البعث وقياديه وكوادره والمنتسبين له على المراكز القيادية والأساسية في مؤسسات الدولة المختلفة وفرض الرقابة التامة على الإعلام والتربية والتعليم والنشاطات الاجتماعية وعلى أجهزة الدولة الاقتصادية والمنظمات المهنية والنقابات. فهي كلها فروعاً أو أنشطة تابعة وينبغي لها أن تكون خاضعة لا بالنسبة لقيادتها فحسب، بل في فكرها وممارساتها لحزب البعث، ويتعبر أدق للقائد. وقد نشأ عن ذلك أن مارس البعث سياسة التبعية للجماهير الواسعة وفرض الولوع إلى حزب البعث عبر ما يطلق عليه بمبدأ "الجزرة والعصا". وخلال فترة وبعد أن كان هذا الحزب لا يمتلك سوى عشرات الأعضاء، أصبح يضم من الأعضاء المنتسبين والأنصار المسجلين عدة ملايين. إن الفكر التسلطي الفاشي ينطلق من دور الرجل القائد في قيادة الأمة والبلاد. لقد ظهر هذا في ألمانيا، وفي إيطاليا وفي اليابان، كما ظهر في بقية الدكتاتوريات مثل سالازار في البرتغال، وفرانكو في أسبانيا، وسوموزا في نيكارغو وباتستا في كوبا، وصادام حسين في العراق، كأمثلة على

ذلك. وفي العراق يهيمن صدام حسين على رئاسة مجلس قيادة الثورة ورئاسة الجمهورية ورئاسة الوزراء ورئاسة مجلس التخطيط ورئاسة لجنة المتابعة والقائد العام للقوات المسلحة، ورئيس مجلس الأمن القومي والرئيس الفعلي لأجهزة الأمن والاستخبارات والأجهزة الخاصة، والأمين العام للقيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي والأمين العام للقيادة القطرية العراقية، إضافة إلى كونه الأب القائد والرائد والبطل الفذ، إذ لم يبق لقب قديم أو حديث إلا وألصق باسم صدام حسين. والدكتاتورية الفاشية أو الدولة التسلطية المطلقة ليست سوى هيمنة حزب أو جماعة أو عشيرة أو فرد على مقاليد الحكم وقيادة البلاد لمصلحة هؤلاء لا غير حيث تنعدم الحرية والديمقراطية والشرعية وحقوق الإنسان. وليست المؤسسات التي تنهض في مثل هذه الحالة سوى الستار المهلهل الذي يراد به التستر على الاستبداد القائم.

### السمة الخامسة

ممارسة سياسة ثابتة في مصادرة كاملة للحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان السياسية والمدنية والاقتصادية وغياب حقيقي للعدالة الاجتماعية. وقد نجم عن ذلك أن زج بعشرات الألوف من الناس من ذوي الرأي الفكري والسياسي والقومي والديني الأخر، وقتل تحت التعذيب الآلاف من الناس، إضافة إلى خوض المعارك الدموية واستخدام الأسلحة الكيميائية ضد أبناء وبنات الشعب العراقي عموماً وضد الكرد وعرب الوسط والجنوب وضد التركمان والآشوريين والكلدان والأرمن والصابئة المندائيين والأيزيديين وغيرهم. وقد قادت هذه السياسة لا إلى امتهان كرامة الإنسان وحرمانه من الاستقرار والأمان الشخصي والعائلي، بل مصادرة حق الإنسان في الحياة بشكل خاص. والإشكالية الكبيرة التي يعاني منها الشعب العراقي في الوقت الحاضر هي ممارسة سياسة التمييز بين المواطنين. فالحكم في العراق يقوم اليوم على أساس عشائرية وإقليمي ضيق، كما له توجهات طائفية كريهة، ولكنها في الوقت نفسه سياسة شوفينية وعنصرية مكشوفة، إضافة إلى إنها سياسة ذات سمة حزبية احتكارية ضيقة جداً.



## السمة السادسة

والسياسة العنصرية التي يمارسها النظام ليست تهمة عبثية يحاول المناوئون للنظام إصاقها به، بل هي حقيقة فعلية يمكن أن يلاحظها الإنسان المتتبع في ثلاثة اتجاهات واضحة هي:

• العداء العنصري الصارخ للكرد والذي قاد إلى استشهاد عشرات الألوف الناس الأبرياء منهم بسبب دعوتهم ونضالهم من أجل التمتع بممارستهم لحقوقهم المشروعة. ويفترض أن يشار هنا إلى ثلاث حوادث أساسية هي:

١. استخدام الأسلحة الكيماوية في مدينة حلبجة الكردية المجاورة للحدود الإيرانية، وفي منطقة بهدينان المجاورة للحدود التركية، إضافة إلى استخدام مختلف الأسلحة في معارك الأنفال التي تذكر قوى المعارضة الكردية ومنظمات حقوق الإنسان بأن عدد ضحايا مجازر الأنفال في كردستان العراق قد بلغ أكثر من ١٨٢ ألف قتيل.

٢. الضربات العسكرية الوحشية التي استخدمت أثناء الانتفاضة الشعبية في عام ١٩٩١ وقادت إلى هجرة ما يقرب من مليون إنسان إلى الأراضي التركية والإيرانية وأدت إلى فرض الحماية الدولية على شمال العراق، وخاصة كردستان العراق، إضافة إلى الضربات الوحشية ضد المنتفضين في كل من البصرة وكربلاء وبقية محافظات الوسط والجنوب واضطرار أعداد غفيرة منهم إلى الهرب إلى المملكة السعودية. وقد سقط عدد كبير من الضحايا قتلى وجرحى في عمليات الانتقام من المنتفضين.

٣. الحرب الطويلة الأمد التي تواصلت بسبب رفض النظام ممارسة الشعب الكردي لحقه الطبيعي الذي أقر في عام ١٩٧٠، أي الحكم الذاتي للمنطقة الكردية، مما قاد إلى إشعال الحروب المتواصلة والتي أودت بحياة أبناء وبنات الشعبين وغيرهم من الأقليات القومية في المنطقة.

• الكراهية الشنيعة من منطلقات عنصرية للفرس الإيرانيين مما دفع النظام إلى تهجير أكثر من ٣٥٠ ألف إنسان عراقي من عرب الوسط والجنوب ومن الكرد الفيلية بحجة

كونهم من تبعية إيرانية، علما بأنهم يحملون الجنسية العراقية ويقطنون العراق منذ مئات السنين، أي باعتبارهم ليسوا من عرق عربي أصيل. لقد حاولت قيادة الحزب الحاكم، وعلى رأسهم صدام حسين، غلغلة الفكرة القائلة بأن زواج العراقيين من نساء فارسيات يساهم في إفساد الدم العربي النقي. وقد برزت هذه الظاهرة لا في عملية التهجير الواسعة لمن اعتبروا من أصل فارسي فحسب، بل في الإغراء والضغط الشديد وتقديم الدعم المالي لمن يطلق زوجته الفارسية أو المرأة التي تطلق زوجها الفارسي، بحجة كونها أو كونه من التبعية الإيرانية، أو زجهم في السجون واغتيالهم فيها للتخلص ممن أطلق عليهم بالفرس المجوس. ويلاحظ هنا تشابك بين العرقية والتعصب الديني لتجنب تمييزا وكراهية وحقدا على الفرس أو على العراقيين الذين اعتبروا من أصل فارسي، رغم أنه لم يعد بين الفرس في إيران من هو على دين المجوس، وعلمنا بأن الإسلام أعتبر المؤمنين بالمجوسية من أهل الذمة. جاء في كراس أصدرته دار الحرية للطباعة في بغداد ووزع بشكل واسع كتبه طلفاح خير الله، وهو أحد أقطاب النظام البارزين والمتنفذين وخال صدام حسين وأب زوجته ساجدة، حول مجموعة من المسائل/نها الموقف من الفرس واليهود والشعبوية والزنادقة... الخ. وكتب الكراس لكي يوزع في العراق والدول العربية. وحول الفرس في إيران جاء فيه ما يلي:

"أخي العربي فارس عدوك الأول فهم الذين قاوموا دعوة الإسلام في صدر الإسلام وهم الذين قتلوا الخليفة الثاني عمر ابن الخطاب وتسببوا في قتل الخليفة الثالث وإثارة فتنة الخوارج التي قسمت الإسلام إلى معسكرين وهم الذين قتلوا الخليفة الرابع سيدنا علي بن أبي طالب كرم الله وجهه فخر العرب عالمهم الأول وفارسهم الأول ومسلمهم الأول بواسطة أحد شعوبيهم عبد الرحمن بن ملجم أحد شعوبيي الفرس ومن يهودها وهم الذين أسقطوا أمية ودولة العباسيين وأخيراً أخذوا الأحواز العربية وجزر الخليج العربية

وراحوا يعتقدون على العراق لا بصفته عراقاً بل بصفته جزءاً من الأمة العربية في وطنها الأكبر"١٣.

- التثقيف الذي هيمن وما يزال يهيمن على نشاط وممارسات أجهزة الإعلام والدعاية وأجهزة التربية والتعليم والتأليف والنشر تحت ما سمي بإعادة كتابة التاريخ بما يسمح بالادعاء بالعروبة في كل شيء بما فيه تاريخ العراق القديم والتمجيد الاستثنائي بالعروبة بما لا يخرج عن النهج العنصري للفاشيين والنازيين وغيرهم من العنصريين، رغم معرفتهم بتاريخ العراق القديم والشعوب التي قطنت فيه والحضارات التي نشأت وانقرضت ابتداء من عهود السومريين والبابليين والآكديين والآشوريين والكلدان.

### السمة السابعة

النهج العدوانى التوسعى الذى تميز به النظام والتحرى عما يسمى بالمجال الحيوى للدولة العراقية العربية. وقد بدأت هذه السياسة "بتنقية" الأجواء الداخلية وتأمين مستلزمات عدم المعارضة لأهداف ومشاريع النظام والتي اقترنت بتصفية ما كان شكليا حياة حزبية تعددية، ثم الغوص في دماء المعارضة السياسية والقومية للبعث الحاكم. وبعد أن تم له نسبيا ذلك وحقق تسليحا عاليا جدا يفوق كثيرا حاجات الدفاع الوطنى في المنطقة، أن شن النظام حربته التوسعية التي دامت طوال ثماني سنوات ضد إيران، ومن ثم غزا الكويت ودفع بالعراق إلى حرب مدمرة، هي حرب الخليج الثانية، وساهم في خلق التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وسمح بوقوع المنطقة كلها تحت الهيمنة الأمريكية الراهنة وإضعاف التوازن تماما بين العرب وإسرائيل لصالح الأخيرة، والتأثير السلبي لذلك على القضية الفلسطينية وقضايا المناطق المحتلة في الجولان وجنوب لبنان، ومشكلة الحدود والمياه وما إلى ذلك ".

---

١٣ خير الله، طلفاح. "ثلاثة كان على الله أن لا يخلقهم وهم: فارس ويهود والذبان". دار الحرية للطباعة

## السمة الثامنة

إن الهيمنة على أجهزة الدولة التنفيذية والتشريعية والقضائية من جانب رئيس مجلس قيادة الثورة ورئيس الجمهورية ورئيس الوزراء، وهي كلها بيد صدام حسين، كانت وما تزال تعني تصرفه الكامل بالقرارات الاقتصادية وبالحياء الاقتصادية للبلاد وبالموارد المتأتية من النفط الخام وعموم الثروة الاجتماعية. وقد تعرضت هذه الثروة إلى التفريط الفاحش والتبذير والتصرفات السيئة وعلى النهب والسلب العلنيين وعلى اغتناء مجموعة صغيرة من القطط السمان. إن هذه السياسة، بما فيها زج البلاد في حروب طاحنة قد كلفت الشعب العراقي مئات المليارات من الدولارات الأمريكية من موارد النفط الخام وغيرها، كما حولت العراق إلى مدين دائم، وإلى رهينة بيد الاحتكارات الدولية وخاصة بيد الولايات المتحدة الأمريكية واللجنة التي شكلت لتوزيع موارد النفط العراقية. يضاف إلى ذلك أن المجتمع العراقي يشهد منذ سنوات استقطاباً لا مثيل له في الغنى والفقير، في غنى فاحش وفي فقر مريع. فالعدالة الاجتماعية التي لم تكن موجودة يوماً ما في العراق ولكنها أصبحت اليوم لا تحتمل ويختطف الموت يوماً المزيد من الأطفال والشيوخ والعجزة والمرضى بسبب الحرمان والجوع وغياب الرعاية الصحية ونقص الأدوية بسبب طبيعة النظام الاستبدادي وسياساته الاقتصادية والاجتماعية من جهة، وبسبب الحصار الدولي الظالم المفروض على الشعب العراقي من جهة أخرى. ومن يتابع واقع الاقتصاد العراقي سيجد أن في العراق اليوم ما يزيد على ٦٥٪ من القوى القادرة على العمل عاطلة حقا، إضافة إلى وجود بطالة مقنعة في العراق، رغم التسريجات الواسعة من العمل في أجهزة الدولة المدنية والعسكرية، في ما عدا الأمن والشرطة والاستخبارات والأجهزة الخاصة التي تتضخم باستمرار.

## السمة التاسعة

تميز النظام منذ بداية وصوله إلى الحكم بنهج العسكرية والرغبة في التسليح وتطوير الصناعات العسكرية ونشر الذهنية العسكرية في المجتمع والتي تتجلى بوضوح صارخ أثناء

سني الحرب المشنومة والتي انعكست بشكل صارخ في الإعلام العراقي وفي التربية والتعليم في المدارس والكليات والجامعات العراقية وفي الصحافة والتلفزة اليومية.

ويمكن إيراد عشرات الأمثلة للبرهنة على وجود هذه الخصائص وسيادتها في الحكم التسلطي في العراق، والتي لم يعد في مقدور النظام ذاته إنكارها أو الادعاء بغيرها. ولا يجد النظام رغم كل ذلك أي موجب للتراجع والانسحاب من السلطة وتسليم الحكم إلى قوى المعارضة أو إلى الشعب لاختيار ممثليه، بل هو يواصل سياسته الاستبدادية المتفاقمة، بحيث أصبح الإرهاب ممارسة يومية جماعية تشمل الغالبية العظمى من أبناء وبنات الشعب العراقي، إذ لم يعد للإنسان ولا لحياته قيمة تذكر في ظل سياسات هذا النظام الفعلية.

### المبحث الثالث

#### الحرب العراقية – الإيرانية

هذه هي الدولة التي أثمر نشاط صدام حسين ورهطه على تكوينها وإرساء قاعدتها البوليسية الإرهابية في العراق، وهذه هي الدولة التي هيأت لحرب عدوانية ضد إيران. هيأ صدام حسين الدولة والنظام السياسي والقوات المسلحة وأجهزة الدولة الثلاثة لعدد من المهمات الأساسية التي كان يسعى إلى تحقيقها، من أبرزها نشير إلى ما يلي:

١. أنشأ صدام حسين قوى سياسية وعسكرية وأمنية على أسس فردية وعقائدية تؤمن إيماناً تاماً به وبقيادته المطلقة للبلاد وخضوعها الكامل والأعمى ودون قيد أو شرط لإرادته وقراراته، فكل ما يتحدث به صدام حسين يعتبر بمثابة قرارات وقوانين ملزمة للجميع لا يجوز إغفالها بأي حال من الأحوال.

٢. أقام القائد المطلق دولة البوليس السري المجهزة بأحدث الأسلحة والأجهزة والتقنيات الضرورية والكوادر المدربة للمراقبة والمتابعة والتدقيق والتحقيق والتعذيب والقتل، بحيث هيمنت هيمنة كاملة على المجتمع وعلى أجهزة الدولة العسكرية والمدنية وعلى حزب البعث العربي الاشتراكي وعلى جميع القيادات البعثية والمنظمات المهنية

والجماهيرية، ثم منحها الصلاحيات القانونية الكافية لخلق أي حركة تنشأ أو أي صوت يرتفع يمكن أن يعتبر تشكيكاً بإرادة وقيادة القائد الضرورة والقائد التاريخي للبلاد والمجتمع والأمة العربية. وكان صدام حسين يقف منفرداً على رأس أجهزة الأمن التي قام بنفسه بتأسيسها منذ الفترة الأولى لوصول البعث إلى السلطة تقريباً والإشراف الكامل عليها وتثقيفها بنهجه السادي. كما وضع نظاماً خاصاً لتأمين متابعة مستمرة وعبر قنوات عديدة على نشاط أجهزة الأمن المتعددة وللتعرف عن مدى الاستعداد الكامل لدى جميع القوات العسكرية وحزب البعث والمنظمات المهنية والجيش الشعبي وباقي مؤسسات الدولة لخوض الحروب الداخلية والخارجية التي يأمر بها القائد لتحقيق "أمني وأمال الأمة العربية!"، أي "أمني وأمال وطموحات وأطماع صدام حسين" باعتباره "القائد الضرورة" و"القائد التاريخي" للأمة العربية!

كان صدام حسين يعتقد بقدرته على الإتيان بأعمال خارقة يبرهن من خلالها لكل العرب وفي سائر بلدانهم على أنه القائد الفعلي للأمة العربية والقادر على قيادتها وإخراجها من الأزمة التي تعيش فيها والانطلاق نحو إعادة بناء إمبراطورية عربية جديدة تعيد مجد العرب الذي كانت عليه في زمن بغداد الأمويين والعباسيين وإعادة انتصارات صلاح الدين الأيوبي. لقد كان صدام حسين مهوساً بذاته ونرجسياً عاشقاً لها، وكان هذا الاعتقاد وهذا الحلم بالمجد الجديد له وللأمة العربية يؤرقان صدام حسين ويدفعانه إلى تجاوز قدراته والسقوط بحسابات خاطئة. ولا شك في أن اتفاقية الجزائر التي وقعها مع شاه إيران شكلت وصمة عار في جبين النظام العراقي وفي جبينه شخصياً، إذ أنه كان المبادر لها والموقع عليها والمفرط بحقوق العراق فيها والمغتصب لحقو وإرادة الشعب الكردي، وبالتالي كان يسعى للتخلص منها في أقرب فرصة تتوفر له. ومن هنا جهد صدام ومنذ فترة مبكرة حين بدأت موارد النفط المالية تتساقط بغزارة على رأس النظام ورأسه كالمطر لم تفقده صوابه حسب، بل دفعته أيضاً إلى العمل على ثلاث جبهات:

١. الهيمنة على الإعلام وتكريسه للدعاية له ولقيادته ودوره في شتى المجالات ليبدو للنجم والعالم العربي والعالم على أنه القائد الفعلي للعراق والقادر على تحقيق ما

تصبوا إليه الأمة العربية. (سأعالج شخصية صدام حسين بفصل مستقل في الجزء الثالث - الكتاب التاسع-).

٢. إعادة بناء وتوسيع حجم القوات المسلحة العراقية وتسليحها تسليحاً حديثاً وإنشاء أكبر ترسانة للأسلحة في الشرق الأوسط وأكبر جيش من حيث التعداد، إضافة على الجيش العشبي، وتحضيرها هذه القوات لمهمات الهجوم وليس لأغراض الدفاع فقط، أي توفير قوات مقاتلة وأسلحة هجومية.

٣. العزف على وجود عدو خارجي مباشر يواجه العراق على الصعيدين الداخلي والخارجي، بعد أن اعتقد بأنه قد انتهى من ضرب الحركة الكردية المسلحة وضرب الحزب الشيوعي العراقي، وأن نظامه يقف أمام مهمتين هما:

\* العمل من أجل تصفية نهائية لقوى الإسلام السياسية الشيعية “

\* مواجهة السياسات الإيرانية باعتبارها العدو المباشر بعد انتصار الثورة الإيرانية وتسلم روح الله الخميني للسلطة.

وهنا يطرح السؤال التالي نفسه علينا ويستوجب الإجابة عنه: لماذا كان صدام حسين

يسعى إلى خوض حرب ضد الجارة إيران؟

عند الإجابة عن هذا السؤال يفترض أن نميز بين تلك الذرائع التي أوردها صدام حسين من أجل تبرير شنه الحرب العدوانية ضد إيران، مع الادعاء بأن الحرب قد شنتها إيران في الرابع من أيلول/سبتمبر ١٩٨٠ وليس العراق، بل أن العراق كان قد أجبر على رد العدوان الإيراني في ٢٢ من أيلول/سبتمبر من نفس العام، وبين الأسباب الحقيقية وراء تلك الحرب. إذ أن النظام العراقي حاول خلال تلك الفترة خلط الأوراق بحيث يصعب على البعض التمييز بين ما هو صحيح وما هو ادعاء وكذب، كما لم يكن النظام الإيراني بعيداً عن المغالطة والكذب في هذا الشأن.

شارك صدام حسين في مؤتمر القمة الثالث لمنظمة المؤتمر الإسلامي، الذي عقد في المملكة العربية السعودية في الفترة الواقعة بين ٢٥ - ٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٨١ وشارك فيها رؤساء وملوك الدول الإسلامية. وفي هذا المؤتمر قدم الدكتاتور كلمة مطولة صدرت

فيما بعد في كراس تحت عنوان "رغبتنا في السلام من موقع الاقتدار المبدئي العادل"، علماً بأن الجيش العراقي كان في هذه الفترة قد تلقى ضربات موجعة ونكسات حادة وتراجع إلى الوراء تاركاً خلفه الكثير من القتلى والجرحى والأسرى. أكد صدام حسين في هذا الخطاب عدد من النقاط التي كان يريد من خلالها الخروج باستنتاج مفاده أن العداء بين إيران والعراق تاريخي ومدعياً بأن إيران هي التي شنت الحرب على العراق، وأن هذه الحرب تنطلق من ذلك العداء المستحکم لدى الإيرانيين ضد العراق وأهله. ويمكن تلخيص تلك النقاط التي أوردها صدام حسين فيما يلي:

١. أحال صدام الصراع إلى العام ١٥٢٠ حيث عقدت أول معاهدة بين الدولة الفارسية والدولة العثمانية حول بعض المناطق العراقية التي كانت موضع خلاف بين الدولتين. ثم تحدث عن مجموعة المعاهدات والاتفاقيات التي عقدت بين الدولتين حتى نهاية الحرب العالمية الأولى، ثم الخلافات التي نشبت بين إيران والعراق الملكي الجديد إلى حين عقد اتفاقية الرابع من تموز/يوليو ١٩٣٧ حول ترسيم الحدود بين البلدين في ضوء بروتوكول ١٩١٣ ومحاضر جلسات لجنة الحدود لسنة ١٩١٤ باعتبارها وثائق شرعية مقبولة من الطرفين. وفي ١٩ نيسان من العام ١٩٦٩ ألغت إيران الشاه معاهدة ١٩٣٧ من طرف واحد دون العودة إلى العراق. وقد قدم العراق في العام ١٩٧٤ شكوى بهذا الخصوص. وفي العام ١٩٧٥ وقع العراق اتفاقية الجزائر مع إيران والتي تضمنت أربع نقاط، وهي:

" أولاً - إجراء تخطيط نهائي للحدود البرية استناداً إلى بروتوكول الأستانة لسنة ١٩١٣ ومحاضر جلسات لجنة تحديد الحدود التركية - الفارسية لسنة ١٩١٤.

ثانياً - تحديد الحدود النهرية في شط العرب حسب خط التالوك .. وأن خط التالوك هو منتصف المياه العميقة الصالحة للملاحة.

ثالثاً - تعهد الطرفان بإعادة الأمن والثقة على طول حدودهما المشتركة والالتزام بإجراء رقابة مشددة وفعالة على تلك الحدود .. وذلك من أجل وضع حد لكل تسلل ذي طابع تخريبي.



رابعاً – الاتفاق على اعتبار هذه الترتيبات المشار إليها كعناصر لا تتجزأ لحل شامل.. وبالتالي فإن أي مساس بأحد مقوماتها يتنافى بطبيعة الحال مع روح اتفاق الجزائر.. أي أن أي إخلال بأي من البنود الثلاثة المترابطة المشار إليها يعتبر إخلالاً بالبنود ككل"١٤.

وقد وقعت معاهدة الحدود الدولية وحسن الجوار، إضافة إلى بروتوكولاتها الثلاثة وملاحقها، في بغداد في ١٣ حزيران/يونيو ١٩٧٥ من قبل ممثلي الدولتين.

٢. لم تنفذ إيران بما عليها من التزامات واردة في المعاهدة، في حين حققت لنفسها كل الالتزامات التي كان على العراق تنفيذها أولاً، ثم بعد سقوط نظام الشاه لم تلتزم بالجانب السياسي من المعاهدة، أي حماية الحدود " ... من أجل وضع حد لكل تسلل ذي طابع تخريبي". وبالتالي فهو إخلال بالمعاهدة، رغم التحذيرات والشكاوى التي قدمت للأمم المتحدة بهذا الصدد.١٥

٣. "إن اتجاه النظام الإيراني ونواياه بما يسمى بتصدير الثورة لم تقف عند حدود التصريحات. بل تجاوزت ذلك إلى السعي لنقلها إلى الواقع الفعلي ضد العراق. وضد أقطار إسلامية أخرى"١٦.

إلقاء " .. القبض على عملاء إيران فضلاً عن أن قوات الأمن قد استولت على كميات كبيرة من الأسلحة والذخائر والأموال التي وضعتها السلطة الحاكمة في طهران تحت تصرفهم"١٧.

٤. "لم يكتف حكام إيران بذلك. إذ باشروا بصورة متوازية مع نشاطهم التخريبي بإحياء حركة التمرد العميل في شمال العراق. حيث استدعت الحكومة الإيرانية قيادة التمرد

---

١٤ حسين، صدام. رغبتنا في السلام من موقع الاقتدار المبدئي العادل. بغداد. دار الحرية للطباعة. ط أولى. ١٩٨١. ص ٢٠.

١٥ المصدر السابق نفسه. ص ٢١-٢٥.

١٦ المصدر السابق نفسه. ص ٢٥/٢٦.

١٧ المصدر السابق نفسه. ص ٢٦/٢٨.

العميل التي هزمت في عام ١٩٧٥، استندعتها من الولايات المتحدة الأمريكية إلى إيران. وتم إمدادها من جديد . وكما فعل الشاه من قبل. بكل الوسائل لتهديد أمن العراق ووحدته الوطنية<sup>١٨</sup>.

٥. ازداد عدد "حوادث خرق الأجواء العراقية بسلاح الطيران ... وإطلاق النار على المخافر الحدودية العراقية والهجوم عليها والقصف المدفعي وعرقلة الملاحة في شط العرب .. وقصف الأهداف المدنية ما مجموعه (٢٤٤) حادثة للفترة من شباط - ١٩٧٩ ولغاية أيلول - ١٩٨٠ ومثبت كذلك في مذكرات رسمية .. كما أطلقت النار على الطائرات المدنية ثلاث مرات ...<sup>١٩</sup>.

ثم يخلص صدام من كل ذلك إلى القول بأن القوات الإيرانية هي التي اعتدت على الأراضي العراقية وقصفت المدن الحدودية مثل خانقين ومندلي، وأنها هي التي وجهت طيرانها ضد مواقع عراقية، وأن ليس للعراق أطماع في الأراضي الإيرانية.<sup>٢٠</sup> هكذا صور صدام الحالة بين العراق وإيران والتي قادت إلى حرب بينهما يقول أن إيران هي المسؤولة عنها.

تؤكد معطيات الواقع العراقي على أن الأسباب الحقيقية للحرب التي نشبت بين النظامين العراقي والإيراني ودامت طوال ثمانية أعوام قد بدأ بها النظام العراقي، رغم أن تحرشات إيرانية كانت قد بدأت فعلاً قبل ذاك بالقوات العراقية الحدودية، ولكنها لم تكن تستوجب شن الحرب، بل كان في مقدور الجهود الدبلوماسية والهيئات الدولية أن تضع حداً لها. ولا شك في أن بعض القضايا التي ذكرها صدام حسين في خطابه في مؤتمر القمة في ما يخص العلاقة بين العراق وإيران هي من حيث المبدأ صحيحة، ولكنها رغم ذلك لم تكن تستوجب هي الأخرى شن الحرب ضد إيران، إذ أنها كلمة حق أريد بها باطل، إذ أن أي

---

١٨ المصدر السابق نفسه. ص ٢٨.

١٩ المصدر السابق نفسه. ص ٢٩.

٢٠ المصدر السابق نفسه. ص ٣١-٣٣.

حرب حين تبدأ لا يمكن تقدير فترة انتهائها ولا النتائج أو العواقب التي يمكن أن تترتب عنها على طرفي النزاع، وبشكل خاص على شعوب البلدين.

يبدو لنا، ومن معاشتنا الفعلية لهذه المرحلة وسنوات الحرب العراقية - الإيرانية، أن العوامل التي حركت صدام حسين لشن الحرب تتلخص في النقاط التالية، التي سيجد القراء والقارئان بأنها متشابهة بعض الشيء مع ما أورده صدام حسين في خطابه المشار إليه في أعلاه:

\* أجبر صدام حسين على عقد اتفاقية الجزائر لعام ١٩٧٥ لأن القوات العراقية كانت في حالة ضيق شديدة وعاجزة عن مواجهة قوات البيشمرگه الكردستانية، كما سقط الكثير من القتلى والجرحى في الطرف الحكومي خلال المعارك التي دارت رحاها حينذاك. وبالتالي توجه الدكتاتور إلى عقد تلك الاتفاقية المذلة لكي يصفى، كما اعتقد مخطئاً، حركة التحرر الوطني الكردية المسلحة المطالبة بحقوق الشعب الكردي العادلة والمشروعة. وبالتالي كان الدكتاتور يسعى للتخلص من تلك الاتفاقية بأي ثمن كان، إذ أن العراقيين والعرب في الدول العربية اعتبروها وصمة عار في جبين النظام وحزب البعث وصدام حسين، حيث كتب الكثير بهذا الخصوص.

\* وبعد انتصار ثورة الشعب الإيراني ضد الشاه استولى الإسلاميون السياسيون المنزمتون على السلطة وبدأوا بعملية واسعة لتحريك شعوب المنطقة باتجاه النضال ضد حكوماتها والتي اقترنت بعملية دعائية واسعة للثورة الإسلامية في إيران وضرورة حصول ما يماثلها في بقية الدول العربية والإسلامية، ومنها العراق. وقد حصل في الواقع الفعلي مد إسلامي سياسي في العراق والمنطقة. وبدلاً من أن ينفتح الدكتاتور، وكذا بقية قادة الحكم في الدول العربية، على الشعب ويطلق الحريات الديمقراطية والتعددية السياسية والحياة الدستورية، أرتعب النظام من هذه الواجهة، وكذا النظم الأخرى في المنطقة، وتطيروا من النتائج المحتملة على نظمهم السياسية. ولا شك في أن النظام الإيراني قد ساهم في تعبئة كل الدول في المنطقة ضده، مما منح صدام حسين رؤية خادعة صورت له أن الجميع سيقف إلى جانبه وسيتمكن من القضاء على النظام الإيراني بسرعة فائقة.

\* اقترنت هذه العملية بنشاط واسع لقوى الإسلام السياسي الشيعية في العراق، في وقت كانت القوى السياسية، وآخرها كان الحزب الشيوعي العراقي ابتداءً من العام ١٩٧٨، قد تلقت ضربات قاسية وموجعة لتنظيماتها ووجودها في العراق بشكل عام. وكانت إيران تسند فعلياً القوى الإسلامية السياسية، حزب الدعوة ومنظمة العمل الإسلامي، بالسلاح والعتاد والدعم المادي والمعنوي والإعلامي. كما أنها سعت إلى دفع هذين الحزبين إلى تشديد الصراع وتنفيذ عمليات ضد النظام، إذ كانت هناك قناعة لدى الحكام الجدد في إيران بأن الحركة افسلامية السياسية في العراق قادرة على إحراز النصر ضد نظام البعث وصدام حسين. وقد أدى هذا إلى اندفاعات كبيرة من جانب قوى الإسلام السياسية الشيعية العراقية والقيام بعمليات عسكرية مغامرة أدت إلى توجيه ضربات قاسية جداً لهذه التنظيمات وسقوط الكثير من الشهداء واعتقال الكثير منهم. ومن بين تلك العمليات كانت محاولة اغتيال طارق عزيز التي أشرنا إليها سابقاً، وفيما بعد محاولة اغتيال صدام حسين في قضاء الدجيل أثناء الحرب العراقية الإيرانية. كان صدام يقوم بعمليات استفزازية مستمرة ضد قوى الإسلام السياسي الشيعية العراقية، ومنها اعتقال قياداتها الفكرية. وكان أبرز هؤلاء المعتقلين هو السيد محمد باقر الصدر، الذي أعدم مع أخته السيدة بنت الهدى، والتي أجمت الصراع لا مع حزب الدعوة فحسب، بل ومع إيران ومع أتباع المذهب الشيعي المؤمنين وغيرهم بشكل عام، إذ أن السيد محمد باقر الصدر كان قد أعلن عن كونه يقلد الإمام الخميني وهو وكيله في العراق، وبالتالي أصبح من واجب الخميني أن يدافع عن الصدر، وهي إحدى إشكاليات ما يطلق عليه بولاية الفقيه في الفقه الإيراني الشيعي ألصقوي الذي يختلف في بعض المسائل المهمة عن الفقه الشيعي الجعفري في العراق. لقد كانت تحركات عناصر حزب الدعوة جريئة، ولكنها كانت نعبر عن روح المغامرة من طرف وعن ضعف الاهتمام بحياة المناضلين من طرف آخر وإعارة اهتمام كبير إلى أهمية الشهادة ودخول الشهداء إلى الجنة! وهي افشكالية التي تتحدث بها قوى الإسلام السياسي بكل أجنحتها وتياراتها باعتبار ذلك عملاً جهادياً يدخل ممارسوه إلى الجنة مباشرة ودون حساب أو كتاب، وما يرتبط بذلك من مكاسب يحققها الشهيد في الجنة كما يوعدون به من قبل قادتهم أولاً وأخيراً.

\* من المعروف أن الحركة الكردية التحررية في العراق ليست ولم تكن يوماً ما من صنع الأجنبي، أيّاً كان هذا الأجنبي، بل هي حركة وطنية وقومية شعبية تطالب بحقوق قومية عادلة ومشروعة للشعب الكردي. وقد اصطدمت على مدى عدة عقود مع النظم السياسية الحاكمة في العراق، سواء أكانت ملكية أم جمهورية، لأن قادة أو حكومات تلك النظم كانت ترفض منح هذا الشعب حقوقه، بل كانت تمنع في منعها عنه وتعمل على قمع المناضلين واضطهاد الشعب بمختلف السبل المتوفرة لديها. وكان قادة الشعب الكردي يُجبرون عملياً على طلب الدعم والمساعدة من أي دولة يمكنها أن تدعم هذا النضال دون أن تتدخل في الشأن الكردي. ولكننا نعلم علم اليقين أن ما من أحد يقدم الدعم لوجه الله، بل ينتزr باسمرار ما يعوضه عن ذلك من مكاسب مباشرة أو غير مباشرة. وكانت إيران، وبسبب اختلافها ومشكلاتها مع العراق، تقدم الدعم والعمق الجغرافي في كردستان إيران للمناضلين الكرد في عمليات الكر والفر الأنصارية أو لأغراض التموين الغذائي. وقد تأمر الشاه مع صدام حسين، والعكس صحيح أيضاً، على قطع الدعم ومنع التزود بالمؤن و تحريم التحرك الحدودي والتهديد بمحاصرة الحركة بين الجيشين العراقي والإيراني لتدمير الحركة وتصفيتها في مقابل تلك التنازلات العراقية التي أشرنا إليها لصالح إيران. وكان حصيلة تلك المؤامرة انهيار سريع للحركة الكردية المسلحة، ولو مؤقتاً، في العام ١٩٧٥. ولكن هذه الحركة قد انطلقت من جديد في العراق وليس من الأراضي الإيرانية. وقد بدأت الحركة المسلحة مجدداً حتى قبل سقوط نظام الشاه، أي في العام ١٩٧٦ ومن جانب الحزب الديمقراطي الكردستاني بقيادة مسعود البارزاني وأخيه إدريس البارزاني وجمهرة من الكادر الحزبي والأنصاري، ومن الحزب الجديد الذي تشكل في نفس العام، وأعني به الاتحاد الوطني الكردستاني بقيادة مام جلال الطالباني. وبالتالي فأن ادعاءات صدام حسين بأن الإيرانيين استدعوا القادة الكرد ليعيدوا تنظيم الحركة ليست سوى فرية وهراء. ولكن لا شك في أن الحكام الجدد في إيران قد أيدوا الحركة وساهموا بدعمها في فترة صراعها مع الحكم وصراع الحكم مع إيران الذي بدأ منذ العام ١٩٧٩، حين كانت الحركة الكردية قد

قطعت شوطاً جيداً في إعادة تنظيم صفوفها وتعبئة المناضلين للكفاح المسلح والتحاق قوى سياسية جديدة بالحركة المسلحة. وكان الحزب الشيوعي العراقي أحد أبرز تلك القوى الجديدة التي التحقت بالحرمة الأنصارية في مردستان العراق. وكان على النظام العراقي أن يدرك بأن الحل الوحيد في مثل هذه الحالة يكمن في الاستجابة لمطالب الشعب الكردي خصوصاً والشعب العراقي بشكل عام وليس الإصرار على رفض تلك المطالب العادلة وشن الحرب ضده والتي سنتابع تفاصيل تلك الحرب لاحقاً.

\* لقد كانت الكثير من الخطب السياسية التي ألقاها صدام حسين حينذاك تبشر العرب بتحرير الأرض العربية من المحتلين. ولم يكن يقصد فلسطين بطبيعة الحال، إذ كانت بعيدة عنه، بل كان يقصد بالضبط إقليم خوزستان والجزر الثلاث المحتلة من جانب إيران في منطقة الخليج. وحين سيطرت القوات العراقية على مناطق خوزستان أصدر خارطة وضع تلك المناطق ضمن حدود الدولة العراقية وفصلها عن الحدود الإيرانية. (راجع الملحق رقم خارطة). لم يكن إقليم خوزستان الإيراني يتمتع باهتمام من جانب حكومة الشاه، بل كان إقليمياً متخلفاً ومضطهداً من القوى الحاكمة التي كانت في الغالب الأعم فارسية. وبالتالي نضجت وبرزت في الإقليم حركة سياسية في أوساط القوى العربية القومية تطالب بحقوقها المشروعة في الإقليم والتي جوبهت بالرفض والقمع من جانب الحكومات الإيرانية المتعاقبة. ومن هنا نشأت رؤية انفصالية لدى بعض الجماعات والتي وجدت الاحتضان والدعم والتأييد من جانب النظام العراقي. إلا أن نظام صدام حسين قد تخلى عن احتضان ودعم هذه الجماعات حين عقد معاهدته مع الشاه في العام ١٩٧٥ لضرب الحركة الكردية المسلحة. وكان لهذا الموقف تأثيره البارز على هذه القوى التي رفضت فيما بعد غزو العراق للمنطقة وقاومت مع بقية الشعوب الإيرانية الحرب واحتلال العراق لبعض مناطق الإقليم.

\* لقد كان صدام حسين يتطلع إلى نصر سريع وحاسم وخاطف للأبصار ليتبوأ الموقع الأول بين القادة العرب ويقود العملية السياسية في المنطقة العربية. إلا أن هذه الحرب كانت كارثية وكانت لها عواقب وخيمة على البلدين، كما سنرى ذلك.

\* كان صدام حسين يعتقد بوجود جيوب مناهضة له في العراق ينبغي له تصفيتها قبل أن يبدأ بعمله المنتظر لتحقيق أمانه وآماله أو أطماعه الفعلية من خلال الحرب والتوسع. من هنا عمد إلى رسم سياسة واتخاذ جملة من الإجراءات القمعية ذات الطبيعة الفاشية من النواحي الفكرية والسياسية والعملية. فما هي تلك الإجراءات؟  
عمد صدام حسين إلى ممارسة الإجراءات التالية:

١. نفذ عملية تطهير واسعة في صفوف حزب البعث والقوات المسلحة وأجهزة الأمن من كل العناصر والتكتلات التي يعتقد أنها تشكل خطراً مباشراً أو غير مباشر عليه وعلى مواقعها في الحزب والدولة والقوات المسلحة والأمن والمجتمع. وشملت العملية الفصل والاعتقال وتقديم مجموعة كبيرة منهم إلى المحاكم الخاصة وسجنهم، وإجراء تنقلات بين مواقع الحزبيين والموظفين والضباط العسكريين بما يؤدي إلى إبعادهم عن مواقع المسؤولية والتأثير. وفي مجمل هذه العمليات لم يبرهن صدام حسين عن قدرة متميزة في ممارسة تكتيكات فاعلة ومنتجة وعن براعة في التآمر في مواجهة خصومه من القوى السياسية الأخرى في الساحة السياسية العراقية وعن سعيه في التخلص منهم تدريجاً أو دفعهم إلى العمل الحزبي السري المحرم قانوناً ووضعهم تحت طائلة العقاب حسب، بل وبرهن عن كونه منظماً جيداً لممارسة تلك العمليات وسادياً قاسياً وشرساً بل ودموياً في مواجهة تلك القوى السياسية أيضاً، إذ لم يكن يمتلك قلباً وعقلاً يعرف الرحمة والتسامح. وذات السياسة والتكتيكات والأساليب مارسها مع رفاق حزبه وأقرب الأصدقاء إليه وإلى عائلته. لقد برهن صدام حسين عن استعداده الكامل فكراً وسلوكاً سياسياً على استخدام العنف الدموي والسادية غير المحدودة ضد أعضاء حزبه وأعضاء قيادته البعثية وضد أعضاء حكومته وضد رفاقه في القوات المسلحة، أولئك الذين عملوا معه ووقفوا إلى جانبه وأيدوه في كل ما قام به ومارسه في العراق، سواء أكانوا من المدنيين أم العسكريين، وشارك أغلبهم في الجرائم التي ارتكبتها الدكتاتور قبل ذلك بحق المجتمع وقواه السياسية المختلفة. ولم يكن أحمد حسن البكر بعيداً عن كل ذلك، بل كان في المقدمة منهم وعلى رأسهم أحياناً كثيرة. ولم يكتف صدام حسين

بتقديم ٥٥ عضواً قيادياً وكادراً في حزب البعث إلى المحاكمة الخاصة التي شكلها برئاسة نعيم حداد، عضو القيادة القطرية وعضو مجلس قيادة الثورة وسكرتير ما سمي بالجبهة الوطنية والقومية التقدمية حسب، بل نظم عملية تصفيات جسدية وتطهير واسع في صفوف قيادته وحزبه وحكومته. ففي أعقاب مجزرة الثامن من آب ١٩٧٩ قام صدام حسين بتلك العملية حيث استدعى الكثير من سفراء العراق في الخارج لإغراض التشاور، ولكنه أمر باعتقالهم وزجهم في السجن وتعريضهم للتعذيب الشرس وقتلهم بصورة همجية، سواء أكان ذلك في السجن أم باغتيالهم في الشوارع بعد إطلاق سراحهم. وترد هنا أسماء الكثير من هؤلاء، من بينهم عبد الكريم الشبخلي ومرتضي سعيد عبد الباقي الحديثي، على سبيل المثال لا الحصر. ومن الجدير بالإشارة إلى أن صدام حسين قد عين عدنان الحمداني، صديقه القديم ورفيق دربه، نائباً لرئيس الوزراء قبل اتهامه بالتآمر ضده مع بقية أعضاء القيادة بخمسة أيام في وقت كان قد قرر التخلص من هذه المجموعة من القياديين والكوادر البعثية قبل ذلك بكثير. وكان يراد من هذا التعيين إعطاء الانطباع بأنه لم يكن يحمل شيئاً ضد عدنان الحمداني، إلا أن اعترافات أعداء صدام هم الذين كشفوا سر نشاط عدنان الحمداني ضد القائد! لقد برهن صدام حسين عن امتلاكه قدرة كبيرة في السيطرة على أعصابه والتمثيل بدم بارد في ذات الوقت حين كان يمارس القتل ضد رفاقه. لقد فاق صدام حسين كل الدكتاتوريين الذين سبقوه بميزة مهمة هي أنه سعى إلى إشراك قادة حزبه وتنظيماته في العملية الدموية، في قتل رفاقهم مباشرة ليكونوا مسؤولين معه عن دم هؤلاء حين قدم لكل منهم بندقية ليصوبها ضد القادة والكوادر الحزبية البعثية الذين أصدر نعيم حداد حكماً باسم صدام حسين بإعدامهم رمياً بالرصاص.

٢. شن صدام حسين حملة شرسة ومستمرة ضد عدد من القوى والأحزاب السياسية العراقية التي كانت بقاياها لا تزال تعمل في العراق بصورة سرية واعتقال بعض قادتها. وقد برز هذا في الموقف من حزب الدعوة ورأسه المفكر والمنظم السيد محمد باقر الصدر، وضد الحزب الشيوعي العراقي وضد كوادر وقواعد الحزب الديمقراطي



الكرديستاني والاتحاد الوطني الكرديستاني في جميع أنحاء العراق. وقد سقطت في هذه الحملة جمهرة كبيرة من الشهداء التي اعتقلت وعذبت وأعدمت أو ماتت تحت التعذيب أو سجن لتقضي سنوات طويلة ق السجن وعانت من صنوف التعذيب والقهر والحرمان. لقد اعتبر صدام حسين هذه القوى منافسة له ومزعزعة لأحلامه وآماله في الهيمنة المطلقة والتوسع. كما كان يرى في كوادر وأعضاء حزب الدعوة على أنهم مجرد عملاء لإيران! كما أن النظام قام بحملة واسعة ضد العرب الشيعة معتبراً إياهم من تبعية غير عثمانية أو فارسية وبالتالي لا بد من الخشية منهم والتخلص منهم إما بقتل الكثير من رجالهم أو تهجيرهم مع عوائلهم إلى إيران قبل بدء الحرب وأثناء ذلك وبين خطوط النار، أو زج جمهرة كبيرة من الشبيبة في المواقع الأمامية للقتال ضد إيران.

٣. القيام بحملة واسعة ضد الكرد الفيلية بثلاثة اتجاهات:

\* اعتقال الشباب من الكرد الفيلية وزجهم في المعتقلات ثم القيام بعملية قتل ودفن جماعية واسعة لمن هم في سن حمل السلاح.

\* تهجير عدد كبير جداً من العائلات الكردية الفيلية إلى إيران. وقد استمرت هذه العملية حتى العام ١٩٨٢/١٩٨٣، بحيث لم يبق كردي فيلي في مناطق العراق العربية.

\* إرسال جمهرة كبيرة من الكرد الفيلية الشباب إلى المواقع الأمامية لجبهات القتال مع إيران، وخاصة إلى المناطق التي لا يمكن عودة أيأ منهم سالمأ معافى. وقد استشهد الكثير من هؤلاء الشباب في جبهات قتال لم تكن لهم فيها لاقاة ولا جمل بل فرضت عليهم وعلى الشعب العراقي فرضاً يارادة الدكتاتور الأهوج.

٤. شن حملة واسعة ضد مواقع قوات البيشمركة في الأراضي العراقية بحجة أن هذه القوات يمكن أن تقدم الدعم والمساعدة للقوات الإيرانية في الحرب مع العراق، إضافة إلى اتخاذ إجراءات قاسية وشرسة ضد سكان القرى الكرد وقرى المسيحيين وتم تهجيرهم وتدمير قراهم ومزارعهم بصورة وحشية نادراً ما يمارسها حتى أعتى الغزاة الطغاة.

٥. ومنذ أن تسلم القيادة السياسية المباشرة في البلاد اتخذ صدام حسين جملة من الإجراءات السياسية المهمة لتوطيد سيطرته يمكن تلخيصها بما يلي:

\* تشكيل حكومة جديدة برئاسته وتعيين خمسة نواب لرئيس الوزراء ومجلس وزراء غير كبير يضم عدداً من المؤمنين به. (قتل بعد أيام فقط أحد هؤلاء النواب الخمسة والمدعو عدنان الحمداني).

\* إعادة تشكيل مجلس قيادة الثورة بعد أخراج الذين أعدمهم في الثامن من آب/أغسطس ١٩٧٩ من عضوية مجلس قيادة الثورة.

\* تشكيل المجلس الوطني العراقي من ٢٥٠ عضواً بدعوى التوجه صوب الحياة الديمقراطية والحياة المؤسساتية، في حين أنه كان قد بدأ بجعل الحياة السياسية في البلاد قائمة على أساس دولة المؤسسات الأمنية الإرهابية والقمعية.

\* تشكيل جهاز أمن خاص به مسؤول عن حمايته وعن الأشراف على أجهزة الأمن والاستخبارات العسكرية والمخابرات وجهاز الأمن القومي. وقد نسبت إلى هذا الجهاز جمهرة من أتباعه الشباب من تكريت ومن كان يثق بهم من أفراد حمايته المباشرة والمدربة أحسن تدريب والمجهزة بأحدث الأسلحة والمعدات التقنية والاتصالات والسيارات والمعدة جيداً للمهمات المحتملة. لقد تربت على العنف والسادية وصناعة التعذيب والقتل وأزح عن قلبها الرحمة والرفقة وعن عقلها التفكير.

\* إعادة النظر بعدد من أعضاء السلك الدبلوماسي ووضع عناصر مخلصه له ولنظامه مباشرة بعد أن تخلص عبر الإزاحة والطرده والفصل أو القتل من بعضهم الآخر.

لقد شعر صدام حسين في تلك اللحظة بالنفوق والقدرة والعظمة والاقتراب من تحقيق الأهداف، لقد اصبح نصف إنسان ونصف إله، تماماً كما كان يفكر حكام العراق القدامى والمستبدون. لقد تفاقمت النرجسية لديه مصحوبة بالسادية، لقد سقط صدام حسين كلية في علة أو وهم أو جنون العظمة وانفصام الشخصية، لقد أصبح الرجل يمتلك في يديه النفط الخام، هذا الذهب الأسود، الذي يدر المال الكثير، وزوده العالم المنتج للسلاح بأحدث الأسلحة التقليدية وكدس لديه أكبر ترسانة للسلاح في المنطقة، كما أصبح يهيمن على رجال مؤمنين به ويتعامل معهم كعبيد لديه، ولديهم كل الاستعداد للموت في سبيله. كانت هذه الحالة الكارزمية تجسد استمراراً للمصيبة التي ابتلى بها الشعب العراقي، مصيبة

وجود دكتاتور متوحش من هذا النوع على رأس دولة غنية ويتحكم بشعب فقير مبتلى. وكانت بداية النهاية الطويلة لهذا الدكتاتور ونظامه المتعفن ولعدد كبير من البشر في العراق. هكذا كان الحال في العراق في العام ١٩٨٠ حين أصدر صدام حسين أوامره بخوض الحرب ضد إيران في أعقاب محاولة اغتيال طارق عزيز نائب رئيس الوزراء في بغداد معتبراً إياها القشة التي قصمت ظهر البعير في القدرة على تحمل التدخل الإيراني في الشؤون العراقية. لقد كان التحرش قد اقترب من حاشية صدام حسين، من اقرب السياسيين إليه وإلى نظامه الاستبدادي، بل كان طارق عزيز جزءاً عضويًا من هذا النظام ومن قيادته السيئة.

لم يتخذ صدام حسين هذا القرار الفردي بمعزل عن عدد من العوامل المهمة التي اعتقد أنها تؤهله لخوض حرب ناجحة ضد إيران. فقد اقتنع وفق حساباته التكتيكية والاستراتيجية التي غالباً ما كانت خاطئة وعواقبها مدمرة على المجتمع، بـ:

- عدم وجود قوى سياسية كافية قادرة على مقاومة وإفشال مخططات صدام حسين ونظامه السياسي في المجالات السياسية والأمنية والعسكرية التي يمكن أن يتخذها والتي تعرض الحياة المدنية في العراق إلى مخاطر جدية أكبر بكثير مما كانت تعانیه من قهر واضطهاد وقمع النظام.

- عدم وجود قوى مناهضة له في الجيش العقائدي الذي جهد في تكوينه، إذ أصبح الجيش العراقي مؤهلاً لخوض حروب يحقق فيها النصر المبين على أعداء العراق بسبب الجاهزية القتالية العالية لقواته وتعدادها الكبير وامتلاكها أسلحة حديثة، إضافة إلى وجود الجيش الشعبي العقائدي الذي كان يقوده احد أكثر الأشخاص المؤمنين به والمطيعين له وأكثرهم دموية وكراهية للإنسان، إنه طه ياسين رمضان الجزراوي.

- وأن المعركة سوف لن تدوم أكثر من عدة أيام حيث تنهار المقاومة الإيرانية ويخرج صدام حسين بعدها منتصراً يكمل النصر المبين رأسه بأكاليل الغار والفخار أمام العرب والعالم وقائداً أوحداً للأمة العربية، وأنه سيفوق في ذلك إسرائيل في حرب الأيام الستة ١٩٦٧ التي خاضتها وانتصرت فيها على ثلاث دول عربية مسلحة تسليحاً عالياً وتمتلك

قوات مسلحة كبيرة، هي مصر وسوريا والأردن، إضافة إلى الدعم الذي تلقتة من دول عربية أخرى.

- وبني صدام حسين هذا الاعتقاد استناداً إلى عدة أمور كما رآها وفسرها حينذاك، ولم يبرهن الواقع الفعلي على صحتها، وهي:

- أن إيران، التي أسقطت الشاه، أصبحت ضعيفة ومتناقضة ومتصارعة في الداخل بعد انتصار ثورة شباط ١٩٧٩ ومجيء الخميني إلى السلطة الفعلية.
- وأن القوات العسكرية الإيرانية قد تدهورت قدراتها وجاهزيتها القتالية، إضافة إلى اعتقال الكثير من قادتها أو هروبهم إلى خارج البلاد وتفكك القوات المسلحة، وأن الحرس الثوري المشكل حديثاً لن يكون في مقدوره تعبئة الناس للحرب ضد العراق.
- وأن سيادة الفوضى في إيران وفي القوات المسلحة وفقدان هذه القوات الكثير من الأسلحة والمعدات التي كانت في ترسانة الشاه العسكرية وغياب الجنود عن معسكراتهم ووحداتهم الفعلية سيجعل من المستحيل على قيادة الحرب ضد العراق الانتصار على جيش صدام حسين.
- إمكانية حصول القوات المسلحة العراقية على دعم من جانب قوى المعارضة الإيرانية واحتمال حصول انتفاضة شعبية ضد قيادة وحكم الخميني.
- احتمال كبير في وقوف السكان العرب في الأهواز إلى جانب القوات المسلحة العراقية في حربها ضد إيران.

- التشجيع الذي حظي به صدام حسين من عدد غير قليل من رؤساء وملوك الدول العربية التي كانت ترى في إيران عدواً جديداً يسعى إلى تصدير الثورة الإيرانية الخمينية الشيعية الصفوية إلى دول المنطقة، في حين أن تلك الدول كانت تسير وفق المذهب السني. وقد أحس حكام تلك الدول بأن كراسيها وعروشها يمكن أن تتزعزع بسبب سياسات الخميني في المنطقة. وبالتالي سيكون مفيداً لها أن تدور رحى الحرب على أرض إيران والعراق وإضعاف كلا الطرفين في حالة عدم انتصار العراق على إيران أو العكس. ومن هنا جاء تأييد البعض منها والدعم المالي الكبير لحرب صدام حسين بذريعة أن الجيش

العراقي والنظام العراقي وصدام حسين ينهضون جميعاً دفاعاً عن الوطن العربي وحماية البوابة الشرقية للأمة العربية.

- كما وجد النظام التأييد من القوى القومية والشوفينية العربية التي كانت ترى في إيران خطراً يهدد القومية العربية الذي لا ينحصر في الجانب القومي حسب، بل وبالجانب الطائفي باعتبار أن الحكم في إيران شيعي المذهب بخلاف جميع الدول العربية الأخرى حيث الحكم فيها بأيدي نخبة من أتباع المذهب السني!

- تنامي القناعة لدى صدام حسين بأن العالم كله يقف ضد إيران بسبب سياساتها الخارجية وتطرفها الديني وعزلتها الخانقة، خاصة في صراعها المباشر مع الولايات المتحدة الأمريكية ومشكلة محاصرة وحجز أعضاء السفارة الأمريكية في طهران ورغبة الولايات المتحدة في الانتقام لشرفها الدبلوماسي الوطني المهان من جانب الحرس الثوري والنظام الإسلامي في إيران.

- وكان التشجيع الأكبر قد وصل إلى صدام حسين من جهة السياسة الأمريكية ومن الإدارة الأمريكية، وإلى حد غير قليل من بريطانيا العظمى، إذ جرى إعطاء صدام حسين الضوء الأخضر المشجع والإشارة الواضحة إلى أن الولايات المتحدة والمملكة المتحدة ستكونان السند الفعلي غير المباشر له في حربه ضد إيران. ويستوجب الموقف الأمريكي إزاء الحرب العراقية - الإيرانية أن يخصص لها فقرة لكي نقف بوضوح على أبعاد هذا الموقف لا في بدء الحرب حسب، بل وفي سنوات الحرب وفي إطار الصراعات الإقليمية والدولية في منطقة الشرق الأوسط.

- كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد تلقت ضربة قاسية من الثورة الإيرانية وقيادة الخميني بعدة اتجاهات، نشير إلى أبرزها فيما يلي:

● فقدان الولايات المتحدة عملياً جميع قواعدها العسكرية ونفوذها السياسي والعسكري في إيران. وهذا يعني أنها فقدت منذ العام ١٩٧٩ موقعاً حساساً ومهماً مجاوراً لدولة غريمة، بل كانت تعتبرها عدواً لها هي اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية، وكانت الخسارة فادحة بحيث صعب على الإدارة الأمريكية تحملها أو إيجاد بديل لها،

رغم أن دول الخليج كانت تعتبر تعويضاً مهماً في الجانب العسكري على نحو خاص لوجودها على مقربة من الحدود السوفيتية وفي المياه الدافئة ومنابع النفط الخام.

- الخسارة الاقتصادية الفادحة التي لحقت بمصالح الشركات الاحتكارية الأمريكية المتعددة الجنسية في الاقتصاد والسوق الإيرانيين نتيجة تلك الثورة والضرية التي توجهت إلى تلك المصالح من جانب الحكومة الإيرانية الجديدة.

- الإساءة الكبيرة وغير المعهودة التي لحقت بالسلك الدبلوماسي الأمريكي في طهران، وهي الدولة العظمى والفاعلة والمؤثرة في منطقة الشرق الأوسط. لقد مرغ الحرس الثوري جبين أعضاء السلك الدبلوماسي وموظفي السفارة الأمريكية في طهران بالتراب وأذاقوا الدولة العظمى مر الهوان السياسي والنفسي لشهور عدة. ولم يكن في مقدور الإدارة الأمريكية هضم هذه المسألة، وهي لا تزال مؤثرة في نفسية وسلوك الإدارة الأمريكية إزاء النظام الإيراني.

- الفشل الذريع الذي لحق بمحاولتها العسكرية في الإنزال الجوي على الأراضي الإيرانية في عهد الرئيس الأمريكي جيمي كارتر والخيبة التي أصيبت بها الإدارة الأمريكية حينذاك.

- تفاقم العداء للولايات المتحدة الأمريكية في إيران وفي بلدان المنطقة لا بسبب سياساتها في المنطقة وإزاء إسرائيل حسب، بل وبسبب تنامي تأثير الإعلام الإيراني والسياسة الخمينية على الناس في دول المنطقة وعلى شعوبها في أعقاب ثورة الشعب الإيراني التي اختطفها التيار الإسلامي السياسي الشيعي الذي يقوده الخميني.

- الشعور لدى الولايات المتحدة بوجود مخاطر جدية من جانب إيران على نفوذها وسياساتها وتأثيرها على سياسات ومواقف دول الشرق الأوسط وما يمكن أن تتعرض له مصالحها النفطية، وخاصة في منطقة الخليج، من مخاطر، ومنها استثمار النفط الخام في المعارك السياسية المحتملة، كما حصل في النصف الأول من العقد الثامن من القرن الماضي تحت شعار "النفط في خدمة المعركة".

- ولا شك في أن الإعلام الإيراني قد صعد من دعايته المضادة لإسرائيل وسياساتها في فلسطين ومنطقة الشرق الأوسط واستمرار احتلالها للأراضي العربية في فلسطين ولبنان

وسوريا، مما أوجد مخاوف لدى الإدارة الأمريكية والحكومة الإسرائيلية من احتمال تنامي العداء ضد إسرائيل. ومن الغريب هنا أن الولايات المتحدة لم تبذل أي جهد لإعادة النظر في سياساتها إزاء الصراع الفلسطيني الإسرائيلي والعربي الإسرائيلي بما يحقق التوازن في الموقف أولاً، ويساهم في معالجة المشكلات القائمة وينهي الاحتلال للأراضي العربية ويساعد على إقامة الدولة الفلسطينية بجوار الدولة الإسرائيلية ثانياً، بل راحت توغل بسياسات الانحياز المطلق إلى جانب إسرائيل ضد طموحات الشعب الفلسطيني والشعوب العربية في استعادة الأراضي المحتلة في العام ١٩٦٧ وفي إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وفق الحدود التي كانت عليها قبل بدء حرب الأيام الستة ١٩٦٧.

● كان الرأي العام العالمي عاجزاً عن اتخاذ موقف مناهض للحرب، إذ كانت الخشية من النظام الإيراني تفوق كل تصور لا في العالم العربي حسب، بل وفي العالم الإسلامي وفي أوروبا وفي الولايات المتحدة وكندا وأستراليا وغيرها من الدول. لهذا كانت إيران معزولة عن الرأي العام العالمي ومرفوضة في آن واحد. ومع ذلك ارتفعت أصوات غير قليلة ضد الحرب التي شنّها النظام العراقي ضد إيران، ولكنها لم تكن مؤثرة وكافية وقادرة على منع أو إيقاف الحرب.

● وكان صدام حسين يعتقد بأن الهيئة العمومية للأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي سيختلفان، وبالتالي سوف لن تتخذ قرارات صارمة ضد نظامه، بل ستكون مساعدة له في استمرار حربه عملياً. وكان محقاً في هذه النقطة نتيجة التباين في الموقف وعدم القدرة على الخروج بقرار حازم وصارم ضد العراق.

كان هذا التفكير وتلك الحسابات الصدامية قد انتهت إلى اتخاذ قرار حاسم من جانب الدكتاتور، قرار إعلان الحرب ضد إيران، ذلك القرار الذي بني على تقدير يقول بقدرة العراق على إنهاء المعارك ضد إيران بسرعة وتحقيق الانتصار بفترة زمنية قصيرة قياسية، ولكنها دامت قرابة ثمانية أعوام.

## الفصل الثاني

### مؤشرات بدء الحرب العراقية - الإيرانية

قبل أن يعلن صدام حسين الحرب ضد إيران وقعت منذ نيسان ١٩٨٠، أي بعد الثورة الإيرانية بحدود ١٤ شهراً تقريباً، مناوشات بين قوات الطرفين على حدود البلدين والتي يشير إليها اللواء الركن المتقاعد وفيق السامرائي ويذكر بأن العراق قدم العديد من الاحتجاجات من طرف واحد<sup>٢١</sup>، ولكنه يتجنب الإشارة إلى الاحتجاجات الإيرانية<sup>٢٢</sup>. ولكن قبل بدء المناوشات العسكرية بين قوات البلدين، كانت هناك مناوشات إعلامية شديدة اللهجة ومهاترات بين النظامين حيث كان النظام العراقي يتهم إيران بالتدخل في شؤون العراق الداخلية من خلال تحريض القوى الإسلامية السياسية على العمل ضد النظام وإيصال المساعدات للمناوئين للنظام من الكرد في كردستان العراق، في حين كانت اتفاقية الجزائر لعام ١٩٧٥ تفرض على البلدين مراقبة الحدود ومنع العمليات العدائية المتبادلة ومنع التسلل من أحد البلدين إلى البلد الثاني التي لم يعد يهتم بها النظام الإيراني الجديد. يشير صاحب كتاب "صدام حسين الحياة السرية" إلى هذه المسألة فيقول: "وبعد ثورة الخميني لم يعد الإيرانيون يحترمون أيّاً من تلك الشروط. إن غياب شرطة الحدود المناسبة مكن الثوار الكرد من إعادة التسلح، وفي تموز ١٩٧٩ سمح لقادة الكرد الأساسيين، الذين

---

٢١ السامرائي، وفيق. حطام البوابة الشرقية. الكويت. شركة دار القبس للصحافة والنشر. تموز/يوليو ١٩٩٧. ص ٤٣.

٢٢ قدمت وزارة الخارجية الإيرانية ٥٣ احتجاجاً خلال الفترة الواقعة بين نيسان/ابريل ١٩٧٩ وأيلول/سبتمبر ١٩٨٠ على الحكومة العراقية على تجاوزات حدودية، في حين أن العراق وجه ١١٠ احتجاجاً إلى الحكومة الإيرانية خلال ذات الفترة. راجع في هذا الصدد:

Rasoul Fadil.. Irak - Iran Ursachen und Dimensionen eines Konflikts. Wien. Köln. Böhlau Verlag. 1987. S. 90.



كانوا يعيشون في المنفى، أن يعودوا إلى كردستان بواسطة الإيرانيين. واشترك القادة الكرد في ذلك الوقت مع رجال الدين الشيعة في الدعوة إلى إسقاط النظام البعثي. ورداً على ذلك جددت الحكومة العراقية دعمها للجماعات العربية المنشقة في إقليم خوزستان في شرق إيران<sup>٢٣</sup>. في مقابل هذا كان النظام الإيراني يتهم النظام العراقي بالكفر والإلحاد والعمل ضد الإسلام والتدخل في شئون إيران واحتضان المناوئين للنظام الإيراني من مختلف القوى السياسي كمجاهدي خلق وحزب تودة وفدائيي خلق في العراق ومنحهم الدعم للتخريب في إيران وكذلك الجماعات العربية التي كانت تدعو إلى انفصال خوزستان عن إيران.

يشير وفيق السامرائي إلى أن مناقشات نيسان/أبريل ١٩٨٠ قد أعقبها قيام الطيران الإيراني بشن غارة جوية على القوات العراقية في المنطقة الوسطى وإسقاط طائرة إيرانية وأسر قائدتها الطيار حسين لشكري<sup>٢٤</sup>. ورغم تلك المناوشات العسكرية لم يتوقع النظام الإيراني أن يقوم النظام العراقي بشن حرب ضده. فما هو سبب عدم توقع قادة النظام الإيراني أن يقوم النظام العراقي بشن مثل هذه الحرب ضد إيران؟

إن الإجابة عن هذا السؤال ليست سهلة بسبب عدم وجود مسائل صريحة وواضحة تشير إلى ذلك، ولكن التحليل السياسي لتلك الفترة والعوامل الفاعلة في السياسة في منطقة الشرق الأوسط وعلى الصعيد الدولي يمكنه أن يدلنا على تحديد بعض النقاط المهمة في هذا الصدد. فمن المعروف أن السيد روح الله الخميني كان يعيش في مدينة النجف/العراق سنوات طويلة تزيد عن عقد ونصف العقد مبعداً إليها من جانب الحكومة الإيرانية. وكان الرجل مطلعاً حتى العام ١٩٧٨ على الأوضاع السياسية في العراق وملماً بالصراعات الجارية وبمواقف مختلف القوى السياسية. واستناداً إلى ذلك تكونت لديه المسائل التالية:

١. أن النظام العراقي يمارس الدكتاتورية والقمع ضد الشعب العراقي بكل مكوناته، ولكنه بشكل خاص معادٍ للشيعة في العراق، كما أنه ضد الكرد.

---

٢٣ كوجلن، كون. صدام الحياة السرية. كولون. دار الجمل. ٢٠٠٥. ٢١٦.

٢٤ نفس المصدر السابق. ص ٤٣.

٢. وأن النظام العراقي ملحد وكافر ومناهض للإسلام وينبغي زواله وإقامة النظام الإسلامي على أنقاض نظام البعث. وهذا الموقف ينطلق من عقيدة الخميني في تصدير الثورة الإسلامية التي برزت في أعقاب وصوله إلى السلطة وقيادة الدولة الإيرانية من موقعه كمرشد للثورة ويحمل وزر ولاية الفقيه !
٣. وأن النظام العراقي معزول عن الشعب ومكروه منه ويمكن إسقاطه بتضافر الجهود المشتركة للقوى الإسلامية السياسية في العراق وبدعم إيراني غير مباشر.
٤. وأن قاعدة الجيش العراقي في غالبيتها شيعية مضطهدة يمكن أن تتعاون مع الثوار ضد النظام الحاكم إذا ما وقعت الثورة ضده.
٥. وأن النظام العراقي سيبقى يعمل ضد إيران ليشوش عليها ويعرقل مسيرتها الثورية، وبالتالي فالبلد الأول الذي ينبغي إزاحة النظام عنه وإعلان الدولة الإسلامية فيه هو العراق.
٦. وكان يرى بأن الثورة الإيرانية في حالة هجوم عام ضد الغرب وضد عملاء الغرب في دول منطقة الشرق الأوسط والعالم الإسلامي وضد عملاء موسكو في أفغانستان. وأن زخم الثورة الإيرانية وانتقالها إلى مواقع أو بلدان أخرى سيجعل مسيرة الثورة الإسلامية أكثر سهولة وواقعية ونجاحاً.
٧. إن زخم الثورة الإيرانية والتفاف الجماهير الواسعة حولها هي الضمانة الفعلية لصيانة وحماية الثورة الإيرانية، وهي التي يخشى منها صدام حسين، وبالتالي سوف يتجنب أي مغامرة وتدخل مباشر في شؤون إيران الداخلية أو شن حرب ضدها، إذ أن أكثر ما سيقوم به هي المناوشات وتقديم الاحتجاجات للأمم المتحدة التي لا تثق بها الدولة الإيرانية لأنها خاضعة للدول الكبرى وللشيطان الأكبر، أي الولايات المتحدة الأمريكية، وفق النعت الذي أطلقه الخميني عليها.

٨. وكانت إيران تطمح في أن تلعب دور المهيمن في منطقة الشرق الأوسط، في وقت كان العراق يتطلع إلى مثل هذا الدور.<sup>٢٥</sup>

٩. لقد التقى في هذه المرحلة المعقدة من الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي نظامان سياسيان يتسمان بأيدئولوجيتين متنافرتين من الناحية النظرية ولكنهما يلتقيان من حيث المبدأ والجوهر بفكر الاستبداد والقمع ورفض الآخر وفرض الخيمة الفكرية الإسلامية الطائفية ذات الخلفية القومية الشوفينية في إيران، والقومية الشوفينية ذات الخلفية الدينية والطائفية في العراق على المجتمع والحياة الفكرية والسياسية للبلاد. وبالتالي لم يكن أحدهما يحتمل وجود الثاني ويخشى منه ويسعى إلى استئصاله.

ومن هنا كان غزو القوات العراقية لإيران وإعلان الحرب عليها واحتلال جزء من أراضيها، مفاجأة كبيرة للقيادة والقوى السياسية والعسكرية الإيرانية في آن واحد وأذهلتهم جميعاً وسمحت للقوات العراقية بإحراز نجاحات كبيرة أولية على الأرض.

قبل بدء العراق الحرب ضد إيران بادر صدام حسين في السابع عشر من شهر أيلول/سبتمبر ١٩٨٠ بإعلان إلغاء اتفاقية الجزائر التي وقعها صدام حسين ذاته مع شاه إيران في السابع من شهر آذار/مارس ١٩٧٥ في العاصمة الجزائرية وبمباركة كل من الولايات المتحدة وإسرائيل. وقد أورد صدام حسين وإعلامه العديد من الأسباب التي دعت إلى إلغاء المعاهدة والتي تتلخص فيما يلي: <sup>٢٦</sup>

١. دعم إيران للقوى الكردية العراقية المسلحة ومساعدتها في العمل ضد الحكم في العراق.
٢. رفض إيران الانسحاب من ٤٠٠ كم مربع من الأراضي العراقية في زين القوس وسيف سعد الواقعة على الحدود العراقية - الإيرانية في شمال العراق.
٣. دعم إيران للعمليات الإرهابية التي يمارسها حزب الدعوة في العراق.

---

25 Rasoul, Fadil. Irak - Iran Ursachen und Dimensionen eines Konflikts. Wien. Köln. Böhlau Verlag. 1987. S. 91.

٢٦قارن:

El-Shazly, Nadia El-Sayed Dr. The Gulf Tanker War- Iran and Iraq's Maritime Swordplay. London, Macmillan Press, LTD and New York, St.Martin's Press, INC. 1998. pp. 82-86.

٤. الاحتجاجات الكثيرة التي قدمها العراق إلى الأمم المتحدة ضد تدخل إيران في الشؤون العراقية والاعتداءات المتكررة من جانب قوات الحدودية الإيرانية ضد المواقع الحدودية العراقية وقيام الطيران الإيراني باختراق الأجواء العراقية.

٥. رفض الدعوات العراقية التي وجهت إلى بني صدر، رئيس وزراء إيران، و ويزرگان، رئيس الجمهورية الإيرانية الإسلامية لزيارة العراق والتفاوض حول المسائل المختلف عليها.

في العشرين من شهر أيلول/سبتمبر ١٩٨٠، وعلى إثر إعلان العراق إلغاء اتفاقية الجزائر، أعلنت إيران التعبئة العامة في البلاد لمواجهة احتمال الحرب مع العراق.

حين أعلن صدام حسين في الثاني والعشرين من شهر أيلول/سبتمبر ١٩٨٠ الحرب ضد إيران كانت قيادات القوات العسكرية العراقية قد اتخذت كافة الإجراءات الضرورية لشن الحرب ضد إيران. أي أن قرار الحرب الذي اتخذه صدام حسين، رغم كونه كان فردياً باعتباره رئيساً للجمهورية ورئيساً لمجلس قيادة الثورة وقائداً عاماً للقوات المسلحة، إضافة إلى كونه أمين سر القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي، إلا أن هذا القرار قد درس مع القيادات العسكرية للقوات المسلحة قبل ذاك بفترة غير قصيرة، وفق ما يشير إلى ذلك اللواء الركن المتقاعد وفيق السامرائي، مدير الاستخبارات العسكرية العامة السابق في عهد صدام حسين.<sup>٢٧</sup> وبقاء تلك التحضيرات الحربية سراً غير مكشوف على الطرف الإيراني، يشير إلى مسألتين مهمتين تجسدان من جهة ضعف نشاط الأجهزة السرية للنظام الإيراني في العراق حينذاك من جهة، والسرية التامة التي كان يعمل بها النظام العراقي بحيث لم تتسرب من جميع المشاركين في التهيئة الحربية أي معلومة واضحة في هذا الصدد من جهة أخرى، رغم أن الصحف الأجنبية كانت تنشر تفاصيل الصراع بين البلدين والنشاط العراقي الواسع لاقتناء الأسلحة من أي دولة مستعدة لبيعها وبأسعار عالية جداً، كما كانت عليه أسعار الأسلحة الفرنسية التي كان يفتنيها العراق من فرنسا ومنها طائرات الميراج.

---

٢٧ المصدر السابق نفسه. ص ٣٣-٣٦، وص ٤٤-٤٩.

وسرعان ما استوعبت وامتصت القوات الإيرانية الهجمة وبدأت الحرب الفعلية بين الطرفين تتواصل على مدى ثمانية أعوام دون أن يحرز أحدهما النصر على الآخر، كانت الحرب تدور بين نظامين استبداديين لا يهم القادة والمسؤولين فيهما موت الناس ولا خراب الاقتصاد ولا تدمير البنية التحتية، المهم البقاء في السلطة ومحاولة كسب الحرب. كان أحد النظامين ولا يزال يدعي الإسلام ويسعى على نشر ثورته وإيصال أفكارها وممارساتها إلى البلدان الأخرى واتهام النظام العراقي بالكفر والإلحاد والظلم، في حين كان النظام العراقي يدعي القومية العربي ويدافع عن كرامة الأمة وحدودها الشرقية ويتهم النظام الإيراني بالعودة إلى المجوسية. لقد كانت حرب الثمانية أعوام بين البلدين حرباً مجنونة واستنزافية مدمرة لحياة الناس. فما هي المراحل التي مرت بها هذه الحرب وما هي أبرز وقائعها ونتائجها أو عواقبها المأساوية على الشعبين الإيراني والعراقي؟ هذا هو ما سوف تجيب عنه الفقرة القادمة.

## المبحث الأول

### مراحل الحرب العراقية – الإيرانية

يتفق المحللون السياسيون ومتابعو مجرى الحرب العراقية – الإيرانية إلى أنها مرت بثلاث مراحل تميزت بتغير في المواقع والمواقف. إلا أن متابعة أحداث الحرب تؤكد أنها شهدت أربع مراحل متميزة عن بعضها، رغم وجود نقاط تشابه أيضاً. ففي الوقت الذي تميزت الفترة الأولى بهجوم كثيف وواسع للقوات العراقية وتحقيق انتصارات عسكرية سريعة وواضحة للطرف العراقي، مع تحمل الطرفين خسائر كبيرة في الأرواح، تميزت المرحلة الثانية بهجوم معاكس من جانب القوات الإيرانية ضد المواقع الجديدة للقوات العراقية على الأراضي الإيرانية والتي استغرقت فترة غير قصيرة حققت فيها إيران نجاحات بارزة أجبرت القوات العراقية على الانسحاب وبناء مواقع جديدة لها على الأراضي العراقية. أما المرحلة الثالثة فتميزت بالكرّ والفرّ المتبادل والجمود النسبي لمجرى المعارك واحتلال أراض عراقية وتحمل الطرفين خسائر فادحة. أما المرحلة الرابعة والأخيرة فقد اقترنت بالمرابحة

في المواقع مع اقترانها بحرب المدن واستخدام مكثف لصواريخ أرض - أرض أو جو - أرض من جانب الطرفين وتشديد الاستنزاف الاقتصادي. إنها المرحلة التي تميزت بتوقف الطرفين عن إحراز أي انتصارات للطرفين ولم يبق لهما سوى تحمل المزيد من الخسائر البشرية والمادية وتدمير البنية التحتية وتخريب المزيد من المشاريع الاقتصادية الإنتاجية والخدمية. وقد أجبر هذا الواقع أن يتحرى الطرفان عن سبيل للخلاص من القتال والتراجع عن الشروط التي ترفض من الطرف الآخر. إن القراءة المتأنية لمجرى الحرب يساعد على تحديد المراحل التالية:

المرحلة الأولى: تمتد من بدء شن العراق هجومه الجوي والبري ضد المواقع الإيرانية في الثاني والعشرين من شهر أيلول/سبتمبر من العام ١٩٨٠ حتى مايس/أيار من العام ١٩٨١. المرحلة الثانية: وتمتد من بدء الهجوم الإيراني المعاكس والبدء بعملية تحرير خرمشهر حتى نهاية التحرير في منتصف العام ١٩٨٢.

المرحلة الثالثة: وتمتد في الفترة الواقعة بين العام ١٩٨٢ والعام ١٩٨٤.

المرحلة الرابعة: وتمتد حتى تنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٥٩٨ لسنة ١٩٨٧ وإيقاف القتال في العام ١٩٨٨.

وسنحاول فيما يلي المرور المكثف على أبرز القضايا التي شهدتها هذه المراحل الأربع:

### المرحلة الأولى

كان الهدف الأول من الهجوم الجوي في الثاني والعشرين من سبتمبر ١٩٨٠ قد تحدد في توجيه ضربة تدميرية مفاجئة للطيران الحربي الإيراني ثم استكمالها بهجوم بري لاحتلال أكبر مساحة ممكنة من إيران بأمل كسر المعنويات وبث الرعب في نفوس الجنود والتمزق والهروب من القوات المسلحة. ففي يوم ١٩٨٠/٩/٢٢ أقلعت ١٩٢ طائرة قتال من القوات الجوية العراقية متجهة صوب أهداف داخل الجارة إيران ثم عادت كلها بعد أن أسقطت حمولاتها على تلك الأهداف في ما عدا طائرة واحدة أسقطت من قبل القوات الإيرانية داخل

إيران<sup>٢٨</sup>. وكانت الضربة العراقية فاشلة في إصابة أهدافها وفي تحقيق المهمات المطلوبة في تدمير القدرات الجوية (الطيران) للقوات المسلحة الإيرانية، كما يشير إلى ذلك وفيق السامرائي أحد ضباط الأركان العاملين في الاستخبارات العسكرية العراقية حينذاك. ولكن تلك الضربات الجوية الفاشلة دفعت بالقوات الجوية الإيرانية إلى شن هجوم معاكس على أهداف في العراق وخاصة في بغداد. وفي يوم ١٩٨٠/٩/٢٣ دخلت القوات البرية العراقية لأول مرة الأراضي الإيرانية وفاجأت السلطات والقوات الإيرانية بذلك الهجوم العسكري<sup>٢٩</sup>. كان الهدف المباشر هو احتلال إقليم خوزستان ذي الأكثرية العربية وكسب المجتمع العربي الإيراني إلى القوات العراقية للتعاون وتسهيل مهمة احتلال إيران.

---

٢٨ السامرائي، وفيق. حطام البوابة الشرقية. الكويت. دار القبس للصحافة والنشر. ١٩٩٧. ص ٤٨.  
٢٩ عندما بدأت الحرب العراقية- الإيرانية كانت القدرات العسكرية للبلدين في شهر حزيران من العام ١٩٨٠ على النحو التالي:

العراق: السكان في العام ١٩٨٠ حوالي ١٣ مليون نسمة. عدد أفراد الجيش العراقي ٢٠٠ ألف مسلح و٢٥٦ ألف قوات احتياطية. ٢٧٥٠ دبابة في أغلبيتها سوفيتية الصنع، و ٢٥٠٠ ناقلة مدرعة و١٠٤٠ مدفع ميدان من صنع سوفيتي. وفي القوات الجوية كان تعداد القوات العراقية ٣٨ ألف شخص ولديه ٢٣٢ طائرة مقاتلة و٤١ طائرة هليكوبتر، وأغلبها سوفيتية الصنع في ما عدا ٣٢ طائرة ميراج المقاتلة F1 الفرنسية. أما قواته البحرية فكانت مكونة من ٤٢٠٠ شخص وفرقاطة واحدة و١٢ قارب لإطلاق الصواريخ.

إيران: النفوس ٣٨ مليون نسمة. وبلغ تعداد الجيش ١٥٠ ألف مسلح و ٤٠٠ ألف من قوات الاحتياط. ١٧٤٠ دبابة و١٠٧٥ ناقلة مدرعة بريطانية وأمريكية الصنع. ١٠٠٠ مدفع ميدان. أما القوات الجوية فكانت مكونة من ٧٠ ألف شخص و٤٥٠ طائرة مقاتلة و٥٠٠ طائرة هليكوبتر وهي كلها أمريكية الصنع. وكانت القوة البحري الإيرانية تتشكل من ٢٠ ألف رجل و٣٦ مدمرة و٤ فرقاطات سريعة الحركة و٤ قوارب حربية خفيفة و٣ غواصات.

راجع في هذا الصدد:

- Sammelband. Irak – Iran, Internationale Dimensionen eines regionalen Konflikts.  
Herausgegeben vom AstA der Freien Universität Berlin. Seminar: Der Krieg Irak – Iran. Vom Blitzkrieg zum Stellungskrieg. Wolfgang Steinke. Berlin. Im eigenverlag. 1988. S. 24.

يتكون إقليم خوزستان من أربع مدن رئيسية هي خرمشهر وديزفول وعبادان والأهواز. إلا أن ما تحقق بعد معارك شديدة ورغم الصعوبات التي كانت تواجه الجيش الإيراني الذي لم يستطع زج كل قواته العسكرية التي كانت موزعة بين كردستان إيران والحدود الإيرانية السوفييتية وجنوب إيران، أي في المنطقة التي جرت فيها المعارك مع العراق. ولم يكن عدد القوات النظامية الإيرانية في هذا القاطع يزيد عن ١١٠ ألف مقاتل، وكانوا يعانون من الفوضى التي سادت في البلاد بعد الثورة مباشرة وغياب القيادات العسكرية المجربة، في حين كان الطرف العراقي قد عبأ وزج بـ ٢٠٠٠٠٠ مقاتل وبكامل معداتهم العسكرية. في الاندفاع الأول احتلت القوات العراقية مساحات واسعة من الأراضي الإيرانية الحدودية، ولكنها لم تحقق سوى احتلال أجزاء من خرمشهر وتطويق مدينة عبادان دون أن تتمكن من الولوج إليها، إذ كانت المقاومة فيهما شديدة، خاصة وأن القيادة الإيرانية قد عبأت وبسرعة نسبية قوات الاحتياط والجماعات التي تطوعت للقتال ضمن قوات الحرس الثوري الإيراني للدفاع عن الجمهورية. وكان الجنون بعينه حين أصر صدام حسين، باعتباره القائد العام للقوات المسلحة، على احتلال عبادان مهما كان الثمن، وكان الثمن غالباً جداً دون الوصول إلى الهدف. كتب العقيد الركن أحمد الزبيدي في كتابه الموسوم "البناء المعنوي للقوات المسلحة العراقية" بهذا الصدد ما يلي: وفي الحرب العراقية - الإيرانية ... أصر صدام حسين على احتلال مدينة عبادان في الأيام والأشهر الأولى للحرب، ووضع الخطط الكفيلة بتحقيق ذلك، وجلب القوات، التي كان من المقرر أن تكرر الهجمات السابقة، التي لم تنته إلى نتائج ملموسة، واحتلت تلك القوات مناطق تحشدتها حسب الخطة المقررة، حيث كان مقر الفرقة المدرعة الثالثة العراقية التي كان يقودها في ذلك الوقت العميد الركن قدوري الدوري، هو المكلف بإدارة عملية الهجوم، وقد وضعت بإمرة الفرقة وحدات وتشكيلات أخرى لتحقيق هذا الهدف، حيث شنت الفرقة والقطعات المجفلة معه عدة هجمات لاحتلال المدينة، إلا أنها لم تستطع أن تحقق شيئاً يذكر، إلا أنها استطاعت في إحدى المرات أن تتقدم عدة كيلومترات داخل المدينة في حي نو الفقاري في الجزء الجنوبي منها، إلا أن القوات المهاجمة تعرضت لنيران كاسحة شديدة، ومقاومة عنيفة اضطرت معها



القطعات إلى الانسحاب تاركة خلفها خسائرها الفادحة، وقد تكرر ذلك عدة مرات، مما اضطر القيادة العراقية إلى أن تصرف النظر عه هذا الهدف الصعب التحقيق، حتى تتهيأ الظروف الأكثر ملائمة. وعلى الرغم من أن صداماً قد استجاب لرأي قادته مضطراً، إلا أنه ظل مرتكباً خطأه القاتل، ولم يتخل عن حلمه هذا، حيث ظلت الوحدات تحاصر المدينة ما يزيد عن السنة، حيث أصبحت بمرور الوقت صعبة المنال، بسبب قوة الاستحكامات التي أنشأتها القوات الإيرانية فيها. هذا الوضع الفريد أتاح الفرصة الملائمة للقوات الإيرانية أن تشن هجومها الصاعق على القوات العراقية يوم ٢٧/٩/١٩٨٠، حيث كانت القوات العراقية التي تحاصر عبادان، والتي تقع شرق نهر الكارون محتلة منطقة تشكل نتوءاً داخل القوات الإيرانية خارج المدينة، والتي تحيط بالقوات العراقية من جميع الجهات تقريباً، عدا طريق انسحاب هذه القوات الوحيد الذي يستند على نهر الكارون، حيث أنشأت عليه جسرين، ... واستطاعت القوات الإيرانية أن تمسك كلا الجسرين في اليوم الثاني للهجوم، ويتم تدمير قوات الفرقة كلها، أو أسرها بمجموعها<sup>٣٠</sup>. والجدير بالإشارة إلى أن كل المستبدين الذين عملوا في القوات المسلحة ولم يستمعوا إلى وجهة نظر قادتهم العسكريين وأصرروا على اتخاذ قرارات فردية غير مدروسة، تسببوا في وقوع كوارث كبيرة، منها على سبيل المثال لا الحصر، كما يذكرنا بها أحمد الزيدي، إصرار نابوليون على احتلال موسكو ووقوفه طويلاً على مشارفها وفشله في تحقيقها الهدف، فشل هتلر في احتلال مدينة ستالينغراد، رغم استمرار محاصرتها فترة طويلة، إذ عجز الجيش الألماني عن احتلالها، ولكن هتلر رفض الاستماع إلى نصائح القادة العسكريين إلى أن انتهت المعركة بخسائر فادحة وقعت في القوات الألمانية. وهكذا حصل مع صدام حسين في محاصرته لعبادان التي انتهت بكارثة حقيقية للجيش العراقي<sup>٣١</sup>.

---

٣٠ الزيدي، أحمد. البناء المعنوي للقوات المسلحة العراقية. بيروت. دار الروضة للطباعة والنشر

والتوزيع. ط ١. ١٩٩٠. ص ٣١٦/٣١٧.

٣١ المصدر السابق نفسه. ص ٣١٥.

كان النظام العراقي يعول في هذه المنطقة لا على قواه الخاصة حسب، بل على دعم الجماعات العربية التي تقطن هذه المنطقة وتشكل غالبية السكان. إلا أن عرب خوزستان وقفوا بالضد من تصور وحسابات صدام حسين. والسؤال الذي يواجهنا هو: لماذا وقف عرب خوزستان هذا الموقف المناهض لقوات الاحتلال العراقية؟ يبدو لي أن هناك ثلاثة عوامل أساسية يفترض الإشارة إليها وإبرازها، رغم القمع والاضطهاد والتمييز الذي كان يعاني منه العرب في فترة حكم الشاه وقلّة الاهتمام بعد ذلك أيضاً بهم من قبل دولة وحكم الخميني، وهي:

- الموقف غير العادل الذي وقفه النظام العراقي من نضال القوى السياسية في خوزستان في أعقاب عقد اتفاقية الجزائر من أجل ضرب الحركة الكردية التحررية المسلحة، إذ كان في مقابل ما يبيد الشاه لتلك العمليات، عدم تأييد نظام صدام حسين لعرب خوزستان في مطالبهم السياسية. لقد تخلى صدام عن هؤلاء وضيق على اللاجئين منهم الخناق، هم الذين كانوا قد وجدوا في العراق مأمناً لهم ومسانداً لمطالبهم قبل ذلك، بسبب خلافه السابق مع نظام الشاه.
- التدمير الواسع الذي مارسته القوات العراقية الغازية لمناطق خوزستان حيث يقيم فيها العرب، سواء أكانت مناطق عسكرية أم مدنية. وقد قتل في هذه الأحداث الكثير من البشر وجرح أضعاف ذلك.<sup>٢٢</sup>
- المعاملة الشرسة التي مارستها القوات العراقية الغازية للسكان واصر الكثير منهم، إضافة إلى عمليات النهب والسلب التي مارستها هذه القوات بمختلف الرتب على أموال وممتلكات السكان. لقد وقعت عمليات استباحة فعلية للسكان والأموال وكل موجودات بيوت المنطقة. وكانت تباع تلك الأموال والسجاجيد الإيرانية المنهوبة من البيوت وغيرها من التحف والمجوهرات وأثاث الدور المسروقة من العائلات الإيرانية في عربات تطوف شوارع وأسواق مدن العراق المختلفة.<sup>٢٣</sup>

---

٢٢ قارن: رسول، فاضل العراق-إيران. مصدر سابق

Rasoul Fadil. . Irak - Iran Ursachen und Dimensionen eines Konflikts. Wien, Köln. Böhlau Verlag. 1987. S. 98.

٢٣ المصدر السابق نفسه. ص ٩٨.

وفي مارس/ آذار من العام ١٩٨١ تمكنت القوات الإيرانية من إيقاف الزحف العراقي، حيث بدأت مرحلة جديدة من مراحل الحرب العراقية - الإيرانية.

كان الجيش العراقي قد عبر نهر الكارون في مقابل خسائر فادحة بالأرواح والأسلحة الثقيلة وبتدهور شديد في معنويات الجنود والضباط، خاصة بعد أن أجبرت القوات العراقية بعد فترة وجيزة على التقهقر متحملةً خسائر فادحة ملأت النهر بجثث القتلى من الجنود العراقيين. كتب كون كوجلن عن معارك هذه المنطقة يقول:

"تقدم العراقيون سريعاً، وسيطروا على العديد من المدن المهمة على طول الحدود الوسطى وأخضعوا للقصف المدفعي العنيف مدينة ديزفول التي تقع في الحقل النفطية الشمالية من إيران وخط المواصلات الرئيس ما بين طهران والجنوب. وفي الجنوب عبرت القوات العراقية نهر الكارون، متقدمة على عبادان، وبعد معركة شرسة تخللها قتال من بيت إلى آخر وإصابات كبيرة من الجانبين، سيطرت على خرمشهر في أواخر أكتوبر. والمدافعون الإيرانيون المسلحون بأسلحة خفيفة وبكوكتيل المولوتوف قاتلوا بتماسك وبحماسة منقطعة النظير، وتكبد كل طرف حوالي سبعة آلاف قتيل وإصابات بالغة الخطورة من الجرحى، وخسر العراقيون أكثر من مائة دبابة وناقلة مدرعة. وفي الوقت الذي أصبحت فيه خرمشهر بأيدي العراقيين في الرابع والعشرين من شهر أكتوبر، أصبحت تذكر من قبل مقاتلي الجانبين "بخونستان" أي "مدينة الدم". واحتل العراق آنذاك شريط المنطقة الحدودية البالغة (٦٠٠ كم) طولاً وامتد عرضاً من (١٠ كم) في الشمال إلى (٤٠ كم) في الجنوب"<sup>٣٤</sup>. ثم يؤكد الكاتب ما يلي: "إن قلة الخبرة العسكرية لدى صدام حسين لم تمنعه من السيطرة المباشرة على المجهود الحربي بنفسه. وكما فعل هتلر، أعطى جنرالاته أهدافهم وأخبرهم متى يضربون. ومنذ بداية الحرب ذهب إلى الجبهة وأدار العمليات العسكرية من مواقع متقدمة. ولما كان يغامر قرب الخط الأمامي، كانت كل تحركاته تسجل بأفلام وتعرض على شاشة التلفزيون العراقي في وقت متأخر من مساء ذلك اليوم نفسه". وفي هذه الفترة فرضت القوات العراقية سيطرتها على ١٤٠٠٠ كم مربع، وهي مساحة واسعة

---

٣٤ كوجلن، كون. صدام حسين الحياة السرية. مصدر سابق. ص ٢٠٩.

حقاً والاحتفاظ بها عملية غير سهلة.<sup>٣٥</sup> ولكن العراقيين فشلوا في السيطرة على عبادان. ومنها بدأت مرحلة التراجعات وتعاضم الضربات الإيرانية.

أدرك صدام حسين الكارثة التي تسبب بها قرار الحرب ضد إيران، إذ وجد نفسه أمام واقع مرير لا بد من اتخاذ قرار جديد. لقد أجبر الدكتاتور على تقديم طلب إلى غيران والأمم المتحدة يدعو إيران فيها إلى وقف متبادل للقتال، مشيراً إلى مسالتي، وهما:

• أنه يطلب إيقاف القتال من مواقع المقتدر والمنتصر في الحرب، رغم أن صدام حسين كان يعرف تماماً بأنه لم يطلب إيقاف القتال من مواقع المقتدر، بل من مواقع المتراجع والمتورط بالحرب.

• وأن طلب إيقاف القتال يأتي استجابة منه للنداءات الدولية المطالبة بإيقاف الحرب المجنونة الدائرة بين البلدين الجارين وإيقاف نزيف الدم والتدمير المتبادل.. لا شك في أن هناك عوامل كثيرة كانت السبب وراء طلب النظام إيقاف القتال والتي يمكن الإشارة إليها فيما يلي:

١. بعد الصدمة الأولى التي تلقتها القيادة الإيرانية في الهجوم العراقي المباغت ودخول القوات العراقية إلى مسافة بعيدة في عمق الأراضي الإيرانية ووصولها إلى خرمشهر، أعادت القوات الإيرانية تنظيم صفوفها وتعبئة المزيد من المتطوعين من الشباب والصبية الصغار وزجهم في معارك على الجبهة مباشرة. كان الصبية والشباب يدخلون المعارك وهم على قناعة تامة بأنهم سيصلون إلى الجنة الموعودة. وقد أربكت العمليات الانتحارية للجنود الصبية الإيرانيين العدو العراقي وأشعرته بالخيبة والخذلان وأجبرته على التقهقر إلى نهر الكارون حيث وقعت معارك دامية تلقت القوات العراقية ضربات قاسية وموجعة، إذ تحملت خسائر فادحة بالأرواح والأسلحة، إضافة إلى عدد كبير من الأسرى والمفقودين.

٢. لم يكن صدام حسين عسكرياً بل منح نفسه ألقاباً عسكرية ونياشين كثيرة على طريقة الملوك والأباطرة، رغم أن هؤلاء كانوا يتدربون على الحياة العسكرية. وأصبح

---

٣٥ رسوا، فاضل. العراق-إيران. مصدر سابق. ص ٩٩.

الدكتاتور بعد غياب أحمد حسن البكر عن الحكم القائد العام للقوات المسلحة والفريق الأول الذي يقود المعارك ضد إيران. ولم يستمع باستمرار إلى رأي القادة العسكريين المحترفين أو المسلحين، بل كان مقتنعاً بأنه الأفضل في اتخاذ القرار العسكري المناسب، بغض النظر عن رأي العسكريين المحيطين به. وغالباً ما أزعجت وأغضبت هذه المواقف الصدامية بقية القادة في القوات المسلحة، ولكن هؤلاء كانوا عاجزين عن المعارضة إذ كان الموت ينتظرهم في حالة الاختلاف أو التعبير وجود خلاف أو رفض أو شك في صواب رأي القائد. ويؤكد العقيد الركن أحمد الزبيدي أن صدام حسين أصبح يتدخل "في تنفيذ الخطط العسكرية وإدارة العمليات أمراً يكاد يكون يومياً ومتواصلًا، بحيث أصبح القادة والأمرون في وضع مأساوي، لأن عليهم أن ينتظروا الأوامر المباشرة من القائد العام للقوات المسلحة، لأنهم لا يتحملون اتخاذ بعض الإجراءات في ساحة المعركة، وبذا فقدت روح المبادرة لدى القادة والضباط، لأن أي فشل في العمليات سوف يعني بالتأكيد بأن ثمن ذلك سوف يكن الإطاحة برأس من أصدر أمراً معيناً، مهما تكن رتبة ومنصب هذا الضابط، كما حدث للواء الركن صلاح القاضي، الذي أصدر أوامره للفيلق الثالث الذي يقوده بالانسحاب من قاطع خرمشهر عندما أخبر بأن المدينة بدأت تسقط، حيث كان هذا سبباً بإعدامه"<sup>٣٦</sup>.

٣. مارس صدام حسين العنف والوقاحة في التعامل مع قادته وسلط عليهم إرهاباً وقمعاً ظالمين، كما زج بالكثير منهم في المعتقلات أو أمر بقتلهم أو عاقبهم بتنزيل درجاتهم ونقلهم إلى مواقع أخرى. يشير العقيد الركن التقاعد أحمد الزبيدي في كتابه المذكور سابقاً إلى أن صدام حسين عامل قادته بقسوة بالغة ويورد العديد من الأمثلة نذكر أحدها، رغم وجود الكثير من العقوبات المماثلة لها: "... في عام ١٩٨١، عندما زار صدام حسين مقر الفرقة المدرعة السادسة في الجزء الجنوبي من الجبهة، والتي كان يقودها في حينها العميد الركن عبد الجليل محسن، قام صدام بشرح خطط العمليات والترتيبات التي يجب أن تتخذها الفرقة المدرعة السادسة لمواجهة الهجوم الإيراني

---

٣٦ المصدر السابق نفسه. ص ٣١٣.

المقبل، وعندما جلب قائد الفرقة انتباه القائد العام للقوات المسلحة بأن ما تفضل به الآن لا يطابق ما كان متفقاً عليه في الخطط المحفوظة في مقر الفرقة الصادرة من القيادة العامة للقوات المسلحة، فما كان من القائد العام إلا أن أمر حمايته المتأهبة المحيطة به، والتي ترافقه دوماً بقوة لا تقل عن فوج قوات خاصة، أمرهم باعتقال قائد الفرقة وجلبه مخفوراً إلى بغداد، حيث أودع سجن رقم واحد العسكري الكائن في معسكر الرشيد، وجرّد من رتبته ومنصبه، هكذا وبكل بساطة دون اهتمام بمشاعر الآخرين من الذين شاهدوا الحادث، أو الذين سيسمعونه من ضباط ومراتب القوات المسلحة، وبعد توسطات مضمّنة وعديدة، وبسبب العلاقة الخاصة التي تربط عبد الجليل محسن بعدنان خير الله وزير الدفاع، أخرج من السجن بعد أن خفضت رتبته إلى مقدم، وعين أمراً لأحد الأفواج الآلية التي كانت تحت أمرته إمعاناً في احتقاره، وهي سابقة لم تعرف ولم يسمع بها أحد قبلاً في الجيش العراقي مطلقاً<sup>٣٧</sup>.

٤. أدت تلك المعارك وحجم القتلى والأسرى على انتشار الخشية في نفوس الناس في العراق فبدأت حملة هروب واسعة من الجيش العراقي ولجئها إلى المناطق الجبلية من كردستان أو إلى الخارج. وتراجعت معنويات القوات العراقية كثيراً.

٥. تراجع كبير في الشعبية النسبية التي حظي بها صدام حسين في الفترة التي سبقت الحرب وفي بدايتها لدى الحكومات والشعوب العربية والإسلامية التي كانت ولا تزال تحركها العاطفة لا العقل النير والتفكير الهادئ بالعواقب، أو تحركها الكراهية للأخر والحق، كما هو الموقف من إيران التي يتهم أهلها بالشعبوية أو معاداة العروبة والأمة العربية والحضارة العربية!

٦. وبالرغم من سكوت المجتمع الدولي على بدء صدام حسين بحربه المجنونة ضد إيران، فإن العالم قد تحرك مطالباً بإيقاف القتال ولو على استحياء، وهو ما تشبث به صدام حين طالب باستعداده لإيقاف القتال من موقع المقتدر!

---

٣٧ نفس المصدر السابق. ص ٣١٣.

٧. ورغم تزويد الدول المنتجة والمصدرة للأسلحة بصورة مباشرة أو غير مباشرة العراق وإيران بالسلح والعتاد في آن واحد، إلا أن القدرة على استيراد الأسلحة من جانب العراق أصبحت محدودة إلى حد ملموس، وأجبر على طلب المساعدات المالية لاستيراد الأسلحة، مما رفعت من مديونية العراق الخارجية.

تجلت ديماغوغيه الدكتاتور صدام حسين في الخطاب المطول الذي ألقاه في مؤتمر القمة الإسلامي الذي عقد في المملكة العربية السعودية والذي نورد فيما يلي جزءاً مهماً منه:

"أيها الأخوة بعد كل هذا أنا جزء منكم من هذا المؤتمر المحترم وما يقرره المؤتمر سوف أكون جزءاً منه وأعلن بوضوح وكما أعلننا في السابق مراراً وتكراراً إننا راغبون في السلام ليس خشية ولا ضعفاً وإنما رغبة صميمية معبرة عن الذات الإنسانية الواعية المتطلعة للخير والمعبرة عن مبادئ السماء التي تدعو إلى هذا الاتجاه"<sup>٣٨</sup>. عبر هذا الخطاب عن نهج مخالف لنهج صدام حسين وسلوك بعيد عن سلوكية صدام حسين المعهودة على امتداد فترة حكمه حتى ذلك الحين، بل وما بعده أيضاً. فلم يكن صدام يطمح بالسلام أو بالرغبة في إيقاف القتال، بل أجبر على طلب ذلك، ولم يكن يقبل بما يقرره مؤتمر القمة للدول الإسلامية لولا النكبة التي حلت بالجيش العراقي في المعارك التالية التي أعقبت الصدمة الأولى.

### المرحلة الثانية

منذ مايو من العام ١٩٨١ بدأت الحملة الإيرانية المعاكسة الواسعة على القوات العراقية لتحرير المدن التي كانت تحت سيطرة القوات العراقية المحتلة، حيث أجبرت القوات الإيرانية المهاجمة القوات العراقية، بعد مرور عام تقريباً من احتلالها على الانسحاب من مدينة خرمشهر. وبهذا بدأ العد التنازلي لوجود القوات العراقية المحتلة في إيران.

أعطت النجاحات الأولى في الحرب ضد إيران المقاتلين العراقيين الغزاة دفعاً وزخماً ملموساً، خاصة وأنها اقتترنت بمكاسب عينية ومالية كثيرة تجلت في ما نهبوه من بيوت

---

٣٨ حسين. صدام. رغبتنا في السلام من موقع الاقتدار المبدئي العادل. مصدر سابق. ص ٤٢.

سكان المناطق المحتلة. ولكن هذا الاندفاع وذلك الزخم قد تراجعاً وبدأ الإحباط والخيبة والإرهاق في صفوف القوات العراقية بسبب الجمود النسبي من جهة، والضربات الموجعة التي كانت تتلقاها من القوات الإيرانية من جهة ثانية. ويفترض هنا أن نتبين العوامل الفاعلة في مثل هذه الحالة، والتي ساهمت في إيقاف الهجوم العراقي أولاً، ثم إجباره على التراجع لاحقاً، ومنها:

- أن القوات العراقية كانت غازية ومحتملة وليست مدافعة عن أرض الوطن. في حين أن القوات الإيرانية كانت تدافع عن أرض وطنها. كما أن الإيراني كان يدافع عن نظام حكم جديد لم يجتبره بعد أسقط نظام الشاه الذي كان مناهضاً لمصالح الشعب الإيراني.
  - كان هدف القوات العراقية هو الاحتلال، في حين كان هدف القوات الإيرانية من القتال هو التحرير.
  - كانت القوات العراقية تعمل لقضية غير عادلة وغير مشروعة دولياً، بينما كانت القوات الإيرانية تدافع عن قضية عادلة ومشروعة وتسعى إلى طرد المحتلين الغريباء من وطنها، وكان العالم رغم معارضته للحكم في إيران يدرك عدالة دفاع القوات الإيرانية عن الأراضي الإيرانية ضد الغزاة العراقيين.
  - وكان القتال بالنسبة للعراقيين يجري على أرض غير أرضهم وبعيدين عن وطنهم، في حين كان الإيرانيون يقاتلون على أرض وطنهم ويدافعون عن شرف أهلهم والعائلات التي استبيحت من جانب القوات العراقية.
  - وكان الإيرانيون يدافعون عن الثورة التي قاموا بها ضد نظام الشاه وكانوا مؤمنين بذلك، في حين جاء العراقيون لإسقاط هذه الثورة بغض النظر عن طبيعة القيادة التي تسلمت الحكم في إيران.
  - وعلى الإنسان أن يدرك الفارق النوعي بين الوضع النفسي والسياسي المتباين للطرفين في ضوء تلك العوامل والنتائج المتوقعة عنها على أرض الواقع وفي ساحات القتال.
- في المعارك الجديدة خسر العراقيون الكثير من القوات إذ يشير الكاتب كوغلن إلى ذلك فيقول:



"وفي نهاية مارس من عام ١٩٨٢ حقق الإيرانيون انتصاراً مثيراً آخر، بدفعهم الجيش العراقي لثلاثين ميلاً إلى الخلف وأسره خمسة عشر ألف عراقي. بيد أن النجاح العسكري الإيراني الأكبر جاء في مايو ١٩٨٢ عندما اندفعوا ضد العراقيين، بحملة دامت شهراً، من مواقعهم المتبقية واستعادوا السيطرة على مدينة خرمشهر وأسروا اثنين وعشرين ألفاً من الجنود العراقيين"<sup>٣٩</sup>.

### المرحلة الثالثة

وبعد هذه الانكسارات أعلن صدام حسين عن إيقاف القتال من طرف واحد والانسحاب الكامل من الأراضي الإيرانية. كان ذلك في العشرين من حزيران/يونيو من العام ١٩٨٢<sup>٤٠</sup>. ويمكن اعتبار هذا التاريخ يوماً مهماً يفصل بين القوات العراقية المعتدية والغازية والمحتملة، وبين كونها أوقفت القتال وانسحبت من كل الأراضي التي احتلت قبل ذلك، ولكن إيران رفضت القبول بإيقاف القتال، وبالتالي أصبحت إيران هي المعتدية عملياً بعد أن كان العراق هو المعتدي. لقد رفضت إيران مقترح إيقاف القتال وواصلت عملياتها القتالية ضد القوات العراقية حيث استمرت حتى شهر آب/أغسطس من العام ١٩٨٨، أي بعد مرور ست سنوات على طرح قرار العراق بالتوقف عن القتال. ومنذ ذلك الحين بدأ النظام العراقي يعمل بشتى السبل، وتحت وطأة الخسائر الفادحة في القوات والأسلحة والموارد المالية، من أجل إيقاف القتال دون طائل، خاصة وأن الحرب أصبحت عملية استنزاف للبلدين وتحمل خسائر فادحة في مؤسساتهما الاقتصادية النفطية على وجه الخصوص. لقد كانت إيران تتحدث عن استعدادها لإيقاف القتال في حالة انسحاب القوات العراقية من الأراضي الإيرانية. ولكن الانسحاب لم ينفذ، إذ استمر القتال بقرار من إيران. كان الخميني يرى بأن العراق يدعو إلى إيقاف القتال ولكنه في الواقع العملي ما يزال يحتل الأراضي الإيرانية، إذ

---

٣٩ كوجلان، كون. صدام حسين الحياة السرية. مصدر سابق. ص ٢١٣.

٤٠ وزارة الثقافة والإعلام. جهود السلام الدولية لإيقاف الحرب العراقية-الإيرانية. بغداد. دار الحرية

للطباعة. ط ٢. ١٩٨٤. ص ٩.

جاء في تصريح له ما يلي: "إن العراق الذي يمد يده لمصالحتنا وعدوانه لا زال قائماً .. لا صلح لنا معه ونحن لا نستطيع المصالحة معه، وإنما نحارب حتى اللحظة الأخيرة"<sup>٤١</sup>. وفي مكان آخر قال الخميني: "إن انسحاب القوات العراقية من الأراضي الإيرانية غير كاف وسنستمر في الحرب إلى أن تنفذ جميع مطالبنا، إن الانسحاب العراقي هو واحد من خمسة شروط إيرانية لإنهاء الحرب"<sup>٤٢</sup>.

لقد بذل النظام جهوداً كبيرة وحثيثة لتوسيط بعض الأطراف العربية والإسلامية والدولية بأمل إقناع الطرف الإيراني على إيقاف القتال، ولكن الخميني كان يرفض كل تلك المبادرات، إذ أنه كان يسعى إلى توفير مستلزمات إضعاف النظام الدكتاتوري لإسقاطه وإقامة الدولة الإسلامية في العراق على شاكلة الدولة الإسلامية الإيرانية، إذ كان يعتقد بأن القوى الإسلامية السياسية الشيعية قادرة على تسلم السلطة السياسية وحكم البلاد في العراق! ولهذا لم تنجح جميع المحاولات العراقية لدى المنظمات الدولية واللجان والمؤتمرات التي عقدت لهذا الغرض في الوصول إلى نتيجة إيجابية.

وخلال الفترة الواقعة بين ١٩٨١ و١٩٨٢ تعقدت أوضاع العراق باتجاهات ثلاثة، وهي:

١. انقسام أكبر في العالم العربي بين دول مؤيدة للعراق في حربه ضد إيران، ومنها دول الخليج والسعودية على نحو خاص، وبين دول مؤيدة لإيران ومنها سوريا وليبيا واليمن الشمالية، كما أن دولاً أخرى رفضت الحرب ووقفت على الحياد تطالب بوقف القتال ومنها دول المغرب ومصر، رغم أن هذه الدول وخاصة مصر كانت تقدم الدعم للعراق ووافقت في حينها على بيعه أسلحة كان بأمس الحاجة إليها وساهمت في إطالة أمد الحرب.

٢. أصدرت السلطات السورية قرارين متلاحقين، الأول: غلق الحدود بين البلدين بسبب اتهام النظام العراقي بدعم ومساعدة أخوان المسلمين في أحداث حمص المعروفة " والثاني: منع مرور النفط الخام العراقي عبر الأنابيب التي تمر في الأراضي السورية.

---

٤١ المصدر السابق نفسه. ص ٩.

٤٢ صحيفة القبس الكويتية في ١٩٨٢/٦/٢٢.

تسبب هذين القرارين بإيقاف التبادل التجاري بين البلدين من جهة، وتوجيه ضربة قاسية لإيرادات العراق النفطية من جهة أخرى، إذ كان العراق يصدر عبر هذا الخط ٦٠٠٠٠٠ برميل يومياً، أي ما يقرب من ثلث صادرات العراق النفطية في تلك الفترة. وقد أدى القرار الأخير إلى اضطرار العراق إلى الاعتماد على القروض والمساعدات الخارجية، وخاصة من دول الخليج.

٣. كان العراق قبل الحرب العراقية - الإيرانية يملك احتياطاً مالياً من العملة الصعبة يتراوح بين ٣٢-٣٣ مليار دولار أمريكي. وقد صرف النظام في السنة الأولى من هذه الحرب قرابة ١٣ مليار دولار أمريكي، وبدأ بالنفاد لاحقاً.

٤. تدهور معنويات القوات العراقية وإرهاقها الشديد وهي على جبهات القتال تواجه عدواً متفانياً في الدفاع عن أرض وطنه وطرد المحتلين الذين دنسوا أرضه بإقدامهم. وقد اقترن هذا بهروب واسع النطاق لمزيد من المجندين العراقيين ومن قوات الاحتياط ومن أفراد الجيش الشعبي.

٥. وجهت إسرائيل ضربة جوية للمفاعل النووي العراقي في شهر حزيران/ يونيو من العام ١٩٨١، وبهذا قضت على حلم تسريع رغبة النظام بإنتاج السلاح النووي الذي كان يراود النظام منذ العام ١٩٧٥. إلا أن النظام تحول لتسريع عملية إنتاج أو امتلاك السلاحين الكيماوي والبايولوجي.

٦. نادرة هي الدول التي أوقفت بيع الأسلحة إلى العراق بصورة رسمية، في حين ازداد عدد الدول التي كانت تبيع السلاح إلى العراق، كما كان في مقدور العراق الحصول على الأسلحة السوفييتية وأدوات الاحتياط من الدول الأعضاء في "مجلس التعاضد الاقتصادي" الاشتراكي.

٧. تنامي غضب القيادات العسكرية العراقية من قيادة صدام للمعارك العسكرية ضد إيران، إذ أنه كان يقرن النجاحات باسمه والخسائر باسم قادة الجيش العراقي ويقدم على اعتقال البعض أو إعدام البعض الآخر.

٨. زيادة كبيرة في عدد القتلى والجرحى من القوات العراقية، وكذلك زيادة عدد الأسرى، إضافة إلى التدمير المتواصل للبنية التحتية والمشاريع الاقتصادية العراقية، وخاصة في قطاع النفط الخام، من قبل القوات الإيرانية.

٩. نجاح إيران في منع انعقاد مؤتمر دول عدم الانحياز في بغداد بعد أن كان قد تقرر قبل ذلك، وبالتالي كان هذا النجاح يعني انتكاسة فعلية للسياسة العراقية وفشل في إقناع الدول الأخرى بقدرته على حماية المؤتمر من القصف الإيراني. وكان هذا الفشل يعني ضربة قوية لصدام حسين شخصياً إذ كان يأمل أن يتأسس المؤتمر ويقود نشاط المجموعة حتى المؤتمر اللاحق، كما هو معتاد.

إن هذه العوامل وغيرها ساهمت في إنجاح سريع للهجوم المعاكس الذي شنته القوات الإيرانية على مواقع القوات العراقية ودفعتها إلى الوراء، بل تمكنت من اختراق الحدود العراقية والدخول إلى الأراضي العراقية في مواقع معينة، سواء في إقليم كردستان العراق، أم في جنوب العراق، وخاصة المناطق المحيطة بالبصرة والقريبة من الحدود الإيرانية.

إن رفض إيران لمقترحات صدام حسين من جهة، واحتلال القوات الإيرانية لبعض الأراضي العراقية من قبل القوات الإيرانية من جهة ثانية، والفشل المتواصل في المعارك البرية وتحمل الطرف العراقي، وكذا الطرف الإيراني المزيد من القتلى والجرحى والأسرى من جهة ثالثة، دفع بالنظام العراقي إلى تنشيط القوات الجوية لقصف المناطق النفطية وضد ناقلات النفط التي تنقل النفط الإيراني، مما دفع إيران إلى تشديد حملاتها ضد مواقع النفط العراقية وضد الناقلات النفطية في الخليج وأغلبها سعودية وخليجية، إضافة إلى تهديد إيران بغلق مضيق هرمز الذي كان يعني حرمان الغرب من التزود بنفط المنطقة. إذ سيكون لهذا القرار أثراً سلبية حادة على إيرادات دول الخليج من نفطها، مما دفعها بالطلب من العراق إيقاف ضرباته الجوية لكي تتوقف إيران أيضاً، علماً بأن إيران لم تتأثر كثيراً بضربات القوات الجوية العراقية، إذا كانت لها حدود بحرية طويلة ولديها الكثير من موانئ نقل النفط الإيراني. لقد تميزت نهاية هذه الفترة والمرحلة اللاحقة بما أطلق عليه بحرب الناقلات النفطية وإعاقة الملاحة في منطقة الخليج.

#### المرحلة الرابعة

ومنذ العام ١٩٨٥/١٩٨٤ بدأت مرحلة جديدة في الحرب العراقية - الإيرانية، مرحلة الاستنزاف وتبادل المواقع على الأرض العراقية بشكل خاص. وقد تحملت القوات الإيرانية

خسائر فادحة في معاركها الهجومية الشديدة على القوات العراقية، إذ أنها حاولت احتلال المزيد من الأراضي العراقية وفرض المطالب الإيرانية التي كانت تتقدم بها على الحكومة العراقية.

هل تغيرت طبيعة المعركة في المرحلة الرابعة من الحرب العراقية - الإيرانية ذات الأعوام الثمانية؟ تشير المعطيات المتوفرة لدينا إلى أن هذه الفترة، التي سميت أيضاً بحرب الناقلات (Tankerkrieg) والمدن، قد تميزت بخصائص اختلفت عن الفترات الثلاث السابقة، إذ أنها اتخذت مجرى تميز:٤٣

١. ابتداء من العام ١٩٨٤ بتفاقم الكراهية والحقد المتبادلين والقسوة وارتفاع كبير في عدد القتلى والجرحى والأسرى لدى الطرفين. إذ كانت خسائر هذه الفترة من الناحية البشرية والمالية كبيرة جداً تفوق الفترات السابقة دفعت العراق إلى المزيد من المديونية الخارجية والوقوع العملي في براثن التبعية الخارجية.

٢. تنامي عدد المقاتلين في القوات المسلحة العراقية سنة بعد أخرى رغم العدد الكبير جداً من القتلى والجرحى والأسرى الذين أخرجوا من ساحة القتال ومن العدد الإجمالي السنوي للقوات المقاتلة. وقد استنزفت هذه الحرب الكثير من القوى القادرة على العمل والتي يمكن أن يوضحها الجدول التالي بالمقارنة مع العام ١٩٧٠ وبداية الحرب العراقية - الإيرانية:

---

43 Vgl: Skuballa, Markus. Die Internationale Staatengemeinschaft und der Irak-Iran Krieg 1980-1988. Fachbereich 1: Geisteswissenschaften/Politikwissenschaft Hauptseminar: Krisenherd Naher Osten. Universität Essen-Duisburg, SoSe: 2003.

عدد القوة العاملة والقوات المسلحة في العراق للفترة ١٩٧٠-١٩٨٨ (مليون شخص)

السنة	قوة العمل	القوات المسلحة	نسبة القوات المسلحة إلى قوة العمل
١٩٧٠	٢,٤	٠,٠٦٢	٢,٩
١٩٧٥	٢,٨	٠,٠٨٢	٢,٩
١٩٨٠	٣,٢	٠,٤٣٠	١٣,٤
١٩٨١	٣,٣	٠,٣٩٢	١١,٩
١٩٨٢	٣,٨	٠,٤٠٤	١٠,٦
١٩٨٣	٤,٠	٠,٤٣٤	١٠,٩
١٩٨٤	٤,١	٠,٧٨٨	١٩,٢
١٩٨٥	٤,٢	٠,٧٨٨	١٨,٠
١٩٨٦	٤,٤	٠,٨٠٠	١٨,٢
١٩٨٧	٤,٥	٠,٩٠٠	٢٠,٠
١٩٨٨	٤,٧	١,٠٠٠	٢١,٣

المصدر: النصراني، عباس د. الاقتصاد العراقي ١٩٥٠-٢٠١٠. بيروت. دار الكنوز الأدبية. ط ١. ١٩٩٥. ص ١٢٤.

ملاحظة: هناك أرقام أخرى تشير إلى أن عدد القوات العراقية في العام ١٩٧٧ بلغ ١٩٠٠٠٠ شخص وارتفع إلى ٢٠٠٠٠٠ و ٣٠٠٠٠٠ و ٦٠٠٠٠٠ و ٨٤٥٠٠٠ و ١٠٠٠٠٠٠ شخصاً في السنوات ١٩٨٠ و ١٩٨١ و ١٩٨٢ و ١٩٨٤ و ١٩٨٨ على التوالي. ك. حبيب

٣. التدمير الواسع النطاق لاقتصاد البلدين والبنية التحتية ومناطق إنتاج ونقل النفط الخام وارتفاع حجم البطالة في البلدين رغم التهام الحرب المزيد من الرجال في عمر العمل.

٤. ضرب المدن الإيرانية من جانب القوات العراقية على نحو خاص، سواء أكان بصواريخ أرض - أرض أو جو - أرض أو بالمدفعية الثقيلة البعيدة المدى. ولكن المدن

العراقية لم تنج من صواريخ ومدفعية القوات الإيرانية، وخاصة بغداد والمناطق الحدودية. جاء في تقرير عن حرب المدن ما يلي: " وبدأت القوات الجوية العراقية بضربات إستراتيجية للمدن الإيرانية، واستهدفت الضربات طهران بشكل أساسي مع بداية عام ١٩٨٥، فقامت إيران بقصف العاصمة بغداد بصواريخ سكود البعيدة المدى. ورد العراق بالمثل بقصف طهران. ووصل الأمر إلى حد استهداف العراق الطائرات المدنية ومحطات القطار، وتدمير ثلاثة وأربعين مدرسة في عام ١٩٨٦ فقط أدى لمقتل مئات التلاميذ، وقام العراق باستعمال الأسلحة الكيماوية في الحرب، ولم تتمتع الحكومة الإيرانية بدعم دولي على عكس العراق الذي كان يتمتع بإسناد ذو قاعدة عريضة،..."

٥. وقد أدت هذه المعارك والهجمات الشرسة والمستمرة على الناقلات النفطية والبواخر الحربية من الجانبين إلى إلحاق الضرر بحوالي ٤٩٠ ناقلة في عرض البحر وعلى الموانئ الخليجية، إضافة إلى إصابة العراق لفرقاطة أمريكية وإسقاط طائرة أمريكية عبر القوات الأمريكية في الخليج... الخ. جاء في التقرير الخاص بحرب الخليج الأولى بين العراق وإيران الصادر عن كيبديا بهذا الصدد ما يلي:

"في عام ١٩٨١م بدأ ما يسمى بحرب الناقلات و كانت عبارة عن استهداف متبادل لناقلات النفط و الناقلات البحرية التجارية للبلدين بغية قطع الإمدادات الاقتصادية و العسكرية للجيشين المتحاربين. ولم يكن الأمر مقتصرًا على استهداف السفن التابعة للدولتين المتحاربتين بل امتدت لتشمل الدول الداعمة ففي ١٣ مايو ١٩٨٤ هوجمت سفينة كويتية قرب البحرين و في ١٦ مايو ١٩٨٤م هوجمت سفينة سعودية من قبل السفن الحربية الإيرانية حيث كانت الكويت و السعودية من الدول الداعمة للعراق. تم تدمير ما مجموعه ٥٤٦ سفينة تجارية خلال حرب الناقلات وكانت أغلبيتها سفن كويتية مما حدا بالحكومة الكويتية إلى طلب المساعدة الدولية لحماية سفنها في عام ١٩٨٧م" فقامت الولايات المتحدة برفع علمها على السفن الكويتية لتوفير الحماية لها. لكن هذا الأجراء لم يمنع الإيرانيين من مهاجمة السفن مما حدى بالأسطول الأمريكي إلى مهاجمة سفن إيرانية، و من أشهر هذه الهجمات الهجوم الذي وقع في ١٨ ابريل

١٩٨٨ ودمر فيه سفينتين حربيتين إيرانيتين. وقامت القوات الأمريكية بهجوم وقع في ٣ يوليو ١٩٨٨ أدى إلى تدمير طائرة نقل ركاب مدنيين قالت القوات الأمريكية فيما بعد أنه وقع عن طريق الخطأ من قبل الطائرات الحربية الأمريكية و التي أدت إلى مقتل ٢٩٠ راكباً كانوا على متن الطائرة<sup>٤٤</sup>.

ويمكن للجدول التالي أن يشير إلى عدد البواخر الذي تعرض للهجوم في الحرب العراقية الإيرانية.

عدد البواخر الذي تعرض للهجوم في الخليج خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨٨

السنة	هجمات عراقية ١	هجمات إيرانية ٢	مجموع الهجمات	توزيعها النسبي
١٩٨٠	—	٥	٥	٢ : ١
١٩٨١	٤	—	٤	٠ : ١٠٠
١٩٨٢	١١	—	١١	٠ : ١٠٠
١٩٨٣	٨	—	٨	٠ : ١٠٠
١٩٨٤	٤٤	١٨	٦٢	٢٩ : ٧١
١٩٨٥	٣٦	١٤	٥٠	٢٨ : ٧٢
١٩٨٦	٦٤	٤٢	١٠٦	٤٠ : ٦٠
١٩٨٧	٩٠	٩٢	١٨٢	٥١ : ٩٤
١٩٨٨	٣٦	٥٤	٩٠	٦٠ : ٤٠
إجمالي	٢٧٠	٢٢٠	٤٩٠	٥٤ : ٥٥

El-Sayed El-Shazly Nadia Dr. The Gulf Tanker War. London. Great Britain. Macnillan Press LTD. 1998. P 343/344.

٤٤ المصدر السابق نفسه.



ويستدل من هذا الجدول بوضوح على عددٍ من الملاحظات التي تشير إلى مجرى الحرب أيضاً:

- بدأت إيران بتوجيه أولى الضربات إلى البواخر العابرة أو المتوقفة في سواحل الخليج، ولكن سرعان ما شارك العراق في تلك الهجمات، ومع ذلك بقيت هذه الهجمات محدودة نسبياً خلال السنوات الأربع الأولى من الحرب، وتفاقت في النصف الثاني منها.
  - ابتداءً من العام ١٩٨٤ ازداد عدد الهجمات على البواخر وناقلات النفط من الطرفين، ولكن بقي العراق متفوقاً في عدد تلك الهجمات حتى العام ١٩٨٦.
  - منذ العام ١٩٨٧ بدأت إيران تزيد من ضرباتها على البواخر في الخليج، ولكنها بقيت متقاربة مع العراق مناصفة تقريباً. وفي العام الأخير من الحرب تفوقت إيران بعدد الضربات ضد البواخر الراسية في الخليج أو المتحركة في عرض البحر، وكانت أشبه بعملية انتقام من دول الخليج التي كانت مساندة للعراق في حربه ضد إيران ومساعدة له مالياً وعسكرياً.
  - ومع ذلك فقد كان العراق قد فاق إيران في مجموع تعرضه وهجماته للبواخر في الخليج طيلة فترة الحرب.
  - ومن الممكن الادعاء بأن كثرة تلك الهجمات والخصائر الفادحة التي بدأت تتحملها الشركات الناقلة كانت من العوامل التي دفعت بالعالم إلى ممارسة المزيد من الضغط السياسي وعبر الأمم المتحدة من أجل إيقاف حرب الاستنزاف المجنونة.
٦. استخدام العراق، ابتداءً من العام ١٩٨٤ السلاح الكيماوي المحرم دولياً (تابون وغاز الخردل) ضد القوات الإيرانية في مناطق البصرة وفي كُردستان وفي أكثر من مكان في الإقليم، إضافة إلى استخدام النظام العراقي لهذا السلاح ضد الشعب الكردي في ربيع العام ١٩٨٨، أي قبل نهاية الحرب العراقية - الإيرانية بعدة شهور في إطار حملات ومجازر الأنفال الصدامية التي سنتحدث عنها في فقرة خاصة. يشير التقرير الصادر عن الموسوعة الحرة حول ضحايا استخدام السلاح الكيماوي من جانب العراق إلى ما يلي:

"وصلت أعداد ضحايا إيران من جراء استعمال العراق لأسلحة كيميائية زهاء ١٠٠,٠٠٠ خلال السنوات الثمان للحرب حيث قدرت الإحصاءات أن ٢٠,٠٠٠ جندي إيراني قتلوا نتيجة استعمال العراق لغاز الأعصاب، و ٥٠٠٠ جندي إيراني أصيبوا بأمراض مزمنة جراء استعمال غاز الخردل. وهناك شعور عام بالاستياء بين الإيرانيين حتى هذا اليوم من دعم الدول الغربية للعراق في تطوير قدراته البيولوجية والكيميائية"<sup>٤٥</sup>.

لقد فشلت القوات الإيرانية في إحراز النصر في الحرب رغم احتلالها لفترة غير طويلة مناطق من البصرة، وخاصة الفاو، ومن كُردستان العراق، إذ تمكنت القوات العراقية من إخراجها واستنزاف قدراتها. وأسباب ذلك تتلخص في النقاط التالية:

١. لم يكن المجتمع الدولي يريد أن يرى إيران منتصرة، ولكنه كان لا يرغب أن يرى العراق في موقع المنتصر أيضاً، ولهذا دخلت الحرب في عملية استنزاف مستمرة ومرهقة للطرفين. لم تكن القوى الدولية، سواء أكانت دول المعسكر الشرقي أم دول المعسكر الغربي، راغبة تماماً في إيقاف الحرب، إذ أنها كانت الراجح والمستفيد منها بسبب ارتفاع مبيعاتها من الأسلحة والمعدات العسكرية المختلفة من جهة، وإضعافها لدولتين أحدهما متطرفة دينياً والأخرى متطرفة قومياً. وكانت دول الخليج لا تريد هي الأخرى خروج أي من الطرفين منتصراً، إذ ستعاني من الدولة المنتصرة في كل الأحوال. ومن هذا المنطلق دأبت دول الخليج على تقديم الدعم المتنوع للعراق وتقديم العون المالي والقروض له ومساعدته في شراء الأسلحة.

٢. وقفت الولايات المتحدة الأمريكية على امتداد فترة القتال إلى جانب العراق وقدمت له مساعدات كبيرة، سواء أكانت مساعدات عينية، كما حصل بالنسبة للمنتجات الزراعية والتي بلغت سنوياً حوالي مليار دولار أمريكي، أم مساعدات على شكل معلومات من وكالة المخابرات المركزية الأمريكية والتي كانت تحصل عليها عبر الأقمار الصناعية والتي تتنبح بشكل ملموس مواقع وتحركات القوات الإيرانية على الأرض، وتسمح بذلك

---

٤٥ المصدر السابق نفسه.

لعراق توجيه ضرباته الجوية أو المدفعية أو الصواريخ ضد مواقع القوات الإيرانية. يؤكد وفيق السامرائي في كتابه "حطام البوابة الشرقية" بهذا الصدد ما يلي:

"ورصدت لنا الأقمار الصناعية تفصيلاً كافة التحركات الإيرانية على طول الجبهة، بما في ذلك الدبابات والمدفعية والزوارق في الأهوار والشواطئ وحركة المقرات وتكديس المواد ومعدات التجسير، وتراقب لنا نتائج الضربات الجوية الصاروخية، إلا أنهم لم يؤيدوا وباستمرار مهاجمة الأهداف المدنية الإيرانية"<sup>٤٦</sup>. ثم يقول في مكان آخر من نفس الفقرة حول المساعدات الخارجية في الحرب ودقة المعلومات الأمريكية ما يلي:

"ولا أعتقد أنهم خدموا دولة بالمعلومات كما خدمونا وحتى بالمقارنة مع ما قدموه لإسرائيل، كافتراض أساسي لقياس ما أعطي لنا،..."<sup>٤٧</sup>. ولكن علينا أن نشير إلى أن الاتحاد السوفييتي هو الآخر قد قدم الكثير من المعلومات عن إيران بالارتباط مع معاهدة الصداقة العرقية - السوفييتية التي عقدت في العام ١٩٧٢. يقول وفيق السامرائي في هذا الصدد ما يلي:

"وتلقينا في مراحل مختلفة من الحرب، بل ومنذ العام ١٩٧٤ معلومات عن إيران من الاتحاد السوفييتي من خلال مؤتمرات لتبادل المعلومات كل ستة أشهر في كل من بغداد وموسكو، .. أما الاجتماع الثاني فحصل في شهر مايو أيار ١٩٧٩ في موسكو. ولم تقدم الاستخبارات السوفييتية الكثير من المعلومات التي طلبناها عن إيران، إلا أن مصدراً في الاستخبارات السوفييتية زدونا بمبادرة شخصية منه بأفلام خاصة التقطها للعديد من تقارير الاستخبارات، منها ما هو عن العراق، ويكشف التغلغل السوفييتي في القوة الجوية العراقية، ومنها ما هو عن إيران مقابل حوالي ثلاثة آلاف دولار لا غير"<sup>٤٨</sup>. ولم تقصر الحكومة الفرنسية في دعم العراق في حربه ضد إيران.<sup>٤٩</sup>

---

٤٦ السامرائي، وفيق. حطام البوابة الشرقية. مصدر سابق. ص ١٢٨.

٤٧ المصدر السابق نفسه. ص ١٢٩.

٤٨ المصدر السابق نفسه. ص ١٢٩/١٣٠.

٤٩ المصدر السابق نفسه. ص ١٣٠.

٣. كان الجيش العراقي يحارب الآن على أرض عراقية وبالتالي، فهو يواجه قوى عدوة تريد احتلال أرضه، بعد أن استطاعت إيران تحرير أراضيها، وبالتالي كان العراق يحارب بعزم وعناد، إضافة إلى مشاركة القيادات العسكرية المسلكية وذات المعارف والخبرة العسكرية بفعالية في قيادة المعارك الجديدة. في مقابل هذا كانت القوات الإيرانية تقاتل على أرض غير أرضها وتسعى لاحتلال تلك الأرض، فكانت معنوياتها منخفضة ولم تكن بتلك الدرجة التي كانت لدى القوات العراقية رغم التعب والإرهاق الذي برز بوضوح على القوات العراقية. أي أن اللوحة انقلبت رأساً على عقب بين بداية الحرب ونهايتها، بين الجيش العراقي كمحتل للأرض الإيرانية ويحارب دون وجه حق وشرعية وعدالة، وبين الجيش الإيراني الذي أصبح محتلاً للأرض العراقية ويحارب دون وجه حق وشرعية وعدالة.

وعلينا أن نشير هنا إلى أن الخميني قد دفع بأعداد كبيرة جداً من الشباب والصبية إلى ساحات القتال واعداء إياهم بالجنة، إذ كان هؤلاء يقاتلون وهم يحملون في أعناقهم مفاتيح الجنة. وهي دون أدنى ريب جريمة لا يمكن السكوت عنها لأسباب ثلاثة:

- إن الجريمة تبرز حقاً في موافقة المرجعية الدينية والدولة الإيرانية إرسال صبية تتراوح أعمارهم بين ١١-١٦ سنة إلى جبهات القتال باسم الإسلام وهم يحملون على بطونهم أحزمة ملغمة تستهدف موت الشخص مع قتل جمهرة من أفراد العدو، وفي الوقت نفسه يحملون في أعناقهم ما يوحي لهم بأنهم سيدخلون الجنة مباشرة حال موتهم في سبيل الله.
- إنها خديعة وكذبة كبرى أن يصور لهؤلاء الصبية أو غيرهم من الناس بأن موتهم يعني دخولهم الجنة، في وقت هم لا يفقهون من الدين والإسلام شيئاً سوى إيمانهم بالله واليوم الآخر وبمرشد الثورة الإسلامية!
- إنها مساهمة كبيرة في الإساءة للدين وتشويهه من قبل قوى كان يفترض فيها أن تمارس التنوير الديني والاجتماعي وليس العكس، كما أنها كانت البداية لبدء العمليات الانتحارية والسيارات المفخخة باسم الدين والجهاد في سبيل الله والإسلام الذي تبنته

بقية القوى الإسلامية السياسية المتطرفة في بقية أرجاء العالم الإسلامي، والذي تعاني منه اليوم الكثير من الشعوب والدول في العالم.

ويبدو ضرورياً أن نؤكد هنا أيضاً بأن صدام حسين لم يقصر في إرسال الشباب وكبار السن إلى ساحات القتال أيضاً، إضافة إلى أن الدكتاتور أشرك عشرات آلاف المقاتلين العرب من دول مختلفة في القتال إلى جانب القوات العراقية، وأحياناً فرض عليهم المشاركة بالقوة وأرسلهم إلى جبهات القتال قسراً حيث لقوا حتفهم هناك. يشير تقرير صادر عن الموسوعة الحرة إلى ذلك فيؤكد ما يلي:

"نتيجة لعدم امتلاك الجيش الإيراني لتكنولوجيا فعالة لاختراق حقول الألغام التي تم زرعها من قبل الجيش العراقي وفعالية رجال الدين في إيران في تأجيج المشاعر الوطنية والدينية للإيرانيين فقد تطوعت أعداد كبيرة من قوات الحرس الثوري الإيراني (الباسدار) وميليشيا متطوعون أطلق عليهم تسمية (البسيج). وتم استعمالهم كموجات بشرية لاختراق الخطوط الدفاعية لحقول الألغام العراقية، وكانت هناك مزاعم أن أطفالاً بعمر ٩ سنوات قد شاركوا في هذه الموجات البشرية".

٤. عزلة النظام الإيراني على الصعيد الدولي والإقليمي سياسياً، بسبب رفضه باستمرار المبادرات التي كان يقدمها النظام العراقي لإيقاف القتال بعد أن انسحبت القوات العراقية من الأراضي الإيرانية.

٥. عزز العراق قدراته العسكرية من حيث عدد المقاتلين ومن حيث نوعية وكمية الأسلحة التي تحت تصرف قواته العسكرية. فبعد أن كان تعداد القوات العراق حوالي ٢٠٠٠٠٠ مقاتل، بلغ في نهاية الحرب إلى حدود مليون مقاتل. كما أن العراق استطاع الحصول على كميات كبيرة من الأسلحة من الغرب والشرق سخرها كلها للمعركة ضد إيران.

يبدو لي أن النظام الإيراني، وخاصة الخميني، قد سقط في شرك الرغبة في الانتقام بأي ثمن كان من النظام العراقي، وأن قرار إيقاف القتال قد أصبح حصراً بيد الخميني لا غير.

اشترطت إيران على الطرف العراقي والعالم لكي توافق على إيقاف القتال وإنهاء الحرب

الالتزام بما يلي:

● موافقة الأمم المتحدة على إدانة العراق بسبب شنه الحرب ضد إيران واعتباره دولة معتدية بدأت بالحرب العدوانية.

● إعادة جميع العراقيين المهجرين قسراً من العراق والمقيمين في إيران إلى العراق. وكان عددهم يزيد عن نصف مليون إنسان وأغلبهم من الكرد الفيلية والعرب الشيعة من وسط وجنوب العراق بحجة كونهم من تبعية إيرانية.

● دفع مبلغ قدره مائة مليار دولار أمريكي للدولة الإيرانية كتعويض لما تسببت به الحرب العراقية من خسائر في الطرف الإيراني.

لم يكن المجتمع الدولي مستعداً في تلك الفترة على إدانة النظام العراقي، بسبب السياسات التي مارسها النظام الإيراني وبسبب رفض العالم لهذا النظام أصلاً. كما أن العراق رفض ذلك بسبب تقديره بأن إيران لم تعد قادرة على إحراز النصر على القوات العراقية، وأنها مجبرة بالمحصلة النهائية على قبول إيقاف إطلاق النار، خاصة وأن العالم كله تقريباً وقف إلى جانب العراق وإلى جانب إيقاف القتال، بعد أن تحولت الحرب بين البلدين إلى عملية استنزاف لموارد البلدين أولاً، وتحمل معها مخاطر جدية تشير إلى احتمال توقف انسياب النفط الخام إلى العالم الغربي، إضافة على احتمال توسع الحرب وشمولها لدول الخليج أيضاً.

كان العراق قبل ذلك يطالب بإنهاء اتفاقية الجزائر وانسحاب إيران من شط العرب ومن المناطق الحدودية التي احتلتها في ضوء اتفاقية الجزائر لعام ١٩٧٥، إضافة على إنهاء احتلاله للجزر العربية الثلاث. إلا أنه أدرك بما لا يقبل الشك بعدم قدرته على فرض أي شرط من شروطه السابقة لإيقاف القتال. وبالتالي أجبر على الانسحاب من الأراضي الإيرانية دون قيد أو شرط وتخلي عن كل شروطه السابقة.

وأخيراً أجبرت إيران على القبول بإيقاف القتال وفق القرار الصادر عن مجلس الأمن الدولي المرقم ٥٩٨ لسنة ١٩٨٧ وعلى انسحاب جميع وحداتها العسكرية من جميع الأراضي العراقية التي كانت قد احتلتها خلال سني الحرب العجاف. لم يكن الخميني قادراً على تحمل الهزيمة برفض الالتزام بشروطه لإيقاف القتال أو ترك الأراضي العراقية دون

إسقاط النظام الدكتاتوري في بغداد. ولهذا جاء تصريحه الشهير بأن قبول إيقاف القتال كان بالنسبة له أشبه بمن يتناول السم. إلا أن إيقاف القتال من الجانبين وإنهاء العمليات العسكرية كانت تعني إيقاف نزيف الدم والدمار المتواصل في الدولتين وتخفيف المعاناة الطويلة لسكان البلدين الجارين. وكان على الخميني أن يقبل بإيقاف القتال حال عرضه من قبل صدام حسين بدلاً من رفضه والمماطلة لسنوات ست عجاف ومريرة حملت الشعبين مئات ألوف الضحايا البشرية بين قتيل وجريح ومعوق وأسير ومفقود وخسائر مالية تقدر بمئات المليارات من الدولارات الأمريكية، إضافة إلى الخسارة الكبيرة في المرافق الحضارية للدولتين والبنية التحتية التي دمرت في البلدين والأزمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي عانى منها الشعبين.

### المبحث الثالث

#### نتائج الحرب العراقية – الإيرانية

- انتهت الحرب العراقية – الإيرانية بعد مرور ثمانية أعوام تقريباً على بدئها، فهل حققت هذه الحرب الاستنزافية المجنونة لكلا الطرفين ما كانا يطمحان فيه ويسعيان إليه؟
- لا بد أن نثبت ابتداءً بعض النقاط التي فشل الطرفان في تحقيقها، وهي:
- عدم وصول الطرفين إلى أي حل للمشكلات التي كانت قائمة بين البلدين قبل الحرب، بل أن المشكلات ازدادت تعقيداً وصعوبة في الوصول إلى حلول عملية.
  - عجز النظامان عن إسقاط النظام الآخر، بل ساهما في تكريس بعضهما الآخر.
  - كما عجز كل طرف عن تعزيز مواقع قوى المعارضة السياسية في البلدين، بل ما حصل هو العكس، إذ ساهما في إضعاف مواقع تلك القوى بسبب الضربات القاسية التي توجهت لقوى المعارضة ارتباطاً بحالة الحرب وقانون الطوارئ الذي أعلن وساهم في إسكات كل صوت معارض، سواء أكان ذلك بقتله أم بسجنه أم بتشريده إلى خارج الوطن. وقد حصل ذلك بشكل واسع في البلدين الذين كانا يعانيان من نظامين

استبداديين قائمين فيهما، رغم التباين في الغطاء الإيديولوجي لتلك الدكتاتوريتين الغاشمتين.

- ساعدت الحرب على تعزيز نهج الاستبداد والقسوة في سياسة النظامين وإلى ضمان تحقيق السلطة المطلقة لصادق حسين في العراق ولروح الله الخميني في إيران.
- عزلة النظامين عن المجتمع الدولي بسبب سياستيها الحربية وغير العقلانية إزاء مجتمعيهما والخسائر البشرية الفادحة التي تحملتها شعوب البلدين، إضافة على سياستيها في تصدير الثورة الإسلامية المتطرفة أو الثورة القومية الشوفينية المتطرفة.
- تحمل كل من العراق وإيران خسائر بشرية ومالية كبيرة جداً أرهقت ميزانيتيها وعمقت ووسعت حالة الفقر والحرمان فيهما، كما أدت إلى تدهور الخدمات بالنسبة للغالبية العظمى من المجتمع.

لا شك في أن صدام حسين، الذي أطلق على حربه تسمية "القادسية"، مذكراً للناس بحرب الحملات الإسلامية التي أطلق عليها بالقادسية أيضاً، والتي وقعت في صدر الإسلام ضد إيران، أي في مطلع سنوات الفتح والاحتلال العربي الإسلامي للمنطقة في عهد الخلفاء الراشدين، ومنها أراضي الدولة الفارسية، حيث انتصرت فيها القوات العربية الإسلامية، طرح نفسه وكأنه المنتصر في هذه الحرب العراقية ضد "الفرس المجوس!"، في حين أنه لم يستطع أن يحقق أيّاً من تلك الأهداف التي دخل بسببها الحرب، سواء أكان بإلغاء معاهدة ١٩٧٥ أم تعديل الحدود العراقية - الإيرانية واستعادة النصف الآخر من شط العرب، أم "تحرير عربستان (خوزستان)"، أم الجزر العربية الثلاث، طمب الكبرى وطمب الصغرى وأبو موسى. ولكن إيران هي الأخرى لم تحقق أي نصر على القوات العراقية، رغم أنها ادعت أيضاً النصر في هذه الحرب.

ولكن شعبي واقتصادي البلدين تحملاً بالقطع خسائر فادحة بالأرواح والممتلكات والأموال. فالمعلومات المتوفرة تشير إلى الخسائر التالية لدى الطرفين:

تتوزع خسائر العراق في الحرب العراقية - الإيرانية باتجاهات أربعة، وهي:



الخسائر البشرية والخسائر المالية والاقتصادية والخسارة البيئية والخسارة الحضارية. وسنحاول متابعة هذه الخسائر الثلاث فيما يلي:

#### ١. الخسائر البشرية

تؤكد مجرى الحرب العراقية - الإيرانية التي دامت طوال ثمانية أعوام تقريباً أن طرفي النزاع لم يلتزما كلية طوال هذه الفترة بالاتفاقيات الدولية التي يفترض فيها أن تحكم النزاعات العسكرية بين الدول وخاصة الابتعاد عن ضرب سكان المدن والناس المدنيين ودور السكن وبيوت العبادة والمستشفيات والمدارس والسجون والمواقع الأثرية والحضارية وقضايا الخدمات الاجتماعية والعامّة، وكذلك أسس التعامل مع الجرحى والمعوقين والأسرى. ففي الوقت الذي ضربت المدن بالصواريخ والمدفعية الثقيلة والقنابل المختلفة، بما فيها العنقودية، وزرع الألغام، وكذلك قتل الجرحى والمعوقين بدلاً من العناية بهم ومعالجتهم، وقتل الكثير من الأسرى وتعريضهم للإهانة والتجويع والتعذيب والقتل تحت التعذيب بسبب عدم الإفشاء بما لديهم من أسرار أو حتى لأنهم لا يمتلكون أسراراً عسكرية يستطيعون الإفشاء بها للعدو. وقد ساهم كذلك في رفع عدد القتلى في الطرفين. تشير الكثير من الدراسات التي صدرت في فترة الحرب أو بعدها إلى حقيقة تلك التجاوزات على المواثيق والعهد والاتفاقيات الدولية بشأن مجرى الحروب في فترة الحرب العراقية - الإيرانية من جانب الطرفين. كتب الصحفي الأمريكي جوناثان سي. راندال، مراسل صحيفة الواشنطن بوست بين ١٩٦٩-١٩٩٨، بشأن هذه الحرب ما يلي:

"في هذا النزاع، في أكثر حروب الخمسين عاماً الماضية دموية، قُتل في ساحة المعركة ما يقرب من ٧٥٠,٠٠٠ جندي إيراني وربما ثلث هذا العدد من القوات العراقية. وزودنا القتال أيضاً بدليل مذهل يوضح التجاهل المنظم لما يمكن اعتباره قواعد حرب - وليس فقط من قبل الدول المحاربة"<sup>٥٠</sup>.

---

50 [www.crimesofwar.org/arabic](http://www.crimesofwar.org/arabic).

جوناثان سي. راندال. الحرب الإيرانية العراقية. الموقع بتاريخ ١٩٩٩-٢٠٠٣ مشروع حول "جرائم الحرب".

وبصدد التجاوز على حقوق الإنسان وعلى الاتفاقيات والمواثيق الدولية من جانب الطرفين كتب جوناثان سي. راندال يقول:

"... فقد تضاعف دوران دائرة انتهاكات حقوق الإنسان بدورات وانحناءات أكثر إبداعاً وربعاً. وأدينت هذه الانتهاكات بانتظام من قبل منظمات حقوق الإنسان، لكن دون فائدة . فطوال أعوام، انتهك طرف أو آخر، وأحياناً كلاهما، اتفاقيات جنيف لسنة ١٩٤٩ والبروتوكول الإضافي الملحق بها لسنة ١٩٧٧ الذين يحظرون استهداف المدنيين والأهداف المدنية ويحرمون استعمال الأطفال في القتال ويحرمون أسرى الحرب. وبالمثل تم انتهاك بروتوكول سنة ١٩٢٥ الذي يمنع استعمال الأسلحة الكيميائية . ففي موجات لا تحصى، قام الجنود الأطفال الإيرانيون غير المدربين وغير المسلحين إلا بمفاتيح بلاستيكية تضمن افتراضاً دخولهم الجبهة بتفجير أنفسهم بعشرات الآلاف لإزالة حقول الألغام أو ماتوا لقمة سائغة للقصف المدفعي الذي لا يشبهه إلا ما حصل في فيردون أو ستالينغراد. وبددت الصواريخ العراقية هدوء الليل لتنتشر الرعب بين سكان المدن الإيرانية التي تبعد مئات الأميال عن الجبهة. ودمر القصف العراقي والإيراني المستمر مدنها وبلداتهما الواقعة قرب الحدود الدولية"<sup>٥١</sup>.

تخلفت التقديرات كثيراً بشأن أكبر الخسائر وأكثرها تأثيراً في المجتمع والاقتصاد الوطني والنمو السكاني، وأعني بها خسارة الإنسان ذاته باعتباره المنتج للقيم والسلع والحضارة. وهذا التباين في تقدير الخسائر في الأرواح، سواء أكان بالنسبة لعدد القتلى أم الجرحى والمعوقين أم الأسرى والمفقودين، ناشئ عن البيانات المتناقضة والمبالغ بها التي كانت تصدر عن أجهزة الإعلام العسكرية للدولتين أثناء الحرب وما تنشره الصحف المحلية في البلدين وعلى الصعيد الدولي. وهي تقديرات تأتي في أعقاب الضربات العسكرية الجوية والمدفعية والصاروخية التي يقوم بها كل طرف إزاء الطرف الآخر، إضافة إلى تقدير مبالغ به لحجم الخسائر الناجمة عن تلك الضربات العسكرية أو نتيجة المعارك العسكرية التي كانت تدور بين الطرفين في الجبهات الأمامية مباشرة وكذلك بسبب التجاوزات على

٥١ المصدر السابق نفسه .

الأعراف والقوانين الدولية بشأن مجرى الحرب. وكان كل طرف يحاول أن يعطي أرقاماً مضخمة عن خسائر الطرف الآخر ليضعف معنويات القوات العسكرية والجبهة الداخلية. ومع ذلك فإن حجم الخسائر البشرية في الطرفين كان كبيراً جداً بين الرجال بالأساس، ولكن الضربات التي توجهت صوب المدن الآمنة وعلى المدارس والمستشفيات لم ترحم النساء والأطفال والشيوخ بل شملتهم بالموت أيضاً.

فقد قدر عدد قتلى الطرفين في هذه الحرب بما يتراوح بين ثلاثة أرباع المليون والمليون إنسان، وعدد الجرحى والمعوقين بمقدار الضعف. وقد عدد الأسرى بعشرات الآلاف بين الطرفين. فما هي الأرقام الفعلية التي تم الاستقرار عليها بعد انتهاء الحرب بعدة سنوات؟ تشير أغلب المصادر إلى أن عدد قتلى الإيرانيين بتراوح ٤٠٠٠٠٠ - ٤٥٠٠٠٠ إنسان وعدد قتلى العراق يتراوح بين ٣٠٠٠٠٠ - ٣٥٠٠٠٠ إنسان. والسبب في كثرة قتلى الإيرانيين بالقياس مع عدد القتلى العراقيين يعود إلى ثلاثة أسباب جوهرية، وهي

- الهجوم العراقي الأول الذي أدى إلى مقتل عدد كبير من الإيرانيين، حيث لم يكن الجيش الإيراني مستعداً لمواجهة القوات العراقية الغازية وفوجئ بغزو بلاده.
- استخدام الجيش العراقي للغازات السامة في معارك البصرة وغيرها والتي كانت تؤدي إلى موت جماعي لعدد كبير من القوات الموجودة في تلك الجبهات.
- إرسال القادة المدنيين والعسكريين أعداداً كبيرة من الانتحاريين الذين كانوا يسيرون على المناطق الملغمة من جانب القوات العراقية والتي أدت إلى موت عدد كبير جداً من أولئك الانتحاريين من مختلف الأعمار، ولكن من الصبية الذين تتراوح أعمارهم بين ١١-١٦ سنة.

وفي مقابل هذا كان هناك عدد كبير جداً من الجرحى والمعوقين والذي يقدر بحدود ٢-٣ ضعفاً لعدد القتلى في الطرفين، إضافة إلى عدد كبير من الأسرى والمفقودين لدى الطرفين. وعلينا أن ننتبه إلى عدد القتلى إلى عدد من المسائل المهمة ذات الأثر السلبي على البنية السكانية والمجتمع والاقتصاد الوطني، ومنها:

○ الخسارة الناشئة عن إن الغالبية العظمى من القتلى على جبهات القتال تشكل الجزء الفعال من المجتمع القادر على العمل والإنتاج، وبالتالي فأن موتهم هو خروجهم من العملية الاقتصادية كلية، وبالتالي خسارة كبيرة للعملية الاقتصادية والاجتماعية وتكوين الدخل القومي.

○ والخسارة هنا تبرز في أن الغالبية العظمى منهم كانت قادرة على المشاركة في إعادة إنتاج الإنسان، في حين أن موتها أسقط هذه المشاركة وقلص عدد ونسبة الولادات السنوية، كما أنها رفعت من نسبة الوفيات بين الأطفال بسبب تراجع العناية الصحية ونقص الأدوية والوضع المعيشي الصعب للفئات الكادحة.

○ أن نسبة عالية من القتلى كانت من الطلبة والخريجين والمتعلمين والموظفين الذين صرفت عليهم الدولة وعائلاتهم موارد مالية غير قليلة لتكوينهم، في حين أن موتهم أدى إلى خسارة المجتمع لتلك القوى وتلك الموارد المالية التي صرفت عليهم.

○ وإذ أن الغالبية العظمى من قتلى الحركات من الرجال، فأن هذا قد خلق اختلالاً في التناسب السكاني الطبيعي بين المرأة والرجل، وأوجد إشكالية وجود كثرة من النساء دون رجال، وساعد على العودة إلى زواج الرجل من أكثر من امرأة واحدة، أو بروز علل اجتماعية جديدة بين النساء. وفي هذا الإطار يلاحظ عندها الخلل الكبير في الهرم السكاني وفي معدل الأعمار والكثير من المسائل المرتبطة بالبنية السكانية.

○ وجدير بالإشارة إلى أن موت الناس في الحروب قاد ويقود باستمرار إلى مزيد من المصائب والكوارث وإلى الترميل لعدد كبير من النساء وإلى التيتم لعدد كبير من الأطفال وما ينشأ عن ذلك من إشكاليات اجتماعية ونفسية للأفراد وللمجتمع. والحرب العراقية الإيرانية قد تسببت في جرح وتعويق عدد كبير من الناس يصل بالنسبة على البلدين إلى أكثر من مليوني إنسان، وبالنسبة للعراق وحدة إلى حدود ٧٠٠ ألف إنسان. وهذا يعني بدوره ثلاث مسائل سلبية، وهي:

■ خروج نسبة مهمة من القادرين على العمل من العملية الاقتصادية بسبب التعويق الجزئي أو الكلي، وبالتالي يشكلون عبئاً مالياً على الدخل القومي والمجتمع والعائلة،

رغم أنهم لم يكونوا مسئولين عن ذلك، بل الدولة التي قررت خوض الحرب وزجت بهم بالرغم منهم.

■ معاناة ومعالجة نسبة مهمة من هؤلاء بسبب الأمراض التي تبقى تلك النسبة من البشر تعاني منها وتتطلب المزيد من المصروفات المالية.

■ الأوضاع النفسية المعقدة التي تنشأ لدى المصابين بالعاهاات المعوقة نتيجة الحرب. وبعض هذه العاهاات تمنع الرجال عن الزواج والإنجاب والمشاركة في الحياة العامة، والتي يشعر فيها المصاب وكأنه عالة على نفسه وعائلته والمجتمع.

ولا شك في أن مشكلة الأسرى هي الأخرى ثقيلة على الفرد والمجتمع، وخاصة على تلك العائلات التي تنتظر باستمرار عودة ابنها أو زوجها أو معيها... الخ.

ولا شك في أن الحرب لم تتسبب في قتل وجرح وتعويق وأسر أو فقدان المزيد من الناس، وهي الحالات الأكثر قسوة بطبيعة الحال، بل تسببت في هجرة أعدادٍ كثيرة من الناس القادرين على العمل ومن المثقفين والعائلات من مختلف الطبقات والفئات الاجتماعية ومن مختلف المستويات التعليمية والمهنية والحرفية والثقافية ومن مختلف الأعمار. وهي الأخرى تتسبب في خسارة كبيرة للمجتمع والاقتصاد الوطني والدخل القومي. وعلينا أن نعرف بأن الفترة الواقعة بين ١٩٨٠ ونهاية الحرب العراقية – الإيرانية في العام ١٩٨٨ قد شهدت هجرة واسعة جداً لسبب ترتبط بالحرب ذاتها أو بسبب التهجير القسري الذي مارسه النظام ضد الكرد الفيلية وضد العرب الشيعة في الوسط والجنوب وبغداد، وكذلك هجرة الكثير من السياسيين من قوى المعارضة للنظام، وعائلات من أديان ومذاهب واتجاهات فكرية وسياسية كثيرة. وهذه القوى العلمية والأدبية والفنية والمثقفة والقوى القادرة على العمل فكرياً وجسدياً والتي توزعت على الشتات العالمي شكلت ولسنوات طويلة خسارة فادحة للاقتصاد والمجتمع العراقي، إذ أنها قدرت وخلال الفترة المذكورة بأكثر من مليون ونصف المليون نسمة، دُع عنك القوى التي نزحت عن العراق في الفترة التي سبقتها أو التي أعقبت حرب الخليج الثانية حتى سقوط النظام.

ويصعب تقدير الكلفة الإجمالية للخسائر البشرية التي تحملها العراق بسبب الحرب العراقية – الإيرانية، لأنها لا تمس الفترة ذاتها التي وقعت فيها الخسارة البشرية، بل

تجاوزها لسنوات طويلة قادمة مؤثرة على البنية السكانية وعلى التشوهات المحتملة في الولادات الجديدة المرتبطة باستخدام مختلف أنواع الأسلحة المحرمة دولياً. وقد برزت هذه التشوهات الخلقية على الولادات الجديدة في بعض مناطق العراق، وخاصة البصرة في جنوب العراق. ويبدو لي أن السنوات القادمة ستكشف للمجتمع العراقي مدى الخسائر الفادحة التي تحملها المجتمع العراقي بشرياً، ومدى ما سيتحملة لاحقاً نتيجة الحرب العراقية - الإيرانية التي استغرقت وقتاً طويلاً وعمقت المشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والنفسية والبيئية في العراق. لأن الحرب التي اشتعلت بين البلدين تحولت بصيغة ما وكأنها حرباً طائفية، خاصة بعد أن عمّد الدكتاتور صدام حسين إلى ترحيل الكرد الفيلية الشيعية والعرب الشيعة بمئات الآلاف إلى إيران وبقية دول الشتات، وما نشأت عن ذلك من تمييز بين المواطنين ومن إساءات وأحقاد وكرهية دفيئة.

وجدير بالإشارة إلى أن العراق قد خسر في مجرى الحرب عدد كبير من الناس الشباب على نحو خاص بسبب قيام النظام بمطاردة الهاربين من الجيش أو منتقديه أو الذين اعتبروا انهزاميين في المعارك وقتلهم في جبهات القتال أو في مواقع اعتقالهم وأثناء مطاردتهم. إنها فرق الموت التي أرسلها صدام حسين لاصطياد هؤلاء وقتلهم ودفنهم في مقابر جماعية أو إرسال جثثهم إلى ذويهم ومطالبة عائلاتهم بدفع ثمن الطلقة التي قتل فيها الضحية. وهي جريمة بشعة إذ أنها كانت تتم دون التقديم إلى أي محاكمة شرعية، سواء أكانت عسكرية أم مدنية، بل كانوا يقتلون للتو وفي الموقع.

## ٢ . العواقب والخسائر الاقتصادية

قُدرت الخسائر الإجمالية لهذه الحرب بحدود (٥٠٠) مليار دولار، منها (٢٨٠) مليار دولار خسائر إيران و(٢٢٠) مليار دولار خسائر العراق، إضافة إلى (٤٥٠) ألف قتيل وأضعافهم من الجرحى والمعوقين، وخسائر في المنشآت النفطية والاقتصادية تقدر بـ (٥٠٠) مليار دولار للبلدين، أي أن التكلفة الإجمالية لهذه الحرب تقدر بـ (١٠٠٠) مليار دولار. جاء هذا التقدير لدى أكثر من كاتب عراقي وعربي وفي أكثر من مصدر.<sup>٥٢</sup> وهناك تقديرات

٥٢ راجع:

أخرى تفوق هذا الرقم وتصل إلى حدود ١١٠٠ مليار دولار تقريباً لدى طرفي النزاع. وسنحاول فيما يلي التعرف عن حقيقة العواقب المدمرة والخسائر الاقتصادية العراقية خلال فترة الحرب العراقية - الإيرانية.

لقد صدرت دراسات كثيرة عن العواقب الوخيمة للحرب العراقية - الإيرانية على اقتصاد البلدين، ولكن بشكل خاص على الاقتصاد العراقي، باعتباره موضوع بحثنا. وقد ساهمت بدراساتي الخاصة في هذا الصدد، سواء أكان ذلك في سنوات الحرب أم في الفترة التي أعقبها. وفي هذه الفقرة سأحاول تبيان واقع الخسائر الاقتصادية والمالية الكبيرة التي تحملها العراق من جراء تلك الحرب الاستنزافية وعواقبها على مستقبل المجتمع والاقتصاد العراقي.

تركزت خسائر العراق المالية والاقتصادية في عدة حقول نورد منها ما يلي:

#### ١. الموارد الموجهة لأغراض التسلح العسكري وتعزيز القوات العسكرية

وجه النظام العراقي على امتداد سنوات طويلة موارد مالية كبيرة لشراء الأسلحة وتطوير الصناعة العسكرية وتعزيز دفاعاته داخل العراق وعلى الحدود مع إيران بشكل خاص. وقد بدأ بهذه العملية منذ بداية وصوله إلى السلطة في العام ١٩٦٨، إلا أن موارده المالية كانت محدودة ولكنه اندفع ليزيدها سنة بعد أخرى، وبشكل خاص بعد تأمين مصالح شركات النفط الاحتكارية وبدء الفورة النفطية والتي يمكن متابعتها منذ العام

- 
- محمد السعيد إدريس: النظام الإقليمي للخليج العربي - مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت الطبعة الأولى - ٢٠٠٠.
  - أسامة الغزالي حرب: الحرب العراقية الإيرانية: التطور التاريخي ودوافع الحرب - السياسة الدولية، السنة ١٧ العدد ٦٣ يناير ١٩٨١.
  - أحمد إبراهيم - محمود: التنافس الإستراتيجي بين العراق وإيران في الخليج - السياسية الدولية، السنة ٣٥ العدد (١٣٦) إبريل ١٩٩٩.
  - علي إبراهيم: المفاوضات العراقية الإيرانية ومستقبل السلام في الخليج - السياسة الدولية، السنة ٢٦ العدد (٩٩) يناير ١٩٩٠

١٩٧٦. ووفق المعلومات المتوفرة فقد بلغت الاستيرادات العسكرية خلال الفترة الواقعة بين ١٩٧٠ - ١٩٨٨ أكثر من ٦,٢ مليار دولار أمريكي. إلا أن هذا الرقم لا يشمل بقية النفقات العسكرية التي تجاوزته وبلغت خلال نفس الفترة بأكثر من ٤٣٠,٢ مليار دولار أمريكي، أي بمعدل سنوي قدره ٢٢,٦ مليار دولار أمريكي.<sup>٥٣</sup> وعلينا أن نتذكر بأن نسبة عالية من هذه الأموال التي توجهت للاستيرادات العسكرية قد دمرت في مجرى المعارك العسكرية والتي كانت تجبر العراق على المزيد من الاستيرادات العسكرية. لقد زاد عبء العراق نتيجة تنامي ميزانية الدفاع العراقية ليس مع بدء الحرب العراقية - الإيرانية حسب، بل قبل ذلك ومنذ وصول البعث إلى السلطة في العام ١٩٦٨. ففي الوقت الذي بلغ عبء الدفاع العراقي على الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة الواقعة بين ١٩٧٠ - ١٩٨٠ حوالي ١٥,٩٪، بلغ في دول الشرق الأوسط حوالي ١٢,٣٪ وحوالي ٥,٩٪ بالنسبة للدول النامية و٥,٢٪ بالنسبة لدول العالم. وازداد هذا العبء على العراق مع بدء الحرب العراقية - الإيرانية حيث بلغ ٢٩٪، وهذا يعني استنزاف شديد للدخل القومي وإفقار متفاقم للمجتمع وقدراته التراكمية. ويشير الدكتور عباس النصرأوي إلى أن عبء الدفاع العراقي في السنوات الخمس الأولى من سني الحرب العراقية - الإيرانية، ١٩٨٠ - ١٩٨٥، بلغ ٤١,٧٪، أي أن العراق كان ينفق هذه النسبة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي أو من القيمة الكلية للسلع والخدمات التي كان العراق ينتجها خلال الفترة المذكورة واحتل العراق المرتبة الأولى بين ١٤٤ دولة أعضاء في الأمم المتحدة بالنسبة على حجم وقيمة استيراداته العسكرية. وسنتوسع في بحث هذه الموضوع في فقرة أخرى في هذا الفصل من الكتاب.

## ٢ . الخسائر الاقتصادية

تنوعت الخسائر الاقتصادية العراقية التي تحملها الاقتصاد والمجتمع في العراق، فمنها ما ارتبط بتدمير المنشآت الصناعية وتوقف الإنتاج فيها، وبعضها ارتبط بتوقف العراق

---

٥٣ قارن: - زيني، محمد علي د. الاقتصاد العراقي. لندن. الرافدين للنشر والتوزيع. ط ١. ١٩٩٥. ص ٢١٠.

- حبيب، كاظم. المأساة والمهزلة في عراق اليوم. بيروت. دار الكنوز الأدبية. ط ١. ٢٠٠٠. ص ٥٥.



عن توجيه الاستثمارات للتنمية الصناعية وتوقف عملية التنمية عملياً، وبعضها الثالث كان بسبب تدمير المنشآت الخدمية والبنية التحتية، وبعضها الرابع بسبب الاستيرادات العسكرية الكبيرة التي استنزفت الدخل القومي، وبعضها الخامس وجه حتى في فترة الحرب صوب الاستهلاك البذخي لصدام حسين وحاشيته ولرشوة القوى التي أخذت على عاتقها تسويق النظام العراقي وحربه في العالم. ثم البعض الآخر من الخسائر قد اقترن بتوقف الإنتاج الزراعي وسحب المشتغلين في الزراعة والصناعة صوب الانخراط في القوات العسكرية والمشاركة في القتال والموت على جبهاته أو بسبب وقوع المناطق الزراعية في مرمى نيران العدو. كما برزت الخسائر الاقتصادية في تدمير المدارس والمستشفيات والمستوصفات ودور السكن والشوارع والجسور... الخ التي كانت واسعة جداً وحملت الأفراد والمجتمع والدولة خسائر فادحة. وبشكل عام فقد التهمت الحرب العراقية - الإيرانية نسبة عالية جداً من الناتج القومي الإجمالي السنوي وتجاوزت مستوى التهام الحرب للناتج المحلي الإجمالي الإيراني السنوي وقادت إلى توجه العراق نحو طلب المساعدة والدعم والاستدانة من دول عربية وغير عربية رفعت من مديونيته الخارجية بعد أن كانت قد التهمت احتياطي العراق من العملة الصعبة والذي قدر قبل الحرب بمقدار ٣٢ مليار دولار أمريكي.

خسائر تعطل القدرة التصديرية للنفط الخام تأتي الخسائر الاقتصادية والمالية التي تحملها العراق بالدرجة الثانية بعد الخسائر البشرية، وهي نتيجة منطقية للحرب. ويعتبر اقتصاد النفط الخام أكثر القطاعات الاقتصادية الذي حمل العراق خسائر مالية بسبب تعطل نسبة مهمة من كميات النفط الخام التي كان العراق يصدرها قبل بدء الحرب. واقترن هذا التعطيل في الصادرات بثلاثة عوامل:

\* ضرب المنشآت النفطية وموانئ نقل النفط العراقي.

\* منع سوريا من تصدير النفط الخام العراقي عبر الأنبوب الذي يمر بأراضيها.

\* ضرب البواخر الناقلة للنفط في عرض الخليج وبحر العرب من جانب القوات الإيرانية العراقية في آن واحد.

لنلقي نظرة على واقع مشاركة قطاع النفط الاستخراجي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد العراقي خلال فترة الحرب العراقية – الإيرانية ونتبين من خلالها مدى تأثير صادرات النفط الخام السنوية على حجم وبنية الناتج المحلي الإجمالي.

دور الصناعة الاستخراجية، وخاصة النفط الخام، في تكوين الناتج المحلي الإجمالي

للفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٩ (مليون دينار عراقي)

الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة+			الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية			
٢:١	الإجمالي**	الاستخراجية*	٢:١	الإجمالي**	الاستخراجية*	السنة
٨١,٦	١٥٦٤٧,١	٩٦٤٧,٥	٦١,٦	١٥٦٤٧,١	٩٦٤٧,٥	١٩٨٠
-	١٠٣٨٥,٠	٠.م.غ	٢٩,٤	١١٢١٥,٨	٣٢٩٥,٠	١٩٨١
-	١١١٠٦,١	٠.م.غ	٢٣,١	١٢٧٧٢,٠	٢٩٤٥,٠	١٩٨٢
-	١١٣٧٢,٢	٠.م.غ	٢٢,٢	١٢٨٩٥,٢	٢٨٦٣,٨	١٩٨٣
-	١١٠٣١,٠	٠.م.غ	٢٣,٥	١٥١٤١,٠	٣٥٦٥,٥	١٩٨٤
٤٠,٦	١٠٩٢١,٠	٤٤٣٣,٠	٢٢,٥	١٥٤٨٥,٤	٣٤٨٤,٥	١٩٨٥
٤٥,٢	١٢٢٢٣,٣	٥٥٢١,١	١٤,١	١٥٤١٩,٠	٢١٨١,٢	١٩٨٦
٥٦,٦	١٥٦٨٢,٠	٨٨٧٨,٠	١٩,٣٣	١٨٥٨٣,٣	٣٥٩٤,٨	١٩٨٧
٥٧,٧	١٥٨٨٩,٩	٩٠٦٨,٥	١٧,٧	٢٠٥٥٥,٦	٣٦٣٩,٠	١٩٨٨
٥٤,٧	١٤١٧٨,٢	٧٧٥٩,٥	١٧,٨	٢١٨٢٠,٥	٣٨٩٤,٨	١٩٨٩

المصدر: زيني، محمد علي د. الاقتصاد العراقي في ظل نظام صدام حسين تطور أم تقهقر. ط ١. مؤسسة الرافد للنشر والتوزيع. لندن. ١٩٩٥. ص ٢٩٠-٢٩١.

+ بالأسعار الثابتة لعام ١٩٨٠. \* يشكل النفط الخام أكثر من أكثر من ٠,٩٩٪ من أجمالي مشاركة الصناعة الاستخراجية.

\*\* الناتج المحلي الإجمالي بسعر التكلفة.

وإذا ما أخذنا الملاحظة الصحيحة التي أبدتها الدكتورة محمد علي زيني في كتابه الموسوم الاقتصاد العراقي حيث أشار إلى أن الثلث الأخير من العام ١٩٨٠ قد شهد بداية الحرب العراقية - الإيرانية والتي تعطل بموجبها بشكل ملموس صادرات النفط الخام وتراجعت عائدات العراق عن العائدات المتوقعة من ١٥٦٤٧,٥ إلى ٩٦٤٧,٥ مليون دينار عراقي ( أي من ٥٠٢٢٨,٥ إلى ٣٠٩٦٨ مليون دولار أمريكي حسب سعر الصرف حينذاك الدينار العراقي الواحد = ٢١,٣ دولار أمريكي)<sup>٥٤</sup>.

كما يفترض أن نلاحظ التقلص الواضح في إيرادات النفط الخام العراقي لعام ١٩٨٦ بسبب التدهور الشديد في اسعار النفط الخام، والتي عادت فتحسنت في العام ١٩٨٧ وما بعده.

وفي ضوء هذا الواقع يلاحظ بأن عائدات النفط الخام كانت قد تراجعت بمقدار كبير بالمقارنة مع العام ١٩٧٩ أو العام ١٩٨٠ مما أثرت على مؤشرات أساسية ذات أهمية فائقة للاقتصاد الوطني، وأبرزها: إجمالي الناتج المحلي الإجمالي وصافي الدخل القومي "الاختلال في الميزان التجاري العراقي بسبب ارتفاع استيرادات العراق على صادراته وخاصة النفطية" تراجع معدل حصة الفرد الواحد من الدخل القومي " تنامي المديونية العراقية بسبب العجز عن تغطية تنامي استيرادات العراق بالمقارنة مع صادراته النفطية " العجز عن توفير ما هو ضروري من موارد مالية لأغراض التثمين الإنتاجي وتنمية الثروة الوطنية. ولكن لا بد من الإجابة عن السؤال التالي:

ما هي تقديرات خسائر العراق بسبب تعطل صادرات النفط الخام؟ تشير المعلومات المتوفرة بالنسبة للعام الأول إلى انخفاض إيرادات العراق بين العام ١٩٨٠ و١٩٨١ من ٢٦,٣ إلى ١٠,٤ مليار دولار أمريكي، أي انخفض من ١٠٠ إلى ٣٩,٤٪. ويشير الدكتور عباس النصراوي بصواب إلى مقارنة مهمة تؤكد مدى الخسارة الفادحة التي تسببت بها الحرب العراقية الإيرانية في مجال اقتصاد النفط الخام حين يشير إلى أن إيرادات العراق من النفط الخام بلغت خلال الفترة الواقعة بين ١٩٣١-١٩٨٨، أي بداية حصول العراق على

٥٤ النصراوي، عباس د. الاقتصاد العراقي. بيروت. دار الكنوز الأدبية. ط ١. ١٩٩٥. ص ٢٥.

عوائد مالية نفطية ونهاية الحرب العراقية الإيرانية، ١٧٩,٣ مليار دولار أمريكي، في حين قدرت خسائر العراق المالية من قبل الدكتور النصراوي ب ٤٥٢,٩ مليار دولار أمريكي، أو ما يعادل ٢٥٢,٦ ٪. وفي ضوء ذلك قدرت خسائر العراق المالية نتيجة تعطل نسبة مهمة من صادرات النفط الخام بمقدار ٧,١٩٧ مليار دولار أمريكي خلال الفترة الواقعة بين ١٩٨٠ – ١٩٨٨<sup>٥٦</sup>، أي بمعدل سنوي قدره ٢٢ مليار دولار أمريكي. وقيس هذا بالمقارنة مع العام ١٩٨٠ حيث بلغت عائدات العراق من تصدير النفط الخام ٢٦,٣ مليار دولار أمريكي، وهو أعلى مبلغ حققه العراق من عائدات تصدير النفط الخام طيلة تاريخ العراق. وعلينا أن نتذكر بأن عوائد النفط الخام تعتبر المصدر الرئيسي والأول من مصادر تكوين الدخل القومي في العراق والمصدر الرئيسي والحاسم في قيمة صادرات العراق الخارجية طيلة الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية تقريباً، حيث ازداد تأثيره ودوره سنة بعد أخرى وتغلب على كل السلع الأخرى المكونة للدخل القومي أو المشكلة لقيمة صادرات العراق. وعوائد النفط كانت وستبقى لسنوات طويلة لاحقة المصدر الأساس للتوظيفات الاستثمارية في مختلف فروع وقطاعات الاقتصاد الوطني العراقي، سواء أكانت إنتاجية أم خدمية، وسواء أكان للميزانية التنموية أم الميزانية الاعتيادية. إنها الثروة الأولى المستغلة في العراق من جهة والمفرط بها من جانب الحكومات المتعاقبة من جهة أخرى، وخاصة في الفترة التي حكم البعث فيها العراق، وبشكل أخص في الفترة التي نحن بصدها وما بعدها حتى سقوط النظام في العام ٢٠٠٣.

---

٥٥ المصدر السابق نفسه. ص ١٣٤.

٥٦ المصدر السابق نفسه. ص ١٣٤.

## المبحث الرابع

### العلاقات الاقتصادية العراقية في فترة الحرب

أولاً: العلاقات التجارية

استطاع النظام العراقي أن يقيم خلال فترة زمنية قصيرة شبكة واسعة من العلاقات السياسية والاقتصادية والتجارية والثقافية على المستويين الإقليمي والدولي، وبخاصة منذ النصف الثاني من العقد الثامن. ولعبت موارد النفط المالية أولاً، والأجهزة السياسية والاقتصادية والفنية والأمنية التي أقامها لهذا الغرض والحركة النشيطة غير البيروقراطية والمرنة لهذه الأجهزة ثانياً، دوراً كبيراً في تأمين التوسع المستمر لتلك العلاقات. وكانت أهداف هذا التوسع في العلاقات متنوعة وذات وعي وتخطيط مسبقين لما يريده النظام منها لاحقاً. ولعبت هذه العلاقات دوراً إيجابياً فعالاً في تعجيل التطور الاقتصادي العراقي وتنامي تجارته الخارجية. إلا أن هذه العلاقات لعبت دورها السلبي أيضاً على المجتمع وعلى التطور اللاحق للعراق، وخاصة في موضوع الديمقراطية وحقوق الإنسان ودولة القانون والشرعية الدولية أولاً، وفي إثارة الفوضى في النشاط الاقتصادي ولم تساعد على تخفيف التشوه والتبعية التي بقى العراق يعاني منهما ثانياً. فوجهة تلك العلاقات ومضمونها ساهمت بشكل خاص في:

- توطيد النظام السياسي الاستبدادي ومنحه "الشرعية" على النطاق الدولي والإقليمي، رغم ما كان يقوم به من تجاوزات وانتهاكات فظة على حقوق الإنسان والحريات العامة والديمقراطية.
- تكريس سياساته غير العقلانية في مختلف المجالات الداخلية.
- التخلص من منافسيه ومعارضيه سياساته وخصومه السياسيين تدريجاً بعد أن نجح بالأنفراد بكل من تلك القوى والأحزاب.
- الاعتماد على تلك العلاقات الدولية في تنفيذ جملة من أهداف ومشاريع النظام التي لم تكن معروفة تماماً حينذاك. ويمكن للمرء أن يشير إلى جملة من تلك المسائل:

\* توسيع وتطوير القوات المسلحة العراقية واستيراد كميات هائلة من الأسلحة التقليدية الحديثة من بلدان الشرق والغرب.

\* بناء صناعة عسكرية متقدمة نسبياً وبمساعدة عدد من الدول المنتجة والمصدرة للسلح.

\* التزود بأسلحة الإبادة الجماعية، وخاصة الأسلحة الكيميائية والجرثومية، وإقامة منشآت لإنتاج هذين النوعين من الأسلحة، إضافة إلى استيراد أو إنتاج الصواريخ ذات المدى القريب والمتوسط.

\* تطوير البحث العلمي الخاص بالإنتاج العسكري وبأبحاث الذرة وإنتاج السلح النووي وتأمين خبرات زمعارف لدى مختصين عراقيين وعب وأجانب.

\* توفير مستلزمات البدء في الحصول على اليورانيوم المخصب والمعدات المختبرية والأجهزة الصناعية الضرورية لإنتاج السلح النووي في العراق.

\* التوسع في إقامة أحدث المنشآت والثكنات العسكرية والطرق والجسور في سائر أرجاء العراق وبخاصة في كردستان العراق.

— توجيه موارد مالية ضخمة لإغراض العناية بالعلاقات الدولية والإقليمية والعربية بالطريقة الصدامية التأميرية وتوسيع أجهزة السلك الدبلوماسي والملحقيات التجارية والعسكرية والثقافية والصحفية ومؤسسات الخطوط الجوية العراقية في الخارج واستخدامها جميعاً لإغراض خاصة بالنظام والتي توجهت نحو شراء ذمم عدد غير قليل من الشخصيات السياسية والاجتماعية والثقافية والصحفية وقيادات أحزاب ومنظمات سياسية ونقابية ومهنية وصحف ومجلات في العالم العربي وفي بلدان أخرى من العالم من أجل ضمان تأييدها له، إضافة إلى تحويل مكاتب الخطوط الجوية العراقية إلى أوكار لنشاط أجهزة الأمن لكسب الجواسيس العراقيين والعرب والأجانب من جهة وتأمين الحصول على معلومات تفيد النظام في نشاطه العربي والإقليمي والدولي، إضافة إلى تنظيم عمليات الملاحقة والاعتقال ضد الشخصيات المعروفة في صفوف المعارضة العراقية في الخارج. كما أصبحت السفارات وتلك المكاتب إلى مخابئ

لخزن كميات كبيرة من الأسلحة والعتاد لاستخدامها في تنفيذ خطط النظام في الخارج. ومن تلك الأوكار السيئة الصيت انطلقت عمليات الملاحقة والتجسس والاعتقالات بأساليب مختلفة كما جرى تنفيذ بعض التفجيرات أو عمليات التسميم التي أودت بحياة مجموعة من العراقيين المعارضين للنظام العراقي.

- استخدام الموارد المالية لدعم الكثير من الحملات الانتخابية لمرشحي أحزاب سياسية "ديمقراطية وتقدمية" و"قومية يمينية" كانت تدعم سياسة النظام العراقي وتزكيه على الصعيدين الإقليمي والدولي وتغطي على سياساته الداخلية المعادية للديمقراطية ومصادرة حقوق الإنسان ومكافحة أحزاب المعارضة السياسية. ولم تقتصر تلك المبالغ المصروفة على الحملات الانتخابية فحسب، بل شملت دفع الرشاوى لشراء ذمم موظفين ومستخدمين شملت في حينها العديد من البلدان الرأسمالية والاشتراكية.

- إقامة مشاريع اقتصادية إنتاجية وغير إنتاجية بذخية في مختلف فروع الاقتصاد الوطني غير متجانسة مع حاجات وإمكانيات العراق الفعلية ومستوى تطوره البشري والتقني، أي تفاوتها الكبير مع مستوى تطور القوى المنتجة المحلية بشكل عام.

- استيراد كميات كبيرة ومتنوعة من السلع الاستهلاكية بمبالغ طائلة وإغراق الأسواق المحلية بها والعمل المنظم والهادف إلى تأجيج النزعات الاستهلاكية في المجتمع والتي كان لها تأثيرها المباشر على سلوكية الفرد العراقي وموقفه من اتجاهات التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي ومن السكوت على سياسات وجرائم النظام.

لقد لعبت هذه السياسات دورا كبيرا في استنزاف نسبة عالية جدا من إيرادات النفط الخام وقلصت القدرات التراكمية المتاحة فعلا لإغراض التثمين الإنتاجي وساهمت في توفير مستلزمات ممارسة السياسات المغامرة للنظام والتي أدت إلى الانهيارات اللاحقة والتي يعاني من نتائجها الشعب كله. ونتيجة لهذه السياسة عادت إيرادات النفط العراقية مرة أخرى إلى اقتصاديات تلك الدول التي استوردت النفط الخام أساسا، وهي الدول الرأسمالية المتقدمة وبعض الدول الاشتراكية عبر تنامي حجم الاستيرادات السنوية والمبالغ الطائلة التي صرفت عليها من إيرادات النفط. وإذا كانت المجموعة الأولى من الدول

قد جنت من جراء ذلك أرباحاً عالية جداً وخيالية بالقياس لواقع وإمكانيات العراق، فأن أرباح المجموعة الثانية، الإتحاد السوفييتي وبقية البلدان الاشتراكية حينذاك، لم تكن سوى فئات موائد. ومع ذلك فإن تلك الدول كانت من بين أهم المتعاملين الأساسيين مع النظام وبخاصة في مجال استيراد وتصنيع الأسلحة والمعدات العسكرية الأخرى. وكان الشعب العراقي هو الخاسر الأكبر في موارده النفطية والمالية والبشرية من وراء كل ذلك. وكان العراق في خاتمة المطاف مدين للدول الاشتراكية بعشرات المليارات من الدولارات حين سقوطه والتي لم يستطع دفعها قبل ذلك.

لا شك في أن العلاقات الدولية، وخاصة الاقتصادية، التي أقامها النظام مع دول العالم الشرقي والغربي، ساعدته في فترة الحرب العراقية - الإيرانية على الاستفادة منها في استمرار تلك العلاقات وفي الوصول إلى ما كان يريده لمواصلة الحرب، سواء أكان ذلك باقتناء الأسلحة أم العتاد أم مواد استهلاكية لتموين جبهات القتال والسوق الداخلي. لقد فرضت الحرب العراقية - الإيرانية على العراق ليس زيادة استيراداته العسكرية حسب، بل وزيادة استيراداته المدنية لأغراض تغطية حاجة الجبهات والمجتمع للسلع الاستهلاكية الغذائية وغير الغذائية. وفي الوقت الذي تعطلت إمكانية التنمية الوطنية وإقامة المزيد من المشاريع الصناعية والزراعية والخدمية وتخلف الإنتاج الصناعي والزراعي عن تلبية حاجات الاستهلاك المحلي والاستجابة لحاجات جبهات القتال بسبب تدمير المزيد من المصانع المحلية وخروج مساحات واسعة من الأراضي الزراعية عن دائرة الإنتاج الفعلي وتراجع عدد العاملين في الإنتاج، ازداد في الوقت نفسه توجيه المزيد من الموارد المالية، وخاصة العوائد النفطية، صوب الاستيراد من جميع دول العالم تقريباً، وخاصة الدول الصناعية الكبرى. ففي الوقت الذي بلغت استيرادات العراق من مختلف السلع في العام ١٩٧٠ حوالي نصف مليار دولار، ارتفع في العام ١٩٧٥ إلى ٤,٢ مليار دولار وفي العام ١٩٨٠، أي العام الأول لبدء الحرب إلى ١٣,٨ مليار دولار أمريكي وتواصل في السنوات الأخرى بمستويات مقاربة حتى بلغ في العام ١٩٨٨ حوالي ١٠,٦ مليار دولار أمريكي. وبلغ نصيب المستوردات غير العسكرية في السنوات المذكور سابقاً على التوالي: ٤,٠, ٣,٧, ٤,١١ و ٦,٠ مليار دولار أمريكي. والمشكلة لا تكمن في كون هذه المبالغ الطائلة قد وجهت



لأغراض الاستيراد، بل أن المشكلة تكمن في أن هذه المبالغ قد وجهت لأغراض الحرب وتموين الجبهات العسكرية، أي أنها كانت موجهة لأغراض الاستهلاك والتدمير، وليست لأغراض التنمية والتمثير الإنتاجي والتراكم الرأسمالي التي تعني إغناء الثروة الوطنية، بل كانت تقود إلى إفقارها وإفقار المجتمع. وإذا ما تابعنا بنية الاستيرادات من جهة، والميزان التجاري من جهة أخرى، لتبينت لنا حقيقة دور التجارة العراقية وتأثير بنيتها المباشر على العملية الاقتصادية وعلى استنزاف الدخل القومي ومنع التراكم الرأسمالي في البلاد وإفقار المجتمع.

ويمكن للأرقام التالية أن توضح حجم التبادل التجاري العراقي خلال الفترة الواقعة بين ١٩٥٠-١٩٨٩ والتي تجسد الواقع الذي أشرت إليه في أعلاه، إضافة إلى التوسع في حجم استيرادات العراق من نظم الأسلحة التقليدية الحديثة خلال هذه الفترة أيضاً.

تطور صادرات واستيرادات العراق للفترة الواقعة

بين ١٩٥٠-١٩٨٩ (مليون دولار أمريكي)

السنة	الصادرات	الاستيرادات	الميزان التجاري
١٩٨٠	٢٦٣٤٩	١٣٩٤٠	١٢٤٠٩
١٩٨١	١٢١٥٠	٢٠٧٣٠	١٠٥٩٠
١٩٨٢	١٠٠٣٣	٢١٥٣٠	١١٤٩٧
١٩٨٣	٨١٦١	١٢١٧٠	٤٠٠٩
١٩٨٤	٠٣١٧	١١٠٨٠	١٧٦٣
١٩٨٥	١٠٤٠٩	١٠٥٦٠	١٥١
١٩٨٦	٧٤٦٥	١٠١٩٠	٢٧٢٥
١٩٨٧	٩٧٠٥	٧٤١٥	٢٢٩٠
١٩٨٨	٩٦١٣	١٠٢٧٠	٦٦٠
١٩٨٩	١٢١٨٥	١٢٠٠٠	٢٨٤

المصدر: (١) الحسابات القومية للبلدان العربية ١٩٧٥-١٩٨٧ وتقديرات ١٩٨٨، الجزء الثاني. الجداول التجميعية. ص ٩٦ وص ١٠٣، الصندوق العربي للإنماء، الاقتصاد والاجتماعي. الكويت مايو/ أيار ١٩٨٩. (٢) التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٩٢، ص ٣٢٩، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، الكويت ١٩٩٣. (٣) التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سبتمبر ١٩٩٦، ص ٣٢١.

ويستدل من الجدول أعلاه على ما يلي:

- أن النظام العراقي قد خصص القسم الأكبر من إيرادات النفط الخام لصالح تنمية استيراداته السنوية المختلفة. ورغم تلك الزيادة في قيمة استيراداته، واصل ميزانه التجاري تسجيل وفرة متصاعدة من سنة إلى أخرى خلال الفترة الواقعة بين ١٩٧٥ - ١٩٨٠ بسبب ضخامة كميات النفط المصدرة سنوياً والتعديل الذي حصل على أسعار النفط حينذاك حيث سجلت أسعاره ارتفاعاً كبيراً لصالح البلدان المنتجة والمصدرة للنفط، والذي تحدثنا عنه في الجزء السابع من هذا الكتاب.

- وأن أول عجز ظهر في ميزانه التجاري قد اقترن بالحرب العراقية-الإيرانية. وفي السنة الثانية من بدء الحرب.

- ويعتبر عام ١٩٨١ بداية لمديونية العراق الخارجية أيضاً، سواء تلك التي كان يدفع عنها فوائد عالية ومتراكمة سنة بعد أخرى، أم تلك الديون التي منحت له من الدول العربية والتي كانت لها مصلحة مباشرة بالحرب ضد إيران والتي ساهم بعضها بتزويده بالأموال لمواصلته وتطوير أبحاثه النووية. واعتبر النظام العراقي، وهو على حق في هذا، أن هذه الديون غير قابلة للتسديد وتعتبر ميته.

- ومنذ عام ١٩٨٦ بدأ الميزان التجاري العراقي يسجل مرة أخرى وفرة ولكنها لم تكن كافية بأي حال لتغطية حاجات العراق لمواصلته الحرب أو فيما بعد لإعادة تعمير ما خربته تلك الحرب، والتي كانت بداية التحرش بالكويت وضمن أسباب غزوها وفرض الاحتلال عليها واعتبارها المحافظة العراقية رقم ١٩!

- وبسبب تدهور الإنتاج الصناعي والزراعي من جهة، وتراجع موارد استخراج وتصدير النفط الخام من جهة أخرى بسبب تراجع أسعاره في السوق الدولية، وزيادة اعتماد العراق على استيراد كميات متزايدة من السلع الغذائية من سنة إلى أخرى لتلبية حاجات الاستهلاك المحلي والجهة العسكرية من جهة ثالثة، تفاقمت ديون العراق الخارجية باطراد سنة بعد أخرى وشكلت واحدة من أكبر الأزمات الاقتصادية التي واجهها العراق في أعقاب الحرب العراقية - الإيرانية والتي أربكت النظام الدكتاتوري ودفعته إلى ممارسة سياسات جنونية لا تختلف عن جنون حرب الخليج الأولى.

#### ثانياً: تعطل الإنتاج في الاقتصاد العراقي

لقد تسببت الحرب العراقية - الإيرانية والذهنية العسكرية للحكام إلى معاناة المجتمع العراقي من عدد من العواقب الوخيمة. ففي الوقت الذي أُجبرت الدولة تجنيد مئات الألوف من الناس القادرين على العمل من الرجال وزجهم في أتون الحرب الطاحنة، سحبت أغلبهم، وخاصة الجنود، من مواقع الإنتاج الصناعي والزراعي والقطاعات الاقتصادية الأخرى، ومنها الخدمات الإنتاجية والاجتماعية، وبالتالي عطلت القدرة على مواصلة الإنتاج أو تقديم الخدمات. كما أن المعارك العسكرية قد أدت إلى تدمير الكثير من المعامل وأخرجت الكثير من المساحات الزراعية من دائرة الإنتاج، إضافة إلى إغفال المساحات الزراعية التي قام الطرف العراقي بزرع الألغام فيها لمنع المواطنين من الوصول إليها، وكذلك ضد ولوج القوات الإيرانية للأراضي العراقية<sup>٥٧</sup>. ثم كان من المتعذر على الدولة استيراد السلع نصف المصنعة أو المواد الأولية لإنتاج ما تبقى من مصانع تعمل في العراق وهي قليلة جداً، بسبب كثافة وحجم الاستيراد للسلع المصنعة لأغراض جبهات القتال أو الاستهلاك المحلي. وأدى هذا الوضع إلى تدهور حجم الإنتاج الإجمالي وإلى تراجع الخدمات وتدمير الكثير من

---

<sup>٥٧</sup> ورغم قيام النظام بزرع تلك المناطق الحدودية بالألغام فقد أستطاع الخميني تجنيد عشرات الألوف من الصبية وزجهم في جبهات القتال ليخترقوا الأراضي المزروعة بالألغام العراقية. وقد مات لهذا السبب الألوف من الصبية الأبرياء الذين صور لهم الخميني وغيره أنهم سيدخلون الجنة بعد اتسهادهم مباشرة، وكانوا تواقين للوصول إلى الجنة الموعودة! ك. حبيب

مشروعات البنية التحتية. مما أدى إلى تراجع مشاركة هذه القطاعات في تكوين حجم الإنتاج الإجمالي وصافي الدخل القومي بالمقارنة مع عقد السبعينات. فلو ألقينا نظرة فاحصة على بنية الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والثابتة لتبين لنا واقع التباين الناشئ عن التضخم الشديد في الأسعار لأسباب ترتبط بالحرب وشحة عرض السلع ودور العاملين في القطاع التجاري في احتكار السلع والتلاعب بالأسعار وفق مصالحهم، وهم في الغالب الأعم عناصر من داخل الأوساط الحاكمة.

التوزيع القطاعي للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للفترة ١٩٨٠-١٩٨٩

(مليون دينار عراقي)

إجمالي الناتج المحلي بسعر الكلفة	١٥٦٤٧,١	١١٢١٥,٨	١٢٧٧٢,٠	١٢٨٩٥,٢
إجمالي القطاعات الخدمية	١٣٨١,٥	١٨٤٧,٥	٢٤٣٩,٢	٢٢٥٦,٦
إجمالي القطاعات التوزيعية	١٩٨٢,٥	٢٥٨٦,٧	٢٩٢٠,١	٣٤٠٩,٢
إجمالي القطاعات السلعية	١٢٢٨٣,٥	٦٧٨١,٦	٧٤١٢,٧	٧٢٢٩,٤
التشييد	١١٣٥,٦	١٧٢١,٦	٢١٠٢,٣	١٨٣٩,١
الكهرباء والماء والغاز	٤٩,٥	٩٢,٤	١٠٦,٠	١٢٤,٣
الصناعات التحويلية	٧٠٩,٠	٧١٧,١	٩٤٩,٨	٩٨٨,٦
الصناعات الاستخراجية	٩٦٤٧,٥	٣٢٩٥,٠	٢٩٤٥,٠	٢٨٦٣,٨
الزراعة والصيد والغابات	٧٤١,٩	٩٥٥,٥	١٣٠٩,٦	١٤١٣,٦
السنة	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣

٣٧٦١	٥٧٦١	٦٧٦١	٨٧٦١	٧٧٦١	٦٧٦١
٦١٣٦١	٢١٦٠٣	٢١٨١١	٨٧١٠٢	٢٣٣٧٢	١٦٣٣٣
٣٥٦٥٣	٥٢٣٧٣٨	٢١٧١١	٧٢٦٥٥	٠٠٦٣٦٣	٧٢٦٧٣
٣٠٥٥١	١٢٥٢٣١	٧٠٥٥٨١	١٠١٨٠٢	٠٠١٣٦١	٢٢٦٧٣
٢١٣٦١	٢٠٠٢	٦٠٦١١	٥٠٧٦١	٨٠٥١	٠٠٦٦١
٧٠٦١٣١	٦٠٣٣١	١٠٣٨١١	٧٠٣٠٣١	٦٠٨٥١	٧٠٨١٣١
٦٠٣٣١٧	١٠٣١٦٧	١٠٣٠٨٨	٦٠٣١٦٦	٨٠٨٦٠١	٦٠٣١٦١١
٨٠٨٦١٣	٦٠٣٠٣	٦٠٥٥٠٣	٦٠٧٦٥٣	٥٠٣١١٥	٨٠١١٥٥
٣٠٠٦١	٨٠٢٧٢	٣٠٧٥٦١	٧٠٠٨٠٣	١٠٣٦٣٣	٦٠٦٧٦٣
٠٠١٣١٥١	٣٠٧٥٣١	٠٠٦١٣١	٢٠٣١٧٥٧١	٦٠٥٥٠٢	٠٠٢٠٧١١

المصدر: زيني، محمد علي د. الاقتصاد العراقي: الماضي والحاضر وخيارات المستقبل. لندن. مؤسسة رافد. ط ٢. ٢٠٠٣. ص ٢٠١. عن: الجهاز المركزي للإحصاء. وزارة التخطيط. بغداد.

التوزيع القطاعي للنتاج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لسنة ١٩٨٠ للفترة ١٩٨٠-١٩٨٩ (مليون دينار عراقي)

١٢٢٢٣,٣	١٠٩٢١,٠	١١٠٣١,٠	١١٣٧٢,٢	١١١٠٦,١	١٠٣٨٥,٠	١٥٦٤٧,١	إجمالي الناتج المحلي بسر الكلفة
١٩٣٦,٦	١٨٥٥,٠	م.غ	م.غ	م.غ	م.غ	١٣٨١,٥	إجمالي القطاعات الخدمية
٢١٤٥,٦	١٨٢,٠	م.غ	م.غ	م.غ	م.غ	١٩٨٢,٥	إجمالي القطاعات التوزيعية
٨١٤١,١	٧٢٤٥,٠	م.غ	م.غ	م.غ	م.غ	١٢٢٨٣,٥	إجمالي القطاعات السلعية
٨٤٦,٦	٩٤٤,٠	م.غ	م.غ	م.غ	م.غ	١١٣٥,٦	التشييد
١١٣,٧	١٠٦,٠	م.غ	م.غ	م.غ	م.غ	٤٩,٥	الكهرباء والماء والغاز
٧٢٢,٧	٧٦٠,٠	م.غ	م.غ	م.غ	م.غ	٧٠٩,٠	الصناعات التحويلية
٥٥٢١,١	٤٤٣٣,٠	م.غ	م.غ	م.غ	م.غ	٩٦٤٧,٥	الصناعات الاستخراجية
٩٣٧,٠	١٠٠٢,٠	م.غ	م.غ	م.غ	م.غ	٧٤١,٩	الزراعة والصيد والغابات
١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٠	السنة

١٥٦٨٢,٠	١٩٠٩,٥	٢١٦١,٠	١١٦١١,٥	٨١٣,٤	١١٦,٧	٩٤٢,٥	٨٨٧٨,٠	٨٦٠,٩	١٩٨٧
١٥٨٧٩,٩	١٨٧٧,٤	٢١٢٤,٨	١١٨٧٧,٧	٨٠١,٦	١٣٧,٣	٩٦٢,١	٩٠٦٨,٥	٩٠٨,٢	٧٧٨١
١٧١٨٨,٢	١٧٢٩,٧	٢٠٠٨,٦	١٠٤٣٩,٧	٦٨٦,٣	١٥١,٤	٨٦١,١	٧٧٥٩,٥	٩٨١,٥	١٩٨١

المصدر: زيني، محمد علي د. الاقتصاد العراقي: الماضي والحاضر وخيارات المستقبل. لندن. مؤسسة رافد. ط ٢. ٢٠٠٣. ص ٢٠١. عن: الجهاز المركزي للإحصاء. وزارة التخطيط. بغداد.

- إن هذين الجدولين يؤكدان للقارئ عدداً من الحقائق المهمة التي نشير إليها فيما يلي:
١. إن معدلات النمو السنوية خلال فترة الحرب قد شهدت حالة سلبية عموماً وكانت أكثرها بروزاً السنوات الخمس الأولى من الحرب ثم استقر فيما بعد ولكنه حافظ على سلبيته بالقياس إلى العام ١٩٧٩ والعام ١٩٨٠، رغم أن الحرب قد بدأت في الثاني والعشرين من شهر أيلول/سبتمبر ١٩٨٠.
  ٢. أن الفترة موضوع البحث قد شهدت حالة تضخم عالية ومتسارعة جداً بسبب الحرب وشحة السلع المتوفرة وارتفاع تكاليف الاستيراد بسبب ارتفاع تكاليف التأمين على السلع والضربات الجوية ضد البواخر وناقلات السلع في عرض البحر وفي مياه الخليج. ومقارنة سريعة بين الأسعار الجارية والأسعار الثابتة يصبح في مقدور المتتبع ملاحظة حقيقة التضخم في الأسعار وتأثيرها البارز على مضاعفة حجم الإنتاج الإجمالي، في حين عند قياسه بالجانب العيني للسلع المنتجة سنلاحظ تراجعها في كل الأنشطة والقطاعات بما في ذلك وقبل كل ذلك في قطاع النفط الخام.
  ٣. تراجع شديد في كميات السلع المنتجة في القطاعين الصناعي والزراعي لا يمكن ملاحظتهما في الجانب النقدي، بسبب التضخم في الأسعار، ولكنهما يظهران في الجانب

الكمي أو العيني، سواء أكان ذلك بالنسبة للسلع الزراعية وحجم الإنتاج ومعدل الغلة السنوية، أم بالنسبة للإنتاج الصناعي، وكذلك الإنتاج الحرفي الصغير. وقد كان لهذا الواقع تأثيره السلبي الحاد على مستوى معيشة الأفراد والعائلات، ففي الوقت حافظت الأجور والرواتب على حالها، ترجعت القوة الشرائية للدينار العراقي بسبب ارتفاع أسعار السلع والخدمات التضخمي وطحن الناس فعلياً، مما كان يجبرهم على بيع اثاث بيوتهم لمواصلة إشباع نسبي لحاجاتهم. سنحاول فيما يلي أن نتتبع تطور أبرز القطاعات الاقتصادية الإنتاجية، الزراعة والصناعة والإنتاج الحرفي لتبيان مدى تأثير الحرب العراقية – الإيرانية عليها، وبالتالي على السوق الداخلي وتلبية حاجات السكان للسلع الصناعية والزراعية.

### ثالثاً: القطاع الصناعي التحويلي

رغم أن السياسة التصنيعية البعثية لم تستند إلى مبررات وأسس اقتصادية واجتماعية عقلانية تساهم في تأمين القاعدة المادية لتطور صناعي يمتلك الدينامية الداخلية الضرورية والقدرة على تحفيز النمو والتطور المعجل في بقية القطاعات الاقتصادية، ورغم أنها تميزت بالعفوية والفوضوية والبذخية المترفة غير المعهودة في اقتصاديات بلدان متخلفة اقتصادياً واجتماعياً يفترض فيها أن تقتصد لتأمين المزيد من الموارد المالية لاستثمارات أكثر فائدة، فإن النصف الثاني من العقد الثامن، حيث كانت الموارد النفط تتساقط كزخات المطر، شهد العراق التوقيع والبدء بتنفيذ عدد كبير من المشاريع الصناعية الكبيرة والمتوسطة والصغيرة بمبالغ طائلة قدرت بعشرات المليارات من الدولارات الأمريكية، إضافة إلى التوسع في إقامة مصافي النفط أو توسيع وتحديث القائم منها. ورغم الحرب العراقية-الإيرانية وتدمير أو توقف العمل في الكثير من تلك المشاريع، فإن سنوات النصف الأول من العقد التاسع شهدت استمراراً في تنفيذ جملة من تلك المشاريع المهمة. وفي ضوء ذلك أزداد عدد العاملين في المنشآت الصناعية التحويلية ومصافي النفط والمنتجات النفطية والصناعات الصغيرة والحرفية. وشهدت قيمة الإنتاج الإجمالي في هذا القطاع زيادة ملموسة



ونموا في نسبة مشاركته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى تحسن في نوعية الإنتاج. علماً بأن كفاءة الإنتاج واستثمار الطاقات الإنتاجية المتاحة، التي عرفت تحسناً نسبياً، فأنها كانت بعيدة عن الممكن والمطلوب مسافة طويلة. وقد أمكن نشر مجموعة من المنشآت الصناعية في العديد من المدن العراقية وبخاصة في كل من بغداد والبصرة والموصل، إلى جانب العديد من المدن الأخرى التي كانت محرومة قبل ذلك من مثل هذه المنشآت. ولعب قطاع الدولة دوراً أساسياً في عملية التنمية الصناعية بسبب موارد النفط المالية، في حين جاءت مشاركة القطاع الخاص والقطاع المختلط بالدرجة الثانية والثالثة.

ومن الجدير بالإشارة إلى أن الزيادة في عدد العاملين في الصناعات التحويلية جاء على حساب القطاع الزراعي حيث كانت الهجرة الريفية إلى المدن في تلك السنوات واسعة جداً، رغم أنها لم تستطع أن تستوعب الكثير. وقد أثر المنحدر الريفي للعاملين الجدد الذين لم يحصلوا على أي تأهيل صناعي ضروري بشكل ملموس على إنتاجية العمل وعلى عمليات الصيانة والإدامة في تلك المنشآت وعلى وقوع حوادث وإصابات كثيرة أثناء العمل وعلى زيادة العطلات في المكين وتوقفها عن الإنتاج. ويمكن لإرقام قيمة الإنتاج الصناعي التحويلي في هذه الفترة توضيح هذا التطور والتوسع في الإنتاج الصناعي.

تطور مشاركة قطاع الصناعة التحويلية في قيمة الإنتاج المحلي  
للفترة ١٩٨٠-١٩٨٨ (بملايين الدنانير العراقية)

السنة	الصناعة التحويلية بالأسعار الجارية	نسبتها إلى أ.ن.م.*	الصناعة التحويلية بالأسعار الثابتة	نسبتها إلى أ.ن.م.*
١٩٨٠	٧٠٩,٠	٤,٥	٧٠٩,٠	٤,٥
١٩٨١	٧١٧,١	٦,٤	٠.غ	٠.غ
١٩٨٢	٩٤٩,٨	٧,٤	٠.غ	٠.غ
١٩٨٣	٩٨٨,٦	٧,٧	٠.غ	٠.غ
١٩٨٤	١٢٥٥,٤	٨,٣	٠.غ	٠.غ
١٩٨٥	١٤٢٥,١	٩,٢	٧٦٠,٠	٦,٩
١٩٨٦	١٧٥٥,٨	١١,٤	٧٢٢,٧	٥,٩
١٩٨٧	٢٠٧١,١	١١,١	٩٤٢,٥	٦,٠
١٩٨٨	٢٦٤١,٠	١٢,٨	٩٦٢,١	٦,١
١٩٨٩	٢٦٩٤,٢	١٢,٣	٨٦١,١	٧,٣

المصدر: زيني، محمد علي د. الاقتصاد العراقي في ظل نظام صدام حسين تطور أم تقهقر.  
مؤسسة الرافد للنشر والتوزيع. لندن. ١٩٩٥. ص ٢٩١/٢٩٠.

قارن: الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي. الحسابات القومية للبلدان العربية ١٩٧٥-  
١٩٨٧ وتقديرات ١٩٨٨. الجزء الأول. الجداول القطرية. الكويت مايو ١٩٨٩. ص٤١.  
\* الناتج المحلي الإجمالي بسعر التكلفة.

ويلاحظ بوضوح ثلاث مؤشرات مهمة هي:

- الارتفاع الملموس في نسبة مشاركة الصناعة التحويلية في تكوين الناتج المحلي، رغم التقلبات التي طرأت على تلك المشاركة.
- كانت للحرب العراقية-الإيرانية تأثيرات مباشرة وغير مباشرة على تلك التقلبات، سواء في إجمالي الناتج المحلي، وبخاصة في صناعة النفط الاستخراجية، أم في الصناعات التحويلية

- التضخم الكبير الذي شهدته أسعار تلك الفترة والتي انعكست في تلك القفزات غير الاعتيادية في قيمة ونسبة مشاركة الناتج المحلي الإجمالي بسبب اعتمادها على الأسعار الجارية. وتشير نسبة المشاركة وفق الأسعار الثابتة عن تطور معقول بهذا الصدد.

إلا أن حرب الخليج الثانية بشكل خاص، وقبلها الحرب العراقية-الإيرانية، قد عطلت إلى حدود بعيدة القدرة الإنتاجية في الصناعة التحويلية. فمؤشرات السوق العراقية تؤكد، رغم شحة المعلومات والحجر الحكومي المفروض على الإحصائيات، إلا أن المؤسسات الصناعية العراقية التي لم تدمرها الحرب أو التي أعيد تشغيلها، وهي قليلة عموماً، لا تنتج بالمتوسط حالياً سوى ربع طاقتها الإنتاجية الفعلية (عدا الصناعات العسكرية التي عادت إلى إنتاج يقدر بحدود ٥٠٪ من طاقتها الفعلية)<sup>٥٨</sup>. وهي ناشئة عن النقص الشديد في المواد الأولية والسلع نصف المصنعة التي تستخدمها الصناعة العراقية وعدم توفر قطع الغيار، وعن نقص في الموارد المالية (العملات الصعبة) الضرورية لاستيرادها، وعن نقص في وسائل النقل والطاقة الكهربائية الضرورية لتشغيل المصانع، إضافة إلى هجرة الكثير من المهارات والكفاءات الفنية والعلمية إلى خارج العراق هرباً من بشاعة النظام واستبداده ويؤس الحياة المعيشية الراهنة.

#### رابعاً: الإنتاج الحربي

لقد شهد اقتصاد الإنتاج الحربي في العراق في فترة السبعينات، وبخاصة بعد عملية تأميم النفط الخام انتعاشاً كبيراً لم يسبق له مثيل في تاريخ العراق الحديث بسبب الطلب الذي تزايد على إنتاج وخدمات هذا القطاع التقليدي في الصناعة العراقية والذي ارتبط بتزايد موارد النفط الخام وتوجيه نسبة كبيرة من موارد النفط المالية سنوياً لأغراض إقامة

---

٥٨ لقد عمل النظام على الأسراع بإعادة تشغيل المصانع العسكرية الخاصة بالسلح والعناده التي توجهت لها ضربات شديدة في فترة حرب الخليج الثانية مثل مجمعات صدام وحطين والقعقاع وغيرها للصناعات الحربية، في حين ترك المنشآت الأخرى الخاصة بالصناعات المدنية متوقفة عملياً، والكثير منها ما زال خارج دائرة الإنتاج.

المشاريع الاقتصادية الكبيرة في أنحاء مختلفة من العراق، بما فيها مشاريع الصناعات العسكرية، إضافة إلى تنامي حركة بناء عمارات خاصة للوزارات والمؤسسات والمنشآت الحكومية ودور السكن الخاصة ومشاريع عمرانية أخرى. وتضاعف خلال سنوات قليلة عدد المشاريع الحرفية وعدد العاملين في هذا القطاع أكثر من مرة، كما جرت عملية تحديث كبيرة وعفوية في وسائل وأساليب إنتاجه، وتطور مستوى العاملين فيه نوعياً ومهنياً، وتحسنت ظروف العمل، إضافة إلى تحقيق هذه الفئة الاجتماعية الدعوية أرباحاً عالية خلال فترة وجيزة. وكانت أرباحها لا تشكل سوى جزء يسير جداً من الأرباح الخيالية التي كانت قد حققتها فئات البرجوازية المقاوله والعقارية والبرجوازية التجارية الكبيرة وبعض شرائح من البرجوازية البيروقراطية والبرجوازية الصناعية المتوسطة، وبشكل خاص خلال سني العقد الثامن والفترة الأولى من العقد التاسع. ويمكن العودة إلى تقارير وزارة التخطيط وإحصائيات الجهاز المركزي للإحصاء خلال تلك الفترة (١٩٧٠-١٩٧٨) التي تشير بوضوح إلى الدفعة القوية التي حظيت بها الصناعات الصغيرة والحرفية في العراق خلال سنوات العقد الثامن والدور الذي لعبته في تأمين نسبة لا بأس بها من حاجات البناء الاقتصادي في العراق وتغطية نسبة مناسبة من حاجات الاستهلاك المحلي، إضافة إلى تحقيق أجور جيدة للعاملين في هذه الصناعات وأرباح عالية لأصحاب المشاريع. إلا إن هذه الفترة التي أطلق عليها بالفترة الذهبية لم تستمر طويلاً، إذ انتهت بالنسبة للبرجوازية الصغيرة والبرجوازية المتوسطة مع بداية النصف الثاني من العقد التاسع واستمرار الحرب العراقية - الإيرانية ثماني سنوات عجاف. فهذه الحرب وحرب الخليج الثانية أتتا على عدد كبير من العاملين في منشآت الإنتاج الحرفي والصغير والمشاريع الصناعية والخدمية الصغيرة، أو ابعدوا عن الإنتاج والنشاط الاقتصادي بسبب إصابات الحرب حيث جند أفرادها وزوجاً في أتون المعارك العسكرية أو بسبب هروبهم من الخدمة العسكرية والهجرة إلى خارج العراق. وخلال السنوات التي أعقبت حرب الخليج الثانية تراجع بشكل كبير الطلب على منتجات وخدمات هذا القطاع الاقتصادي الحيوي الذي كان يساهم بنسبة مهمة من حجم الإنتاج الوطني غير النفطي بسبب تراجع التوظيفات الاستثمارية الحكومية في المشاريع

التنموية وتقلص شديد في إمكانيات الاستيراد وتقلص شديد في نشاط القطاع الاقتصادي الخاص وغياب النشاط الاقتصادي للشركات الأجنبية في العراق. فالتراجع الكبير في الطلب على منتجاته ونشاطه من جانب قطاعات الإنشاءات والتشييد والنقل والقطاع الصناعي والزراعي وقطاع النفط الخام والمصافي بسبب ندرة التوظيفات الجديدة في تلك القطاعات أدى كل ذلك وغيره إلى تفاقم ظاهرة لجوء أصحاب المشاريع الصناعية الصغيرة والحرفيين إلى سد أبواب ورشاتهم ومحلات عملهم وتصفية نشاطاتهم والانتقال إلى صفوف جيش العاطلين عن العمل أو التفتيش عن مجالات عمل أخرى. وتواجه الغالبية العظمى من العاملين في هذا القطاع مصاعب جمّة من أجل استمرار مشاريعهم الصغيرة بالإنتاج، ناهيك عن تطويرها أو زيادة حجم الإنتاج السنوي فيها أو تحسين نوعية ذلك الإنتاج. والسبب في ذلك يعود بدوره إلى صعوبات توفير الموارد المالية لاستيراد المواد الأولية والمعدات والمكائن والأدوات الاحتياطية اللازمة، رغم أن الإنتاج في هذا القطاع كان وسيبقى يعتمد بنسبة غير قليلة على المواد الأولية المحلية<sup>٥٩</sup>. وتشير المعلومات الواردة من شهود عيان في بغداد مثلاً إلى أن الزائر لشارع الشيخ عمر والمناطق الأخرى التي كانت مزدحمة بمثل هذه الورش الحرفية، والتي كانت مليئة بالناس والحركة الصناعية، سيجد ظاهرة غريبة لم

---

٥٩ تشير المعلومات التي نشرها الجانب العراقي حول اسلوب عمل لجنة مراقبة استيرادات العراق في ضوء قرار "النفط مقابل الغذاء" إلى ان هذه اللجنة، التي يلعب الأمريكيون والبريطانيون دورا اساسيا وحاسما فيها، تقوم باستثناء عدد كبير من المواد التي يطلبها العراق والتي تنفع في تنشيط انتاجه الصناعي أو اشباع حاجة استهلاكية محلية بحجة انها تخدم تعزيز البنية التحتية للأقتصاد العراقي، وانها يمكن عند ذاك استخدامها في تعزيز القدرات العسكرية للعراق. ومثل هذا التوجه يؤثر سلبا على الصناعات الصغيرة والحرفية أيضاً، ولا بد من تحرير عمل هذه اللجنة من هيمنة ورقابة الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا ووضعها بأيدي بلدان حيادية تسهم في تأمين الكثير من المواد الضرورية للعراق دون ان تخل بقرار منع احتمال عودة العراق لأنتاج اسلحة الأباداة الجماعية والتدمير الشامل. كما يلاحظ ان عمل اللجنة يتسم بالبطء المتعمد وفق ما ظهرت لمجلس الأمن خلال شهر كانون الأول/ديسمبر من عام ١٩٩٧ حين كان المجلس يدرس قرار تجديد فترة تنفيذ قرار "النفط مقابل الغذاء" لستة اشهر اخرى.

يعرفها العراق خلال الأربعين سنة الأخيرة، وهي أن عدداً كبيراً من هؤلاء المنتجين يجلسون منذ الساعة التاسعة صباحاً في دكاكينهم وورشات عملهم ينتظرون الزبائن دون طائل، ثم يتجمعون ليلعب بعضهم الدومينو أو النرد ويتفرج الآخرون على مجرى اللعبة. وفي المساء يعود أصحاب الورش والعمال إلى بيوتهم مبكرين وأيديهم فارغة من أي دخل مالي، أو يحققون دخلاً واطناً لا يسد الرمق. إن هذه الفئة الاجتماعية التي كانت تلعب دوراً مهماً في الاقتصاد العراقي وتساهم بحيوية في إنتاج الدخل القومي والثروة الاجتماعية والتي كانت تشكل جزءاً مهماً من الفئة المتوسطة في المجتمع تتراجع اليوم اقتصادياً ويتحول الكثير من أفرادها ليشكل جزءاً مهماً من الفئات الفقيرة في المجتمع. إلا أن أهمية هذه الفئة ومشروعاتها الاقتصادية الصغيرة ستبقى قائمة وضرورية لتطور الاقتصادي العراقي حالياً وفي المستقبل.

#### خامساً: القطاع الزراعي

تعاني الزراعة العراقية من أوضاع ونتائج مماثلة لبقية القطاعات الاقتصادية. فالإنتاج الزراعي يواجه تدهوراً مستمراً لأسباب تعود بالأساس إلى اتجاهات ومضمون السياسة الزراعية الخاطئة التي مارستها وما تزال تمارسها الدولة في العراق. فهذه السياسة التي لم تحقق التوازن النسبي في التنمية الاقتصادية، رغم المبالغ الطائلة التي صرفت على القطاع الزراعي وبخاصة في مجال استصلاح الأراضي وإقامة شبكات الري والبزل خلال سنوات العقد الثامن، ألحقت وما تزال تلحق أضراراً فادحة بالاقتصاد الوطني وبمصالح الفلاحين. وقادت إلى حدوث هجرة واسعة في صفوف الفلاحين الشباب الذين توجهوا صوب المدينة محاولين العثور على عمل هناك أو الالتحاق بالخدمة العسكرية أو العمل في صفوف الشرطة وشرطة السجون وأجهزة الأمن والاستخبارات العراقية والحرس الجمهوري أو القوات الخاصة بصدام حسين. وكانت حرباً الخليج الأولى والثانية سبباً أساسياً في إبعاد أو تعطيل عشرات ألوف الفلاحين عن الزراعة، كما عطلت قدرات عشرات ألوف أخرى منهم عن المشاركة في الإنتاج الزراعي. وتتجلى إشكالية الزراعة حالياً في تردي شبكات الري والبزل والعجز عن إصلاحها والنقص الكبير في توفير البذور المحسنة والأسمدة ومواد مكافحة والعلف

الحيواني والتجهيزات الزراعية الأخرى، وبخاصة المكائن والمعدات الزراعية ومعدات الري والبزل وسيارات النقل، التي كانت تستورد من الخارج أو تستورد أجزاء بعض منها ويستكمل إنتاجها في الداخل. وأخيراً فهي تشير أيضاً إلى الإهمال الشديد الذي تعرضت له الزراعة بسبب نقص الموارد المالية والمعدات الضرورية لعمليات البزل وتخليص الأراضي الزراعية من الملوحة وتدني خصوبتها، ثم المصاعب التي تواجه الزراعة في كردستان العراق بسبب الأوضاع الاستثنائية السائدة واقتتال الفصائل المسلحة التابعة للحزبين القوميين الكرديين. ومما زاد في الطين بلة تلك الاجتياحات العسكرية التركية المتكررة للأراضي العراقية بحجة مطاردة الفصائل المسلحة لحزب العمال الكردي في تركيا الموجودة على الأراضي العراقية. وتتم هذا الاجتياحات بعلم وموافقة وتعاون الحزب الديمقراطي الكردستاني الموحد. وفي ظل هذه الأوضاع الاستثنائية المستمرة منذ سنوات حرم العراق كله من الاستفادة من منتجات هذه المنطقة الغنية، وبخاصة بالنسبة للخضراوات والفواكه، كما حرم أبناء هذه المنطقة من التموين الضروري للعيش اليومي. ويتسبب تدخل القوات المسلحة التركية بهجرة فلاحية واسعة من تلك الأراضي الصالحة للزراعة، إضافة إلى تهديم مئات القرى الفلاحية وتخريب المحاصيل الزراعية. وتلعب عوامل أخرى مثل تخلف طرق المواصلات والنقل ومخازن لحفظ السلع الزراعية ومشكلات الطاقة الكهربائية أو غياب الأمن والاستقرار دورها بتدني إمكانيات وعمليات التسويق الزراعي. ومع أن هذه العوامل كانت قائمة حتى قبل نشوب الحربين الخليجيتين والمعارك الدامية في كردستان فأنها قد تردت أكثر فأكثر نتيجة التدمير الواسع النطاق الذي لحق بمشاريع الهياكل الارتكازية الضرورية جداً للزراعة والاقتصاد الزراعي في سنوات ما بعد حرب الخليج الثانية.

في عام ١٩٧٠ كانت سلطة البعث قد أصدرت القانون رقم ١١٧ للإصلاح الزراعي الذي تم بموجبه تعديل القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٩، كما أجرت تعديلات مهمة على التعديلات التي صدرت في فترة حكم عبد السلام عارف وأخيه عبد الرحمن عارف. ومن الناحية النظرية يعتبر القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٧٠ تطويراً إيجابياً للقانون الذي صدر عن قيادة ثورة الرابع عشر من تموز عام ١٩٥٨، ومحاولة لمعالجة الأوضاع التي كانت تسير نحو

الأسوأ بالنسبة للزراعة وحياة الفلاحين وتمويل الأسواق المحلية بالمنتجات الزراعية. وكان القانون الجديد قد صدر تحت ضغط وتأثير عوامل كثيرة بما فيها وضع الزراعة والريف والمطالبة الفلاحية الملحة والمنافسة مع الحزب الشيوعي العراقي وبعض القوى الوطنية الأخرى وإلحاحها في اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتحسين أوضاع الريف وحياة الفلاحين وتأمين التطور المعجل للاقتصاد الوطني، إضافة إلى رغبة البعث الحاكم في كسب تأييد الفلاحين له في بداية وصوله إلى السلطة حيث كان حزب البعث حينذاك (جناح ميشيل عفلق في العراق) ما يزال ضعيفا ويفتقد إلى تأييد الجماهير الواسعة. وإذا كانت السنوات الأولى من السبعينات قد شهدت ممارسة جملة من السياسات المنشطة للقطاع الزراعي، سواء في مجال القروض والمكننة الزراعية واستصلاح الأراضي الزراعية والإرشاد الزراعي وتوفير المخصبات والبذور المحسنة الخ...، إلا أن مجمل السياسة الزراعية والتراجع الفعلي عن تنفيذ بنود ومضامين قانون الإصلاح الزراعي والإيغال في الاستبداد ومصادرة حتى المظاهر الشكلية للتعددية الحزبية المؤقتة، ثم الحرب التي أشعلها النظام في عام ١٩٨٠ والأحداث اللاحقة والحرب المستمرة التي شنها النظام سنوات طويلة ضد الشعب الكردي قد أدت كلها إلى حصول انتكاسة شديدة في اقتصاديات وحياة الريف وفي إجمالي الإنتاج الزراعي ومعدل إنتاج الغلة، وبالتالي إلى تدهور في إجمالي قيمة الإنتاج الزراعي كما يوضحه الجدول التالي.



مقدار ونسبة مشاركة القطاع الزراعي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي

السنة	الزراعة والصيد بالأسعار الجارية مليون دينار عراقي	نسبتها إلى الإجمالي %	الزراعة والصيد بالأسعار الثابتة لسنة ١٩٨٠ د.ع.	نسبتها إلى الإجمالي %
١٩٨٠	٧٤١,٩	٤,٧	٩٠,٧٤١	٤,٧
١٩٨١	٩٥٥,٥	٨,٥	٠.غ	٠.غ
١٩٨٢	١٣٠٩,٦	١٠,٣	٠.غ	٠.غ
١٩٨٣	١٤١٣,٦	١١,٠	٠.غ	٠.غ
١٩٨٤	١٩٤١,٩	١٢,٨	٠.غ	٠.غ
١٩٨٥	٢١٦٠,٣	١٤,٠	١٠٠٢,٠	٩,٢
١٩٨٦	٢١٧٣,٧	١٤,١	٩٣٧,٠	٧,٧
١٩٨٧	٢٥١٨,٧	١٣,٦	٨٦٠,٩	٥,٥
١٩٨٨	٢٨٣٤,٣	١٣,٨	٩٠٨,٢	٧,٠
١٩٨٩	٣٣٤٦,١	١٥,٣	٩٨١,٥	٦,٩

المصدر: زيني، محمد علي د. الاقتصاد العراقي في ظل نظام صدام حسين تطور أم تقهقر. مؤسسة الرافد للنشر والتوزيع. لندن. ١٩٩٥. ص ٢٩٠/٢٩١.

قارن: الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي. الحسابات القومية للبلدان العربية ١٩٧٥-١٩٨٧ وتقديرات ١٩٨٨. الجزء الأول. الجداول القطرية. الكويت مايو ١٩٨٩. ص ٤١. \* الناتج المحلي الإجمالي بسعر التكلفة.

وفي ضوء أرقام هذا الجدول نلاحظ بأن قيمة إجمالي الإنتاج الزراعي بلغت في عام ١٩٨٠ حوالي ٧٤١,٩ مليون دينار عراقي وارتفعت في عام ١٩٨٩ إلى ٩٨١,٥ مليون دينار عراقي (بالأسعار الثابتة لعام ١٩٧٥)، أي بنسبة زيادة قدرها ٣٢,٣ % خلال تسع سنوات،

في حين ارتفع عدد سكان العراق من ١٣٢٣٨ ألف نسمة إلى ١٨٢٢٨ ألف نسمة خلال نفس الفترة الزمنية، أي بنسبة زيادة قدرها حوالي ٣٨٪ خلال تلك الفترة، علما بأن هذه السنوات قد عرفت الحرب العراقية - الإيرانية التي تطلبت توجيه القسم الأكبر من الإنتاج الزراعي إلى جبهات القتال. وإزاء هذا الواقع قامت الحكومة العراقية باستيراد كميات كبيرة جدا من الحبوب واللحوم والمواد الغذائية الأخرى لتغطية الحاجة المحلية التي كانت في زيادة مستمرة نتيجة الحرب ونتيجة ارتفاع الطلب على السلع الغذائية. وكانت الولايات المتحدة الأمريكية من أكبر موردي الحبوب للعراق أثناء الحرب العراقية-الإيرانية لمساعدة النظام على مواصلة حربه ضد إيران ومن أجل إجهاد البلدين اقتصاديا وعسكريا.

وتشير كل الدلائل إلى أن المشكلة الزراعية في العراق قد ازدادت تعقيدا بفعل التطورات الجديدة التي بدأت منذ منتصف الثمانينات وتفاقت سنة بعد أخرى بسبب العودة، بهذا القدر أو ذاك، إلى العلاقات العشائرية في الريف وإلى استعادة الكثير من قدامى العائلات الإقطاعية وكبار ملاكي الأراضي الزراعية لنفوذهم الاقتصادي والاجتماعي في الريف وفي عموم المجتمع، إضافة إلى بقية المشكلات التي أشير إليها سابقا. ونتيجة لذلك ازدادت الحاجة إلى الاستيراد في وقت لا تتوفر فيه الموارد المالية للاستيراد مما دفع الدولة إلى استيراد كميات معينة من السلع الزراعية وغيرها على أساس الدفع اللاحق للديون نفطا وبأسعار تفضيلية مخفضة جدا.

وتشير آخر المعلومات عن الوضع الزراعي في العراق إلى ان الدولة تفرض على الفلاحين عبر قوانين ملزمة بزراعة الحبوب في مساحات واسعة من الأراضي الزراعية بهدف توفيرها للسكان. إذ ان التوجه نحو التوسع في زراعة الأراضي بالحبوب، رغم أهميتها باعتبارها المادة الغذائية الأساسية للغالبية العظمى من السكان، زيادة إنتاج الحبوب، قد ادى إلى تفاقم إشكاليات أخرى في القطاع الزراعي، نشير إلى بعضها فيما يلي:

- ١ - تقلص كبير في إنتاج السلع الزراعية الأخرى بما فيها الخضر
- ٢ - تراجع شديد في خصوبة التربة نتيجة إنهاكها المستمر والتخلي عن استخدام الدورة الزراعية (أو) وبسبب نقص المخصبات.

٣ - بروز فئة من كبار ملاكي الأراضي الزراعية أو المستحويين عليها بطرق مختلفة تحقق لهم أرباحاً عالية على حساب المجتمع. ويبدو ان جمهرة صغيرة من أغنياء الفلاحين وكبار ملاكي الأراضي الزراعية المرتبطين مباشرة بالعائلات الحاكمة تستفيد من ذلك ولكن هذه الفائدة لا تعم الفلاحين في العراق.

٤- ارتفاع شديد ومتواصل في أسعار الفواكه والخضر ومجمل السلع الزراعية.

سادساً: إجمالي خسائر العراق المالية

تشير الدراسات الاقتصادية الواقعية حول خسائر العراق الاقتصادية من جراء الحرب العراقية - الإيرانية، وكما تبين لنا في الصفحات السابقة، إلى أنها بلغت، كما اشار إلى ذلك السيد كاميران مفيد في دراسته حول خسائر الحرب ٩،٤٤٧ مليار دولار أمريكي احتسبت على النحو التالي:

٩١,٤ مليار دولار أمريكي	خسائر إجمالي الناتج المحلي
١٩٧,٧ مليار دولار أمريكي	خسائر الإيرادات البترولية
٣٥,٠ مليار دولار أمريكي	خسائر الاحتياطي المالي
٤٣,٨ مليار دولار أمريكي	خسائر ناجمة عن الفوائد المتوقعة على ديون العراق
٨٠,٠ مليار دولار أمريكي	خسائر الاحتياطي المحتمل من العملة الأجنبية
٤٤٧,٩ مليار دولار أمريكي	الإجمالي ٦٠

ويفترض أن نضيف إلى ذلك خسائر أخرى يصعب قياسها، ولكنها كانت كبيرة للغاية وأهمها تدمير المصانع التي كلفت العراق عشرات المليارات في سبيل إقامتها خلال عقد السبعينات أو قبل ذلك بكثير، أو التدمير الذي أصيبت به المستشفيات والمستوصفات

---

٦٠ يشير الدكتور توفيق المراتي إلى أن خسائر العراق بلغت ٤٥٢ مليار دولار أمريكي خلال فترة الحرب ١٩٨٠-١٩٨٨. راجع: المراتي، توفيق. الحرب وأثارها على تدهور الاقتصاد العراقي (الجريمة الاقتصادية الثانية) ١-٤. جريدة المدى البغدادية. العدد ١٩٣. ٤ أيلول ٢٠٠٤. ص ١١.

والمدارس والقطاع الزراعي، وبشكل خاص بساتين النخيل في جنوب العراق، إضافة إلى التخريب البيئي الذي لحق بالعراق.

وفي مقابل هذا قدرت خسائر إيران بـ ٦٤٤,٣ مليار دولار أمريكي أي بزيادة قدرها ١٩٦,٤ مليار دولار أمريكي، أو ما يعادل زيادة نسبية قدرها ٣٤,٨ ٪ بالمقارنة مع خسائر العراق المالية.

ووفق المعلومات المتوفرة فقد بلغت ديون العراق الخارجية ٨٠ مليار دولار موزعة مناصفة على الدول العربية والدول غير العربية. وكانت أغلب هذه الديون قد نجمت عن استيراد العراق للأسلحة التي استخدمها النظام في الحرب العراقية - الإيرانية وذات طابع سياسي بحت ناشئ عن تأييد الدول العربية للعراق في حربه ضد إيران ورغبتها في أن ينتصر العراق في تلك الحرب بسبب علاقتها المعروفة حينذاك بإيران وبمحاولات إيران تصدير الثورة الإيرانية إلى بلدانها.<sup>٦١</sup> ولا شك في أن هذه الديون قد ترتبت عليها فوائد كثيرة وكانت الفوائد تتراكم من سنة إلى أخرى. كما أن إيران كانت ولا تزال تطالب بتعويضات عن الخسائر التي تحملتها بسبب الحرب التي أشعلها النظام العراقي ضدها. وإذا كان صحيحاً قيام العراق بدفع التعويضات عن البدء بالحرب، إلا أن إيران مسؤولة رسمياً عن استمرار الحرب بعد أن أعلن العراق رغبته في إيقاف القتال أو حين أعلن العراق إيقاف الحرب من طرف واحد، بعد أن رفضت إيران ذلك وواصلت الحرب. سنبحث نقطة الديون والتعويضات في فقرة خاصة وبشكل موسع في فصل آخر من الكتاب التاسع.

---

٦١ زيني، محمد علي د. الاقتصاد العراقي. مصدر سابق. ص ٢٠٧-٢٠٨.

## الفصل الثالث

# الحرب العراقية الإيرانية وتجارة السلاح

## المبحث الأول

### العراق وتجارة السلاح

فتحت الحرب العراقية – الإيرانية المجال الرحب أمام تجار السلاح في العالم لتحقيق المزيد من المبيعات والأرباح على حساب شعوب هذين البلدين والاقتصاد الوطني وعلى حساب مستقبلهما. وكان باعة السلاح هم حكومات وشركات رسمية من جهة وتجار يعملون في السوق السوداء الدولية من جهة ثانية وكانت المجموعتان تبيعان الأسلحة على الدولتين، مع أن البعض منهما كان يبيع لهذه الدولة أو تلك، ولكن لم يتورع عن بيعه في السوق السوداء أو بأساليب ملتوية كما برز في فضيحة إيران – كونترا حيث كانت إدارة الرئيس الأمريكي رونالد ريغن تبيع السلاح إلى إيران بصورة سرية وتصرف تلك الأموال لصالح القوى المعارضة للحكومة الشرعية في نيكارغوا.

فمن هي الدول التي كانت تبيع السلاح للطرف للعراق وتلك التي كانت تبيعه للطرف الإيراني؟ تشير المعطيات المتوفرة إلى الواقع التالي:

جدول يشير إلى الدول التي كانت تزود العراق وإيران قبل وأثناء  
الحرب بالأسلحة وبغيرها من الدعم

دول بائعة قبل الحرب		أثناء الحرب		دعم بأشكال أخرى	
إيران	العراق	إيران	العراق	إيران	العراق
الولايات المتحدة	الاتحاد السوفييتي	الولايات المتحدة	الاتحاد السوفييتي	الولايات المتحدة	الولايات المتحدة
الاتحاد السوفييتي	فرنسا	الاتحاد السوفييتي	الاتحاد السوفييتي	الاتحاد السوفييتي	الاتحاد السوفييتي
فرنسا	البرازيل	فرنسا	البرازيل	بلجيكا	اليابان
إيطاليا		إيطاليا	ألمانيا الاتحادية	فرنسا	بريطانيا العظمى
بريطانيا العظمى		بريطانيا العظمى	بريطانيا العظمى	ألمانيا الاتحادية	إسرائيل
		ألمانيا الديمقراطية	إيطاليا	إيطاليا	اليمن الجنوبية
		سويسرا	أسبانيا	البرتغال	كوريا الشمالية
		إسرائيل	تشيكوسلوفاكيا	أسبانيا	كوريا الجنوبية
		سوريا	ألمانيا الديمقراطية	بريطانيا العظمى	تاوان
		كوريا الشمالية	هنغاريا	تشيكوسلوفاكيا	فيتنام
		كوريا الجنوبية	بولونيا	ألمانيا الديمقراطية	الجزائر
		الجزائر	يوغسلافيا	بولونيا	ليبيا

مصر	الأرجنتين	النمسا	ليبيا		
الأردن	الصين الشعبية	سويسرا	الأرجنتين		
الكويت		مصر	البرازيل		
العربية السعودية		الأردن	الصين الشعبية		
الإمارات العربية		كوريا الشمالية	بلغاريا		
باكستان		البرازيل	البرتغال		
كوريا الشمالية		شيلي	جنوب أفريقيا		
الفلبين		الصين الشعبية	باكستان		
المغرب		بلغاريا	يوغسلافيا		
إثيوبيا		البرتغال	تشيكوسلوفاكيا		
السودان		جنوب أفريقيا	بولندا		
البرازيل		باكستان	أسبانيا		
الصين الشعبية		بلجيكا	بلجيكا		

قارن:

Rasoul- Fadil. . Irak - Iran Ursachen und Dimensionen eines Konflikts. Wien. Kln. Bhlu Verlag. 1987. S. 164. <http://ar.wikipedia.org/wiki>.

وعلينا أن نشير بأن أكبر مورد للسلاح إلى العراق كان الاتحاد السوفييتي حيث احتل مركز الصدارة تلتها فرنسا والصين. ويمكن للجدول التالي أن يوضح ذلك<sup>٦٢</sup>:

٦٢ تم تسليح الجيش العراقي قبل وخلال فترة الحرب العراقية - الإيرانية بصورة رئيسية من الاتحاد السوفييتي و دول المعسكر الاشتراكي. ويشير الجدول السابق إلى حجم الصادرات السوفييتية أثناء فترة الحرب قدرت قيمتها بما يقرب من عشرين مليار دولار أمريكي، وكذلك من الصين و مصر و ألمانيا، وقامت ألمانيا و فرنسا و (أو) المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية ببناء ترسانة العراق من الأسلحة الكيماوية والجرثومية، كما قامت فرنسا بتزويد العراق بالتقنية النووية. فمن

## جدول يوضح

قيمة ونسبة مبيعات الدول من السلاح التقليدي إلى العراق

الدولة	مبلغ المبيعات مليار دولار أمريكي	نسبته %
<u>الاتحاد السوفيتي</u>	١٩,٢	٦١,٠
<u>فرنسا</u>	٥,٥	١٧,٤
<u>الصين</u>	١,٧	٥,٤
<u>البرازيل</u>	١,١	٣,٥
<u>مصر</u>	١,١	٣,٥
دول أخرى	٢,٩	٩,٢
المجموع	٣١,٥	١٠٠,٠

قارن:

<http://ar.wikipedia.org/wiki>

يكشف الجدول الخاص بالدول المصدرة للأسلحة إلى الطرفين المتحاربين عن حقيقة كون هذه الدول وشركات إنتاج وتصدير السلاح لم تكن تعمل في قطاع التجارة فحسب، بل كانت تتعامل مع حرب طاحنة وموت متواصل فتشجع على استمرارها بدلاً من منع وصول السلاح إليها، إذ كان الهدف المباشر لها تحقيق المزيد من الأرباح الممكنة على حساب شعوب الدول المتحاربة وضحايا تلك الحرب القذرة التي فجرها الطاغية صدام حسين وورط الشعب العراقي بكل مكوناته بها. كما أن تلك الدول كانت لا تريد خروج أحد الطرفين منتصراً من تلك الحرب المجنونة. لم يجسد تجار السلاح والموت أي وعي بأهمية الإنسان

---

المعروف أن فرنسا قامت ببناء مفاعل أوسيراك النووي (مفاعل تموز)، وقد تم تدميره بقصفه من طائرات إسرائيلية في ٧ يونيو ١٩٨١. ومن المعروف أيضاً أن الكويت والسعودية هما الدولتان العربيتان اللتان قامتا بتزويد العراق بالأموال وبمساعداً أخرى عديدة.



ولا بالخير والمحبة والوئام، بل كانت وستبقى الأهمية الأولى والأخيرة لهؤلاء التجار هو الدولار، وليس الإنسان، هو مقدار الربح الذي يفترض أن يتحقق لهم لتتعاضم رؤوس أموالهم وثرواتهم. وكانت تلك الحرب الطويلة الأم فرصة ثمينة لهم لبيع المزيد من السلاح، إذ كلفت الشعبين عشرات المليارات من الدولارات عدا الضحايا البشرية والحضارية. وقد وجدت تلك الأموال طريقها إلى جيوب تجار السلاح والحروب من الدول والشركات. كما أن السوق السوداء قد انتعش كثيراً وارتفعن أسعار السلع العسكرية بسبب الطلب المتزايد عليها لا من البلدين المتحاربين فحسب، بل ومن بلدان الشرق الأوسط عموماً خشية امتداد الحرب إلى بلدانهم أيضاً. وتدل على ذلك إحصائيات حول قيم مبيعات الأسلحة التقليدية إلى دول الشرق الأوسط خلال تلك الفترة. ويمكن للجدول التالي أن يشير إلى ذلك بوضوح.

#### جدول يوضح

أقيام ونسب مبيعات السلاح إلى دول الشرق الأوسط بالمقارنة

مع إجمالي المبيعات لمختلف المناطق للفترة ١٩٨٠-١٩٨٨

المنطقة	مبيعات الأسلحة لـ ٩ سنوات مليون %	نسبتها %
الشرق الأوسط	٩٣,٦٣٧	٤٥,٦
بقية مناطق دول العالم الثالث	٢٠٥,٢٧٣	١٠٠,٠

قارن: سبيري ١٩٨٩. ص ٢٢٦/٢٢٧.

Vgl.: SIPRI Yearbook 1989. World Armaments and Disarmament. Stockholm International Peace Research Institute. Oxford University Press. P. 226/267.

ويبدو من الجدول بوضوح أن دول الشرق الأوسط قد استوردت نسبة بلغت ٤٥,٦% من إجمالي مبيعات العالم لبقية مناطق دول العالم الثالث. وهذا يعني أن المتوسط السنوي لاستيرادات السلاح بلغت أكثر من ١٠,٤ مليار دولار أمريكي. وقد احتل كل من العراق وإيران مركز الصدارة في استيراد الأسلحة بصورة رسمية إضافة على استيراداتهم العالية من السوق السوداء الموازية.

بدأ نظام البعث في العراق في وقت مبكر من وصوله الثاني إلى السلطة في العام ١٩٦٨ في التفكير المباشر والممارسة الفعلية لإجراء إعادة بناء كاملة وشاملة للقوات المسلحة العراقية. وقد اتخذت هذه السياسة العسكرية خمسة مسارات مهمة نشير إليها فيما يلي:

١. تغيير كاملة في بنية القوات المسلحة العراقية، وبشكل خاص قوات الجيش وأجهزة الأمن والمخابرات، إضافة إلى بناء جيش شعبي، وتحويلها إلى قوات مسلحة عقائدية تؤمن بإيديولوجية البعث الفكرية القومية وبسياساته إزاء العراق والدول العربية والمنطقة والعالم وتنفذ ما يطلب منها دون قيد أو شرط.

٢. زيادة عدد القوات المسلحة بكل مكوناتها بما يتناغم مع الأهداف التي وضعها حزب البعث لنفسه، لإضافة غل ى بناء قوة بحرية وطيران عسكري متقدم.

٣. تأمين التدريب المتواصل والتأهيل غير المنقطع للقوات العسكرية وجعلها على استعداد دائم لتنفيذ الأوامر التي تصدر إليها وخوض القتال على الصعيدين الداخلي والخارجي.

٤. تأمين تجهيز القوات المسلحة العراقية كلها بأحدث الأسلحة التقليدية، إضافة على العمل من أجل امتلاك وإنتاج الأسلحة التقليدية وأسلحة الإبادة الجماعية المحرمة دولياً.

٥. إقامة ترسانة كبيرة من الأسلحة التقليدية الحديثة وأسلحة الدمار الشامل لمواجهة التحولات الجارية في المنطقة، سواء باستيرادها من الخارج أم بتصنيعها محلياً.

وقد وجد حكم البعث أن العالم مهياً لتزويد العراق بكل ما يحتاجه من الأسلحة والعتاد والتجهيزات العسكرية الأخرى، إضافة إلى استعداد بتدريب القوات العراقية، بما فيها أجهزة الأمن والمخابرات العسكرية.

كانت فلسفة البعث تؤكد ضرورة العمل لبناء قاعدة انطلاق مركزية لتحقيق مشاريع الحزب وقيادته في منطقة الشرق الأوسط. وهي تتلخص بعدد محدود من النقاط التي يراد منها الوصول إلى الغاية المنشودة والتي روج حزب البعث لها في أدبياته الحزبية الداخلية، ومنها مجلة "الثرة العربية"، وهي:

- أن يكون لحزب البعث دولة قومية قوية وغانية قادرة على دعم جهود الحزب صوب تحقيق شعاره المركزي "أم عربية واحدة ذات رسالة خالدة"، و "وحدة، حرية واشتراكية". وهذه الدولة هي العراق.
  - أن يكون على رأس هذه الدولة حزب عقائدي مؤمن هو حزب البعث العربي الاشتراكي المؤمن بالقومية العربية و برسالة الأمة الخالد"
  - وأن يكون لهذا الحزب وهذه الدولة القوية والغنية جيشاً عقائدياً قوياً ومسلحاً تسليحاً حديثاً وعالياً يقوده البعث لتحقيق أهداف الأمة المنشودة.
  - وأن يكون لهذا الشعب وحزب البعث والدولة القوية والغنية قائد واحد قادر على تعبئة الناس حول البعث ودولته وحكومته وسياسته.
  - وأن يطاع هذا القائد وتنفذ أرائته وقراراته دون قيد أو شرط.
- هكذا بدأت الأمور وهكذا تطورت، وخاصة بعد أن تسلم صدام حسين قيادة الدولة وأصبح هو القائد الذي ينبغي للجميع أن يطيعه دون قيد أو شرط باعتباره القائد التاريخي والقائد الضرورة. وقد أصبحت هذه الوجهة هي السائدة وخاصة في فترة الحرب العراقية – الإيرانية وما بعدها.

كانت وجهة صدام حسين منذ البدء تأمين المصدر المالي المناسب لتطوير وتنمية القوة العسكرية للعراق. وكان النفط الخام هو القطاع الاقتصادي الرئيسي الذي في مقدوره توفير الأموال اللازمة للتسلح على نطاق واسع، وكان مقتنعاً تماماً بأن الثروة بمقدورها أن توفر له كل شيء بما في ذلك شراء الإنسان والدول وضرب القيم عرض الحائط من أجل المال. كانت هذه عقيدة صدام حسين التي عمل عليها واستند إليها في مجرى نشاطه السياسي منذ أن أصبح عضواً في مجلس قيادة الثورة ومنذ أن تبوأ مركز الرجل الثاني في البلاد، ولكنه في حقيقة الأمر كان يقوم بمقام الرجل الأول منذ بداية السبعينات. وهذه العقيدة هي التي دفعته أيضاً وبدورها إلى تأمين النفط الخام وزيادة الإنتاج والتصدير وتوجيه نسبة عالية من الأموال صوب التسلح، سواء بشراء أو إقامة صناعة عسكرية متطورة في العراق. وعلينا أن نؤكد بأن صدام حسين قد نجح في استثمار الغرب والشرق

معاً لتأمين ما يريد الحصول عليه من أسلحة تقليدية وتقنيات حديثة، إضافة على توجيهه صوب امتلاك الأسلحة لنووية، إذ بدأ الغرب والشرق وكأنهما يتنافسان على تزويد العراق بالسلح والسيطرة على أموال الذهب الأسود التي كانت تصب في خزائن العراق لتعود ثانية إلى منتجي ومصدري السلاح ثانية. فالمعلومات المتوفرة تشير إلى النسبة العالية لنفقات العراق على الأغراض العسكرية من الناتج المحلي الإجمالي ومن إجمالي النفقات المركزية للحكومة العراقية خلال الفترة الواقعة بين ١٩٧٣-١٩٨٢:

جدول معدل النفقات العسكرية والنمو الاقتصادي في العراق للفترة ١٩٧٣-١٩٨٢

(نسبة مئوية)

نسب النمو		معدل النفقات بالنسب المئوية			
ن ع <sup>٥</sup>	ن إ م <sup>٤</sup>	ن ج م / ن إ م <sup>٣</sup>	ن ع / ن أ م <sup>٢</sup>	ن ع / ن إ م <sup>١</sup>	التفاصيل
١١,٥	١٢,٧	٤٨,٥	٣٧,٦	١٦,٨	العراق

قارن: سبيري. مصدر سابق. ص ١٣٣

١. النفقات العسكرية/ الناتج الإجمالي المحلي، ٢. النفقات العسكرية/ نفقات الحكومة المركزية،
٣. نفقات الحكومة المركزية/ الناتج الإجمالي المحلي، ٤. الناتج الإجمالي المحلي، ٥. النفقات العسكرية.

وقد ارتفعت هذه النسبة خلال الفترة اللاحقة بين ١٩٨٢-١٩٩٠ حيث وقع الغزو العدوانى من جانب النظام العراقي على الكويت، والذي نوضحه لاحقاً.

تشير دراسات هذا المعهد إلى أن العراق قد صرف مبلغاً قدره ٥٠ مليار دولار أمريكي لإغراض إنتاج الأسلحة الكيميائية والجرثومية والأسلحة النووية. فإذا أضيف هذا الرقم إلى الرقم الأول الخاص بإجمالي مصروفات العراق العسكرية فسيرتفع المبلغ إلى ٢٥٠,٦ مليار دولار تقريباً. وشكل هذا المبلغ ما يقرب من ٣٩,٢ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي للعراق

خلال الفترة ١٩٧٦-١٩٩٠ حيث بلغ الناتج المحلي الإجمالي لهذه السنوات مجتمعة حوالي ١,٦٤٠ مليار دولار أمريكي وفق الأسعار الجارية. ٦٣

وهذا يعني أن متوسط الصرف السنوي بلغ ١٦,٩ مليار دولار في السنة من متوسط سنوي للناتج المحلي الإجمالي لذات الفترة مقداره ٤٢,٧ مليار دولار تقريبا بالأسعار الجارية، أو ما يعادل ٣٩,٦٦٪ تقريبا. ويستطيع المرء أن يقدر مدى التطور الذي كان في مقدور العراق تحقيقه لو وجه النظام تلك المبالغ الكبيرة لصالح التنمية الاقتصادية والبشرية، ومدى نمو الثروة الوطنية بدلا من حصول ذلك الدمار الهائل الذي ما يزال يعاني منه العراق بسبب تلك السياسات العدوانية المعادية للشعب ومصالحه الأساسية التي مارستها السلطة في العراق، إضافة إلى الديون الثقيلة التي تراكمت بذمة البلاد والتعويضات التي يراد استقطاعها من موارده السنوية والتي يمكن أن تستنزف جزءاً مهماً من احتياطي النفط العراقي والتي قدرها البعض بحدود ٤٠٪. ولسنوات طويلة. ٦٤ وكانت تلك السياسة عدوانية وتوسعية موجهة ضد الشعوب المجاورة ومصالح شعوب المنطقة بأسرها. وجدير بالإشارة إلى أن فرنسا وألمانيا وبريطانيا وإيطاليا وأسبانيا ويوغسلافيا وغيرها من الدول الأوروبية، إضافة إلى الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الأمريكية، قد جنت كلها أرباحا قصوى من عقد وتنفيذ صفقات السلاح ومن اتجاهات التنمية الاقتصادية في العراق ومن سياساته العدوانية في المنطقة. ويمكن للجدول التالي أن يعطينا صورة واضحة حول تطور النفقات العسكرية العراقية خلال الفترة الواقعة بين ١٩٧٦-١٩٩٠.

---

٦٣ (١) الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي. الحسابات القومية للبلدان العربية ١٩٧٥ -

١٩٨٧ وتقديرات ١٩٨٨. - الجداول التجميعية، الكويت - مايو - ١٩٨٩. الجزء الثاني. ص ٧.

(٢) التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٩١. صندوق النقد العربي. الكويت. ١٩٩١. ص ١٦٤.

(٣) التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٩٦. صندوق النقد العربي. الكويت. ١٩٩٢. ص ٢٣١.

٦٤ الشبيبي، سنان د. ورقة عمل قدمها إلى ندوة فنيينا حول الاقتصاد العراقي التي نظمتها الهيئة الاستشارية العراقية في خريف عام ١٩٩٢، إضافة إلى أوراق عمل أخرى ومدخلات مجموعة من الاقتصاديين العراقيين.

جدول

يشير إلى تطور المبالغ السنوية المصروفة للأغراض العسكرية

في العراق خلال الفترة ١٩٧٦-١٩٩٠

السنة	المصروفات/ مليون دولار أمريكي	١٩٩٦ = ١٠٠
١٩٧٦	٢٥٨٤	١٠٠,٠
١٩٧٧	٢٧٠٠	١٠٤,٥
١٩٧٨	٢٥٥٦	٩٨,٩
١٩٧٩	٣٢٣٥	١٢٥,٢
١٩٨٠	٣٣٥٣	١٢٩,٨
١٩٨١	١٤٠٠٧	٥٤٢,١
١٩٨٢	٢١٩٥٢	٨٤٩,٥
١٩٨٣	٢٨٥٩٦	١١٠٦,٦
١٩٨٤	٣١٥٩٠	١٢٢٢,٥
١٩٨٥	٢٣٥٠٦	٩٠٩,٧
١٩٨٦	١٦٥٣١	٦٣٩,٧
١٩٨٧	١٧٠٧٣	٦٦٠,٧
١٩٨٨	١٢٨٦٨	٤٩٨,٠
١٩٨٩	١٠٧٢٠	٤١٤,٩
١٩٩٠	٩٢٦٨	٣٥٨,٧
الإجمالي*	٢٠٠٥٣٩	-
المتوسط السنوي	١٣٣٦٩	-

المصدر: التقارير السنوية لمعهد ستوكهولم لبحوث السلام للفترة ١٩٨١-١٩٩١. (\*) يضاف إلى هذا المبلغ ٥٠ مليار دولار أمريكي وجهت لأغراض استيراد وإنتاج أسلحة الدمار الشامل في العراق حسب إحصائيات سبيري.

ولا شك في أن استيرادات العراق من السلاح قد احتلت موقعاً مهماً في النفقات العسكرية العراقية المعلن عنها رسمياً، إذ أن الأرقام السرية الخاصة بمشتريات السلاح من السوق السوداء الموازية لم يعلن عنها من جانب الحكومة العراقية.

#### جدول

المستوردات العسكرية للفترة ١٩٨٠-١٩٨٩ (بليون دولار)

التناسب ٢ : ١	النفقات العسكرية ٢	المستوردات العسكرية ١	السنة
٢٩,٤ : ٧٠,٦	٣,٤	٢,٤	١٩٨٠
٧٠,٠ : ٣٠,٠	١٤,٠	٢,٤	١٩٨١
٦٩,٠ : ٣١,٠	٢٢,٩	٧,١	١٩٨٢
٧٤,٥ : ٢٤,٥	٢٨,٦	٧,٠	١٩٨٣
٧٠,٩ : ٢٩,١	٣١,٦	٩,٢	١٩٨٤
٨٠,٠ : ٢٠,٠٠	٢٣,٥	٤,٧	١٩٨٥
٦٥,٥ : ٣٤,٥	١٦,٥	٥,٧	١٩٨٦
٦٧,٨ : ٣٢,٢	١٧,١	٥,٥	١٩٨٧
٦٤,٣ : ٣٥,٧	١٢,٩	٤,٦	١٩٨٨
٥٤,٢ : ٤٥,٨	١٠,٧	٤,٩	١٩٨٩
٦٩,٣ : ٣٠,٧	١٨٠,٢	٥٥,٣	إجمالي

قارن: النصراوي، عباس د. الاقتصاد العراقي. مصدر سابق. ص ١٢٩.

يستدل من الجدول رقم ٦ على أن المبالغ الموجهة لاستيراد السلاح بلغت في المعدل أقل من ثلث النفقات العسكرية الإجمالية المنشورة من قبل معهد استوكهلم للسلم والتسلح ونزع السلاح إذ بلغت حوالي ٣٠ : ٧٠ ٪، ولكنها كانت متباينة من سنة إلى أخرى. ولكن الإشكالية ليست في استيراد السلاح المسجل رسمياً والمأخوذ من الجهات البائعة، بل تكمن في ثلاث مسائل مهمة أخرى، وهي:

١. أن نسبة عالية من الموارد المالية وجهت لاستيراد السلاح من السوق السوداء الدولية والتي تقدر بمبلغ يزيد كثيراً عن المبالغ المسجلة في هذا الجدول، وهي التي تصرف عليها الدولة من ميزانية سرية خاصة بوزارة الدفاع العراقية.

٢. أن نسبة مهمة من الأسلحة كانت تنتج في العراق ومن المصانع التي أقامتها العديد من الدول الأجنبية مثل يوغسلافيا والاتحاد السوفييتي، كما جرى تحويل بعض المنشآت الصناعية المدنية إلى الإنتاج العسكري، ومنها مصنع إنتاج الأدوية لإنتاج السلاح الكيماوي، وبعض مصانع إنتاج السجائر لإنتاج سجائر مسممة لقتل المعارضين أو نشرها في جبهات القتال عند الانسحاب لتضليل العدو بها وكأنها تركت بسبب الانسحاب العاجل لتلك القوات.

٣. تسلم الكثير من الأسلحة والعتاد من دول عربية وغيرها، سواء أكانت مساعدة قدمت للعراق، أم أن العراق دفع عنها من النفط الخام والذي لم يدخل في المعاملات المصرفية. كما أن العراق قد اشترى الكثير من الأسلحة من مصر خلال فترة الحرب. والكثير من الدول التي كانت تباع السلاح للعراق لا يسجل في سجلاتها الرسمية.

وعلى العموم فقد كلفت عمليات التسليح والحرب العراقية الإيرانية العراق مبالغ مالية طائلة واستنزفت الاحتياطي من العملات الصعبة والذي قدر بـ ٣٥ مليار دولار أمريكي، كما تراكمت على خزينة الدولة الديون الخارجية الثقيلة، سواء أكانت من الدول العربية أم من دول أخرى ومن المؤسسات الدولية ومنتجاتي السلاح في العالم، كما كان عليه الحال مع الاتحاد السوفييتي وفرنسا وألمانيا الديمقراطية وإيطاليا والبرازيل على سبيل المثال لا الحصر. ويكشف عن هذه الحقيقة العدد الكبير من الدول الذي سوق السلاح إلى العراق،



سواء أكان قبل أو أثناء الحرب، بل حتى بعدها وقبل بدء الغزو العدواني على الكويت. وقد بلغ عدد الدول التي جهزت العراق بالأسلحة ٢٥ بلداً، كما ساهم عدد مماثل من الدول بتزويد العراق بمعدات تساهم في استمرار الحرب ودعم العراق في حربه ضد إيران. (راجع فى هذا الصدد الجدول رقم.

## المبحث الثاني

### الولايات المتحدة الأمريكية والحرب العراقية - الإيرانية

كان الطرفان الحكوميان الأمريكي والعراقي يسعيان منذ أوائل عقد السبعينات إلى إعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين وإلى تنشيط العلاقات الاقتصادية والثقافية بما يساعد على خلق توازن مع علاقتهما المتطورة مع الاتحاد السوفييتي وباقي الدول الأوروبية. وقد لعب هذا المسعى الجاد والحثيث من جانب مجلس قيادة الثورة العراقي وشخص رئيس الجمهورية حينذاك أحمد حسن البكر، الذي أشار إليه الدكتور جواد هاشم في كتابه الموسوم "مذكرات وزير عراقي مع البكر وصدام حسين، ذكريات في السياسة العراقية: ١٩٦٧-٢٠٠٠" بوضوح، إذ كان الدكتور جواد هاشم وزيراً للتخطيط في أوائل العقد الثامن من القرن العشرين، دوره البارز في إقناع الإدارة الأمريكية بضرورة دعم التوجه الحكومي العراقي بتصفية الحركة الكردية المسلحة ونزع أسلحتها وإنهاء ما أطلق عليه من قبل الحكومة الشوفينية بـ "التمرد الكردي والجيب العمل لإيران!" وإقناع الشاه وإسرائيل بوقف الدعم للحركة التحررية الكردية. وفي مقابل هذا كان العراق مستعداً للتعاون مع الولايات المتحدة التي كانت ذات رغبة شديدة في ضمان قدم لأقوى لها في المنطقة، وخاصة في العراق، وإزاحة السوفييت منها أو منافستها بقوة. وعلى اثر ذلك تدخلت الجزائر لترتيب الأوضاع بما لا يدعو مجالاً للشك بأن الولايات المتحدة وإسرائيل كان لهما الدور البارز في تلك الترتيبات التي انتهت إلى توقيع اتفاقية الجزائر في العام ١٩٧٥ التي مهدت الطريق لتوجيه أسمى ضربة سياسية مؤقتة حتى ذلك الحين للقوات الكردية المسلحة بقيادة الملا مصطفى البارزاني ونزع سلاح جميع الكرد الذين أجبروا على نزع أسلحتهم، سواء من

اختار البقاء في العراق أم من فضل الرحيل إلى إيران. وقد أدى هذا الترتيب السياسي الذي فكر به وخطط له ونفذه صدام حسين إلى ارتفاع منزلته بين أتباعه في الحكم وعزز من موقعه في السلطة السياسية ومجلس قيادة الثورة، إضافة على كسب تأييد الحركة القومية العربية اليمينية وتأييد النظم العربية لهذه الخطوة المناهضة للشعب الكردي وطموحاته المشروعة. كما كان لدور صدام حسين البارز قبل ذلك في المعركة السياسية والاقتصادية ومفاوضاته مع شركات النفط الأجنبية وصدور قرار تأميم مصالح شركة نفط العراق التأثير البارز على علاقاته الجديدة مع قوى حركة التحرر الوطني والكثير من القوى السياسية اليسارية في العالمين العربي والدولي، إضافة إلى مساهمة هذا الدور في زيادة نسيان جمهرة سياسية عراقية غير قليلة، وكثرة من الناس، وليس الكل طبعاً، ماضي البعث وصدام حسين ودور هذا الحزب في نسف تطور التحالفات السياسية الوطنية في أعقاب ثورة تموز وقيادته انقلاب ١٩٦٣ الدموي. هذه العوامل وغيرها دفعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى التفكير بتعزيز علاقاتها مع الحكم في العراق ولكن بشكل خاص مع صدام حسين باتجاهات أربعة:

١. فهم دور ومطامح صدام حسين ومطامعه في العراق والمنطقة.
٢. مدى قدرة الولايات المتحدة في التأثير على سياسة صدام حسين إزاء المنطقة وإسرائيل على نحو خاص، ومعالجة مشكلة اللاجئين الفلسطينيين منذ العام ١٩٤٨ في إيجاد موطن لهم في العراق يعفي إسرائيل من المشكلة المعلقة حتى ذلك الحين، وهي ما تزال معلقة حتى الآن.
٣. مدى قدرة الولايات المتحدة على احتواء صدام حسين وتعزيز التحالف الثنائي معه وفك ارتباطه تدريجاً بالاتحاد السوفييتي وضمان دور له في المنطقة.
٤. مدى قدرة الحكومة العراقية وصدام حسين في مساعدة الولايات المتحدة في استعادة نفوذها ونفوذ الكونسرسیوم النفطي الدولي في إيران بعد الضربة الشديدة التي توجهت لهما في إيران.

ثم أضيف إلى هذه العوامل عامل خامس هو الموقف من إيران بعد أن سقط نظام الشاه وتمرغت كرامة الولايات المتحدة بالتراب من خلال التعامل الإيراني مع موظفي السفارة الأمريكية في طهران وبدء ضرب المصالح الأمريكية في إيران وتصفية مواقعها السابقة وفشل محاولة إدارة جيمي كارتر تحرير الرهائن الأمريكيين في السفارة الأمريكية بطهران عبر عملية "مخلب النسر" التي كان لها أثرها السلبي على إدارة كارتر وعلى الرأي العام الأمريكي والعالمي. ففي ٢٤/٠٤/١٩٨٠ "انهارت العملية الأمريكية السرية في إيران التي كانت تهدف إلى إنقاذ ٥٣ رهينة محتجزين في السفارة الأمريكية بطهران لتنتهي بكارثة على مهبط طائرات مؤقت وسط الصحراء الإيرانية. وكان الفشل العلني المحرج لهذه الغارة التي أطلق عليها اسم عملية (مخلب النسر) وصمة عار لإدارة كارتر وللقوات المسلحة الأمريكية أيضاً التي كانت لا تزال تناضل للنهوض على قدميها مجدداً في أعقاب الهزيمة النكراء التي لحقت بها في فيتنام قبل ذلك بخمس سنوات فقط. وقد قتل ثمانية جنود أمريكيين عندما فشلت الغارة لدى تصادم مروحية من طراز (آر إتش-٥٣) تابعة لمشاة البحرية وطائرة حربية من طراز (إي سي-١٣٠) تابعة لسلاح الجو على الأرض. وكان كارتر قد أصدر أوامره بإجهاض المهمة عندما لم يتبق سوى عدد قليل جداً من المروحيات الصالحة للاستخدام بعد دخولها إيران محلقة على ارتفاع منخفض انطلاقاً من حاملة طائرات أمريكية في عرض البحر<sup>65</sup>، هذا ما كتبه الصحفي جو غالواي بعد مرور ربع قرن على تلك العملية..

لقد وجدت الإدارة الأمريكية في فترة جيمي كارتر، ومن ثم من قبل إدارة رونالد ريغن الذي انتقل إلى البيت الأبيض في كانون الثاني/يناير ١٩٨١ في صدام حسين خير حاكم يمكن أن يلعب دوراً مهماً في التنافس مع إيران في المنطقة على ضوء الكثير من الاعتبارات. لقد ضربت مصالح الولايات المتحدة والكونسرسيوم النفطي الدولي عمودياً وافقياً عبر الثورة الإيرانية، وبالتالي كان لا بد من مواجهة الحكومة الجديدة بكل السبل المتوفرة. وزاد

---

65 <http://www.al-vefagh.com/1384/840212/html/ara.htm#s12231>

موقع الوفاق الإلكتروني في ٢٠/٥/٢٠٠٥..

دور هذا العامل حين بدأت الحكومة الإيرانية الإسلامية الجديدة بالتحرش بالعراق ودعم قوى سياسية إسلامية عراقية في نضالها ضد نظام الحكم ألدصادمي، إضافة إلى بدء تلمس الولايات المتحدة الأمريكية والحكومات في الدول العربية من أن إيران بدأت تعمل جدياً وفق تعليمات آية الله العظمى روح الله الخميني بتصدير الثورة الإيرانية ودعم قوى الإسلام السياسي في العالم الإسلامي وفي الغرب.

إن من الأهمية بمكان أن ندرك الأهداف الاستراتيجية الأساسية التي تحركت وتحركت كافة الإدارات الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، والتي نشطتها في فترة إدارة جيمي كارتر، التي فكرت في العام ١٩٧٨ ووضعت في العام ١٩٧٩ في أعقاب سقوط الشاه ثم أقرت ما أطلق عليه بـ "مبدأ كارتر" ثم أنشأت لأول مرة "قوات الانتشار السريع" في المنطقة، ثم وجد رونالد ريغن نفسه مؤيداً لها في ضوء أوضاع المنطقة حينذاك، رغم معارضتها قبل ذلك منه ومن قبل الحزب الجمهوري الذي يمثله، حين كان الحزب الجمهوري في المعارضة، علماً بأن الحزب الديمقراطي قد هاجم هو الآخر موقف كارتر في البداية وفق ما جاء في تصريحات إدوارد كنيدي حين تساءل عن الحكمة وراء التزام كارتر الدفاع عن منطقة الخليج.<sup>٦٦</sup>

لقد كان مبدأ كارتر يستند إلى ما ورد في خطابه بتاريخ ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٨٠ الذي يعتمد استخدام القوة العسكرية دفاعاً عن مصالح الولايات المتحدة في منطقة الخليج، إذ جاء فيه ما يلي:

"فلنجعل موقفنا واضحاً بصورة مطلقة: أي محاولة تقوم بها أي قوة خارجية للسيطرة على منطقة الخليج العربي ستُعدّ اعتداءً على المصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية، وسيتم الرد على هذا الاعتداء بكل الوسائل الضرورية و بما فيها القوة العسكرية.<sup>٦٧</sup> إلا أن وزير دفاعه، هارولد براون، كان أكثر وضوحاً وتفسيراً لما يعنيه مبدأ كارتر، حيث

---

٦٦ بالمر، ما يكل أ. حراس الخليج، تاريخ توسع الدور الأمريكي في الخليج العربي ١٨٣٣-١٩٩٢.

القاهرة. مركز الأهرام. مؤسسة الأهرام. ١٩٩٥. ص ١١٥.

٦٧ المصدر السابق نفسه. ص ١٠٩.

حدد المهتمات بـ "ضمان حق الوصول إلى إمدادات كافية من النفط، ومقاومة التوسع السوفييتي، وتشجيع الاستقرار في المنطقة، ودفع عملية السلام في الشرق الأوسط، مع ضمان - وفي الحقيقة من أجل المساعدة على ضمان - الأمن المستمر لدولة إسرائيل في الوقت نفسه".<sup>٦٨</sup> ثم أصبح خطاب وزير الدفاع أكثر ملموسية في الهدف الاستراتيجي من إقرار مبدأ كارتر ودور "قوات الانتشار السريع" حين قال في نفس الخطاب وبتاريخ ٦ آذار/مارس ١٩٨٠ ما يلي:

"لا يمكن تصور وجود مجموعة مترابطة من الإجراءات - صون النفط أو تخزينه أو إيجاد موارد بديلة للطاقة - يمكن أن تقصي كلياً مشكلة الأمن القريبة الأجل والتي نشأت التهديدات الموجهة إلى الخليج وإلى نفطه. والحقيقة الموجهة هي أن الولايات المتحدة - أو شركائنا في العالم الصناعي أو الدول الأقل تطوراً - لن تستطيع أن تفعل شيئاً في الحقبة القادمة، أو ربما حتى في الحقبة التي تليها، يمكنه أن ينقذنا من الضرر الجسيم في حالة قطع معظم إمدادات الخليج العربي من النفط لفترة طويلة".<sup>٦٩</sup>

لقد أدخلت ثورة إيران وهيمنة القوى الإسلامية عليها الرعب في نفوس صانعي السياسة الأمريكية وذكرتهم في ما حدث إمدادات النفط الخام أثناء حرب أكتوبر واستخدام النفط في المعارك السياسية، وهو ما تجلّى في خطاب جيمي كارتر غي ٢٤ أيلول/سبتمبر من العام ١٩٨٠ حيث أدلى بحديث إلى الصحفيين في البيت الأبيض، أي بعد يومين من ولوج القوات العراقية داخل الأراضي الإيرانية وبدء الضربات الإيرانية والمعارك الحامية بين الطرفين، قال فيه بشأن موضوع النفط ما يلي:

"إن توقفاً كاملاً لصادرات النفط من الدول الأخرى التي تشحن بترولها عبر منطقة الخليج العربي سوف يخلق، بطبيعة الحال، تهديداً خطيراً للإمدادات البترولية العالمية، وبالتالي تهديداً لسلامة اقتصاد كل الدول. ولذلك، فإنه من الأهمية بمكان أن أضيف مساندة قوية شخصياً ومساندة بلادي للبيان الذي أصدرته دول المجموعة الأوروبية

---

٦٨ المصدر السابق نفسه. ص ١٠٩.

٦٩ المصدر السابق نفسه. ص ١٠٩.

التسع بالأمس. إن حرية الملاحة في الخليج العربي لها أهمية قصوى بالنسبة للمجتمع الدولي كله. ومن المحتم ألا يحدث انتهاك لحرية مرور السفن الذاهبة إلى منطقة الخليج العربي والآتية منها.<sup>٧٠</sup>

وذات الذكرى المزعجة للاقتصاد الدولي عادت إلى ذاكرة رونالد ريغن حين أوردتها في بيان صادر عن البيت الأبيض في ١٩ أيار/مايس ١٩٨٦ حين ورد فيه ما يلي:

"ولكن ذلك لن يتكرر مرة أخرى، ليس أثناء ولاية هذا الرئيس. إنني مصمم على ألا يقع اقتصادنا الوطني مرة أخرى أبداً أسيراً، وعلى ألا نعود إلى أيام طوابير البنزين و أزمة الوقود، والاختلال الاقتصادي، والامتهان على الساحة الدولية، سجلوا هذه النقطة جيداً: إن استخدام الممرات البحرية للخليج العربي لن يتحدد بقرار من الإيرانيين. ولن يُسمح بأن تكون هذه الممرات تحت سيطرة الاتحاد السوفييتي. وسيبقى الخليج العربي مفتوحاً للملاحة أمام دول العالم.<sup>٧١</sup> ومن هذا المنطلق كانت الولايات المتحدة أحياناً في قلق من أمرها بصدد العلاقة مع إيران والعراق في فترة الحرب، فرغم أنها كانت على الدوام تقريباً مع العراق، وكان هذا واضحاً لإيران وللدول العربية والعالم، إلا أنها كانت لا تريد أن تجعل إيران غاضبة كلية عليها، مما دفعها إلى اتخاذ خطوة لم تكن متوقعة. لقد كانت سنوات الحرب العراقية - الإيرانية عصبية وكثيرة الاحتمالات بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، وبالتالي كانت تفتش عن قوى تستطيع أن تتعاون معها في منطقة الشرق الأوسط والخليج يعوضها عن خسارتها لإيران. ولهذا بدأت بمنح دعمها للعراق على امتداد فترة الحرب، في ما عدا فترة قصيرة حين تورطت إدارة رونالد ريغن بفضيحة إيران التي سميت بـ "إيران غيت" الخاصة ببيع الأسلحة إلى إيران بحجة توجيه أرباحها إلى القوى المضادة لجمهورية نيكاراغوا التي كان يقودها أورتيگا في العام ١٩٨٦، كما زودت إيران بمعلومات استخباراتية حول التحركات العسكرية العراقية حينذاك، والتي استهدفت إضعاف العراق ودفع إيران إلى الابتعاد عن ضرب السفن المحملة بالنفط أو السلع التجارية الأخرى. إلا أنها

---

٧٠ المصدر السابق نفسه. ص ١١٢.

٧١ المصدر السابق نفسه. ص ١٢٥.

عادت وعززت مواقع العراق العسكرية بهدف إخراج القوات الإيرانية من الفاو، بعد أن كانت قد ساعدت قبل ذاك إيران بشكل غير مباشر على احتلالها، من أجل إجبار إيران على قبول إيقاف القتال من أجل تجنب توسع المعارك وشمولها منطقة الخليج بعد أن تفاقمت حرب الناقلات التي أشرنا إليها في مبحث سابق.

لقد تميزت فترة الثمانينات بعدد من المشكلات ذات الاتجاهات المختلفة التي كانت مرة في صالح الولايات المتحدة ونفوذها في منطقة الشرق الأوسط وغرب آسيا ومرة في غير صالحها، بل في صالح السوفييت، كما كانت تنظر إليها الولايات المتحدة في ظل الحرب الباردة بين المعسكرين حينذاك.

في العام ١٩٨٠ قام الاتحاد السوفييتي بغزو أفغانستان بهدف توطيد حكومتها، في وقت كانت قوات المجاهدين تهددها وكانت الولايات المتحدة تدعم النشاط العسكري المناهض لتلك الحكومة، إلا أن الاتحاد السوفييت كان قد وقع في مستنقع هذه الحرب وبدأ يتحمل خسائر فادحة في الأرواح والأسلحة والأموال. فكانت إشارة إيجابية للولايات المتحدة والدول المتحالفة معها حينذاك وخاصة السعودية وباكستان. ويبدو أن هذه الحرب في أفغانستان كانت القشة التي قصمت ظهر البعير في الاتحاد السوفييتي ودفعته إلى الانهيار في العام ١٩٩٠/١١٩٨٩. وفي ذات الفترة بدأ التدخل الإسرائيلي فل لبنان وتورط الولايات المتحدة بزج قواتها باسم الأمم المتحدة هناك ولمساعدة إسرائيل من الناحية الفعلية. وقد تحملت الولايات المتحدة خسائر بشرية ثقيلة بسبب نشاطها العسكري في لبنان. وفي هذه الفترة سقط حليف الولايات المتحد وإسرائيل، أنور السادات، مضرجاً بدمائه على أيدي قوى الإسلام السياسي المتطرفة والإرهابية.

ابتداءً لا بد من تأكيد هذه الحقيقة مرة أخرى وهي أن الإدارة الأمريكية كانت تتحرى عن حليف قوي جديد غير السعودية ودول الخليج يستطيع مواجهة إيران وله طموحاته وأطماعه الخاصة. وفي هذه الفترة بالذات حيث كانت تتحرى عن تلك الشخصية وذلك البلد الحليف حتى لو كان مؤقتاً، كانت الأحداث تسير بما يخدم أن يكون صدام حسين هو الحليف المطلوب، أيًا كانت الفترة التي يبقى حليفاً للولايات المتحدة، فالعلاقات بين الدول

تقوم على أساس المصالح، ويمكن أن تنتهي في أي لحظة حين تتغير تلك المصالح أو تتباين بالنسبة للطرفين المتحالفين.

شهدت الفترة التي أعقبت انتصار الثورة الإيرانية على الشاه وهروبه من البلاد وإعلان الجمهورية الإيرانية الإسلامية، محاولات جادة من قبل قوى بعثية داخلية بهدف التقليل من قوة وسلطة صدام حسين وانفراده في التأثير في أحداث العراق من خلال البدء بإقامة الاتحاد أو الوحدة مع سوريا التي يسيطر عليها الجناح الآخر من حزب البعث العربي الاشتراكي الذي يقوده حافظ الأسد. وإزاء هذا الوضع قرر صدام حسين، وكان يتابع عبر أجهزته المختصة والمتربصة لأي تحرك مناهض لصدام حسين مهما كان بسيطاً، أن "يتفدَّ بهم قبل أن يتعشوا به"، كما يقول المثل الشعبي العراقي. وكان قراره الواضح يتلخص بتوجيه ضربة قاتلة لكل القوى الداخلية التي كان يشعر بأنها يمكن أن تقف بصيفة ما ضد سلطته المطلقة وسطوته على الحزب والدولة والمجتمع. وكانت تلك الضربة التي انتهت بقتل ٢٣ شخصية بعثية من قوام الحزب والدولة، إضافة على تقديم عشرات آخرين على المحاكمة التي انتهت بسجن الكثير منهم سنوات طويلة. لم يكن صدام حسين بحاجة في هذه الفترة إلى الاستفسار من الدول الخارجية عن مدى تأييدها له في هذه المجزرة البشعة التي نظمها وقادها بنفسه ونفذها بنفسه أيضاً مع إشراك قيادات من حزبه وحكومته بها لكي لا يدعوا أنه لم يعرفوا بها أو لم يساهموا بها فيما بعد، إذ كان يعتقد جازماً بأن جميع الدول العربية والأجنبية ستؤيده في ذلك، خاصة وأنه كان قد اقنع الكثير من الدول الغربية والشرقية على استعداده الكامل للتعاون معها وأنه كان القائد الفعلي للبلاد حتى قبل توجيه ضريته الشديدة والشرسة لجزء أساسي من قيادته في الحزب والدولة، وإلى رئيس الجمهورية ورئيس مجلس قيادة الثورة أحمد حسن البكر، حيث ما يزال الاعتقاد السائد بأنه انتهى على أيدي أتباع صدام حسين ومن خلال التلاعب بالأدوية التي كان يستخدمها في معالجة أمراضه العديدة، ومنها مرض السكر. إذاً كانت فرصة ثمينة للولايات المتحدة أن تلاحظ ما يجري في العراق وتلتقط بسرعة ما يمكن أن ينفعها حين تسريع التقارب مع العراق ونظامه السياسي حينذاك. فقد كان يهمها في العراق ما يلي:



١. أن تصل شخصية عراقية طموحة مثل صدام حسين كان ولا يزال يجهد حينذاك من أجل إقامة علاقات جديدة مبين الولايتين المتحدة والعراق، وأن يطور في الوقت نفسه علاقاته الشخصية بالإدارة الأمريكية والرئيس الأمريكي جيمي كارتر على غرار علاقته بشيرك في فرنسا مثلاً.
٢. وأن هذه الشخصية، وحسب متابعتها الاستخباراتية، لها مشكلات جدية مع إيران، كما أن له رغبة في إنهاء اتفاقية الجزائر لعام ١٩٧٥، وأن يكون حصانها الرابح في منطقة الشرق الأوسط.
٣. وأن هذه الشخصية المستبدة له طموحات وأطماع على مستوى الدول العربية والمنطقة، وأنه يتحرى عن دور خاص ومتميز له في منطقة الشرق الأوسط.
٤. وأن هذا الدكتاتور، الذي استطاع في فترة قصيرة أن يرتقي سلم الحكم بقفزات مثيرة للعجب ويصفي بمهارة الكثير من أتباعه دون رحمة، وأن يوجه ضربات قاسية لقوى حركة التحرر الوطني العراقية، سواء أكانت كردية أم عربية، وأن ينهي تحالفه الأعرج مع الحزب الشيوعي العراقي، قادر في أن يلعب دوراً فعالاً في زعزعة النظام الإيراني وفي توفير الأرضية الصالحة لإسقاط نظام الملالي في طهران.
٥. كما أن هذا الدكتاتور، كما بدا واضحاً، على استعداد تام لتعزيز علاقاته الاقتصادية والثقافية والأمنية والعسكرية مع الولايات المتحدة، وهو ما تحتاجه الإدارة الأمريكية، والذي سيكون على حساب علاقات العراق مع الاتحاد السوفييتي وبلدان المعسكر الاشتراكي.
٦. وأن هذا الدكتاتور هو الذي أنهى خطة الوحدة مع سوريا والتي لم تر الإدارة الأمريكية صواب نشوئها واحتمالات تأثيرها السلبي على وضع إسرائيل في المنطقة.
٧. وأخيراً وليس آخراً وجدت الولايات المتحدة في صدام حسين خير شخصية يمكنه أن يلعب دوراً مباشراً لا في زعزعة الأوضاع في إيران، بل واستعادة سيطرتها على منابع النفط في إيران.

من هنا بدأت الإحياءات المتبادلة بين الدولتين حول الموقف من إيران خاصة بعد أن بدأت التوترات والمناوشات العسكرية المتقطعة على الحدود العراقية-الإيرانية، إذ بلغ عددها حسب تقارير الأمم المتحدة ٢٩٨ اعتداءً بين الطرفين في الفترة الواقعة بين نيسان/أبريل ١٩٧٩ وأيلول/سبتمبر ١٩٨٠ (٢٣٤) اعتداء عراقياً ضد إيران مقابل ٦٤ اعتداءً إيراني ضد العراق)<sup>٧٢</sup>، وكذلك العمليات العسكرية المحدودة لحزب الدعوة العراقي في بغداد. كما اشتدت الحملات الإعلامية الدعائية بين البلدين عبر الإذاعة والتلفزة وفي الصحافة اليومية.

كان الملف العراقي قد وضع منذ فترة غير قصيرة في أيدي مراكز الأبحاث التابعة أو المرتبطة بالبيت البيض ووزارة الدفاع ووكالة المخابرات المركزية، إضافة على مكتب الأمم القومي المرتبط بالإدارة الأمريكية. وكانت كلها تراهن على إمكانية أن يلعب العراق دوره المباشر في التصدي للسياسة الإيرانية في المنطقة والانتقام للولايات المتحدة من الحكام فيها. وتنوعت وتوسعت التقارير الخاصة بالحالة العراقية الجديدة وأهمية إيلاء اهتمام أكبر من جانب إدارة جيمي كارتر بالوضع في العراق، خاصة بعد أن بدأ حجم التبادل التجاري بين البلدين منذ العام ١٩٧٩ بالمضاعفة، إذ "نشطت الحركة التجارية في أواخر ١٩٧٩ والأشهر الأولى لسنة ١٩٨٠ حيث بلغت استيرادات العراق من الولايات المتحدة الأمريكية ١٨٨,٢ مليون دولار وعلى سبيل المقارنة، لم تكن قيمة استيرادها ته للفترة ذاتها، عام ١٩٧٩، سوى ٩٩,٢ مليون دولار"<sup>٧٣</sup>.

لم تفاجأ الولايات المتحدة بالهجوم الذي شنته القوات العراقية بقرار من صدام حسين على الأراضي الإيرانية، بل كانت قد راقبت أجهزتها المختلفة والأقمار الصناعية تحشدات وتحركات القوات العراقية صوب الأراضي الإيرانية. وعلينا ان ننتظر فترة أخرى على حين

---

٧٢ التكلمه جي، صلاح. الأمريكية في العراق خلال نصف قرن. مركز دراسات جنوب العراق. مقال في عشر حلقات. الحلقة الأولى. ص ٢. نشر في موقع كتابات الإلكتروني على الإنترنت. بتاريخ ٢٥- آذار/مارت ٢٠٠٥. استناداً إلى ما جاء في الأنباء الكويتية بتاريخ ١١/٧/١٩٨٠.

٧٣ المصدر السابق نفسه. ص ٢.

ظهور الوثائق التي يمكنها أن تدلنا على تنسيق معين بين الأجهزة الأمنية الأمريكية واستطلاعاتها الجوية والحكومة والقوات العراقية، خاصة وأن وفيق السامرائي يشير على واقع التعاون بين البلدين في مجرى الحرب العراقية - الإيرانية.

وفي السنة الأولى من الحرب العراقية - الإيرانية قامت وفود أمريكية عدة رفيعة المستوى، بتحريك وتنشيط من الإدارة الأمريكية، بزيارة العراق والتباحث مع المسؤولين العراقيين. ولكن ما هي جوانب العمل المشترك بين البلدين؟ وما هي أوجه الدعم الذي تلقاه الطرف العراقي من الجانب الأمريكي؟ وهل كانت الولايات المتحدة ترغب في أن ينتصر أحد الطرفين على الآخر، أم أن مصلحتها في منطقة الشرق الأوسط كانت تتجه صوب أمر آخر؟

تشير المعلومات المتوفرة إلى أن البلدين دخلا مرحلة التعاون الجاد والمتعدد الجوانب والواسع النطاق حتى قبل إعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، والتي أعيدت بتاريخ ١١/٢٦/١٩٨٤. وأن هذا التعاون والتنسيق قد شمل المجالات التالية:

١. المجال التجاري والاقتصادي والدعم المالي

٢. التعاون الأمني والعسكري وتزويد العراق بمعلومات استخباراتية

٣. الدعم الدولي وفي الأمم المتحدة.

وسنحاول فيما يلي التطرق إلى هذه الجوانب المهمة بما هو متوفر من معلومات. وقبل ذلك لا بد من الإشارة إلى أن الدلائل كلها تشير وتؤكد إلى أن إدارة جيمي كارتر ومن ثم إدارة رولاند ريغن من بعده ترغب أن ترى أي من البلدين منتصراً، بل كانت تريد أن يستنزف البلدان قدراتهما العسكرية ويضعفان على صعيد المنطقة ويقل تأثيريهما في المنطقة لأسباب كثيرة ليس آخرها الخشية من سياستيهما الإسلامية السياسية المتطرفة والعربية الشوفينية المتطرفة على إسرائيل، بل الحد من رغبتيهما معاً في تصدير "الثورة الإسلامية" من جانب إيران و"الثورة البعثية" من جانب العراقي إلى الدول العربية، كما أن عملية الاستنزاف الجارية كانت تعني في الوقت نفسه تنشيط سوق السلاح الدولي وسباق التسليح ليس بين البلدين حسب، بل وفي سائر دول المنطقة. وهو ما تحقق فعلاً. كما أن

وراء هذا الموقف تكمن استراتيجية الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط عموماً، خاصة وأن علامات الضعف والخوار كانت قد بدأت منذ نهاية السبعينات وبداية الثمانينات على السياسة السوفيتية والدول الاشتراكية الأخرى.

#### ١. المجال التجاري والاقتصادي والدعم المالي

تبلور التعاون بين البلدين في المجالات التالية:

بدأ التعاون التجاري والاقتصادي بين الولايات المتحدة والعراق من خلال بدء كل من الولايات المتحدة وبريطانيا بالمشاركة في معرض بغداد الدولي وتشجيع شركاتها على المشاركة في هذا المعرض.

موافقة بنك إكسبورت إمبورت (الصادرات الواردات) الأمريكي بتمويل مشروع خط أنابيب جديد آمن لنقل النفط الخام العراقي بديلاً للخط الرئيس المهدد من إيران والخط الذي أوقفت سوريا العمل به لنقل النفط عبر الأراضي السورية. وقد نفذ المشروع من قبل شركة بكتل التي كان يرأس مجلس إدارتها جورج بوش والذي عمل وزيراً للخارجية الأمريكية منذ عام ١٩٨٢، علماً بأن البنك كان قد رفض ابتداءً تمويل المشروع لضخامة المبلغ (مليار دولار أمريكي) ولضعف ضمانات تسديد القرض والفوائد المترتبة عليه<sup>٧٤</sup>، ولكن الحكومة الأمريكية قدمت الضمانات الضرورية لذلك.

خصصت الحكومة الأمريكية ٥ مليارات دولار أمريكي لدعم مشتريات العراق من السلع الزراعية، وخاصة الحبوب ومواد كيميائية، على أن يوزع المبلغ على خمس سنوات، ولكل عام مليار دولار أمريكي. وقد استعملت الإدارة الأمريكية الفرع الأمريكي لأكبر البنوك الإيطالية في الولايات المتحدة الأمريكية ومقره مدينة أتلانتا عاصمة في ولاية جورجيا لتحويل المبلغ المذكور إلى العراق واستخدامه خلال الفترة بين ١٩٨٥-١٩٨٩. ومن هذا المبلغ اقتطعت قيمة السلع الكيميائية ذات الاستخدام المزدوج والتي وجهت لأغراض إنتاج السلاح الكيماوي والجرثومي في العراق.

---

٧٤ التكمه، جي، صلاح. الأمريكية في العراق خلال نصف قرن. مصدر سابق. ص ٢-٣.

تقديم دعم مالي إلى العراق لاستخدام تلك الأموال في تطوير الصناعة العسكرية في العراق، وخاصة صناعة السلاح النووي والجرثومي، الذي استخدم لأول بشكل خاص في الحرب ضد إيران وكذلك ضد الشعب الكردي في عمليات الأنفال في العام ١٩٨٨.

اتخذ حجم التبادل التجاري بين البلدين بالتنامي من سنة أخرى. وقد ساعد هذا التوجه الأمريكي على دعم الموقف العراقي وصدوده بوجه الهجمات الإيرانية المتفاقمة وتراجع القوات العراقية وانسحابها داخل الحدود العراقية، وخاصة في المراحل اللاحقة للمرحلة الأولى التي توقفت في العام ١٩٨١ والتي تميز فيها العراق بالتقدم بسبب مباغتته للقوات الإيرانية.

لم تصدر الولايات المتحدة الأمريكية كميات كبيرة من الأسلحة إلى العراق، ولكنها تعاملت معه في مجال السلاح الكيماوي والجرثومي من جهة، وأوعزت إلى الشركات المرتبطة بها في الدول الأوروبية على تنشيط مبيعات السلاح للعراق ومساعدته قدر الإمكان.

## ٢. التعاون الأمني والعسكري وتزويد العراق بمعلومات استخباراتية

أشرنا في مكان آخر إلى أن كلاً من دولتي الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي، وكذلك بعض الدول الاشتراكية والغربية بصورة غير مباشرة، قد قامت بتقديم الدعم المتعدد الجوانب للقوات العراقية. وقد اتسم هذا المجال بتنسيق كبير ودعم فعلي للعراق في حربه ضد إيران. وقد ابتعد الموقف عن أي حيادية تحدثت عنها الإدارة الأمريكية في بداية الحرب. إذ كان الدعم مناهضاً لإيران وكاشفاً عن تحركات القطعات العسكرية الإيرانية على الأرض الإيرانية أو في العمق العراقي حين دخلت الأراضي العراقية واحتلتها. وكان الدعم بالأساس تقديم خرائط جوية كاملة عن توزيع القوات الإيرانية ومناطق وجودها وحكمتها اليومية. وبالتالي كان في مقدور العراق أن يحدث إحداثياتها ليوجه صواريخه أو قذائفه المدفعية الثقيلة والبعيدة المدى أو غيرها إليها. كما لم تمنع الإدارة الأمريكية حين استخدم العراق السلاح الكيماوي ضد الوحدات العسكرية الإيرانية المقاتلة وأدت إلى مقتل عدد كبير من المقاتلين الإيرانيين، وهو سلاح خطير ومحرم دولياً. لقد حصل العراق على تكنولوجيا والمواد الأولية ذات الاستخدام المزدوج من عدد من الدول الأوروبية وكذلك من

الولايات المتحدة ومن الدول الاشتراكية. فالمعلومات المتوفرة تشير بشكل واضح إلى أن الولايات المتحدة ق "ساهمت ببناء الترسانة العراقية من الأسلحة الكيماوية عن طريق تزويدها العراق بمواد "ذو استخدام مزدوج" مثل عينات ضخمة من الأنتراكس و الكلوستريدا و الهستوبلازما وهي جميعها جراثيم خطيرة جدا. وكانت هذه المبالغ تصرف من ميزانية وزارة الزراعة الأمريكية بنسبة قدرها ٤٠٠ مليون دولار في السنة بدءا من عام ١٩٨٣ ثم ازدادت إلى مليار دولار في السنة من ١٩٨٨ إلى ١٩٨٩ وكانت آخر دفعة في عام ١٩٩٠ وكانت تقدر بمبلغ ٥٠٠ مليون دولار"<sup>٧٥</sup>.

لقد قامت وفود كثيرة بزيارة العراق في فترة الحرب العراقية – الإيرانية بما فيها وفود سياسية وعسكرية وأمنية واقتصادية. إلا أن أهمها كانت زيارة "مبعوث البيت الأبيض دونالد رامسفيلد العراق ولقائه بالرئيس العراقي صدام حسين مرتين في ١٩ ديسمبر ١٩٨٣ وفي ٢٤ مارس ١٩٨٤. ومن الجدير بالذكر إن ٢٤ مارس ١٩٨٤ موعد اللقاء الثاني بين رامسفيلد و صدام حسين هو نفس اليوم الذي أصدرت فيه الأمم المتحدة بيانا يشجب فيه استعمال العراق للأسلحة الكيماوية في الحرب " ضد إيران"<sup>٧٦</sup>.

### ٣. الدعم الدولي وفي الهيئة العامة للأمم المتحدة.

اتخذت الولايات المتحدة موقفاً حيادياً من الناحية الرسمية حين اندلعت الحرب العراقية – الإيرانية

ورفضت إدانة العراق في الأمم المتحدة باعتباره دولة معتدية بدأت الحرب ضد إيران. وكان لهذا الموقف تأثيره الواضح على موقف إيران الذي كان المسؤولون فيه يصرون على إصدار قرار عن الأمم المتحدة يدين العراق بكونه المسؤول عن الحرب العراقية – الإيرانية. صدرت العديد من القرارات التي كانت تطالب بوقف القتال، ولكنها لم تكن فيها إدانة للعراق. والإدانة الحيدة التي صدرت تلك التي شجب فيها استخدام السلاح الكيماوي من جانب القوات العراقية في الحرب ضد إيران. كان ذلك في العام ١٩٨٤. وقد لعبت

75 [http://upload.wikimedia.org/wikipedia/commons/4/49/British\\_gulf\\_war.jpg](http://upload.wikimedia.org/wikipedia/commons/4/49/British_gulf_war.jpg)

٧٦ المصدر السابق نفسه.

الدبلوماسية الأمريكية دوراً نشطاً، وخاصة في فترة رئاسة رونالد ريغن في دعم العراق سياسياً وتشجيع الدول العربية على مد العراق بالدعم المالي والسياسي. لقد كان الهم الأمريكي منصّباً على ثلاث نقاط:

\* إطالة أمد الحرب أطول فترة ممكنة ما دامت لا توجد مخاطر جدية على امتدادها نحو دول الخليج بهدف استنزاف طاقات البلدين وإضعافهما بالشكل الذي لا يسمح لهما بدور استثنائي في الخليج أو في منطقة الشرق الأوسط.

\* الحفاظ على استمرار تدفق النفط من دول الخليج على العالم وإبعاد أذى الحرب عنه.

\* الحفاظ على أمن إسرائيل من أي احتمال إلحاق الأذى بها بسبب الحرب.

وحين بدأت مرحلة حرب الناقلات بين العراق وإيران وجرى تدمير الكثير من الناقلات المختلفة الحجم، تدخلت الولايات المتحدة ووجهت ضربات قوية ضد البواخر الإيرانية، كما أسقطت لها طائرة ركاب في حينها. وعند ذلك وجدت الإدارة الأمريكية ضرورة ممارسة الضغط على البلدين لإيقاف القتل واستخدام منبر الأمم المتحدة لهذا الغرض فصدر القرار ٥٩٨ لسنة ١٩٨٧ والذي تم بموجبه وقف القتال في العام ١٩٨٨.

وجدير بالذكر أن تنسيقاً معيناً في أرقعة الأمم المتحدة كان يجري بين ممثلي الدولتين السوفييتية والأمريكية بشأن الحرب العراقية - الإيرانية، وكذلك مع الدول الأوروبية التي كان يهملها إيقاف الحرب، ولكنها كانت تدرك موقف الولايات المتحدة المعارض لذلك، وبالتالي كانت تغض النظر وتسير في الواجهة التي تحددها الولايات المتحدة. ورغم هذا التنسيق فأن من المفيد أن نشير على أن الحرب الباردة بين المعسكرين، ورغم تراجعها النسبي حينذاك، ساعدت على استمرار هذه الحرب المجنونة طيلة ثماني سنوات عجاف.

## المبحث الثالث

### مواقف الدول العربية إزاء الحرب العراقية - الإيرانية

كشفت مواقف الدول العربية المتباينة إزاء الحرب العراقية - الإيرانية عن عدة حقائق مهمة لا بد من أخذها بنظر الاعتبار عند تقييم تلك المواقف. وأخص بالذكر هنا المسائل التالية: كان العالم في هذه الفترة منقسماً بين المعسكرين المتصارعين في خضم حرب باردة أججها التدخل السوفييتي في أفغانستان، المعسكر الشرقي والمعسكر الغربي، وتوزع الدول العربي على المعسكرين، رغم عدم وجود حدود قاطعة في هذا الصدد.

ورغم أن الدول العربية كلها لم تكن ديمقراطية، بل كانت مستبدة وغير ديمقراطية، فإن تقسيماً آخر فرضته الحرب الباردة والصراع حول القضية الفلسطينية بين دول سميت رجعية ومحافظة وبين دول أخرى سميت ثورية!

وكان العراق حتى ذلك الحين يمتلك رصيماً مهماً على الصعيد الدولي في التعامل مع الدول الكبرى والدول الأوروبية وكذلك غالبية الدول العربية ولم يفتضح أمره كدولة بوليسية، خاصة وأن أغلب الدول العربية لم تكن متميزة كثيراً عن الدولة البعثية العراقية حينذاك.

ولعب الصراع البعثي - البعثي بين سوريا والعراق دوره في تقسيم العالم العربي إلى مجموعتين أو ثلاث مجاميع في الموقف من الحرب العراقية - الإيرانية.

وكان لموارد النفط المالية وأسلوب تعامل العراق مع هذه الأموال في العلاقات الدولية والعربية أثرها الملموس في موقف بعض الدول العربية من تلك الحرب.

ولا شك في أن انتصار الثورة الإيرانية ضد الشاه والسياسة الجديدة التي مارستها الحكومة الإسلامية الإيرانية الجديدة قد دفعت الدول العربية إلى تحديد موقف مناهض لها لأنها كانت تعمل على إثارة سكان تلك الدول ضد حكومتها بتصدير ثورتها إليها وتنشيط الناس إسلامياً في التحرك لتغيير الأوضاع فيها. وكانت إيران في هذه الفترة تعاني



من عزلة دولية حقيقية وصخب إسلامي سياسي داخلي وغياب حقيقي للحرية الفردية والديمقراطية وهيمنة رجال الدين والحوزة الدينية على الدولة والمجتمع وإبعاد جميع القوى السياسية العلمانية والمدنية عن الحياة السياسية الإيرانية وزج الكثير من الناس السياسيين في السجون.

انقسمت الدول العربية في موقفها من الحرب العراقية – الإيرانية إلى ثلاث مجموعات، رغم وجود بعض التداخل أو الانتقال من موقع إلى آخر أو التحرك على حدود تلك المواقف أحياناً غير قليلة، وهي:

الموقف المناهض للحرب والداعي إلى وقف القتال، وأبرز هذه الدول كانت الجزائر والمغرب وتونس وكذلك مصر في البداية ولكنها انتقلت فيما بعد إلى دولة مساندة للعراق. وقد بذلت الدول الثلاث الأولى، وخاصة الجزائر دوراً ملموساً في إقناع الطرفين على إيقاف القتال. وكان موقف مجموعة الثلاث من الدول واقعياً وعملياً، إذ أنها لم تجد في الحرب هدفاً محدداً يمكن الوصول إليه من قبل الدولتين المتحاربتين، وأنها تحولت إلى حرب استنزاف مهلكة لمزيد من البشر ومدمرة للبنية التحتية ومخربة للعملية الاقتصادية ومعطلة لعملية التنمية فيها. أما مصر فقد أصبحت تدريجاً أحد المزودين البارزين للسلاح السوفييتي إلى العراق، وقد كان هذا السلاح يؤخذ من ترسانة مصر من السلاح السوفييتي بعد أن بدأت مصر تشتري السلاح من الدول الغربية وبعد أن تحسنت علاقة مصر ببغداد. كما كانت مصر أحد مزودي العراق بالقوى البشرية<sup>٧٧</sup>.

الموقف المناهض لإيران والمساند للعراق، وأبرز تلك الدول هي السعودية والأردن والكويت ودول الخليج الأخرى واليمن الشمالي والسودان، وكذلك مصر التي انتقلت على هذا الموقع في مجرى الحرب وبعد أن رفضت إيران إيقاف القتال رغم دعوة العراق لذلك. تباينت مواقف هذه المجموعة من الدول وفق قدراتها المالية والعسكرية. ففي الوقت اکتفى البعض منها بتقديم التأييد السياسي والمعنوي والترويج الإعلامي ضد إيران واعتبارها

---

٧٧ عاشور، مصطفى. الحرب العراقية الإيرانية .. شعبية بشكل جديد. (في ذكرى نشوبها: ١٣ ذي

العقدة ١٤٠٠ هجرية). إسلام أون لاين. نيت IslamOnline.net . موقع الكتروني ٢٠٠٧/٦/١١.

المعتدية في الحرب الجارية، في حين قام البعض الآخر بتقديم الدعم المالي، كما هو الحال مع المملكة العربية السعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة، إضافة إلى الدعم السياسي والمعنوي والإعلامي، في حين شاركت مصر بتقديم السلاح إلى العراق ومن ترسانتها من السلاح السوفييتي بشكل خاص. وفي تلك الفترة التزمت كل من السعودية ببيع كميات من نفطها الخام لزبائن العراق قدر ب ٢٠٠ ألف برميل يومياً من جانب المملكة السعودية و ١٢٥ ألف برميل يومياً من قبل الكويت، إضافة إلى المنح المالية الكبيرة التي قدمت أيضاً والتي بلغت حدود ٤٠ مليار دولار أمريكي. وفي الوقت الذي اعتبر العراق تلك الأموال منحةً منها لدعم العراق الذي يدافع عن "البوابة الشرقية" للأمة العربية وعن مصالح الدول العربية، اعتبرت المملكة السعودية والكويت تلك الأموال المدفوعة للعراق قروضاً عليه مطلوبة التسديد. لم يساعد هذا الموقف السياسي من الحرب على إيقاف القتال، بل سمح للدولتين باستمرار القتال فترة طويلة لاحقة.

الموقف المناهض للعراق والمساند لإيران في الحرب، وأبرزها سوريا وليبيا. ففي الوقت الذي اتخذت سوريا هذا الموقف المعارض للعراق والمساند لإيران لسببين أساسيين، وهما: الصراع الحزبي بين جماعتي حزب البعث العربي الاشتراكي في العراق وسوريا على القيادة القومية والسيطرة على الحكم في البلدين أولاً، وبسبب التحالف السياسي الجديد بين الدولتين السورية والإيرانية الذي نشأ في أعقاب انتصار الثورة الإيرانية وتأييد سوريا الكامل للحكومة الإيرانية الجديدة والجمهورية الإيرانية الإسلامية ثانياً، وقعت سوريا في الوقت نفسه اتفاقية مع إيران لشراء النفط الخام بأسعار تفضيلية. وقد اقترن هذا التأييد والدعم بتزويد سوريا لإيران بالسلاح والعتاد من جهة، وباتخاذ موقف غير اعتيادي إزاء العراق حينذاك حين قامت بإيقاف ضخ النفط الخام العراقي عبر الأنابيب الذي كان يمر عبر الأراضي السورية، وبالتالي قطعت سوريا مورداً أساسياً من الموارد المالية للحكومة العراقية والقوات المسلحة. وكانت الضربة قاسية جداً بالنسبة للحكومة العراقية وبالمقابل كانت دعماً كبيراً للحكومة الإيرانية. وبهذا القرار حرمت سوريا بسبب عدم مرور النفط الخام العراقي عبر أنابيب النفط الممتدة عبر الأراضي السورية من الإيراد السنوي لمرور النفط، وبالتالي وجدت إيران نفسها أمام موقف سياسي وأخلاقي يفرض عليها تعويض

سوريا مالياً مقابل هذا العمل غير المعتاد بين دولتين عربييتين جارتين ومن إيديولوجية واحدة.

وعلينا أن نتذكر هنا العلاقة المتوترة جداً بين النظامين العراقي والسوري بعد فشل جهود الوحدة بينهما في العام ١٩٧٩ وبدء الصراع مجدداً والحرب الإعلامية بينهما. ومنذ العام ١٩٨٠ بدأت سلسلة من الانفجارات تقع في سوريا كانت في الغالب جماعة الإخوان المسلمين هي المنظمة والمنفذة لها، ولكن من الممكن أن يكون النظام العراقي قد دعم بشكل ما تلك الأعمال العدوانية ضد سوريا. فقد اتهم الإعلام السوري الحكومي النظام العراقي بكونه يقف وراء مجموعة من تلك العمليات التفجيرية في العاصمة السورية دمشق وحلب، وأن يساند الحركات المناوئة وتمرد إخوان المسلمين السوريين ضد النظام السوري في حماه. وفي الوقت ارتكب الأخوان المسلمون مجموعة من الجرائم البشعة بحق البعثيين، كان رد الفعل الحكومي والقوات المسلحة السورية، وخاصة سرايا الدفاع على الأخوان المسلمين همجياً ونفذت بهم وبمؤيديهم مجزرة بشرية بشعة. يشير الصحفي البريطاني المعروف روبرت فيسك إلى أحداث حماه في شباط/فبراير من العام ١٩٨٢ فيقول ما يلي:

" هل من الممكن أن يكون قد اقترب اليوم الذي نرى فيه رفعت الأسد في السجن؟ نعم رفعت، أو العم رفعت، عم بشار الأسد الرئيس الحالي لسورية، والذي أبعده حافظ الأسد بقوة عن دمشق عندما حاول رفعت استخدام وحداته الخاصة والقيام بانقلاب على أخيه. كانت هي تلك الوحدات الخاصة نفسها التي سحقت المتمردين الإسلاميين في حماة عام ١٩٨٢ وذبحت العديد من الآلاف اعتماداً على تصريحات النظام، و١٠ آلاف برأبي، وأكثر من ٢٠ ألفاً حسب تقارير صحيفة النيو يورك تايمز إن كنت تصدق هذا. مهما يكن، فلطالما اعتبرت هذه المذبحة جريمة حرب، تماماً كمذابح الفلسطينيين في مخيمات صبرا وشاتيلا في بيروت والتي قامت بها الميليشيات اللبنانية الموالية لإسرائيل بعد بضعة أشهر

فقط. أرئيل شارون والذي اعتبر مسؤولاً عن هذه المذابح شخصياً وفقاً للمحكمة الإسرائيلية ما يزال مجرم حرب طليقاً وغير متهم، وكذلك رفعت<sup>٧٨</sup>. ثم يواصل القول:

"يصف العبد<sup>٧٩</sup> في رسالته كيف أن "الطائرات الحربية والدبابات سوّت بالأرض أحياءً كاملةً من مدينة حماة... والأدلة تشير بوضوح إلى أن القوات الحكومية لم تكن تفرق ما بين المتمردين المسلحين والمدنيين العزل... فالهجوم على مدينة حماة كان يمثل جريمة حرب واضحة على نطاق واسع"<sup>٨٠</sup>. ثم يعود روبرت فيسك ليذكر القراء بما ارتكبته جماعة الأخوان المسلمين في حماة حين تسنى لها إعلان التمر والسيطرة على المدينة حيث كتب يقول:

"ولكن بالطبع أيضاً، انتفاضة حماة كانت أيضاً "تمرداً سنّياً" والمتمردين قتلوا عائلات كاملة من شخصيات حزب البعث المهمة، أحياناً بقطع رؤوسهم، ومن خلال أنفاق تحت الأرض قامت فتيات مسلمات بتفجير أنفسهن وسط جنود القوات الخاصة، هؤلاء الفتيات كنّ من ضمن أوائل انتحاريي الشرق الأوسط، وإن لم نقدر لهن ذلك في حينه!<sup>٨١</sup>.

وتشير التقارير المتوفرة إلى أنه، وبتوجيه من حافظ الأسد رئيس الجمهورية حينذاك والقائد العام للقوات المسلحة، قد تمت تلك المجزرة البشعة في حماة بقيادة أخيه رفعت الأسد، قائد سرايا الدفاع السورية المشابهة للحرس القومي في العراق في العام ١٩٦٣، الذي كان قد ألقى خطاباً في المؤتمر القطري السابع لحزب البعث العربي الاشتراكي في سوريا

---

٧٨ فيسك، روبرت. عن المطالبة بإنشاء لجنة تحقيق دولية في أحداث حماة عام ١٩٨٢. صحيفة الأنديندنت البريطانية بتاريخ ٢٠٠٧/٠٢/١٠. ترجمة أسامة المنجد رئيس المكتب الإعلامي في حركة العدالة والبناء. ٢٠٠٧/٢/١٣.

٧٩ أنس العبد<sup>٧٩</sup> رئيس حركة العدالة والبناء في سورية وجه رسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة حول مجزرة حماة في العام ٢٠٠٧ طالباً تشكيل لجنة تحقيق بشأن تلك المجزرة التي قادها رفعت الأسد، شقيق حافظ الأسد والقائد العام لقوات سرايا الدفاع السورية حينذاك.

٨٠ المصدر السابق نفسه.

٨١ المصدر السابق نفسه.

الذي عقد في دمشق في ١٩٨٠/١/٦ جاء فيه بشأن الموقف من قوى المعارضة السياسية ما يلي:

" إن ستالين أيها الرفاق قضى على عشرة ملايين إنسان في سبيل الثورة الشيوعية واضعاً في حسابه شيئاً واحداً فقط هو التعصب للحزب ولنظرية الحزب، فالأمم التي تريد أن تعيش أو أن تبقى تحتاج إلى رجل متعصب وإلى حزب ونظرية متعصبة"<sup>٨٢</sup>.

أما ليبيا، فقد كانت تزود إيران بالسلح السوفييتي، إذ أوقف الاتحاد السوفييتي رسمياً تزويد إيران بالسلح خشية تدهور علاقته بالعراق والتزاماً باتفاه قية الصداقة بين البلدين التي وقعت مع الاتحاد السوفييتي في العام ١٩٧٢ أثناء وجود كوسيجين رئيساً لوزراء الاتحاد السوفييتي. إلا أن السلح السوفييتي كان يصل إلى إيران عبر طرق غير مباشرة ويتأييد من السوفييت<sup>٨٣</sup>، كما أن الاتحاد السوفييتي كان خلال سني الحرب أيضاً المهز الرئيس للعراق بالأسلحة المختلفة، إضافة إلى حصول العراق على السلح من الدول الاشتراكية الأخرى.

وعلى العموم يمكن القول بأن الدول العربية بشكل عام لم تساهم مساهمة فعالة في إيقاف الحرب والتحري عن حلول عملية للمشكلات القائمة بين البلدين، لا لأن هذه البلدان لم تكن قادرة على ذلك، بل لأن بعضها الكثير كان يريد ويرغب أن يرى غياب دولتي البعث والإسلام السياسي المتطرف عن الخارطة السياسية في المنطقة، بسبب سياستيهما غير المحسوبة العواقب والخطرة على أمن وسلم المنطقة، وأن البلدين كانا يسعيان للهيمنة على منطقة الخليج، فخرج هذه أو تلك الدولة منتصرة في الحرب سيجعل من الصعب الإفلات من قبضة إيران أو العراق.

لم تكن فترة الحرب العراقية - الإيرانية هادئة في واقع العلاقات في ما بين العراق وبعض الدول العربية، وبشكل خاص بين العراق وسوريا حيث احتضنت الحكومة السورية برئاسة حافظ الأسد مختلف قوى المعارضة السياسية العراقية من أقصى اليسار إلى أقصى

٨٢ الحلاق، الشيخ عبد الخالق. عن وثائق المؤتمر القطري السابع لحزب البعث العربي الاشتراكي.

٨٣ عاشور، مصطفى. الحرب العراقية الإيرانية .. شعبية بشكل جديد. المصدر السابق نفسه.

اليمين، كما فعلت ذلك إيران، ولكنها اقتصرت على القوى الإسلامية السياسية، وخاصة المجلس الأعلى للثورة الإسلامية وحزب الدعوة ومنظمة العمل الإسلامي. وقد احتشدت في كل من هذين البلدين مئات الألوف من العراقيات والعراقيين الذين هجروا قسراً من العراق إلى إيران، وبعضهم هاجر منها إلى سوريا، أو هاجروا بمحض إرادتهم هروباً من إرهاب وقمع وسطوة حزب البعث وأجهزته الأمنية وسلطته البوليسية وتخلصاً من احتمال السجن والتعذيب أو الموت على أيدي الجلاوزة. وكان السجن أو الموت يلاحق أعضاء الأحزاب السياسية التي عارضت النظام وتصدت له وقاومته، وخاصة الحزب الشيوعي العراقي وحزب الدعوة والحزب الديمقراطي الكرديستاني والاتحاد الوطني الكرديستاني وبعض الفصائل الكردية الأخرى حينذاك مثل الحزب الاشتراكي الكرديستاني وحزب الشعب الديمقراطي الكرديستاني أو المجلس الأعلى للثورة الإسلامية. وسنبحث في هذا الموضوع لاحقاً.

من المعروف أن عدداً كبيراً من عرب الدول العربية قد شارك في القتال إلى جانب القوات العراقية. وقد جاءت هذه المشاركة تحت تأثير ثلاثة عوامل مهمة، وهي: جمهرة ممن كان مؤمناً بأن العراق يدافع عن البوابة الشرقية للعراق إزاء الهجمة الفارسية، كما كانت تثقف به أجهزة إعلام حزب البعث العربي الاشتراكي وأجهزة إعلام الحكومة العراقية وكذلك الكثير من أجهزة إعلام الدول العربية والقوى القومية والبعثية العربية.

جمهرة من المرتزقة الذين كانوا يتسلمون رواتب عالية من جراء مشاركتهم في القتال، وهم في الغالب من كادحي وفقراء الدول العربية الذين اغتصم بهم العراق في النصف الثاني من العقد الثامن من القرن العشرين.

جمهرة ممن فرضت عليهم المشاركة قسراً في القتال وأرسلوا على جبهات القتال بالرغم من رفضهم لذلك. وقد قتل الكثير منهم في ساحات القتال أو قتلوا من قبل البعث بسبب رفضهم المشاركة أو بسبب هروبهم من جبهات القتال.

وقد تم إرسال الكثير من جثث القتلى إلى مصر بشكل خاص، إذ كانت نسبة المصريين من القوى العربية العاملة في العراق، ومنهم كثرة من العمال الزراعيين وفلاحي الأرض كبيرة.

وعلينا أن نشير إلى أن جماعة من أعضاء حزب الله الذين انشقوا عن حزب أمل قد شاركوا مع الحرس الثوري الإيراني في الحرب العراقية الإيرانية على جانب إيران، هذا ما جاء في تصريح لسفير سوريا الأسبق على أكبر محتشمي حين إلى جريدة الشرق فقال: "إن علاقة حزب الله مع النظام الإيراني أبعد بكثير من علاقة نظام ثوري بحزب أو تنظيم ثوري خارج حدود بلاده، بحيث يبدو الحزب وكأنه جزء من مؤسسة الحكم في إيران". (المجلس اليمني. موقع إلكتروني. خبر تحت عنوان حزب الله شارك في الحرب العراقية الإيرانية. نشر الخبر بتاريخ ٢٠٠٦/٨/٧ على الموقع الإلكتروني التالي:

[www.al-zemen.org/vb/showthread.php?t=177967](http://www.al-zemen.org/vb/showthread.php?t=177967)

#### المبحث الرابع:

#### مواقف القوى السياسية العراقية من الحرب العراقية-الإيرانية

لم تفاجأ القوى والأحزاب السياسية العراقية حين اندلعت الحرب بين النظامين العراقي والإيراني، إذ كانت المقدمات لهذه الحرب صارخة جداً والعداء أخذ بالاستحكام يوماً بعد آخر، ولهجة العداء الحادة مهيمنة على نشاط أجهزة إعلام الدولتين وأخذة بالتفاقم. وكلا الطرفين كان يبغى ويسعى إلى التصعيد الذي لا رجعة فيه. ولم يكن هناك أي نشاط إقليمي أو دولي لإيقاف التدهور المتسارع في العلاقات وفي تصريحات مسؤولي البلدين النارية التي لا تترك مجالاً للشك بأن الطرفين يرغبان في حسم الصراع بينهما عبر النزاع المسلح. وكانت المناوشات الحدودية تؤكد هذا النهج وتكرسه.

وفي الوقت الذي كان يجري التحذير من السقوط في هاوية الحرب، كان صدام حسين يهيئ القوات المسلحة العراقية لحرب خاطفة لا تزيد في كل الأحوال عن عدة أسابيع لا غير لينتهي وجود السكان الموضوعة في خاصرته ويسقط النظام الإيراني. لقد كان على قناة

تامة بقدرة قوات نظامه على تحقيق ذلك وأغفل الكثير من العوامل عن حساباته التبسيطية للواقع السياسي القائم في المنطقة وفي إيران ذاتها، وهي تحليلات كانت مليئة بالغرور والأوهام والعظمة الفارغة.

اتخذت جميع الأحزاب السياسية المعارضة للنظام، بما فيها حزب البعث العربي الاشتراكي، جناح "قيادة قطر العراق"، أي ما أطلق عليه بالجناح اليساري المؤيد لسوريا، موقف المعارض للحرب وإدانة دخول القوات المسلحة العراقية الأراضي الإيرانية والمطالبة بانسحابها الفوري وإيقاف القتال بين البلدين. إلا أن النداء كان في واد والحرب في وادٍ آخر بالنسبة للطرفين بعد أن بدأ بها العراق. والقوى القومية العربية اليمينية في العراق كانت الجماعة الوحيدة التي أيدت النظام العراقي في حربه العدوانية ضد إيران وادعت بأن النظام يدافع عن بوابة العرب الشرقية ويعيد الأراضي العربية والجزر المحتلة إلى الوطن الأم، الوطن العرب. وفيما يلي سنحاول أن نتناول مواقف بعض أبرز القوى السياسية العراقية من تلك الحرب المجنونة، وخاصة مواقف الحزب الشيوعي العراقي والحب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني، إضافة إلى مواقف جمهرة المثقفين الديمقراطيين العراقيين.

أولاً: سياسة وموقف الحزب الشيوعي العراقي من الحرب

اتخذ الحزب الشيوعي العراقي، منذ اليوم الأول من شن النظام العراقي الحرب ضد إيران، موقفاً واضحاً وسليماً من الحرب وشخص أسبابها والعوامل الدافعة إليها والقوى المؤيدة لها ورفض الفكرة التي أشاعها النظام باعتباره أجبر على خوض حرب الدفاع عن الوطن والاستقلال والسيادة الوطنية وعن البوابة الشرقية للوطن العربي والأمة العربية. ففي الرابع والعشرين من أيلول/سبتمبر ١٩٨٠، أي بعد يومين فقط من بدء الحرب، أصدرت اللجنة المركزية للحزب بياناً تحت عنوان "فلتتوقف الحرب المدمرة بين العراق وإيران" موجهاً إلى الشعب بفئاته المختلفة وإلى القوات المسلحة العراقية بمختلف مراتبها وإلى كل القوى السياسية الوطنية العراقية يدعوها فيه إلى رفض الحرب والعمل من أجل إيقافها فوراً



وتجنيب البلدين والشعبين المزيد من الموت والدمار والخراب الاقتصادي. وقد حمل البيان حكام العراق مسؤولية بدء الحرب، إذ جاء في مقدمة البيان ما يلي:

"إن إقدام الطغمة الدكتاتورية المتسلطة على الحكم في عراقنا الحبيب بقوة الحديد والنار، على الدخول في حرب شاملة ضد الجارة إيران، واندلاع القتال على نطاق واسع، واشتباك القوات المسلحة للبلدين الجارين بحرب تستخدم فيها كافة أنواع الأسلحة، وتدمر فيها المنشآت الاقتصادية والعسكرية وأحياء السكن، وتهدر الثروات الطائلة على نطاق لم يسبق له مثيل في حياة الشعبين، إن هذا كله هو الامتداد الطبيعي لكل السياسات المعادية لمصالح الشعب والوطن والأمة العربية التي انتهجها الحكام الدكتاتوريون، في اضطهادهم لكل قوى شعبنا الديمقراطية والقومية التقدمية ولجماهيره الكادحة، ومصادرة حقوقها وحرقاتها الديمقراطية، وامتداد حربهم ضد الشعب الكردي وسعيهم المحموم ليس لحرمانه من حقوقه القومية فحسب، بل ومحاولة صهره كلياً"<sup>٨٤</sup>. ورفض البيان فكرة الحكم باستعادة حقوق العراق في شط العرب على النحو التالي:

"إن الادعاء بأن هذه الحرب تشن بهدف استرجاع حقوق العراق في شط العرب والأراضي الحدودية إنما هو محض ادعاء كاذب لا يمكن أن يخدع شعبنا ولا يمكن أن يضل الرأي العام العربي والعالمي"<sup>٨٥</sup>. ثم يقول البيان: "إن حزبنا الشيوعي العراقي إذ يدين هذه الحرب المدمرة يؤكد، من جديد، أنه لا توجد قضايا مختلف عليها لا يمكن حلها بالطرق السلمية ولمصلحة الشعبين الجارين والصديقين: العراقي والإيراني، ومصصلحة نضالهما المشترك ضد الإمبريالية ومن أجل التقدم وخير البلدين. وبعد أن يوجه النداء للجيش العراقي ويطالبهم برفض الحرب وشل يد الطغمة الحاكمة، يدعو الشعب بقوله:

"يا أبناء شعبنا المناضل. يا أبناء القوات المسلحة الوطنية وحدوا الصفوف وعززوا النضال لإسقاط الزمرة الدكتاتورية التي تسبب كل هذه المحن لوطننا الغالي وشعبنا

---

٨٤ الثقافة الجديدة. مجلة شهرية يصدرها الحزب الشيوعي العراقي. العدد /١٩٨٠. السنة ٢٧. (١٢٤).

بيان اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي في ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨٠. ص ٣.

٨٥ المصدر السابق نفسه. ص ٤.

الحبيب، وإقامة الحكم الديمقراطي. فهذا هو الطريق لحقن دماء الأخوة، عراقيين وإيرانيين، التي تهدر لمصلحة الإمبريالية والصهيونية والرجعية...<sup>٨٦</sup>.

وفي الوقت الذي اتخذ الحزب الشيوعي العراقي موقف النضال ضد النظام وشارك في حرب الأنصار في كردستان العراق للإطاحة بالنظام، كان النظام يشن حملات تصفية شعواء ضد الشيوعيين العراقيين وضد قوى المعارضة الأخرى في داخل البلاد، حيث أصدر صدام حسين أمراً بقتل الشيوعيين وأعضاء الحزب الديمقراطي الكردي. فقد جاء في قرار سري صادر عن رأس النظام في حينها ما يلي:

### "سري وشخصي"

أمر يومي رقم (١) صادر من القائد العام للقوات المسلحة

ينفذ ما يلي حرفياً:

١. يذبح كل فرد من أفراد حرس خميني يتم أسره في ساحة المعركة.
٢. يذبح كل فرد من أعضاء الحزب الديمقراطي الكردي يلقى القبض عليه مع القوات الإيرانية.
٣. يذبح كل شيوعي يلقى القبض عليه مع القوات الإيرانية. يذبح كل عربي يلقى القبض عليه مع القوات الإيرانية جزاءً لخيانته لقوميته العربية.

صدام حسين

التوقيع صدام حسين

القائد العام للقوات المسلحة<sup>٨٧</sup>

علينا أن ننتبه إلى ما يلي:

---

٨٦ المصدر السابق نفسه. ص ٦/٥.

٨٧ الزبيدي، أحمد عقيد ركن. بيروت. دار الروضة. ط١. ١٩٩٠. ص ٣١٩.

أولاً: اللغة والمصطلحات الفاشية والعدوانية التي استخدمها صدام حسن في إصدار القرار السري والشخصي الموجه إلى القوات المسلحة العراقية، بما فيها أجهزة الأمن والاستخبارات العسكرية والمخابرات، منها كلمة يذبح.

ثانياً: أعطى هذا البيان الحق لأجهزة الأمن والشرطة والجوش (الفرسان الكُرد) بقتل الشيوعيين والديمقراطيين الكُرد والمناضلين العرب الآخرين بمجرد اعتقالهم في كُردستان.

ثالثاً: الادعاء بأن هؤلاء الكُرد والعرب كانوا ضمن أو مع القوات الإيرانية. وهو ادعاء باطل لتغطية الجرائم التي كان النظام يرتكبها ضد قوات البيشمركه (الأنصار) في كُردستان العراق خلال سنوات الحرب ضد إيران وما بعدها.

وقد تم اعتقال أناس في كُردستان لم يكونوا يوماً مع القتال الإيرانية ولم يعتقلوا مع القتال الإيرانية ولكنهم ذبحوا على أيدي أجهزة البعث وقواته ومرتزقته بذريعة كاذبة منحها ذلك القرار للقتلة المجرمين.

على امتداد سنوات الحرب العراقية - الإيرانية ركز الحزب الشيوعي العراقي على موضوعة إيقاف القتال وحل المشكلات المتعلقة بين الطرفين بالطرق السلمية وعبر المفاوضات. وساهم الحزب الشيوعي العراقي في هذه الفترة في الكثير من المؤتمرات الإقليمية والدولية والفعاليات الإنسانية من أجل إيقاف الحرب وإدانة الجرائم التي ترتكب فيها، كما عمل على فضح النظام الدكتاتوري على صعيد الحركة الشيوعية وحركة التحرر الوطني وحركة السلم العالمي والتضامن. لقد وفرت الحرب العراقية الإيرانية الغطاء السياسي المناسب للنظامين الإيراني والعراقي لمصادرة حريات الشعب وممارسة القمع والإرهاب الفكري والسياسي ضد الشعبين وقواهما السياسية المعارضة للنظامين المستبدين.

كان الحزب الشيوعي العراقي يدعو إلى إيقاف القتل منذ اليوم الأول من اندلاعها. ولهذا فقد أيد إيقاف القتال حين طالب النظام العراقي ذلك وبدأ بسحب قواته من إيران بغض النظر عن العوامل القاهرة التي دفعت النظام إلى المطالبة بإيقاف القتال، والذي رفضته إيران في حينها.

في العام ١٩٨٥ عقد الحزب الشيوعي العراقي مؤتمره الوطني الرابع في الفترة الواقعة بين ١٠-١٥ تشرين الثاني/أكتوبر وناقش الوضع السياسي وتطورات الحرب العراقية - الإيرانية، إذ برز فيه الموقف الثابت من رفض الحرب والدعوة إلى إيقافها من جديد، إضافة إلى التطرق إلى المسألة الجديدة التي تمس رفض إيران إيقاف القتال رغم دعوات النظام العراقي إلى إيقافها وانسحابه الكامل من الأراضي الإيرانية التي احتلها في السنة الأولى من الحرب، ورفضه احتلال القوات الإيرانية للأراضي العراقية. جاء في تقرير اللجنة المركزية الذي ألقاه السكرتير الأول للحزب، عزيز محمد، بشأن تطورات الحرب ما يلي:

"لقد تنبأ حزبنا منذ وقت مبكر بالطابع المديد والمدمر لهذه الحرب الوحشية وطبيعتها العدوانية والرجعية. وطالب بوقفها منذ أيامها الأولى وبسحب القوات العراقية من الأراضي الإيرانية، وتسوية النزاع بالطرق السلمية. وبعد معركة خرمشهر في ربيع ١٩٨٢، والهزيمة التي مني بها النظام الدكتاتوري وانتهيار مغامرته العدوانية، دخلت الحرب طوراً جديداً، إذ اضطر مشعلو الحرب في بغداد إلى الإعلان عن سحبهم القوات العراقية من الأراضي الإيرانية واستعدادهم لوقف الحرب، وللجوء إلى المفاوضات لحل القضايا المتلفة عليها، فيما أصرت الحكومة الإيرانية على مواصلة الحرب. وفي الطرف الجديد واصل حزبنا نضاله من أجل إنهاء الحرب على أسس عادلة. وأكد رفضه لأي خرق للحدود الدولية بين العراق وإيران، وأي اجتياح واحتلال للأراضي العراقية، وصاغ شعار إنهاء الحرب على أساس صلح ديمقراطي عادل يستند إلى:

- أ - نفي حق أي من الطرفين في ضم أراضي أي من البلدين إلى البلد الآخر.
- ب - احترام الحدود الدولية للبلدين عند اندلاع الحرب.
- ج - احترام السيادة الوطنية لكلا الشعبين.
- د - الإقرار بحق كل شعب في اختيار النظام السياسي الاجتماعي الذي يريده وينسجم مع إرادته الحرة"<sup>٨٨</sup>.

---

٨٨ وثائق المؤتمر الوطني الرابع للحزب الشيوعي العراقي. ١٠-١٥ تشرين الثاني ١٩٨٥. ص ٨٠/٨١.

وذهب التقرير خطوة أبعد في هذا السبيل حين أكد ما يلي:

"إن الشعبية التي يحظى بها شعار إنهاء الحرب وتبديل ميزان القوى بين الطرفين، ويأس النظام من تحقيق الأهداف التي شن الحرب من أجلها وخوفه من تأثير استمرارها وتهديدها لبقائه، حملت النظام على تبني الدعوة لإنهاء الحرب. واستغل الموقف الخاطئ من جانب إيران وإصرارها على مواصلة الحرب واحتلالها الأراضي العراقية وإعلانها عن عزمها على فرض البديل الذي تريده للحكم القائم، على الضد من إرادة شعبنا وقواه وأحزابه الوطنية، للتدجيل بشعار "الدفاع عن الوطن" الذي يقصد به صدام الحفاظ على نظامه والدفاع عن سيطرته على مقدرات شعبنا، وعمل النظام على تصعيد الحرب بالتعاون مع الدوائر الرجعية والإمبريالية، وخصوصاً بعد إعادة العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة الأمريكية"<sup>٨٩</sup>.

ثم أدان تقرير اللجنة المركزية للحزب أمام المؤتمر موقف إيران من الحرب واستمرارها حيث جاء فيه ما يلي: "ومن الجانب الآخر فإن الحكومة الإيرانية لم تكتف برفض إنهاء الحرب، بل بادرت إلى شن هجمات كبيرة لم تكن تستهدف الدفاع عن الأراضي الإيرانية، وإنما استهدفت اجتياح العراق، واحتلت بالفعل أراضي عراقية في الجبهة الجنوبية والوسطى وفي إقليم كردستان حيث أضافت صعوبات جديدة أما تحقيق مطامح شعبنا الكردي القومية العادلة ونشاط (جود) (الجبهة الوطنية الديمقراطية ك، حبيب) السياسي والعسكري، ومكنت السلطة من تجنيد أعداد كبيرة جديدة من لمواطنين الكرد بالقوة. وأعلنت عن تمسكها بالأراضي المحتلة، والثروات التي تحتويها وخصوصاً حقول النفط في جزيرة مجنون". وقد عبر الحزب عن قلقه وقلق الشعب من السياسة الإيرانية وشجب نواياها التوسعية<sup>٩٠</sup>.

وخلال هذه الفترة فضح الحزب الشيوعي السياسات التي مارسها النظام الاستبدادي في الداخل مؤكداً بشكل خاص ما يلي:

---

٨٩ المصدر السابق نفسه. ص ٨١.

٩٠ المصدر السابق نفسه. ص ٨٢.

١. سياسة النظام ضد الشعب الكردي في كردستان العراق وشن المعارك العدوانية ضد القوى الكردية والوطنية العراقية المطالبة بالحريات والحقوق الديمقراطية والقومية.
٢. وشجب حملة النظام الظالمة وعدوانيته ضد الكرد الفيلية، سواء أكان باعتقال الشباب منهم وزجهم في السجون أو دفعهم إلى مقدمة جبهات القتال ليموتوا هناك، أو قتلهم في السجون ودفنهم في مقابر جماعية بعد تعذيبهم بشراسة منقطعة النظير، أو تهجير النساء والأطفال على إيران عبر طرق حربية مليئة بالألغام حيث مات الكثير من هؤلاء الناس الطيبين.
٣. وأدان حملة التهجير الواسعة التي مارسها النظام ضد العوائل العربية الشيعية متهماً إياها بالتبعية لإيران لأنها لا تحمل التبعية العثمانية (الجنسية العراقية أ، بل تحمل الجنسية العراقية ب. وقد شمل الترحيل مئات ألوف المواطنين من العرب والكرد الفيلية. كما دفع بالشباب من العرب الشيعية على مقدمة جبهات القتال حيث مات الكثير منهم. ولم يكتف النظام بذلك بل قتل عدداً كبيراً من الشباب ودفنهم في مقابر جماعية.
٤. وأدان سياسات النظام وإجراءاته في فترة الحرب العراقية الإيرانية وتنفيذه حملات ظالمة أطلق عليها بحملات الأنفال ضد الشعب الكردي ومواقع البيشمركة. كما استخدم في هذه الحملات التي دامت قرابة تسعة شهور، وفي الشهر الثاني من بدء الحملة الفعلية، الأسلحة الكيماوية ضد مدينة حلبجة، وسنبحث في قضية الأنفال بشكل تفصيلي فيما بعد.
٥. وتطرق الحزب إلى البطالة الواسعة التي شملت الرجال والنساء بسبب توجيه الموارد المالية للحرب وتعطيل عملية التنمية، وتنامي الفقر والحرمان لفئات واسعة من الشعب. ولخص الحزب الشيوعي الموقف من الحرب وعواقبها في البرنامج الذي أقر في المؤتمر على النحو التالي:

"جاءت الحرب العدوانية التي شنها النظام الدكتاتوري ضد إيران في ٢٢ أيلول ١٩٨٠ نتيجة منطقية لمجمل سياسات النظام في معاداة الشعب والحركات الثورية، وتحالفه مع الرجعية، وتعاونه مع الإمبريالية، وأطماعه التوسعية، وأحدثت هزة عميقة وشاملة في حياة المجتمع بأسره، وعمقت لدرجة قصوى من الاتجاهات الرجعية في النهج الطبقي للحكم وفي سائر جوانب سياسته الاقتصادية - الاجتماعية. ففيما عدا الخسائر البشرية الفادحة التي تحمل أعباءها العمال والفلاحون وسائر الكادحين، والكوارث التي حلت بمختلف فئات السكان، أسفرت الحرب عن خراب اقتصادي شامل في القاعدة الصناعية والموانئ والمرافق الإنتاجية والخدمية، التي أصيبت بضرية قاصمة، وتوقف تصدير النفط من الخليج وعبر سورية. وأدت الحرب إلى تغيير عميق في هيكل القوى العاملة من خلال تحويل القسم الأكبر منها في المدينة والريف نحو الجبهة وشراء الأسلحة واستنزاف الرصيد الاحتياطي من العملات الأجنبية، وإتقال العراق بالديون الباهظة، وتدهور قيمة الدينار العراقي. وقد أدى هبوط الموارد إلى بروز مظاهر مشتتة من الإفقار، التي أنزلت بالفئات الكادحة من الشعب، مقابل مزيد من الإثراء الفاحش لفئات جديدة من البرجوازيين الطفيليين والمقاولين والبرجوازية البيروقراطية في جهاز الدولة...<sup>٩١</sup>".

وفي مجال المهمات الملحة التي تواجه الحزب الشيوعي ركز البرنامج على مهمة إنهاء الحرب باعتبارها المهمة الأولى التي تواجه الحزب والشعب، إذ جاء في البرنامج ما يلي:

"إن حزبنا ناضل ويناضل من أجل إنهاء الحرب فوراً. وفي حالة استمرار الحرب إلى ما بعد إسقاط النظام الدكتاتوري الحالي، فستكون مهمة إنهاءها بصلح ديمقراطي عادل في رأس مهمات الحكومة الوطنية الديمقراطية الائتلافية"<sup>٩٢</sup>. وأكد البرنامج ضرورة "محاكمة مجرمي الحرب، وعلى رأسهم الجلاد صدام حسين، وإنزال العقاب الصارم بهم"<sup>٩٣</sup>، باعتبارها أحد الإجراءات المهمة لفترة ما بعد الحرب.

٩١ المصدر السابق نفسه. البرنامج. ص ٢٥٤/٢٥٣.

٩٢ المصدر السابق نفسه. ص ٢٦٦.

٩٣ المصدر السابق نفسه. ص ٢٦٦.

إذاً يمكن القول بأن سياسة الحزب من حيث الجوهر لم تتغير طيلة سنوات الحرب العراقية - الإيرانية من الناحية المبدئية، وأن كان قد ميز نسبياً من حيث مضمون البيانات بين الفترة التي كان العراق قد شن الحرب وتوغل في الأراضي الإيرانية، وبين الفترة التي دعا فيها النظام العراقي إلى إيقاف القتل ورفضت الحكومة الإيرانية ذلك، بعد أن دخلت الأراضي العراقية واحتلت جزءاً منها. ولكن الموقف العام بقي كما كان عليه سابقاً، أي المطالبة بإنهاء الحرب والبدء بمفاوضات سلمية لحل المشكلات القائمة بين البلدين ورفض الحرب كوسيلة لمعالجة أي من المشكلات المعلقة. إلا أن بعض الشيوعيين العراقيين، ومنهم زكي خيري وزوجته الدكتورة سعاد خيري، قد اعتبرا الفترة التي أعقبت خروج القوات العراقية من الأراضي الإيرانية وإصرار إيران على مواصلة الحرب، بمثابة دفاع عن الوطن وعن السيادة الوطنية، ولكنها رفضت من الغالبية العظمى من أعضاء وكوادر وقيادة الحزب الشيوعي العراقي. إلا أن هذا التمايز لم يدفع بهذه المجموعة من الشيوعيين إلى تزكية النظام وجرائمه وسياساته العدوانية وحره القذرة ضد إيران. وخلال هذه الفترة برزت مجموعة من الشيوعيين التي اصطف بعض أفرادها في المحصلة النهائية إلى جانب النظام، إذ ادعى هذا البعض بأن النظام العراقي يدافع عن الوطن، في حين كان النظام قد غاص في وحل معاداة الشعب والوطن.

حين شن النظام العراقي الحرب على إيران كان الحزب الشيوعي قد ترك موقعه في الجبهة الوطنية والقومية التقدمية منذ العام ١٩٧٩ ورفع في اجتماع اللجنة المركزية للحزب في صيف هذا العام في برلين شعار إسقاط النظام الدكتاتوري وتبني عملياً الكفاح المسلح للإطاحة به. وبالتالي كانت للحزب وحدات أنصارية جديدة قد شكلت منذ العام ١٩٧٩ في منطقة ناوزنك في الأراضي العراقية وعلى الحدود بين إيران والعراق وعلى مقربة من فصائل البيشمركة التابعة للاتحاد الوطني الكردستاني التي كانت موجودة في ناوكان. وكان الحزب الشيوعي العراقي يتعاون مع الحزبين الكرديين، وقد حصل على دعم مباشر من الطرفين في مجال التسليح في الفترة الأولى من تحوله على الحركة الأنصارية المسلحة. وكانت المجموعة الأنصارية الشيوعية تتكون في الغالب الأعم من الشيوعيين الكرد من أبناء المنطقة وكذلك



من بعض الكلدان والعرب، والتي في مجرى سنوات الحرب قد توسعت قاعدة الأنصار كثيراً، كما توسعت بقية قوات البيشمركة التابعة للحزبين الكرديين وللأحزاب الكردية الأخرى التي تشكلت حينذاك، ومنها الحزب الاشتراكي الكرديستاني. وسيكون البحث في الحركة الأنصارية المسلحة للشيوعيين وقوات البيشمركة الكرديستانية فصل خاص في هذا الكتاب.

ثانياً: سياسة وموقف الحزب الديمقراطي الكرديستاني من الحرب

كان الحزب الديمقراطي الكرديستاني يخوض نضالاً مسلحاً ضد الحكم الدكتاتوري حين بدأ النظام العراقي بشن حربه العدوانية ضد إيران، بعد أن أعاد الحزب تنظيم صفوفه وتجميع قواه واستعادة عافيته نتيجة انهيار الحركة المسلحة في العام ١٩٧٥ بالارتباط مع مؤامرة النظامين العراقي والإيراني وتوقيع اتفاقية الجزائر باعتبارها كانت مؤامرة موجهة ضد الشعب الكردي وحركته المسلحة ومطالبته بممارسة حقوقه القومية العادلة. ومع بدء الحرب اتخذ الحزب الديمقراطي الكرديستاني موقفاً واضحاً حيث أدان الدكتاتورية الغاشمة والحرب العدوانية التوسعية.

ثالثاً: سياسة وموقف الاتحاد الوطني الكرديستاني من الحرب العراقية – الإيرانية

اتخذ الاتحاد الوطني الكرديستاني موقفاً واضحاً لا يختلف عن موقف الحزب الديمقراطي الكرديستاني وبقية الأحزاب السياسية العراقية التي ناهضت النظام العراقي الدكتاتوري إزاء الحرب التي شنها النظام ضد إيران. وقد تجلّى هذا الموقف في تصريحات قادة الاتحاد الوطني وفي بيانات المكتب السياسي واللجنة المركزية أو باسم الحزب. واعتبرت تلك البيانات أن الحرب قد شنت من نظام فاشي دموي وعنصري ضد دولة جارة للعراق تستهدف ثورتها الحديثة التي أنهت وجود النظام الإيراني الشاهنشاهي الذي عقد اتفاقية الجزائر مع النظام العراقي في العام ١٩٧٥ والتي توجهت بالأساس لضرب الحركة الكردية المسلحة.

إلا أن هذا الموقف شهد تبديلاً مستمراً أثناء سنوات الحرب التي دامت ٨ سنوات. ففي أعقاب انسحاب القوات العراقية من الأراضي الإيرانية ودعوة النظام إلى إيقاف القتال اتخذ

الاتحاد الوطني الكُردستاني موقفاً آخر، خاصة وأن إيران قد وقفت إلى جانب الحزب الديمقراطي الكُردستاني في صراعه مع الاتحاد الوطني الكُردستاني، كما أن قيادة الحزب الديمقراطي الكُردستاني كانت تقيم في منطقة راجان الكُردستانية في إيران طيلة فترة الحرب العراقية الإيرانية وقبلها بعدة سنوات أيضاً. إلا أن القيادات الميدانية للحزب والبيشمركة كانت تعيش وتعمل على الأراضي العراقية وفي إقليم كُردستان.

في النصف الثاني من العام ١٩٨٣ أصدرت اللجنة القيادية للاتحاد الوطني الكُردستاني بياناً سياسياً حول مخاطر الحرب العراقية الإيرانية التي كانت بعض معاركها تدور في إقليم كُردستان العراق أشار فيه إلى أنه يناهض الحرب الدائرة بين النظامين العراقي والإيراني باعتباريهما نظامين رجعيين معادين لمصالح شعوب البلدين واعتبر أن كُردستان تتعرض لغزو رجعي عدواني إيراني. فقد جاء في هذا البيان ما يلي:

"يتعرض وطننا العزيز الآن إلى غزو إيراني واسع النطاق جلب إلى كُردستان ويلات وكوارث الحرب المدمرة التي أشعلها الدكتاتور صدام التكريتي تنفيذاً لمخطط رجعي عدواني لن يخدم إلا الاستعمار والصهيونية والرجعية العربية، إن الحرب المستمرة بين الحكومتين البرجوازيين الرجعتين الإيرانية والعراقية التي اكتوت بنيرانها جماهير الشعوب العربية والكُردية والفارسية والأزرية ليست إلا حرب الطبقات الحاكمة والمستغلة في ما بينها من أجل تعزيز حكمها وتوسيع مناطق النفوذ وتحقيق الأطماع التوسعية رغم إرادة الشعوب التواقفة إلى السلم والتآخي والتنمية وخلافاً لرغبتها في معركة ممارسة الديمقراطية والقومية"<sup>٩٤</sup>.

ويحدد البيان المخاطر المرتبطة بهذه الحرب التي شنها النظام العراقي فيذكر ما يلي:

"لقد أهدرت الثورة البرجوازية البيروقراطية العربية الحاكمة في العراق وعلى رأسها الزمرة العفلقية الفاشية الطاقات العسكرية والمادية والبشرية وبددت ثروات شعبها وماردها الهائلة في حرب ظالمة قذرة، وأدخلت الجماهير الشعبية في أتونها لتحترق بويلاتها وتعاني

---

٩٤ الاتحاد الوطني الكُردستاني. اللجنة القيادية. بيان صادر عن اللجنة القيادية للاتحاد بتاريخ

١٩٨٣/٧/٢٥. ص ١ من البيان وص ١٨ من كراس أوسع تضمن مجموعة بيانات.

من كوارثها وعرضت الوطن إلى مخاطر حقيقية تهدد استقلال الوطن والوحدة الوطنية وكيان البلاد وتندر بالاحتلال الإيراني وفرض حكم دكتاتوري آخر بلباس ديني مغرق بالرجعية يتنكر لحق شعبنا العراقي في حكم نفسه ولحق الأمة الكُردية في تقرير مصيرها ولتطلعات الجماهير الكادحة نحو الديمقراطية الشعبية والاشتراكية،...<sup>٩٥</sup>.

وفي الوقت الذي كانت قوات البيشمركة التابعة للاتحاد الوطني الكُردستاني قد خرجت لتوها من معارك حامية الوطيس ضد قوات البيشمركة / الأنصار التابعة للأحزاب المؤتلفة في الجبهة الوطنية الديمقراطية (جود)، (سنبحث في هذه المعارك في فقرة مستقلة)، التي ضمت فيها الحزب الديمقراطي الكُردستاني والحزب الشيوعي العراقي والحزب الاشتراكي الكُردستاني، دعا البيان في الوقت نفسه إلى إقامة جبهة عراقية عريضة لمواجهة الحكم الدكتاتوري في العراق وضد الحرب وضد الغزو الإيراني، إذ جاء فيه ما يلي:

" أيتها القوى الوطنية التقدمية في العراق، إن طريق الخلاص من المخاطر الجسيمة التي يجلبها الغزو الإيراني ومن المآسي والويلات الرهيبة التي أوقعتها الحرب القذرة بجماهير الشعوب العربية والكُردية والإيرانية .. هو طريق النضال لإسقاط الحكم البرجوازي البيروقراطي الخائن والإتنيان بحكم انتلاني وطني تقدمي يضمن الاستقلال الوطني ويوفر الحقوق والحريات الديمقراطية للشعب ويقر حق تقرير المصير للأمة الكُردية ولا يمكن تحقيق هذه المهمة المقدسة إلا بجهود ونضالات جماهير شعبنا وقواها التقدمية والثورية وذلك باستحالة "تصدير الثورات" ناهيك عن استحالة قدرة الغزو الخارجي على تحقيقها وفضلاً عن كون القوة الغازية قوة رجعية طامعة في أرض العراق ومياهه وثروته تحمل أفكاراً مغرقة في التأخر وتنادي بالطائفية والدكتاتورية الفردية وتضليل الجماهير الشعبية وتخدعها بأوهام كاذبة وخرافات... لذلك فأن الواجب الوطني يحتم على القوى الوطنية التقدمية والثورية العراقية أن تلم صفوفها وتوحدنا في جبهة وطنية شاملة لاستنهاض

---

٩٥ المصدر السابق نفسه . ص ١٩.

الجماهير الشعبية وتنويرها ولقيادة انتفاضتها الشعبية للإجهاد على الزمرة العفلقية الفاشية المتسلطة على رقاب الشعب ومصير الوطن ولإسقاط حكمها الدكتاتوري الإرهابي، ...<sup>٩٦</sup>. ولقد استثنى البيان من هذه الجبهة الوطنية والديمقراطية والتقدمية والثورية الأحزاب التي اتهمها بالخيانة الوطنية التي كانت تعمل ضمن التحالف السياسي (جود).<sup>٩٧</sup>

ورغم هذا الموقف المناهض في جوهره للحكومة العراقية، باعتباره استمراراً للموقف السابقة، قد برز في موقف الاتحاد الوطني الكردستاني تغيراً واضحاً إزاء إيران وسياستها في العراق والمنطقة. وهذا التغيير في الموقف أعقبه حصول اتصالات بين الاتحاد الوطني الكردستاني والحكومة العراقية منذ بداية العام ١٩٨٣ وتطورت في النصف الثاني من هذا العام إلى مفاوضات رسمية بين الطرفين، حيث أصدر الاتحاد الوطني الكردستاني كراساً يوضح فيه سير مراحل المفاوضات بينهما في بغداد. ويتحدث البيان عن استعداد الحكومة العراقية لتلبية مطالب الشعب الكردي، إذ أورد البيان مقتطفات وتلخيصات لخطاب السيد جلال الطالباني في حشد جماهيري قدره كاتب البيان بمئات الآلاف في منطقة سرداش في كردستان العراق، منها:

".. في الآونة الأخيرة قامت الحكومة في بغداد اتصالات عديدة مع الاتحاد الوطني الكردستاني لغرض الدخول في مفاوضات جديدة وحوار صريح وذلك لحل المسألة الكردية ومبنيًا استعداده لتنفيذ المطالب المشروعة لشعبنا الكردي في كردستان العراق والجلوس على مائدة المفاوضات وبشكل رسمي ومباشر"<sup>٩٨</sup>. ويشير البيان إلى قبول قيادة الاتحاد الوطني الكردستاني في الدخول في المفاوضات.

والبيان يثبت في تلك الفترة المسائل التالية:

---

٩٦ المصدر السابق نفسه. ص ٢٣/٢٤.

٩٧ المصدر السابق نفسه. ص ٢٠ وما بعدها.

٩٨ الاتحاد الوطني الكردستاني. "توضيح حول سير مراحل المفاوضات بين الاتحاد الوطني الكردستاني والحكومة في بغداد" نشرة الخليج. السنة الثالثة العدد الثامن والتاسع في ١٩٨٤/٢/٢٢. صوت الثورة العراقية - كردستان. ص ١. (خطوط التشديد في أصل البيان)

١. أوضح البيان على نضال الكُرد الذي تواصل حتى ذلك الحين على أكثر من ٢٣ سنة.
٢. وأن الحكومة مستعدة على إغناء الحكم الذاتي بمحتوى جديد في ضوء مطالب الاتحاد الوطني الكُردستاني.
٣. وأنه متفائل من أقوال ورغبة الحكومة في حل المسألة الكُردية في كُردستان العراق.
٤. وأن هناك بعض الشوفيين الذين يريدون تشويه موقف الشعب الكُرد من الحرب العراقية الإيرانية، إذ أن الشعب الكُرد والاتحاد الوطني الكُردستاني يقف ضد الحرب وضد محاولات إيران احتلال الراضي العراقية، ثم يؤكد " ... أن الاتحاد الوطني الكُردستاني وقوات الأنصار تصدوا ببطولة للهجمات الإيرانية حتى وفي أصعب وأحوج الظروف والتي كانت تقف فيها الحكومتان المتحاربتان ضدهم واليوم لنا نفس الرأي ونفس الموقف بالنسبة للاعتداءات الإيرانية ولكن برأينا كي تتصدى جماهير كُردستان بشكل فعال للاعتداءات وتجعل كُردستان مقبرة للغزاة، يجب تحقيق كل حقوق شعبنا الكُرد القومي والديمقراطية ويجب منح الجماهير الحكم الذاتي الحقيقي لكُردستاننا... ٩٩".

ويبدو لي بأن الأمل في الحصول على تلك الأهداف هي التي جعلت الصراع والنزاع بين القوى المختلفة أولاً، وتباين موقف الحزبين الكُرديين من إيران والعراق حينذاك ثانياً، ممكناً وبالحدة والقسوة التي سنأتي عليها في موقع آخر من هذا الكتاب.

لقد استمر هذا الموقف من الحرب لفترة غير قصيرة رغم فشل المفاوضات. ولكن تغيراً بدأ يطرأ على موقف الاتحاد الوطني الكُردستاني في العام ١٩٨٧ و١٩٨٨ حين بدأت مفاوضات بين القوى السياسية العراقية لتشكيل تحالف جديدة، وخاصة بين القوى الكُردستاني ثن تسارعت تلك المفاوضات في العام ١٩٨٨ حين قام النظام الصدامي بمجازره الرهيبة في كُردستان العراق في ما أطلق عليه من قبل النظام العراقي بحملات

---

٩٩ المصدر السابق نفسه. ص ٨. (خطوط التشديد في اصل البيان).

الأطفال والتي لم تكن سوى مجازر وحشية ضد الشعب الكردي وإلقاء السلاح الكيماوي على مدينة حلبجة، والتي سنبحث فيها لاحقاً.

وقد تم في منتصف العام ١٩٨٨ تشكيل الجبهة الكردستانية، حيث اتخذ الاتحاد الوطني الكردستاني موقفاً آخر من الحرب العراقية الإيرانية ومن النظام العراقي. فقد أدلى السيد جلال الطالباني، أمين عام الاتحاد الوطني الكردستاني بحدث تفصيلي جواباً عن أسئلة وجهها له مراسل جريدة "الغد" العراقية التي كانت تصدر في المنفى عن الموقف من الحرب والنظام العراقي وعن القضية الكردية في العراق. ورغم أن السؤال كان يبحث في موقف الجبهة الكردستانية عن النظام والحرب، إلا أن جواب السيد الطالباني كان يعبر في الوقت نفسه عن موقف الاتحاد الوطني الكردستاني. فقد قال الطالباني ما يلي:

"الجبهة الكردستانية تدعو في بيانها وبرنامجها إلى تخليص العراق من الدكتاتورية والحرب وبالتالي تدعو إلى إسقاط النظام الدكتاتوري القائم، إنهاء الحرب بين العراق وإيران على أسس ديمقراطية تضمن مصالح الشعبين الجارين العراقي والإيراني. والموقف من البديل طبعاً هو البديل الديمقراطي الذي يوفر الحقوق والحريات الديمقراطية للعراقيين كافة ويضمن حق تقرير المصير للشعب الكردي باعتبار ذلك أيضاً من الحقوق الديمقراطية، وكذلك البديل الذي يضمن حق الائتلاف الديمقراطي العراقي بين القوى المناضلة وفق برنامج مشترك لتحقيق أهداف مشتركة.

أنا لا أريد أن أتوقف عند نقطة الحرب لأنه أحياناً تثار مسألة العلاقة بين الحرب والإسقاط... نحن نعتقد أنه توجد علاقة دياكتيكية، علاقة موضوعية، علاقة أساسية فاعلة بين الإسقاط وإنهاء الحرب. ولكن ذلك لا يعني أن إنهاء الحرب مرفوض قبل إسقاط الدكتاتورية. الجبهة تفضل إسقاط الدكتاتورية وإقامة حكم ديمقراطي قادر على تحقيق السلم، لأننا نعتقد أن الدكتاتورية القائمة هي التي أشعلت الحرب وهي التي تريد إدامتها، وهي التي تريد مواصلة الحرب من أجل بقائها في دست الحكم. وذلك لا يعني أن الجبهة الكردستانية ترفض إنهاء الحرب قبل الإسقاط. ففي البيان الأخير الصادر عن القيادة

السياسية للجهة الكردستانية فيه فقرة واضحة تدعو إلى إنهاء الحرب العراقية - الإيرانية  
والحرب العراقية - الكردية. ١٠٠٠.

والبيان يشير إلى ثلاث حقائق مهمة:

١. أن الاتحاد الوطني الكردستاني كان يفضل إسقاط النظام لكي يتسنى للقوى  
الديمقراطية أن تنهي الحرب من خلال إقامة نظام ديمقراطي بديل في العراق.

٢. أن النظام الدكتاتوري العراقي غير قادر وغير راغب على تحقيق إيقاف القتال وإنهاء  
الحرب.

٣. وأن هذا الموقف لا يعبر عن موقف الاتحاد الوطني الكردستاني حسب، بل وعن موقف  
الجهة الكردستانية.

كان الاتحاد الوطني في هذه الفترة يفضل إسقاط النظام قبل إيقاف القتال لكي يتم  
إنهاء الحرب بسقوط النظام. إلا أن هذا الموقف لم يكن موحداً في الجهة الكردستانية، بل  
كان الحزب الشيوعي قد وقف إلى جانب شعار "إنهاء الحرب وإسقاط الدكتاتورية".

في لقاء صحفي لمراسل مجلة النهج مع السيد عزيز محمد، السكرتير الأول للجنة  
المركزية للحزب الشيوعي العراق، وجواباً عن السؤال التالي: "ثمة فكرة ترى أن وقف  
الحرب قبل إسقاط الدكتاتورية يعني إنقاذ هذه الأخيرة؟، جاء فيه ما يلي:

"إن نضالنا من أجل إنهاء الحرب وإسقاط الدكتاتورية متلازمان في تيار ثوري واحد،  
ولكنهما غير مشروطين ببعضهما. فنحن سنواصل ونعزز نضالنا من أجل إسقاط  
الدكتاتورية حتى في حالة انتهاء الحرب. كما سنواصل ونعزز نضالنا من أجل إنهاء الحرب  
التي يمكن أن تتيح لشعبنا وقواه الوطنية إمكانيات أفضل للإطاحة بالدكتاتورية. ويعتقد  
حزبنا أن إيقاف القتال وإنهاء الحرب لا يعزز من قدرات الدكتاتورية أو يمنحها فرصة  
أفضل للبقاء في الحكم، بل سيضعها وجهاً لوجه أمام الحساب العسير من جانب الشعب

---

١٠٠ الطالباني، جلال. حول القضية الكردية في العراق. الاتحاد الوطني الكردستاني. تشرين الثاني

١٩٨٨. ص ٤٦/٤٥.

وجماهير الجنود، ويقيد من قدراتها على القمع والمناورة ومحاولة خداع الجماهير بشعار "الدفاع عن الوطن"، كما سيسهم في تفجير نقمة الشعب والقوات المسلحة، ويطلق العنان للصراع الطبقي وتركز الجهود على تخلص البلاد من كابوس الدكتاتورية"<sup>١٠١</sup>. إلا أن الحزب الشيوعي وافق في إطار التحالف الجبهوي أن يقر الشعار الذي طرح مع التفسير الذي قدمه السيد جلال الطالباني.

وفي المسألة الخاصة بالموقف العراقي من الحرب، لا بد من الإشارة إلى أن العراق رفض إيقاف القتال في السنة الأولى من الحرب، ولكنه سرعان ما طرح شعار إيقاف القتال بسبب تراجعهم أمام القوات الإيرانية وانسحابه من الأراضي الإيرانية، وبالتالي كان الرفض لإيقاف القتال هي الدولة الإيرانية وليست الدولة العراقية أو النظام الدكتاتوري العراقي. ولهذا لم يكن دقيقاً القول بأن النظام العراقي غير قادر على إنهاء الحرب، إذ أن الضغط الدولي قد فرض على إيران، إضافة إلى تحرير منطقة الفاو من القوات الإيرانية. فإيقاف الحرب يساعد على خلق أجواء أفضل لإسقاط النظام من أن يكون النظام في مرحلة الحرب وحيث تسود القوانين الاستثنائية والرقابة الشديدة على المجتمع. ومع ذلك فإن إنهاء الحرب لم يوفر الإمكانية الجيدة للقوى السياسية العراقية على إسقاط النظام مما استدعى الغالبية منها إلى دعم التوجه الأمريكي في تنفيذ ما يسمى بتكتيك الضربة الاستباقية ضد العراق لتجنب احتمال تطور أسلخته المحرمة دولياً!

ولا شك في أن النظام قد استثمر ظروف الحرب العراقية - الإيرانية، وهي في نهاياتها، أن يوجه ضربة قاسية جداً ضد الشعب الكردي وقواه السياسية في عمليات الأنفال في العام ١٩٨٨.

---

١٠١ محمد، عزيز. سياستنا. دمشق - قبرص. مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي.

(بدون تاريخ). ص ٢٦/٢٧.



رابعاً: موقف التحالفات السياسية المناهضة لصدام حسين من الحرب العراقية - الإيرانية

تشكلت في العراق عدة جبهات سياسية مناهضة لنظام صدام حسين قبل بدء الحرب العراقية الإيرانية. وكان أغلبها قد شكل في دمشق من جانب الأحزاب السياسية العاملة هناك، ومنها الاتحاد الوطني الكردستاني وحزب البعث العربي الاشتراكية (قيادة قطر العراق) والحركة الاشتراكية العربية وعدد من التنظيمات القومية العربية. وفي أعقاب خروج الحزب الشيوعي العراقي من التحالف مع البعث في نهاية العام ١٩٧٨ وبداية العام ١٩٧٩، تشكل أول تحالف جديد باسم الجبهة الوطنية القومية الديمقراطية (جو قد) وجرى التوقيع عليه بتاريخ ١٢/١١/١٩٨٠، أي بعد نشوب الحرب العراقية - الإيرانية بستة أسابيع تقريباً. وقد شاركت في هذه الجبهة القوى والأحزاب السياسية التالية، وفق ما جاء في بيانها التأسيسي:

(١) الحزب الاشتراكي، (٢) الحزب الاشتراكي الكردستاني الموحد، (٣) الحركة الاشتراكية العربية، (٤) حزب البعث العربي الاشتراكي (قيادة قطر العراق) (٥) جيش التحرير الشعبي العراقي، (٦) الحزب الشيوعي العراقي، (٧) الاتحاد الوطني الكردستاني، و(٨) المستقلون الديمقراطيون.

اتخذت هذه الجبهة المناهضة لنظام البعث الحاكم في العراق موقفاً واضحاً من الحرب العراقية الإيرانية، إذ كانت قد أصدرت بيانها السياسي بتاريخ ١٢/١١/١٩٨٠ في دمشق تضمن الموقف التالي من النظام والحرب:

"ولم يكتف الجلال صدام حسين الذي فرط بمبادئ السيادة الوطنية لشعبنا على أراضيه ومياهه الإقليمية لصالح شاه إيران العميل بتوقيعه اتفاقية آذار ١٩٧٥، لم يكتف بمناوآته للثورة الإيرانية ومحاولاته المتكررة لإحباطها ونسف مكتسباتها بهدف إعادة الهيمنة الاستعمارية على إيران بل تجاوز ذلك إلى شن الحرب ضد إيران لصالح الإمبريالية الأمريكية وتنفيذاً لمخططاتها الخبيثة، ودفع بجيش العراق قسراً في القتال ضد الجمهورية الإسلامية في إيران، بتشجيع سافر من النظم العربية الرجعية العربية العميلة تحت غطاء الدفاع الزائف عن "السيادة الوطنية والحقوق العربية".

إن الإمبريالية والرجعية العميلة التي دفعت الدكتاتور صدام لإشعال هذه الحرب المدمرة تسعى لتحقيق أهداف عدوانية من بينها تحطيم قدرات الشعبين العراقي والإيراني وإبعاد عراقنا المناضل وجيشه الباسل عن المواجهة الحقيقية والحاسمة ضد الإمبريالية والصهيونية العالمية والعدو القومي "إسرائيل" ١٠٢. وأبدى البيان بوضوح موقفه من اتفاقية آذار ١٩٧٥ والتي سميت باتفاقية الجزائر حيث ورد فيه ما يلي: "لقد أكدت الحركة الوطنية العراقية موقفها الواضح والثابت بإدانة معاهدة آذار الاستعمارية الجائرة، وفي ذات الوقت أعلنت حركتنا الوطنية تضامنها مع الثورة الإيرانية في عداؤها للإمبريالية الأمريكية والصهيونية العالمية وأداتها العنصرية المعادية "إسرائيل" على أسس نضالية واضحة تركز على احترام مبادئ الاستقلال والسيادة الوطنية والقومية لكلا الشعبين الصديقين العراقي والإيراني، كما دعت القوى الوطنية العراقية الثورة الإيرانية للتضامن والتساند مع نضال شعبنا العراقي المكافح بقيادة أحزابه وقواه الوطنية والقومية الديمقراطية المستقلة، التي تواصل نضالها بمختلف الوسائل بما فيها الكفاح الشعبي المسلح لإسقاط النظام الإرهابي وإقامة حكم الائتلاف الديمقراطي" ١٠٣.

من المفيد أن نشير هنا إلى الملاحظات التالية:

- لم يشارك الحزب الديمقراطي الكردستاني في هذه الجبهة بسبب العلاقات التي كانت متوترة في حينها مع الاتحاد الوطني الكردستاني ونزيف الدم الذي بدأ بعد تأسيس الاتحاد الوطني الكردستاني في أعقاب انهيار الحركة الكردية المسلحة في العام ١٩٧٥ بين قوات البيشمركة للطرفين، رغم أن مواقفه من النظام والحرب كانت متطابقة مع مواقف بقية القوى السياسية العراقية بشأن النظام والحرب.

---

١٠٢ الثقافة الجديدة. مجلة شهرية يصدرها الحزب الشيوعي العراقي. البيان السياسي للجبهة الوطنية القومية الديمقراطية. في ١٢/١١/١٩٨٠. العدد ١٢٦، تشرين الثاني / كانون الأول ١٩٨٠. ص ١٨٣-١٨٦.

١٠٣ المصدر السابق نفسه. ص ١٨٤.

- خلا البيان من توقيع أي من قوى الإسلام السياسي العراقية التي كانت تعمل في حينها في إيران وكان لها ممثلون في سوريا، إلا أن هذه القوى لم تبد في حينها أي رغبة للتعاون، كما أن إيران لم تكن توافق على مثل هذا التعاون.
- ويلاحظ قارئ البيان إلى الربط العضوي السليم بين الحرب والمصالح الأمريكية، غز أن الولايات المتحدة كانت أكبر مشجع ومساند للنظام العراقي في حربه ضد إيران.
- وجاء البيان مشدداً على إسرائيل باعتبارها عدواً، بغض النظر عن مواقف القوى المختلفة، إذ من كان يعمل في سوريا كان عليه أن يأخذ بنظر الاعتبار موقف سوريا من إسرائيل.
- لم يتضمن البيان شعار إيقاف الحرب العراقية - الإيرانية ضمن الأهداف العشرة التي وردت التزمت بتحقيقها الجبهة الوطنية القومية الديمقراطية على الصعد المحلية والعربية والدولية. وقد كان هذا الموقف جالباً للانتباه، رغم أن مواقف كل حزب من تلك الأحزاب كان إلى جانب إيقاف القتال. وقد كان شعور داخلي يهيمن على القوى السياسية المختلفة بأمل أن تضعف هذه الحرب النظام الاستبدادي، وبالتالي يمكن من خلال ذلك تحقيق الشعار المركزي الذي طرحته الجبهة في البيان، وأعني به " ١ - إسقاط النظام الدكتاتوري، وإقامة حكم ائتلاف وطني ديمقراطي يؤمن حقوق الشعب وحياته الديمقراطية"<sup>١٠٤</sup>.
- وفي الاجتماع التأسيسي الذي جرى التوقيع فيه على ميثاق "جو قد" ألقى السكرتير الأول للجنة المركزية للحزب الشيوعي العراق كلمة هنأ نفسه والشعب بقيام هذه الجبهة وبرز أهميتها والتزام الحزب بأهدافها مع عدم إلغاء أهداف وبرامج كل حزب فيها ودعا إلى تشديد النضال ضد النظام الدكتاتوري، إلا أنه لم يشير على موضوع وقف القتال وإنهاء الحرب بين البلدين أيضاً، رغم تبني الحزب له من جهة، كما لم يشير إلى ضرورة أن تضم الجبهة بقية أطراف الحركة الوطنية العراقية، وأخص بالذكر هنا الحزب الديمقراطي الكردي.

١٠٤ المصدر السابق نفسه. ص ١٨٥.

لم يمض على توقيع بيان "جو قد" وميثاقها الوطني غير أسبوعين فقط حتى صدر في كُردستان بتاريخ ١٩٨٠/١١/٢٨ البيان الأول لجبهة جديدة هي "الجبهة الوطنية الديمقراطية (جود) شكلت من الأحزاب السياسية التالية:

(١) الحزب الديمقراطي الكُردستاني، (٢) الحزب الاشتراكي الكُردستاني الموحد، (٣) الحزب الشيوعي العراقي.

ولم تكن الأحزاب الأخرى المشاركة في "جو قد" على علم بوجود مفاوضات بين الجهات الثلاث التي شكلت الجبهة الجديدة إذ أن عضوين منها كانا أعضاء في "جو قد" وهما الحزب الشيوعي العراقي والحزب الاشتراكي الكُردستاني الموحد. وقد صدر مع هذا البيان الميثاق الوطني لهذه الجبهة. وقد أثار هذا الموقف غير الشفاف للحزب الشيوعي العراق زوبعة سياسية مناهضة للحزب الشيوعي العراقي، إذ كان المفروض أن تعلم القوى السياسية الأخرى بهذا الموقف خاصة وأن الحزب كان يخوض حواراً مع كل الأطراف بشأن تشكيل الجبهة الأولى، وحين فشل جهده في ضم الحزب الديمقراطي الكُردستاني إليها بسبب رفض الأخير ذلك، قرر إقامة جبهة معه ومع الحزب الاشتراكي الكُردستاني. من حيث الجوهر لم تكن هناك اختلافات بين الميثاقين بالنسبة لجميع القضايا المطروحة. إلا أن البيان خلا من مسألتين مهمتين، وهما إدانة الحرب التي أشعلها النظام الديكتاتوري في العراق أولاً، وعدم مطالبة البيان بإيقاف الحرب العراقية - الإيرانية ثانياً. وقد ركز البيان على الهدف المركزي لهذه القوى والذي تضمن ما يلي:

" أولاً - إسقاط الحكم الديكتاتوري وإقامة حكومة ائتلاف وطني تمثل جميع الأحزاب والقوى المناضلة ضد الإمبريالية والرجعية والديكتاتورية وتضطلع بإنهاء الأوضاع الاستثنائية الاستبدادية وبتصفية مخلفات النظام الديكتاتوري وإشاعة الديمقراطية في حياة المجتمع والدولة"<sup>١٠٥</sup>.

---

١٠٥ الثقافة الجديدة. مجلة شهرية يصدرها الحزب الشيوعي العراقي. البيان السياسي للجبهة الوطنية الديمقراطية. في ١٩٨٠/١١/٢٨. العدد ١٢٩، آذار ١٩٨١. ص ١٢٠.

لم يكن من حيث المبدأ أي ضير في تشكيل مثل هذه الجبهة الثانية، غداً كان في مقدور الحزبين الاشتراكي الكرديستاني الموحد والحزب الشيوعي العراقي جسراً بين الجبهتين ويعملان على تحسين العلاقة بين الاتحاد الوطني الكرديستاني والحزب الديمقراطي الكرديستاني. إلا أن هذا لم يكن ممكناً ومعقولاً في بلد مثل العراق. وبالتالي تعطل عمل الحزب الشيوعي العراقي والحزب الاشتراكي الكرديستاني الموحد في نشاطات الجبهة الوطنية القومية الديمقراطية (جوقد). أؤكد هنا من جديد إلى أن الأحزاب السياسية العراقية كلها كانت حينذاك حتى نهاية فترة الحرب العراقية – الإيرانية تطالب بإيقاف هذه الحرب المجنونة. ولهذا يصعب تفسير ذلك بشكل دقيق، في ما عدا الملاحظة التي أشرت إليها وهي رغبة لدى بعض القوى والأحزاب في استمرار الحرب لإضعاف النظام وبالتالي لإسقاطه. ولم يصرح أي حزب بذلك علناً.

وفي العام ١٩٨٧ بدأت محاولات جادة للتقريب بين وجهات نظر الحزبين الكرديين الرئيسيين، الحزب الديمقراطي الكرديستاني والاتحاد الوطني الكرديستاني بهدف التعاون المشترك في النضال ضد الحرب والنظام ومن أجل الديمقراطية والحقوق القومية للشعب الكردي. وقد كانت المفاوضات صعبة للغاية وطويلة، لعب الحزب الشيوعي العراقي دوراً مهماً فيها، كما كان للقاء بين المسؤولين الأولين في الحزبين الكرديين الدور المباشر في الوصول إلى اتفاق لتشكيل الجبهة الكردستانية العراقية في اجتماع دام ثلاثة أيامو أي بين ٧-٩ حزيران/يونيو من العام ١٩٨٨. ضمت هذه الجبهة الجديدة الأحزاب السياسية العراقية التالية وفق التسلسل الذي ورد في البلاغ الصادر عن اجتماع:

( ١ ) الحزب الاشتراكي الكردي (پاسوك)، ( ٢ ) الاتحاد الوطني الكرديستاني، ( ٣ ) الحزب الشيوعي العراقي – إقليم كردستان، ( ٤ ) حزب الشعب الديمقراطي الكرديستاني، ( ٥ ) الحزب الاشتراكي الكرديستاني – العراق – ( ٦ ) الحزب الديمقراطي الكرديستاني.

تضمن البلاغ الصادر عن القيادة السياسية للجبهة الكردستانية العراقية موقفاً واضحاً من عدة مسائل أساسية، وهي: ١٠٦

١. أهمية تشكيل جبهة وطنية شاملة في العراق لتحقيق الأهداف المنشودة.
٢. العمل من أجل "الإطاحة بالحكم الفاشي الشوفيني المتسلط على رقاب الشعب وإقامة حكومة ائتلاف وطني مؤقتة التي تضمن الحريات الديمقراطية للبلاد وتقر الحقوق القومية المشروعة لشعبنا الكردي، وتزيل أثار (الحرب الكارثية والحرب الشوفينية) وتعيد للعراق دوره في حركة التحرر الوطني العربية وفي النضال المعادي للإمبريالية والصهيونية" ١٠٧.
٣. إنهاء الحرب العراقية الإيرانية التي شنها النظام العراقي.
٤. إنهاء الحرب الشوفينية التي يشنها الناظم الدكتاتوري ضد الشعب الكردي.
٥. شجب وإدانة استخدام الأسلحة المحرمة دولياً ضد الشعب الكردي وقواه المناضلة.

---

١٠٦ الثقافة الجديدة. مجلة شهرية يصدرها الحزب الشيوعي العراقي. البيان السياسي للقيادة السياسية للجبهة الكردستانية العراقية . في ٧-٩ حزيران ١٩٨٨. العدد ٢٠٠/١٩٩، عدد خاص تموز / آب ١٩٨٨ . ص ٢٧٨-٢٨١.

١٠٧ المصدر السابق نفسه. ص ٢٧٩.

## الفصل الرابع

### السياسات الداخلية للحكم الدكتاتوري وسياسات القوى المناهضة للنظام

#### المبحث الأول:

#### السياسات الداخلية للنظام الدكتاتوري

أشرنا في الفصل الأول من هذا الكتاب (المجلد الثامن) إلى طبيعة وسمات الدولة البعثية التي قادها كل من أحمد حسن البكر وصادق حسين على رأس حزب البعث العربي الاشتراكي (جناح ميشيل عفلق) ومجلس قيادة الثورة. وقد تجلت هذه السمات في السياسات الفعلية التي مارسها النظام في فترة الحرب العراقية الإيرانية ضد الشعب العراقي، سواء أكان ذلك في مجال الحريات العامة وحقوق الإنسان وحقوق القوميات أم في مجال السياسة الاقتصادية أم الاجتماعية والثقافية أم في مجال البيئة. ولم تكن هذه السياسة سوى الوجه الآخر لسياسة النظام على الصعيدين العربي والإقليمي وعلى الصعيد الدولي. مما حصد عزلة دولية متفاقمة سنة بعد أخرى، بالرغم من الموقف الدولي المناهض للحكم الإسلامي السياسي المتطرف في إيران.

ويبدو مفيداً وضرورياً أن نتناول هذه المجالات المتعددة بشيء من التفصيل لكي يمكن للقارئ أو القارئ أن يكون رؤية واقعية ودقيقة نسبياً عن هذا النظام الذي قل ما شهدت مثله دول منطقة الشرق الأوسط، رغم وجود نماذج أخرى كانت أو ما تزال شعوب بلدانها تعاني من الاستبداد والقمع والقسوة والتمييز والحرمان.

## حول الحريات العامة وحالة حقوق الإنسان

نصت المواد ١- ١٥ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، حيث شارك العراق في وضعه ووقع وصادق عليه منذ إقراره في الأمم المتحدة في العام ١٩٤٨، على الحقوق الأساسية التي يفترض أن تضمنها كل دولة لأفراد المجتمع وأن يتمتع بها الجميع بصورة متساوية والتي يمكن إيرادها فيما يلي:

"يولد جميع الناس أحراراً متساوين في الكرامة والحقوق. وقد وهبوا عقلاً وضميراً وعليهم أن يعامل بعضهم بعضاً بروح الإخاء"، وأن " لكل إنسان حق التمتع بكافة الحقوق والحريات الواردة في هذا الإعلان، دون أي تمييز، كالتمييز بسبب العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو أي رأي آخر، أو الأصل الوطني أو الاجتماعي أو الثروة أو الميلاد أو أي وضع آخر، دون أية تفرقة بين الرجال والنساء ".  
"وفضلاً عما تقدم فلن يكون هناك أي تمييز أساسه الوضع السياسي أو القانوني أو الدولي لبلد أو البقعة التي ينتمي إليها الفرد سواء كان هذا البلد أو تلك البقعة مستقلاً أو تحت الوصاية أو غير متمتع بالحكم الذاتي أو كانت سيادته خاضعة لأي قيد من القيود"،  
وأن " لكل فرد الحق في الحياة والحرية وسلامة شخصه"، إذ " لا يجوز استرقاق أو استعباد أي شخص. ويحظر الاسترقاق وتجارة الرقيق بكافة أوضاعهما"، كما " لا يعرض أي إنسان للتعذيب ولا للعقوبات أو المعاملات القاسية أو الوحشية أو الحاطة بالكرامة، وأن " لكل إنسان أينما وجد الحق في أن يعترف بشخصيته القانونية، كما أن لـ " كل الناس سواسية أمام القانون ولهم الحق في التمتع بحماية متكافئة عنه دون أية تفرقة، كما أن لهم جميعاً الحق في حماية متساوية ضد أي تمييز يُخل بهذا الإعلان وضد أي تحريض على تمييز كهذا. وأن "لكل شخص الحق في أن يلجأ إلى المحاكم الوطنية لإنصافه عن أعمال فيها اعتداء على الحقوق الأساسية التي يمنحها له القانون، ثم " لا يجوز القبض على أي إنسان أو حجزه أو نفيه تعسفاً"، إذ " لكل إنسان الحق، على قدم المساواة التامة مع الآخرين، في أن تنظر قضيته أمام محكمة مستقلة نزيهة نظراً عادلاً علنياً للفصل في حقوقه والتزاماته وأية تهمة جنائية توجه له"، كما أن " كل شخص



متهم بجريمة يعتبر بريئاً إلى أن تثبت إدانته قانوناً بمحاكمة علنية تؤمن له فيها الضمانات الضرورية للدفاع عنه"، إذ "لا يدان أي شخص من جراء أداء عمل أو الامتناع عن أداء عمل إلا إذا كان ذلك يعتبر جرمًا وفقاً للقانون الوطني أو الدولي وقت ارتكاب. كذلك لا توقع عليه عقوبة أشد من تلك التي كان يجوز توقيعها وقت ارتكاب الجريمة"، "لا يعرض أحد لتدخل تعسفي في حياته الخاصة أو أسرته أو مسكنه أو مراسلاته أو لحملات على شرفه وسمعته. ولكل شخص الحق في حماية القانون من مثل هذا التدخل أو تلك الحملات". كما أن "لكل فرد حرية النقل واختيار محل إقامته داخل حدود كل دولة"، و "يحق لكل فرد أن يغادر أية بلاد بما في ذلك بلده كما يحق له العودة إليه"، و "لكل فرد الحق أن يلجأ إلى بلاد أخرى أو يحاول الالتجاء إليها هرباً من الاضطهاد"، و "لا ينتفع بهذا الحق من قدم للمحاكمة في جرائم غير سياسية أو لأعمال تناقض أغراض الأمم المتحدة ومبادئها" و "لكل فرد حق التمتع بجنسية ما"، إذ "لا يجوز حرمان شخص من جنسيته تعسفاً أو إنكار حقه في تغييرها"<sup>١٠٨</sup>. فهل يمكن الادعاء من جانب النظام الحاكم في العراق أن أياً من تلك الحقوق قد تحقق في العراق أو مارسه النظام؟

جميع المعلومات المتوفرة لدينا وكل التقارير الصادرة عن لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة ولجنة مراقبة حقوق الإنسان في الشرق الأوسط التابعة للكونغرس الأمريكي ومنظمة العفو الدولية والمنظمة العربية لحقوق الإنسان وكذلك اللجان الخاصة باللجان التابعة للأمم المتحدة ومنظمات حقوق الإنسان العراقية في الخارج، إضافة إلى تقارير الصحف والمجلات الأجنبية ووكالات الأنباء، تشير إلى أن الشعب العراقي كان يعيش منذ سنوات كثيرة في أوضاع تؤكد إصرار النظام واستمراره حينذاك في مصادرة منظمة ومريعة لكافة حقوق الإنسان وإلى تفاقم عمليات ممارسة الإرهاب والبطش والسجن والتعذيب والقتل ومعاقبة العائلات والأقارب ومصادرة الأملاك والأموال، إضافة إلى الاغتصاب الجنسي ضد المعارضين للنظام من النساء والرجال ومن مختلف الأعمار، أو حتى ضد المشتبه بكونهم

---

١٠٨ الحملة العالمية لحقوق الإنسان. الإعلان الدولي لحقوق الإنسان. الأمم المتحدة. جنيف. سويسرا.

كانوا يحملون أراء مخالفة لأراء حزب البعث الحاكم وصادم حسين، إلى جانب مصادرة حقوقهم في العمل وفي العيش الكريم في ظل الأمن والاستقرار والسلام، وتعرض نسبة عالية من السكان إلى الجوع والحرمان والهوان. وكانت سجون العراق الكثيرة تزدهم، ورغم التصفيات الجسدية المستمرة التي يتعرض لها السجناء السياسيون على مدار السنة، بالمعارضين من مختلف القوميات والأحزاب والمعتقدات الفكرية والدينية والطائفية والسياسية. إذ كان الحكم في العراق قائماً على الاستبداد المطلق حيث تغيب فيه الحياة الدستورية والمؤسسات الديمقراطية المنتخبة بحرية وديمقراطية، وحيث يحكم "الفرد القائد" البلاد بمفرده ويصدر القوانين والقرارات والإجراءات باسم مجلس قيادة الثورة الخاضع كلية "للقائد" الفرد صدام حسين مباشرة، وكلاهما لا يمتلك الشرعية القانونية أو تخويلاً فعلياً وحقيقياً من الشعب. وكان صدام حسين يجمع في يديه كامل السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية، إضافة إلى سلطة الإعلام. ويشير الأفراد القادمون من العراق إلى أن الخلافات داخل العائلة الحاكمة كانت في تفاقم، كما كانت فعاليات بعض قوى المعارضة العراقية في الوسط والجنوب في تزايد وكان العداء للنظام ورأسه في تعاضم من جانب العشائر، التي حالفتها وساندته قبل ذلك. وقد أدى كل ذلك إلى تشديد نشاطات الأجهزة الأمنية الجديدة التي أقامها النظام والتي منحها صلاحيات استثنائية، إذ يحق لها تصفية المعارضين جسدياً بدعوى الحفاظ على أمن "القائد ونظام البعث الصدامي". وازدادت أحكام الإعدام الصادرة عن المحاكم الخاصة ومحاكم أمن الثورة. ويشير تقرير صادر عن منظمة العفو الدولية بوضوح تام إلى أن العراق وإيران يعتبران في مقدمة دول العالم في إصدار وتنفيذ أحكام الإعدام.<sup>١٠٩</sup> وغالبا ما يجري تنفيذ أحكام الإعدام بصورة تشهيرية مخلة بكرامة الإنسان وبكرامة عائلة الضحية ومكانتها الاجتماعية. ويمكن متابعة بعض جوانب مصادرة حقوق الإنسان في العراق في الفقرات التالية.

---

١٠٩ منظمة العفو الدولية. الولايات المتحدة الأمريكية- وحشية الشرطة في مدينة نيويورك وإفراطها في استخدام القوة-. الأمانة العامة. رقم الوثيقة AMR 51/36/96. لندن. حزيران/ يونيو ١٩٩٦.

## \* الحق في الحياة

### الحروب

— أشعل النظام العراقي حربا دموية مجنونة دامت قرابة ٨ سنوات تسببت في موت مئات ألوف البشر من الطرفين، إضافة إلى الخسائر المادية والتخلف الاقتصادي الذي صاحب فترة الحرب وما بعدها، وكذلك أدت إلى تشريد مئات ألوف البشر وهجرة عشرات الألوف إلى خارج العراق هربا من جحيم الحرب ومن إرهاب النظام وملاحقته للهاربين من الخدمة العسكرية، أو فرض التهجير القسري على عشرات ألوف العائلات الكردية، ومنهم الفيلية، والعائلات العربية. واستخدم النظام في هذه الحرب، إلى جانب الصواريخ المتوسطة والقريبة المدى والأسلحة التقليدية الحديثة التي جهزته بها مصانع وشركات إنتاج هذه الأسلحة في الاتحاد السوفييتي وفرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وأسبانيا ويوغسلافيا والبرازيل وغيرها من الدول، كما استخدم الأسلحة الكيميائية. وأدى ذلك إلى موت مريع وشديد الإيلام لعدد كبير من الجنود والمدنيين الإيرانيين والعراقيين على جبهات القتال. وتشير المعلومات إلى أن عددا كبيرا من العراقيين والإيرانيين الذين شاركوا في الحرب أو الذين كانوا في مناطق المعارك يعانون اليوم من آثار إصابتهم المباشرة أو غير المباشرة بتلك الأسلحة الكيميائية<sup>١١٠</sup>.

---

١١٠ لقد كانت هناك تحرشات متبادلة على حدود البلدين بين النظام العراقي والحكم الجديد في إيران في أعقاب هزيمة الشاه واقامة الجمهورية الإسلامية، كما استخدمت جملة من التفجيرات في بغداد من قبل القوى الدينية جيرا النظام العراقي على حساب ايران واعتبرها بمثابة اعلان الحرب ضد العراق. وكان بالأمكان معالجة هذه المشكلات عبر الأمم المتحدة والمفاوضات والوساطات الدولية. الا ان النظام قرر بدء الحرب بتأييد وتشجيع كبيرين من جانب الولايات المتحدة الأمريكية، على نحو خاص، ومن بعض الدول العربية. وكان النظام العراقي يعتقد بأن ايران ضعيفة ويمكن احراز نصر سريع عليها يساعده في فرض قيادته على العالم العربي وتوسيع رقعة الجمهورية العراقية. ولم تكن حساباته خاطئة فحسب، بل وأدت إلى ارتكابه جريمة كبرى بحق الشعبين ومصالحهما المشتركة وبحق المنطقة بأسرها.

- قام النظام العراقي بشن حملات عسكرية وخوض حرب شرسة ضد الشعب الكردي ارتبطت بمجازر لا مثيل لها واستمرت سنوات طويلة، منها مجزرة الأنفال ومذبحة حلبجة التي أستخدم فيها الأسلحة الكيميائية بوحشية يندر التعرف على مثيل لها في بلدان العالم الثالث، والهجوم بالأسلحة الكيميائية على بهدينان، حيث عانى العشرات منهم من آثار تلك الضربة الكيميائية، وكذلك المعارك الأخرى التي راح ضحيتها أكثر من ٢٥ ألف مواطن كردي، إضافة إلى الجنود والضباط العراقيين، ناهيك عن عشرات ألوف الجرحى والمعوقين والمشردين. سنفرد فقرة خاصة لعمليات ومجازر الأنفال.

- - أقدم النظام العراقي على مطاردة سكان الأهوار العرب في جنوب العراق ووجه لهم ضربات شديدة بالأسلحة التقليدية والكيميائية ونظم الحرائق، وأجبر هذه العشائر على مغادرة المنطقة بعد أن سقط الكثير منهم قتلى وجرحى ومعوقين، إضافة إلى عمليات تجفيف الأهوار.

- نفذ النظام عمليات قتل جماعية في كل من كردستان العراق ووسط وجنوب العراق وبخاصة ضد مجموعات من الذين أتهمهم بالعمل مع القوى الدينية. وقد تم اكتشاف الكثير من المقابر الجماعية في كل من السليمانية وأربيل وكذلك في العمارة والبصرة وفي غيرها من المدن الكردية والعربية.

- أقدم النظام على اعتقال ٨٠٠٠ آلاف مواطن كردي من العشيرة البارزانية وغيبهم جميعاً دون استثناء، سواء أكانوا رجالاً أم نساءً أم أطفالاً. وقد نشرت منظمة العفو الدولية خبراً حول عمليات الاختطاف في العراق جاء فيه ما يلي:

".. خلال الأيام العشرة الأولى من أغسطس/آب ١٩٨٣، اعتقل ما يقدر بنحو ٨٠٠٠ كردي من أبناء عشيرة بارزاني، جميعهم ذكور تتراوح أعمارهم بين ٨ أعوام و٧٠ عاماً، في محافظة أربيل، ولم يرههم أحد قط منذ ذلك الحين. وفي مطلع عام ١٩٨٨، إبان "عملية الأنفال" في كردستان العراق، "اختفت" عائلات كردية بأكملها في المئات من القرى بعد أن اعتقلتهم القوات الحكومية"<sup>١١١</sup>. وفي العام ٢٠٠٥ كتب السيد مسعود البارزاني مشيراً على مايلي:

---

١١١ منظمة العفو الدولية. كشف النقاب عن الماضي الدموي للعراق . يوليو/ تموز ٢٠٠٣.. رقم الوثيقة

".. تمت استعادة رفات ٥٠٠ شخص من أهلي من مقبرة جماعية في جنوب العراق لإعادة دفنها في كردستان العراقية، وهناك ٧٥٠٠ شخص آخرين من أهلي لا يزالون في عداد المفقودين بعد أن "اختفوا" من أحد المعتقلات البعثية عام ١٩٨٣ وتحديداً في المرحلة الأولى من حملة الإبادة المعروفة باسم "الأنفال"، والتي كانت سبباً في موت ١٨٢,٠٠٠ مدني كردي خلال عقد الثمانينيات. مسعود بارزاني<sup>١١٢</sup>.

وفي العام ١٩٨٠ جرت عملية اعتقال استاذ القانون في جامعة بغداد الدكتور صفاء الحافظ، واستاذ الاقتصاد في الجامعة المستنصرية الدكتور صفاء الحافظ، والناشطة السياسية السيدة عائدة ياسين في بغداد ثم اختفى أي أثر لؤلاء الكوادر المتقدمة الثلاثة في الحزب الشيوعي العراقي.

#### القتل تحت التعذيب

لقد سقط المئات من المواطنين والمواطنات السياسيين قتلى تحت التعذيب الهمجى الذي مارسه وما تزال تمارسه أجهزة الأمن العديدة وأجهزة الاستخبارات العسكرية وقوات الحماية الخاصة. وتشير المعلومات المتوفرة إلى أن النظام مارس مجموعة كبيرة من وسائل التعذيب التي تسببت في موت ضحايا التعذيب الجسدي والنفسي. كما استخدم لقتل المعارضين السموم أو حتى تصفيتهم بالمواد الكيميائية أو التيزاب<sup>١١٣</sup>. وامتلك النظام

---

١١٢ المؤتمر. جريدة سياسية عراقية. العدد ٩٥٣ في ٢٦ تشرين الأول/ اكتوبر. صفحة دولية ٢٠٠٥.

١١٣ عندما انزلوني عنوة "ضيفا!" على معتقل جهاز الأمن الداخلي في البتاويين في تموز/ايلول عام ١٩٧٨، وبعد الممارسات المعتادة للتعذيب المباشر وغير المباشر، وإن اقترب موعد اطلاق سراحي بقرار من صدام حسين وبعد لقاء مع مدير الأمن العام حينذاك، الدكتور فاضل البراك، اخذت إلى غرفة الضباط المسؤولين عن قسم الشيوعيين في الأمن العراقي. كان هناك ثلاثة ضباط ساهموا بالتحقيق معي ولكنهم لم يساهموا بالتعذيب أو الأساءة المباشرة لشخصي، بل ابدوا تعاملًا يمكن الأذعاء بأنه لم يكن معروفاً بشكل عام عن أجهزة الأمن. وكان بعضهم طالبا عندي في الجامعة المستنصرية. وكانت قد وضعت في وسط الغرفة منضدة وعليها هيبط عراقي في صينية كبيرة. وحول الصينية وضعت كؤوس من اللبن (شنيينة) وبعض الملاعق. وبدأت جولة من الأحاديث العامة ثم دعيت لتناول الطعام معهم. ترددت في البداية ولم اكن راغبا في تناول طعامي مع الجلادين. الا ان الحاحهم الشديد

أجهزة متخصصة بإعمال التعذيب الجسدي والنفسي ومارس تشكيلة مريعة تصل إلى أكثر من ٥٠ نوعاً من أعمال التعذيب الجسدي والنفسي التي تدمج بين أساليب التعذيب في الدول الاستبدادية في الشرق العربي القديم، وأساليب تعذيب كانت تمارسها الدول الأوروبية في القرون الوسطى، وأساليب التعذيب الهتلرية، وأساليب تعذيب حديثة ذات وجهة نفسية تسعى إلى تحطيم الإنسان من الداخل. ومن بين الأساليب والتقنيات الأكثر حداثة التي تعتمد استخدام الكاويات الكهربائية والتيار الكهربائي الذي يربط بالمناطق الحساسة من جسم المرأة والرجل (الفرج والحلمتين والذكر مثلاً) واستخدام الصوندات البلاستيكية وخراطيم المياه والكوي بالسجائر في المناطق الحساسة من الجسم، وإدخال القازوق أو القنينة في مؤخرة الضحية أو استخدام الشمعة لحرق أسفل القدمين المعلقين في الهواء والمقيدتين بالحديد، والتعليق بالمراوح والجلد بأعواد الرمان (الخيرزان) واستخدام الفلقة، أي الضرب المبرح على باطن القدمين، والهولة بعدها لكي لا تصاب الضحية بالغفغرينا،

---

والمجاملة التي تجاوزت الحالة الاعتيادية قررت ان اتناول لقمة معهم للمجاملة لا غير. الا انني سمحت لنفسي ودون تردد ان اقدم على مسألتين وتحت ابصارهم هما: ادت الصينية بحيث اصبح الطعام الذي كان في مواجهتي في مواجهة اكبر ضابط فيهم أولاً، ثم رفعت قرح اللبن ووضعت امام نفس الضابط وأخذت قرحه لي. قال الضابط بشيء من عدم الأرتياح: يبدو ان الدكتور لا يثق بنا. قلت لهم: من عاش بينكم هذه الفترة، إضافة إلى تجارب رفاقنا والعديد من المناضلين المعروفة لدينا، لا تترك مجالاً للثقة بكم قطعاً، وارجوا ان تفهموني. لقد تناولت لقمة صغيرة ثم شربت كأس اللبن ولم الحظ ان الضابط الكبير قد تناول اللبن الذي كان من حصتي اساساً أو شرب منه شيئاً طيلة وجودي معهم في الغرفة، ولكنه تناول الطعام معنا. وفي نفس اليوم اطلق سراحني وأعيد بي إلى البيت بنفس السيارة التي نقلتني من البيت إلى الأمن ومع نفس ضباط رجال الأمن الذين كانوا طلبة أيضاً في الجامعة المستنصرية. وكانت شبابيك السيارة معتمة يمكن رؤية الخارج ولكن لا يمكن الرؤية من الخارج إلى داخل السيارة. وإذا كنت قد نجوت من دس السم لي فلم انج من الفطريات التي دست لي في الأمن العامة والتي برزت اعراضها بعد ايام قليلة من خروجي من الموقف. وقد ساهم صديق لي من ايام الدراسة الأبتدائية والثانوية في مدينة كربلاء، وهو طبيب واسمه د. سعيد ناجي الوكيل، ومن البعثيين القدامى، بمعالجتي في المستشفى في بغداد، وقد ابلاغته في حينها عن المكان الذي تسبب في إصابتي بالفطريات.

ولكنها تهيب للضحية فصلا خاصا مليئا بالعذابات الشديدة التي يصعب تحملها، وتسليط الأضواء على العينين والمنع من النوم واستخدام ما يثير الأعصاب من أصوات رتيبة متكررة، أو إسقاط قطرات من الماء البارد على يافوخ الإنسان بصورة متتابعة ولفترة طويلة ترهق الضحية إلى أبعد الحدود وتدفع به إلى حد الجنون وتسيء إلى حالته النفسية خاصة وأن التحقيق يستمر معه ساعات وساعات، وأياما عديدة. وكان يمارس في التعذيب الركل المتواصل في كل مكان بما في ذلك على الخصيتين، وتجري محاولة استعمال الضحية، سواء امرأة كانت أم رجلا أم صبوية أو صبياً. كما كان الجلاد يمارس شدّ قضيب الضحية الرجل بحبل ثم جر الحبل بقوة، وقلع أظافر أصابع اليدين والقدمين، وإدخال الرأس في أحواض الماء إلى حد الاختناق، أو صب الماء الساخن على المناطق الحساسة من جسم الضحية، أو ترك الضحية تحت أشعة الشمس المحرقة لساعات طويلة دون ماء أو شيء يستر الجسد، أو ترك الضحية على سطح دور الأمن دون ملابس في ليالي الشتاء القارصة، أو إعطاء الضحية السم بأنواعه المختلفة ذات المفعول السريع أو البطيء مذوياً باللبن أو الشاي المحلى، ورمي الفطريات على جسم وملابس الضحية. ويفرض على الضحية الجلوس في وسط مرحاض معطل مليء بالغاائط وفرض تناول الضحية لبوله قسراً، أو وضعه في غرف مليئة بالحشرات القارصة بدون غطاء أو حتى ملابس تقيه شرها، وتركه في غرف مظلمة ورطبة لأشهر وسنوات ودفع وجبات الطعام الشحيحة والرديئة والماء له من ثقب في باب حديدية موصدة دوما...الخ. وكان الجلادون يعصبون في غالب الأحيان عيني الضحية لكي لا يتعرف عليهم، كما كانت تطلق باتجاهه العديد من الأعيرة النارية من مسدسات وبنادق رشاشة الجلادين لإرعابه وإيهامه بأنهم ينوون قتله، وكان يقتل حقا في الكثير من الأحيان. وكان التعذيب النفسي، بما فيه مشاهدة تعذيب الآخرين، يتواصل سوية مع التعذيب الجسدي. وغالبا ما يحتسي الجلاد الخمر فتزداد قسوته ويفقد أعصابه بسبب عجزه عن إسقاط الضحية رغم كل تلك العذابات فيغوص في وحل التعذيب أكثر فأكثر ويفقد كلية كل ذرة من إنسانية الإنسان التي ربما كان يحملها في لحظة من لحظات حياته. وكثيراً ما كانت تجلب زوجة الضحية أو الزوج أو الابن أو البنت ويتم

التعذيب أمامهم وربما حتى تعريته أو تعريتهم وممارسة الاغتصاب الجنسي المهين على الضحية أو على احد أفراد عائلته أمامه وأمامهم، وهم ضحايا إضافية. كلها كانت جرائم يصعب على الإنسان ذكرها أو حتى الحديث عنها. وكانت في غالب الأحيان تنظم حفلة تعذيب جماعية للضحية حيث كانت مجموعة من الجلوازة الأوباش تشارك في الضرب بالعصي والركل بالأرجل والدفع بحيث يفقد الضحية توازنه ويسقط على الأرض ثم يجبر على النهوض والركض بعين مغلقة يصطدم بالجدران المحيطة بالمكان. لقد مات تحت التعذيب عدد كبير جدا من المواطنين والمواطنين العراقيين من مختلف الأعمار، ومن مختلف الأحزاب والمنظمات، ومن مختلف القوميات والأديان والطوائف، إذ يصعب حقا تقدير العدد الفعلي، إذ أن البعض يقدره بالآلاف من المناضلات والمناضلين الشجعان. ومن كان قد خرج منهم سالما، بقى يعاني من كابوس تلك العذابات سنوات طويلة، أو أصبح مقعداً ومشلولاً، كما حصل لعدد من الضباط الوطنيين العراقيين. ولا تقتصر عمليات التعذيب على المناضلات والمناضلين الذين هم قيد التحقيق فحسب، بل يشمل أيضاً السجناء السياسيين الذين يقضون مدة الأحكام الصادرة بحقهم من المحاكم غير الشرعية في السجون العراقية الكثيرة. وجدير بالإشارة إلى أن عددا كبيرا من مواطني الدول العربية كانوا ضحية أجهزة الأمن والاستخبارات العراقية بسبب رفضهم مسيرة النضال أو تأييد جرائمه أو المشاركة في حروبه المجرمة. وحسب المعلومات التي وصلتنا من مناضلين كانوا في البصرة أنهم عثروا على سرداب كبير في بناية ضخمة في البصرة وجد فيه عدد غير كبير من المعتقلين الذين تم اختطافهم أو اعتقالهم ثم غيبوا طيلة الفترة بعد وصول البعث إلى الحكم حتى أيام الانتفاضة الشعبية في البصرة حيث أمكن تحرير تلك المجموعة. كان هؤلاء قد فقدوا الصلة بالعالم الخارجي طيلة عقدين من السنين، كانت لحاهم وشعر رؤوسهم وأظافرهم طويلة، كما كانت وجوههم شاحبة اقرب إلى وجوه الموتى منها إلى وجوه الأحياء، كانوا لا يعرفون عدد السنين التي قضوها في ذلك السرداب المعتم، حيث كان الطعام والماء يرمى إليهم من كوة لا يدخل منها حتى النور إليهم. لم يغتسلوا بالماء طيلة تلك السنوات. كان البعض منهم قد عقله ولم يعد يدرك شيئا ولا يعرف سببا



لاعتقاله. وقد اخذ بعض المنتفضين البعض من هؤلاء إلى إيران بعد فشل الانتفاضة في الجنوب. وتشير آخر المعلومات إلى أن النظام قد استخدم ماكينة أو جهازاً كبيراً لفرم أجسام ضحاياه من خلال رميهم في فوهة هذا الجهاز، سواء أكانوا أحياء أم أمواتاً. وكان يتم كل ذلك دون أن تكون فقدت صدرة بحق تلك الضحايا البشرية أي أحكام بالإعدام!

### قوانين وأحكام الإعدام

أصدر مجلس قيادة الثورة على امتداد الفترة الواقعة بين ١٩٦٨ و١٩٨٩ ما يزيد عن ٤٨ قانوناً ومرسوماً تشريعياً باسم مجلس قيادة الثورة يقضي بإنزال عقوبة الإعدام بحق المتهمين ب ٤٨ حالة. وتشمل هذه القوانين المتهمين بالقضايا الفكرية والسياسية وأعمال التجسس والسرقة والشذوذ الجنسي والاعتصاب والهروب من الخدمة العسكرية وقذف رئيس الجمهورية ومجلس قيادة الثورة وغيرها من التهم التي لا تستوجب بأي حال حكم الإعدام أو حتى لا تستوجب التقديم على المحاكمة. ففي عام ١٩٨٦ مثلاً أصدر مجلس قيادة الثورة مرسوماً برقم ٨٤٠ يقضي بحظر توجيه أي نقد لرئيس الجمهورية أو مجلس قيادة الثورة أو المجلس الوطني أو الحكومة أو حزب البعث. وتؤدي مخالفة أحكام هذا المرسوم إلى عقوبات تتراوح بين السجن لعدة سنوات والسجن مدى الحياة والإعدام. كما كانت تقضي مراسيم أخرى لمجلس قيادة الثورة بعقوبة الإعدام للخارجين على حزب البعث، أي المعارضين له ١١٤

وفي ضوء تلك القوانين الجائرة وغير المشروعة والمخالفة لكل الأعراف والتقاليد الديمقراطية وحقوق الإنسان وكل القوانين المعروفة في العالم المتحضر حصد الموت عدداً كبيراً من الناس بسبب تلك التهم التي لم تنظر فيها المحاكم الاعتيادية بصورة دستورية، بل قدمت إلى محاكم خاصة تشكلت بموجب قرارات صادرة عن مجلس قيادة الثورة وعبر محاكمات شكلية مسبقة الصنع والقرار. وفي ضوء تلك القرارات صدرت وما تزال تصدر عن

---

١١٤ المنظمة العربية لحقوق الإنسان. حقوق الإنسان في الوطن العربي. تقرير المنظمة العربية لحقوق

الإنسان عن حالة حقوق الإنسان في الوطن العربي القاهرة، ١٩٩٧. ص ١٤٢-١٦٠.

المحاكم العراقية سنويا مئات الأحكام بالإعدام لمختلف الأسباب السياسية وغير السياسية. ونشرت منظمة العفو الدولية والمنظمة العربية لحقوق الإنسان الكثير من المعلومات حول تنفيذ أحكام الإعدام في الشوارع والساحات العامة والسجون بحق التجار والصيارفة أو السياسيين الذين تتهمهم زورا بكونهم عصابات سرقة ونهب.

- قام النظام باختطاف المزيد من الناس وتغييبهم ومن ثم تصفيتهم جسديا ولا يعلن عن ذلك نهائيا. وقد حصل مثل هذا الأمر مع أكثر من ٢٥ ألف مواطن كُردي ومع عدد كبير من المواطنين العرب من أبناء الطائفة الشيعية من مختلف الاتجاهات السياسية. ويقدر عدد المختطفين والذين يعتقد وفاتهم على أيدي جلاوزة النظام بما يزيد عن ٣٥ ألف إنسان. وهذا العدد لا يشمل أولئك الذين اختطفوا دفعة واحدة من جانب النظام الحاكم والتي ورد ذكرهم في آخر نشرة عن العراق صادرة عن منظمة العفو الدولية. فالنشرة تشير إلى انه في فترة الحرب العراقية - الإيرانية وأثناء عمليات الأنفال في عام ١٩٨٨ في كردستان العراق تم تغييب أكثر من مئة ألف مواطن ومواطنة من المدنيين الأكراد في فترة تتراوح بين ثلاثة وأربعة شهور فقط<sup>١١٥</sup>، في حين ثبت العدد التقريبي لدى القوى الكردية بالنسبة لعمليات الأنفال ب ١٨٢٠٠٠ إنسان.

ويمكننا أن نورد، إضافة إلى ما جاء في أعلاه، ثلاثة أمثلة عن عمليات الاختطاف كنموذج لنهج النظام في هذا الصدد: الأول هو السيد الأمام والمفكر والباحث الإسلامي البارز والشخصية الوطنية المرموقة آية الله السيد محمد باقر الصدر وأخته الفاضلة نور الهدى الصدر اللذين اختطفا وقتلا شهيدين تحت التعذيب في أقبية الأمن في العراق<sup>١١٦</sup> “ والثاني هو اختطاف ثمانية آلاف إنسان من عائلة البارزاني وترحيلهم من منطقة بارزان إلى

---

115 amnesty international: Iraq "Disappearances": Unresolved cases since the early 1980s، London، AI Index: MDE 14/05/97، Distr: SC/CO/GR، October 1997

١١٦ يعتبر الشهيد آية الله السيد محمد باقر الصدر واحدا من ابرز العلماء والمفكرين والكتاب الأسلاميين العراقيين في هذا القرن. نشر قبل وفاته مجموعة كبيرة من الكتب البحثية واهمها: اقتصادنا، فلسفتنا، الأسس المنطقية للاستقرار، بحث في شرح العروة الوثقى، موجز احكام الحج، المحنة، والأسلام يقود الحياة والعديد من الأبحاث الأخرى في الفكر والشريعة الأسلامية.

جهة مجهولة ولم يعثر لهم على أثر منذ اختطافهم “ والثالث هو اختطاف كل من د. صفاء الحافظ ود. صباح الدرة والسيدة عائدة ياسين، وهم من أعضاء وقياديي الحزب الشيوعي العراقي منذ عام ١٩٨٠ ولا يعرف المرء عن مصيرهم شيئاً حتى الآن.

– قام النظام العراقي بتنظيم عمليات تفجير قنابل موقوتة أو ذات تفجير آلي في مناطق مختلفة من كردستان كانت تؤدي إلى وفاة أو جرح وتعويق العشرات من الناس الأبرياء، كما كان يقوم بعمليات دهس بالسيارات في شوارع مختلف المدن العراقية ضد المعارضين بحيث تبدو الحالة وكأنها حالة دهس اعتيادية أو صراع بين التيارات السياسية الكردية التي تثير بدورها مشاكل غير قليلة بين تلك القوى. وقد استخدم هذا الأسلوب في فترات مختلفة للتخلص من المعارضين، وكان بينهم بعض البعثيين المخالفين لصدام حسين. وكانت تلك الحالة معروفة للجميع حين قام النظام في السبعينات بدهس المناضل وعضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي شاكور محمود أو بتدبير اصطدام سيارة الدكتور خليل جميل الجواد بشاحنة، وهو من الشخصيات الوطنية البارزة ومن كوادر الحزب الشيوعي العراقي في النجف.

أن هذه الوقائع المهمة والموثقة في الغالب الأعم تكشف عن أن حق الإنسان في الحياة كان مصادراً تماماً في العراق في ظل نظام البعث، وكان الموت يتربص في كل لحظة هذه المواطنة أو ذاك المواطن لأسباب كثيرة لا حصر لها.

– زرعت الحكومة العراقية كميات هائلة من الألغام المضادة للبشر على طول الحدود مع إيران وفي مساحات واسعة من أراضي كردستان، إذ قدر عددها بعشرين مليون من مختلف الألغام الأرضية<sup>١١٧</sup> وكانت هذه الألغام مستوردة في أغلبها من مصانع الأسلحة في

---

١١٧ في حديث مع الرفيق كمال شاكور (ابوسمير)، الذي حكم عليه في السبعينات بالأعدام من قبل المحاكم البعثية بحجة العمل في القوات المسلحة أمكن إنقاذ حياته عبر حملة تضامن عالمية، عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراق وعضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي الكردستاني حالياً ووزير الصحة في أول وزارة كردستانية في إطار الحكم الفدرالي، وهو ما يزال وزيراً للصحة في حكومة الحزب الديمقراطي الكردستاني الموحد في أربيل، أثناء حضوره مؤتمراً عقد في ألمانيا في عام ١٩٩٤ حول الألغام وسبل تحريمها وإزالتها في العالم، إلى أن المزروع منها في كردستان يصل إلى عشرين

مختلف بلدان العالم. وقد باعت مصانع فالسيلا الإيطالية وحدها تسعة ملايين لغم للعراق من نماذج أوروبا الغربية وفق ما نشرته جريدة دي تسايت (Die Zeit) (الوقت) الألمانية الأسبوعية، إضافة إلى ما كان ينتجه العراق محليا في هيئة التصنيع العسكري التي كان يشرف عليها صهر صدام حسين، الذي غدر به فيما بعد، حسين كامل، وخاصة اللغم المعروف ب (P.M.N.) القاتل ١٠٠٪.

قدر تقرير المنظمة العربية لحقوق الإنسان، وفق تقارير المصادر المتخصصة، بأن وزن الألغام التي لم يتم تدميرها حتى العام ٢٠٠٠ في العراق يصل إلى حوالي ٨٠٠ ألف كغم.

#### مصادرة الحق في محاكمات قانونية وشرعية

كانت أجهزة النظام تقوم باعتقال كل من ترى ضرورة في اعتقاله من السياسيين من مختلف الأحزاب والكتل والجماعات السياسية ومن المستقلين المعارضين للنظام، وكذلك من غير السياسيين مثل التجار والصارفة وأصحاب الأعمال وذوي "الشذوذ الجنسي" والمتهمين بالتزوير والسرقة... الخ، حتى دون صدور قرارات بإلقاء القبض عليهم أو قرارات بالتوقيف بحقهم من حاكم تحقيق. ولا شك في أن الفترة التي نبحت فيها لم تشهد وجود أحزاب سياسية علنية وشرعية، بل كان العمل الحزبي محصوراً بحزب البعث، وأن بقية الأحزاب السياسية كانت تعمل بالسر وعبر مشقات كبيرة ومخاطر جمة.

كان المعتقلون السياسيون يبقون أسابيع وأشهر وسنوات دون محاكمات، وأحيانا كثيرة كانوا يقتلون أو يقضون نحبهم في تلك المعتقلات دون أن يسمع أو يعرف بهم الناس. وقد امتلأت المقابر الجماعية التي اكتشفت فيما بعد بهؤلاء المناضلين. وكان

---

مليون لغم مضاد للبشر. وهذا يعني ان لكل فرد في العراق يقابله لغم واحد تقريبا، أو ان حصة الفرد الواحد في كردستان خمسة ألغام. وقد قدم الرفي كمال شاكر تقريرا بهذا الصدد إلى المؤتمرين مطالباً المجتمع الدولي بالعمل على تحريم الألغام اساسا وبالمساعدة على ازالتها من كردستان العراق، علما بأن تكاليف ازالة الألغام اكثر من زرعها بكثير.

رسالة العراق. مجلة شهرية يصدرها الحزب الشيوعي العراقي. إعلام الخارج. لندن. العدد ٣٧-كانون

٢ / يناير ١٩٩٨. ص ٩.

البعض منهم يقدم إلى محاكم غير شرعية خاصة يشكلها مجلس قيادة الثورة وتحكم وفق الأحكام التي يقرها صدام أو من يخوله بذلك. ويكون المتهم قد مرّ قبل ذاك بسلسلة من عمليات التعذيب وهدر الكرامة وربما أشرف مرات عديدة على الموت أو مات فعلاً ثم صدر بحقه حكم الإعدام. ولا يتمتع المعتقل عملياً بحق توكيل محام للدفاع عنه ولا يسمح له بالدفاع عن نفسه أيضاً. وكانت تلك المحاكم الشكلية المتحيزة تكلف بعض المحامين من أعوان النظام ومرتزقتها للقيام بمهمة الدفاع الشكلي عنهم، بل كان المحامون أحياناً كثيرة يطالبون بإنزال أقسى العقوبات بالمتهمين الذين يدافعون عنهم باعتبارهم خونة البلاد وخانوا قيادة الشعب والقائد صدام حسين! ومن كان يحكم عليه، كان يودع السجين السياسي في احد السجون الكثيرة التي أقيمت خلال العقدين المنصرمين، أي بين ١٩٦٨-١٩٨٨، حيث يفتقد فيها السجين إلى كل مقومات الحياة الطبيعية وتقطع صلته بالعالم الخارجي ويواجه إرهاباً يومياً وتعذيباً جسدياً ونفسياً وتغذية سيئة إلى أبعد الحدود، وفي الغالب الأعم كانت تمنع عن السجين السياسي الزيارات والمواجهات الاعتيادية. ووفق المعلومات المتاحة فقد كان مرّ على مجموعة غير صغيرة من المعتقلين ما يقرب من عقدين من السنين دون أن يقدم أفرادها إلى المحاكمة، وبعضهم تجاوز احتجازه ما يقرب من ربع قرن وإلى حين سقوط النظام ولم يعرف عنهم شيئاً، كما في حالة الدكتور صفاء الحافظ والدكتور صباح الدرة والسيدة عائدة ياسين وغيرهم.

أن من الصعب بمكان وصف طبيعة نظام البعث الصدامي الذي فقد قبل سقوطه بسنوات طويلة كونه نظاماً سياسياً بأي حال، بل كان من حيث المبدأ مجموعة إرهابية همجية لا ذمة لها ولا ضمير ولا إحساس بالوطن والمواطنة قفزت على الحكم وتسلمت على الشعب وشوهت حتى تلك التقاليد والقيم العشائرية التي كان العرب وما زالوا يعتزون بها كقيم إنسانية عامة والتي كانت تدّعي التزامها بها زوراً وبهتاناً.

كان النظام العراقي قد أقام مجموعة من البيوت الكبيرة المخصصة لأغراض الاعتقال والتعذيب والتي وضعت على واجهاتها أسماء مضللة مثل مكاتب هندسية أو دوائر حكومية أو حتى معاهد علمية وبحث علمي. ومثل هذه الدور لا يقتصر وجودها على بغداد بل

تنتشر في سائر أرجاء العراق. ويبدو أن كان لعدي وقصي سجونهما الخاصة التي كانت تستخدم لإغراض مختلفة، بعلم ومعرفة النموذج الذي يحتذيان به، بالمستبد "بأمره" صدام حسين. كما يبدو أن عدد الدور المخصصة لهذا الغرض كان كبيراً حقاً ويضاهي عدد السجون التي كانت تعمل في العراق وأبوابها مفتوحة لخنق أنفاس الشعب.

- وكانت أجهزة الأمن والاستخبارات الصدامية تنظم عمليات اختطاف واسعة لمواطنات ومواطنين من بيوتهم أو من محلات عملهم أو من الشوارع والمساجد والمدارس والجامعات. وقد سجل الفريق العامل للأمم المتحدة عدد المختطفين أو المفقودين المسجلين لديه ب ١٥٧٨١ حالة. ويشير تقرير المنظمة العربية لحقوق الإنسان إلى أكثر من ١٥ ألف حالة اختطاف<sup>١١٨</sup> والمعلومات التي كانت لدى قوى وأحزاب المعارضة العراقية حينذاك، والتي يعرف بها المواطنون العراقيون، كانت تشير إلى أن عمليات الاختطاف تزيد بمقدار مرتين على الأقل عن الرقم المنشور، إذ أن غالبية العائلات تخشى تسجيل حالة الاختطاف بسبب خشيتها من المطاردات والمضايقات والسجن.

- قام النظام الدكتاتوري بتهجير عشرات الألوف من العراقيين إلى إيران أو إلى غيرها من البلدان دون أن يكون هؤلاء قد ارتكبوا جرماً أو حكم عليهم بمحاكم مدنية أو عسكرية أو خاصة أو غيرها، وهم مواطنون عراقيون. وكان ادعاء الحكومة الشوفينية الدائم أن هؤلاء الأكراد الفيليين هم من أصل إيراني لا يمتون للعراق بصلة، بينما يمتلك هؤلاء المواطنون كل مقومات المواطنة العراقية منذ عشرات بل ومئات السنين. لقد قام النظام بإسقاط جنسية هؤلاء عملياً دون وجه حق وصادر أملاكهم وأموالهم غدراً. وقام النظام في الوقت نفسه بتهجير عشرات ألوف المواطنين من أبناء الوسط والجنوب الذين اعتبروا فرساً وهم من العراقيين منذ مئات السنين أيضاً. وقد بلغ عدد المهجرين في أعوام مختلفة ما يزيد على ٢٥٠ ألف إنسان بين رجل وامرأة وطفل. وقد مات العشرات منهم وهم في مسيرتهم القسرية على الأقدام من مناطق الحدود العراقية- الإيرانية إلى داخل إيران

---

١١٨ المنظمة العربية لحقوق الإنسان. حقوق الإنسان في الوطن العربي. تقرير المنظمة عن حالة حقوق

الإنسان في الوطن العربي. القاهرة. ١٩٩٦. ص ١٨٦.

برصاص الحكم العراقي أو بسبب انفجار الألغام التي كانت أو ما تزال مبنوثة على طول الحدود العراقية- الإيرانية وفي المناطق التي كانوا يوجهون إليها قسرا للانتقال إلى الأراضي الإيرانية<sup>١١٩</sup>

١١٩ تسنى لي ان التقى بعدد كبير من النساء والرجال الذين هجروا من العراق إلى ايران في فترات مختلفة بين ١٩٨١ و ١٩٨٨ في كل من مدينة قم وطهران وأورمية وخراسان في ايران، وان التقى كذلك بعدد من المهجرين قسرا الذين وصلوا فيما بعد إلى دمشق. وقد استمعت إلى وقائع تسفيرهم ابتداء من اعتقالهم في مدنها في العراق إلى حين وصولهم إلى الأراضي الإيرانية. انها وقائع تدمي القلوب وتزيد من حقد الناس على هذا النظام الدموي في بغداد الذي تسبب في فصل الرجل عن زوجته والأم عن ابنها أو أبنيتها والأخ عن اخته وأنتزاع الرضيع من أحضان أبويه. كما ان عددا غير قليل منهم كان ضحية الألغام المزروعة في المناطق الحدودية. وقد تعرضوا إلى سلب اموالهم وحاجياتهم من قبل الشرطة العراقية، دع عنك ما عانوا منه في المخيمات الإيرانية حال وصولهم إليها واجراءات التحقيق معهم وكذلك حالات السرقة ومحاولات الاعتداء على شرف بعضهم... الخ. وقد تعرض الكثير من افراد العوائل المهجرة إلى الاعتقال في العراق وإلى السجن ثم التغييب التام منذ ما يزيد على عقد ونصف من السنين حيث لا يعرف المرء عنهم شيئا.

في عام ١٩٩٦ منح الدكتاتور صدام حسين أحد الأوسمة الصدامية للدكتور ماجد عبد الرضا نوري. وجاء في اسباب المنح الدور الذي لعبه ماجد في تأكيد دور "القائد" في المسيرة الديمقراطية للبلاد وفي تعميق التقاليد الثورية في المجتمع. لقد كانت تربطني بماجد صداقة ورفقة نضالية طويلة ابتدأت في عام ١٩٥٥ عندما كنا مجندين معا في الشعبية، التقينا مرة أخرى في بكرة مقر الإبعاد المشترك وفي سجن بعقوبة قبل ثورة تموز عام ١٩٥٨. وعملنا سوية لسنوات طويلة استمرت أكثر من ثلاثة عقود، سواء كان ذلك في الداخل ام في الخارج ام في اقليم كردستان وفي صفوف الأنصار. ولذلك كان من العسير عليّ وانا اقرأ خبر منح الوسام ان اتقبل الفكرة اصلا، إذ انه حسب علمي كان حتى تاريخ مغادرته براغ والعودة إلى بغداد بطلب من النظام قادر بعد على التمييز بين الإنسان الديمقراطي وبين الطاغية. ولكن من يترك مواقفه الفكرية والسياسية ومن يتخلى عن ماضيه السياسي على طريقة ماجد عبد الرضا نوري لا يمكن الا ان يصبح اداة بيد صدام حسين يمرغ كرامته بالتراب ويحوه إلى جزمة يمكن ان يحتذيها كل مستبد. وهو أمر مؤسف حقا ولا يفرح المناضلين مهما كان رأيهم ومهما كانت مواقفهم من ماجد عبد الرضا الذي كان يوم ما مناضلا طيبا، ان يتدهور هذا الرجل إلى هذا الحضيض أو ان يرضوا له مثل هذا المصير البائس.

## مصادرة الحق في التنظيم والصحافة وحرية الرأي والعقيدة

لم تعد خافية على متتبعي أوضاع العراق في العالم وقائع قيام النظام العراقي بتغييب كامل لأحزاب المعارضة العراقية عن الساحة السياسية العراقية العلنية، وإلى تغييب صحافة المعارضة العلنية، وإلى اختفاء أي شكل من أشكال التنظيم العلني المختلف مع أو عن حزب البعث الحاكم، وبتعبير أدق المختلف مع صدام حسين. وكل المنظمات التي شكلت على أساس أنها منظمات غير حكومية، وكل الأحزاب التي شكلت على أساس أنها مستقلة، كانت تابعة كلية للنظام وتنفذ أوامره وتمارس عمليات اعتقال وتعذيب من تريد ممن تعتقد كونه مخالفا للنظام الذي تؤيده. وينطبق هذا الأمر حتى على مجموعة من الجلاوزة من بين الذين عملوا ضمن أجهزة منظمة حقوق الإنسان في العراق التي كانت تابعة للنظام وبعيدة عن أن تقدم أي خدمة فعلية لضحايا النظام.

وحاول النظام أن يخدع العالم الخارجي من خلال الادعاء بوجود حياة وأجواء ديمقراطية في العراق، فأوعز لبعض الناس ممن كان يوما ما في هذا الحزب السياسي أو ذاك أو كان في وقت ما في صفوف المعارضة الوطنية إلى تشكيل أحزاب موالية تماما لصدام يمكنها أن تنشر بعض النقد لهذه الظاهرة أو تلك شريطة أن تساهم بتأليه القائد الضرورة صدام حسين. وبعض المداحين استحق احد أوسمة الدكتاتور بسبب دوره في تأليه ومدح الدكتاتور والنظام القائم<sup>١٢٠</sup> وقد تشكلت بعض الأحزاب الكردية والعربية في إطار هذه

---

١٢٠ في عام ١٩٩٦ منح الدكتاتور صدام حسين أحد الأوسمة الصدامية للدكتور ماجد عبد الرضا نوري. وجاء في اسباب المنح الدور الذي لعبه ماجد في تأكيد دور "القائد" في المسيرة الديمقراطية للبلاد وفي تعميق التقاليد الثورية في المجتمع. لقد كانت تربطني بماجد صداقة ورفقة نضالية طويلة ابتدأت في عام ١٩٥٥ عندما كنا مجندين معا في الشعبة، التقينا مرة أخرى في بكرة مقر الإبعاد المشترك وفي سجن بعقوبة قبل ثورة تموز عام ١٩٥٨. وعملنا سوياً لسنوات طويلة استمرت أكثر من ثلاثة عقود، سواء كان ذلك في الداخل ام في الخارج ام في اقليم كردستان وفي صفوف الأنصار. ولذلك كان من العسير عليّ وأنا أقرأ خبر منح الوسام ان اتقبل الفكرة اصلاً، إذ انه حسب علمي كان حتى تاريخ مغادرته براغ والعودة إلى بغداد يطلب من النظام قادر بعد على التمييز بين الإنسان الديمقراطي وبين الطاغية. ولكن من يترك مواقفه الفكرية والسياسية ومن يتخلى عن ماضيه السياسي على طريقة



العملية البائسة التي لم تنطل على الناس العارفين بأوضاع العراق وسيادة الدكتاتورية المطلقة فيه .

والغالبية العظمى من بنات وأبناء الشعب العراقي كانت تعرف بأن النظام الحاكم حينذاك كان لا يملك الشرعية الدستورية ولا يحق له الاستمرار بحكم البلاد. وعدم شرعيته ناشئة عن استيلائه على الحكم منذ العام ١٩٦٨ وحتى سقوطه في العام ٢٠٠٣ دون أن يقوم بوضع دستور دائم يوافق عليه الشعب في استفتاء سري عام، ويعرف عن تغييبه الكامل للمؤسسات الدستورية الشرعية المنتخبة من قبل الشعب وعبر انتخابات سرية شفافة، وحرّة وديمقراطية، وعن رفضه تشكيل هيئات للرقابة الشعبية ومؤسسات المجتمع المدني المختلفة. وكان مجلس قيادة الثورة، الذي نصب نفسه حاكما على البلاد، يقوده صدام حسين ويمسك بيديه السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، إضافة إلى الإعلام بالكامل، فهو المشرع والحاكم المنفذ والقاضي في آن واحد، وهو على ما ينشر في العراق وما يصل إلى الخارج. وعلى سبيل المثال لا الحصر نشير إلى أن صدام حسين احتكر في يديه المراكز التالية:

رئيس مجلس قيادة الثورة، رئيس الجمهورية، رئيس الوزراء، القائد العام للقوات المسلحة، رئيس مجلس التخطيط، رئيس هيئة المتابعة، إضافة إلى كونه كان الأمين العام لحزب البعث العربي الاشتراكي للقيادتين القومية والقطرية والرئيس الأعلى لأجهزة الأمن والاستخبارات الخ ...

لقد صادر نظام صدام حسين الإعلام كله، وخاصة الصحافة والتلفزة والإذاعة ونشر الكتب والمجلات، مصادرة تامة. وحسب المعلومات المتوفرة كان صدام حسين يجتمع كل يوم خميس بالمسؤولين عن الصحف وأجهزة الإعلام ليقدم لهم "توجيهاته" الأسبوعية حول النشر في الصحافة العراقية وفي التلفزيون والراديو والكتب أو الكراسيات التي يفترض

---

ماجد عبد الرضا نوري لا يمكن الا ان يصبح اداة بيد صدام حسين يمرغ كرامته بالتراب ويحوله إلى جزمة يمكن ان يحتذيها كل مستبد. وهو أمر مؤسف حقا ولا يفرح المناضلين مهما كان رأيهم ومهما كانت مواقفهم من ماجد عبد الرضا الذي كان يوم ما مناضلا طيبا، ان يتدهور هذا الرجل إلى هذا الحضيض أو ان يرضوا له مثل هذا المصير البائس.

إصدارها للدعاية للنظام ورأسه. وقد بذل النظام جهوداً كبيرة لتأمين مصادرة تامة لحرية الصحافة وحرم الصحفيين من حق التمتع بكتابة حرة. فلم يكن جديداً على صدام حسين أن يعرض الصحفيين إلى "ضغوط متواصلة للانضمام إلى حزب البعث وعليهم أن ينصاعوا للتوجيهات الحكومية عندما تملي عليهم ما يكتبون. ويؤدي الخروج عن الخط الرسمي إلى إرسال الصحفيين إلى معسكرات خاصة وتعريضهم للمعاملة المهينة مثل حلق جانب من شعر رؤوسهم أو حلق نصف الشارب أو نزع بعض أسنانهم. وتذكر بعض التقارير أن الصحفيين يحاكمون في محاكم خاصة ولا يبسر لهم الحصول على محامين أو يسمح لأسرهم بزيارتهم"<sup>١٢١</sup>. وقاعدة حرمان الصحفيين من حرية النشر كانت تشمل الصحفيين الأجانب، وبخاصة حريتهم في إجراء التحقيقات أو القيام بزيارات إلى مناطق البلاد المختلفة، حيث كانت وزارة الثقافة والإعلام تصر على أن يرافقهم أشخاص ينتمون إلى دوائر أمنية، وهو أمر كان يؤدي في غالب الأحيان إلى خشية فعلية لدى كل الأشخاص الذين تجرى مقابلات صحفية معهم مما يجعلهم يعزفون عن إجراء مثل تلك المقابلات"<sup>١٢٢</sup>. ولم تترك هذه السياسة التي مارسها البعث الحاكم بصرامة منذ مجيئه إلى السلطة في عام ١٩٦٨ أمام المئات من الصحفيين والأدباء والكتاب والشعراء والفنانين التشكيليين والموسيقيين والمغنين العراقيين، إضافة إلى العلماء وأساتذة الجامعة وغيرهم من حملة الفكر والثقافة العراقية سوى مغادرة العراق والعيش في المهجر. وقد لاقى العديد من أصحاب الكلمة الحرة والرأي المستقل حتفهم على أيدي جلاوزة النظام أو غيبوا في سجون وسرايب أجهزة الأمن.

إن الجديد المتميز الذي برز في سياسة النظام في أواخر العقد الثامن وقبل نشوب الحرب العراقية - الإيرانية وتفاقم سنة بعد أخرى، إضافة إلى نهجه الشوفيني المعادي للشعب الكردي والقوميات الأخرى غير العربية، ليشكل نهجاً ثابتاً لدى الطغمة الحاكمة هو ممارسة الطائفية المقيتة الموجهة ضد المواطنين الشيعة من سكان العراق من العرب والكرد الفيلية في الوسط والجنوب، وكذلك ضد أبناء الطائفة المسيحية من آشوريين وكلدان وأرمن،

---

١٢١ المنظمة العربية لحقوق الإنسان.: تقرير المنظمة. ١٩٩٧. ص ١٥١.

١٢٢ المصدر السابق نفسه. ص ١٥١.

وكذلك ضد التركمان والإيزيدية وضد الصابئة المندائيين. ومع ذلك فإن هذا القول على صحته التامة لا يعبر عن الحقيقة كلها، إذ أن النظام قد سلط جام غضبه ضد المعارضين من أبناء الطائفة السنية أيضاً وفي مختلف أنحاء العراق، سواء أكانوا من العرب أم الكرد أم التركمان. كما مارس سياسة عشائرية أراد بها تعميق الهوة بين المواطنين العراقيين، والتي كان يفترض الحذر منها لكي لا تساهم المعارضة العراقية بأي شكل كان بصب الماء في طاحونة النظام وتسهيل مهمته في شق وحدة الشعب العراقي وأضعاف قدراته النضالية. وقد وقع المحذور، ولكن بشكل خاص بين الأحزاب السياسية الإسلامية ذات النهج الطائفي السياسي في أعقاب سقوط النظام الشمولي.

وجدير بالإشارة إلى أن المواطن العراقي كان لا يتمتع حتى بحقوق المواطنة الاعتيادية التي تضمنتها القوانين الدولية والدساتير الديمقراطية، وبضمنها حقه في السكن حيثما يشاء، وحقه في التملك والتعامل الحر والسفر وحقه في التنفس بصورة طبيعية دون قيود ومراقبة أو حتى حقه في الحلم وفي الحديث عن هذا الحلم. وصادرت أجهزة الدولة الأمنية عملياً حتى حق الإنسان في الحب والصدقة وفي الحلم<sup>١٢٣</sup> والتأمل والخيال والحديث والنزعة أينما وكيفما يشاء، وحقه في ممارسة الكتابة والتمتع بالثقافة المكتوبة والشفهية. وخلال

---

١٢٣ اكد لي كاتب وناقد عراقي معروف وصادق في اقواله وامين في نقله أن رجلاً رأى حلماً في نومه كان موضوعه يدور حول تغير حصل في الحكم في العراق، وأن حكومة جديدة قد تشكلت، وبقي بعض الأسماء عالقا في ذاكرته من الحلم. وقد روى الشخص المذكور حلمه التعس على احد الأصدقاء المقربين منه والذي رواه بدوره إلى آخرين حتى وصل "الحلم" الكارثة إلى احد العاملين في اجهزة الأمن العراقية عبر احد وشاة الأحلام. وكانت النتيجة ان اعتقل الرجل وعذب بقسوة بالغة. وكان المطلوب منه الاعتراف على الأشخاص الذين شاهدتهم في الحلم بأعتبارهم يشكلون الوزارة الجديدة التي لم يكن صدام حسين رئيس وزرائها، والكشف عن العلاقة التي تربطه مع هؤلاء الأشخاص. وقد قضى هذا الشخص المسكين فترة طويلة في أقبية الأمن. وعندما اطلق سراحه كان الرجل اقرب إلى الموت منه إلى الحياة، رغم انهم كانوا يعرفون تماما ان الشخص لا يعمل في السياسة وليست له مواقف مناهضة للنظام، ولكن المسألة التي أرقتهم كثيراً كيف يجراً على رواية مثل هذا الحلم الذي يمس "القائد"!

العقدين المنصرمين تمكن النظام من فرض تعامل تمييزي بين المواطنين لصالح النخبة الحاكمة وحرمان الجماهير الواسعة منها.

وتضمنت القوانين العراقية التي أصدرها النظام مواد قانونية صريحة لا يجدها الإنسان في أماكن أخرى من العالم لا تعبر عن غياب الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان حسب، بل وعن شوفينية مقيئة وعدوانية مرعبة. فعلى سبيل المثال لا الحصر نشير إلى أن قانون الانتخابات العراقي الذي مارسه النظام "استبعد تماما المتجنسين بالجنسية العراقية أو العراقيين من أم غير أم عربية من الترشيح لعضوية المجلس الوطني، حيث كانت المادة الرابعة عشرة من القانون تشترط أن يكون الممثلون عراقيين بالمولد (مولودين من أب عراقي بالمولد) ومن أم عربية<sup>١٢٤</sup>". كما استبعد القانون بذهنية يصعب تفسيرها أو إيجاد المبررات لها شريحة واسعة من أبناء الشعب العراقي شملت رجال الأعمال والتجارة والصناعة والوكلاء التجاريين وأصحاب المكاتب والمصانع والحرف والمخازن وأعضاء الغرف التجارية والصناعية<sup>١٢٥</sup> من الترشيح في الانتخابات. إلا أن القانون في نفس الوقت أعطي الحق لضباط الجيش والشرطة والمخابرات في الترشيح لانتخابات "المجلس الوطني" الصدامي. ولا تفوت القارئ أهمية تثبيت مثل هذا الحق من جانب نظام صدام حسين في حينها، إذ كان يهدف من وراء ذلك تأمين رقابة و سطوة إضافية لهذه الأجهزة على المجالس الهزيلة التي كان يقوم بفبركتها في كل دورة انتخابية، رغم أن القانون وطبيعة اللجنة المكلفة بالأشراف على الانتخابات التي كان يرأسها نائب رئيس مجلس قيادة الثورة، كانت تضمن إقصاء جميع العناصر غير الموثوق بولائها "المطلق" للنظام ولصدام حسين على نحو خاص.

صادرت الدولة الصدامية حق المواطن العراقي في السفر إلى خارج البلاد دون تأشيرة سفر رسمية. والحصول على مثل هذه التأشيرة كان مقترناً بمجموعة من العقوبات الكبيرة تبدأ بموافقة أجهزة الأمن والاستخبارات على سفر المرأة أو الرجل، حيث يمنع كل الأشخاص المشتبه بانتمائهم إلى حزب أو منظمة سياسية معارضة أو مشتبه بكون

---

١٢٤ المنظمة العربية لحقوق الإنسان. تقرير المنظمة. ١٩٩٧. مصدر سابق. ص ١٥٤.

١٢٥ المصدر السابق نفسه، ص ١٥٤.

المواطن يحمل أفكارا مخالفة لأفكار حزب البعث من السفر. ومما كان يزيد من صعوبات السفر حتى بعد الحصول على موافقة أجهزة الأمن، عجز الغالبية العظمى من أبناء وبنات الشعب العراقي عن دفع المبلغ المقرر عن تأشيرة الخروج والتي كانت تبلغ ٤٠٠٠٠٠٠ دينار عراقي أو ما يعادل ٤٠٠ دولار أمريكي. وكان لا يحق للمرأة العراقية مغادرة البلاد إلا بصحبة احد أفراد أسرتها من الرجال، وهي آخر موضة بعثية تهدف إلى حرمان المرأة من حقها الطبيعي في السفر الذي كانت تمتلكه قبل صدور مثل هذا القرار عن مجلس قيادة الثورة. ومثل هذا القرار يسيء إلى سمعة المرأة ويقص من حقوقها ومن حريتها التي كفلها لها حتى الدستور المؤقت البعثي. يضاف إلى كل ذلك انه كان لا يسمح للأشخاص العاملين في المهن الحرة وكذلك الوزراء والموظفين السابقين من درجة مدير عام فما فوق بمغادرة البلاد إلا إذا حصلوا على ترخيص من الدوائر الأمنية وأودعوا مبلغا ماليا ضخما لضمان عودتهم<sup>١٢٦</sup>، إذ في حالة منحهم موافقات على السفر، كان النظام يعتبر أفراد عائلات المسافرين بمثابة رهائن لدى الحكم تقتاد إلى السجون وتتعرض للتعذيب أو حتى القتل في حالة عدم عودة هؤلاء إلى العراق. والقيود الأمنية كانت لا تشمل السفر إلى خارج البلاد فقط، بل كانت تمتد أيضاً إلى داخل البلاد، وبخاصة إلى منطقة كردستان وعموم الشمال من جهة، وإلى منطقة الجنوب من جهة أخرى. وكانت تنتشر نقاط المراقبة الأمنية على امتداد الطرق بين بغداد والمدن الأخرى والجنوب أو بينها وبين الشمال ومنطقة كردستان.

#### الحروب ومصادرة حقوق الطفل في العراق

لم يتمتع الأطفال في العراق بحقوقهم الاعتيادية المنصوص عليها في الوثائق الدولية الخاصة بحقوق الطفولة، وبخاصة إعلان حقوق الطفل الذي اعتمده الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٥٩، ثم الاتفاقية الجديدة التي صدرت في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر من عام ١٩٨٩، أي بعد مرور ثلاثين عاما على صدور الإعلان الأول<sup>١٢٧</sup>. وبعد حربي الخليج الأولى

١٢٦ المصدر السابق نفسه، ص ١٥٤.

١٢٧ الأمم المتحدة. حقوق الطفل: صحيفة وقائع رقم ١٠. الحملة العالمية لحقوق الإنسان. جنيف. مركز حقوق الإنسان. ١٩٩٢.

وقبل حرب الخليج الثانية. وهي حالة عامة كانت وما تزال تعاني منها الطفولة في سائر بلدان العالم الثالث، رغم التحسن النسبي الذي طرأ على أحوال الأطفال في العراق، وبخاصة في المدن، في عقد السبعينات في مجالات التعليم الابتدائي والرعاية الصحية. إلا أن الحرب العراقية – الإيرانية قد أوجدت أوضاعا كارثية حقا في سائر أنحاء العراق وبالنسبة لملايين الأطفال، وبخاصة أطفال العائلات الأكثر فقرا.

فإلى جانب فقدان الكثير من أطفال العراق آبائهم (و) أو أمهاتهم بسبب تلك الحرب أو بسبب الحملات العسكرية التي كانت تشنها حكومة صدام حسين ضد قوات البيشمركة / الأنصار في كردستان العراق وضد الفرق المسلحة وقوى المعارضة في وسط وجنوب العراق، فإن الغالبية العظمى من هؤلاء الأطفال كانت لا تزال تعاني من النتائج الاقتصادية والاجتماعية والصحية الكارثية لتلك الحرب.

ونتيجة لكل ذلك انتشرت مجموعة من الأمراض التي كانت قد اختفت في العراق منذ سنوات طويلة، وتفاقم وجود أمراض أخرى، كما ظهرت أعراض أمراض لم تكن موجودة أو معروفة أصلا في العالم وولادات جديدة مشوهة عند الإنسان والحيوان، إضافة إلى الأمراض النفسية والعصبية والصدمات الحادة التي تعاني منها كثرة من الأطفال نتيجة للقصف الجوي والمدفعي والصواريخ التي كانت تتساقط على المدن العراقية والخوف الدائم من احتمال الموت عند سماع أصوات أو أضواء مشابهة مثل الرعد والبرق في سماء العراق.

ووفق التقييم النفسي المنشور في نشرة الأطباء الألمان رقم ٩٥ الصادرة في عدها المزدوج ١-٢ في الخامس من كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ حول الصدمات النفسية والعصبية للأطفال الكُرد في العراق التي تعرضوا لها بسبب الحروب والاضطهاد والتعذيب ورؤية ضحايا القتل الجماعي باستخدام الغازات الكيميائية السامة في حلبجة، وكذلك التدمير الواسع النطاق للحقول والبيوت والمحلات فأن نسبة كبيرة من الأطفال الذين عاشوا تلك التجارب البشعة يحملون في ذاكرتهم صور تلك المأساة ويعبرون عنها في رسومهم ويرونها في أحلامهم على شكل كوابيس ثقيلة أو أنهم يتحدثون عنها بمرارة لا تنسجم مع طفولتهم. والدلائل تشير إلى أنها سترافقهم طويلا. ويشير التقرير إلى أن استخدام السلاح الكيميائي

من قبل النظام العراقي في حلبجه قد أدى إلى سقوط ٥ آلاف قتيل من النساء والرجال والأطفال والشيوخ في المدينة وحدها. كما يؤكد على سقوط أكثر من ٢٠ ألف جريح بسبب ذلك الهجوم الكيميائي. وان الأطفال الذين كانوا في مخيمات اللاجئين والذين عاشوا التجربة ذاتها كانوا يرسمون صوراً ترمز إلى الموت والطائرات التي تسقط القنابل على رؤوسهم، والأشجار التي لا تحمل أوراقاً والبيوت المهدامة والضحايا الملقاة على قارعة الطريق<sup>١٢٨</sup>.

ونشير هنا إلى بعض تلك الأمراض التي تصيب بشكل واسع الأطفال في العراق حالياً وتتسبب بموت الآلاف شهرياً، وبعض تلك الوفيات ناجم عن انتشار الأمراض المعدية أو السارية: انهيار نظام المناعة في جسم الأطفال، السل، تضخم الكبد، شلل الأطفال، الكزاز، الدفتريا، التيفوس، الكوليرا، مرض الهزال أو الضمور التدريجي Marismus، الحصبة، السعال الديكي، حبة بغداد.<sup>١٢٩</sup>

#### أجهزة الأمن والمخابرات العراقية

تشير معلومات مختلف المصادر التي تهتم بقضايا حقوق الإنسان في العراق ونشاط أجهزة الأمن العراقية، بما فيها معلومات مراقب الأمم المتحدة ووثائق الأمن التي وضعت عليها اليد من قبل المعارضة العراقية في دوائر الأمن العراقية والمخابرات في كردستان العراق والدراسة التي أنجزها عصام الخفاجي حول دور ونشاط هذه الأجهزة في ضوء تلك المعلومات<sup>١٣٠</sup>، إلى أن النظام العراقي انشأ خمسة أجهزة أمنية رسمية تمتد أفقياً وعمودياً في المجتمع العراقي والقوات المسلحة كانت تقوم بمراقبة الناس أولاً، وكان يقوم بعضها بمراقبة البعض الآخر ثانياً، وكان يديرها أفراد من عائلة صدام حسين وخيوطها جميعاً تنتهي بيديه، كما أن بعضها كان يعمل في الخارج لمراقبة الجاليات العراقية أو الحصول على معلومات تجسسية لمصلحة النظام. وكان أفراد هذه الأجهزة يرتبطون بعدد كبير

128 Deutsches Aerzteblatt 95. Heft 1-2. 5. Januar 1998. Traumatisierung kurdischer Kinder durch Krieg. S. 28L29.

129 Siegwart-Horst Geunther. Stumme Zeugen eines Krieges. Richard Mack GmbH. Mellrichstadt. 1995.

١٣٠ الخفاجي، عصام د. أرهاب الدولة والأنحطاط السياسي في العراق. تقرير الشرق الأوسط. آيار/مايس - حزيران/يونيو ١٩٩٢ (باللغة الإنجليزية).

جدا من الوكلاء الرسميين وغير الرسميين، سواء أكان ذلك وفق إرادتهم أم تحت طائلة التهديد والوعيد. وهي أجهزة كانت منظمة وفق الأسس الحديثة ومزودة بأحدث وسائل التكنيك والتكنولوجيا وبالخبراء من مختلف البلدان، إضافة إلى الخبرة التي تراكمت لدى العراقيين العاملين فيها. وخلال سنوات العقد الثامن بشكل خاص أرسل صدام حسين مجموعات كبيرة من الضباط وضباط الصف الشباب العاملين في هذه الأجهزة إلى عدد كبير من بلدان العالم ليتدربوا على مختلف الأساليب الأمنية والقمعية، بما في ذلك بلدان مثل الاتحاد السوفييتي وجمهورية ألمانيا الديمقراطية وجيكوسلوفاكيا ورومانيا وبلغاريا وبولندا، إضافة إلى فرنسا وألمانيا الاتحادية وإيطاليا وأسبانيا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك العديد من الدول النامية المعروفة بأساليبها الأمنية والقمعية. وقد أقيمت هذه الأجهزة على أساس من التخصص في المهام وارتبطت بها أجهزة أخرى متخصصة بالشؤون والدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والنفسية التي كانت تقوم بمهام البحث ودراسة الوثائق وتحليلها واستخلاص الاستنتاجات لها، وكانت تقدم تقاريرها الدورية إلى صدام حسين مباشرة. وقد بذل صدام حسين جهودا كبيرة خلال السنوات العقد الثامن لتطوير هذه الأجهزة وتشديد لوائحها له بشكل خاص، وعدم إغفال أفراد العائلة من رقابة ونشاط هذه الأجهزة. وكانت المخصصات التي تمنح إلى هذه الأجهزة كبيرة جدا حتى في ظروف الحرب العراقية - الإيرانية، وكذلك الامتيازات التي تمتعت بها والتي كانت تفوق امتيازات الجيش. واستنادا إلى كل المعطيات والمعايير الدولية اعتبر العراق بحق دولة بوليسية - تجسسية شديدة الوطأة على المواطن، إذ كان المواطن لا يمتلك المواطن في العراق الأمن والاستقرار والحياة الخاصة المستقلة والمستقرة حتى في بيته ومحلته ودائرته أو في محل عمله، إذ كانت مهمة الجواسيس والمخبرين والوكلاء تأمين مراقبة تامة أو أشعار المواطن باستمرار أنه مراقب، وأنها مستعدة إلى قطع أنفاسه في كل لحظة دون أن تحاسب على ذلك، إن تصرف المواطن بشكل لا يرضي هذه الأجهزة. يضاف إلى ذلك أن مجلس قيادة الثورة أصدر في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٦ مجموعة قرارات من بينها القرار ٨٤٠ الذي يضع الأشخاص الذين ينتقدون أو يهينون الرئيس وحزب البعث ومؤسسات الحكومة تحت طائلة الحكم بالإعدام أيضاً لمن كانت تثبت بحقه التهمة أو حتى دون إثبات إذ ما دام الشك قائماً فلا بد من الخلاص منه. إذ كانت المحاكم في مثل



هذه الحالات لا تفتش عن مدى صحة الاتهام بل تبادر إلى فرض الحكم قسراً وتنفيذه فوراً. لقد كان هم أجهزة الأمن يتوجه بالأساس ناحية:

- الحفاظ على حياة الدكتاتور صدام حسين بالدرجة الأساسية وعلى حياة أفراد عائلته الأكثر قرباً.

- الحفاظ على السلطة بيد صدام حسين وحزب البعث، رغم أن حزب البعث لم يعد الحاكم الفعلي في البلاد منذ النصف الثاني من العقد الثامن، إذ كان صدام حسين قد أصبح هو الحاكم الفعلي المطلق وبشكل خاص بعد إبعاد وتصفية ٢٣ من قادة حزب البعث وأحمد حسن البكر في العام ١٩٧٩.

- استخدام كل السبل والوسائل التي يمكن توفيرها لتأمين هذين الهدفين، بما فيها ممارسة الإرهاب اليومي لتأمين سيادة الرعب في صفوف الناس من أساليب هذه الأجهزة وإبعاد الناس عن التعامل مع المعارضة أو التفكير بالاختلاف مع النظام فكراً وسياسة.

وفي ضوء نشاط هذه الأجهزة لم يعد المواطن العراقي حينذاك يأمن على نفسه وعائلته وماله وممتلكاته، إذ يمكن أن يتعرض هو وتعرض عائلته إلى الاعتقال والتعذيب والموت دون أن يعرف أسباب ذلك، كما كان يمكن أن تصادر في كل لحظة أمواله وممتلكاته دون تقديم مبررات لمثل هذا الإجراء. وقد حدث هذا لعشرات الألوف من الناس الأبرياء من سكان المدن الوسطى والجنوبية أو من سكان كردستان وشمال العراق عموماً. ولدينا آلاف الأمثلة على ذلك، حيث تعرضت العائلات إلى القتل والنهب والاعتداء الجنسي والسرقة والتعذيب، لقد كانت هذه الممارسات دائمة الوقوع وليست وقتية أو استثنائية. فالإرهاب في العراق كان جماهيرياً، وممنهجاً، ومستمراً، إضافة إلى تنوعه. واعتبر العراق منذ سنوات السبعينات سجناً كبيراً مروعا تزداد فيه عذابات الشعب السجين سنة بعد أخرى.<sup>١٣١</sup>

---

١٣١ مستغانمي، أحلام. ذاكرة الجسد. ط ٣. بيروت. دار الأداب. ١٩٩٧.

## المبحث الثاني: عملية الدجيل وعواقبها

كان مسار الحرب العراقية – الإيرانية قد تحول في العام ١٩٨٢ لصالح إيران، وكانت القوات العراقية تتلقى ضربات قاسية من القوات الإيرانية وتفرض عليها التراجع، وكان صدام يطرح بإلحاح إيقاف القتال والتفاوض ويسعى إلى تعبئة الدول والقوى العربية والإسلامية والمجتمع الدولي لهذا الغرض، في حين كانت إيران ترفض ذلك وتواصل عملياتها العسكرية ضد القوات العراقية التي بدأت تنسحب إلى داخل الأراضي العراقية. ولم يكن الرفض الإيراني اعتيادياً، بل كان يستهدف تحقيق بعض الأغراض الأخرى، رغم ما كان يرتبط باستمرار الحرب من عواقب وخيمة على شعوب الدولتين وعلى اقتصاديهما ومواردهما المالية وبنيتيهما التحتية ومخاطر توسع الحرب في المنطقة بأسرها. لقد كان النظام الإيراني يرى في الحرب التي بدأها النظام وسيلة اختارها النظام العراقي نفسه لإسقاطه بدلاً من إسقاط النظام الإيراني. وهذا الأمر يتطلب ما يلي:

\* مواصلة الحرب وتشديد الضغط على الحكومة العراقية بهدف إضعافها وإسقاطها من خلال الحرب بعد احتلال المزيد من الأراضي العراقية.

\* تقديم الدعم المتنوع للقوى السياسية المناهضة للنظام القائم، وخاصة إلى القوى والأحزاب الإسلامية السياسية الشيعية، وإلى الحزب الديمقراطي الكردستاني المناهض للنظام العراقي والمتحالف مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية حينذاك في الموقف من النظام والحرب.

\* وكانت إيران تعول كثيراً على ثلاثة قوى وأحزاب إسلامية سياسية شيعية عراقية لها وجود في إيران هي حزب الدعوة والمجلس الأعلى للثورة الإسلامية الذي تشكل في إيران بعد انفصال السيد محمد باقر الحكيم عن حزب الدعوة ومنظمة العمل الإسلامي التي كان يقودها السيد هادي المدرسي. وكان حزب الدعوة يحظى بقدرة تعبوية أفضل في العراق من بين الأحزاب الثلاثة المذكورة بسبب كونه الحزب الأول الذي بدأت محاولات

تشكلي قبل ثورة تموز ١٩٥٨ وتشكل في أعقاب الثورة ومن ثم أصبح الشهيد السيد محمد باقر الصدر المسؤول الأول عنه.

في هذه الفترة رَج حزب الدعوة نفسه في عمليات عسكرية عديدة، بما فيها محاولة اغتيال طارق عزيز قبل بدء الحرب العراقية - الإيرانية، وكان ما يزال يمتلك أعضاء ومؤيدين على استعداد للتضحية بأنفسهم للخلاص من الدكتاتورية الصدامية وتحقيق الهدف الذي يسعون إليه.

من هنا بدأت قيادة حزب الدعوة بالتخطيط والإعداد وتنظيم وتنفيذ عملية اغتيال للدكتاتور صدام حسين. ويبدو أن خبر زيارة صدام حسين إلى الدجيل قد تسربت لهذا الحزب، مما استدعى التهيئة السريعة لفرقة هجومية تنفذ قرار اغتيال صدام حسين.

كان صدام حسين يحتاج إلى تعزيز مواقعه السياسية في داخل البلاد وفي المنطقة العربية والعالم في مواجهة الدعاية الإيرانية المناهضة لنظام الحكم والتي تتهم النظام العراقي عن حق بكونه نظاماً طائفياً هجرَّ عشرات الألوف من السكان الشيعة من عرب وكرد فيلية إلى إيران، وأنه مكروه من الشعب كله. ولا شك في أن لدى تنظيمات البعث وأجهزة الأمن والاستخبارات والأمن العراقية معلومات غير قليلة عن بنية السكان وعن اتجاهاتهم السياسية، وكون حزب الدعوة يمتلك قواعد في هذه المدينة الريفية الصغيرة والقليلة السكان. هذه المسائل كلها دفعت صدام حسين إلى أن يختار مدينة الدجيل للقيام بزيارة لها، غد في مقدور هذه الزيارة أن تمنحه العديد من النتائج التي اعتقد بأنها ستكون لصالحه حينذاك، ومنها:

١. تحدي حزب الدعوة في مدينة يقال أن له فيه الكثير من المؤيدين من اتباع المذهب الشيعي ومن المؤمنين.

٢. تحدي إيران التي تقول بأن صدام حسين يخشى الشعب ومكروه منه، وبالتالي فإنه يريد أن يظهر مدى تأييد الشعب له في الدجيل كنموذج للمدن الأخرى!

٣. وأنه في نفس الوقت يمكن أن يساعد على اكتشاف القوى المعادية له ولنظامه من خلال تفجير الخراج الذي يعتقد بوجوده في الدجيل.

الدجيل مدينة عراقية ريفية قديمة تبعد ٦٥ كيلومتراً عن بغداد باتجاه الشمال، وفيها المشروع الزراعي المعروف باسم "مشروع الدجيل". وسكانها خليط من المسلمين الشيعة والسنة، مع غالبية شيعية، الذين تشابكوا في ما بينهم عائلياً، وقد بلغ عددهم حين الحادث بحوالي عشرة آلاف نسمة. وغالبية العائلات الفلاحية تتكون من كادحي الريف، ولكن المدينة لا تخلوا من بعض أغنياء الفلاحين وسراكيل بعض الإقطاعيين السابقين. كانت الاتجاهات السياسية للسكان في الخمسينيات تقدمية وديمقراطية، والكثير منهم كان قريباً من الحزب الشيوعي العراقي. إلا أن بعض الحراك قد حصل في صفوفهم، إذ أن السياسات التمييزية والاستبدادية التي مارسها النظام وتحالف الحزب الشيوعي في السبعينيات مع حزب البعث الحاكم قد دفع بجمهرة غير قليلة من الشباب ممن ولدوا في عائلات تدين بالمذهب الشيعي على العمل أو تأييد حزب الدعوة الذي قرر مقاومة النظام بالسلح أيضاً. كما أن البعض الآخر قد ارتبط بحزب البعث، سواء أكانوا من الشيعة أم السنة، بسبب وجوده في السلطة، إذ أن قلة منهم كانوا مؤمنين بمبادئ وسياسات حزب البعث.

في الثامن من تموز/ يولية ١٩٨٢ قام صدام حسين بزيارة مدينة الدجيل ترافقه جمهرة كبيرة من أفراد الحماية الخاصة وأجهزة الأمن والاستخبارات محمولة بعدد كبير من السيارات الحكومية الخاصة بمواكب صدام حسين. وبعد انتهاء الزيارة وفي لحظة مغادرة موكبه المدينة، أمطرت مجموعة مسلحة مختبئة في البساتين المطلة على الشارع العام ومحتمية خلف أشجار النخيل موكب سيارات صدام حسين برشقات قليلة من بنادقها الرشاشة. ولكن صدام كان كعادته قد استبدل سيارته بسيارة أخرى، مما أدى إلى عدم إصابته بأي من تلك الرصاصات كما لم تصب تلك الرصاصات القليلة أياً من أفراد حمايته. استطاعت حماية صدام أن تطلق المئات من رشقات الأسلحة الأوتوماتيكية صوب المجموعة الصغيرة من المقاتلين وأن تقتل البعض منهم وتعتقل البعض الآخر وهرب البعض الثالث، ولكنه لم ينج من الاعتقال. أبدى صدام حسين تحدياً حين عاد إلى المدينة بعد أن كان في طريقه إلى مغادرتها حين توجهت نيران الرشاشات صوب موكبه ليعلن عن أن هذه المجموعة ليست سوى زمرة صغيرة ضالة وخائنة، في حين أن أهالي الدجيل

شرفاء ومخلصون للثورة. تمنى أهالي مدينة الدجيل أن يكون ما قاله صحيحاً، أي أنه سوف لن يتخذ إجراءات ضد أهل القرية، بل تعهد أمام الكاميرات الموجهة نحوه "باقتلاع القلة من الخونة" في البلدة، ومن وصفهم بـ "عملاء الأجنبي"، قاصداً الإيرانيين. كما شوهد وهو يستجوب مشتبهين اثنين بنفسه<sup>١٣٢</sup>.

كعادته لم يلتزم صدام حسين بهذا الوعد الذي قطعه على نفسه أمام جماهير المدينة المحتشدة والخشية مرتسمة على وجوههم من العقاب المحتمل ضد أهل المدينة كلها، بل قرر مباشرة الانتقام من أهل الدجيل بشكل واسع فسلط عليهم ثلاثة أجهزة، إضافة إلى تنظيم حزب البعث، وهي: جهاز الاستخبارات الذي كان يقوده برزان التكريتي، وهو الأخ غير الشقيق لصدام حسين، وجهاز الأمن الداخلي، وجهاز الجيش الشعبي الذي كان يقوده طه ياسين رمضان. وقد عمد هؤلاء إلى ممارسة ثلاثة إجراءات أساسية لمعاقبة المدينة وأهلها:

\* تم تجريف حوالي ١٠٠٠ كيلومتر مربع من الأراضي الزراعية في الدجيل، وهي من الأراضي الخصبة المزروعة بأشجار النخيل والفواكه المثمرة والعائدة لأهالي المعتقلين وغير المعتقلين دون استثناء بسبب احتماء المهاجمين بها أثناء توجيه نيران بنادقهم الرشاشة صوب موكب صدام حسين. وقد تم بذلك قطع رزق أصحاب هذه البساتين المثمرة.

\* تسليط إرهاب استثنائي ضد أهالي المدينة والقيام بتمشيط المدينة من قبل الجيش والشرطة وفصائل من الجيش الشعبي وأجهزة الأمن واعتقال ١٥٠٠ إنسان بينهم الكثير من النساء والأطفال والرجال، سواء أكان المعتقلون من عائلات من اتهم بالحادث أم من عائلات أخرى، وممارسة شتى صنوف التعذيب الوحشي ضدهم لانتزاع اعترافات منهم، رغم أن جميعهم أو غالبيتهم لا علم له بالحادث أصلاً.

---

١٣٢ راجع: موقع بي بي سي نيوز بقلم جيمس مينينديز. نشر المقال بتاريخ ٢٠٠٥/١٢/٢١ بشأن محاكمة المتهمين بأحداث الدجيل.

\* تقديم عدد كبير من أهل المدينة إلى " محكمة الثورة " التي ترأسها أحد كوادر حزب البعث المدعو عواد حمد البندر.

\* إبعاد ما يقرب من ٤٠٠ شخص منهم إلى سجن نكفرة السلطان (ليا) الصحراوي وحجزهم عدة سنوات قبل إطلاق سراحهم بقرار من صدام حسين.

لقد كان الهدف من هذه الإجراءات واضحاً لا يعبر عن روح الانتقام والقسوة وابتعاداً عن ما جاء في القرآن " ولا تزرؤوا وزرؤ أخرى " أو وفق قاعدة " لا تأخذوا البرئ بجريرة المذنب " حسب، بل كان صدام حسين يريد أن يصل إلى ما يلي:

\* تلقين كل من يمكن أن يفكر بممارسة مثل هذه العملية ثانية درساً قاسياً ووحشياً بأن مصيره لن يكون بأفضل مما انتهى إليه من قام بمحاولة الاغتيال حسب، بل أن العقاب سيشمل سكان ودور وبساتين المدينة كلها التي يمكن أن تحصل فيها أي عملية مماثلة مستقبلاً. وبكلمة واحدة إنه أراد بذلك تلقين أهل البلدة وأهل العراق جميعاً بهذا الدرس المشين الذي مارسه ضد سكان الدجيل.

\* توجيه إنذار إلى حزب الدعوة بأنه سيلحق لا في الموقع الذي حصلت فيه المحاولة بل في كل العراق، وهو ما وقع في حينها فعلاً.

\* وتوجيه إنذار إلى إيران بأنها لن تستطيع التأثير على استقرار وأمن النظام العراقي من خلال توجيه " أتباعها " في العراق بتنفيذ مثل هذه العمليات.

كانت المحاكمة شكلية ووهمية بكل معنى الكلمة، إذ حددت أجهزة الاستخبارات والأمن مسبقاً الأحكام التي يفترض أن يصدرها الحاكم بحق المتهمين. وقد صدرت أحكام بإعدام ١٤٨ شخصاً، في حين أن من شارك في العملية لا يتجاوز عدد أصابع اليد الواحدة. وكان بين من حكم عليهم بالإعدام ٢٢ صبياً تتراوح أعمارهم بين ١٢-١٧ سنة فقط، كما أن عدداً منهم كان قد قتل أثناء التحقيق.<sup>١٣٣</sup>

من الممكن أن يتعرض رؤساء الدول إلى محاولات اغتيال لأسباب شتى، ومن الممكن في حالة نجاح أو عدم نجاح تلك المحاولة، يقدم الأشخاص المتهمون بمحاولة الاغتيال حضورياً أو غيابياً إلى محكمة شرعية اعتيادية لمحاكمتهم وإصدار القرارات التي تستند على القانون بحقهم. وفي القرن العشرين جرت الكثير من مثل هذه المحاولات المعروفة و بما فيها محاولة اغتيال هتلر الفاشلة التي نظمت بالارتباط مع محاولة السيطرة على الحكم في ألمانيا وإنهاء الحرب العالمية الثانية. وكان كلاوس فون شتاوفنبيرج هو المسؤول عن هذه المجموعة من كبار الضباط التي قادت العملية في العشرين من شهر تموز/يوليو ١٩٤٤، وهو الذي وضع القنبلة في قاعة الاجتماعات التي حضرها هتلر مع ٢٤ من قاداته العسكريين. وحين وقع الانفجار نجا من الحادث ١٩ قائداً عسكرياً، وكان بضمن الناجين هتلر وشتاوفنبيرج والمتمهم الثاني فيرنر فون هيفتن. وفي نفس اليوم أصدر الجنرال فروم قراراً بإعدام القادة العسكريين المتهمين الخمسة:

كلاوس فون شتاوفنبيرج Claus Graf Schenk von Stauffenberg، وفيرنر فون هيفتن Werner von Haefthen، والبرشت ريتير ميرتس Albrecht Ritter Mertz، وفريدريك أولبرشت Friedrich Olbricht رمية بالرصاص<sup>١٣٤</sup>. وقد نفذ القرار مباشرة ودون محاكمة عسكرية. كما جرى الانتقام من عائلات هؤلاء القادة بزجهم في السجون، ولكن لم تشمل المدن التي ولدوا فيها ولا المنطقة التي حصل فيها الفعل. ورغم أن الجريمة التي ارتكبتها الهتلريون

---

١٣٣ المحكمة الجنائية العراقية العليا. قضية الدجيل. <http://www.iraq-ihf.org/ar/home.html>.

راجع أيضاً: ويكيبيديا الموسوعة الحرة محاكمة صدام حسين في قضية الدجيل. ٢٠٠٧/٧/٦.

134 Wikipedia. Die freie Enzyklopädie. Claus Schenk Graf von Stauffenberg. 6.7.2007.

كبيرة بمعاقبة عائلات هؤلاء المشاركين في محاولة الاغتيال، إلا أنها لم تبلغ الوحشية التي بلغتها فعلة صدام حسين الأكثر وحشية ودموية بحق أهالي الدجيل. وكان حكم الإعدام الذي شمل هذا العدد الكبير من أهالي الدجيل بعيداً كل البعد عن طبيعة محاولة الاغتيال أو عن عدد المشاركين فيها، بل كانت مجرد عملية انتقام بشعة يصعب تصورها.

قدم المتهمون إلى المحاكمة وحكم عليه بالإعدام دون أن تشمل أوساطاً أخرى بمن فيهم عائلات المتهمين، رغم الطبيعة الفاشية للنظام الهتلري وعدوانيته وأن محاولة الاغتيال تمت من قبل عسكري ألماني في العام ١٩٤٤، أي في فترة الحرب العالمية الثانية.

وقد قال الخبير بالشئون العراقية بكلية كوين ماري في لندن، د. توبي دودج، في حينها ما يلي: "وقعت محاولة لاغتيال رئيس العراق، الرئيس الذي يغزو إيران، والحرب ليست على ما يرام: هذه المحاولة إذاً ضربة واضحة موجّهة لسلطته". وتابع قائلاً "لا بد أن يكون الرد سريعاً ودامياً ليثبت لسكان البلدة، وللعراق بأسره، أن أي هجوم على الرئيس سيعاقب بشكل وحشي ومروع"<sup>١٣٥</sup>. ويشير الكاتب نفسه إلى معاناة عائلة واحدة من عائلات المتهمين فيقول: "كان كاظم جعفر أحد المعتقلين، وهو والد كارم، أحد من أطلقوا النار. قال "أخذوا أسرتي بأكملها. سبع بنات، وأمهم وأنا. قرابة ١٥٠ فرداً. ونقلونا لمقر الاستخبارات لشهر أو ما إلى ذلك، ثم إلى أبو غريب لعامين ثم نقلونا إلى الصحراء". ولكن بخلاف كاظم، بعض المعتقلين لم يعودوا أبداً إلى الدجيل، بل قتلوا، وربما استمروا على قيد الحياة حتى عام ١٩٨٥"<sup>١٣٦</sup>.

إن طبيعة محاولة الاغتيال الفاشلة كانت ذريعة بائسة وقبيحة لارتكاب جريمة ضد الإنسانية ومجزرة بشرية دامية ضد سكان الدجيل الأبرياء، سواء بتجريف البساتين ومصادرة الأراضي الزراعية من أصحابها أم باعتقال وتشريد واحتجاز ما يقرب من ١٥٪ من مجموع سكانها وأكثر من ٣٠٪ من سكانها البالغين من النساء والرجال ثم حجز ما يزيد عن أربع سنوات لـ ٨٪ من سكانها البالغين، إضافة إلى إعدام ١٤٨ شخصاً لم

---

١٣٥ ويكيبيديا الموسوعة الحرة محاكمة صدام حسين في قضية الدجيل. ٢٠٠٧/٧/٦.

١٣٦ المصدر السابق نفسه.



يشاركوا عملياً في محاولة الاغتيال. جرت في العراق محاكمة ثمانية من مسؤولي النظام العراقي السابق والمتهمين بأحداث الدجيل بعد أن أحالت هيئة قضاة التحقيق بتاريخ ٢٠٠٥/٧/٣١ ملف قضية الدجيل إلى محكمة الجنايات العراقية العليا باعتبار ما ارتكب في الدجيل كانت جرائم ضد الإنسانية. والأشخاص الثمانية الذين صدرت بحقهم أحكام بالموت أو السجن المؤبد أو البراءة هم ١٣٧:

صدام حسين مجيد ( الإعدام شنقاً )

برزان إبراهيم حسن (الإعدام)

طه ياسين رمضان (الإعدام شنقاً حتى الموت) بعد قرار التمييز.

عواد حمد بدر البندر ( الإعدام شنقاً )

عبد الله كاظم رويد (السجن ١٥ عاماً)

مزه عبد الله كاظم (السجن ١٥ عاماً)

علي دايع علي (السجن ١٥ عاماً)

محمد عزاوي علي (الإفراج عنه لعدم كفاية الأدلة)

وقد نفذت أحكام الإعدام بالمتهمين الأربعة الأوائل بعد صدور الحكم وخلال الفترة القانونية المقررة.

لا شك في أن الشعب العراقي والعالم كان يتطلع إلى مشاهدة ومتابعة محاكمات على مستوى رفيع من المهنية والثقة بالنفس والرؤية الواضحة لما ارتكب في الدجيل من الناحية القانونية، خاصة وأن العراق يمتلك خبرة غنية في مجال القضاء والقضاة، رغم التشويه الذي لحق بالقضاء العراقي خلال فترة الحكم البعثي للعراق. ولا شك في أن الأحكام التي

---

١٣٧ ملاحظة: لا أخفي هنا اختلافي مع الدستور العراقي والقوانين العراقية التي تبيح أحكام الإعدام، فأنا ومنذ التحاقى بمنظمة العفو الدولية كعضو اعتيادي فيها وقفت ضد أحكام الإعدام لأي سبب كان. وقد كتبت مقالاً ضد حكم الإعدام وقبل صدوره ضد صدام حسين ورهطه، إذ لا أجد في هذا الحكم ضرورة وأفضل الأحكام الأخرى بما فيها أحكام السجن المؤبد على من ارتكب الجرائم بحق شعبه. كاظم حبيب

صدرت كانت عادلة بسبب تلك الجرائم الشنيعة التي اقترفها هؤلاء الأشخاص بحق أهل الدجيل الذين لم يكونوا سبباً في محاولة اغتيال صدام حسين. ولكن المحاكمة ومن ثم تنفيذ الحكم لم يكونا بمستوى التهم الموجهة إلى هؤلاء المتهمين ومجرى المحاكمات لم يكن طبيعياً باستمرار، إذ برزت الكثير الأخطاء الفنية والإجرائية والمطبات التي كان المفروض تجنبها من خلال إحكام العمل وضبطه من مختل جوانبه كما هو معتاد في جميع المحاكم في العالم. وأبرز تلك الأخطاء تمثلت في النقاط التالية:

١. التهيب وعدم الثقة بالنفس في مواجهة حاكم دكتاتور كان حتى الأمس القريب رئيس الدولة والجلاد الأول في العراق مع مجموعة من أكثر الجلادين عتواً وقسوة في البلاد، سواء أكان ذلك من جانب الحاكم أم الادعاء العام.
٢. لم يكن التحضير من جانب الحاكم والادعاء العام جيداً ومتكاملاً لأوراق المعاملة أو شهود الاتهام أو التقنيات الأخرى المرتبطة بالدعوى المقامة على المتهمين.
٣. الصراخ والاستهانة بالحاكم والمحكمة التي تميز بها المتهمون ولم يستطع القاضي الأول وضع حدٍ له مما أجبره على تقديم الاستقالة ووضع حاكم أكثر قدرة في إدارة جلسات المحكمة.
٤. تميز محامو الدفاع بسلوك مشين بثلاثة اتجاهات: اتجاه المحكمة ذاتها ورفض الاعتراف بها واتهامها بالعمالة للأجنبي، وعدم احترام للحاكم وللادعاء العام، وباتجاه أصحاب الدعوى والضحايا التي قتلت على أيدي المتهمين والذين عذبوا وشردوا وسجنوا أو احتجزوا لعدة سنوات، ولا باتجاه المجتمع العراقي الذي عانى من عنت الحكام وقسوتهم كثيراً.
٥. كما أن إعدام هؤلاء المجرمين الأربعة، وخاصة إعدام الدكتاتور المجرم صدام حسين، لم يكن دون بروز روح انتقامية بعيدة كل البعد عن روح القضاء العادل الذي يطالب بالقصاص العادل وليس الثأر والانتقام من المتهمين. ويشمل هذا اختيار يوم الإعدام الذي صادف أول يوم من العيد الذي لا يجوز إعدام المحكومين بالإعدام فيه إسلامياً.

٦. ولا شك في أن قتل أحد المحامين أو أكثر من المدافعين عن المتهمين من قوى إرهابية كان له الأثر السلبي أيضاً على مجمل سير المحاكمة.

لا شك في أن تولي القاضي رؤوف عبد الرحمن رئيس المحكمة الجنائية الأولى في المحكمة الجنائية العراقية العليا بعد استقالة القاضي رزگار محمد أمين وإبعاد أحد أعضاء الهيئة الجنائية على راس هيئة قضائية مكونة من أربعة قضاة آخرين، قد تمكن من تحسين عمل المحكمة ووضع حدًا للتوترات الكثيرة التي كانت تحصل قبل ذلك في قاعة المحكمة، ولكن البداية كانت قد أثرت سلباً على سير المحاكمة والتأثير السلبي لذلك على المشاهدين. لم يكن القاضي رزگار محمد أمين ضعيفاً أو قليل الخبرة والمعرفة بالقوانين العراقية، بل كان بالأساس مؤدباً جداً ومجاملًا يفوق مستوى المتهمين إذ تربى أغلبهم في حزب البعث وكان بعضهم من الشقاة، كما في حالة صدام حسين وشقيقه من أمه برزان إبراهيم حسن وطه ياسين رمضان وكذلك البندر. اتسم الحاكم الثاني بقوة الشخصية والثقة بالنفس وعدم التهيب، إضافة إلى امتلاكه المعرفة القانونية الجيدة والتزامه بالأعراف القضائية إزاء المتهمين وشهود الاتهام أو الدفاع أو هيئة الدفاع وهيئة الادعاء. لقد اتسم القاضي رؤوف رشيد عبد الرحمن بالأدب والحصافة والجرأة المطلوبة في مواجهة صلافة المتهمين وتجاوزاتهم المقصودة إزاء المحكمة وكذلك إزاء محامي الدفاع.

لا شك في أن الشارع العراقي قد انقسم إلى مجموعتين كلاهما لم ترتح للمحاكمة ووجدتها غير معبرة عن مطامحها أو رؤيتها للأحداث. المجموعة الأولى وتشكل أكثرية الشعب العراقي التي وجدت فيها أنها ضعيفة في موقفها من المتهمين الذين أذاقوا الشعب العراقي مر العذاب ابتداءً من القمع والإرهاب والتهجير والتعريب القسري ومروراً بالحروب والمعتقلات والسجون والمقابر الجماعية، إضافة إلى عمليات الأنفال وحلبجة وقمع انتفاضة الربيع في العام ١٩٩١... الخ. أي أن الناس كانوا يريدونها محاكمة سياسية لهذه المجموعة من المتهمين، في حين أن المحكمة كانت مختصة بقضية واحدة هي قضية الدجيل. كما وجدت في الحاكم رجلاً مجاملًا ضعيفاً لا يرقى إلى المستوى الذي تريده، في حين أنه كان ملتزماً بالقانون نصاً وروحاً. كان حكم الناس منذ البدء واضحاً، كان الموت هو الحكم

الحق الذي يفترض أن ينزل بهؤلاء المتهمين الذين أجزموا بحق الشعب العراقي. وكان الشعب الكردي كجزء من الأكثرية غير مرتاح للبدء بقضية الدجيل في حين أن هناك تهمة أكبر موجهة لصدام حسين هي تهمة ارتكاب جرائم حرب وجرائم بحق الإنسانية وجرائم إبادة جماعية في مجازر عمليات الأنفال وحلبجة. وفي الجانب الثاني كانت هناك أقلية غاضبة من مجرى المحاكمة، بل كانت لا تريد أن ترى صدام حسين في قفص الاتهام، إذ اعتبرها البعض منهم على أنها محاكمة طائفية والبعض الآخر اعتبرها مناهضة لحكم قومي، والبعض الثالث ورغم رفضه لحكم صدام حسين كان يجد فيها إساءة للعراق. ونست المجموعات الأخيرة تماماً ما فعله صدام حسين ورهطه بالعراق وأهله على مدى ٣٥ عاماً، بل وابتداءً من العام ١٩٦٣. ومع ذلك فالمحاكمة كانت عادلة بالرغم من الهنأت التي رافقت سير المحاكمة. كان العراقيون، وهم يتابعون سير المحاكمات، يتذكرون كيف كان قضاة صدام حسين ينزلون أفسى الأحكام الجائرة بحق الناس الأبرياء، سواء أكان الحاكم هو عزة الدوري أم طه ياسين رمضان أم الحاكم البندر أم غيرهم من حكام العهد البعثي البغيض. لقد أعدم قضاة صدام حسين المئات من البشر بل الآلاف منهم بدون محاكمات عادلة وقانونية، بل كانت تصدر أحكاماً على أناس قتلوا أثناء التحقيق معهم وتحت التعذيب الوحشي لأجهزة الأمن الصدامية، أو دفنوا تحت الأرض وهم أحياء أو قذفوا على مكينة فرم اللحوم العملاقة التي استخدمتها أجهزة القمع البعثية في قتل المعارضين لهم أو المختلفين معهم.

### المبحث الثالث:

## عمليات مجازر الأنفال وحلبجة في كردستان العراق

عند البحث في السياسات التي تمارسها هذه الحكومة أو تلك، يستوجب الأمر العودة إلى البحث في ثلاث قضايا جوهرية، وهي:

- ١ . ما هي طبيعة الدولة القائمة، و ٢ . ما هي طبيعة علاقات الإنتاج السائدة فيها، و ٣ . ما هي الخلفية الفكرية أو الأيديولوجية التي تستند إليها والمصالح التي تعتمدها في

ممارسة تلك السياسات والإجراءات التي تتخذها وتنفذها. إذ أن مثل هذه التوضيحات تساعدنا لا على رؤية نتائج تلك السياسات على أهميتها الفعلية الكبيرة حسب، بل وعلى معرفة الأسباب التي دعت هذه الحكومة أو تلك على ممارسة تلك السياسات وتنفيذ تلك الإجراءات والمصالح التي تدافع عنها.

وخلال الفصول السابقة انصبت محاولة الكاتب إلى توضيح طبيعة النظام السياسي الذي حكم العراق في فترة البعث وكذلك طبيعة علاقات الإنتاج التي سادت في العراق على امتداد العقود التي نحن بصدها والتي كان حزب البعث وصدام حسين يقف في الصف الأول والمقدمة من النخبة الحاكمة في العراق. ويبدو ضرورياً أن نبث في القضية الفكرية التي تبناها حزب البعث العربي الاشتراكي وفي جانب أساسي منه هو الموقف من القوميات الأخرى غير العربية، وخاصة القومية الكردية. إذ أن وضوح الرؤية في هذا الموضوع تحدد لنا بشكل جدي العواقب الفعلية للنشاط السياسي لحزب البعث، وفي موضوع بحثنا، تكشف لنا عن العوامل الكامنة وراء عمليات ومجازر الأنفال وحلبجة التي نفذها النظام في النصف الثاني من العقد التاسع من القرن العشرين.

عند دراستي لموضوع الأنفال في كردستان العراق توقفت عند عدد غير قليل من السياسات والإجراءات التي كانت تمارسها القوى القومية العربية في عدد من الدول العربية ابتداءً من العقد الرابع من القرن العشرين إزاء القوميات غير العربية. لم يقتصر هذا الموقف على العراق الذي كانت ولا تزال تعيش فيه قوميات أخرى مثل القومية الكردية والقومية التركمانية والقومية الكلدانية - الآشورية. وقد تجمعت تدريجاً خيوط نهج قومي عربي متمزمت رافض للاعتراف بوجود قوميات أخرى في الدول العربية، وهو في ذلك يماثل النهج القومي التركي في رفض الاعتراف بوجود قومية تركية ويختلف عن النهج الفارس الذي يعترف بوجود أكراد ولكنه يرفض الاعتراف لهم بحقوقهم القومية المشروعة وحق تقرير المصير. وأصبح هذا الخط واضح المعالم ومناهض لوجود ومواقف القوميات الأخرى التي تعيش في الدول العربية والتي تطالب بحق الاعتراف بها أولاً وممارسة حقوقها المشروعة ثانياً. ولم تكن تلك السياسات والمواقف بدون أرضية فكرية أو أيديولوجية محددة، إذ كانت

من حيث الجوهر تعبر عن رؤية عنصرية شوفينية واضحة. وقد برزت أمامي عدة سياسات مورست في الدول العربية ابتداء من العراق ومروراً بسوريا والسودان والدول المغاربية في المسائل القومية، علماً بأن في المنطقة يمكن أن تشترك في هذا الأمر تركيا أيضاً وموقف إسرائيل من الدول العربية والعكس صحيح أيضاً. لهذا توجه اهتمامي إلى دراسة المسألة العنصرية كذهنية وأيدولوجية قومية نمت وتطورت في أوروبا، ولكنها لم تكن غائبة عن الذهن العربي والممارسة العربية في فترات تاريخية مختلفة عبر الدولة الإسلامية العربية وكذا الدولة الإسلامية العثمانية. سأبدأ في التعرف على مفهوم العنصرية ومراحل تطورها في أوروبا ومن ثم بروزها في الفكر العربي الحديث وخلفياته في الدول العربية السابقة.

#### مفهوم ومراحل تطور العنصرية

مرت الأيدولوجيا والممارسات العنصرية، وقبل أن تعرف بهذا الاسم، بمراحل مختلفة حيث كان المجتمع يميز بين الناس على أساس السادة والعبيد الناجم عن وقوع أسرى بسبب الحروب والغزوات أو بسبب ديون لا يقوى على دفعها المدين، كما في العصور البابلية والفرعونية، ولكنها لم تكن تستند إلى لون الإنسان أو منحدره أو لغته وثقافته بشكل مباشر. وتطورت هذه الممارسة لتصاغ على شكل أفكار ونظريات في فترة أرسطوطاليس حيث اعتقد بأن المجتمع يقوم على توزيع طبيعي تقرره الطبيعة أساساً يقوم على أساس السادة والعبيد. فالإنسان يولد إما سيدياً أو عبداً، وبالتالي فمحكوم على السادة وأحفادهم أن يمارسوا السيادة، إلا إذا أساءوا التصرف بها، والعبيد محكوم عليهم بالبقاء عبيداً هم وأحفادهم. وفي هذه الحالة أيضاً لم يكن لون البشرة أو شكل ولون الشعر أو الفوارق في جسم الإنسان هي السبب في أن يكون السيد أو النبيل (الأرستقراطية الغنية) سيدياً ونبيلاً والعبد عبداً خانعاً وخاضعاً. ولكن المنحدر "الطبيعي" منذ المولد شكل السبب في ذلك التمييز وفي إعادة إنتاجه. وكانت هذه الحالة تستند بالنسبة إلى العصور السالفة إلى قاعدتين أساسيتين، وهما:

هيمنة السادة على السلطة السياسية.

هيمنتهم على الثروة والنفوذ والجاه في المجتمع.

وقد برزت في فترات مبكرة ظاهرة تمييز أخرى تستند إلى الدين حين نشب الصراع بين اليهودية والمسيحية، وقبل ذلك تجلى في ما ورد في العهد القديم من تقسيم البشر، رغم كونهم جميعاً من أولاد وأحفاد نوح، إلى أبناء وأحفاد يافت، وأولاد وأحفاد سام، وأولاد وأحفاد حام. حيث اعتبر فيما بعد أن البيض هم من أولاد وأحفاد يافت، في حين أن الآسيويين هم من أحفاد سام وأن الأفارقة هم من أحفاد حام، حيث كتب على الآخرين بسبب الذنوب والخطايا التي ارتكبوها أن يقوموا بخدمة يافت وأحفاده. وكرس العهد القديم هذا التمييز بين البشر أيضاً، حين أشار واضعوه إلى أن اليهود هم "شعب الله المختار". وتحديث بعض الأديان السماوية الأخرى بنهج مماثل أيضاً، كما جاء في القرآن "كنتم خير أمة أخرجت للناس..". ومع أن المسيحية لم تطرح مثل هذه الفكرة الاستعلائية على الأديان والشعوب الأخرى التي سجلتها الديانة اليهودية "شعب الله المختار" والإسلامية "كنتم خير أمة أخرجت للناس"، فإن الكثيرين من الحكام ورجال الكنيسة قد تصرفوا وفق هذه المقولة، من خلال قناعتهم بأنهم كانوا يهوداً قبل أن يصبحوا مسيحيين، وبالتالي فهم "شعب الله المختار"، وهم الذين حاربوا اليهود قروناً طويلة، باعتبارهم "قتلة المسيح". وهذه التهمة هي التي حكمت علاقة المسيحيين الكاثوليك والكنيسة الكاثوليكية والبابا باليهود في جميع أنحاء العالم قروناً كثيرة حتى أوائل العقد السابع من القرن العشرين، حين بدأت تنفجر هذه العلاقة المتوترة بينهما تدريجاً، ثم صدر قرار الفاتيكان في عام ١٩٦٤ بتبرئة ذمة اليهود من دم المسيح. ولم يكن موقف المسيحيين البروتستانت على نفس شاکلة الموقف الكاثوليكي المحافظ والمتزمت إزاء اليهود.

كما مارس العرب والفرس في العهود الأموية والعباسية والعثمانية تجارة استيراد وبيع الناس السود الأفارقة باعتبارهم "عبيداً" لا غير، ولكنهم كانوا يستوردون في الوقت نفسه الناس البيض من مناطق القفقاس وجورجيا وغيرها باعتبارهم "عبيداً" وجاريات أيضاً. فالعبد لم يكن في هذه الحالة مقترناً بلون البشرة، بل بسبب وقوعه أسيراً أو وقوعه في أيدي قطاع طرق أو شراؤه من عائلته بطرق وأساليب مختلفة ولغايات مختلفة.

برزت العنصرية بنظرياتها وممارساتها ومواقفها الحديثة في عصر النهضة في أوروبا وفي فترة الاكتشافات الأوروبية الحديثة لمناطق جديدة من الكرة الأرضية. وقد اقترنت بعوامل استعمارية واستغلالية ودينية واضحة المعالم، بدأت مع دور أسبانيا في اكتشاف أمريكا، ومن ثم استيراد وتصدير التجار الأسبان للسود من أفريقيا والهنود الحمر من أمريكا اللاتينية.

يحمل الفكر العرقي وممارساته المتنوعة في أوروبا وظيفته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية والإعلامية والعسكرية معه، سواء كان ذلك إزاء الداخل أم الخارج، كما أن للعرقية تاريخ مديد. فالظاهرة العرقية التي نعيشها اليوم ليست جديدة وليست من بنات أفكار هذا الجيل، بل هي قديمة وتحمل معها تراكمات الماضي وتجاربه المريرة والشريرة. ولكن ذلك لا يعني أن العنصريين في المجتمعات الأوروبية الراهنة ليست لهم ممارساتهم التجديدية في هذا الصدد، التي تستند بدورها إلى، وتنطلق من، مواقع اجتماعية إيديولوجية واضحة المعالم والأهداف. وهذه الفقرة من البحث تحاول التعرف على طبيعة العرقية والتمييز العنصري وعلى وظيفتهما في المجتمع وإزاء المجتمعات الأخرى وعلى عملية إعادة إنتاجهما في المجتمع وعلى بعض جوانب تطوريهما أو التغيرات الطارئة عليهما في بعض الدول الأوروبية ومن ثم تجليات ذلك في العراق.

فعودة متأنية ومدققة إلى الكتب التي تبحث في التاريخ الأوروبي وفي العلاقات بين شعوبه وشعوب البلدان الأخرى تؤكد الوجود القديم حقا لظواهر التمييز بين البشر، التي يمكن أن يطلق عليها "ما قبل العنصرية"، وتطورها فيما بعد إلى عقيدة عنصرية وممارسة صارمة ومستمرة للتمييز العنصري والقومي والديني والطائفي والفكري والسياسي، رغم التطورات الجديدة التي طرأت عليها خلال القرن العشرين. ويتجلى أيضاً في نشوء فئات غير مبررة لدى الغالبية العظمى من السكان في فترات مختلفة بأحكام مسبقة أو تكوين صورة ألد "أنا" وقياس صورة ألد "آخر" على أساسها. ولا شك في أن هذه الظاهرة لم تبرز دفعة واحدة بل مرت بمراحل عديدة وانتقلت من ممارستها في داخل أوروبا إزاء القوميات والأقليات المختلفة إلى ممارستها إزاء البلدان والشعوب والقوميات والأديان



الأخرى، بالرغم من وجود تباين في الفترات التي ظهرت وانتشرت في كل بلد من البلدان الأوربية بالارتباط مع مستوى تطور كل بلد من تلك البلدان.

لقد عرفت أوروبا، سواء كان ذلك في العهدين القديمين الإغريقي أم الروماني، التمييز بين البشر وشكل القاعدة الأساسية للنظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الذي أقيم حينذاك وميز تلك المجتمعات. ففي هذين المجتمعين وجدت وجهات نظر متباينة إزاء الموقف من العبودية والعبيد ومن ممارسة الاستغلال بحقهم. فإلى جانب وجود مجموعات كانت ترى في العبودية والعبيد والاستغلال أمورا طبيعية لا تتعارض مع الطبيعة بل تؤكدها، إذ أن الأسياد والعبيد يولدون طبيعيا كأسياد وعبيد، ولا يمكن تجاوز هذا الواقع الناشئ عن الطبيعة ذاتها وجزء من قوانينها الطبيعية.

سادت هذه النظرة التمييزية في المجتمع واعتمدت القاعدة القائلة بأن الناس ليسوا سواسية. ووجدت إلى جانب هؤلاء مجموعة قليلة من الحكماء التي كانت ترى خلاف ذلك، إذ كانت تعتقد بأن العبودية لا تخرج عن كونها عملية تطويع وتشويه للإنسان، وإنها تؤدي إلى تحويل الإنسان الذي يولد حرا إلى عبد مطيع. وهي تهدف من وراء ذلك إلى إباحة استغلاله واضطهاده، وأن هذه الممارسة ليست سوى خروجا على قوانين الطبيعة البشرية وتجاوزا على حق الإنسان في الحرية. ورفض أرسطوطاليس الرأي الأخير وتبنى الرأي الأول القائل بولادة الإنسان كسيد أو كعبد، وسعى إلى تكريس فلسفته والتبشير به والدعوة إليها. لقد كان أرسطوطاليس واحدا من أبرز وأكثر المتحمسين لهذا الرأي القائم على رؤية خاطئة تميز بين البشر، وكان ينطلق في ذلك من مواقع الفئات المالكة للسلطة ووسائل الإنتاج والثروة في المجتمع. وكان يرى بأن الاختلاف القائم بين السيد والعبد لا ينشأ بفعل المجتمع والمحيط الذي يعيش فيه الفرد، بل يبدأ الاختلاف منذ الولادة، وهو بمثابة الموقع الطبيعي الذي يرثه المولود الجديد. فالسيادة والعبودية وراثتة لا غير. فالناس يولدون هكذا إما أسيادا وأما عبيدا. وكان يرى وجود تمايز واضح بين الاثنين يتجلى في القدرات الذهنية أو العقلية وفي القدرات الجسدية. ففي الوقت الذي يمتلك السيد القدرة الذهنية والمخ أو العقل الفعال بالولادة، يفتقدهما العبد بالولادة أيضا. وشكّل التفكير الأرسطوطاليسي أساسا مهما وقاعدة لانطلاق الدراسات البايولوجية اللاحقة حول

الاختلافات بين الجماعات البشرية. وعليه فأن التمييز القائم بين البشر، بين السيد والعبد، بالنسبة لأرسطوطاليس وأتباعه من بعده، أمر طبيعي ينبثق من طبيعة الأشياء ولا يمكن تغييره، إذ لا بد للمجتمع أن يكون فيه سادة يحكمون وأحراراً ينظمون ويديرون شؤون الحياة وعبداً يخضعون لهم ويعملون لديهم. وأن ميزة أن تكون سيدياً مسيطراً أو عبداً خاضعاً لا تخضع لإرادة الإنسان بل ترتبط بالطبيعة ذاتها، ويجدها الإنسان لا في عالم البشر حسب، بل في عالم الحيوان أيضاً. وكان العبيد في العهد الإغريقي القديم ينحدرون من مجموعتين، وهما:

أولاً: أسرى الحروب

كانت الحروب في تلك الفترات تنظم من قبل السلطات الحاكمة بصورة دورية تقريبا من أجل تحقيق ثلاث غايات أساسية هي: فرض السيادة على مناطق جديدة والهيمنة على مجتمعات أخرى. وتحمل هذه الحالة الجديدة معها جاهاً ونفوذاً واسعين للحكام أو للمحتلين الجدد.

الحصول على مزيد من الأسرى الذين يصبحون بمجرد أسرهم عبيداً لدى المنتصرين يسخرون لخدمة مصالح الأسياد الجدد، أي لتأمين أيدي عاملة ضرورية لتحقيق التطوير الاقتصادي وزيادة ثروة الأغنياء. وكانت عملية تحويل الأسرى إلى عبيد لا تمارس اعتماداً على تقاليد أو أعراف قائمة فحسب، بل كانت قد كرسست بالتشريعات التي أصدرتها الدولة حينذاك لضمان ديمومتها والتزام المجتمع، أسياداً وعبداً بها<sup>١٣٨</sup>.

---

١٣٨ ملاحظة: كانت المجتمعات القديمة في العهود السومرية والبابلية أو الأكديّة والآشورية والكلدانية مثلاً تختلف عن المجتمعات الرومانية واليونانية القديمة في بعض جوانب الرؤية للملك والإله ولعامّة الناس، وكذلك في الموقف من العبيد. لقد كان هناك فارق أساسي بين الملك باعتباره نصف إله ونصف إنسان مثلاً وبين الناس الآخرين، وبالتالي كان هذا الملك وسيطاً بين الآلهة والناس. وكان الإنسان يتحول عندهم إلى عبد بسبب الأسر أو بسبب حكم صدر عليه من قبل الملك أو المعبد بسبب دين بذمته لم يدفعه أو لمخالفات دينية أخرى أو لأي سبب آخر، ولكن ليس بسبب الجنس. وكان في مقدور العبيد التحول إلى فئة الأحرار بعد عفو يصدر عنهم أو دين بذمتهم دفعوه مثلاً. ورغم هذا التباين في الرؤية، فأن ظاهرة العبيد في المجتمعات القديمة كلها كانت تقوم على أعمال السخرة الشاقة وعلى كون العبد مملوكاً لسيدّه.

أ. في سبيل الحصول على خيرات وموارد اقتصادية مناسبة للمتصرين تسمح لهم بتطوير قدراتهم العسكرية واستمرار هيمنتهم وبسط نفوذهم أو للقيام بحروب جديدة ضد مناطق أخرى بهدف التوسع والهيمنة.

ثانياً: من أبناء المنطقه

أي من أبناء الرومان أو اليونان باعتبارهم أدنى قدرا وولدوا أصلا ليكونوا عبيداً عند الأسياد.

وجدير بالإشارة إلى أن رؤية التمييز لدى أرسطوطاليس لم تقتصر على العبيد فحسب، بل شملت المرأة أيضاً، إذ كان يرى في المرأة قصوراً ذاتياً واضحاً عن الرجل. فمع إنها تمتلك مخاً بقدر معين، أي أنه أقل وأصغر من مخ الرجل، فأنها لا تستخدم حتى هذا القدر الصغير من المخ أو العقل الذي تمتلكه، أي أن مخ المرأة معطل عملياً، وبالتالي، فإن عليها، وهي قاصرة المخ والعقل، أن تقبل بخضوعها للرجل<sup>١٣٩</sup>. ورغم أن أرسطوطاليس يميز المرأة عن العبد في المرتبة، فأنها عملياً لا تختلف عنه من حيث نظرة الرجل إلى مكانتها الفعلية في المجتمع. وتجد هذه الرؤية إزاء المرأة تجلياتها في موقف الإسلام من المرأة حيث تعتبر ناقصة العقل أيضاً!

وكانت هذه النظرة التمييزية بين البشر هي السبب وراء تبرير الأعمال الشاقة التي كانت تفرض على العبيد للقيام بها لصالح أسيادهم، وهي التي كانت تبرر الاستغلال الاجتماعي وفرض السيطرة وممارسة السلطة والقوة والعنف إزاء الآخرين أو إزاء العبيد. كما أنها كانت، ومع نشوء الملكية الخاصة، من بين الأسباب التي بررت التمايز القائم في الثروة والفجوة القائمة بين الأغنياء والفقراء، إذ اعتبرتها وكأنها ظاهرة طبيعية وحتمية لا مرد لها ولا تتعارض مع طبيعة البشر<sup>١٤٠</sup>. وبمعنى آخر: أن هذه الظاهرة مرتبطة بالقضاء والقدر، أي إنها الحكم الإلهي الطبيعي والمصير الذي حكم على هذا الإنسان في أن يكون عبداً وعلى ذاك في أن يكون سيدياً، ولا شيء غير ذلك. وإذا ما وقع في يوم ما وفي مكان ما

---

139 Eckhard J. Dittrich. Das Weltbild des Rassismus. Cooperative-Verlag. Frankfurt am Main. 1991. S. 77-90.

١٤٠ المصدر السابق نفسه.

خلاف ذلك، مثلاً قيام العبيد بانتفاضات ضد أسيادهم ونجاحهم في السيطرة على الوضع وإعلان تحررهم من الرق أو العبودية، فأن مثل هذه الواقعة لا تعتبر سوى استثناء يؤكد القاعدة، وهي نتيجة منطقية لفشل السادة الحكام والأغنياء في تصريف أمورهم وأمور عبيدهم، وهي بالتالي ظاهرة مؤقتة أو حالة طارئة. وكانت هذه الوجهة في التفسير والتحليل تتضمن نوعاً من العنصرية التي لم تكن تعرف بهذه التسمية حينذاك<sup>٤١</sup>، ولكنها كانت تتضمن الجانب الطبقي على نحو خاص. فنظرة التمييز بين البشر تقود إلى القبول بالعبودية والاستغلال باعتباريهما تجسيدا لنظام العالم الطبيعي الذي لا يتغير ولا يمكن تغييره ولا يقبل التغيير، إذ "ليس في الإمكان أبدع مما كان" !

لم تستطع الديانة المسيحية، التي تبنت ودعت إلى التسامح والمحبة والسلام بين البشر وبشرت بهذه القيم الإنسانية، أن تغير من تلك التصورات الإغريقية والرومانية القديمة عن التباين والتفاوت في الجنس البشري، أو أن تمنع استمرار وجود الأسياد والعبيد. وساهمت مجموعات غير قليلة من رجال الكنيسة في فترات مختلفة في الاستفادة من نصوص معينة في العهد القديم لتكريس فكرة التمايز الطبيعي بين البشر. وقد اقترنت هذه الظاهرة لدى الأوروبيين بعد اعتناق المسيحية بظاهرة أخرى هي التمييز الديني، التي كانت موجودة في مواقع أخرى من العالم القديم أيضاً، وأن كانت تختلف في بعض حيثياتها عن المنطلقات العرقية، حيث لعب الكهنة، سدنة المعابد القديمة، دوراً مهماً في هذا الصدد لتأمين هيمنتهم وضمان حصولهم على مجموعات غير قليلة من العبيد للعمل في الملكيات التي كانت تحت تصرفهم ولخدمة مصالحهم. ومن أجل تكريس العبودية والاستغلال في المجتمع استخدم الحكام والكهنة أسماء الآلهة أو أشياء أخرى مقدسة في المجتمع لتأمين استمرار خضوع تلك الفئات الاجتماعية لهم.

كان التمييز الديني والطائفي، إضافة إلى التمييز ضد المرأة دائمي الحضور في المجتمعات الأوروبية. وقد تجلى ذلك بوضوح في الموقف من اليهودية والإسلام (على وجه

---

١٤١ سنبحث في العلاقة العضوية بين التفكير الارسطوطاليسي القديم والتفكير التمييزي الراهن في مكان

آخر من هذا البحث.

الخصوص في فترة الحروب الصليبية بالنسبة للإسلام، وفي القرون الوسطى في أسبانيا، وكذلك في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر بالنسبة لليهود، أي ممارسة العداء لليهودية واليهود، وفي ما بعد تحت أسم العداء للسامية)، وكذلك في الصراعات بين الكاثوليك والبروتستانت أو في ما بين الطوائف المسيحية الأخرى المتفرعة عنها في فترات مختلفة. وهكذا كان الأمر بالنسبة إلى التمييز القومي أو الفكري والسياسي في أوروبا. وعاشت الشعوب الأوروبية نفسها مظالم كثيرة بسبب تلك النظريات والسياسات التمييزية، وخاصة في القرون الوسطى حيث ساد الجهل والتعصب الديني والأصولية الجامدة والتشابك بين الدولة والدين لصالح السلطة الدينية التي أودت بحياة جمهرة غفيرة من الناس تحت واجهات الزندقة والهرطقة والسحر أو رفض الاكتشافات العلمية التي اعتبرت مهينة للدين وتجاوزا على إرادة الله، إذ ستبقى حية في الذاكرة تلك المآسي التي تسببت بها محاكم التفتيش أو النهاية المأساوية للباحث العلمي الشهير غاليليو غاليلي. وقد حاول المتعصبون من رجال الدين المسيحيين حينذاك تفسير التمايز بين البشر على أساس ديني، رغم الطابع التبشيري للأديان السماوية الموجهة لكل الشعوب دون استثناء، وبالتالي، فهي من حيث المبدأ يفترض أن لا تكون متعصبة أو ذات قواعد تميز بين البشر، إذ كانت جمهرة كبيرة من رجال الدين المسيحيين يرون شجرة الأنساب عند البشر على النحو الآتي معتمدين في ذلك على ما ورد في العهد القديم:

ينحدر الأوروبيون البيض، وهم من الجنس الآري من يافيت (Japhet)، في حين ينحدر العرب واليهود وبقية الآسيويين من سام (Sem)، الذين يشكلون معا الجنس السامي. أما الأفارقة فينحدرون من حام (Ham). وإن أبناء وأحفاد سام وحام يعتبرون من المغضوب عليهم الذين حكم عليهم بخدمة أبناء وأحفاد يافيت حتى الأزل، باعتبارهم سادة وبسبب نقاوة دمهم وكونهم لم يرتكبوا خطايا أو ذنوب، في حين اعتبرت دماء أبناء سام وحام ملوثة وغير نقية، علما بأن هؤلاء الأخوة، إضافة إلى الأخ الرابع جانشون (Ganithon) هم جميعا، وفق تلك الأساطير، من أبناء أب واحد هو نوح Noah المنحدر من آدم وحواء.

وكان الحكم على أبناء وأحفاد كنعان بالعبودية الأبدية، وأن يكونوا عبيدا للعبيد، كما جاء في ميثولوجيا الديانة اليهودية والمسيحية<sup>١٤٢</sup>.

وفي فترة مبكرة، أي منذ النصف الثاني من القرن الرابع عشر الميلادي، كتب العلامة المغاربي الكبير ابن خلدون في "المقدمة" نصاً يرد فيها على هذه الخرافة والتصور السطحي للأمور وعلى "من توهم من النسّابين الذين لا علم لهم بطبيعة الكائنات، إن السودان هم وُلدُ حام بن نوح، اختصوا بلون السواد لدعوة كانت عليه من أبيه ظهر أثرها في لونه وفيما جعل الله من الرق في عقبه، فيذهب ابن خلدون إلى أن، في القول بنسبة السواد إلى حام غفلة عن طبيعة الحر والبرد، وأثرهما في الهواء وفيما يتكون فيه من الحيوانات،"<sup>١٤٣</sup>.

وبالارتباط مع تلك التفسيرات الخرافية وغير العقلانية والمتعصبة التي نشأت عند الأوروبيين الأوائل، ظهرت جملة من الأفكار التي كانت تبشر بكون الأفارقة السود لا يمكنهم العيش بغير العبودية، وأن العبودية بالنسبة لهم بمثابة التحرير الفعلي من قيود الجسد التي تكبلهم، وأن العمل الشاق والمرهق بمثابة الخلاص لأرواحهم من العذاب الذي فرض عليهم. وكان المتعصبون من الأسبان والبرتغاليين وغيرهم من الأوروبيين يستفيدون من هذه التفسيرات لخدمة أغراضهم الاستعمارية. ولعبوا دورا كبيرا في إعطاء الأفارقة صفات وخصائص معينة سلبية بشكل خاص أو إيجابية من شأنها أن تخدم في المحصلة النهائية أغراضهم لاستعباد البشر، إذ من شأنها أن تُفسر في غير صالح الأفارقة من خلال علاقتها العضوية بالخصائص السلبية. إنها محاولة حققت نجاحات كبيرة وسمحت لاستعباد قارة بأكملها ولقرون طويلة من جانب الأوروبيين، إذ إنها كرسّت في عقول وأفكار الناس

---

١٤٢ راجع في هذا الصدد:

Poliakow Leon. Der arische Mythos. 1. Auflage. Junius Verlag. Hamburg. 1993. S. 22.

١٤٣ ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد. المقدمة. الجزء الأول كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر. في: مقدمة كتاب أيان كريب الموسوم بـ "النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هابرماس. عالم المعرفة ٢٤٤. الكويت. ترجمة وتقديم د. محمد حسين غلوم. إبريل / نيسان ١٩٩٩ م. ص ٨.

الأوروبيين فكرة وجود تمايز بين الأوروبيين البيض والأفارقة السود لتبرير التمييز العرقي إزاء الأفارقة وتبرير وتكريس الهيمنة والاستغلال والاستعباد وتحقيق أقصى الأرباح في آن واحد. يشير روبرت ميلز في هذا الصدد إلى إن الجهود قد انصبحت للتمييز المباشر بين "الجنس الآري" و "الجنس الأفريقي" في القرنين السابع عشر والثامن عشر وتمت صياغة بعض النقاط، منها بشكل خاص:

١. تميز الأفارقة بالشبقية والتعلق الشديد بالجنس، كما أنهم يتميزون بقوة الجسد والشهوة الجامحة، كما يملكون عضوا تناسليا طويلا.
٢. وأن للأفارقة شكلا مشوها ويشبهون القردة وهم متوحشون بالطبع ويمارسون الجنس مع القردة.
٣. وتتشكل أخلاقهم من خليط من الصفات الإيجابية والسلبية. فهم من جانب يتسمون بالأدب والمعاملة واحترام كبار السن، ولكنهم من جانب آخر يحملون العديد من الخصائص السلبية الأساسية التي تتجلى في الكسل والإيمان بالخرافات والسلوكية المتوحشة والجبين.
٤. وهم بعد هذا وذاك من أكلة لحوم البشر<sup>١٤٤</sup>.

ومن مطالعة جملة الصفات والخصائص يتبين للقارئ بأن العنصريين الأوروبيين لم يتركوا من الصفات السلبية والسيئة لم يلصقوها بالإنسان الأفريقي و نسوا أنهم في فترات معينة لم يختلفوا كثيراً عما يتحدثون به عن الفارقة السود. وقد انتهى هذا التحليل إلى استنتاج بشع مفاده أن " الأفارقة ليسوا بشرا وليسوا حيوانات تماما، فهم بين الاثنين "، وعلى هذا الأساس فهم يختلفون كلية عن الناس الأوروبيين المتحضرين، وإن على هؤلاء الناس المشوهين والمتوحشين والمخطئين والمذنبين أن يعملوا بأقصى مشقة ممكنة لصالح البيض من أجل محو الخطيئة العالقة بهم، وأن يرجوا من الله، من خلال عملهم الشاق وخدمتهم المخلصة لسادتهم، أن يغفر لهم ويصفح عنهم و ويمسح الخطايا والذنوب

---

١٤٤ قارن:

Robert Miles. Rassismus. Argument-Verlag. Hamburg. 1991. S. 26-29.

التي ارتكبوها في حياتهم. ويذكر الباحث الاجتماعي روبرت ميلز في مكان آخر من كتابه السالف الذكر، إلى إن هذا الجمع بين اللون الأسود، الذي يميز بشرة الأفارقة، وبين التشوه والخطيئة، يرجع إلى الميثولوجيا والثقافة الإغريقية باعتباريهما رديفا للشر المحتمل والسوء والموت<sup>١٤٥</sup>. وقد وجد هذا التفسير العنصري الشائن والجائر قبولا واسعا في المجتمعات الأوروبية وساهم في تكوين صورة مقصودة تتميز بالبشاعة عن الأفريقي لدى الأوروبي، كما ساعد هذا التشويه للإنسان الأفريقي على قبول الأوروبي بشكل عام بما كان يتعرض له الأفريقي من عبودية وجور واستغلال وسوء معاملة مستمرة دون اعتراض أو احتجاج. والقبول بمثل هذه الآراء الساذجة والفجة والمقصودة يجسد بحد ذاته المستوى المتخلف الذي بلغه وعي الغالبية العظمى من الناس أو المجتمعات الأوروبية حينذاك، مما سمح بمرور مثل هذه الآراء دون مقاومة تذكر، خاصة وأنها كانت تعبر عن وجهة نظر الحكام والكنيسة ومصالحهما المشتركة التي كانت تأتي على حساب مصالح الغالبية العظمى من الناس.

إن الفكر العرقي التمييزي الذي قدمه المستعمرون الأوروبيون لطبيعة وخصائص الإنسان الأفريقي كانت وستبقى مخالفة للعلم والواقع وحقائق الأمور وذات طبيعية عدوانية سافرة، كما أنها كانت تهدف بالأساس إلى منح الأوروبيين الحق في الهيمنة على أفريقيا واستغلال "المتوحشين" الأفارقة وتحميلهم أقصى ما يمكن من جهد مضني لجني أقصى الأرباح. وكانت من نتائج ممارسة هذا الاتجاه الفكري العنصري الاستعلائي والسياسة الاستغلالية مشاركة الأفارقة، وبالرغم منهم، بصورة فعالة في تكوين التراكم البدائي لرأس المال وفي تعجيل تطور الرأسمالية في أوروبا وعلى حساب مصالح وأكتاف وحيات الشعوب الأفريقية وشعوب المستعمرات الأخرى. كتب كارل ماركس في الجزء الأول من سفره المعروف "رأس المال" بهذا الصدد يقول:

" إن اكتشاف بلدان الذهب والفضة في أمريكا، إبادة واستعباد ودفن أبناء شعب البلاد الأصليين في المنشآت المنجمية، بدء غزو ونهب شرق الهند، تحويل أفريقيا إلى قفص

---

١٤٥ المصدر السابق نفسه.



لاصطياد التجار لذوي البشرة السوداء، قد ميّزت وحددت شروق معالم عهد الإنتاج الرأسمالي. هذه العمليات المناسبة كانت الأسباب الرئيسية وراء التراكم البدائي". وهنا يلتقي الإنسان بشكل واضح بالتلاقح الفكري والسياسي والمصلحي بين العنصرية والاستغلال، إذ إن الهيمنة والاستغلال كانتا من الأسباب الأساسية في بلورة الفكر التمييزي العنصري وفي تكريسه.

وقد لعب التطور الرأسمالي واتساع التجارة الخارجية والتطلع للسيطرة على مناطق أخرى لاستعمارها واستغلال شعوبها دورا متميزا في تبرير الهيمنة على أفريقيا، وفيما بعد على أمريكا الشمالية وأمريكا الجنوبية، وكذلك على مناطق من آسيا وتبرير تحويل سكان تلك المناطق، وبشكل خاص السكان الأفارقة، إلى عبيد، تحت واجهات عنصرية مختلطة أو متشابكة تجمع بين التمييز العنصري والتمييز الديني والتباين الحضاري، ولكنها عبرت كلها عن تشابك واضح بين الرغبة في السيطرة وإبراز الذات والتمتع بالجاه والاعتناء، وبين نظرة التمييز بين الشعوب لتبرير تلك السيطرة وذلك الاستغلال وتلك الهمجية في التعامل مع الآخرين. وبمعنى آخر فإن التمييز، بأشكال ظهوره المختلفة وصور ممارسته الفعلية، سواء كان تمييزا عرقيا أم قوميا أم دينيا وطائفيا، أم كان فكريا وسياسيا، فإنه يستند إلى ثلاثة أعمدة أساسية هي الرغبة الجارفة نحو: ١- السلطة السياسية، و٢- القوة الاقتصادية والثروة، و٣- الجاه والمكانة الاجتماعية والنفوذ الاجتماعي. وهي لا تنفصل عن الفكرة التي طرحها الباحث الاجتماعي إيكهارد ديتريش (Eckhard J. Dittrich) عندما كتب مؤكدا بأن العنصرية تعتمد على ثلاث قناعات جوهرية هي: ضرورة السيطرة وممارسة الهيمنة فعليا، وتأمين القبول بمشروعية التمايز المجتمعي القائمة على الطبيعة الاجتماعية ذاتها، أي وجود قوى اجتماعية عليا وأخرى دنيا، والتبشير بذلك وتكريسه في أذهان الناس باعتباره معبرا عن قوانين الطبيعة<sup>١٤٦</sup>، وهي مقاربة تماما للفكرة التي يشرح بها ماكس فيبر (Max Weber) موضوعات الصراع في المجتمعات القبلية القديمة.

---

146 Eckhard J. Dittrich. Das Weltbild des Rassismus. Cooperative-Verlag. Frankfurt/Main. 1991. S. 24.

## فترة ظهور وتطور العنصرية في أوروبا

بدأ الفكر العنصري تتضح معالمه وبدأت ممارساته تتخذ أبعاداً جديدة في الفترة التي امتدت من القرن السادس عشر حتى الوقت الحاضر. وبدأ الصراع السياسي في ذات الوقت بين من يريد تكريس ممارسة العنصرية ومن يرفضها أصلاً. وفي بداية هذه الفترة كانت مجموعات عاملة في الكنيسة الأسبانية تتبنى وتؤكد على التمايز القائم بين البشر، وأن من حق الأسبان المسيحيين أن يستعبدوا السود المخطئين للتكفير عن ذنوبهم. وكان أول من مارس العنصرية بمعناها الحديث في أسبانيا هو سيبولفيد Sepulveda<sup>١٤٧</sup> بحدود عام ١٥٥٠م في عهد الملك كارل الخامس، حين حاول أن يدلل على أن من حق الأسبان استعباد الأفارقة السود، إذ أن سواد بشرتهم دليل على خطاياهم وذنوبهم. وانتصر هذا الداعية العنصري في صراعه لصالح الهيمنة وفرض العبودية والسيطرة الاستعمارية وممارسة الاستغلال ضد من كان يرفض هذه الواجهة حينذاك. وفي النصف الثاني من القرن السابع عشر برز الطبيب الفرنسي Berner الذي سعى إلى تقسيم البشر إلى أعراق، وهو أول أوربي استخدم مصطلح العرق Rasse وحاول منحه مضامين جديدة. وفي القرن الثامن عشر ظهر طبيب آخر يدعى Carl von Linne الذي انتهى عبر أبحاثه إلى تقسيم البشر حسب لون بشرتهم: بيضاء وحمراء وصفراء وسوداء، ثم أعطى لكل منها قيمة معينة وضع في أعلى سلمه العرقي البشرة البيضاء وفي أدناه البشرة السوداء. وفي هذه الفترة حتى الربع الأول

---

١٤٧ تشير المعلومات المتوفرة عن العنصرية في أسبانيا إلى أن المواطن سيبولفيدا Sepulveda كان أول عنصري في تاريخ أسبانيا. ففي عام ١٥٥٠م، أي في عهد ملك أسبانيا كارل الخامس، حاول سيبولفيدا أن يبرر ويبرهن للمستعمرين الأسبان من الناحيتين السياسية والدينية على أن من حق أسبانيا في مستعمراتها استعباد الهنود الحمر الأمريكان، وهم من سكان البلاد الأصليين فيها. وأدعى بأنه اكتشف السبب وراء حق الأسبان في استعباد هؤلاء البشر أو في خضوع الهنود الحمر للأسبان، إذ أنه يكمن في الخطايا التي ارتكبوها وفي طبيعتهم البدائية الساذجة. وهذا يعني بأن على الهنود الحمر خدمة الأسبان بكل انصياع وطاعة، إذ إنها العقوبة الطبيعية والإلهية لذلك. لقد خاض سيبولفيدا كفاحاً دينياً شديداً ضد لاس غاساس Las Gasas الذي عارض تلك الادعاءات وسعى إلى تفنيد حججه. ولكن سيبولفيدا انتصر في هذا الصراع، إذ كان الحكام الأسبان حينذاك إلى جانبه.

من القرن التاسع عشر تبني البريطاني David Hume هذه الأفكار وسعى إلى تكريسها معتبرا أن الناس السود يولدون أصلا وهم أدنى مستوى من البيض. ووجد هذا الاتجاه قبولا لدى العديد من مفكري ومثقفي هذا العصر، ومنهم الفيلسوف الألماني عمانوئيل كانت وجان جاك روسو وفولتير ويوحن غوتفريد هيردر، على سبيل المثال لا الحصر. وفي النصف الثاني من القرن الثامن عشر والرابع الأول من القرن التاسع عشر برز على الساحة الألمانية عنصري متشدد جديد يدعى Blumenbach Friedrich Johann الذي سعى إلى تكريس ثلاث أفكار خاطئة وخطرة هي:

(١) أن الأعراق المختلفة تتباين من الناحية الجمالية أيضاً، وأنها تحتل مراتب مختلفة يتصدرها العرق الأبيض.

(٢) وأن منطقة القفقاس هي الموطن الأصلي للبيض.

(٣) وأن اليهود و"الزنوج" (الأفارقة السود) يحتلون المرتبة الأخيرة في القيم الجمالية، كما نشط الكراهية ضديهما.

ومنذ أوائل القرن الثامن عشر واستمرارا في القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين تواصلت محاولات التمييز بين البشر على أساس الاختلاف في لون البشرة وشكل الجمجمة وجبهة الإنسان أو جبينه، وشكل الأنف والفم والفكين والعينين والأطراف، أي على المظهر الخارجي للإنسان ومحاولة ربط هذه المظاهر بدواخل الإنسان، وبمستوى عقله ومداركه، وتأثير ذلك على ثقافته ووعيه وتقاليده وسلوكه أو تصرفاته وعواطفه. أي أن منظري هذه الفترة سعوا إلى الربط العضوي بين المظهر الخارجي للإنسان والجانب البيولوجي فيه، وبين الفكر والثقافة والأيدولوجيا التي يمكن أن تتبلور لدى الإنسان. وقد تغذت هذه النظريات العنصرية على نظرية دارون في الارتقاء والتطور والصراع من أجل البقاء والبقاء للأصلح، رغم تأكيد دارون على أن أصل الإنسان واحد، كما اعتمدت على الدراسات البيولوجية التي نشطت كثيرا في عدد من البلدان الأوروبية، ومنها على نحو خاص و في فرنسا وألمانيا وكذلك في بريطانيا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر حتى نهاية الحرب العالمية الثانية تقريبا. وبرز في هذه الفترة الدبلوماسي الفرنسي Joseph

Arthur comte de Gobineau (١٨١٦-١٨٨٢)، الذي حاول أن يدمج ويزاوج بين نتائج دراسات الماضي وما جاء في التوراة والخبرة التي تكونت لديه في مشروعه العنصري مقترنا بتخويف الجنس الأبيض من قرب نهاية العالم في ما إذا سمح باتساع اختلاطه بالدم الأسود ودم اليهود. لقد كان مشروعه الفكري الأساس المادي لنشاط عدد غير قليل من منظري العنصرية، وخاصة في ألمانيا ابتداء من نهاية القرن التاسع عشر حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، منهم سبنسر وشامبرلين وروزينبيرگ (Rosenberg Champerlain, Spencer).

لقد عمد الحزب النازي قبل وبعد وصوله إلى السلطة إلى وضع تلك النظريات في التطبيق العملي في ألمانيا، والتي كانت أحد الأسباب الرئيسية في إشعال نيران الحرب العالمية الثانية وموت عشرات الملايين من البشر، إضافة إلى إبادة الكثير من الناس، وخاصة اليهود والسنتي والروما (العجر) من قبل نظام العنصرية النازية في المعتقلات النازية، أو ضد الصينيين والكوريين والفيتناميين من قبل نظام العرقية اليابانية، وكذلك التمييز العنصري للفاشية البرتغالية الذي مارسه في موازامبيق وأنغولا. وكان هناك النموذج الكالح الآخر للعنصرية في هذه الفترة قد تجلى في ممارسة العنصريين الأوروبيين لسياساتهم العنصرية في كل من روديسيا وجنوب أفريقيا مثلا، والتي تمثلت في الفصل العنصري وفي منع الاختلاط بين البيض والسود واستخدام السود كعبيد باعتبارهم أدنى مستوى واكل قيمة من الجنس الأبيض وممارسة العنف والقوة لفرض الهيمنة والاستغلال عليهم. كما مورست السياسة العنصرية في الولايات المتحدة الأمريكية حتى عام ١٩٦٥ رسميا إزاء السكان السود، مثلما مورست بصورة غير رسمية إزاء الآسيويين أيضاً من قبل الإنكلو-ساكسونيين.

وتجدر الإشارة إلى أن التمييز بين البشر بأشكال ظهوره المختلفة في مراحلها المختلفة والتفسيرات التي كانت أو ما تزال تعطى له لتسويقه وتبريره وتكريسه كان وما يزال يرتبط بثلاث قواعد يستند إليها وتصاحبه أيضاً، وهي: الرغبة في احتكار السلطة وفي الهيمنة على الغير أو الآخر، ثم الرغبة في الهيمنة الاقتصادية وفرض التمايز في التملك وفي الثروة التي أنجبت بدورها التمايز الطبقي وتفاقم الفجوة بين الأغنياء والفقراء، والتي

اقتترنت بدورها بتأمين استمرار النفوذ والجاه لفئات معينة دون أخرى في المجتمع. إنها تشكل الوظيفة الأساسية للعنصرية. وسيجري في الصفحات التالية المرور المكثف على المراحل الثلاث في فترة ظهور وتطور العنصرية في أوروبا وانتقالها إلى العالم العربي.

### المرحلة الأولى:

#### مرحلة التحري عن العرقية والتمايز بين الجماعات البشرية

لقد اعتمدت أوروبا، التي كانت قد شهدت وودعت لتوها قرون عصر النهضة ولجت طريق التطور الرأسمالي، منذ النصف الثاني من القرن السابع عشر والقرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر على مراقبة الناس في كل من آسيا وأفريقيا وأمريكا الجنوبية للوصول إلى تحديد مظاهر التباين القائمة في مظهرهم الخارجي ابتداءً من لون البشرة وحجم وشكل الجمجمة ومواصفات بقية أجزاء جسم الإنسان، ثم تحولت في مرحلة لاحقة إلى التحري عن تفسير لهذا التباين يستند إلى "العلم" من أجل بناء علم تشرحي يقوم على أساس تباين الأجناس والأعراق في العالم. ولم يكتف العنصريون في هذه الفترة على تشخيص أشكال التباين في المظهر، بل عمدوا إلى التنظير وإحالة التباين القائم بين الثقافات والاعتقادات والقناعات والتقاليد والأعراف والعادات والسلوك إلى تلك الاختلافات، أي أن مظاهر التباين في الشكل ناتجة عن التباين القائم أساساً في مستوى التطور العضوي للإنسان. وكان البعض يرى بأن الاختلافات القائمة في جسم الإنسان تؤثر بدورها على روح الإنسان وعقله، أو على القوى العقلية والنفسية للفرد عموماً. وفي ضوء هذه الرؤية الضيقة والتعسفية للإنسان أحال العنصريون مع نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين كل ذلك إلى اختلاف في مجموعات الدم والبلورات والعناصر الكيميائية والجينات، وفسروا ذلك بأنه نتاج العلاقة العضوية القائمة بين الطبيعة والوسط الذي تعيش فيه تلك المجموعات البشرية، بين عوامل التكوين الفيزيولوجي والثقافي، وأخيراً أحالوها على عامل الوراثة باعتباره السبب في وجود واستمرار هذا التمايز<sup>١٤٨</sup>. من هنا يتبين بأن العنصريين ذهبوا

---

148 Hertz Friedrich Prof. Dr. Handwörterbuch der Soziologie. Rasse. Halle/Saale. 1931. S. 459-460.

بعيداً في محاولة اعتبار الاختلاف بين الشعوب ناشئ عن التباين في الجانب البيولوجي في الإنسان وكانوا يسعون إلى تكوين قناعة مشتركة حول فكرتين مهمتين يراد ترسيخهما في أذهانهم وممارساتهم أولاً، وتكريسهما عند الآخرين ثانياً، وهما:

١. بلورة قناعة مشتركة تقول بوجود تمايز طبيعي بين البشر، وإن هذا التمايز قائم منذ الأزل وسيبقى كذلك ولا مرد له، كما لا يمكن تجاوزه أو تغييره، فهو جزء من فعل الطبيعة، وعلى هذا الأساس فأن الناس ليسوا جميعاً سواسية إذ أنهم يولدون على هذه الشاكلة.

٢. وأن هذه الفوارق الطبيعية هي التي تبرر الهيمنة من قبل جماعة معينة من البشر على الجماعات الأخرى، هيمنة البيض على السود، أو هيمنة الأوروبيين على الأفارقة وعلى الآسيويين وغيرهم ثانياً.

ومنه يتبين أن فكر العنصريين في القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين لم يختلف كثيراً عن التوجهات التي سبقته، أو يمكن القول بأنها كانت، من الناحية العملية، عودة رجعية إلى الفكر الأرسطوطاليسي المتخلف بهذا الشأن.

لقد كان التشابك بين التمييز العرقي والتمييز القومي والديني ظاهرة بارزة في فترات غير قليلة من تاريخ أوروبا، رغم إنها كانت تبرز أحياناً بصور مستقلة عن بعضها، إذ يمكن النظر إليها وبحثها بصورة مستقلة مرة ومتشابكة في ما بينها مرة أخرى. فمن تابع تاريخ أسبانيا وعلاقة الأسبان بالسكان من أبناء القبائل المغاربية الأفارقة والعربية التي كانت تقطن أسبانيا، باعتبارهم من أحفاد حام بن نوح وسام بن نوح ومسلمين أيضاً، وكذلك بالنسبة للسكان اليهود، باعتبارهم من أحفاد سام بن نوح ويهود أيضاً، يجد الإنسان أمامه لوحة قائمة لهذا التاريخ. فقد سعى الحكام ورجال الكنيسة الأسبان إلى الضغط على المسلمين واليهود لتحويلهم عن ديانتهم باتجاه المسيحية قسراً. كتب السيد أمين معلوف بصدد التعصب والتسامح وتبادل المواقع بين المسيحيين والمسلمين خلال القرون المنصرمة، وأن المسيحيين الأسبان مثلاً لم يكونوا متسامحين قطعاً، يقول: "... ماذا كان مصير مسلمي أسبانيا؟ وماذا حل بمسلمي صقلية؟ لقد أبيدوا عن بكرة أبيهم،

وذبحوا وأرغموا على سلوك طريق المنفى أو جرى تنصيرهم<sup>١٤٩١</sup>. ومن المعروف أيضاً أن الأسباب عاملوا اليهود المتنصرين والمسلمين المتنصرين معاملة سيئة جداً، معاملة أناس من الدرجة الثانية أو الثالثة. أي راحوا ينظرون إلى هؤلاء وكأنهم من درجة أدنى عرقياً واجتماعياً بالمقارنة مع السكان المسيحيين من أصل البلاد. واستندت هذه النظرة التمييزية إلى اعتبارين هما:

أولاً: إن المغاربة واليهود، ورغم تحولهم إلى الديانة المسيحية، هم بالأساس من ذوي الدم غير النقي، في حين أن المسيحيين القدامى هم من ذوي الدم النقي.

وثانياً: إن المغاربة المسلمين وكذلك اليهود جاءوا إلى المسيحية من ديانات خاطئة ومذنبية أساساً كانت سبباً في تلوث دمهم، وأن عودتهم إلى المسيحية لا يمسح عنهم تلك الخطايا والذنوب، كما لا ينقي أو يصفي دمهم الملوث. ورغم هذا الربط الخرافي بين الدم النقي والدم غير النقي الذي يرجع إلى الفكر العنصري أساساً، فإن التمييز هنا قد تركز على الجانب الديني حيث أطلق على المسيحيين القدامى بالاورثودوكسين Orthodoxie، وعلى المسيحيين الجدد من مسلمين ويهود قدامى بالهيدروكسين Hetrodoxie. وكان على الأسباب المسيحيين القدامى أو من أصل سكان البلاد أن يبتعدوا عن الزواج والاحتكاك بالمسيحيين الجدد لكي لا يتلوث أو يفسد الدم الأسباني النقي<sup>١٥٠</sup>. إن هذا النوع من التمييز قد جمع بين العرق والدين وأستند على العرق للحط من الدرجة الدينية، وأستند إلى الدين باعتبارهم من الملتحقين الجدد بالديانة المسيحية للحط من عرقهم واعتبارهم من ذوي الدم الملوث. إلا إن هذه الصورة المشوهة ينبغي لها أن لا تلغي الحقيقة الأخرى التي أشار إليها ليون بولياكوف (Leon Poliakov) بشكل سليم حين كتب يقول بأن هذا التمييز والحط من قدر المسيحيين الجدد من أصل ديني إسلامي أو يهودي قد روجَّ له بشكل خاص الحرفيون والتجار بسبب خوفهم من مزاحمة الآخرين لهم في أسواق أسبانيا حينذاك، إذ أن تسويق تلك الأفكار كان يهدف إلى تأمين مقاطعة السكان

---

١٤٩ معلوف، أمين. الهويات القاتلة. ترجمة نهلة بيضون. دار الجندي. دمشق. ١٩٩٩. ص ٨٢.

150 Eckhard J. Dittrich. Das Weltbild des Rassismus. Cooperative-Verlag. Frankfurt/Main. 1991. S. 23.

المسيحيين للمتنصرين من اليهود والمسلمين وعزلهم عن حركة السوق<sup>١٥١</sup>. وعلى أهمية هذه الفكرة فإنها لم تكن تحتل المرتبة الأولى في الرؤية المشوهة "للآخرين من جانب الفئات الاجتماعية العليا والفئات الحرة العاملة في التجارة في المجتمع الأسباني، علما بأنها تؤكد بشكل صحيح حقيقة التزاوج بين العنصرية والاستغلال. ومن يتتبع هذه الفترة من تاريخ أسبانيا سيجد بأن صورة الذات الأسبانية أو أُل "أنا" كانت تحمل مضامين نرجسية حادة، كما كانت رؤيتهم لـ "آخر" دونية وتعاملهم معه تنطوي على نزعة سادية، إذ إنها كانت تقبل بعذاب الآخرين وتساهم في ممارسته. ومثل هذا الموقف لا يمكن فصله عن حب الانتقام لدى الأسبان من الوجود المغاربي الأفريقي في أسبانيا، رغم أن هذه الفترة كانت قد تميزت بالتسامح والتنوع والتطور الثقافي والتقدم العمراني، ولكنها كانت مع ذلك فترة احتلال أجنبي غير مرغوب بها أيضاً.

#### المرحلة الثانية:

##### مرحلة العنصرية "العلمية المبتدلة" وممارستها من مواقع السلطة

عرفت النظريات العنصرية في أوروبا في النصف الثاني من القرن الثامن عشر والقرن التاسع عشر حتى نهاية الحرب العالمية الثانية على نحو خاص التقسيم العرقي الثلاثي، أي: العرق الآري والعرق السامي ثم العرق الحامي، ومنها تنحدر اللغة والثقافة الآرية واللغة والثقافة السامية، وكذلك اللغة والثقافة الحامية، رغم إن التركيز في البحث قد توجه صوب العرقين الأول والثاني. وكان التمييز صارخا إزاء الحاميين والساميين<sup>١٥٢</sup>. وظهرت الكثير من النظريات التي سعت إلى بلورة فكر عنصري تمييزي خلال تلك الحقبة الزمنية وتنوعت الدراسات والاجتهادات والنظريات التي لم تكن في كل الأحوال قريبة أو مطابقة للواقع وحقائق تطور الجنس البشري في مناطقه المختلفة. ففي القرنين الثامن عشر والتاسع عشر انتشرت نظرية مفادها أن العامل الجغرافي والمناخي هما السبب في ظهور البشرية السوداء

151 Poliakow، Leon. Der arische Mythos. 1. Auflage. Junius Verlag. Hamburg. 1993. S. 29.

١٥٢ المصدر السابق نفسه. ص ٢٩.



بسبب العلاقة بين حرارة الشمس والبشرة، وأن لهذا العامل الجغرافي - المناخي تأثير مباشر على علاقات الإنسان بمحيطه وعلى ثقافته وتصرفاته. وإن التطور قد صاحب مجموعات من البشر التي انتقلت من مواقع إلى أخرى قادت إلى هذا التمايز في التطور وفي التباين، في حين أن الآخرين بقوا في مواقعهم ولم يتغيروا باتجاه الأفضل. والبعض ما يزال يطرح بعض جوانب هذه النظرية التي وضعها صاموئيل ستانهورب سمث في عام ١٧٨٧م<sup>١٥٣</sup>. وهكذا ظهرت في ذات الفترة تقريبا نظرية الوسط التي تعتمد على عوامل المناخ وحالة المجتمع وعادات الحياة، حيث أعارت هذه النظرية أهمية خاصة للعاملين الآخرين<sup>١٥٤</sup>. ومن هنا يتبين بأن النظريات المختلفة قد تداخلت أحيانا كثيرة أو وجد بعضها بجوار البعض الآخر، كما تنوعت التفسيرات لتلك الاختلافات الظاهرة بين البشر.

وفي القرن التاسع عشر برزت أيضا محاولات غير قليلة لم تهدف إلى إبراز السمات الخاصة بالشعوب الأفريقية والآسيوية فحسب، بل وإلى التشديد على تلك السمات التي تتميز بها الشعوب الأوروبية والتي تميزهم بشكل خاص عن الشعوب الأخرى، كما كان يراها أصحاب تلك النظريات. وكانت هذه المحاولات تسعى إلى إقناع الذات بشكل خاص بامتلاك خصائص أخرى "أرقى وأسمى"، وإلى تكوين صورة للذات تختلف عن خصائص الناس الآخرين أو "الأعراق" الأخرى "المنحطة"، إي أن الجهود انصبحت على بلورة الافضليات التي يتسم بها الجنس الأبيض الأوروبي والتي لا تمتلكها الأجناس الأخرى. وتواصلت هذه الأبحاث من جانب الأوروبيين حتى سنوات الحرب العالمية الثانية وخلالها. ويبدو أن بعض المعاهد والباحثين والأوساط في عدد من البلدان الأوروبية، بما فيها ألمانيا والنمسا، ما يزال يجهد النفس من أجل البرهنة على هذه الأساطير والخرافات، وأن كانت تلك الدراسات تتم تحت واجهات وتسميات أخرى.

لقد كان الفكر العرقي، وما يزال كذلك، يميز بين الأوروبيين أنفسهم بالنسبة للمرتبة العرقية - الاجتماعية التي تحتلها الأقوام المختلفة وبخاصة في فترة الانتعاش القومي

---

١٥٣ المصدر السابق نفسه. ص ١٦/١٧.

154 Robert Miles. Rassismus. Argument-Verlag. Hamburg. 1991. S. 40-43.

والتطور الرأسمالي، بالرغم من التأثيرات الإيجابية للثورة الفرنسية البرجوازية التي كانت تتطلع إلى نشر حقوق المواطنة والإنسان في أوروبا والعالم. إذ كانت النظرة من بعض الشعوب الأوروبية إلى بعضها الآخر تتسم بالتحالي، أو النظر إلى الشعوب الأخرى غير الشعوب الأوروبية على إنها أدنى مستوى منها، كما كان عليه الموقف إزاء الشعب الأيرلندي أو الموقف العام إزاء اليهود الأوروبيين أو إزاء الشعوب السلافية أو العجر أو الشعوب المغاربية أو الشعوب العربية. وتفاقت هذه الحالة في فترة النهوض البرجوازي ضد الإقطاع في فرنسا أو في مناطق أخرى من أوروبا، حيث كانت البرجوازية تناضل ضد الإقطاعية والنبلاء الإقطاعيين وضد النظام السياسي الإقطاعي، وكانت تسعى إلى انتزاع السلطة السياسية وتأمين انتشار وانتصار العلاقات الإنتاجية الرأسمالية. فقد راح النبلاء يتبحون ويروجون أفكارا تشير إلى كونهم ينحدرون من أصل "آري" وتجري في عروقهم دماء "أرية" نقية. وقد وجد هذا الاتجاه في كل من فرنسا وألمانيا أرضية صالحة لانتشاره. كما ظهرت مثل هذه المحاولات في بلدان أخرى تحت واجهات عرقية أخرى. وتأثرت الحركة العرقية في القرن التاسع عشر بعاملين، كما يشير إلى ذلك فريدريك هيرتس، هما:

- اكتشاف علاقة قرابة بين اللغة الهندو-أرية والهندو-جرمانية.
- وانتشار النظرية الداروينية حول الصراع من أجل البقاء والبقاء للأصلح التي شكلت القاعدة الاجتماعية الجديدة الإضافية للنظريات والسياسات العرقية<sup>١٥٥</sup>.

ولا بد من الإشارة في هذا الصدد إلى أن تطور الرأسمالية وتنامي التجارة الخارجية قد شادا من الرغبة في التوسع وفي إخضاع شعوب جديدة للهيمنة الأوروبية وإلى استغلالها الثروات التي فيها والسيطرة على أسواقها. وكانت الأيدي العاملة الرخيصة جدا في تلك البلدان سببا إضافيا لفرض الهيمنة وتنشيط الدعوات العرقية. ومع إن البرجوازية قد رفضت العرقية وشعاراتها، التي كانت تمثل حينذاك الفئات الإقطاعية وتخوض الصراع ضد البرجوازية حولها، فأنها سقطت في مستنقع القومية الشوفينية والعنصرية في صراعا

---

١٥٥ المصدر السابق نفسه. ص٤٩/٥٠.

من أجل الهيمنة على الأراضي والشعوب الأخرى بشكل واسع، أي إنها كانت قد تبنت بالمحصلة النهائية ذات الأفكار العرقية التي كانت تكافح ضدها قبل ذلك من أجل الوصول إلى السلطة في بلدانها بالذات، واستخدمت أساليب عدوانية واستعمارية صارخة من أجل تحقيق غاياتها. ويبدو واضحاً أن أفكار الثورة الفرنسية والمبادئ الأساسية التي جاءت بها الحرية والمساواة والأخوة كانت خاصة بالشعوب الأوروبية وحدها وليست شاملة لكل شعوب العالم، وهذا ما انعكس أيضاً في تفكير وكتابات فولتير أيضاً. لكن المفكر والعالم الألماني المعروف ألكسندر فون هومبولدت Alexander von Humboldt عبر عن احتجاجه العميق على السياسات والممارسات العنصرية والدموية للدول الأوروبية إزاء الشعوب الأفريقية حينذاك، إذ كتب يقول: "من أين جاء هذا النقص في الأخلاق، من أين نشأت تلك العذابات وعدم الارتياح، الذي يجد كل إنسان نفسه في المستعمرات؟ إن السبب يكمن في الفكرة الاستعمارية ذاتها، كونها فكرة غير أخلاقية... من الممكن أن ينشأ خلاف، حول أي من الشعوب يعامل الزوج معاملة أكثر إنسانية، هذا يعني، أن هناك من يسخر من كلمة إنسانية بالذات حين يتساءل أيهما أنسب أن يسمح بشق بطن إنسان أم بسلخ جلده. وهو لم يسأل: في ما إذا كانت تصرف أسبانيا في البيرو أم في فنزويلا بصورة غير إنسانية، أو في ما إذا كان الأسباب أكثر فظاعة في سلوكهم في الهند الغربية، أم كان تصرف الإنجليز والفرنسيين في الهند الشرقية!"<sup>١٥٦</sup>.

ومع إن العوامل التي أشير إليها سابقاً كانت من بين أبرز وأهم العوامل التي قادت إلى العنصرية، فأن سبباً مهماً من الناحية النفسية لعب هو الآخر دوراً مهماً في تصعيد الجانب العرقي وفي تشديد التمسك بقضية الدم ونقاوة الجنس الأبيض أو نقاوة الدم الأري بالنسبة للمجتمعات الأوروبية. إذ إنها اقترنت بمحاولات النخب الحاكمة الأوروبية، كما يشير إليها وعن حق ليون بولياكوف، في خضم صراعاتها الداخلية على الأرض أو تأمين استقرارها في الوطن الأم والتحرري عن الذات، أي إثبات أو بلورة الهوية القومية والثقافية التي كانت

---

156 Veit Barbara / Wiebus, Hans-Otto. Hass macht die Erde kalt. Die Wurzeln des Rassismus. Deutsche Welthungerhilfe. Peter Hammer Taschenbuch. Wuppertal. 1993. S. 18.

وكأنها تفتقدها، ومن أجل تأكيد أصالتها<sup>١٥٧</sup>. كانت الصراعات والحروب بين الدول الأوروبية غير متوقفة، كما إنها كانت تشتعل في بعض الأحيان مع بلدان أخرى. وسعت مجموعات منهم، بمن فيهم بعض رجال الدين والعلماء والمثقفين ممن يحمل بذرات من العنصرية والقومية الشوفينية، إلى تأكيد الهوية الذاتية في ذهنية العنصريين بالذات من خلال طرح صورتين محددتين هما: صورة أُل "أنا" البديعة والجميلة والنقية والذكية والشجاعة وذات الأخلاق الحميدة السامية وذات الرغبة العارمة في العمل وفي الحفاظ على النظام والتمتع بالحيوية، إضافة إلى مجموعة أخرى من الخصائص الممتازة، في مقابل صورة أُل "أخر" المهمشة والمهشمة والبائسة والقيحة والغبية والجبانة وغير الذكية والمتوحشة والمشوهة... الخ من الصفات السلبية. وعبر هذه المقارنة كان يسعى الأوروبي إلى رفع شأنه، إذ يجد فيها هويته وصورته الخاصة السليمة غير المشوهة<sup>١٥٨</sup>. إن مراجعة تاريخ أوروبا بشكل عام وتاريخ كل بلد منها بصدد النشاط العنصري بشكل خاص، سيجد الإنسان نفسه أمام لوحة قاتمة من الصراع الداخلي ومن محاولة التعبئة الداخلية باتجاه عرقي لمواجهة أخطار الخارج أو الأخطار الداخلية التي كانوا يتعرضون لها أو يتوقعونها أو يتوهمونها. وكانت الحصيلة مريرة وشديدة الوطأة على الإنسان الآخر. علينا أن نتذكر هذا الوهم حين نبحث في بروز النعرات العنصرية والشوفينية عند القوميين العرب بسبب خشيتهم غير المبررة على ثقافتهم ولغتهم وقوميتهم من الثقافات واللغات والقوميات الأخرى وتصورهم أو توهمهم بوجود مخاطر تهدد هوية العرب.

وإذا عاد الإنسان إلى دراسة تاريخ أسبانيا وإيطاليا وألمانيا وفرنسا وبريطانيا أو بلجيكا وهولندا والنمسا أو غيرها من الدول الأوروبية في هذا الصدد، فإنه سيجد أمامه صورة التنقيب المستمر والتحري الدءوب عن الذات وعن الأصل أو العرق أو النسب أو رابطة الدم أو الهوية التي لم تنقطع خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر أو حتى القرن

157 Poliakow Leon. Der arische Mythos. 1. Auflage. Junius Verlag. Hamburg. 1993. المقدمة. Einführung

158 Hertz, Friedrich. Prof. Dr. Handwörterbuch der Soziologie. Rasse. Halle/Saale. 1931. S. 459-460.

العشرين. وكانت كلها تدور حول أمر واحد هو البرهنة على إنها من الجنس الأبيض أو أن لها قرابة به، أي بـ "يافيت بن نوح"، حسب الميثولوجيا الواردة في العهد القديم، أو بالعرق الآري، ثم دخلت عليها الدراسات البايولوجية لتعمق وتشدد من التعصب والإصرار على تلك المواقف.

فالدراسات المتوفرة عن أسبانيا تشير إلى إن الأسباب قد بذلوا جهوداً كبيرةً ومحمومةً من أجل التدليل على إنهم ينحدرون من أصلٍ غوتي، وهو نفس "العرق" الذي ينسب السويديون أنفسهم إليه، رغم الإشارة إلى وجود فارق بين الغوتيين الغربيين، حيث ينسبون أنفسهم لهم، والغوتيين الشماليين. وأن الملوك والأمراء الأسبان هم من أصلٍ غوتي رفيع المستوى. وبرزت محاولات غير قليلة للربط بين الأصل الغوتي والأصل الجرمانى، إذ أنهم يعتبرون "العرق" والدم الجرمانيين رفيعا المستوى، ويعتبرون الغوتيين من الغزاة الشجعان الذين ينحدرون من قبائل الماجوج على خلاف سكان البلاد الأصليين الذين ينحدرون من عشائر توبال، وعلى اعتبار أن ماجوج هو أحد أحفاد "يافيت بن نوح"<sup>159</sup>. وهذا التقسيم للسكان إلى مجموعة محلية قديمة من قبيلة التوبال ومجموعة متميزة من الغزاة الأقوياء جعل الأخيرة تشكل فئة النبلاء والفرسان بغض النظر عن منحدرهم الطبقي. وهنا يتغلب الطابع والادعاء "العرقى" على الواقع الطبقي، رغم أنه لم يمنع من استغلال الفقراء من الجماعة الغوتية، ولكنه كان مقياسا للنبالة. لقد كانت أسبانيا، ومن خلال تحقيق التشابك غير العقلاني وغير الواقعي بين العرق والدين، أول دولة أوروبية مارست العنصرية بشكل مؤسسي وعبر الكنيسة وفي الموقف من الأمازيغيين والعرب واليهود في أسبانيا، ثم انتقلت منها مع الأوروبيين الذين غزوا القارة الجديدة لتمارس العنصرية هناك بصورة مؤسسية أيضاً.

لقد عرفت فرنسا، كما هو حال بقية الدول الأوروبية، وفي هذه المرحلة بالذات، تناميا سريعا في الفكر والممارسات العرقية والأنشغال في إنجاز البحوث والدراسات التي تحاول

---

159 Poliakow، Leon. Der arische Mythos. 1. Auflage. Junius Verlag. Hamburg. 1993. S. 27-32.

إرساء أرضية تستند إليها في ترويح الفكر العنصري وتأكيدِه. وكانت العرقية تتخذ مسارات ثلاثة أساسية في القضايا التي تبحث فيها والمجال الذي تتحرك فيه، وهي:

أولاً: على الصعيد المحلي وفي كل بلد أوروبي وفق تركيب المجتمع القومي أو الإثني.

ثانياً: على الصعيد الإقليمي الأوروبي بشكل عام.

ثالثاً: على الصعيد الدولي أو إزاء الأقوام والشعوب الأخرى.

ولم ينفصل الصراع بين المسارات الفكرية المختلفة حول القضايا العرقية عن الرغبة في الهيمنة على السلطة والنفوذ والاقتصاد في الداخل، أو على المستوى الأوروبي، أو الرغبة في التوسع نحو الخارج وتأمين المزيد من المستعمرات والأسواق على حساب وجود ومصالح الشعوب الأخرى. ففي خضم الصراع بين الإقطاعية والبرجوازية داخل فرنسا وقبل اندلاع الثورة الفرنسية في عام ١٧٨٩ امتشق الساسة والمثقفون والعسكريون سلاح الأصل والنسب والعرق للبرهنة على أفضلية عرقهم أو نسبهم بالمقارنة مع "الأعراق" الأخرى، والحديث عن النبالة أو الشرف والرفعة التي يتميز بها عرقهم في مقابل انحطاط وتخلف وحيونة "الأعراق" الأخرى. وانقسم أغلب رجال الكنيسة والسياسة والثقافة في فرنسا إلى مجموعتين، وهما:

- مجموعة تؤكد بأن أصل الفرنسيين إفرنجي يتصل بالشجرة الجرمانية وتبرز خصائص وأفضليات الجرمان من ذكاء وفطنة وجمال وقدرة على الإبداع وامتلاك الحيوية والقوة والجرأة، ولكنها في الوقت نفسه تحط من قدر وأهلية العرق الثاني في فرنسا.
- والمجموعة الثانية التي كانت تؤكد وتشير إلى أن الفرنسيين ينحدرون من أصل غالي - روماني، وتعتبر بأن هذا الأصل يرمز إلى التقدم والحضارة والمبادئ الخلقية، ولكنها في الوقت نفسه تحط من قدر وشأن الأصل الجرمانى.

ويورد بولياكوف في كتابه الموسوم "الأسطورة الآرية" مشاكسة فكرية بين مونتسكيو وفولتير بهذا الصدد تشير إلى المدى الذي بلغه الصراع العرقي في فرنسا حينذاك. في الوقت الذي كان مونتسكيو يروج بأن أصل الفرنسيين ألماني وأعتبر الفرنسيين ينحدرون من أصل جرمانى، وكان يقول بأن الجرمان هم "أباؤنا" ويبرز خصائصهم المميزة، كان

فولتير بالمقابل يهاجم مونتسكيو ويسمي الجرمان بالبرابرة القادمين من الشمال والحيوانات المتوحشة التي تفتش عن علف لها<sup>١٦٠</sup>. وكانت هناك محاولات غير قليلة في فرنسا تسعى للبرهنة على أن الإفرنج هم أبناء Kitem، باعتباره أحد أحفاد "يافيت بن نوح". وجسدت معارك الثورة الفرنسية لعام ١٧٨٩ العلاقة الجدلية بين مسألتين، وهما:

• الصراع بين الإقطاعيين والعلاقات الإقطاعية القديمة البالية، وبين البرجوازيين الجدد والعلاقات الرأسمالية الجديدة، أي الصراع بين النبلاء الإقطاعيين وبين البرجوازيين الصناعيين من جانب.

• والصراع بين السادة مالكي وسائل الإنتاج في الريف من جانب، وبين الفلاحين الكادحين المحرومين من الأرض والعيش الكريم من جانب آخر.

ولكن بدا هذا الصراع وكأنه يدور بين السكان من أصل "إفرنجي"، باعتبارهم من النبلاء، وبين الغاليين، باعتبارهم من أصل "روماني"، وهم من المدنيين من فئات البرجوازية والبرجوازية الصغيرة والعمال، ومنهم كذلك جمهرة الفلاحين الواسعة. واستمر هذا الصراع في الفترة التي أعقبت الثورة الفرنسية وعلى امتداد القرن التاسع عشر. ففي هذه الفترة اعتبرت مجموعة من المثقفين والعمال في الحقل السياسي والاجتماعي أن ثورة ١٧٨٩ لم تكن سوى تتويجا لصراع طويل بين شعبين غربيين عن بعضيهما، رغم أنهما يعيشان في بلد واحد ويتكلمان لغة واحدة ويحملان مواطنة واحدة. ويرجع الباحثون مثل هذا الانقسام إلى سببين هما الاختلاف في الأصول التي ينحدر منها الشعب الفرنسي أو النسب الذي ينتمي إليه أولاً، وإلى التمايز الاجتماعي القائم بينهما ثانياً. كتب فرانسوا جوزيه (Francios Guizot) بهذا الصدد يقول: "لقد كانت الثورة حرباً، حرباً حقيقية بين شعبين غربيين عن بعضيهما، كما تعرفها الشعوب. فمنذ ثلاثة عشر قرناً احتضنت فرنسا شعبين، شعب منتصر وشعب آخر منكسر، إفرنجيين وغاليين، سادة وفلاحين، وكانوا جميعاً يطلقون على أنفسهم وعلى حد سواء، ومنذ فترة طويلة قبل وقوع الثورة، أو يسمون بالفرنسيين. واتخذ كلاهما من فرنسا وطناً له (...). وكان صخب الكفاح يعم

---

١٦٠ المصدر السابق نفسه. ص ٤١.

فرنسا في كل الأوقات وبمختلف الأشكال، وبكل الأسلحة، وحينما توحد جميع النواب الفرنسيين في عام ١٧٨٩ في المجلس الوطني، عندها تسارع الشعبان في العودة ثانية إلى نزاعاتهم القديمة، وكانت ساعة تصفية الحساب قد حان ميعادها<sup>١٦١</sup>. إن هذا المقطع لفرنسوا جوزيه يعبر عن الأجواء التي سادت فرنسا حينذاك والحوارات والصراعات الفكرية التي انتشرت في النصف الثاني من القرن الثامن عشر والقرن التاسع عشر، ويقدم صورة واقعية عن عمق الهوة التي كانت تفصل بين الأغنياء والفقراء، بين النبلاء والفلاحين وبقية الكادحين، والتي اتخذت منحى خاطئاً، أو حاول البعض توجيه الكفاح وجهة عنصرية مدمرة، خاصة أولئك الذين كانوا يعتقدون بأن الصراع بين "الأعراق" هو العامل المحرك للتاريخ والمحفز للتطور الحضاري. لم يكن نشاط هؤلاء محصوراً في فرنسا، بل شمل أوروبا كلها تقريباً بالنسبة إلى المرحلة المشار إليها.

وعند العودة إلى كتابات ومواقف مفكرين من أمثال سان سيمون (Saint-Simon) في ١٦٢ في فترة ما بعد الثورة سيجد الإنسان أمامه لوحة أخرى للصراع، لوحة العرقية البيضاء المناهضة للسود، حيث كانت صورة الآخر سلبية جداً لديه ولدى جمهرة كبيرة من السياسيين والمثقفين الفرنسيين. فقد انتقد سان سيمون بشدة أولئك الكتاب الذين كانوا يطالبون في حينها بالمساواة للسود مع البيض، وكأن السود ليسوا بشراً، وكأنه كان يرى في هذه المطالبة العادلة تجاوزاً على حقوق البيض. كان سان سيمون يعتقد بوجود بون

---

١٦١ المصدر السابق نفسه. ص ٤٧.

١٦٢: Saint-Simon (١٧٦٠-١٨٢٥) لقد عُرف سان سيمون في الحياة السياسية والاجتماعية في فرنسا على أنه من الشخصيات الكبيرة التي سخرت قدراتها للنضال من أجل العدالة الاجتماعية والتقدم في فرنسا، كما كانت مواقفه في سنوات حياته الأخيرة حازمة في الدفاع عن مصالح الطبقة العاملة، و ضد حالة البؤس والفاقة والاستغلال التي سادت المجتمع حينذاك. أندرسون سان سيمون من "عائلة نبيلة". وقد أثر هذا الانحدار الطبقي على مواقفه من قضايا العرقية، إذ لم يستطع التخلص من تأثيرات عصره في هذا المجال وخضع للنظريات العنصرية التي سادت المجتمع حينذاك ولم يؤيد الدعوات التي انطلقت في حينها والتي كانت تنادي بمساواة السود بالبيض. وهذا التمييز العرقي لم يكن غريباً على الكثير من مثقفي فرنسا وأوروبا في تلك العهود. ك. حبيب



شاسع يفصل بين فكر الإنسان الأوروبي وفكر الإنسان الأفريقي، ويتعبير أدق، بون كبير بين القدرات العقلية للأوروبيين والقدرات العقلية للأفارقة السود لصالح الأوروبيين البيض. وكان يورد "حجته" ليدلل على صواب رأيه فيقول: لو تم القيام بتجربة لتأهيل شخصين أحدهما أوروبي والآخر أفريقي في ظل ظروف متماثلة، فأن محصلتها ستشير، دون أدنى ريب، إلى تفوق الأوروبي. وكان يرى السبب في ذلك وجود تمايز فعلي بين الكفاءة الذهنية العالية عند الأوروبي والكفاءة الذهنية الواطئة عند الأفريقي الأسود، دون أن يكون سان سيمون قد نفذ هذه التجربة أصلاً<sup>١٦٢</sup>. وبالتالي، فقد كان ينطلق من أحكام مسبقة وجاهزة في ذاكرته الجمعية التي يشترك فيها مع فئات معينة، ولكنها كانت واسعة الانتشار في المجتمع الفرنسي حينذاك. وكان المثقفون البرجوازيون في هذه الفترة يحيلون هذا التمايز إلى الفوارق البيولوجية والفيزيولوجية القائمة بين البيض والسود التي تشابكت في هذه المرحلة مع الجانب الأيديولوجي للعرقية حيث عجزت ثورة تموز ١٧٨٩ عن تجاوزه. وحاول الكثيرون من العنصريين الاستفادة من الأبحاث العلمية لتسويق عنصريتهم. ففي الوقت الذي طرح العالم الفرنسي لامارك (Lamarck)<sup>١٦٤</sup> دراساته الكثيرة في علم النبات والحيوان وحاول المقارنة بين الإنسان والقرود وليس بين الإنسان الأبيض والإنسان الأسود أو بين البشر عموماً، فأن بعض العنصريين صورّ نتائج دراساته واستنتاجاته وكأن لامارك كان يريد منها أن يقول بأن هناك فوارق بين بني البشر بسبب التباين البيولوجي أو التباين في التغيرات التي طرأت على البعض دون البعض الآخر. كتب لامارك يقول:

"إن مراقبة المراحل التي مرّ بها بناء الحيوان تدل على إن الطبيعة قد أوجدت الأشكال البسيطة أولاً ثم الأكثر تعقيداً. وأن التغيرات التي تطرأ على البيئة تقود إلى بروز احتياجات جديدة وبالتالي تنشأ عنها عادات جديدة. وهكذا وعبر فترات زمنية طويلة تطرأ تغيرات على الأعضاء أو تبنى من جديد. فما تحصل عليه تلك الحيوانات أو ما تفقده من أعضاء بسبب عدم استخدامها لها يمكن توارثها عندما تكون التغيرات قد حلت بالذکر

---

١٦٢ المصدر السابق نفسه. ص ٢٤٦.

١٦٤ لامارك. : Jean-Baptiste-Pierre-Antoine de Monet. Chevalier de Lamarck. (١٧٤٤-١٨٢٩م)

والأنثى معا. هذا النوع من التغيرات يؤثر على الأعضاء ويسهم في خلق أشكال جديدة أكثر تكاملا (فكرة سلم التطور)... (...). والإنسان من جنس قرده متكاملة جدا أجبرت على ترك العيش على الأشجار وتحقق لها أخيرا الأصوات المميزة<sup>165</sup>.

وانتشرت في هذه المرحلة وبشكل واسع كتابات الكاتب والدبلوماسي الفرنسي جوزيف أرثر جوبينو (Joseph Arthur comte de Gobineau) (١٨١٦-١٨٨٢)، التي كانت تبحث في قضايا الفكر والممارسات العنصرية. والكثير من الكتاب المحدثين يعتبرونه، إضافة إلى أفكار نيتشة، من أكثر الكتاب الذين استند إليها منظرو النازية في ألمانيا في صياغة الفكر النازي الفاشي وتوجهاتها العرقية. وإذا لم تجد كتاباته التأييد الواسع في فرنسا، فأنها في المقابل حققت نجاحا كبيرا في ألمانيا. ومن الجدير بالإشارة إلى أن كتابات جوبينو قد تميزت بأربع خصائص مهمة كان لها تأثير متعدد الجوانب ومتنوع على أوساط مختلفة من الناس. فالكاتب جوبينو كان يخاطب، بما كان يكتبه وينشره، العناصر القومية والقوى المحافظة ورجال الدين والأوساط الواسعة من الناس المتدينين في المجتمعات الأوروبية مباشرة ويضرب على تلك الأوتار التي تريد سماعها وتجد صدى سريع لديها. فقد سجلت مؤلفاته:

- استفادته الكبيرة من كل كتابات الكتاب العنصريين الذين سبقوه، إضافة إلى استخدامه العلم والأبحاث العلمية بابتدال كبير وكأداة لبث وترويج وتكريس أفكاره العنصرية، وكان من الأوائل الذين استخدموا مزيجا من الدعوات العرقية المنطلقة من المواقع البيولوجية والفيزيولوجية والأنثروبولوجية والدينية لهذا الغرض.
- اعتماده الملموس على العهد القديم في تقسيم ذرية نوح إلى ثلاثة أقسام تبعا لأبناء نوح سام وحام ويافيت لتأكيد نظرياته العنصرية مع التصرف بحرية لتعميق تلك النظرة، وبشكل خاص حديثه حول التشابك والاختلاط الكبيرين بين الأعراق المختلفة في العالم في ما عدا العرق المنحدر من يافيت بن نوح الذي بقى نقيًا والذي يفترض أن

---

165 Autorenkollektiv: Erhard Lange und Dietrich Alexander (Hrsg.). Philisophenlexikon. Dietz Verlag Berlin. 1983. S. 512-517.

يحافظ على نقاوته وبغير ذلك سينتهي العالم إلى مصير أسود، إلى الموت لا محالة. لقد ميزت عنصرية جوبينو من الناحية العملية بين الناس ووزعتهم على ثلاث مراتب هي: أحفاد يافيت، باعتبارهم أفضل الأعراق، ويليهم في المستوى أحفاد سام، ثم يقف في أسفل سلمه العرقي أحفاد حام بن نوح.

● محاولة جوبينو النظر إلى اليهود وإلى السود نظرة متباينة، رغم أنه في المحصلة النهائية كان لا يختلف عن بقية العنصريين في إدانة الدم أو العرق اليهودي والدم أو العرق الأسود، بل يفوقهم في محاولته تأسيس هذا التمييز أيديولوجيا.

● وتميزت كتابات جوبينو بالتشاؤم وانتظار نهاية العالم القريبة بسبب التشابك أو الاختلاط بين الأجناس والأعراق والاختلالات الناجمة عن ذلك في الطبيعة، لأنها منافية لقوانين الطبيعة. ويفترض أن نشير هنا إلى إن هذه النظرة التشاؤمية، التي كانت تؤكد قرب نهاية العالم وقرب موت الناس بسبب الخطايا التي يرتكبونها بحق الطبيعة، بسبب التناقض والتقاطع مع الطبيعة وقوانينها في ما يخص عدم جواز اختلاط الأجناس، والذي لم يلتزم به الناس وساد في العالم، كانت تهدف إلى تأمين تأثير نفسي مضاعف وشديد الوطأة على الناس حينذاك لضمان تحركهم في اتجاه التصلب والتعصب العرقي ومناصرة أفكار جوبينو والتمسك بها ومجابهة الآخرين وتشديد العداء للأعراق الأخرى، إذ كانت الخشية على حياتهم ومستقبل بلادهم سببا أساسيا في تحركهم العنصري. لقد كان موقفا تحريزيا وعدوانيا إزاء الشعوب الأخرى وذكيا خبيثا في آن واحد، بسبب فهمه لنفسية الناس وتقديره لما يمكن أن يعود عليه من فوائد إذا استخدم هذه الطريقة في تحليله وفي ترويح أفكاره العنصرية.

وكانت لنظريات جوبينو وبقية العنصريين في فرنسا دورا مهما في التوسع الاستعماري الفرنسي الذي تعاضم في سنوات القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين على حساب أفريقيا حيث جرى احتلال العديد من المناطق، ومنها الجزائر في عام ١٨٣٠، ثم تلتها تونس في فترة بعيدة لاحقة، ومن ثم المغرب. ولم تكن معاناة هذه البلدان من الهيمنة الاستعمارية والاستغلال حسب، بل من التمييز العنصري والديني البغيضين أيضاً.

كانت كتابات القرن التاسع عشر تجسد محاولة متعمدة وجادة من أجل تشويه وتبشيع صورة الأفريقي وأفعاله وأخلاقه في أعين الأوروبيين، ومن ثم اعتباره شيئاً غريباً يمكن التفرج عليه. فللأفريقي خيال خصب ولكنه عاجز عن استخدامه وتطويره أو الاستفادة منه، فهو إنسان محدود وضيق الأفق وغريب الأطوار. هكذا كانت صورة الإنسان الأفريقي التي حاولت مجموعة من الباحثين والمثقفين العنصريين في أوروبا نقلها إلى الإنسان الأوروبي الاعتيادي وتكريسها في أذهانه، وبالتالي، التعامل معه على هذا الأساس. يورد بولياكوف، صاحب كتاب "الأسطورة الآرية"، مقطعاً مهماً مأخوذاً من كتاب الباحث الفرنسي كوفير (Cuvier) يصف فيه الإنسان الأفريقي الأسود فيكتب عنه قائلاً:

" إن العرق الأسود الذي يعيش بالتحديد في منطقة جنوب الأطلسي له بشرة وجوٍ سوداء، وله شعر مجعد، وجمجمته مفلطحة، وأنفه مسطح، وله فم نافر إلى الواجهة، وله شفتان غليظتان تشيران إلى شبهِ واضحٍ بالقردة، والقبائل التي ينتمي إليها هذا العرق، هي قبائل حافظت على توحشها (...)"<sup>١٦٦</sup>.

وخلال هذه الفترة حاول بعض الباحثين في الشؤون العنصرية في فرنسا طرح تصورات عديدة حول العرقية. فهم يميزون بين ثلاثة "أعراق" هي الجنس الأبيض والجنس الأصفر والجنس الأسود. ومع حقيقة وجود هذه المجموعات البشرية الكبيرة، إلا أن هدف العنصريين من وراء ذلك يبرز في التسلسل الذي يتم توزيع هذه المجموعات البشرية على أساس عرقي وفق سلم التطور التالي: العرق الأبيض هو الأرقى، ثم العرق الأصفر الأدنى منه، ثم العرق الأسود الأدنى منهما معاً. والبعض الآخر طرح مجموعة كبيرة من الأعراق أو الأجناس ثم وضع الجنس الأوروبي في أعلى السلم والجنس العربي بالدرجة الثانية والجنس الأسود بالدرجة الأخيرة<sup>١٦٧</sup>، دون أن يقدموا أي دليل مادي وعلمي على صواب مثل هذا التقسيم المبتذل للبشر، ولسبب بسيط جداً هو عدم وجود مثل هذا البرهان، والعلوم

---

١٦٦ قارن:

George W. Stocking. "French Anthropologie in 1800". Isis. LV (1964) und Cuviers Le regne animal. Paris. 1817. S. 94. In: Poliakov Leon، "Der arische Mythos". S. 249. مصدر سابق. 167 Poliakov، Leon. Der arische Mythos. 1. Auflage. Junius Verlag Hamburg. 1993. S. 250.

الحديثة تدلل على خطأ وخطورة تلك الأفكار العنصرية. ولعب العنصريون في فرنسا دورا كبيرا في سياسة الدولة الداخلية وإزاء المستعمرات وأشباه المستعمرات التي كانت تحت هيمنتهم منذ الثلث الأول من القرن التاسع عشر ومع بدء احتلال فرنسا للجزائر في عام ١٨٣٠م.

ولم يختلف الوضع في إنجلترا عن بقية البلدان الأوروبية في التحري عن أصلهم وعن العلاقة القائمة بينهم وبين بقية "الأعراق"، وبشكل خاص "العرق الآري". فمن المعروف أن الميثولوجيا عند شعب معين لا تنشأ دفعة واحدة ولا تهبط من السماء، فهي غالبا ما تكون على شكل حكايات وأساطير تمزج بين الحقيقة والخيال، وتخلط بين الواقع والرغبات وتتناقلها ذاكرة الشعوب. وعبر الزمن والأجيال تتعرض مثل هذه الحكايات والأساطير إلى إضافات وإغناء وتطوير، كما تتعرض لتغيرات غير قليلة أو تحويل لأسباب كثيرة ووفق الفترات التي تمر بها الشعوب والتحويلات التي تطرأ على حياة الناس والاحتكاك الذي يجري بين الشعوب في منطقة ما أو بلد معين، أو المصائب والكوارث والحروب التي تمر بها. وتتحول الميثولوجيا الشعبية عن أصل هذا الشعب أو ذلك مثلا من حيث المضمون والوجهة العامة إلى شيء ثابت أو كأنها حقيقة غير قابلة للشك أو الزعزعة عندما تجد قبولا وتأييدا واسعا من السكان. فالخيال يصبح حقيقة والحكاية تصبح تاريخا. وهذا بالضبط هو ما يجده المتتبع في الكثير من التراث المنقول إلينا من مختلف الشعوب في جميع أرجاء العالم. وهكذا كان الوضع أو ما يزال في إنجلترا أيضاً. فقد عرفت هذه الجزيرة أقواما كثيرة غزتها في فترات مختلفة وعاشت فيها وتشابكت مع سكانها الأصليين، أثرت فيهم وتأثرت بهم وبالتالي شكلت منهم ما هو قائم اليوم في بريطانيا أو المملكة المتحدة. ولم تكن بعيدة عن الواقع تلك الدراسات التي أشارت إلى أن كُتَّاب التاريخ يشيرون إلى أربع ميثولوجيات وجدت قبولا وفي فترات مختلفة من تاريخ هذه الجزيرة، إنها الميثولوجيا الرومانية-الإغريقية، والميثولوجيا الكلية، والميثولوجيا الجرمانية، وأخيرا الميثولوجيا المسيحية أو الإنجيلية حسب تعبير بولياكوف، أي الميثولوجيا التي تعتمد على ارتباط الأصل بيافيت بن نوح. ويشير المؤرخ البريطاني جيفري مونماوث في القرن الثاني عشر إلى

أن الشعب في بريطانيا يتكون من اختلاط خمسة "أعراق" هي النوماندي-الفرنسي، والبريطاني والساكسوني، والبيكي، والاسكتلندي. مع تأكيده بأن الجزيرة كانت مسكونة بالبريطانيين قبل أن يأتي الآخرون إليها<sup>١٦٨</sup>. وفي فترات مختلفة تباينت وجهات نظر الكتاب والمثقفين والباحثين في مسائل الميثولوجيا الإنجليزية إذ إن البعض قد اعتبر أهل هذه الجزيرة ينحدرون من أصل سامي، أي أنهم من أحفاد سام بن نوح، وهو أكبر أبناء نوح، في حين أن البعض الآخر يرجع بالنسب إلى يافيت بن نوح ويعيده إلى الأصل الآري أو الجرمانى أو الغوتي. وكلها لا تخرج عن واقع أساسي يشير إلى عملية التلاقح المستمرة بين سكان المعمورة وثقافتها أيضاً بما فيها الجزيرة الإنجليزية. وبعضها الآخر، كما يذكر بولياكوف، نقلا عن أسطورة قديمة تتحدث عن عثور الكهنة على طفل في قارب صغير حط في إحدى الجزر، وكان هذا الطفل هو موسى، نبي اليهود<sup>١٦٩</sup>. وهذه الأسطورة تحيل أصل الإنجليز إلى موسى باعتبارهم من أحفاده، وبالتالي فهم من أصل سامي. وقد وجد هذا الرأي صدقاً واسعاً، ولكنه فند من آخرين وطرح آراء أخرى لتحل محلها آراء وأساطير أخرى. ومن الجدير بالإشارة إلى أن مثل هذه الأسطورة تتكرر بالنسبة إلى أقوام أخرى أيضاً، وتحمل تفسيراً مماثلاً أو مقارياً لذلك. كما أن العنصرية لم تظهر في الجزيرة (إنجلترا) بالحدة التي ظهرت بها في فرنسا أو في ألمانيا أو في أسبانيا. ولكنها مع ذلك شهدت تصاعداً ملموساً في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. ومنذ ذلك الحين لم تختلف سمات بروز وممارسة العنصرية كثيراً عن سمات بروزها وممارستها في البلدان الأخرى، ولكنهما كانتا أقل فجاجة وعنجهية بالمقارنة مع البلدان الأوروبية الأخرى. وقد جهد دعاة النظريات العنصرية في بريطانيا إلى تبني شجرة لا تختلف عن شجرة بقية شعوب أوروبا في عودتها إلى السلف الأكبر الذي يبرزه الإنجيل، إلى يافت بن نوح، أي العودة إلى الجنس الآري في المحصلة النهائية، وأنهم في مقدمة الأعراق البشرية. وقد كان الطبيب

168 Poliakow، Leon. Der arische Mythos. 1. Auflage. Junius Verlag-Hamburg. 1993. S. 70.

١٦٩ قارن: المصدر السابق نفسه. ص ٥٦.

الجراح والعنصري البريطاني الشهير روبرت نوكس (Robert Knox) يشير بدون انقطاع إلى "أن العرق هو المحدد لكل شؤون الإنسان"<sup>١٧٠</sup>.

وفي الجزيرة الإنجليزية ظهرت بعض الشخصيات التي ساهمت بأبحاثها بشكل مباشر أو غير مباشر في تنشيط الفكر العنصري، وهي بدورها لم تكن بعيدة عن تلك الأجواء. فالعالم المعروف تشارلس داروين (١٨٠٩-١٨٨٢) الذي تأثر بعدد من النظريات التي نشأت في عهده أم قبل ذلك مثل نظرية مالتوس أو نظرية الارتقاء لدى لايبنتز Leibniz ولاروش La Rosche كتب يقول: "ويبدو أن التغير أو التنوع في الصفات العقلية عند الإنسان المنتمي للجنس نفسه، من دون ذكر الاختلافات الأكبر الموجودة على هذا المستوى بين الإنسان المنتمي لأجناس متغايرة، من الوضوح بحيث لا نجد ضرورة للإصرار عليه هنا. كما أنه هو نفسه موجود لدى الحيوانات الدنيا (...)"<sup>١٧١</sup>. وفي مكان آخر يلعب تشارلز دارون على وتر التخلص من الناس المعتوهين والمعوقين في المجتمعات "الهمجية"، والتي أخذ بها نظام هتلر النازي العنصري، حيث كتب يقول: "لدى الهمجيين يتم الإقصاء السريع لضعف الجسم والذهن ونلاحظ أن الباقيين على قيد الحياة عادة ما يكونون من صحيحي الأجسام. أما فيما يخصنا، نحن المتحضرين، فإننا نبذل غاية جهدنا لمنع الإقصاء. فنبنئ المستشفيات لمعتوهين والمعاقين والمرضى، ونضع القوانين لمساعدة الفقراء، ونبذل أطباءنا كل علمهم لإطالة أعمار كل فرد. ونحن لنا الحق في الاقتناع بأن التطعيم صان الآلاف من ضعاف البنية الذين كانوا سيسقطون فيما مضى فريسة الجدرى. لذا فبوسع الأعضاء المعتوهين في المجتمعات المتحضرة أن يتكاثروا إلى ما لا نهاية. والحال إنه إذا اهتم أي شخص بتكاثر الحيوانات المستأنسة (الأليفة) فهو يعلم من دون شك كم هي ضارة استمرارية الكائنات المعتوهة بالنسبة للجنس البشري. ونفاجأ باكتشاف كم يؤدي عدم العناية أو تؤدي العناية الخاطئة إلى انحطاط سريع للحيوان

---

١٧٠ المصدر السابق نفسه. ص ٢٦٣.

١٧١ دينوا دي باولي. تشارلز داروين ارتقائي أم مذهبي؟ مجلة "الثقافة العالمية". العدد ٩٠/١٩٩٨. المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بدولة الكويت. ترجمة: نجوى حسن. ص ١٢٤/١٢٣.

المستأنس (الأليف) وبالتالي فلا أحد يبلغ به الجهل، فيما عدا الإنسان، حد ترك الحيوانات المعتوهة للتكاثر<sup>١٧٢</sup>. كتب دينو دي باولي نقلا عن فرانسيس غالتون، ابن عم داروين، ما يلي بشأن الموقف الحقيقي لداروين من قضايا الأجناس والعنصرية يقول:

" كتب فرانسيس غالتون Francis Galton ابن عم داروين وبالهام منه كتاب "العبقرية الوراثية" عام ١٨٦٩، حيث بسط الأطروحات التالية: الصفات العقلية تورث بيولوجيا. الجنس الأبيض مكون بيولوجيا ليسيطر. الإنجليز هم الأفضل طبيعيا. بالإضافة إلى أنه في إنجلترا نجد عبقريا بين كل أربعة آلاف شخص فإن عائلة داروين تحتكر طبيعيا أكبر كثافة من العباقره ! ويمكن لنا أن نتصور بسهولة لماذا كتب داروين لغالتون بعد قراءة هذا العمل يقول: " لا أظن أنني قرأت في حياتي شيئا أكثر إثارة وأصاله من عمك (...). لقد أضفت إضافة كبيرة. أهنئك وأثق بأن هذا العمل سيكون جديرا بالذكر<sup>١٧٣</sup>. في كتابه عن "أصل الإنسان" كتب تشارلز داروين مبرزا رأيه في وجود نوعين من البشر النوع الراقى والنوع الدوني من منطلقين بيولوجي عنصري وطبقي في أن واحد قائلا: " (...). العامل المهم الذي يقاوم زيادة عدد البشر المتفوقين في المجتمعات المتحضرة هو أن الفقراء والمستهترين يتزوجون مبكرا دوما (...). ومن يتزوج مبكرا ينجب الكثير من الأطفال (...). وينتج عن ذلك أن يتجه المستهترون والفاسدون من أعضاء المجتمع إلى الزيادة بنسبة أسرع (...). وهذا ما يقوله م. جريج M. Gregg في الموضوع: "إن الأيرلندي قذر ودون طموح ومستهتر يتزايد مثل الأرانب، والاسكتلندي مقتصد، حريص مليء بالاعتداد بذاته، طموح، أخلاقي متشدد وروحاني (...). يقضي أجمل سنوات عمره في النضال والتبتل، يتزوج متأخرا ويترك القليل من الذرية. وإذا أخذنا بلدا مسكونا في الأصل بألف سكسوني وألف سلتى، فإنه خلال اثني عشر جيلا سيكون خمس أسداس السكان من السلط ولكن السدس الأخير المكون من السكسون سيتمك خمس أسداس الثروة والسلطة والذكاء. وخلال هذا " الصراع الأبدي للبقاء " فإن الجنس الأدنى والأقل إيجابية سوف

١٧٢ المصدر السابق نفسه. ص. ١٢٤/١٢٥.

١٧٣ المصدر السابق نفسه. ص. ١٢٢.



يتغلب بموجب عيوبه<sup>١٧٤</sup>. وقد استند نتيشة، الفيلسوف الألماني المعروف، إلى هذه الاتجاهات الداروينية ليستنتج الرأي التالي بشأن أفكار داروين حين كتب يقول: "إذا لم تستطع العوائق المختلفة منع المستهترين والفاستدين والمتخلفين بهذا الشكل أو ذاك عن المجتمع من التزايد بنسبة أسرع من الإنسان الأرقى، فإن الأمة ستتهقر كما رأينا في العديد من الأمثلة في تاريخ العالم"، وبالتالي، "يجب خلق حرية منافسة لجميع الأشخاص، ولا يجب منع أكثرهم كفاءة عن طريق القوانين أو العادات من النجاح بشكل أفضل وتربية أكبر عدد من الأطفال"<sup>١٧٥</sup>.

لم يشذ أو يتخلف الألمان عن الغوص في هذه الظاهرة السلبية والتفتيش عن الفوارق العرقية بين البشر، حتى إن الفيلسوف الألماني الشهير والمتميز إمانوئيل كانت (Immanuel Kant 1724-1804)<sup>١٧٦</sup> قد ميز في الربع الأخير من القرن الثامن عشر بين أربع مجموعات من الأعراق هي "١- العرق الأبيض، ٢- العرق الأسود، ٣- العرق المنغولي، و٤- العرق الهندي"<sup>١٧٧</sup>. وقد أشار بوضوح إلى أن العرق الأبيض يقف على رأس تلك الأعراق البشرية، وأن العامل المميز لكل من هذه الأعراق هو لون البشرة، كما إنه اعتمد الموقف القائل بأن عوامل ثلاثة تؤثر على تكوين لون البشرة، باعتبارها العامل المميز والمحك لمعرفة عرق البشر، وهي: أولاً- الطقس والهواء والغذاء "ثانياً - الاختلاف في الحديد الموجود في السوائل المكونة للدم، وثالثاً - ماهية اللاهوب. كما حاول تحليل النتائج التي تترتب على الزواج بين الأعراق والتحويلات النسبية في لون البشرة. وربط بشكل تعسفي بين لون البشرة وما سمي باللاهوب، أي المادة الكيمياوية الوهمية التي كان

---

١٧٤ المصدر السابق نفسه. ص. ١٢٥/١٢٦.

١٧٥ المصدر السابق نفسه. ص. ١٢٦.

١٧٦ كتب الفيلسوف الألماني عمانوئيل كانت مقالته التي بحث فيها موضوع التمايز بين أعراق البشر في عام ١٧٧٥م.

177 Frank Deppo. Georg Fueberth. Rainer Rilling (Hrsg.). Antifaschismus. Dietz Verlag. Berlin. 1996. Ein Beitrag von Gudrun Hentge mit dem Titel: ("Rassen" definieren - wie Kant es tat ...?). S. 439-452.

يعتقد، وقبل اكتشاف الأوكسجين، بأنها مقوم أساسي من مقومات الأجسام الملهتة والتي تكوّن بشكل خاص أجسام البشر من العرق الأسود<sup>١٧٨</sup>. وتشير الكاتبة الألمانية غوترون هينتز إلى أن الفيلسوف إمانوئيل كانت لم يكن وحده في هذا الاتجاه من التفكير العرقي الخاطئ بل برز بجواره وفي نفس الفترة آخرون ومنهم عالم الأجناس الألماني يوحنا فريدريك بلومنباخ حيث طرح تصوره حول الأعراق من منطلق جمالي مشيرا إلى وجود خمسة أعراق هي: العرق القفقاسي (الأبيض)، العرق المنغولي (الأصفر)، العرق الإثيوبي (الأسود)، العرق الأمريكي (الأحمر)، والعرق المالاي (الأصفر والأسود). وقد أحتل العرق الأبيض المرتبة الأولى في تصنيفه العرقي<sup>١٧٩</sup>. وقد شكلت هذه النظريات العرقية البدائية أساسا للنظريات العرقية لاحقا. ولعبت مجموعة من المثقفين الألمان دورا مهما في ترويح هذه النظريات أو النظريات العرقية اللاحقة في ألمانيا أو في أوروبا عموما والتي ما تزال تعاني منها أوروبا والعالم بشكل عام. ومن يطلع على الحوارات الجارية بين المثقفين الألمان خلال الأعوام الأخيرة سيجد موقفا واضحا من عدد غير قليل من الباحثين في موضوع العرقية يشير إلى الدور المتميز الذي لعبته أفكار إمانوئيل كانت في ترويح وتطوير الفكر العرقي في القرن التاسع عشر وكذلك في بناء وتطوير النظريات العرقية النازية، وفي الاستناد إلى أفكاره في تأكيد التمييز العرقي. كما أنهم يشيرون إلى الأفكار العرقية المبتدلة التي روج لها كثيرا هوستن ستيوارت تشمپرلين والتي اعتمد فيها على أفكار إمانوئيل كانت أيضا<sup>١٨٠</sup>.

وخلال تلك الفترة وما بعدها كانت الكثير من المحاولات تبذل من أجل إبراز خصائص صورة الألماني المتفردة والمتميزة عن صورة الآخر. فقد كتب أحدهم يقول بأن الألمان وعبر تاريخهم قد حافظوا على ثلاث خصائص أساسية هي: "إنهم بقوا وباستمرار سادة

١٧٨ منير البعلبكي. المورد. دار العلم للملايين. بيروت. ١٩٨٤. ص ٦٨١.

179 Frank Deppo. Georg Fuelberth. Rainer Rilling (Hrsg.). Antifaschismus. Dietz Verlag. Berlin. 1996. Ein Beitrag von Gudrun Hentge mit dem Titel: ("Rassen" definieren - wie Kant es tat ...?). S. 439-452.

١٨٠ المصدر السابق نفسه. ص ٤٥١/٤٥٢.

بلادهم، وأنهم لا يقهرون، وأنهم يشكلون عرقاً نقياً<sup>١٨١</sup>. وهي محاولة كانت تسعى إلى إقناع الألمان أولاً وقبل كل شيء بأنهم من أصل نقي ومكانة سامية، وأنهم من عرق شجاع لا يتزعزع ويرفض التشوه. وكانت تشير بدورها إلى الإحساس بعدم الثقة إزاء الآخرين وبالقلق والخشية من المستقبل المجهول، كما تحمل في طياتها محاولة للبرهنة وإقناع النفس بحسن ونقاوة الأصل والنسب الألمانيين<sup>١٨٢</sup>. لقد كانت معاناة ذاتية بالدرجة الأولى، إذ كان أصل ونسب الألمان غير واضح لدى الأوروبيين، كما تشير إلى ذلك الكثير من الدراسات ومنها الدراسة التي أنجزها قبل وفاته بفترة وجيزة الباحث الروسي البارز، الذي عاش ومات في ألمانيا، ليون بولياكوف، في كتابه المعروف "الأسطورة الآرية". ولكنها كانت تهدف في الوقت نفسه إلى أغراض أخرى أبعد بكثير من ألدات الألمانية، والتي برزت بعد عقود من السنين في السياسات الاستعمارية وفي سنوات الحربين العالميتين اللتين خاضتهما ألمانيا في النصف الأول من القرن العشرين، إضافة إلى الحروب التي خاضتها ضد فرنسا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر.

كان التقدير الشائع في أوروبا يذهب إلى أن الألمان هم نتاج عملية اختلاط واسعة بين أجناس مختلفة، خاصة وأن لهم تسميات متعددة. وكان ألمان اليوم يتكونون من عشائر عديدة منها اللومبارديين والفرنكويين والساكسونيين واللوثريين والبايريين والشفابيين... الخ، إضافة إلى تلك الجماعات التي تنحدر من الفلشيين والرومان. وقد حصل احتكاك وتفاعل كبيرين بين تلك الجماعات السكانية، حتى كان البعض من الباحثين في قضايا الانثروبولوجيا يؤكد بأن الشعب الألماني لا يمكن أن يكون إلا مزيجاً من شعوب وأقوام عديدة. ويتميز الألمان عن الكثير من الشعوب الأخرى في مجال الربط بين الأصل الألماني الآري واللغة الألمانية باعتبارها اللغة الأصلية للجرمان القدامى وباعتبارها اللغة التي كان يتحدث بها آدم وحواء. حتى إن هتلر يشير في مقطع من كتابه المعروف "كفاحي" إلى ذلك في معرض حديثه عن عظمة الآري وإنجازاته في العالم بقوله: "وكان على

---

١٨١ المصدر السابق نفسه. ص ٦٤.

١٨٢ المصدر السابق نفسه.

الآري أن يحافظ على وضعه بصفة كونه السيّد المطاع ليظلّ هذا السيد وفوق ذلك المهيمن على الحضارة التي أنشأها وأنماها، لأن بقاء هذه الحضارة وازدهارها هما رهن ببقاء الآري إياه. ولكنه لم يعرف كيف يحافظ على وضعه، فما إن تحسن مستوى السكّان الأصليين حتى انهار الحاجز الفاصل بين السادة والخدم وأغفل الآري الحفاظ على دمه نقياً، ففقد بذلك حق الاستمتاع بمغاني الفردوس الذي أنشأ، وفقد كذلك مواهبه المبدعة، وانتهى به الأمر إلى محاكاة السكان الأصليين شكلاً وتفكيراً، ثم فعل الانحلال فعله ولَفّت عجلة الزمن الحضارة التي أوجدها<sup>١٨٣</sup>. كما إن هتلر، في مكان آخر من كتابه المعروف "كفاحي" لا يجد ضرورة أو ما يبرر التحري عن ذلك العرق الذي أوجد الحضارة حيث يرى ذلك مستحيلاً، وهو بخلاف ما يشير إليه في أكثر من مكان في كتابه العنصري المذكور، حيث كتب يقول: " كل محاولة ترمي إلى معرفة العرق أو الأعراق التي أوجدت الحضارة وأسست بالتالي ما نسميه البشرية بمفهومها الحضري، كل محاولة من هذا النوع هي ولا ريب مضيعة للوقت والجهود"<sup>١٨٤</sup>. وهذا المقطع بالذات هو الذي، كما يبدو، قد دفع بأحد الكتاب إلى القول بأن هتلر لم يكن يؤمن بوجود دم نقي. ولكن سنجد أن هتلر في مواقع كثيرة من كتابه "كفاحي" قد أكد على ضرورة الحفاظ على "نقاوة الدم" باعتبارها عامل الخلاص من التدهور والفناء.

والمعلومات المتوفرة تشير أيضاً إلى أن الموطن الأصلي للألمان كانت فرنسا، في حين كانت ألمانيا هي الموطن الأصلي للفرنسيين<sup>١٨٥</sup>. وتشير تلك المعلومات إلى العلاقة الفعلية القائمة بين الأصل الجرمانى والأصل الفرنكوي مع الفارق بينهم وبين الأصل الرومانى الذي كان البعض لا يريد الانتساب إليه في كل الأحوال، في حين لا يمكن نفي الصلة القائمة في ما بينها.

---

١٨٣ هتلر، أدولف. كفاحي. دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر. الطبعة السادسة ١٩٩٣. ترجمة لويس الحاج. دمشق ١٩٩٣. ص ٢١١.

١٨٤ المصدر السابق نفسه. ص ٢٠٥.

185 Poliakov, Leon. Der arische Mythos. 1. Auflage. Junius Verlag-Hamburg. 1993. S. 90-126.

حركت الثورة البرجوازية الفرنسية في عام ١٧٨٩ الشعوب الأوروبية باتجاه السعي والنضال من أجل التخلص من الصراعات والتمزقات الداخلية ومن النظم الإقطاعية السائدة فيها والمتناحرة في ما بينها، والعمل من أجل التمتع بمبادئ الحرية والأخوة والمساواة في داخل تلك المجتمعات. ولكن هذه الأفكار التي فجرتها فرنسا اصطدمت بمحاولات نابوليون بونابارت للسيطرة الفعلية على أوروبا أولا والعالم ثانيا. وقد نشبت منذ بداية القرن التاسع عشر سلسلة من حروب الاحتلال والتحرير والوحدة القومية في أوروبا التي لعبت دورا مهما في بلورة الاتجاهات الفكرية والسياسية الجديدة في العديد من الدول الأوروبية ومنها ألمانيا<sup>١٨٦</sup>. وفي ضوء ذلك فقد تميز القرن التاسع عشر في ألمانيا بالتفاعل والتشابك بين ثلاثة اتجاهات فكرية وسياسية ودينية أساسية هي:

تنشيط الفكر القومي في أوساط واسعة من المثقفين الألمان<sup>١٨٧</sup>، وكذلك سعي هذه النخبة للدعوة إلى ضرورة تحقيق الوحدة القومية بين مختلف العشائر والمناطق الناطقة باللغة الألمانية والقاطنة في هذا القسم من أوروبا والتخلص في آن واحد من الصراعات والنزاعات بين الدويلات الإقطاعية من أجل إقامة الدولة القومية الواحدة والمتحدة على أساس قومي وعِرقي ولغوي في مواجهة الدول الأوروبية الأخرى، وخوض الحرب بصورة موحدة ضد فرنسا، غريم ألمانيا الأول ومنافسها في المنطقة في تلك الفترة. ويلاحظ الإنسان هنا بوضوح فكرتين رئيسيتين من الأفكار التي تبلورت قبل وأثناء وما بعد الثورة الفرنسية فكرة الوحدة القومية وفكرة الدولة القومية البرجوازية المناهضة للإقطاع وفئة النبلاء، رغم أنها في ألمانيا اتخذت وجهة مغايرة حيث قادت إلى تحالف بين النبلاء. وفي العقد الخامس من القرن التاسع عشر تبلورت بعض الاتجاهات الأكثر حداثة التي ناهضت الإقطاع وسعت إلى قيام الدولة البرجوازية والتي وجدت تعبيرها الواضح في ثورة ١٨٤٨ في ألمانيا.

---

186 Müller, Helmut M. Schlaglichter der deutschen Geschichte. Bundeszentrale für politische Bildung. Bonn. 1988. S. 127-143.

١٨٧ المصدر السابق نفسه. ص ١٥٢.

وقد أقرن هذا الاتجاه بتوجه متزايد نحو الدراسات البيولوجية للتعرف على التباينات القائمة بين البشر وتحديد الأجناس التي تنتمي إليها منطلقاً من القاعدة التي تقول بوجود تمايز ذهني أو عقلي وجسمي بين البشر. ولهذا التمايز نتائج تنعكس في أفضليات عرق على عرق آخر أو عرق على بقية الأعراق. وقد استفادت الاتجاهات العرقية من نتائج الأبحاث التي نشرها تشارلز داروين، والتي أشرنا إليها قبل هذا، وسواء كانت بالنسبة إلى نظريته النسبية أم بالنسبة إلى نظريته الخاصة بأصل الإنسان وبالفوارق القائمة بين البشر وبالصراع الطبيعي الذي تعرفه وتقره الطبيعة، الصراع من أجل البقاء والبقاء للأصلح، في ترويج اتجاهاتها العنصرية والادعاء بأنها تستند إلى العلم والبحث العلمي.

أما الاتجاهات الدينية الحديثة فقد انطلقت من مواقع مارتين لوتر الحديثة نسبياً، ولكنها كانت متمزعة دينياً أيضاً، في محاولة لتمييز نفسها عن اليهودية وعن العرق الذي أقرن باليهودية، العرق السامي. وقد طرح البعض رأياً مفاده أن المسيح ذاته كان آرياً وليس سامياً. ويمكن الإشارة في هذا الصدد إلى عدد من المثقفين الذين دمجوا بين الفكر القومي الشوفيني والفكر الديني المتمزمت وخرجوا باستنتاجات عنصرية ودينية متشددة. ومن بين هؤلاء يرد اسم الموسيقار القومي المعروف ريتشارد فاغنر وقسطنطين فرانتس وتشمبرلين وغيرهم<sup>١٨٨</sup>.

لقد كانت الغلبة في ألمانيا في القرن التاسع عشر من نصيب أصحاب النظرية البيولوجية التي اقترنت أيضاً بالقوى الداعية إلى اللغة الألمانية باعتبارها أصل تسميتهم الراهنة، إنها اللغة الألمانية Die deutsche Sprache والوطن الألماني Deutsche Heimat، وألمانيا Deutschland، وهي بمثابة اشتقاقات من كلمة اللغة الألمانية. وعلى أساسها نشأت الأيديولوجية العنصرية في ألمانيا. ومن يستعيد التراث الثقافي لألمانيا في القرن التاسع عشر سيجد أسماء مثقفين لاعمين كانوا من الذين يحملون أفكاراً ذات فحوى عنصري وقومي شوفيني متشابكة مع تعصب ديني متميز. وساهمت النزاعات المستمرة على امتداد القرن التاسع عشر بين ألمانيا وفرنسا على تشديد وترويج الاتجاهات والأفكار

---

١٨٨ المصدر السابق نفسه. ص ٢٩٤-٣٦٣.

والنظريات العنصرية والقومية الشوفينية في كل من ألمانيا وفرنسا، والتي اقترنت في الربع الأخير من القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين بتوجهات استعمارية توسعية للرأسمال المالي الألماني ورغبة الرأسماليين الألمان في مشاركة الرأسماليين في العالم في الهيمنة على العالم وتحقيق المزيد من الأرباح وإعادة تقسيم مناطق النفوذ لصالحها والتي جرّت العالم إلى أتون الحرب العالمية الأولى وما نجم عنها من ضحايا بشرية هائلة وتدمير حضاري واسع وخسائر مادية كبيرة جدا. ويشار في هذا الصدد إلى بعض أبرز كتاب النصف الثاني من القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين في مجال البحث في التباين البايولوجي بين البشر وتبني الفكر العنصري في ضوء تلك المنطلقات وبناء نظرية اجتماعية-بايولوجية قائمة على أساس ذلك، منهم مثلا: أوتو أمون Otto Ammon، وك. بينكا K. Penka، ثم الأنثربولوجي الألماني لودفيك فولتمان Ludwig Woltmann. والأخير هو صاحب الكتاب الذي صدر في العام ١٩٠٥ بعنوان "الجرمان وعصر النهضة في إيطاليا"، حيث بذل جهدا استثنائيا للبرهنة على أن الثروة الثقافية التي يمتلكها الشعب الإيطالي منذ العصور الوسطى هي من نتاج أبناء العنصر الجرمانى. وتركزت محاولاته في الكشف عن العلاقة القائمة بين أسماء هؤلاء المبدعين وأصلهم الجرمانى، إضافة إلى إعادة المقارنة بين ملامح هؤلاء ولامح العنصر الجرمانى التي تبرز بشكل خاص في عيون زرقاء وبشرة بيضاء فاتحة وجمجمة طويلة. وأكد في كتابه هذا إن ١٣٠ مثقفا ومبدعا إيطاليا من مجموع ١٥٠ شخصا أجرى عليهم البحث "تبين" أنهم من الجنس الجرمانى، وأن مجموعة أخرى منهم، رغم أن لون بشرتها يميل إلى السمرة، إلا إنها من المناطق الشمالية حيث جرى الاختلاط مع أجناس أخرى ولكنها تتحدر في الأصل من الجرمان، وبقي الشك في أصل بعضهم قائما لديه! <sup>١٨٩</sup>. ولم يقتصر الأمر على إيطاليا فحسب، بل تطرق لودفيك فولتمان إلى المثقفين والمبدعين الفرنسيين وأكد بأن الغالبية العظمى من منتجي الثقافة الفرنسية ومكوني الشعب الفرنسي البارزين هم من أصل جرمانى. ومع أن أفكاره لم تجد رواجاً كبيراً في

---

189 Carsten Klingmann (Hrsg.). Rassenmythos und Sozialwissenschaften in Deutschland. Beiträge zur sozialwissenschaftlichen Forschung. Band 85. Westdeutscher Verlag-Opladen. 1987. S. 132.

فرنسا، إلا أن الكثير من المثقفين والباحثين الفرنسيين في هذا المجال ساندوا أفكاره ومنهم الأنثربولوجي الفرنسي المعروف ج. ف. لابوج G. V. de Lapouge، الذي أصدر في عام ١٨٩٩، أي قبل صدور كتاب فولتمان، كتابه الموسوم بـ "الآري"، حيث أكد فيه الادعاء القائل بأن نتاجات الثقافة الفرنسية هي من صنع الجرمان<sup>١٩٠</sup>. وقد تميزت الفترة التي سبقت الحرب العالمية الأولى وما بعدها بدراسات بايولوجية كثيرة شملت بشكل خاص بلورة الفوارق بين العرق الآري والأعراق الأخرى، التي وجدت أبعادها الواسعة والعميقة في فترة النازية وفي معسكرات الاعتقال ومصحات المعالجة الألمانية.

لقد كانت الفترة التي صعد بها النازيون إلى الحكم وعلى رأسهم هتلر متميزة في استنادها الرسمي والمعلن صراحة إلى النظرية العنصرية والتبشير بها والعمل بموجبها في ألمانيا وإزاء الآخرين. وكان هتلر واحدا من أبرز من طرح تصوراته في هذا المجال في كتابه المعروف "كفاحي" وبشكل خاص في الفصل العاشر الذي يبحث في العلاقة بين "الشعب والعرق"<sup>١٩١</sup>، معتمدا في ذلك على كتابات السلف وعلى الفيلسوف النازي المعروف ألفريد روزينبيرغ (١٨٩٣-١٩٤٦)<sup>١٩٢</sup>، صاحب كتاب "أسطورة القرن العشرين" الذي صدر في عام ١٩٣٠، أي قبل وصول الحزب النازي إلى السلطة في ألمانيا، وصاحب كتاب "الدم والشرف- كفاح من أجل انبعاث ألمانيا" الذي صدر في عام ١٩٣٤. وينطلق هتلر في تصورات من أفكار طرحتها مجموعة من المثقفين والفلاسفة الألمان والأوروبيين على امتداد القرنين الثامن عشر والتاسع عشر والعقود الأربعة الأولى من القرن العشرين من ذوي الميول والاتجاهات العنصرية والقومية الشوفينية واليمينية. وصاغ هتلر أفكاره إزاء

---

١٩٠ المصدر السابق نفسه. ص ١٣٢-١٣٤.

١٩١ هتلر، أدولف. كفاحي. مصدر سابق. ص ٢٠١-٢٣٤.

١٩٢ ولد ألفريد روزينبيرغ في ١٨٩٣/١/١٢ وأعدم في ١٩٤٦/١٠/١٦ باعتباره مجرم حرب بعد أن حكم عليه من قبل محاكم نيورينبيرغ. كان روزينبيرغ فيلسوف الحزب النازي والداعية الرئيسي للعرقية والجنس الآري في ألمانيا حينذاك. أحتل مركز مسؤول العلاقات والسياسة الخارجية في الحزب الاشتراكي الوطني الألماني منذ عام ١٩٣٣، ثم أصبح وزيرا مسؤولا عن المناطق المحتلة في شرق أوروبا منذ عام ١٩٤١ حتى سقوط الدولة الهتلرية.



العرقية في كتابه المعروف "كفاحي" على نحو صريح لا يقبل اللبس وقبل وصوله إلى السلطة في عام ١٩٣٣. وعندما سلمت له السلطة من قبل الاحتكارات الرأسمالية الكبيرة والعسكريين الألمان مارس الدكتاتور سياسة عنصرية عدوانية وشوفينية انتقامية كانت أبشع بكثير وأفظع من تلك السياسات التي رسمها في كتابه. وتجلت تلك السياسات في تصفية الساحة الداخلية من القوى السياسية المعارضة مثل الشيوعيين والاشتراكيين والقوى السياسية الديمقراطية المسيحية والقوى المسالمة والمناهضة للحروب أما بقتلهم أو زجهم في السجون والمعتقلات أم في مطاردتهم حتى الحدود وفرض الهجرة القسرية عليهم هروبا من بطش النازية. كما شن حملة هوجاء مجرمة ضد اليهود وزج بمئات الألوف منهم في معسكرات الموت النازية وفرض عليهم الهجرة القسرية هربا من موت محقق. وبعد أن صفى المناهضين لسياساته وتحقق من تأييد جماهيري واسع له ولسياساته الشوفينية وضمان خلو الجبهة الداخلية من الأعداء المحليين المباشرين قام بشن الحرب على الجيران وأحتل في فترة وجيزة دولا عديدة ومساحات واسعة من أراضي بولونيا وتشيكوسلوفاكيا والاتحاد السوفييتي وغيرها، ثم أقام فيها العديد من معسكرات الاعتقال والموت نفذ فيها أبشع المجازر العنصرية البغيضة التي لم يعرف التاريخ لها مثيلا. كان أدولف هتلر من المؤمنين بالعنصرية والساعين أبتداء إلى إقامة دولة عنصرية. ولخص أفكاره الأساسية في النقاط التالية التي تسببت في كوارث لا حصر لها على صعيد أوروبا والعالم:

- توجد في العالم ومنذ الأزل أعراق عديدة متباينة في مستوى عراقتها ونقاوتها وقدراتها الذهنية واستعداداتها للتضحية. وعلى هذا الأساس ف "أن نظرة الدولة العنصرية إلى الفرد تجرّها حتما إلى محاربة المبدأ الماركسي القائل بالمساواة المطلقة بين البشر. ولكن التفاوت الذي نلمسه بين الشعوب والأعراق قائم بين العناصر ذات الدم الواحد،... ١٩٣".
- ولا يكفي أن يكون للعرق الأري مواهب عقلية فحسب، بل يحتاج إلى شكل خاص من أشكال ظهور غريزة حب البقاء والاستعداد للتضحية، إذ كتب يقول: " نجد غريزة حبّ

البقاء وحفظ النوع وراء كل حدث من أحداث التاريخ، وإذا تحرينا للأسباب الحقيقية لتفوق الآري نجد أن تفوقه مبعثه الشكل الخاص الذي تتجلى به غريزة حبّ البقاء وليس قوة هذه الغريزة بحد ذاتها<sup>١٩٤</sup>. ويرى بأن الشكل الخاص لظهور غريزة حب البقاء عند الآري تتجلى في استعداده للتضحية من أجل الجماعة، إذ إنها كما يرى "أنبل أشكالها"<sup>١٩٥</sup>.

● وإن اعتبر الجنس الجرمانى أرقى وأرفع وأفضل الأعراق في العالم أكد وجود أعراق أخرى وضيعة وخاملة وغير مبدعة وغير نقية، وإن التمايز بين الأعراق طبيعي ومن صنع الطبيعة وليس من صنع الإنسان.

ومن الجدير بالإشارة أن هتلر قد تبنى في كتابه السيئ الصيت "كفاحي" النظرية القائلة بأن البشرية تتوزع على ثلاث مجموعات، هي:

١- العرق المبدع والخالق للحضارة والثقافة في العالم.

٢- والعرق الناقل لتلك الحضارة.

٣- والعرق المستهلك والمدمر لتلك الحضارة.

واعتبر الجنس الآري هو العرق الذي أبدع وخلق الحضارة والثقافة الحقيقية في العالم كله، ومنه أو عنه انتقلت إلى أعراق أخرى أدنى من العرق الآري، تلك الأعراق التي حاولت الاستفادة منها وفق منظورها الخاص. والعرق الآري كان وما زال ينتج بإبداع الحضارة البشرية. ولكن هناك أعراق أخرى رفضت تلك الحضارة عمليا وسعت وما تزال تسعى إلى تدميرها بسبب طبيعتها الوضيعة. وقد وضع أدلف هتلر الزواج واليهود في هذه الخانة. يقول هتلر في هذا الصدد ما يلي: " وإذا صنفتنا البشرية فئات ثلاثا: الفئة التي أوجدت الحضارة، والفئة التي حافظت عليها، والفئة التي قوضت دعائمها، كان الآري الممثل الوحيد للفئة الأولى. فهو الذي وضع الأسس ورسم مخطط أبرز مآتي الإنسان وهو الذي قدم الحجارة الضخمة للبناء ووضع تصميم ما حققه التقدم البشري، أما التنفيذ فقد تولاه

١٩٤ المصدر السابق نفسه. ص ٢١١/٢١٢.

١٩٥ المصدر السابق نفسه. ص ٢١٢.

كل عرق بنفسه وعلى طريقته، وجاءت المظاهر الخارجية موسومة بطابع المنفذين " ١٩٦ . أي إن العرق الآري الذي يبدع ويخلق الحضارة يستخدم الشعوب والأعراق الأخرى الوضيعة لتنفيذ ما يبدعه وما يخلقه. والأجناس الوضيعة في الطبيعة خلقت لتنفيذ إرادة ومصالح الجنس الأرقى والأرفع، إذ كتب في هذا الصدد يقول: " ولا خلاف في أن وجود أعراق منحلة بالنسبة إلى الأعراق المتفوقة، كان شرطاً أساسياً لتأسيس الحضارات. فقد قام البشر في هذا الحقل مقام الموارد الأولية التي لا تقوم بدونها. ولا خلاف كذلك في أن الحضارة البشرية الأولى قد اعتمدت على استخدام الأقوام الوضيعة قبل اعتمادها على الحيوانات الأليفة، فالحيوان لم يسخر لخدمة الحضارة أو الإنسان المتحضر إلا بعد استعباد المتفوقين لمن هم أدنى منهم. وقد بدأ الفاتحون في وضع المغلوبين أمام السكة ولم يحلّ الثور محل الإنسان إلا فيما بعد " ١٩٧ .

- وبما أن العرق الآري الذي تنتمي إليه بعض الشعوب الأوروبية المنحدرة من أصل جرمانى، هو أفضل الأعراق وأرقاها، فمن حق هذا العرق الطبيعي أن يقود العالم وأن يُخضع الشعوب الأخرى لسيادته ومصالحه وعليها السمع والطاعة والتنفيذ.
- وأن على العرق الآري النقي أن يستخدم كل الوسائل المتوفرة لديه، بما فيها الحرب بأقسى ما يمكن وبلا رحمة أو شفقة، من أجل إخضاع أوروبا أولاً وبقية العالم ثانياً لمشيئة الجنس الآري الألماني. فالعالم كله مجال حيوي لمصالح الجنس الآري وعليه أن لا يتردد في أخذ العالم كله ووضعه تحت سيادته وأمرته وتحقيق مصالحه. ومن شأن الجندية والحرب أن تخلق الناس الشجعان غير المترددين وذوي الإرادة الحديدية التي يحتاجها الجنس الآري لتحقيق تقدمه وهيمنته على العالم.
- كما إن على الجنس الآري أن يتخلص من الضعفاء فيه وأن ينمي الناس الأقوياء والأصحاء والشجعان، فالطبيعة لا تقبل الضعفاء وكذا العالم، إذ إن البقاء للأقوى والأصلح. أما الموقف من الضعفاء والمرضى وذوي العاهات والمشوهين في المجتمع،

---

١٩٦ المصدر السابق نفسه. ص ٢٠٦.

١٩٧ المصدر السابق نفسه. ص ٢١٠/٢٠٩.

فعلى النخبة الآرية، أن تتخلص منهم وأن تمنع قبل ذاك زواجهم وإنجابهم لأطفال ضعفاء ومعوقين أيضاً. فقد كتب محذراً ومحفزاً الكنيسة على اتخاذ مواقف منسجمة مع العنصريين في ألمانيا ما يلي: "حبذا لو تركت الكنيسة الزنوج وشأنهم لتلتفتنا إلى الخراف الضالة في أوروبا، وتُفهما السكان إن من كان منهم ضعيف البنية أو مريضاً يحسن عمله في عيني الله إن هو تبني يتيماً سليماً بدلاً من أن يهب الحياة لأولاد مرضى يكونون عالة عليه وعلى المجتمع. يتعين على الدولة العنصرية أن تسد النقص الحاصل في هذا الحقل بفعل الإهمال، جاعلة العرق محور حياة الجماعة، ساهرة على بقاءه نقياً. وعليها أن تجعل من الولد أئمن ما في حوزة الشعب وأن تحصر حق التناسل بالرعايا الأصحاء معلنة إذا كان ثمة من فعلة نكراء فهي أن يتزوج المرضى وذوو العاهات ويرزقوا أولاداً، وأن أنبل الأعمال هو أن يمتنع هؤلاء عن التناسل، وفي الوقت نفسه يتعين على الدولة أن تعاقب بصرامة منع الحمل عندما يكون الأب والأم موفوري الصحة والنشاط. ويمكن هنا أن يلاحظ المرء أيضاً محاولة هتلر الاستفادة من النظرية الداروينية لأغراض النظرية النازية"<sup>١٩٨</sup>.

● إن العنصر الأفضل والأقوى والأرقى في العالم هو الذي ينجب القائد الذي يسير به من نصر إلى نصر، ومثل هذا العرق لا يحتاج إلى برلمان ولا يعتمد قاعدة خضوع الأقلية للأكثرية بأي حال، فالقائد الذي ينجبه الجنس الآري هو الذي يقرر كل ذلك. فقد كتب يقول: "الحركة الجديدة هي في جوهرها وفي تنظيمها ضد النظام البرلماني، أي أنها لا تعترف بسيطرة الأكثرية، هذا المبدأ الذي يجعل من رئيس الحكومة منفذاً لمشية الآخرين. إن حزبنا يحصر المسؤولية بشخص الرجل الذي يتسلم مقدرات الدولة، ويحصرها كذلك بشخص زعيمه... وزعيم الحزب هو المسؤول الوحيد الذي يتبوء مركزه بالانتخاب،... ومبدأ حصر المسؤولية بشخص زعيم الحزب يجب أن يطبق في نطاق الدولة نفسها"<sup>١٩٩</sup>. لقد دأب مفكرو الفاشية على ترويج فكرة الزعيم الطبيعي الذي وهبته الطبيعة للعرق الآري، لألمانيا من أجل أن ينهض بها من كبوتها، أن ينتقم

١٩٨ المصدر السابق نفسه. ص ٢٧٩/٢٧٨.

١٩٩ المصدر السابق نفسه. ص ٢٤٤/٢٤٥.

لها، إنه ليس من صنع الناس، إنه من إرادة الله، وإرادته من أرائته، وبالتالي على الأمة أن تستمع له وتقبل بما يقول، كما عليها أن تخضع لإرادته.

● ومن أجل الحفاظ على استمرار الحضارة والتقدم ومنع تدميرها أو دفع العالم إلى نهايته يجب على الجنس الآري أن يحافظ على نقاوته من كل شائبة، عليه عدم التلاقح مع الأجناس أو الأعراق الوضيعة أيا كانت تلك الأعراق، فهذا يدنس الدم الآري ويسئ إلى نقاوته وبالتالي يساهم في تدمير البشرية كلها. فقد كتب هتلر في هذا الصدد يقول: " ومجمل القول إنَّ كلَّ اختلاط بين الأجناس يفضي إلى:

● تدني مستوى الجنس المتفوق.

● تأخر مادي وروحي يفضي في النهاية إلى التفسخ والانحلال. واختلاط كهذا يشكل تحدياً لإرادة الخالق، وتحدياً لمنطق الطبيعة "٢٠٠.

● وفي مجال تحذيره من الاختلاط بين الأعراق المتفوقة والوضيعة بعد "فتح" (أي غزو واحتلال) البلدان الأخرى كتب يقول: " ولكن ما يلبث الفاتحون أن يتنكروا لمبدأ حافظوا عليه في البدء، وهو المبدأ القائل بوجود حفظ دم العرق المتفوق نقياً طاهراً، ويكون الاختلاط بينهم وبين السكان الأصليين وبالاعليهم. وذلك أن ضياع دم الشعب الفاتح في دم الشعب الخاضع للسيطرة يفضي حتماً إلى ضياع المادة القابلة للاحتراق والتي منها الشعلة التي تنير السبيل أمام الحضارة البشرية السائرة قدماً " ٢٠١.

● وكان موضوع نقاوة الدم الآري تشكل لدى أدولف هتلر ولدى كل القوميين المتعصبين قضية مركزية وجوهريّة لا يجوز المساس بها أبداً، رغم إن هتلر أكد في أكثر من موقع على صعوبة العثور على جنس نقي طاهر لم يختلط دمه بدم الآخرين. وكان لا يميل من الإشارة إلى أن دور الدولة العنصرية يتلخص بالحفاظ على نقاوة الدم الآري أيضاً، حيث كتب يقول: " من هنا وجوب جعل المهمة الرئيسية للدولة الألمانية السهر على وقف اختلاط جديد وصمّ الأذان عن سماع الدعوة اليهودية-الماركسية إلى دك الحواجز التي

٢٠٠ المصدر السابق نفسه. ص ٢٠٤.

٢٠١ المصدر السابق نفسه. ص ٢٠٧/٢٠٨.

تفصل بين الأجناس وعن سماع احتجاجات أنصار الاختلاط على المساس بحقوق الإنسان المقدسة. فليس للإنسان سوى حق واحد مقدس وهو في الوقت نفسه أقدس الواجبات، وهذا الحق هو السهر على بقاء دمه نقيا طاهرا، ليتسنى له أن يصون الحضارة ومقوماتها، وعلى الدولة العنصرية أن تنهض بالزواج من الوهدة التي يتردى فيها بفعل الاختلاط، معيدة إليه قدسيته كمؤسسة تهدف إلى خلق كائنات على صورة الله ومثاله، لا مسوخ هي أقرب إلى القردة منها إلى البشر " ٢٠٢. وفي هذا إشارة واضحة لا تقبل اللبس إلى مجموعة صغيرة من الأفارقة كانت تعيش في ألمانيا حينذاك، رغم إنه مس بذلك بقية من سماهم في كتابه بالأجناس الوضيعة أيضاً، ومنهم اليهود والعرب وغيرهم، علما بأن العنصريين الأوروبيين قد وضعوا العرب، كنوع خاص، في خانة أدنى من خانة الآريين وأعلى من خانة اليهود والزنج ٢٠٣. ورغم هذه الإساءة لكل الأقسام الأخرى من غير الألمان، بمن فيهم العرب، وجد بين العرب في عهد هتلر من تبني نظريته العنصرية وساند وجوده ودافع عنه وارتقى في أحضانه. كتب أدولف هتلر يشكو من تعمد اليهود على جلب الزنوج إلى رينانيا في ألمانيا من أجل غاية شريرة في نفوسهم، فهم يريدون إفساد دم الشعب الألماني والقضاء على مواهبه المبدعة ٢٠٤.

● وكان يرى بأن الرابطة العرقية أو القومية هي رابطة دم بالأساس وليست مسألة لغة ٢٠٥، إذ أن اللغة الألمانية يمكن للأجناس الوضيعة النسب والأصل أن تتقنها أيضاً، في حين لا يمكن تغيير الدم فيها. ولهذا كان يرفض مبدأ الجرمنة أو الألمنة باعتبار أن ذلك لا يخلق ألماناً حقيقيين أنقياء الدم، كما كان يرى أن عملية الجرمنة تخلق مشكلات غير قليلة للأمة الألمانية، خاصة وأن دم الأجانب، وهم من أجناس وضيعة،

٢٠٢ المصدر السابق نفسه. ص ٢٧٧.

203 Vgl.: Poliakow, Leon. Der arische Mythos. 1. Auflage. Junius Verlag-Hamburg. 1993. S. 250.

Vgl.: Reinhard, Wolfgang. Geschichte der europäischen Expansion. Kahlhammer Verlag Stuttgart. Berlin. Kln. 1990. Bd. 4. S. 36-38.

٢٠٤ هتلر، أدولف. كفاخي. مصدر سابق. ص ٢٢٢.

٢٠٥ المصدر السابق نفسه. ص ٢٦٧.

لا يمكن تغييره. فقد كتب بهذا الصدد يرد على من يعتقد بإمكانية جرمته الآخرين قائلاً: "إن القومية، أو الأصح العرق، هو مسألة دم وليس مسألة لغة. فعلى الذين يعتقدون بإمكان "جرمته الصقالبه وسواهم أن يبحثوا أولاً عن طريقة تمكنهم من تغيير دم من يراد "جرمتهم"، بحيث يمتزج دم الغالب بدم المغلوب على أمره، فكل تفكير بجرمة الأقوام والشعوب على هذا الأساس هو إجرام بحق أممتنا ذات المواهب المبدعة"<sup>٢٠٦</sup>. لقد كان يرى في الغرباء سما زعافا ومرضا قذرا كالسفلس، إنهم قاذورات وطفيليات، ولهذا السبب ينبغي اجتثاث الغرباء من البلاد<sup>٢٠٧</sup>.

لقد اتخذ هتلر موقفا واضحا من موضوع التجنس بالجنسية الألمانية ومن المواطنين والرعايا. فقد كتب يقول: "السكان في الدولة العنصرية ثلاث فئات: مواطنون ورعايا وأجانب، والفرق الوحيد بين الفئتين الثانية والثالثة هو أن الأجانب رعايا دولة أخرى، وتعتبر الدولة العنصرية رعايا لها جميع الذين يولدون على أرضها، ولكن الرعية وحدها لا تخول صاحبها حق المساهمة في النشاط السياسي ولا تؤهله لشغل وظيفة عامة، فكل ألماني هو أحد رعايا الدولة العنصرية الألمانية، ولا يكتسب صفة المواطن الألماني إلا بعد أن تصهره المدرسة أولاً والجيش ثانياً في البوتقة القومية..."<sup>٢٠٨</sup>.

لم تكن ذهنية هتلر ودولته العنصرية معادية للسامية، على بشاعة ذلك وما ارتكب في هذا المجال من جرائم فحسب، بل كانت ذهنية معادية لكل الشعوب الأخرى التي كانت ترى فيها أعرافاً وضيعة ومنحطة، إذ كانت تدعو صراحة إلى الإجهاز على الشعب الروسي والبولوني، وعلى اليهود والعجر. كما كانت معادية لكل الثقافات الأخرى، إذ كانت ترى ضرورة اجتثاث الثقافة البولونية مثلا وتدمير كل ما يمكن تدميره فيها. وكانت تكره الأفكار والآراء السياسية الأخرى، إذ كانت ترى فيها ليس منافسا لها فحسب، بل وعدوا

---

٢٠٦ المصدر السابق نفسه. ص ٢٦٧.

٢٠٧ قارن:

Fromm, Erich. Gesamtausgabe. Band VII. Aggressionstheorie. dtv. Deutscher Taschenbuch Verlag. 1989. S. 362/363.

٢٠٨ المصدر السابق نفسه. ص ٣٠٢.

يفترض تصفيته وإلغاء وجوده أصلاً. وقد تجلى ذلك بوضوح في موقفها من الماركسية وأفكار البرجوازية المناهضة للعنصرية أو حتى للفكر الكاثوليكي أو البروتستانتى الذي كان يرفض تلك الاتجاهات القمعية. وكانت ذهنية هتلر في الوقت نفسه ذهنية متعصبة دينياً أيضاً، رغم تقديمه العرق على الدين، وبالتالي كانت معادية للأديان الأخرى، سواء كانت الديانة اليهودية أم الإسلامية. وكان يُعزى نجاح الكنيسة في فترات انتعاشها وهيمنتها وكذلك النجاحات التي تحققت في السابق لكل الدول العنصرية والنجاحات المتوقعة للعنصريين إلى التعصب الأعمى الذي كان يميز هؤلاء الناس، وهو الذي يفترض أن يتميز ويتفرد به دعاة الأفكار العرقية جميعاً ليمكنوا من تحقيق النصر على الأعداء<sup>٢٠٩</sup>. كتب أدولف روزينبيرغ، وهو أحد أبرز كتاب وفلاسفة ودعاة الفكر النازي والعنصرية الألمانية في الرايخ الثالث، في عام ١٩٣٤ بصدد الفكرة العنصرية الجرمانية وعلاقتها بزعيم الأمة الألمانية يقول:

" إن الزعيم الاستثنائي الموهوب يحكم الشعب والبلاد على حد سواء، وبخلاف طريقة حكام الإمبراطوريات والحكام المنتخبون بأسلوب ديمقراطي، بصورة فردية وديكتاتورية، ويستخدم قوة العرق الجرمانى والأخلاق والقدرات الجرمانية المتبلورة كأداة فعالة على هذا السبيل. وهو بذلك يجسد المهمة والسلطة الجرمانية خلال الألف سنة المنصرمة " إنه القاعدة الوحيدة والحقيقية "الفكرة الدولة" الجرمانية العظمى ("الدولة الأوروبية - الألمانية") وفي كل الأوقات، وحيثما كانت ألمانيا تحكم من هكذا زعماء يتمتعون بثقة عميقة ممنوحة لشخصهم من أقرب الناس إليهم، كانت البلاد عند ذاك عظيمة وقوية وتسير باتجاه الدولة العظمى دون عوائق تذكر. وعلى العكس من ذلك: إذا كانت ألمانيا محكومة من نظام "غير جرمانى"، سواء كان ذلك الحكم إمبراطورية-كاثوليكية (هابسبورغ) أو ملكية لبرالية (من العائلة إمارة هوهينتسولر الأخيرة) أو جمهورية ديمقراطية (جمهورية فايمار بعد الحرب العالمية الأولى)، فقد كانت البلاد ضعيفة، غير دينامية ولا تملك فكرة مركزية محفزة " وكانت تجد نفسها بشكل حتمي على طريق التحلل وفي موقع الدفاع أمام

٢٠٩ المصدر السابق نفسه. ص ٢٣٨/٢٣٩.



الأعداء المتربصين لها وكانت فكرة الدولة العظمى مسلوبة منها<sup>٢١٠</sup>. إنه مقطع قصير ولكنه يجسد مجمل الفكر العنصري الألماني في الفترة التي سبقت وصول هتلر إلى السلطة أو التي كانت (أو) وما تزال حتى الآن تهيمن على فكر النازيين الجدد في ألمانيا والنمسا ومن يشاركونهم الفكر في أوروبا. لقد كان هتلر يقول بوضوح وشراسة: " يجب أن لا نحمل أية شفقة في قلوبنا، يجب أن لا نحب أي "غريب"، أكرهوا الجميع، باستثناء الألمان وبعض "الآريين". وعندما تدق الساعة، عندها عليكم بالقتل دون رحمة، بالاغتصاب والنهب"<sup>٢١١</sup>. وفي عام ١٩٢٩ استخدم الباحث الألماني گنتر (H.F.K. Günther) مصطلح "فكرة العرق" باعتباره مصطلحا علميا، وقدم الأعراف وفق خصائص مختلفة مميّزا عنها بشكل خاص العرق الشمالي، أي الآري، الذي منحه الخصائص التالية معتبرا إياها تفوقا على الأعراق الأخرى: "الجاذبية، الرغبة في الغزو، واهتمام ورغبة متميزة وملحة للعلم العسكري ودرجة واطئة من الاستعداد للجريمة"<sup>٢١٢</sup>. وواصل هذا الباحث تصوره المبتذل والبعيد عن الواقع والمتسم بعدم التواضع أو بالتعالي المقرف قائلا: " وإذا ما جف دم العرق الشمالي فأن انهيار المجتمع الأوروبي لا يمكن إيقافه"<sup>٢١٣</sup>.

إن الهدف من هذا العرض المكثف لأفكار هتلر والنازية التي انتشرت في ألمانيا بسرعة عجيبة منذ بداية العقد الثالث حتى نهاية الحرب العالمية الثانية يكمن في ضرورة التعرف على هذا الفكر أولا، ومقارنته بالأفكار التي بدأت تبرز بقوة في الدول العربية منذ الثلاثينات من القرن العشرين ثانيا. إذ يستطيع الإنسان أن يقارن بين تلك الأفكار الرجعية المعادية للبشر عموما التي تسببت بوقوع كوارث مرعبة قبل وأثناء الحرب العالمية الثانية وبين ما تسببت به ذات الأفكار الرجعية والفاشية في العراق من كوارث ومآسي مرعبة ضد الشعب الكردي وفي مناطق الوسط والجنوب في ظل نظام البعث.

---

210 Henry, Ernst. Der Antimensch. APN-Verlag. Moskau. 1990. S. 8/9.

٢١١ المصدر السابق نفسه. صفحة الغلاف الأخيرة.

قارن أيضاً: هتلر، أدولف. كفاحي. مصدر سابق ص ١٢٢-١٢٨.

٢١٢ المصدر السابق نفسه.

٢١٣ المصدر السابق نفسه. ص ٥٠/٤٩.

لقد كانت النظريات العرقية من جهة، وممارستها اليومية من جهة أخرى، تجسد في واقع الحال صراعا محتدما على جبهتين داخلية لتأكيد الذات "وتقديم التضامن العرقي على أي تضامن آخر وكنفيض للتضامن الطبقي" <sup>٢١٤</sup>، وأبرز الفارق بين أصول الشعوب الأوروبية ذاتها من خلال الإجابة عن السؤال التالي: من أنا ومن أين أنحدر أو ما هي هويتي؟ وعلى جبهة خارجية تشارك فيها أوروبا كلها، وبشكل خاص أوروبا الغربية، إزاء الشعوب الأخرى في القارتين الأفريقية والآسيوية وكذلك في أمريكا اللاتينية، لتبرز الفوارق القائمة وأفضليات الشعوب الأوروبية على الشعوب الأخرى في الجانبين البيولوجي والاجتماعي، ولتبرر في ضوء ذلك حقها الطبيعي في استعمار واستعباد وتسخير الشعوب الأخرى، وأن رفضت ذلك طواعية فلا بد من استخدام القوة، إذ إن الحرب هي الجواب المنطقي والوحيد في مواجهة تلك الشعوب المنحطة. وكما يشير الكاتب والروائي العراقي زهير الجزائري بصواب إلى أن القادة النازيين كانوا يعتبرون الحرب واحتلال البلدان الأخرى مسألة مطلوبة وضرورية في آن واحد من أجل تأمين المجال الحيوي لمصالحهم والتوسع على حساب الشعوب الأخرى <sup>٢١٥</sup>. لقد شاركت كثرة من الفلاسفة والمثقفين والباحثين وعلماء في اختصاصات علم الاجتماع وعلم النفس والطب وأساتذة جامعات وكتاب وصحفيين في ألمانيا في تقديم النظرية العنصرية وترويج نشرها وإجراء البحوث البيولوجية والفيزيولوجية والطبية والاجتماعية والثقافية للبرهنة على التمايز القائم بين العنصر أو العرق الآري والأعراق الأخرى، سواء كانت الضحايا من اليهود الساميين أم من غيرهم. وكان السجناء في المعتقلات النازية وفي المصحات الألمانية موضوع تلك البحوث غير الإنسانية والمذلة لكرامة الإنسان وإرادته وحرية <sup>٢١٦</sup>. ومنه يتبين أيضاً إلى أن أدولف هتلر كان يستلهم أفكاره الأساسية وممارساته العملية من أفكار وأبحاث مجموعة من الباحثين

---

٢١٤ الجزائري، زهير. الفاشية: الفكرة والممارسة. منشورات أيار. قبرص. ١٩٨٣. ص ٢٤.

٢١٥ نفس المصدر. ص ٢٤.

216 Carsten Klingmann (Hrsg.). Rassenmythos und Sozialwissenschaften in Deutschland. Beiträge zur sozialwissenschaftlichen Forschung. Band 85. Westdeutscher Verlag-Opladen. 1987. S. 279.

والمثقفين الألمان الذين انزلقوا إلى حضيض ومستنقع العنصرية والاستعلاء على الشعوب الأخرى وممارسة التمييز العنصري إزاء الناس غير الأوروبيين.

منذ نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين كانت العلاقات الدبلوماسية والسياسية بين الدولة العثمانية والدولة القيصرية الألمانية جيدة ومتطورة، وكان هناك الكثير من الدارسين العرب في ألمانيا وقد تأثروا بالفكر الألماني إضافة على أنهم تتلمذوا على أيدي الأتراك الذين اتسموا برؤية وذهنية قومية متشددة إزاء القوميات الأخرى، بما فيها إزاء القومية العربية أو العرب بشكل عام وبقية القوميات الأخرى. وقد عمل بعض هؤلاء، وخاصة من كان في القوات المسلحة العثمانية في الدول العربية وفي العراق أيضاً. من بين هؤلاء كان ساطع الحصري الذي كان متحمساً في البداية للدولة العثمانية، ولكنه بعد الحرب العالمية الأولى وسقوط الدولة العثمانية تحول صوب نهج قومي في الكثير من عناصر الرؤية الألمانية القومية المتشددة التي شكلت الأرضية الصالحة للفكر النازي في ألمانيا. وهذا الرجل عمل في العراق وفي مجال التربية والتعليم مباشرة التي كانت تعني احتكاك مباشر مع المعلمين والمدرسين والطلبة ومناهج التعليم في العراق. وكان له وفكره أثره الواضح على جمهرة غير قليلة من الشباب العربي في العراق. وأجج الكثير من الصراعات الفكرية والسياسية من منطلقات قومية ضيقة وشوفينية كان لها أثرها السلبي على نشاط الشباب الفكري والاعتراف بالقوميات الأخرى الموجودة في العراق.

وقد ازداد تأثير هذا الفكر على الصعيد العربي في أعقاب صعود هتلر إلى السلطة السياسية في ألمانيا وبدأت الدولة الألمانية تعمل لكسب مؤدين لها في الدول العربية لمواجهة الهيمنة البريطانية والفرنسية في العراق وبعض الدول العربية الأخرى وفي منطقة الشرق الأوسط. واستطاعت أن تؤثر بصورة أكبر وضوحاً وسعة في المجتمعات العربية نتيجة موقف الحزب النازي الألماني وذهنيته الفاشية المناهضة لليهود أو ما اصطلح عليه بالفكر "المعادي للسامية" anti-Semitism " المرتبطة بالقضية الفلسطينية التي بدأت بشكل واضح منذ وعد بلفور في العام ١٩١٧ وما بعده وتصاعدت في الثلاثينيات من القرن العشرين. ومن الممكن الادعاء بأن الكثير من القوى القومية العربية قد تأثرت في حينها

بالفكر النازي، رغم أن النازية العنصري، رغم أن مفكري ودعاة العنصرية قد وضعوا جميع الساميين، ومنهم العرب واليهود في أسفل سلم الجنس البشري. إلا أن الفكر النازي كان في جانب آخر يمجّد القومية والقوة والعنف والسيدة على القوميات الأخرى التي وجد فيها القوميون العرب محفزاً لتحريك العرب صوب الأهداف التي يسعون إليها.

وقد برز هذا الجو في الثلاثينات من القرن العشرين لدى نادي المثنى في بغداد وفي نظام الكشافة المدرسي وفي الصحف التي كانت تنشر الفكر النازي وكذلك في الانقلاب الذي سعى إلى تنفيذه رشيد عالي الكيلاني بالتنسيق مع العقلاء الأربعة في العام ١٩٤١ الذي سيطر على الحكومة ولكنه عجز عن الاحتفاظ بالسلطة بسبب تدخل القوات البريطانية في ضرب الانقلابيين.

نشط الفكر النازي والدولة النازية الألمانية والفاشية الموسولينية والدولة الإيطالية وعداءيهما المشترك ضد بريطانيا وفرنسا على توسيع قاعدة المؤيدين لهما وللنكر النازي الفاشي في الدول العربية. وازداد هذا التوجه وضوحاً بعد ضرب وإسقاط القوات البريطانية لحكومة رشيد عالي الكيلاني، والمواقف المتطورة لبريطانيا في دعم اليهود في فلسطين والتحول في ميزان القوى تدريجاً لصالح اليهود ضد العرب والبدء العملي لإقامة الدولة الإسرائيلية على أرض فلسطين. وحين صدور قرار التقسيم كان حزب البعث قد تكون لتوه من سياسيين عاش بعضهم في أوروبا والبعض الآخر تثقف هناك واندمج في التيار القومي ونشأت لديه النزعات الفكرية المماثلة للفكر النازي. كان حزب البعث العربي الاشتراكي، الذي تشكل من تنظيمين قوميين سوريين - لبنانيين، قد تبنى الفكر القومي والرؤية النازية الوطنية الاشتراكية لتطور المجتمع والاقتصاد وتعهد بمحاربة الفكر الشيوعي والقوى الشيوعية والفكر الأممي في المجتمع العربي. وفي العام ١٩٥٢ تشكل هذا الحزب في العراق وبدأ عمله السياسي في صفوف الطلبة المتحمسين للقضية القومية ومتأثرين بالصرع العربي والفلسطيني الإسرائيلي وبالواقع السياسي العراقي والعربي بشكل عام. ومن هنا بدأت رحلة العذاب للشعب العراقي مع هذا الحزب، حزب البعث العربي الاشتراكي في العراق.

### المبحث الثالث:

## الفاشية الجديدة في العراق وتجلياتها في السياسة إزاء شعب كُردستان

كان لحزب البعث العربي الاشتراكي موقف مناهض للقوميات الأخرى ويسعى إلى دمجها في القومية العربية، أي أنه لم يكن يسعى للقضاء على القوميات الأخرى، بل إلى صهرها في القومية العربية واللغة العربية والثقافة العربية وإنهاء وجودها كقومية مستقلة لها هويتها الخاصة ولغتها وثقافتها وتقاليدها وعاداتها والمنطقة التي تسكن فيها. تجلى ذلك في الكثير من أدبيات حزب البعث في المراحل الأولى من تأسيسه وفي فترات وصوله الأول إلى السلطة في كل من سوريا والعراق وحيثما كان له تأثير فكري أو سياسي على السياسات الحكومية أو على الشارح السياسي. جرب حزب البعث ذلك في أعقاب الانقلاب الدموي ضد حكومة عبد الكريم قاسم حين حصل اتفاق بين قيادة الحزب الديمقراطي الكُردستاني برئاسة الملا مصطفى البارزاني وحزب البعث العربي الاشتراكية مع الوعد بمنح الكر الحكم الذاتي في كُردستان العراق. وحين وصل إلى السلطة تنكر ذلك ووجه القوات المسلحة العراقية لمهاجمة مواقع القوات المسلحة الكُردية (البيشمركة) ووقعت معارك شديدة قادت إلى المشاركة الجادة في إضعاف حكم البعث وزيادة تناقضاته وصراعاته الداخلية وسقوطه على أيدي حلفاء البعث القوميين بقيادة عبد السلام عارف. والقوى الجديدة لم تعتبر بما حصل لحزب البعث بسبب موقفه من الحركة الكُردية المسلحة ومطالب الشعب الكُرد، إضافة على قضايا أخرى، فواصل الحرب ضد الكُرد وكانت النتيجة التي نعرفها من سقوط النظام القومي العربي العراقي وبعود حزب البعث العربي الاشتراكي إلى السلطة في انقلاب عسكري في ١٧ تموز / يوليو ١٩٦٨. وقد تحدثنا عن هذه الفترة في الجزء السابع من هذا الكتاب.

إن من عاش في العراق عموماً وفي كُردستان العراق على وجه الخصوص، ومن تعرف وتعامل بهذا القدر أو ذاك مع جوهر سياسات البعث الحاكم والمكونات الفكرية والنفسية والسياسية لشخصية صدام حسين وقراءاته وممارساته العملية، لأدرك تماماً بأن سياسة

الإبادة الجماعية ذات المضمون العرقي والنهج الفاشي التي مورست في مذابح الأنفال العنصرية لم تكن بلا مقدمات وتخطيط وتنظيم مسبقين بدأ العمل لتنفيذه مع وصول البعث للحكم وتقلب على موجات مختلفة عدة مرات، ولكن الهدف بقي على حالة الذي أشرنا إليه في أعلاه. عشت في بغداد وتجولت في مدن عراقية عديدة وكنت شاهداً على ما جرى لمختلف القوى السياسية، بمن فيهم أعضاء ومؤازري وأصدقاء الحزب الشيوعي العراقي في عامي ١٩٧٠/١٩٧١، كما كنت شاهداً على الحملة الهمجية الثانية ضد أعضاء ومؤازري وأصدقاء الحزب الشيوعي العراقي والكثير من القوى الديمقراطية في أعوام ١٩٧٧-١٩٨١ على نحو خاص، وكذلك ضد القوى القومية والبعثية، أو ضد الأحزاب القومية والديمقراطية الكردية أو ضد القوى السياسية الدينية. كما اطلعت على سياسة البعث وتوقيعه اتفاقية الجزائر في العام ١٩٧٥ لضرب الحركة الكردية ونزع سلاحها، ثم عشت في كردستان العراق وشاركت مع جميع الأحزاب والقوى المناهضة لنظام صدام حسين في صفوف أنصار ومناضلي الحزب الشيوعي العراقي لعدة سنوات في جبال وقرى ومدن كردستان العراق وبجوار ومع قوات البيشمركة التابعة للحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الاشتراكي الكردستاني وبقية التنظيمات السياسية والعسكرية الكردية في العقد التاسع من القرن العشرين. أي كنت على صلة وثيقة ومستمرة مع الأحزاب والقوى السياسية الكردية المناهضة ضد استبداد البعث في العراق، وبشكل خاص مع الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الاشتراكي الكردستاني، حيث كنت شاهداً على سياسات النظام التي مارسها فعلاً، والتي يمكن بلورتها في اتجاهات سبعة أساسية انطلقت من فكر قومي عنصري فاشي يعتمد الاستبداد والعنف والقوة واستئصال الآخر، وهي:

التحالف مع بعض القوى بعد إضعافها وتحييد قوى أخرى وضرب قوى ثالثة، وكان ديدنه الانتقال من قوة إلى أخرى من أجل إنهاء أو إضعاف فعلي لكل القوى التي يمكن أن تكون معارضة لسياساته ومن أجل الانفراد الكامل بالحكم وفي رسم وتنفيذ تلك السياسات التي يسعى إلى تنفيذها بكل أبعادها على الصعيدين الداخلي والعربي وفي العلاقات الدولية

دون معارضة تذكر. وكان كل طرف تقريباً يرى نفسه خارج دائرة الاضطهاد البعثي، فهو في منجى منها فلا يمارس العمل السياسي الاحتجاجي المطلوب ضد ما يقوم به الحزب الحاكم ضد قوى المعارضة الأخرى حتى يصله الدور فيكون السكوت أيضاً إزاء ما يجري ضد الطرف الجديد وهلمجراً. هكذا كان الوضع تقريباً في العراق، وهكذا حصدت المعارضة العراقية المزيد من الاضطهاد والقهر ونزيف الدم المستمر حتى الآن. ويمكن أن يشار في هذا الصدد إلى سياسة الحزب الديمقراطي الكردستاني في فترة بيان آذار ١٩٧٠ والفترة الأولى من ممارسة الحكم الذاتي المشوه في كردستان العراق ومواقفه من الحزب الشيوعي العراقي والقوى السياسية الأخرى. كما يمكن هنا إيراد موقف الحزب الشيوعي العراقي في فترة التحالف مع حزب البعث حيث توجه حزب البعث ضد الحزب الديمقراطي الكردستاني ولم يكسب سكوت الحزب الشيوعي حسب، بل ومشاركته في ذلك. وهكذا كان الموقف إزاء القوى الأخرى وحين كان ينبه إلى تلك التجاوزات، كان الصوت ضعيفاً وغير مسموع. وأخيراً وصل القمع المشدد إلى الحزب الشيوعي العراقي دون أن يجد في الساحة السياسية العراقية من يقف إلى جانبه وتحمل ضربات قاسية ومريرة حقاً على أيدي النظام البعثي الدموي.

بث الرعب والخوف المتفاقم من همجية وشراسة النظام واستعداده لضرب كل المخالفين له دون رحمة، واستخدام سياسة الجزرة والعصا للوصول إلى أهدافه في المرحلة الأولى والجزرة وحدها في المرحلة الثانية أو الثالثة، بهدف الوصول إلى حالتين: تأييد مطلق لسياساته أو سكوت مطبق عنها من جهة، والموت أو السجن أو المنافي والهجرة للمخالفين لتلك السياسات، أو اضطرار هذا الحزب أو ذاك إلى ولوج العمل السري التام، إذ يصعب معه ممارسة معارضة جادة ضد النظام وسياساته. ويقع تحت رحمة مطاردة جواسيس وعيون النظام وحملات المداهمة والاعتقال والسجن أو الموت.

بذل أقصى الجهود لعسكرة السياسة العراقية والاقتصاد والمجتمع وجعله يسير بالوجهة التي يريد فرضها وتأمين ترسانة أسلحة ضخمة وقوة عسكرية كبيرة لتحقيق

أهدافه الداخلية والعربية وفي تلك المناطق التي كانت يوماً ما في إطار الدول العربية الإسلامية.

كسب ود الدول العربية، ولكن بشكل خاص القوى القومية العربية والشعوب العربية من خلال سياسات تتراح لها تلك الشعوب، وبشكل خاص الموقف من فلسطين والصهيونية، أو الموقف من الإمبريالية العالمية، بغض النظر عن مدى جدية أو عدم جدية تلك السياسات.

بذل أقصى الجهود للحصول على تأييد أو تحييد دول العالم بالنسبة إلى سياساته الداخلية إزاء القوى المختلفة، وكذلك على الصعيد العربي وفي المنطقة، من خلال اللعب على حبلي المعسكرين الشرقي والغربي، واستخدام إمكانياته المالية لتوقيع العقود المغرية مع تلك البلدان لضمان تأييد واسع له أو سكوت عن السياسات والجرائم التي يرتكبها بحق الشعب العراقي، وبحق الشعب الكردي وبقية السكان من غير العرب ولبقية القوى السياسية من غير المؤيدين له ولحزبه. وكان صدام مؤمناً بأهمية تنفيذ سياسات التطهير العنصري وفي الحد الأدنى الدمج العنصري للأكراد في "الأمة العربية" باعتبارهم عرب الجبال، كما كان البعث قد تحدث عن ذلك طويلاً.

استخدام الموارد المالية الكبيرة المتأتية من النفط الخام لتأمين تنفيذ هذه الواجهة في السياسة الداخلية والعربية. وتوجه بالأساس إلى تنمية علاقات اقتصادية واسعة مع الدول الاشتراكية والرأسمالية للوصول إلى إقامة صناعات عسكرية متقدمة وتطوير القدرات التقنية للعراق ووضعها في خدمة أهدافه القريبة والبعيدة في الهيمنة والتوسع.

وكان مستعداً لهذا الغرض توجيه الموارد المالية لكسب الأنصار والمؤيدين لنظامه وسياساته في المنطقة العربية ومنطقتي الخليج والشرق الأوسط. ووصل به الأمر إلى حد تمويل حملات الانتخابات البرلمانية لعدد من الأحزاب والشخصيات الأوروبية وغير الأوروبية لتحقيق هذا الهدف، إضافة إلى توفير السكن والسيارات المرفهة لعدد كبير من الصحفيين في عدد من الأقطار العربية، ومنها الأردن ومصر والمغرب وتونس والجزائر



وموريتانيا والسودان، على سبيل المثال لا الحصر، بهدف التأثير فيهم وكسبهم إلى جانب النظام العراقي.

نجح صدام حسين في تحقيق العديد من تلك التكتيكات السياسية والعسكرية، سواء على الصعيد الداخلي أم العربي، ولكنه فشل في بعضها الآخر، وخاصة عندما اصطدم مباشرة بالمصالح الأمريكية والإسرائيلية في المنطقة وعندما تجاوز الخطوط الحمر التي كانت غير معروفة تماماً له أو أنه لعب على حبال لم يتيقن من متانتها ومن قدرته عليها، فكانت المصائب المتتالية التي يعاني منها اليوم الشعب العراقي كله تقريباً. ولكن الطاغية كان، بالنسبة للقضية الكردية، متيقناً من أنه:

سيجد التأييد الكامل من الدول المجاورة، وبشكل خاص من تركيا وإيران، بسبب نضال الكرد فيهما لصالح حقوقهما المشروعة أيضاً، وبالتالي فأى إضعاف للكرد في أي قسم من كردستان هو أضعاف للقضية الكردية والأمة الكردية بأسرها وتعزيز لقوات الحكومات الدول المجاورة.

سيجد التأييد الواسع من أغلب حكومات الدول العربية، ومن القوى القومية اليمينية واليمينية المتطرفة ومن الذين لم يتعرفوا حتى الآن على طبيعة المسألة الكردية في العراق أو لم يفهموا حقيقتها ولم يتعرفوا حتى الآن على الحقوق المشروعة للقوميات والأقليات القومية في إطار المواثيق والعهود الدولية.

وستسكت الدول الكبرى والأمم المتحدة على ما يجري للأكراد، بسبب النفط الخام والمكاسب والأرباح العالية التي تجنيها في العراق في الفترة الأولى، ومن ثم بسبب مواقفها المؤيدة لحرب النظام ضد إيران والتي كانت تخدم مصالحها عموماً وتساهم في بيع المزيد من أسلحتها وضمائم إضعاف الطرفين أيضاً في الفترة الثانية. وغالباً ما كان النظام يختار الأوقات المناسبة لحملائه الدموية ضد الشعب الكردي بحيث يستطيع إبقاء الرأي العام العالمي بعيداً عن الفعل المؤثر في مجرى الأحداث.

وكانت تدرك بأن الضربات التي وجهت لقوى المعارضة الداخلية تركتها عاجزة عن القيام بأي شيء حقيقي يقلق النظام، سوى الاحتجاج أو القيام ببعض النشاطات في

كُردستان أو بعض الأعمال البسيطة والاحتلالات هنا وهناك، ولكنها ستكون مشمولة بالحرب ضدها هناك وستتلقى الضربات المتتالية منها.

وسيساهم الجيش العراقي في أغلبيته، بعد أن أجريت عليه عمليات تطهير وغسل دماغ ووضع الأعداء في المراكز الحساسة فيه، بتنفيذ تلك السياسات إما تأييداً فعلياً لصدام حسين، وأما خشية أم سكوياً عاماً ومشاركة فعلية لضرب الشعب الكردي. أما المعارضون لهذه السياسات فهم عاجزون عن التحرك ضدها أو ضد النظام خاصة وأن مآكنة الحرب والقتل مستعدة لتصفية من يقف بوجهها على هذا الطريق.

وعمل النظام على خلق جماعات من البشر تعمل له بلا ضمير أو بضمير مخرب تماماً، كما كون جيشاً جراراً من الفاشيين، سواء كانوا مدنيين أم عسكريين، وخاصة مجموعة من الضباط من الأقرباء والأعداء، وسواء كانوا في صفوف حزبه أم من خارجه، لا رحمة في قلوبهم حتى على أبناء النظام ذاته والمدافعين عنه. وكان هؤلاء يعملون في صفوف الجيش والجيش الشعب والشرطة وأجهزة الأمن العديدة، وكذلك في صفوف الحزب الحاكم ومنظماته الشعبية.

واستفاد النظام من الواقع العربي الذي تميز بوجود نظم استبدادية وغير ديمقراطية تقوم الدولة فيها بالهيمنة على مصادر المعلومات والأخبار وتقنين إيصالها من جهة والتأثير بالاتجاه المنشود من جانب الحكام من جهة، وبالصراع بين المجتمعات العربية والغرب الرأسمالي المتعالي عليها والمستغل لها والمهيمن على ثروتها الأولية وعلى حكوماتها والموجه لسياساتها من جهة أخرى، ورغبة هذه الشعوب في الحرية والوحدة المفقودتين من جهة ثالثة، مما يجعل الرؤية لمضمون الصراعات ضبابية أحياناً فتختلط الأوراق والمعايير والقيم وتضيق الحقائق في خضم ذلك. وهذا ما استفاد منه النظام العراقي إلى حدود بعيدة.

وفي ضوء كل ذلك حقق النظام جملة من المستلزمات الضرورية لشن حملات متلاحقة ومنظمة تهدف إلى بث الرعب وتحقيق التطهير العرقي ضد الشعب الكردي ابتداءً من عام ١٩٧٥/١٩٧٦ مع تخلية المناطق الحدودية وفرض المناطق المحذورة (المحظورة) وبناء

المجمعات السكنية على مشارف المدن وتخلية القرى من سكانها تدريجاً. وفي عام ١٩٨٣ قام النظام بحملة اعتقالات واسعة شملت ٨٠٠٠ من البارزانيين ودفعتهم إلى مناطق مجهولة، إذ لم يعرف عن مصيرهم شيئاً طيلة الفترة المنصرمة<sup>٢١٧</sup>.

ارتكب المسؤولون البعثيون وأجهزة الأمن والاستخبارات العسكرية وغيرهم أبشع الجرائم بحق العائلات الكردية، سواء بالتعذيب الجسدي والنفسي، أم بالقتل المباشر أو التغييب أو اغتصاب النساء والأولاد أو الاعتداء الجنسي لأغراض الإهانة للكبار من الرجال، والاعتداء على كرامة الإنسان الكردي. وما جرى لهذه العائلات كان أقسى بكثير مما أنزله الحكم الصربي والصربيون العنصريون بالمسلمين في يوغسلافيا السابقة في العقد الأخير من القرن العشرين، رغم قسوة وبشاعة ذلك أيضاً. ويصعب تصور ضخامة الجرائم التي ارتكبت في كردستان العراق خلال الفترة الواقعة بين ١٩٨٦-١٩٨٨ ضد الشعب الكردي وقواه السياسية المعارضة للنظام العراقي وتحت واجهة الحرب، بما فيها تسمية وترقيم القرى الكردستانية واعتبار ٦٦٣ قرية كردية في عام ١٩٨٦ من جانب على حسن المجيد ضمن القرى المحظورة أمنياً والمحظور ولوجها على المواطنين جميعاً. ومن أجل تنفيذ سياسة النظام بحذافيرها والإبداع بتنفيذ نهج عنصري وسادي شرس، عمد صدام حسين إلى تعيين قريبه وشبيهه في العنصرية والعدوانية والقسوة علي حسين المجيد مسؤولاً عن مكتب تنظيم حزب البعث في الشمال، ثم منحه منذ ٢٩ آذار/مارس من عام ١٩٨٧، السلطات الكاملة في التصرف بكردستان العراق كما يشاء لتحقيق الأهداف المنشودة. وكان من بين الإجراءات التي اتخذها تنفيذ أحكام الموت بكل من يدخل تلك المناطق المحظورة أمنياً سواء كان من البشر أو الحيوانات. ويمكن معرفة ذلك من الرسالة التي وجهها على حسن المجيد إلى كافة المسؤولين في كردستان وشمال العراق في شهر حزيران من عام ١٩٨٧ بهذا الصدد:

---

٢١٧ تقرير صادر عن الهيئة العاملة للقيادة السياسية للجبهة الكردستانية. مصدر سابق. ص ٧.

٢١٨ مكية، كنعان. كيف تتصاعد القسوة؟ فصل من كتاب القسوة والصمت. في: مجلة الأنفال. العدد

الأول. ٢٠٠٠. مصدر سابق. ص ١٥٢.

قيادة مكتب تنظيم الشمال

١٩٨٧/٦/

مكتب السكرتارية

من / قيادة مكتب تنظيم الشمال

إلى/قيادة الفيلق الأول/قيادة الفيلق الثاني/قيادة الفيلق الخامس

الموضوع / "التعامل مع القرى المحذورة أمنياً"

بالنظر لانتهاؤ الفترة المعلنة رسمياً "لتجميع هذه القرى والتي ستنتهي موعدها يوم ٢١ حزيران ١٩٨٧ قررنا العمل ابتداءً من يوم ٢٢ حزيران ١٩٨٧ بما يلي (١) تعتبر جميع القرى المحذورة أمنياً والتي لم تزل لحد الآن أماكن لتواجد المخربين عملاء إيران وسليبي الخيانة وأمثالهم من خونة العراق (٠) (٢) يحرم التواجد البشري والحيواني فيها نهائياً "وتعتبر منطقة عمليات محرمة ويكون الرمي فيها حراً" غير مقيداً" بأية تعليمات ما لم تصدر من مقرنا (٠) (٣) يحرم السفر منها وإليها أو الزراعة والاستثمار الزراعي أو الصناعي والحيواني وعلى جميع الأجهزة المختصة متابعة هذا الموضوع بجدية كل ضمن اختصاصه (٠) (٤) تعد قيادات الفيالق ضربات خاصة بين فترة وأخرى بالمدفعية والسمتيات والطائرات لقتل أكبر عدد ممكن ممن يتواجد ضمن هذه المحرمات وخلال جميع الأوقات ليلاً ونهاراً وإعلامنا (٠) (٥) يحجز جميع من يلقي القبض لتواجده ضمن قرى هذه المنطقة وتحقق معه الأجهزة الأمنية وينفذ حكم الإعدام بمن يتجاوز عمره (١٥) سنة داخل صعوداً إلى عم (٧٠) سنة داخل بعد الاستفادة من معلوماته وإعلامنا (٠) (٦) تقوم الأجهزة المختصة بالتحقيق مع من يسلم نفسه إلى الأجهزة الحكومية أو الحزبية لمدة أقصاها ثلاثة أيام وإذا تطلب الأمر لحد عشرة أيام لا بد من إعلامنا عن مثل هذه الحالات وإذا استوجب التحقيق أكثر من هذه المدة عليهم أخذ موافقتنا هاتفياً أو برقياً وعن طريق الرفيق طاهر العاني (٠)

يعتبر كل ما يحصل عليه مستشارو أفواج الدفاع الوطني أو مقاتلوهم يؤول إليهم مجاناً ما عدا الأسلحة الثقيلة والساندة والمتوسطة أما الأسلحة الخفيفة فتبقى لديهم ويتم إعلامنا بأعداد هذه الأسلحة فقط وعلى قيادة الجاحفل أن تنشط لتبليغ جميع المستشارين وأمراء السرايا والمفارز وإعلامنا بالتفصيل عن نشاطاتهم ضمن أفواج الدفاع الوطني (٠) مكرر رئاسة المجلس التشريعي (٠) رئاسة المجلس التنفيذي (٠) جهاز المخابرات (٠) رئاسة أركان الجيش (٠) محافظو (رؤساء اللجان الأمنية) نينوى، التأميم، ديالى، صلاح الدين، السليمانية، أربيل، دهوك (٠) أمناء سر فروع المحافظات أعلاه (٠) مديرية الاستخبارات العسكرية العامة (٠) مديرية الأمن العامة (٠) مديرية أمن منطقة الحكم الذاتي (٠) منظومة استخبارات المنطقة الشمالية (٠) منظومة استخبارات المنطقة الشرقية (٠) مدراء أمن محافظات - نينوى، التأميم، ديالى صلاح الدين، السليمانية، أربيل، دهوك (٠) يرجى الإطلاع والتنفيذ كل ضمن اختصاصه (٠) انبؤونا.

(التوقيع)

الرفيق علي حسن المجيد

عضو القيادة القطرية - أمين سر مكتب تنظيم الشمال ٢١٩

بدأ الموت يزحف على كُردستان بلا موعد ويخطف البشر، يخطف الأم والأب والابن والبنات، الأخ والأخت، والعم والخال، والزوج والزوجة، الرضيع والعجوز، السالم والمريض، موت بلا انقطاع، كان موتاً عاتياً لا يرحم... بدأت بحملات إعدام دون محاكم وبأمر من على حسن المجيد المخول من صدام حسين، رئيس مجلس قيادة الثورة ورئيس الجمهورية والقائد العام للقوات المسلحة وأمين سر قيادتي حزب البعث العربي الاشتراكي القومية القطرية .. .

فعلى إحدى الرسائل الواردة من عميد الأمن لمنطقة الحكم الذاتي التي يقترح فيها إعدام خمسة أشخاص، وهم: هوشيار كورون أحمد، بهاء الدين معروف محي الدين، أسو

---

٢١٩ نشرت الرسالة كما وردت في الأصل دون تصحيح للأخطاء النحوية الواردة فيها.

بكر محمود، جبار محمد قادر وجزا محمد صالح، بسبب تهمة موجهة لهم باغتيالهم ملازم أمن وجرح آخر، علق علي حسن المجيد على تلك الرسالة بما يلي: " موافق وتنفذ العملية من قبل الأمن ويشترك الجريح في التنفيذ، وتهديم دورهم وتصادر أموال ذويهم من الدرجة الأولى جميعهم ويحجزون... ويتم تصفيتهم تبعاً وبارك الله جهودكم "، وقع ذلك بتاريخ ٢٦ نيسان/إبريل ١٩٨٧، ونفذت الأحكام بهم وبعائلاتهم. وبلغ عدد الذين شملهم قرار الإعدام من أفراد عائلات الأشخاص الخمسة الذين أعدموا ٢٤ شخصاً بين رجل وامرأة، عدا الذين حجروا وأبعدوا ثم تمت تصفيتهم لاحقاً، (صور من تلك الرسائل الرسمية المتبادلة متوفرة عند الباحث ك. حبيب).

وفي قرار صادر عن علي حسن المجيد تم إعدام تسعة أشخاص القي القبض عليهم في المناطق المحذورة أمنياً ونظمت لهم شهادة وفاة بتاريخ ١٥/١/١٩٨٨ من قبل مستشفى السليمانية العسكري. وكان قد تم إلقاء القبض عليهم في تشرين الأول/أكتوبر من عام ١٩٨٧. ولدينا المئات من شهادات الوفاة الصادرة من المستشفى العسكري في السليمانية حول قرارات إعدام مواطنين أكراد نتيجة ولوجهم المناطق المحذورة أمنياً لقطف التين من شجرة في هذه القرية أو تلك دون معرفتهم بقرار الحظر أو عودتهم إلى قريتهم دون معرفتهم بتهديمها من قبل الطيران العراقي، بسبب وجودهم في جبهات القتال مع الجيش العراقي.

من هذه الرسائل وغيرها المتوفرة لدى الباحث يتلمس الإنسان أن الجلادين كانوا يمارسون القتل ليس ضد المتهم بالقيام بعمل خاطئ وفق قوانين وإجراءات النظام فحسب، بل وإنزال العقوبات الجماعية بعائلة وأقرباء المتهم ومصادرة أمواله وتهديم داره والسطو على أمواله المنقولة وغير المنقولة وبيث الرعب الجماهيري في صفوف الفلاحين والجماهير الكردية. وهي تسعى إلى إشراك أكبر عدد ممكن من الناس في قتل المتهمين واقربا الضحايا بهدف نشر القسوة في المجتمع وجعل القتل والتخريب وتدمير القرى ومصادرة الأموال حالة اعتيادية يرتضيها الناس. وهي إشكالية بالغة الخطورة على الوضع النفسي والعصبي للسكان وعلى الممارسات اللاحقة لهم في حياتهم العامة.

وبعد التهيئة الواسعة بدأ النظام بالتنفيذ الفعلي لجريمته في الإبادة الجماعية وتدمير البنية التحتية والاقتصادية للريف الكردي الكردي وشمل أي قدرة على العيش فيه وتأمين التهجير أو الرحيل الواسع النطاق للسكان الكردي إلى خارج كردستان<sup>٢٢٠</sup>، سواء باتجاه إيران وتركيا أو أوروبا أو حتى المناطق العربية في العراق في شباط/فبراير من عام ١٩٨٨، مستثمراً استمرار الحرب ضد إيران وسكوت العالم على تلك الحرب، من أجل إنزال أقصى الضربات بحركة الشعب الكردي الوطنية وبالشعب ذاته. وبعد أن بدأ بتلك العمليات أرسل الدكتاتور صدام حسين، المسؤول المباشر والرئيسي عن كل ما حصل في كردستان العراق، الدكتور مكرم الطالباني باعتباره وسيطاً للاتصال بقيادة الحزب الشيوعي العراقي في كردستان وتقديم مقترح إجراء حوار من أجل " حل المسألة الكردية وإنهاء الصراع مع السلطة " مع جميع القوى السياسية التي شكلت في حزيران من نفس العام الجبهة الكردستانية. وكان الهدف من هذه الصلة ليس الوصول إلى حل للمسألة بأي حال من الأحوال، بل من أجل تأمين غطاء سياسي يبعد رؤية أو الحديث عن حملته التي كانت قد بدأت لتوها وإضعاف الضجة المحتملة بشأنها. وكان الموقف واضحاً ورفضت الدعوة من قبل القوى التي وجه لها مقترح الحوار، بسبب معرفة هذه القوى بأهداف الدعوة، ولكن الخيط لم ينقطع وما كان صدام يريد قطعه، إذ كان الحفاظ على الصلة مهمة لتنفيذ الجحيم الذي كان يسعى إلى تنظيم تنفيذه في كردستان، إضافة إلى مشكلات القتال في جبهة الفاو واحتلال إيران لها. وكان الجواب الذي حصل عليه الدكتور مكرم الطالباني يتلخص بالنقاط التالية:

على صدام حسين أن يوقف حالاً جميع العمليات الجارية ضد الشعب الكردي.  
أن يتخذ إجراءات أخرى منها إطلاق سراح السجناء والمعتقلين والموقوفين السياسيين وعودة المهجرين قسراً إلى ديارهم، والكف عن ملاحقة قوى المعارضة السياسية.  
إطلاق الحريات الديمقراطية وحرية العمل السياسي وحرية الصحافة ... الخ.

---

٢٢٠ قادر، جبار د. الأنفال: تجسيد لسيادة الفكر الشمولي والعنف والقسوة. مجلة كركوك. العدد

٢٠٠٢/١١. السليمانية. ص ٢١٩-٢٣٠.

وباختصار اتخاذ الخطوات التي تساعد القوى السياسية وتقنعها بجدية مقترح الحل السلمي للمسألة الكردية والحياة الديمقراطية في العراق.

وكانت الحصيلة واضحة، إذ شدد النظام من حملته العدوانية الأنفالية في كردستان العراق وأوقف بعد فترة صلات الدكتور مكرم الطالباني مع قوى المعارضة في كردستان العراق.

ولكن، ماذا حصل فعلاً في كردستان العراق، وكيف ارتكبت الجرائم البشعة ضد الإنسانية تحت اسم "الأنفال"؟

### تنفيذ حملات ومذابح الأنفال

ابتداءً لا بد من الإشارة إلى أن الدكتاتور صدام حسين، قبل وبعد أن وصل إلى قمة السلطة في العراق، استفاد كثيراً من أفكار وسياسات واتجاهات عمل وممارسات وقيم وأخلاقيات عدد من كبار المستبدين المعروفين في العالم في عقود القرن العشرين وقيمهم تقيماً عالياً واعتبرهم نماذج يحتذى بها لمن يكون في السلطة. فعلى سبيل المثال كان صدام حسين واحداً من أكثر المعجبين والمبهورين جداً بسياسات ونشاط وممارسات يوسف ستالين ويمواقفه إزاء القوى والشخصيات المعارضة له أو المختلفة معه داخل الحزب أو خارجه،

٢٢١ الأنفال جمع النافلة، ولها معان عدة، ومنها الغنيمة، ومنها ما تفعله مما لا يفرض ولم يجب عليك فعله، وهي العطية أيضاً، أو ما طلب من الإنسان زيادة على الواجبات والفرائض، ومنها يأتي معنى صلى النوافل. وترد الأنفال في القرآن، وهي السورة الثامنة، مدينية، وتأتي بمعنى الغنيمة. وجاءت في أعقاب معركة بدر، حيث تساءل من لم يقاتل وبقي في المدينة عن حصته من الغنائم التي وزعت على المقاتلين في معركة بدر، فجاء في الآية الأولى من سورة الأنفال في القرآن ما يلي: يسئلك عن الأنفال قل الأنفال لله ورسوله فاتقوا الله وأصلحوا ذات بينكم وأطيعوا الله ورسوله إن كنتم مؤمنين. راجع: الجزء التاسع. سورة الأنفال. دار الجيل. بيروت. ص ١٧٧. وهو استخدام مشوه من جانب صدام حسين لهذه الكلمة. وفي الممارسة العملية وافق على توزيع الغنائم المنهوبة والمسلوبة من عائلات الشعب الكردي وضحاياها على من ينتزعها منهم، في ما عدا الأسلحة الثقيلة والساندة والمتوسطة، كما جاء في رسالة علي حسين المجيد المؤرخة في شهر حيران من عام ١٩٨٧ التي وردت سابقاً والمستندة إلى قرارات صدام حسين ومجلس قيادة الثورة.



كما كان مغرماً بأسلوب تسلطه على الحزب والدولة والمجتمع وعلى خلق جو من عبادة الفرد لدى أعضاء الحزب وأفراد المجتمع والمسؤولين في الحزب الدولة . وكما هو معروف عن يوسف ستالين أنه كان قد أوعز على امتداد الفترة التي حكم فيها الاتحاد السوفييتي مباشرة، أي حين كان الشخص الأول في الحزب والدولة، بارتكاب أبشع الجرائم ضد رفاق حزبه وضد المثقفين وخيرة المناضلين الشيوعيين، وكذلك ضد القوى الأخرى التي كانت تعارض سياسات الحزب الشيوعي السوفييتي التي كان ستالين يقررها بنفسه للجمهوريات الاشتراكية الاتحادية السوفييتية في النصف الثاني من العشرينيات والثلاثينات بشكل خاص، إضافة إلى فترة الحرب العالمية الثانية والفترة التي أعقبها حتى وفاته في العام ١٩٥٣. لقد سلط ستالين أجهزة الأمن KGB والجهاز الحزبي والنقابات وغيرها في سبيل تحقيق أهدافه ورؤيته الخاصة للاتحاد السوفييتي والاشتراكية القمعية التي تصور إمكانية تشييدها في الاتحاد السوفييتي. وكان صدام حسين معجباً بهتلر أيضاً باعتباره أكثر المناهضين والمحاربين شراسة لليهود في ألمانيا وفي المناطق التي احتلها في أوروبا، وكذلك ضد الشيوعية والشيوعيين وضد الديمقراطية الأوروبية، كما سار صدام حسين وهو في السلطة على درب هتلر في اعتقال وتعذيب وقتل وسلخ جلود معارضيه وقتلهم شر قتلة في محارقه المعروفة في معسكرات الاعتقال النازية والتي قام صدام حسين بإقامة مثلها وبطرقه الخاصة بما فيها إبداع أجهزته باستيراد مكينة كبيرة لفرم أجسام البشر سواء أكانوا أحياء أم أمواتاً. والشخص الثالث الذي أعجب به صدام حسين كان فرانكو، دكتاتور أسبانيا الشهير. فبعد وفاة هذا المستبد ذهب صدام حسين إلى السفارة الأسبانية في بغداد معزياً وكتب في سجل الزائرين تقريباً " مات آخر فارس عظيم من فرسان أوروبا ".

لقد تشبع صدام حسين بالفكر القومي الفاشي الذي يعتمد العنف والقوة والسلاح في تحقيق الأهداف والذي يرى في القومية العربية هي الأمثل والأكثر جارة في قيادة العالم، وأنه الشخص المناسب لهذه المهمة. ومن هنا جاءت تسميته وبالتالي معه بـ " القائد الضرورة " و "القائد التاريخي " و " قائد الأمة العربية " ... الخ من الألقاب الرنانة والطنانة التي اختارها لنفسه بنفسه ومررها عبر أجهزته إلى الإعلام العراقي والعربي

والعالمي لتلهج بها وتكتب عنها. كما تشبع بالعداء للآخر، أياً كان هذا الآخر ما دام يقف ندأً له، إذ لا يمكنه أن يقبل بذلك، إذ أنه يريد أن يكون الجميع خاضعين ساجدين له وهم شاكرون.

وكان صدام حسين قد تشبع بالعداء للشعب الكردي ووجده معادياً لأهدافه وأطماعه في العراق والدول العربية وفي منطقة الشرق الأوسط. وبالتالي لا بد من الخلاص من هذا الشعب ومن حركته السياسية وقادته أو إسكات الجميع وإلى الأبد وبأي وسيلة كانت. لقد تصدت الحركة الكردية التحررية لسياسات صدام حسين سياسياً وعسكرياً، وبالتالي، اصطدمت بسياساته ومواقفه مباشرة وبالقوات المسلحة العراقية التي وجهها لمحاربة الشعب الكردي. كان صدام حسين مشغولاً ومنذ فترة غير قصيرة بالتحري عن سبل يمكن بواسطتها توجيه أقصى ضربة قاضية للحركة الكردية المسلحة في فترة الحرب العراقية – الإيرانية، إذ أن العالم سيكون مشغولاً بالحرب ولا ينتبه لما تقوم به قواته وأجهزته الأمنية القمعية ضد الشعب الكردي وقواه السياسية والعسكرية. فكانت عمليات الأنفال ومجزرة الكيماوي في حلبجة هي الصيغة التي وجدها صالحة لتحقيق أهدافه الخبيثة. وكان قد بدأ منذ فترة مبكرة باتخاذ الكثير من الإجراءات التمهيدية لممارسة هذه العمليات البشعة والقتل الواسع النطاق.

استخدم النظام العراقي في حملاته العسكرية الجديدة في عامي ١٩٨٨/١٩٨٧ كل تلك الأساليب والأدوات التي أشرنا إليها سابقاً، سواء بالتتابع أو كلها دفعة واحدة وفي ظروف متباينة ومواقع مختلفة، ولكن أكثرها شراسة وأكثرها عدوانية وعنصرية ورغبة في تحقيق الإبادة الجماعية لسكان كردستان تجلت في مذابح الأنفال الجهنمية. سنحاول أن نتوسع في التعرف على هذه العمليات بسبب طبيعتها الاستثنائية من جوانب عديدة، نشير إلى أهمها فيما يلي:

- ١ . إنها كانت تجسد كراهية وحقداً عنصرياً موجهاً ضد الشعب الكردي وحركته وهويته.
- ٢ . استمرت العمليات عدة شهور وشهدت ثمانية مراحل متتابعة.
- ٣ . شملت جميع أجزاء إقليم كردستان العراق تقريباً.

٤ . استخدام أسلحة محرمة دولياً وخاصة السلاح الكيماوي والقنابل العنقودية التي لم تقتل الإنسان والحيوان سبب، بل ولوثت الأرض والمياه والمزروعات التي كانت لا تزال باقية.

٥ . وأنت على حياة ما يقرب من ١٨٢ ألف إنسان كُردي.

٦ . مورست في هذه العمليات الأساليب الفاشية المقيتة في جمع وتصنيف وتعذيب وحجز وسجن وإبعاد وقتل البشر وتدمير الدور والمزارع والحقوق، إضافة إلى تهجير واسع النطاق.

٧ . منح صدام حسين كل الصلاحيات الاستثنائية ذات المضمون الفاشي العدواني التي منحها قبل ذلك لنفسه، باعتباره رئيس مجلس قيادة الثورة ورئيس الجمهورية والقائد العام للقوات المسلحة ومارسها طيلة السنوات المنصرمة، إلى ممثله في كُردستان إلى قائد فرع الشمال لحزب البعث العربي الاشتراكي والمسؤول الأول عن العمليات العسكرية في كُردستان العراق لتحقيق المهمات التي أنيطت به والتي تجلت في تنفيذ العمليات العسكرية الواسعة النطاق في إقليم كُردستان العراق. وقد أخضع الأجهزة التالية في إقليم كُردستان وفي عموم الشمال تحت أمره علي حسن المجيد:

- جميع أجهزة البعث والبعثيين والمنظمات النقابية والمهنية وغيرها.
- جهاز الأمن الداخلي
- جهاز المخابرات
- وجهاز الاستخبارات العامة
- قوات خاصة مسئولة عن حماية علي حسن المجيد ومشاركة في مجمل العمليات الإرهابية ضد الشعب الكُردي.
- فيالق الجيش العراقي العاملة والموجودة في كُردستان العراق، إضافة إلى القوات العسكرية الأخرى وقوات الشرطة.
- الجحوش من الكُرد الذين تشكلت منهم مجموعات عسكرية لضرب حركة التحرر الوطني الكُردية وإعاقة نضال الشعب الكُردي في سبيل حقوقه المشروعة.

وضع قائد عمليات الأنفال العسكرية والأمنية القمعية خطة مروعة لتنفيذها في كُردستان حضت بموافقة وتأييد صدام حسين ومجلس قيادة الثورة والقيادات العسكرية المشاركة في تلك العمليات.

## مراحل تنفيذ عمليات الأنفال في كُردستان العراق

### المرحلة الأولى

بدأت المرحلة الأولى "في صبيحة ١٩٨٨/٢/٩ واستمرت حتى يوم ١٩٨٨/٢/٢٣ وتركزت في منطقة سركلو وبركلو تاواقعة في ناحية سورداش التابعة لقضاء دوكان وهي المنطقة التي تقع فيها مقرات الاتحاد الوطني الكُردستاني. وقد جوبهت هذه الحملة بمقاومة عنيدة وشديدة من قوات البيشمركة التابعة للاتحاد الوطني ٢٢٢. وشاركت في هذه الحملة العسكرية للقوات العراقية التابعة للفيلق الأول الذي كان يقوده سلطان هاشم أحمد. وقد اشتملت هذه القوات على الوحدات التالية:

فرقة المشاة - ٣٨ (قوات عمر ابن عبدالعزيز) و تتكون من:لواء مشاة ١٨/ولمش ٤٤٧/ و لمش ١٣٠/ وكتيبة الدبابات و فوج من المغاوير.

الفرقة الآلية /الخامسة - قوات محمد القاسم:وتتكون من لمش الى ١٥/ و لمش آلي ٢٠ و لمع/٢.

فرقة المشاة م/الثامنة - قوات المثنى و تتكون من:لمش ٢٢/ و لمش ٤٨ و لمش ٤٤ فرقة المشاة الثانية- قوات خالد ابن الوليد- و تتكون من لمش/٤ و لمش/٢ و لمش ٣٦ ثلاثة الوية من الحرس الجمهوري بكامل معداتها المتقدمة.

قوات بدر، فرقة المشاة الرابعة (القعقاع)، فرقة ٣٣، قوات المعتصم، وحدة الصنف الكيماوي، وحدة من طيران الجيش، القوة الجوية، وحدات قتالية من الفيلق الخامس،

---

٢٢٢ قادر، جبار د. الأنفال: تجسيد لسيادة الفكر الشمولي والعنف والقسوة. في مجلة كركوك. العدد ١١.

٢٠٠٢. ص ٢٢٣.

الجهد الهندسي المكلف بتدمير القرى، المجهود الحربي الخاص بفتح الطرق و الممرات الجبلية.

وحدات الاستخبارات العسكرية.

وتشير الدراسات التي أنجزت بهذا الصدد إلى أنه تم تطوير المنطقة من قبل الوحدات العسكرية ومن ثم شنت الحملة الأولى على المنطقة من محاور ثلاثة ثم ضربت بالراجمات والمدافع ذات المدى البعيد ثم حوصر الأهالي في منطقة ضيقة في سركلو وبدأت عملية تسجيل أسماء الأفراد والعائلات وتخليئة المنطقة من سكانها وترحيلهم بالسيارات العسكرية إلى معسكرات في چمچمال والسليمانية ومن ثم إلى طوبراوة. وتشير اللائحة التوضيحية لمهامي الدفاع عن ضحايا الأنفال إلى أن أجهزة الأمن قامت بتوزيع السكان على النحو التالي:

"- الشباب و الأطفال و النساء الشابات إلى المقابر الجماعية في الحضر أو المثنى. والغرض من ذلك هو القضاء على الجنس البشري للكرد.. لان قتل الأطفال و الشابات و الشباب و الأمهات بشكل واسع يؤدي إلى الحد من النسل.

- الشيوخ و العجائز و المعوقين تم نقلهم إلى معتقل الموت (نقرة السلطان) و وضعهم تحت معاملة و ظروف حياتية قاسية بغية إهلاكهم بشكل بطيء.. كما استمعت المحكمة الموقرة إلى شهادات الشهود و إفادات المشتكين .

- وبعد نقل العوائل و نهب القرية قام الجهد الهندسي المتجفل مع القوات العسكرية، بهدم و تفجير الدور و المدارس و المساجد في جميع القرى المنكوبة و الواقعة تسويتها مع الأرض.. و قام بردم العيون و الآبار و مصادر المياه الأخرى .. و تلغيم حدود القرى و اعتبارها محظورة.

- تسنى لعدد كبير من عائلات القرى الهروب صوب الحدود العراقية - الإيرانية خشية الموت المحقق على أيدي أجهزة الأمن والقوات المسلحة العراقية ... "٢٢٣". وقد وجه النظام عفواً عاماً عن الهاربين مما أدى على عودة البعض من تلك العائلات ووجد نفسه أمام نفس المصير الذي حل بمن اعتقل قبل ذلك.

مجزة حلبجة والسلاح الكيماوي (بين المرحلة الأولى والثانية )

يدخل قضاء حلبجة ضمن التنظيمات الإدارية لمحافظة السليمانية التابعة لإقليم كردستان العراق، و"يقع مركز قضاء حلبجة في نهاية سهل شهرزور باتجاه الجنوب الشرقي من مدينة السليمانية ويبعد عن مركز المحافظة مسافة ٨٤ كم"٢٢٤. ومن الناحية التاريخية فقد "استحدث القضاء بموجب فرمان عثماني مؤرخ في سنة ١٨٧٠م"٢٢٥. ووفق تعداد سنة ١٩٨٧ فقد "بلغ عدد نفوس مركز القضاء (٤٠١٥٧) نسمة منهم (٣٧٠٤٩) نسمة يعيشون في المنطقة الحضرية و (٣١٠٨) نسمة يعيشون في المنطقة الريفية"٢٢٦.

ولهذه المدينة الكردية تاريخ طويل يعود إلى ما قبل الإسلام حيث عثر في مواقع أثرية فيها على مواد وأوانٍ تعود لتلك الفترات الموعلة بالقدم، كما توجد فيها تلال أثرية قريب من مركز المدينة مثل "تل بكرأوا الذي يحيط به سور قديم لا زالت أثارها باقية ليومنا"٢٢٧.

---

٢٢٣ راجع: الاتحاد الوطني الكردستاني. مكتب الإعلام المركزي. الإنصات المركزي. ملفات خاصة. نص اللائحة الإيضاحية المقدمة من قبل هيئة الدفاع عن ضحايا الأنفال إلى محكمة الجنايات الثانية في الجلسة ٥١.

٢٢٤ الدليل الإداري للجمهورية العراقية. الجمهورية العراقية. وزارة الحكم المحلي. الجزء الأول. ١٩٨٩-١٩٩٠. ص ١٩٦.

٢٢٥ المصدر السابق نفسه. ص ١٩٦.

٢٢٦ المصدر السابق نفسه. ص ١٩٦.

٢٢٧ المصدر السابق نفسه.

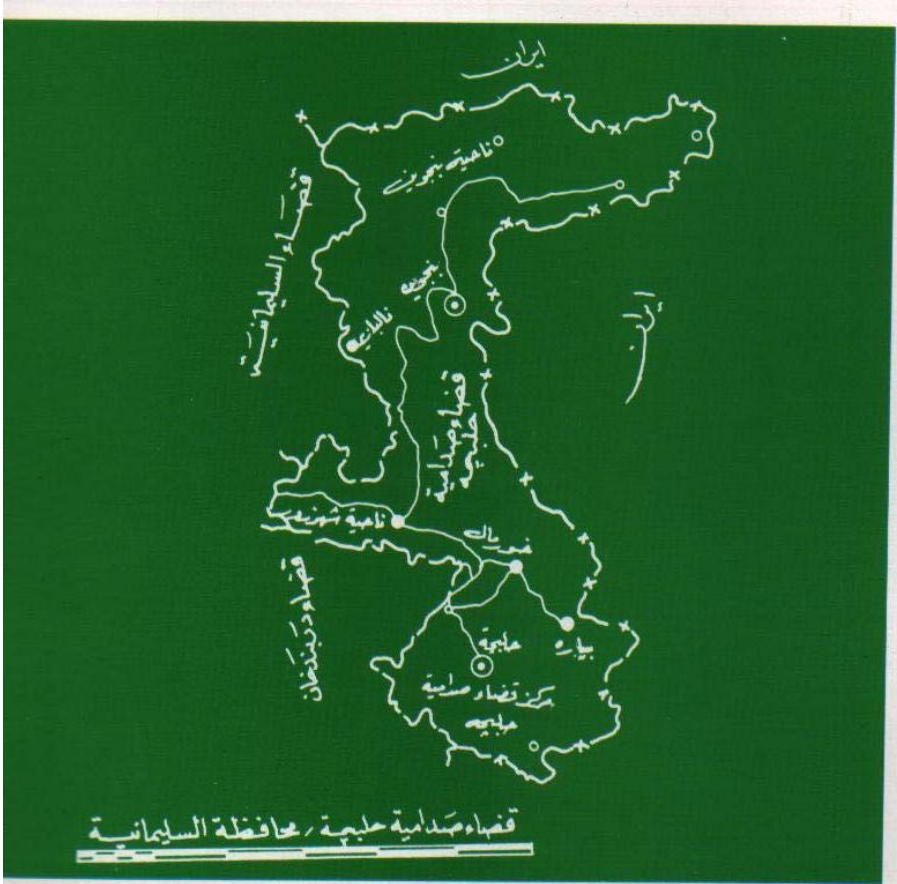
تبعد مدينة حلبجة مسافة تتراوح بين ١٣-١٦ كم عن الحدود الإيرانية، ولكنها تبعد قرابة ٢٤٠ كيلو متر عن بغداد.

بسبب سياسات النظم العراقية السابقة بشكل عام إزاء إقليم كردستان بقيت هذه المدينة متخلفة من الناحية الاقتصادية ولم تستثمر إمكانياتها الاقتصادية وموارد الدولة العراقية لتطوير هذه المحافظة وإنعاش اقتصادها وتطوير مستوى حياة ومعيشة سكانها. وبقي القضاء يعتمد على الزراعة في تكوين الدخل المحلي، إذ كانت غالبية السكان تعمل في الزراعة والثروة الحيوانية، إضافة إلى بعض النشاطات الاقتصادية الصناعية الحرفية المحلية والخدمات الاستهلاكية. وقد عرف القضاء بزراعة الحنطة والشعير والتبغ مع وجود بساتين الكروم والرمان والتوت والخضروات المختلفة، كما عرف الناس هناك بتربية الأغنام والماعز والأبقار والنحل. وفي فترات مختلفة كانت هذه المدينة مصدراً للتبادل التجاري في السوق الرديف (السوق السوداء) بين العراق وإيران، إذ حين كان الحصار يشتد على إقليم كردستان من جانب الحكومات المركزية ببغداد، كان السوق السوداء ينتعش في المدينة ليساهم في إعاشة الكثير من سكان المدينة.

بعد ارتكاب جريمة الكيماوي في حلبجة أطلق صدام حسين على قضاء حلبجة اسم "قضاء صدامية حلبجة" ليذكر البشرية كلها وللأجيال القادمة بالمجزرة التي نفذها هو ونظامه الدموي في مركز المدينة والذي أطلق عليه نفس الاسم. الخارطة التالية التي وضعها النظام تدلل على ذلك: ٢٢٨

---

٢٢٨ الدليل الإداري للجمهورية العراقية. الجمهورية العراقية. وزارة الحكم المحلي. الجزء الأول. ١٩٨٩-



في أعقاب المرحلة الأولى، وقبل البدء بالمرحلة الثانية من عمليات الأنفال وفي إطارها، قامت القوات المسلحة العراقية بتوجيه من النظام العراقي بضرب مدينة حلبچه بمختلف الأسلحة التقليدية ومنها المدافع البعيدة المدى والقنابل العنقودية المحرمة، ثم أمطرتها بالأسلحة الكيماوي، حيث استخدمت القوات المسلحة غاز الخردل وغاز الأعصاب. لم يكن استخدام السلاح لماذا وماذا حصل لهذه المدينة الشهيدة (حلبچه) في السادس عشر من شهر آذار / مارت ١٩٨٨. ٢٢٩

٢٢٩ في خريف العام ١٩٧٨ تركت براغ قاصداً موسكو. وبعد اللقاء بالرفيق عزيز محمد، غادرت موسكو إلى أفغانستان ومنها عبر الحدود الأفغانية الإيرانية على مدينة زاهدان ومنها إلى طهران ثم إلى



كانت الحرب العراقية الإيرانية ما تزال مستمرة وكان النظام قد تلقى ضربات قاسية وكبيرة من القوات الإيرانية. وكانت مناطق كردستان إحدى مواقع القتال بين القوات

الرضائية (أورمية) ومنها إلى راجان في غيران أيضاً، حيث كان مقر السيد مسعود البارزاني، رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني وقائد بيشمرگه حدك، ثم منها إلى خواكورك في كردستان العراق. في هذه الفترة كان النظام العراقي قد وجه ضربة كيميائية إلى سرايا الأنصار الشيوعيين والحزب الديمقراطي الكردستاني في بهدينان. وقد أصيب الكثير من الشيوعيين بعواقب تلك الضربة الكيميائية، وكان بينهم الرفاق ثابت حبيب العاني وحמיד مجيد موسى وتوما توماس وآخرون. وكانت بعض الإصابات ثقيلة تسبب في تعويقات في جسم الرفاق ومنهم والرفيق أبو حيدر (حمزة عبد)، وبعضهم الآخر حصلت له مصاعب في التنفس الرفيق ثابت حبيب العاني (أبو حسان) أو في الرؤية كالرفيق حميد مجيد موسى (أبو داود)... الخ. وحين توجه النظام بحملات الأنفال كنت في منطقة خواكورك البعيدة نسبياً عن منطقة السليمانية، إلا أن أخبار الحملة كانت تصلنا أولاً بأول، وقد فقد الحزب عدداً من رفاقه نتيجة القيادة السيئة والجاهلة لطبيعة حركة الأنصار والعمليات القتالية واساليب الفر والكر للرفيق سليمان يوسف (أبو عامل)، إذ كان مسئولاً عن المكتب العسكري المركزي للحزب الشيوعي ورفض في حينها الإجابة عن طلب مجموعة من الضباط (8 ضباط شيوعيين) حين طلبوا إبداء الرأي بالانسحاب فم يجبهم. ورغم إصراري عليه وصراعي معه واستنجابي بالرفيق عزيز محمد بشأن الموضوع لم تفلح جهودنا في إقناع القائد المغوار للاستجابة إلى طلبنا والطلب منهم بالانسحاب. وبعد فترة كتب لهم برقية يطلب فيها أن يقرروا هم ذلك، وكان الوقت قد تأخر ولم يعد ممكناً الانسحاب، وكانت النتيجة استشهادهم جميعاً. ما يزال الألم يعصر قلبي على هؤلاء وغيرهم من الشبيبة المقدمة التي راحت جراء مثل هذه الشخصيات المناضلة ولكنها الفلاحية الجاهلة التي كلفت الحزب الكثير من الشهداء الأبرار. لم يكن أبو عامل عسكرياً، بل كان ضابط احتياط في الميرة عين في وزارة الدفاع بعد تخرجه فقط وكان عضواً في اللجنة العسكرية الحزبية حين اعتقل في بغداد من قبل البعث. ولكنه أصبح قائد حركة الأنصار الشيوعيين في حركة الأنصار. ولم يكن الرجل أهلاً لهذه المهمة، مع كل احترامي لنضاله وصلابته وعناقه الفلاحي. ورغم اني طالبت المكتب السياسي وفي اجتماعات اللجنة المركزية وبحضوره شخصياً بإنهاء عضويته في اللجنة المركزية، إن الرفاق في م س رفضوا ذلك عملياً وكان سبباً في الكثير من الكوارث التي حصلت للشيوعيين في كردستان العراق. ولا شك في أنه لم يكن الوحيد المسئول عن ذلك، رغم مسؤوليته المباشرة والأساسية لكونه تحمل مسؤولية المكتب، بل يتحملها معه المكتب العسكري كله وم س وجميع رفاق اللجنة المركزية، وأنا منهم أيضاً. كاظم حبيب

الإيرانية والقوات العراقية. وكان النظام يدعي وجود عمل عسكري مشترك بين القوات الإيرانية وقوات البيشمركة الوطنية الكردية. وكانت حلبجة مدينة حدودية مهمة استطاعت قوات البيشمركة الكردية تحريرها من القوات العراقية. ولم يكن للإيرانيين مواقع فيها. وتحت هذا الادعاء ومع البدء بحملة الأنفال قرر النظام ضرب المدينة بالأسلحة التقليدية، وبعضها محرم كالقنابل العنقودية، وبالسلح الكيماوي، بهدف إصابة أكبر عدد ممكن من قوات البيشمركة، وهي قوات كما نعرف متحركة وليست ثابتة في موقع واحد، وإنزال أكبر الخسائر بسكان المدينة وبدورهم ومؤسسات الخدمات العامة. وقد اعتبر النظام هذه العملية موجهة ضد أهالي حلبجة لأنهم يتعاونون مع البيشمركة وهي عملية تأرية انتقامية مروعة ودرس همجي شرس أراد تلقينه للشعب الكردي.

جاء في تقرير نشره موقع يكوبيديا بشأن الوضع في حلبجة ما يلي:

" قبل نهاية الحرب مع إيران هاجم الجيش العراقي بلدة حلبجة والمنطقة المحيطة بها بلا رحمة مستخدماً القنابل ونيران المدافع والأسلحة الكيماوية ودمروا البلدة بالكامل، ومات نتيجة هذا الهجوم ما لا يقل عن ٥ آلاف شخص، ويُعتقد أن الهجوم الذي استمر لمدة ثلاثة أيام ربما ارتفع عدد القتلى فيه إلى حوالي ١٢ ألف شخص. هجوم الجيش العراقي على حلبجة والمنطقة المحيطة بها تضمن استخدام غاز الخردل وغاز الأعصاب والسلاح الكيماوي السيانيد. الهجوم على بلدة حلبجة كان ضمن الحملة سيئة السمعة التي أطلقها الرئيس العراقي السابق صدام حسين ضد الأكراد التي أطلق عليها (حملة الأنفال) " ٢٣٠.

لا شك في أن عدد القتلى بلغ أكثر من ٥٠٠٠ نسمة والجرحى ما يقارب هذا العدد، وبالتالي فإن المنطقة قد تعرضت كلها لعمليات قتل واسعة ليس في المرحلة الأولى من عمليات الأنفال حسب، بل وفي المراحل التالية لها وفي أعقاب مأساة حلبجة. وبالرغم من محاولات البعث الحاكم إنكار ذلك، فقد كتب أحد البعثيين فيما بعد حول حلبجة ما يلي:

" نعود إلى حلبجة، وما جرى فيها، فقد التقيت في عمان أحد علماء الأمة وقد كانت له إقامة في العراق لأكثر من عشر سنوات، يقول لي، سألت وزير الأوقاف العراقي عبد الله

٢٣٠ ويكيبيديا، الموسوعة الحرة. حلبجة. في ١٢/٧/٢٠٠٧.

فاضل (رحمه الله) في حينها عن سبب هذه القسوة في التعامل مع شعب آمن في حلبجه، فكان جواب الوزير له، لقد قامت إيران بتجنيد رجال حلبجه وقد توغل ضباط الاستخبارات الإيرانية إلى هذه المنطقة وقاموا بتدريب رجال هذه القرية على القتال بالكيفية التي تخدم مخططاتهم العسكرية، حيث كانوا يهتمون بدخول الأراضي العراقية من منطقة حلبجه، وفعلاً فقد قامت القرية تقاتل مع الإيرانيين مما كان يشكل حرجاً شديداً لقواتنا المسلحة، وبعد أكثر من رسالة تحذير وإنذار وجهت إلى القرية بضرورة الكف عن هذا الفعل الخياني، وبسبب الخصوصية الجغرافية للقرية مما يشكل عائقاً لوصول قواتنا المسلحة إليها بانسيابية سهلة ضربت المنطقة لسد الثغرة على الإيرانيين من استغلالها للدخول<sup>٢٣١</sup> .

تشير الفحوص الطبية على المصابين بالسلح الكيماوي في حلبجه وكذلك الفحوص المختبرية إلى نتيجتين مهمتين، وهما:

التعرف على غاز الخردل وغاز الأعصاب أولاً<sup>٢٣٢</sup>، وعلى غاز السيانوجين كلوري ثانياً. وتؤكد المعلومات المتوفرة حتى الآن أن العراق كان يستخدم في جميع ضرباته الكيماوية،

---

231 [www.geocities.com/iraq68/halabcha.htm](http://www.geocities.com/iraq68/halabcha.htm) - 12k - [Im Cache](#) - [Ähnliche Seiten](#).

٢٣٢ راجع في هذا الصدد: العبيدي، محمد د. حقيقة ما جرى في حلبجه العراقية (الملف الكامل - الجزء الرابع ج.٤).

articles-to-read.blogspot.com/2005/03/4.html - 98k - [Im Cache](#) - [Ähnliche](#)  
2005٠ MARCH 26٠ [Seiten](#). SATURDAY

تابون (GA): سائل بني إلى عديم اللون والذي يولد بخاراً عديم اللون والرائحة. وهو يدخل إلى الجسم بشكل عن طريق الجهاز التنفسي، ولكنه سام جداً أيضاً من خلال تأثيره على الجلد والجهاز الهضمي. كما أنه أطول مفعولاً بحدود ٢٠ مرة من السارين، إلا أنه غير ثابت (يتحلل) عند خزنه. يعتبر التابون من العوامل الكيماوية القصيرة المفعول .

سارين (GB): سائل عديم اللون والرائحة. والشكل غير النقي منه له رائحة الفاكهة (مشابهة لأنواع من علك الفاكهة)، وهو نوع من العوامل الكيماوية ذات المفعول السريع بإحداث الإصابات. كما أنه من العوامل الكيماوية القصيرة المفعول .

الخردل - لويسيت (HL): هو خليط يستعمل في العمليات أثناء برودة الجو أو للرش في المرتفعات العالية وذلك لكونه ذو درجة إنجماد واطئة .

سواء أكان ذلك في الحرب العراقية - الإيرانية ضد القوات الإيرانية وفي حملاته العسكرية وضرباته الجوية ضد مواقع ومقرات قوات البيشمركة الكردية وقوات الأنصار الشيوعيين في كردستان، غازي الخردل والأعصاب، في حين لم يكن يمتلك الغاز الثالث، وكانت إيران هي التي تمتلكه. وإذ أن من المؤكد أن العراق قد استخدم الأسلحة الكيميائية ضد الشعب الكردي وفي حلبجه وغيرها، فأن على الباحث أن لا يستبعد احتمال مشاركة إيران في استخدام السلاح الكيميائي ضد الكرد أيضاً، وخاصة وأن كل الدلائل تشير إلى أن إيران كانت حينذاك تمتلك الغاز الثالث المسمى (السيانوجين كلوريد). إن عدم إغلاق الباب أمام البحث العلمي في مثل هذا الاحتمال سيتيح للباحثين التحري عن الحقيقة بكل أبعادها وعن كل القوى والجماعات والدول التي شاركت بهذا القدر أو ذاك في دعم تنفيذ تلك الجريمة البشعة بصورة مباشرة أم غير مباشرة إلى جانب النظام العراقي وتلك القوى التي باعت أو وفرت لها السلاح للنظام العراقي.

---

سيانيد الهيدروجين (AC) : هو محلول عديم اللون وسريع الإشتعال، ويذوب في الماء ويبقى ثابتاً به، وله رائحة نواة الخوخ أو اللوز المر، ولكن لا يمكن إكتشافه في بعض الأحيان حتى بتركيزات قاتلة. وسيانيد الهيدروجين أقصر مفعولاً من بقية العوامل الداخلة إلى الدم .

كلوريد السيانوجين (CK) : هو محلول عديم اللون وسريع الإشتعال. وبالرغم من أنه قليل الإذابة في الماء، إلا أنه سريع الذوبان في المذيبات العضوية. وبخاره أثقل من الهواء ومخدش جداً للعين والأغشية المخاطية. وكلوريد السيانوجين عادة ما يكون من العوامل الكيميائية القصيرة المفعول، وهو مادة قاتلة بسرعة.



[www.gwafi.com/gl/thumbnails.php?album=10-23k](http://www.gwafi.com/gl/thumbnails.php?album=10-23k) - Im Cache -

#### Ähnliche Seiten

صورة لضحايا حلبجة من الأطفال وهم كما يبدو من عائلة واحدة من تلك العائلات التي نكبت بهذه المجزرة البشرية.

المشكلة في قضية حلبجة لا تكمن في الذين استشهدوا على أيدي النظام على الرغم من عظم الخسارة البشرية حسب، بل وفي العواقب الوخيمة التي تركتها ضربات الكيماوي على الوعي الفردي والجمعي لسكان حلبجة وكردستان، وكذلك على الوضع النفسي والعصبي للناجين من تلك المجزرة والذين بعضهم الكثير ما زال يعاني من عواقبها الوخيمة على الصحة والكوابيس التي يحلم بها طيلة الفترة المنصرمة والخشية من تكررها. إن المجزرة لم تشمل البشر حسب، بل وكذلك الحيوانات وتلوث التربة والمياه والمزروعات، إذ إن الضربات الصاروخية والسلاح الكيماوي والمدافع وغيرها لم تتوجه ضد مركز المدينة والبشر حسب، بل وضد المناطق المحيطة بحلبجة أيضاً، وكأنها كانت تطارد حتى الهاربين من القصف المتواصل صوب الحدود الإيرانية أو أي منطقة أخرى خارج إطار المنطقة التي تركزت عليها نيران النظام وأسلحته المحرمة دولياً.

وصف بعض " الناجين صورة رهيبة لقنابل بدون صوت نتج عنها دخان أصفر ذو رائحة تشبه رائحة الثوم العفن او التفاح الفاسد حيث قتل المواطنين والنباتات والحيوانات حالاً، كما شوهدت الطيور تتساقط من السماء. كما وأن جثث المتوفين كانت محترقة ومتقرحة وتحولت بعد ذلك إلى لون أزرق غامق" ٢٣٣ .

في اجتماع ضم علي حسن المجيد (المدعو علي كيمايوي) المسؤول الثاني بعد صدام حسين عن جرائم الأنفال ومجزرة حلبجة مع عدد من الكوادر والقيادات المسؤولة عن تلك العمليات قال في تسجيل صوتي في العام ١٩٨٨، أي عام الأنفال وحلبجة ما يلي: "سوف اقتلهم جميعاً بالأسلحة الكيماوية... من عساه أن يعترض... المجتمع الدولي؟ فليذهبوا للجحيم، المجتمع الدولي ومن ينصت إليه، لن أهاجمهم بالمواد الكيماوية يوماً واحداً فحسب، بل سأواصل الهجوم عليهم بالمواد الكيماوية لمدة خمسة عشر يوماً حتى أبيدهم عن بكرة أبيهم). بهذه الذهنية السادية والفاشية والعنصرية المقيتة كان يتحدث المسؤول الأول عن التنفيذ الفعلي للعمليات في كردستان والذي منح صلاحيات مطلقة لتنفيذ تعليمات قائده وبيان عمه الدكتاتور صدام حسين.

إن الناجين من كارثة حلبجة يرون قصصاً واقعية عاشوا المجزرة ساعة بساعة ونجو منها صدفة لا غير. لقد أصيب في هذا المجزرة أكثر من ربع السكان بين قتل وجريح مناصفة تقريباً، في ما عدا أولئك الذين لا يعرف الإنسان ما حصل لهم ولم يسجلوا في سجل الأموات أو المفقودين أو المعتقلين والمقتولين على أيدي جالوزة النظام.

والمأساة الفعلية التي برزت من خلال تلك المجزرة التي تعرض لها سكان حلبجة أن المجتمع الدولي لم يتحرك ليدين من نفذ هذه العملية، بل سكت عليها وبذلت الكثير من الجهود للسكوت عنها وطمطمتهها والابتعاد عن إدانة صريحة للعملية التي نفذها النظام العراقي من قبل مجلس الأمن الدولي.

---

٢٣٣ العبيدي، محمد د. حقيقة ما جرى في حلبجة العراقية ( الملف الكامل - الجزء الرابع ج.٤).

articles-to-read.blogspot.com/2005/03/4.html -98k- Im Cache - Ähnliche  
Seiten.SATURDAY، MARCH 26، 2005

وبسبب تزايد الاتهامات المتبادلة بين العراق وإيران حول استخدام الأسلحة الكيميائية درس مجلس الأمن الدولي هذه المشكلة واتفق على إصدار القرار التالي:

قرار مجلس الأمن في مايس/مايو ١٩٨٨

"أخذاً بالاعتبار تقرير البعثة التي أرسلها الأمين العام للتحقيق بادعاءات استخدام الأسلحة الكيميائية في الصراع الدائر بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية والعراق والصادر في ٢٥ نيسان/أبريل ١٩٨٨ (S/19823) ، فإن مجلس الأمن، متخوف من نتائج البعثة حيث أن الأسلحة الكيميائية لا تزال تستعمل في الصراع وأن استعمالها كان على مستوى أعلى مما كان عليه سابقاً.

وبهذا فإن المجلس:

١. يؤكد الضرورة القصوى للتنفيذ الحازم لبروتوكول منع استعمال الغازات الخائقة والسامة والغازات الأخرى في الحروب وكذلك طرق الحرب البكتيرية الموقع عليه في جنيف في ١٧ حزيران/يونيو ١٩٢٥.

٢. يدين بشدة استمرار استعمال الأسلحة الكيميائية في الصراع الدائر بين إيران والعراق خلافاً للالتزام ببروتوكول جنيف.

٣. يتوقع أن يمتنع الطرفان من استعمال الأسلحة الكيميائية في المستقبل تبعاً للالتزام ببروتوكول جنيف.

٤. دعوة جميع الدول للاستمرار في تطبيق سيطرة شديدة على تصدير مواد كيميائية لأطراف الصراع من التي تستخدم في إنتاج الأسلحة الكيميائية.

٥. قرر الاستمرار بملاحظة هذه المسألة وبيان تصميمه على النظر بتنفيذ هذا القرار".

يتبين من نص القرار أن الدول الكبرى كانت تبتعد كلية عن إدانة طرف دون آخر، وبالتالي اعتبرت الطرفين مشاركان في استخدام السلاح الكيماوي في معاركهما المشتركة واعتبار ذلك خرقاً لمضمون بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥. كما أن القرار تجنب الخوض في

استعمال السلاح الكيماوي ضد سكان حلبجة الذين تعرضوا لاضطهاد النظام حتى قبل قذفهم بالسلاح الكيماوي، بل كرس القرار لاستخدامه في الصراع بين الدولتين. وهو قرار صحيح من جانب وخاطئ من جانب آخر، إذ أن صدام حسين قد مارس استخدام هذا السلاح ضد مواطني الدولة العراقية التي كان يترأسها حينذاك، وبالتالي كان المسئول الأول عنها وعن أمن سكانها جميعاً. ومن المؤسف حقاً أن نشير بوضوح بأن العالم العربي لم تهزه أخبار استعمال السلاح الكيماوي ضد سكان حلبجة، بل سعى الكثير جداً من الكتاب القوميين العرب وغيرهم إلى إنكار تورط صدام حسين ونظامه بها، ورمي الكرة في ملعب الحكومة الإيرانية واتهامها بذلك. لقد كان الموقف عسيراً على الفهم من جانب أي إنسان يمتلك ذرة من الإحساس بإنسانية الإنسان وبشرف الكلمة التي يفترض أن يلتزم بها الكتاب والصحفيون في العراق وفي الدول العربية وفي كل أرجاء العالم. ولقد حاول البعض تسفيه الأمر وبعضهم الآخر شعر في داخله بالارتياح لأنه ينتمي إلى المدارس القومية اليمينية والشوفينية المتطرفة التي تحمل كراهية وحقداً وعداءً لأبناء وبنات القوميات الأخرى، ومنها القومية الكردية التي تطالب بحقوقها المشروعة والعدالة. لقد كانت مجزرة حلبجة نموذجاً صارخاً لما يطلق عليه في القانون الدولي بجرائم ضد الإنسانية وجرائم الإبادة الجماعية. وسنبحث في تفاصيل ومضمون هذه الجرائم في القانون الدولي في نهاية الفقرة الخاصة بحملات الأنفال ومراحلها الثمانية من جهة، ومواقف الدول الكبرى إزاء هذه الحالات والقصف الكيماوي من جهة أخرى.

### المرحلة الثانية

في الوقت الذي كانت وحدات من القوات المسلحة العراقية تقوم بتنفيذ جريمة حلبجة، كانت القيادات العسكرية والأمنية تهيئ مستلزمات المرحلة الثانية من حملة الأنفال. فقد بدأت هذه الحملة بتاريخ ٢٢/٣/١٩٨٨، أي بعد أربعة أيام من الانتهاء من مجزرة الكيماوي في حلبجة واستمرت حتى الأول من شهر نيسان/ أبريل ١٩٨٨ وشملت منطقة قرداغ التابعة لمحافظة السليمانية. تشير المعلومات التي أوردها التحقيق والتي سجلها محامو ضحايا



الأنفال إلى أن الوحدات العسكرية التي ساهمت في هذه العمليات بقيادة اللواء الركن أياد خليل زكي قائد الفيلق الثاني، قد تكونت كما يلي:

- فرقة المشاة /١٥ قوات الفاروق والتي تتكون من:  
لمش /٤٣٦، لمش /١٠٤، لمش /٧٦، كتيبة دبابات النهروان.
  - فرقة المشاة /٣٤ - قوات الحارث و تتكون من:  
لمش /٥٠٢، لمش /٥٠٤، لمش /٩٠، كتيبة الدبابات.
  - الفرقة المدرعة الثالثة - قوات صلاح الدين و تتكون من:  
لمش آلي /٨، لمع /١٢، لمع /٦، فوج المغاوير.
  - فرقة -٥٠ بقيادة العميد الركن زهير يونس علي
  - قيادة الجحفل الخفيف /١ بقيادة العميد الركن سعد شمس الدين
- أمرية القوات الاولى، أمرية الجحفل الوطني /٣، أمرية قاطع قرداغ، قوة طوارئ السليمانية. كما شاركت وحدات اخرى منها:

الصف الكيماوي، طيران الجيش، القوة الجوية، الجهد الهندسي المكلف بتدمير القرى، المجهود الحربي الخاص بفتح الطرق و الممرات الجبلية، وحدات الاستخبارات العسكرية.

وقد كان يطلق هذا الفيلق بقوات البرموك.

مارست القوات المسلحة الأسلوب التقليدي في الحروب حين قامت بحملة قصف جوي ضد السكان الأمنين في القرى التابعة لقضاء قرداغ بهدف دفع السكان على خارج المنطقة وتجمعهم في الملاجئ أو المواقع التي يعتقدون بأنها آمنة أو النزول إلى الطوابق الأرضية من دورهم لاعتقادهم بأنها يمكن أن تحميهم من القصف الجوي أو الهروب باتجاه إلى الطرق العامة بهدف ترك المنطقة. وبعد هذه الخطوة نفذت القوات العسكرية الخطوة الثانية، ألا وهي قصف التجمعات السكانية بالأسلحة الكيماوي بواسطة الراجمات والمدفعة ذات المدى البعيد من معسكرات الجيش العراقي. إن هذه الحملة العسكرية دفعت بالسكان على الهرب

من القرى ومنطقة قرداغ باتجاهها مختلفة ومنها الطريق صوب السليمانية. ولكت القوات المسلحة العاقية كانت قد تحركت وضربت طوقاً حول المنطقة بالكامل بحيث يمكن اصطياد جميع الناس الذي يتحركون باي من تلك الاتجاهات الأربعة. لقد اصبح سكان هذه المنطقة في كماشة القوات المسلحة ولا مفر لهم منها.

يشير التقرير إلى ان قوات الفيلق الثاني بقيادة اللواء الركن أياد خليل زكي قامت بذات العمليات التي نفذت في المرحلة الأولى منحملة الأنفال، أي بعزل وتوزيع الناس إلى مجاميع تم خلالها قتل (٢١٩١١) مواطنة ومواطن كردي بين امرأة وطفل ورجل، ولم يميز القتل بين هؤلاء الناس، إذ كان الهدف قتل أكبر قدر ممكن من الكرد ودفنوا جميعاً في مقابر جماعية. أما المتبقين من الناس فقد نقل المعتقلون إلى نغرة السلطان وتم فيها عزل الرجال عن النساء والأطفال حيث بقوا في الاعتقال ما يقرب من تسعة شهور في ظروف غير إنسانية عانوا من شظف العيش والتعذيب والأهانات المستمرة ومات البعض منهم بسبب تلك المعاملة الشرسة، إذ تشير المطالعة إلى ذلك بالنص التالي:

" قطع المواد الغذائية الضرورية بما فيها المياه الصالحة للشرب، ومنع معالجة المرضى منهم، وتعذيبهم نفسياً و جسدياً و أخضاعهم عمداً لأحوال معيشية يقصد بها اهلاكهم او موتهم فعلياً بشكل كلي او جزئي.. وهذا ما حدث بحيثياته و تفاصيله ووقائعه المثبتة." ٢٣٤.

لقد صبغت دماء ودموع الأبرياء من بنات وأبناء كردستان عيد نوروز وحولته إلى مآتم كبير للشعب الكردي بأسره في المرحلة الثانية من جرائم عمليات الأنفال.

### المرحلة الثالثة

لم نقض اسبوع واحد على نهاية المرحلة الثانية وما اقترن بها من قتل واعتقال وترحيل ووتزايد عدد المقابر الجماعية وتعاطم الأم وعذابات الإنسان الكردي حتى كان النظام قد

---

٢٣٤ راجع: الاتحاد الوطني الكردستاني. مكتب الإعلام المركزي. الإنصات المركزي. ملفات خاصة. نص اللائحة الإيضاحية المقدمة من قبل هيئة الدفاع عن ضحايا الأنفال إلى محكمة الجنايات الثانية في الجلسة ٥١.

هياً ووجه قواته المسلحة وأجهزة الأمن والاستخبارات والمخابرات صوب عمليات جديدة في الأقطب والنواحي والقرى الكردستانية التابعة لمحافظة كركوك. بدأت هذه المرحلة في ٧ السابع من شهر نيسان / ابريل من العام ١٩٨٨ واستمرت حتى العشرين منه، أي ما يقارب الأسبوعين فقط، ولكنها كانت مليئة بالدم والدموع وجثث الضحايا والتهدجير القسري إلى المعتقلات الصحراوية. لقد شملت عمليات هذه المرحلة منطقة گرميان، وطوز خورما تو، وكفري، وكه لار، و جنوب منطقة دربندخان و چمچمال. وكانت هذه المناطق تحت سيطرة الدولة ولم تكن ضمن الحكم الذاتي الشكلي، كما أن نسبة عالية من الرجال كانوا مجندين في القوات المسلحة العراقية وخاضت الحرب ضد إيران وخسرت الكثير من الرجال في تلك المعارك القاسية مع الجارة إيران.

لقد وجه النظام الدكتاتوري الوحدات العسكرية التالية لشن الهجوم الكاسح ضد هذه المنطقة:

- وحدات عسكرية تابعة للفيلق الثاني بأمرة الفريق الأول كامل ساجت:
- فرقة المشاة /١٥، فرقة المشاة /٣٤، فرقة الآلية المدرعة /٣.
- الوحدات التالية التابعة للفيلق الأول بقيادة الفريق الأول سلطان هاشم و تتكون من:
- قوات الجحفل الخفيف بقيادة اللواء سعد شمس الدين.
- الفرقة المدرعة العاشرة بقيادة اللواء خالد الدليمي.
- قوات حماية النفط بقيادة العميد الركن بارق عبدالله.
- والوحدات العسكرية التالية بقيادة أمرية مواقع الفيلق الاول اللواء منذر ابراهيم .
- الجهد الهندسي لتدمير القرى، هيئة اركان الاستخبارات التابعة للفيالق و الفرق،
- الصنف الكيماوي، طيران الجيش، القوة الجوية، الوحدات الامنية التابعة لامن كركوك و السليمانية.

لقد شنت تلك القوات العسكرية حملات واسعة وكثيفة ومركزة جداً وانطلقت من مناطق مختلفة ومحاور مختلفة لتلتقي عند بلدة قادر كرم، ومنها تتوزع صوب المواقع التي حددت لها لضربها ضمن عمليات المرحلة الثالثة. كانت المهمات المسندة إلى هذه القوات واضحة لا تقبل الإبهام أو الجدل:

- تدمير كل شيء يقع في أيديهم أو يواجههم في مجرى العمليات.
  - تدمير القرى وأتلاف المزروعات وقتل الحيوانات وحرق الزرع والضرع.
  - قتل أكبر عدد ممكن من سكان هذه المناطق بغض النظر عن الجنس أو العمر.
  - اعتقال وترحيل وسجن أكبر عدد ممكن منهم إلى المناطق الصحراوية في جنوب العراق.
١. ويشير نص المطالعة الإيضاحية للدفاع عن ضحايا الأنفال إلى ما يلي: " وفي صباح يوم ٢٠/نيسان/١٩٨٨ تم تدمير آخر قرية في منطقة گرميان المسماة (فقي مصطفى) وتم حجز أكثرية ساكنها من القرويين المدنيين ثم عادت القوات العراقية الى قواعدها مبلغة بان جميع اهدافها قد انجزت وفق البرقية المرقمة (١١٣٨٦) في ٢١/٤/١٩٨٨ الصادرة من استخبارات الفيلق الثاني الى مكتب تنظيم الشمال. و بهذا فقد تم تدمير المنطقة وازالت القرى وتخليتها من السكان و سوقهم الى المصير المجهول<sup>٢٣٥</sup>. إلا أن عمليات القتل في هذه المرحلة قد تجاوزت هذا العدد بكثير وبلغ وفق المطالعة الإيضاحية بأكثر من (٣٤٧٧٠) مواطن كُردي، إذ روى أحد المشتكين على المتهمين بجريمة الأنفال المدعو "عبدالهادي عبدالله محمد الذي ادلى بافادته في جلسة ١٣ بتاريخ ٢٠٠٦/١٠/٩ والذي تم القاء القبض على زوجته الحاملة واولاده الصغارو والدته (رابعه حمه توفيق) مع اقاربه في قرية قوليجان المتكونة من (٣٠) عائلة والمؤنفة والمباداة كليا والتابعة لناحية قادركرم فانه قد تم العثورعلى هوية شقيقته (عصمت) وشقيقه (نوري) في مقبرة المثنى في السماوة. و بعدها قتلهم بأوامر نظامية صادرة من المتهم على حسن مجيد الموكل بتنفيذ سياسة القيادة القطرية لحزب البعث و مجلس قيادة الثورة المنحل،و ذلك بقتلهم في مقابر جماعية و باعداد كبيرة جداً تجاوز في هذه العملية بأكثر من (٣٤٧٧٠) مواطن كوردي بين طفل و رجل و امرأة .عليه فان اركان جريمة

---

٢٣٥ راجع: الاتحاد الوطني الكُردستاني. مكتب الإعلام المركزي. الإنصات المركزي. ملفات خاصة. نص اللائحة الإيضاحية المقدمة من قبل هيئة الدفاع عن ضحايا الأنفال إلى محكمة الجنايات الثانية في الجلسة ٥١.

الابادة الجماعية واضحة<sup>٢٣٦</sup>. ويشير الدكتور جبار قادر إلى أن هناك تقديرات تؤكد بأن ١٥٠ ٠٠٠ إنسان من المؤنفلين اخذوا من ساحة عمليات گرميان<sup>٢٣٧</sup>.

#### المرحلة الرابعة

يشير تطور مراحل تنفيذ عمليات الأنفال إلى أن صدام حسين باعترابه واضع الفكرة والمخطط لها قد قرر تنفيذ عملية تمشيط عسكرية واسعة وكاملة لإقليم كردستان العراق بحيث تشمل محافظات الإقليم الأربعة أربيل والسليمانية وكركوك ودهوك وأن تطوق المناطق التي يراد تحقيق التمشيط الموتى فيها ويمنع دخول أو خروج الناس إليها بما يسهم في اعتقال أهالي المناطق، وأن تمارس القتل الواسع والتخريب الأوسع وبث الرعب في نفوس سكان كردستان والعراق كله، إضافة إلى الانتقام من القوى الوطنية المناضلة<sup>٢٣٨</sup> في سبيل الديمقراطية للعراق والحكم الذاتي لكردستان<sup>٢٣٩</sup> ومن أجل إسقاط النظام الدكتاتوري الجاثم على رقاب وصدور الناس.

بدأت عمليات المرحلة الرابعة بعد اسبوعين من انتهاء المرحلة الثالثة وتوجهت صوب مناطق تابعة إلى كركوك والسليمانية وأربيل، وهي: أغلر - شيخ يزيني وطق طق وكويسنجق. وقد توجهت نحوها الوحدات العسكرية التالية وفق نص المطالعة الإيضاحية لهيئة الدفاع عن ضحايا الأنفال:

- قيادة الفيلق الاول التي تتكون من:  
فرقة /٣٨، فرقة المشاة الآلية /٥، فرقة المشاة /٨، فرقة المشاة /٢.
- قوات النصر بقيادة العميد الركن خالد أحمد ابراهيم
- القوات السادسة و الاربعون بقيادة العميد الركن علي احمد محمد.
- قوات حماية النفط بقيادة العميد الركن بارق عبدالله الحاج حنطة.

---

٢٣٦ المصدر السابق نفسه.

٢٣٧ قادر، جبار د. الأنفال: تجسيد لسيادة الفكر الشمولي والعنف والقسوة. في مجلة كركوك. العدد

١١. ٢٠٠٢. ص ٢٢٢.

- أمرية مواقع الفيلق الاول بقيادة العميد الركن علاء محمد طه .
- مفارز طوارئ الامن في السليمانية و كركوك، الجهد الهندسي لتدمير القرى، هيئة اركان الاستخبارات التابعة للفيالق و الفرق، الصنف الكيماوي، طيران الجيش، القوة الجوية، الاستخبارات العسكرية. ٢٣٨

لقد كانت الخطة العسكرية التي وضعت ونفذت في هذه المرحلة لا تختلف كثيراً عن المرحلة التس سبقتها، إذ أنها كانت تسعى على ضرب المناطق بالمدفعية البعيدة المدى وبالراجمات وصواريخ عبر الطيران اعسكري لتدفع بالناس إلى مواقع تجمعات تجبر عليها او تختفي في مخابئ أو تسير باتجاهات مختلفة للهروب من مناطق سكنها التي تتعرض للقصف العسكري. وحين تتم هذه المرحلة يبدأ العمل بالسلح الكيماوي لقتل أكبر عدد ممكن من الناس لكي لا يجبروا على اعتقالهم وتهجيرهم او قتلهم باساليب أخرى، ومنها دفنهم في قبور جماعية. وقد استشهد في هذه المرحلة من العمليات، التي بدأت في الثالث من أيار /مايس ١٩٨٨ وانتهت في ١٩٨٨/٥/٨، أي ستة ايام فقط، (٢٨٥٥٠) مواطناً كُردياً من الجنسين ومن مختلف الأعمار بمن فيهم الأطفال الرضع. وقد "تم العثور على رفات معظمهم في المقابر التي تم نبشها من قبل الخبير الدولي الدكتور مايكل ترنبيل في السماوة" ٢٣٩. إن العائلات التي سلمت من القتل تم اعتقالها وحصرها في مواقع تجميع المونفلين لتهجيرهم على الصحراء الجنوبية ليزوقوا العذاب الفاشي على ايدي جلاوز النظان الذين تدربوا على القسوة والسادية المرعبة. كما أن أكثر من ألفي شخص من سكنة الكثير من القرى والقصبات والنواحي والأقضية التي هوجمت قد سجلوا في عداد المفقودين.

إلا أن من المهم في هذا الصدد أن يطلع القارئ والقراء على البرقية التي وجهها اللواء الركن قائد الفيلق الاول سلطان هاشم احمد بتاريخ ٧ /مايس-أيار /١٩٨٨ برقم ١٨٠٧ إلى علي حسن المجيد، مسؤول مكتب تنظيم الشمال، وإلى المتهم حسين رشيد التكريتي،

٢٣٨ راجع: الاتحاد الوطني الكردستاني. مكتب الإعلام المركزي. الإنصات المركزي. ملفات خاصة.

نص اللائحة الإيضاحية المقدمة من قبل هيئة الدفاع عن ضحايا الأنفال إلى محكمة الجنايات الثانية في

الجلسة ٥١.

٢٣٩ المصدر السابق نفسه.

معاون رئيس أركان الجيش، وصابر الدوري، مدير الاستخبارات العسكرية العامة، في ما يلي نصها:

" بعون الله تعالى وعزيمة المقاتلين من ابناء العراق الغيارى، تمكنت قيادة الفيلق الاول والوحدات الملحقة بها من قيادة قوات النصر بقيادة العميد الركن خالد احمد ابراهيم، وقيادة القوات السادسة والاربعون بقيادة العميد الركن علي احمد محمد صالح، وقيادة قوات جحفل الدفاع الوطني /١/ بقيادة العميد الركن سعد شمس الدين، وقيادة حماية النفط بقيادة العميد الركن بارق عبدالله الحاج حنطة، وأميرية مواقع الفيلق الاول بقيادة العميد الركن علاء محمد طه، ومفارز طوارئ السليمانية من تنفيذ عملية الانفال الرابعة. حيث تم مهاجمة تواجد وتجمعات المخربين التي هربوا اليها بعد تدمير مقراتهم في عمليات الانفال السابقة، وقد تقدمت قطعاتنا باكثر من ١٣ اتجاه وسحقت الخونة في كل من: سورقاوشان، طوثته ثة وعه سكه ر، ضه مي ريّزان، كليسه، بوطد، طه وره دي، بولقاميش، كومشين، شيوه جان، كنداغاج، شيخ بزيني، فقي ميرزا، وته ثه كوره، سيّ طردكان، وشوكير)... و حيث تم قتل عدد منهم والقاء القبض على أعداد أخرى، وتم الاستيلاء على أعداد كبيرة من الأسلحة والآليات والمعدات والمواد الغذائية والطبية التي زودتهم بها أسيادهم من خارج الحدود، والعمل الجاد لتفتيش الغابات والوديان وتهديم القرى في عموم عمليات الأنفال الرابعة .. والحمدلله على نصره انه نعم المولى ونعم النصير.

الموقع - اللواء الركن قائد الفيلق الاول - سلطان هاشم احمد ٢٤٠٠.

المراحل الثلاث التالية (الخامسة و السادسة و السابعة)

غالباً ما تدمج المصادر التي تبحث في موضوع الأنفال المراحل الثلاث التالية: المرحلة الخامسة والسادسة والسابعة، بسبب كونها كانت من حيث الفترة متقاربة بل ومتداخلة أولاً ولأنها شملت في آن واحد مناطق عديدة من إقليم كردستان إذ أنها انتشرت في مناطق واسعة

تمتد في محافظات أربيل والسليمانية وكركوك ودهوك (مناطق باليسان وهيران و شقلاوة و سماقولى دولى ئالان وراوندوز).<sup>٢٤١</sup> بدأت هذه المراحل الثلاث في الخامس عشر من الشهر الخامس وامتدت حتى اليوم الثامن والعشرين من شهر آب/أغسطس من العام ١٩٨٨، أي أن الحملة الجهنمية استمرت طوال ١٠٦ يوماً، إذ كانت قد بدأت بعد انتهاء المرحلة الرابعة بثمانية ايام فقط.

شاركت في هذه العملية الواسعة والكثيفة وحدات عسكرية كثيرة من القوات المسلحة العراقية بكل أصنافها، إضافة إلى الأجهزة الأمنية والمخابراتية والاستخباراتية التي تميزت بالشراسة والعدوانية الفائقة، غذ أنها تعتبر من أكثر القوات إخلاصاً للنظام الدكتاتوري وصدام حسين. ووفق المعلومات الني أورها تقرير لجنة الدفاع عن ضحايا الأنفال، (وتعتبر معلومات اللجنة ذات ثقة عالية)، فأن الوحدات العسكرية التي ساهمت في مجازر هذه المراحل هي:

– الفيلق الخامس: (قوات العمورية) بقيادة العميد الركن يونس محمد الذرب و التي تكونت من:

فرقة المشاة /١٦ (قوات نو الفقار)، فرقة المشاة /٤ (قوات القعقاع)، فرقة المشاة /١ (قوات ابو عبيدة)، فرقة المشاة /٧ (قوات المنصور).

– وحدات من الفيلق الاول.

– الجهد الهندسي و يتكون من مجموعات من البلدوزرات و الشوفلات و مكائن العمل، طيران الجيش، القوة الجوية، الصنف الكيماوي، زمرة العتاد الخاص (أي السلاح الكيماوي)، وحدات الاستخبارات العسكرية.

وزع النظام العراقي ضرباته للسكان الكُرد بالسلاح الكيماوي على بداية الحملة وقبل نهايتها ففي يوم ١٥/٥/١٩٨٨ ضرب قرية "وه ري" بالسلاح الكيماوي وحول أعياد القرية إلى مآتم حقيقي حيث قام الأهالي بدفن ٣٧ شهيداً في الحال، وفق ما جاء في شهادة أحد

---

٢٤١ المصدر السابق نفسه.



سكان القرية. ثم قام يوم ٢٣/٥/١٩٨٧ بضرب قرى باليسان و هيران و ملكان و الاودية المحيطة بها. بعدها قام بضرب قرى أخرى كثيرة أدت إلى حالتين إما الموت المحقق للناس أو الهروب منها قبل بدء تلك الضربات بعد أن سمع الناس ما جرى في القرى الأخرى من قرى كُردستان. ولكن الهاريين من جحيم الفاشية لم يسلموا من ملاحقة الطائرات الحكومية وسمومها وصواريخها، إذ كانت تلاحقهم على طريق الهروب أو في الكهوف ولا تميز بين النساء والرجال، فكل كُردي هو عدم مباشر لهذه المجموعة الهمجية من العنصريين الصداميين. وبهذا الأسلوب الهمجي استطاعت تلك الهجمات قتل الكثير من الناس من النساء والأطفال والرجال من مختلف الأعمار. ويشير التقرير المشار إليه إلى أن ثلاثة أرباع سكان القرى المهاجمة قد تم قتلها بطرق شتى، وأن صدا حسيهن كان على علم تام ويومي بمجرى مراحل عمليات الأنفال، إذ أن البرقيات المتبادلة بين قادة الوحدات العسكرية و صدام حسين تؤكد ذلك فعلى سبيل المثال لا الحصر نورد ما يلي:

" كتب العميد يونس محمد الذرب قائد الفيلق الخامس الى رئاسة اركان الجيش البرقية السرية المرقمة (١٠٤٩) في ٣٠/مايس/١٩٨٨ ذكر فيها انه يطلب تنفيذ عمليات الانفال السادسة و طلب الموافقة على ذلك وحصلت الموافقة على تنفيذها بموجب البرقية المرقمة (٢٥٤٤) في ٢٥/حزيران/١٩٨٨، وذلك بتدخل مباشر من القائد العام للقوات المسلحة العراقية المدان صدام حسين<sup>٢٤٢</sup>.

#### المرحلة الثامنة والأخيرة

لقد فقد الشعب الكُردي خلال المراحل السبع الفائتة الكثير من الشهداء من الفلاحين والناس القرويين وكذلك جمهرة من قوات البيشمركة / الأنصار، إضافة إلى تدمير القرى والبساتين المثمرة في ربوع كُردستان، إذ حولها النظام إلى ساحة حرب دموية طاحنة ومن جانب واحد، إذ أن الفلاحين وسكان القرى الريفية كانوا عزلاً من السلاح والدرية على مواجهة القوات العراقية المسلحة تسليحاً عالياً. وقبل نهاية الحملة السابعة توقفت الحرب

---

٢٤٢ المصدر السابق نفسه.

العراقية - الإيرانية وتوقع بعض الناس أن النظام سيوقف عمليات الأنفال ضد الشعب الكردي، فالنظام العراقي رغم توقف الحرب العراقية الإيرانية في الثامن من شهر آب/أغسطس ١٩٨٨، فإن المراحل الثلاث الأخيرة لم تنته إلا في الثامن والعشرين من هذا الشهر. إلا أن الكثير من الناس قد توقعوا أن يقوم النظام بتشديد معاركه ضد الشعب الكردي وقوات البيشمركة/ الأنصار بسبب تفرغه من الحرب ورغبته في تصفية هذه المرحلة. لهذا بدأ في الخامس والعشرين من شهر آب / أغسطس من نفس العام المرحلة الثامنة والأخيرة ولم تتوقف إلا في السادس من أيلول / سبتمبر ١٩٨٨. وقد هيأ النظام لهذه المرحلة الوحدات العسكرية التالية وأعطى أمر تنفيذها لقائد الفيلق الخامس الفريق الأول الركن يونس محمد الذرب الذي كان قد رقي عسكرياً من عميد ركن إلى فريق أول قبل البدء بحملة الأنفال الثامنة: ٢٤٣

- فرقة المشاة /١٦ قوات ذو الفقار و المتكونة:  
لواء المشاة /١، لواء المشاة /٥٠٥، لمش /٦٠٦ .
- فرقة المشاة /٤ قوات القعقاع و المتكونة:  
لمش /٢٩، لمش /٩٦، لمش /٥ .
- فرقة المشاة /١(قوات ابو عبيدة)و المتكونة من:  
لمش آلي /١، لمش آلي /٢٧، لمع /٣٤ .
- فرقة المشاة /٧(قوات المنصور) و المتكونة من:  
لمش /٣٨، لمش /٣٩، لمش /١١٦ .
- الجهد الهندسي و يتكون من مجموعات من البلدوزرات و الشوفلات و مكائن العمل، طيران الجيش، القوة الجوية، الصنف الكيماوي، المجهود الحربي الخاص بفتح الممرات الجبلية، وحدات الاستخبارات العسكرية.

---

٢٤٣ راجع: الاتحاد الوطني الكردستاني. مكتب الإعلام المركزي. الإنصات المركزي. ملفات خاصة. نص اللائحة الإيضاحية المقدمة من قبل هيئة الدفاع عن ضحايا الأنفال إلى محكمة الجنايات الثانية في الجلسة ٥١.

وتؤكد المعلومات الموثقة إلى أن عدد ألوية المشاة الذي شارك في عمليات الأنفال الثامنة بلغ ٣٨ لواءً، إضافة إلى لوائين للدبابات وثلاثة كتائب مدفعية. لقد شملت المعارك الأفضة والنواحي التابعة إلى محافظة دهوك والمناطق المحيطة بها. فشملت زاخو، العمادية، بيكوف، بارزان، زاويته، سرسك وأتروش.

مارست القوات المسلحة العراقية نفس الأساليب التي مورست في المراحل السبعة السابقة، أي قصف المناطق السكنية ودفن الناس إلى الهروب أو التجمع في مناطق يعتقد أنها آمنة ثم ضرب السكان بالسلاح الكيماوي واصطياد من يستطيع الهروب بعد غلق الحدود مع تركيا بقوات عسكرية كثيرة ثم البدء بتمشيطها وقتل الناس فيها وتدمير دور السكن والمزارع وكل القرى التي تمر بها القوات المسلحة العراقية، فمن لم يمت بالكيماوي ما بغيره .. هكذا كان المخطط.

ويصف بعض الشهود الذي أدلى بشهادته أمام محكمة الجنايات العليا العراقية الثانية المختصة لجرائم الأنفال المجزرة التي ارتكبت في قريته على النحو التالي بعد أن فشلوا العبور إلى تركيا وعودتهم إلى قريتهم:

وجدوا في القرية " افراد من الجيش العراقي .. حيث القوا القبض عليهم في يوم ٢٨/٨/١٩٨٨ .. و قام قائد الوحدة العسكرية المرابطة هناك بالاتصال لاسلكياً مع قائد الجيش في المنطقة وافهمه بوجود عوائل من اهالي قرية كوريمي في قبضتهم .. فامرهم القائد بتطبيق التعليمات .. مما قام الضابط بعزل الرجال عن النساء والاطفال .. حيث بلغ عدد الرجال (٣٣) رجلاً و امر جنوده باطلاق النار على الرجال بعد ان امرهم بالأصطفاف و تم رميهم جميعاً بالسلاح الناري .. و قتل ٢٨ شخصاً و نجى منهم (٥) وهم كل من عبدالقهار خليل محمد و عبدالكريم نايف حسن و ابابكر علي سعيد و اثنان اخران و قد ادلو بشهادتهم امام هذه المحكمة<sup>٢٤٤</sup> . ويقدر عدد الذين استشهدوا في هذه الحملة بأكثر من ٢٥ ألف إنسان من مواطني كردستان.

---

٢٤٤ المصدر السابق نفسه.

## طبيعة وعواقب مجازر الأنفال بالأرقام

في السادس من ألول /سبتمبر أعلن صدام حسين قرار العفو العام وتوقفت عمليات حملة الأنفال الإجرامية ضد الشعب الكردي وضد بقية القوميات القاطنة في إقليم كردستان العراق.

ولكن ما هي عواقب هذه العمليات الإجرامية التي يصعب تصور ساديتها وقسوتها وبشاعة كراهية الشوفينيين لأتباع القوميات الأخرى.

١" تدمير (٢٤٥١) قرية وازالتها من على وجه الارض.

٢) تدمير اكثر من (١٣٤٤) مدرسة ابتدائية و متوسطة.

٣) تدمير اكثر من (٢٠٢٧) مسجداً و جامعاً.

٤) أنفلة (١٨٢٠٠٠) نسمة من مواطني كوردستان بين قتل و معدم و مفقود.

٥) هروب مئات العوائل الى ايران و تركيا، تاركة جميع ممتلكاتها، وحرمانها من العيش على ابائهم و اجدادهم.

٦) الاستيلاء على ممتلكات المواطنين في جميع القرى المشار اليها اعلاه من الاثاث البيئية،الساحبات الزراعية،الحاصدات،السيارات و غيرها من الادوات العدد الزراعية، المحاصيل الزراعية، البذور المخزونة و المواد الغذائية.

٧) تدمير البيئة الطبيعية و حرق المراعي و البساتين و الغابات في المنطقة.

٨) القضاء على الثروة الحيوانية في المنطقة سواءً عن الطريق النهب و اهلاك الحيوانات بموجب قرار على حسن المجيد .

٩) تدمير و ردم عيون الماء و اباره و تخريب مصادره.

١٠) اتباع سياسة الارض المحروقة و عدم الابقاء على اي مظهر من مظاهر الحياة .

١١) تلغيم المنطقة بالالغام ضد الافراد و الآليات لمنع عودة الحياة اليها<sup>٢٤٥</sup>.

فما هي الأدوات والأسلحة التي تم بها تنفيذ عمليات الأنفال؟ وفي الإجابة عن هذا السؤال يفترض أن نستند إلى الأحاديث الرسمية التي أدلى بها المسؤولون العراقيون بشأن الحملات العسكرية وفي مقدمتهم على حسن المجيد قائد فرع الشمال. وفق المعلومات المتوفرة يمكن القول بأن النظام المستبد بقيادة الدكتاتور صدام حسين مارس في كردستان خلال عمليات الأنفال ما يلي من الأساليب:

١. استخدام الأسلحة الكيماوية: وهذا ما يتحدث عنه قائد الحملات بنفسه بعد أن كان قد قطع شوطاً بعيداً في حملات الإبادة الجماعية. ففي اجتماع عقد بتاريخ ٢٦ ميس/ ١٩٨٨ لمكتب تنظيم الشمال ومسؤولي حزب البعث في محافظات الشمال، أي في أعقاب ضربات الأسلحة الكيماوية التي أنزلها النظام بمدينة حلبجة، قال علي حسن المجيد ما يلي: "كل قوات الجيش العراقي لم تستطع أن تفعل ما فعلناه نحن، لأن هذا (أي التهجير) يوجعهم من الأعماق، يقتلهم. المخربون ينظرون إلى الأوامر والتعليمات، الأوامر ليست فيها القوة والحماس الكافيتين، الأوامر السابقة كانت أقوى مائة مرة، ولكن لم تتفق مع قناعات وإيمان الذين كانوا ينفذونها. الآن توجد هذه القناعة. قلنا سنبدأ بتنفيذ عمليات التهجير في الوقت الفلاني وبعون الله نفذناها في كل مكان. في نفس اليوم (من عام ١٩٨٧) هؤلاء استولوا على قره داغ كانتقام. طلب جلال الطالباني مني أن أفتح معه قناة خاصة للاتصال. في ذلك المساء ذهبنا إلى السليمانية وضربتهم بأسلحة ومعدات خاصة<sup>٢٤٦</sup>. وقد حصل ذلك فعلاً إذ استخدم السلاح الكيماوي من جانب قوات النظام. ويواصل علي حسن المجيد حديثه المسجل فيقول: "هذا كان جوابي. لذلك نحن نستمر على التهجير. أنا قلت للمستشارين بأنه قد تقولون نحن نحب قرانا ولا نريد تركها، قلت لأحدهم أنا لا أستطيع أن أترك قريتك تبقى في مكانها، لأنني سأضربها بالأسلحة الكيماوية وعندها ستفنى فيها أنت وعائلتك. يجب أن تتركها حالاً، لأنني لا أستطيع أن أقول لك متى سأضربها بالأسلحة الكيماوية. أنا أبيدهم جميعاً بالأسلحة الكيماوية لأرى من يتكلم؟ المجتمع الدولي؟ اللعنة على المجتمع الدولي وعلى الذين يستمعون إليه . حتى لو توقفت الحرب مع إيران

---

٢٤٦ بابان، طه. عالم الكرد المرعب. الكتاب الأول (تحقيق وتأليف). سلسلة كتب. كردستان العراق.

مارس ٢٠٠٢. ص ٣٣٤.

وينسحب الإيرانيون من جميع المناطق التي احتلوها، فأنا لا أتفاوض مع هؤلاء ولا أوقف التهجير. هذه هي نيتي، وأريد أن تعرفوها جيداً وعندما ننهي من التهجير نبدأ بمهاجرتهم من كل الجهات وندك معاقلهم وخنادقهم حسب خطة عسكرية منظمة<sup>٢٤٧</sup>. ولنستمع إليه كيف يتحدث بحماس وتصميم وتلذذ حين يقول: "وفي هذه الهجمات سنعيد ثلث أو نصف المناطق التي يسيطرون عليها، (ويقص هنا قوات الپيشمرگه. ك.حبيب). إذا استطعنا استعادة ثلث تلك المناطق حينذاك سنطوقهم في جيوب صغيرة ثم نضربهم بالأسلحة الكيماوية. أنا لا أضربهم ليوم واحد فقط، بل سأضربهم باستمرار بالأسلحة الكيماوية على مدى خمسة عشر يوماً. بعد ذلك سأعلن بأنه يسمح لكل من يريد تسليم نفسه مع سلاحه. عندها سأطبع مليون نسخة من ذلك الإعلان وأوزعها على الشمال وباللغة العربية. .. أنا لا أذكر اسم الأسلحة الكيماوية لأن هذا محظور، ولكنني أقول سأفتك بكم بالأسلحة القاتلة الحديثة. هكذا أهددهم وأحثهم على الاستسلام<sup>٢٤٨</sup>. ولكن الجراد لم يقف عند حد التهديد بل مارس وعلى نطاق واسع استخدام الأسلحة الكيماوية ضد الشعب الكردي وقواه المسلحة<sup>٢٤٩</sup>. فوفق المعلومات المدققة كان العراق قد اشترى وأنتج في آن واحد وبمساعدة ودعم كبيرين من عدد مهم من دول العالم الشرقية والغربية الكثير من أسلحة القتل الجماعي (الكيماوية والبايولوجية). وكانت الدول الغربية هي الأكثر تزويداً له بما يحتاج إليه لإنتاج الأسلحة الكيماوية محلياً. واستخدم منها غاز الخردل وأنتج منه ٣٥٠ طناً، غاز الأعصاب تابون ٨١٢ طناً، واستورد ٢٥٠ طناً من مادة VX القاتلة<sup>٢٥٠</sup>. واستخدمت القوات المنفذة للعمليات الحربية ضد شعب كردستان هذه الأسلحة ضد ٢٨٠ قرية كردية وتسببت في استشهاد ٢٥٠٠٠ مواطنة ومواطناً كردياً بأعمار مختلفة، إضافة إلى

---

٢٤٧ المصدر السابق نفسه. ص ٣٣٤/٣٣٥.

٢٤٨ المصدر السابق نفسه. ص ٣٣٥.

٢٤٩ استخدم النظام العراقي الأسلحة الكيماوية في حربه ضد إيران وأدت إلى ٦٠٠٠٠ إصابة، مات منهم ١٦٠٠٠ إنسان إيراني بغاز الخردل و٥٥٠٠ إنسان إيراني بغاز الأعصاب تابون. راجع الأنفال رقم

٢٠٠٠/١ ص ١٩٤.

٢٥٠ المصدر السابق نفسه. ص ١٩٤.

مثل هذا العدد من المصابين بها. وتبقى حلججه، هذه المدينة الكُردية الرائعة، تبقى رمزاً شاخصاً لجريمة النظام في استخدام السلاح الكيميائي ضد شعبها واستشهاد ما يقرب من ٥٠٠٠ إنسان كُردِي و عدد مماثل من المصابين بالأسلحة الكيميائية. ولم تكن عواقب استخدام هذه الأسلحة قتل وإصابة عدد كبير من الناس الأبرياء فحسب، بل برزت أيضاً في تلوّث الأرض الكُردستانية وبمساحات واسعة ومياه الأنهر والعيون والمزروعات، كما نفق عدد كبير من الحيوانات بسبب تعدد مواقع استخدامها وتنوع الأسلحة الكيميائية المستخدمة. ومعوف للجميع أن النظام أنتج الأسلحة الجرثومية التي تتسبب بالإصابة بأمراض كثيرة وموت محقق ومنها بتولنوم، وانثراكس وأفلاتوكسين وغاز كنكرين وديسين، وعفن الحنطة الذي يتسبب في تلف مخزون الحنطة. وليست لدينا معلومات مدققة عن مدى استعمالها من جانب القوات الخاصة ضد مناضلي كُردستان العراق.

عمد النظام إلى تدمير كامل ٣٨٣٩ قرية كُردية بعدد متباين من النفوس في كل منها<sup>٢٥١</sup>، وتدمير المزروعات والحيوانات فيها. ومن أجل إنجاز الحملة العسكرية على شعب كُردستان استخدمت قوات النظام القصف الجوي قاذفة بالأسلحة المحرمة دولياً ومنها النابالم والأسلحة الانشطارية، كما استخدم المدافع الثقيلة لهذا الغرض. ولم تقصف هذه القرى بعد تخليتها من السكان باستمرار، بل خربت على رؤوس ساكنيها في غالب الأحيان. وكنت أحد شهود الجرائم البشعة التي ارتكبتها القوات المسلحة العراقية عبر عمليات القصف والتدمير الواسعين للقرى الكُردية في المناطق الريفية في مختلف مناطق كُردستان العراق وعلى امتداد الفترة الواقعة بين ١٩٨٢-١٩٨٨، ولكن بشكل خاص في عامي ١٩٨٧ و١٩٨٨. وكان بعض تلك القرى قد مسحت بالأرض وأخرى ما تزال أطلالها شاخصة توجه أصابع الاتهام لنظام لا ضمير له ولا وازع يردعه عن غيّه.

---

٢٥١ تختلف الدراسات والتقارير المتوفرة لدي حول عدد القرى التي قام النظام بتدميرها خلال حربه ضد الشعب الكُردِي، والمعلومات المتوفرة إلى أن النظام قام عموماً بتدمير ٤٥٠٠ قرية على امتداد الفترة المنصرمة. ولكنه دمر ٣٨٣٩ قرية حتى نهاية عام ١٩٨٩، في حين أن التدمير لم يتوقف بعد ذلك، إذ تواصل أيضاً وبالتالي ارتفع عدد القرى المدمرة حتى بلغ ما أشرنا إليه في هذا الهامش، والذي يرد عند الأستاذ طه بابان في كتابه عالم الكُرد المربع. مصدر سابق. ص ٣٥٦.

قام النظام بعمليات تمشيط واسعة لأغلب القرى والأرياف الكُردية قام خلالها بحجز سكانها وتجميعهم في مراكز معينة، ثم نقلهم بشاحنات إلى مناطق مجهولة بهدف تصفيتهم جسدياً. كتب السيد طه بابان، صاحب كتاب "عالم الكُرد المرعب"، وهو يمارس وظيفة حاك أول ومدير العدل العام في حكومة إقليم كُردستان العراق، حول عمليات التمشيط هذه والتي استند فيها إلى شهادات عدد كبير جداً من الكُرد سوا ممن تعرضوا مباشرة لتلك المحن أم الذين كانوا في الپيشمرگه واطلعوا على تفاصيل ما كان يجري في حينها، كتب ما يلي: "تقوم قوات كبيرة من الجيش والجاهش بإحاطة المنطقة التي يراد ترحيل سكانها لمنع أي شخص يريد الإفلات وبعد ذلك تحاصر قوات أخرى القرى .. لجمع سكانها بدون استثناء ومن ثم نقلهم في سيارات الحمل العسكرية إلى أحد مراكز التجميع ولم يكن يسمح لهم بحمل أي شيء من مقتنياتهم اللهم إلا الأشياء التي يمكن وضعها في الجيب .. أما بقية مقتنياتهم من الحيوانات والمنقولات فأن الجنود والجوش كانوا يستلون عليها ومن ثم يحرقون القرية أو يفجرونها بالديناميت أو يهدمونها بالجرافات .. في مراكز التجميع عزلوا المتقدمين في السن وأرسلوهم إلى سجن (نقرة السلطان) أما البقية من الأطفال والنساء والرجال والذي بلغ عددهم كما قلنا مئة واثنتان وثمانون ألفاً فقد أرسلوا إلى جهة مجهولة إلى الموت!"<sup>٢٥٢</sup>. ثم يواصل الكاتب فيقول: "قد يتساءل البعض ولماذا لم يعزلوا الأطفال الأبرياء أيضاً؟ الجواب أن عزل المتقدمين في السن لم يكن بدافع إنساني حتى يشمل الأطفال الأبرياء .. لقد وجدوا أن المتقدمين في السن لا خطر منهم أنهم لا ينجبون ولا يحملون السلاح وسوف يموتون عاجلاً أو بعد وقت قصير أما الأطفال فسوف يكبرون ويصبحون مصدر خطر ثم ماذا يفعلون بهذا الجيش العرمم من الأطفال أين يضعون تلك الألوف المؤلفة أنهم يخلقون لهم مشكلة كبيرة إذاً خير للحكومة أن يموتوا من آبائهم وأمهاتهم !! وهو ما حصل"<sup>٢٥٣</sup>.

٢٥٢ بابان، طه. عالم الكُرد المرعب. الكتاب الأول (تحقيق وتأليف). سلسلة كتب. كُردستان العراق.

مارس ٢٠٠٢. ص ٣٥٦.

٢٥٢ المصدر السابق نفسه. ص ٣٥٧/٣٥٦.



٤. تشير المعلومات المتوفرة إلى أن النظام كان قد شكل بعض الفرق الخاصة التي أخذت على عاتقها تصفية هذه المجاميع الكبيرة من السكان من خلال قتل عشرات الألوف منهم ودفنهم جماعياً أو دفنهم وهم أحياء في حفر واسعة والدوس على قبورهم الجماعية وتسوية الأرض بالجرافات التابعة للقوات المسلحة. ولم ينج من هذه المجازر في الغالب الأعم لا الأطفال ولا النساء ولا المرضى من الشباب والشابات. وكان الفاعلون، وهم أدوات ذات نزعات سادية بيد الجلاذ، يسلبون ضحاياهم كل ما هو ثمين. في فترة الاحتلال النازي الألماني لجيكوسلوفاكيا أثناء الحرب العالمية الثانية قامت القوات الألمانية بمطاردة مناضلي المقاومة الشعبية وقتلهم، كما كانت تقوم بعمليات ثأرية حيث تحرق القرى والبيوت بسبب تلك العمليات. ومن بين أعمال الانتقام الجماعية التي مارسها الجيش الألماني الهتلري بسبب قتل الحيك لممثل الحماية الإمبراطورية الألمانية تلك العملية البشعة التي تمت في مدينة لديتسة، التي كان سكانها من عمال المناجم. توجهت القوات الألمانية إلى هذه المدينة في ١٠/٦/١٩٤٢ وسوتها بالأرض تماماً، وجمعت كل رجال القرية في ساحتها الوحيدة وصوبت نيران رشاشاتها إلى صدور هؤلاء الرجال وقتلهم عن بكرة أبيهم أمام أنظار أمهاتهم وزوجاتهم وأخواتهم وأطفالهم فسقط الجميع متلاحمين بأجسادهم القوية، وصبغت دماؤهم أرض الساحة بلونها. ثم جاءت القوات الألمانية بالجرافات ودفعت بالجثث إلى حفرة كبيرة كانت قد هيأتها لهذا الغرض ثم وارتهم التراب. بعد ذلك ساقَت النساء والأطفال إلى شاحنات كبيرة وضعتهم فيها وغادرت المكان متوجهة إلى أحد معسكرات الاعتقال النازية، وفي تلك المعسكرات الجهنمية تم قتل الكثير منهم بأساليب مختلفة. هذه العملية البشعة التي جسدت وحشية الفاشست الألمان، أصبحت رمزاً حزيناً يعيد الشعب الجيكي ذكره كل عام بعد أن أعيد بناء القرية في عام ١٩٤٦، ويأمها الكثير من الزوار والوفود من مختلف بقاع العالم للتعرف على وحشية النازيين وفداحة الخسارة. وهنا تجدر بنا الإشارة إلى أن الحكام البعثيين قد ارتكبوا أبشع الجرائم دون تمييز بين النساء والرجال والأطفال، إذ كثيراً ما وجهت النيران إلى سكان القرية الكردية جماعياً ودفنوا في مقابر جماعية مشيت عليها الجرافات بعد أن طمرتهم بالتراب. وليست هناك قرية

واحدة عانت ما عانته لديتسة، بل هناك مئات القرى الكردستانية التي واجهت هذا المصير<sup>٢٥٤</sup>.

٢٥٤ أثناء وجودي في كردستان العراق خلال الفترة الواقعة بين نهاية ١٩٨١ ومنتصف ١٩٨٨ تسنى لي أن أتجول في كل الأرياف الكردستانية تقريباً وعلى الأقدام ومررت بمئات القرى التي دمرها النظام، قرى من عشرات البيوت وأخرى من بيت أو بيتين، قرى غنية وذات بيوت كانت عامرة وأخرى فقيرة بنيت بجهود الفلاحين من سكان القرى. وكانت خالية تماماً من سكانها. وكان الألم يعصر قلوب البيشمركة والأنصار وهم يرون هذه الحالة، إذ غالباً ما كان التدمير يتم بالطيران عندما يصعب الوصول إليها بطريق آخر أو حرقها وتفجيرها بالديناميت، وهي القرى القريبة من مراكز المدن وكذلك الحدودية. وفي ربيع عام ٢٠٠٢ تسنى لي زيارة كردستان ثانية. ولكن زرت هذه المرة المدن الكردستانية الرئيسية أربيل والسليمانية ودهوك. وفي هذه المدن زرت في أطرافها تلك المخيمات التي أقيمت للناجين من عمليات الأنفال أو للمهجرين من القرى والمدن الكردية التي يسعى النظام إلى تعريبها، وخاصة مدينة كركوك وعدد من النواحي والأقضية التابعة لها، كما زرت جمجمال ومخيماتها. والتقيت في هذه الزرية بعدد كبير من النساء والرجال الناجين من عمليات الأنفال أو الشيوخ والعجائز الذين رحلوا إلى نقرة السلطان. ثم أطلق سراحهم فيما بعد وأعيدوا إلى كردستان ليعيشوا في تلك المخيمات إلى أن تبني لهم الدور المطلوبة. وكانت أحاديثهم مليئة بالمرارة الإنسانية التي يصعب على الإنسان السوي أن يمسك دموعه من الانسياب. كانت أحاديثهم لا تقتصر على ما جرى لهم عند الاعتقال والتجميع والفرز ثم الإرسال إلى نقرة السلطان فحسب، بل ما جرى لهم في تلك المعتقلات الصحراوية والمعاملة الوحشية من الحرس المسؤول عنهم. كانت حياتهم الجحيم ذاته وكثرة منهم كانت تتمنى لو أخذوا مع الآخرين ليقضوا نحبهم بدلاً من مرارة العيش والإرهاب والتعذيب الذي كانوا يواجهونه يومياً وهم في شتاء العمر. ويدهش الإنسان من نقاوة هؤلاء البشر الذين، رغم فقدانهم لأفراد عوائلهم كلها، لم يحملوا حقداً على العرب الذين مارسوا كل ذلك بحقهم، بل كان الحقد موجهاً ضد النظام وأعدائه والجحوش الكرد الذين مارسوا كل ذلك معهم. وتسنى لي أن أسجل الكثير من أحاديث هؤلاء الشيوخ والعجائز في ضوء الأسئلة التي كنا نوجهها لهم. إنها نماذج لما كان يحصل مع هؤلاء المواطنين الذين كان النظام يسعى إلى سلب إنسانيتهم والحط من كرامتهم، إنها بمثابة الإدانة الصارخة للفاشية الصدامية في العراق ولكل النظم الاستبدادية في العالم. (ك. حبيب).

٥. توجد حالات أخرى قام الجلادون بفرز الرجال والشباب عن النساء والأطفال، ثم وضعوا مجموعة الرجال في شاحنات عسكرية نقلوهم تدريجاً حيث الموت المحقق، في حين أخذوا النساء والأطفال إلى أماكن مختلفة. فممنهم من أرسل إلى نقرة السلطان ومنهم من أرسل إلى تكريت ولعضهم أرسل إلى السليمانية حيث تركوا في عربيت. وكانت قدرة استيعاب المعسكرات الكثيرة والكبيرة عجزت عن استيعاب كل هؤلاء الذي طالتهم عمليات الأنفال<sup>٢٥٥</sup>.

٦. نفذ النظام عمليات إعدام أخرى في المدن والقرى التي أشرنا إليها سابقاً بسبب ولوج مناطق محذورة أمنياً أو بسبب اتهام الناس بالتعاون مع قوى الپيشمرگه أو الشك بإخلاصهم. ولم يكن الموت نصيب هؤلاء وحدهم، بل نصيب أقرباء هؤلاء الضحايا من الدرجة الأولى، إضافة إلى تهديم بيوتهم ومصادرة أموالهم المنقولة وغير المنقولة.

٧. تشير الكثير من الدلائل إلى أن المجموعات الخاصة التابعة لقوى الأمن العراقية هي التي كانت تقوم بعمليات اغتصاب النساء والشباب في أقبية الأمن أو في المواقع التي يتجهون إليها. ويشير الكاتب صاحب كتاب طه بابان إلى أن أفراد الجيش العراقي نادراً ما كانوا يعمدون إلى فعل مثل هذه الجرائم، إذ لم ترد شكوى مباشرة من النسوة حول الجنود. ولكن يصعب علينا معرفة ما جرى بحق أولئك الذين ضاع أي أثر لهم حتى الآن والذين وضعوا تحت رحمة القوات الخاصة التي كانت توجه من قبل علي حسن المجيد، وهي في إطار حملات الأنفال الدموية. لقد دفع النظام العراقي بعشرات الألوف من الجنود العراقيين إلى المشاركة في عمليات الأنفال. ولا شك في أن بينهم من يتعفف عن قتل أو اغتصاب النساء والشباب، ولكن بينهم أيضاً من لا يتورع عن ذلك، وخاصة تلك المجموعات المدربة على إلحاق الضرر بكرامة الإنسان<sup>٢٥٦</sup>. وفق المعلومات التي توفرت أثناء تلك الفترة أن الأم العراقي والاستخبارات العسكرية العاملة في كردستان قد دفعت بعدد غير قليل من النساء إلى بيع أجسادهن تحت ظروف شديدة القسوة وتحت تهديد

---

٢٥٥ بابان، طه. عالم الكرد المرعب. الكتاب الأول (تحقيق وتأليف). مصدر سابق. ص ٣٥٧-٣٧٧.

٢٥٦ المصدر السابق نفسه. ص ٢٠٢.

القتل، كما دفعت بهن وبعده من الشباب إلى التجسس على قوى البيشمركة (الأنصار) في كردستان العراق.

٨. وخلال الفترة الواقعة بين بدء العمليات العسكرية ضد إيران في عام ١٩٨٠، عمد النظام في كردستان إلى استخدام كل السبل المتوفرة للقضاء على مقاومة الشعب الكردي. وكان من تلك السبل الضيعة والغادرة إعطاء مكافأة مالية كبيرة لكل من يقوم بقتل واحد أو أكثر من البيشمركة/الأنصار ويأتي برأسه وسلاحه. وشكل النظام فرقا لهذا الغرض كما عمد إلى تنشيط المجرمين للقيام بهذه العمليات لقاء بعض المال. ويبدو أن النظام قد اكتفى أحيانا برأس كردي حتى بدون سلاح، مما أدى إلى قيام تلك العصابات المجرمة والأفراد الذين تطوعوا للقيام بهذه الأعمال بقتل أشخاص لا يمتون إلى قوى المقاومة المسلحة بصلة لمجر أنهم كانوا يريدون الحصول على المكافئة المالية. وتم عبر هذه الأساليب قتل عدد كبير من المناضلين الكرد ومن الناس الفلاحين الفقراء الذين لم يتطوعوا يوما في الحركة المسلحة الكردية. وهناك العديد من الصور التي التقطها الجناة وهم يحملون رؤوس ضحاياهم أو السكين بيد ويرفعون إشارة النصر باليد الأخرى معبرين عن ابتهاجهم بقتل إنسان والحصول على مكافئة قتله. وكان النظام يكتفي أحيانا بقطع إصبع الضحية وسلاحه ليدفع المكافأة.

وعمد النظام إلى تدمير فعلي للبنية التحتية والاقتصاد الفلاحي في الريف الكردستاني ساعياً إلى اغتصاب الحياة فيها من السكان ومنعهم من العودة إليها بتاتا<sup>٢٥٧</sup>. أقدمت قوى النظام وبتوجيه من صدام حسين مباشرة على تدمير ١٧٥٧ مدرسة ٢٤٥٧ مسجداً و٢٧١ مستوصفاً في القرى التي قامت بتدميرها<sup>٢٥٨</sup>.

وعلينا أن نتذكر باستمرار بأن حملات الأنفال المرعبة كانت قمة العدوان الفاشي والانحطاط الأخلاقي والإنساني للجلادين لما ارتكبوه من جرائم بشعة إزاء الناس من نساء

---

٢٥٧ قادر، جبار د. الأنفال: تجسيد لسيادة الفكر الشمولي والعنف والقسوة. مجلة كه ركوك. العدد

٢٠٠٢/١١. السليمانية. ص ٢٢٢.

٢٥٨ طالباني، نوري د. منطقة كركوك ومحاولات تغيير واقعها القومي. مصدر سابق. ص ١٠٣.

ورجال وأطفال كردستان العراق. إنها عار في جبين النظام وقادته وجناته. ولكن ما هي حصيلة عمليات الأنفال المرعبة؟

تشير الأرقام، التي قدمت إلى المسؤولين العراقيين من جانب الأحزاب الكردية، وما هو متوفر عند الأمم المتحدة، إلى أن عدد ضحايا عمليات الأنفال خلال الفترة الواقعة بين شهر شباط/ فبراير ونهاية آب/ أغسطس من عام ١٩٨٨ بلغ ١٨٢٠٠٠ إنسان كردي، إضافة إلى عدة مئات من المواطنين من قوميات أخرى مثل الآشوريين والكلدان<sup>٢٥٩</sup>.

حوالي ١,٥ مليون إنسان كردي خضع لعمليات التهجير القسري والعيش في المجمعات السكنية القسرية أو في معسكرات خاضعة لنظام صدام حسين.

وأضطر عدد كبير من سكان كردستان العراق الهرب منها إلى كردستان إيران، إذ بلغ عددهم في صيف عام ١٩٨٨ أكثر من ١٠٠٠٠٠ إنسان.

وأجبر عدد مماثل تقريباً من سكان كردستان العراق إلى عبور الحدود صوب كردستان تركيا خلال الثلث الأخير من شهر آب/ أغسطس من نفس العام<sup>٢٦٠</sup>. وصدر قرار عن "مراقبة حقوق الإنسان" حيث اعتبرت عمليات الأنفال بمثابة جريمة ضد الجنس البشري<sup>٢٦١</sup>.

---

٢٥٩ يقدر بعض الكتاب إلى أن عدد ضحايا قتلى عمليات الأنفال تراوح بين ١٥٠٠٠٠-٢٠٠٠٠٠ إنسان. راجع في هذا الصدد:

Strohmeier, Martin & Yaclan-Heckmann, Lale. Die Kurden- Geschichte - Politik - Kultur. Beckische Reihe. Verlag C. H. Beck. Muenchen. 2000. S. 133.

٢٦٠ فواز، سلام. الرحيل في المجهول. ط٢. دهوك. كردستان العراق. ١٩٩٨. الكتاب يتحدث عن آخر فصل في حملات الأنفال الدموية التي خاضتها قوات الحكومة العراقية ضد الشعب الكردي وقوات البيشمركة/ الأنصار في منطقة بادينان. وكان الجيش العراقي قد حشد أعداداً غفيرة في تلك المعارك. ويشار إلى أنه كان قد حشد ما يقرب من ١٦٠ ٠٠٠ مجند عراقي لشن تلك الحملة على منطقة بادينان. وفي هذه المنطقة قررت الجماهير الكردية الواسعة وغيرهم من مواطني هذه المنطقة، وكذلك قوات البيشمركة التابعة للأحزاب الوطنية الكردية وقوات الأنصار التابعة للحزب الشيوعي العراقي على الانسحاب إلى الرازي التركية بحدود ١٩٨٨/٨/٢٤. وكانت المأساة كبيرة في المخيمات التي أقيمت في تركيا. الكتاب يعرض مأساة الرحيل هذا والالام التي تحملها الشعب الكردي من جراء فاشية النظام العراقي والعمليات التي خاضها الجيش العراقي ضد هذا الشعب الأذل. ودور القوات المناهضة لنظام

وصلتني قوائم عديدة تسجل أسماء العوائل التي قتلت في كردستان العراق أثناء حملة الأنفال من الكرد الأيزيدية في منطقة بهدينان مع عدد كبير من صور الضحايا، حيث بلغت قائمة الكرد الأيزيدية التي لدي مع الصور ١٩٥ شخصاً موزعين على ٣٧ عائلة، أي بمعدل أكثر من خمسة أفراد لكل عائلة ومن مختلف الأعمار ومن الجنسين، بينهم ١٧ رضيعاً و٣٩ طفلاً و٢٦ طفلة و١٦ فتى وفتاة و٣٢ شاباً و٥٣ رجلاً وامرأة تجاوزا سن الشباب و١٢ رجلاً وامرأة من كبار السن.

كما وصلتني قائمة من الكلدان في عنكاوة حيث أشارت على أن ضحايا الأنفال من الكلدان بلغ ١٥٣ شخصاً من مختلف الأعمار ومن الإناث والذكور.

ويفترض هنا الإشارة إلى أن سكان إقليم كردستان من القوميات الأخرى قد تعرضوا إلى صنوف الاضطهاد والعسف من جانب النظام العراقي، كما لقي الكثير منهم حتفه من جراء سياسات النظام الأنفالية وغيرها. فعلى سبيل المثال لا الحصر أصدر مكتب العلاقات التابع للحركة الديمقراطية الآشورية في العراق بياناً يشير فيه إلى أن القوات العراقية التي نفذت عمليات الأنفال العسكرية في شهر آب/أغسطس من عام ١٩٨٨ تضمن قائمة ببعض أسماء الأشخاص الآشوريين الذين فقدوا في تلك العمليات واختفى أي أثر لهم حتى الآن. والقائمة تضم ١١٥ أسماً من السكان الآشوريين من عدد من القرى والنواحي التابعة لمحافظة دهوك في كردستان العراق ٢٦٢.

ارتكبت النظام العراقي أبشع الجرائم بحق الشعب الكردي في كردستان العراق خلال هذه الفترة العصيبة بدم بارد تماماً، ولم يشعر قادة النظام الصدامي بأي حرج أمام الرأي

---

صدام في مساعدة الناس على الرحيل وتخفيف الأم الرحلة على النساء والأطفال وكبار السن والمرضى.

٢٦١ المصدر السابق نفسه. ص ١٣٣.

٢٦٢ أثناء وجودي في كردستان في ربيع عام ٢٠٠٢ للمشاركة في المؤتمر العلمي الأكاديمي حول الأنفال قدم لي أحد الأخوة الآشوريين هذه القائمة التي احتفظ بها ضمن الوثائق الخاصة بعمليات الأنفال الدموية في كردستان العراق.

العام العربي والعالمي لما ارتكبه من جرائم، وهي تعيد إلى الذاكرة المجازر البشعة التي نظمها الدكتاتور المجرم بول بوت والخمير الحمر في كمبوديا. ولكن كيف كان رد فعل العالم على هذه المجازر البشرية بحق الإنسان والشعب الكردي؟ يستحق هذا السؤال التوقف عنده والتفكير فيه أو الإجابة عنه.

واجه الشعب الكردي الأعزل الهجوم الذي شنه النظام الاستبدادي بمفرده وتحمل نزيف الدم والدموع والآلام، إذ لم يسعفه أحد ولم ترتفع أصوات الاحتجاج ضد عمليات الأنفال المروعة التي نظمها ونفذها جلاوزة النظام على مختلف المستويات، سواء على الصعيدين المحلي والعربي أم على الصعيد الدولي. ولم يكن في مقدور حركة البيشمركة أن تتصدى للقوات الحكومية المسلحة بأحدث الأسلحة وأكثرها شراسة وفتكاً بما فيها الأسلحة المحرمة دولياً التي تيسرت له من مختلف أرجاء العالم، وهي التي تعرضت أيضاً إلى هجمات ضارية من جانب قوات النظام، وكانت هدفها المباشر أيضاً. وكان أكثرها إيذاء على الشعب الكردي وقواه المناضلة وضحاياها ذلك الصمت المطبق التي واجه العالم كله تلك العمليات الفاجرة، إذ لم يجد في حينها أي تفسير منطقي وإنساني لهذا الصمت. تستحق هذا اللامبالاة وقفة تفكير وتأمل للتحري عما يكمن وراءها من أسباب.

لا بد لنا ابتداءً تأكيد أن هذا الصمت ليس له أي مبرر مقبول من الناحيتين السياسية والأخلاقية أو من الناحية الدينية، ولا يحق لأحد إنسانياً أن يتحرق عما يبرره. إذ أن السكوت على الجريمة رغم المعرفة بتفاصيلها ومجرياتهما يعتبر مشاركة غير مباشرة وتشجيعاً واضحاً للجاني على الاستمرار بارتكاب جريمته دون أن تقلقه أية احتجاجات على مختلف الأصعدة. وهذا ما حصل فعلاً. وبالتالي فأن التحري عما يبرر تلك الجرائم يعتبر جريمة بحد ذاته. ولهذا فنحن لا نتحرق هنا عن تبرير لتلك المواقف ألالإنسانية وغير المسؤولة سياسياً وإنسانياً وأخلاقياً ودينياً، بل نسعى إلى معرفة الظروف والملابسات التي قادت إلى مثل هذا الموقف الداخلي والعربي والدولي وساعدت على هذا السكوت وكأنهم "صم بكم عمي فهم لا يفقهون"! ويمكن من الناحية الاجتهادية الإشارة إلى الأفكار التالية بهذا الصدد:

اختار النظام العراقي فترة مناسبة لعملياته العدوانية المروعة. كانت القوات الإيرانية بعد أن حررت أراضيها من القوات العراقية المعتدية دخلت الأراضي العراقية واحتلت مدينة الفاو. وكان العراق يعمل على تحريرها من أيدي القوات الإيرانية. وكان البلدان قد استنزفت قواهما في معارك السنوات السبع المنصرمة ولم تعد لديهم الطاقة الفعلية على مواصلة الحرب طويلاً. وكان المعسكران الشرقي والغربي، وخاصة الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة، يتفرجان على تلك المعارك ويشاركان في تزويد النظامين بصورة مباشرة وغير مباشرة بالأسلحة الضرورية لمواصلة الحرب وكذلك بالمساعدات المالية والعينية والقروض. وهكذا كان موقف الحكومات العربية. ولم تكن كل الأطراف راغبة في أن ترى أحد الطرفين منتصراً في هذه الحرب، فهي حرب استنزاف لقوى الطرفين وإجهاد لشعبي البلدين، ولكنهما في الوقت نفسه حرب تحقق المزيد من الأرباح للمتفرجين من تجار الأسلحة والمعدات العسكرية في العالم. وكانت الحكومات العربية هي الأخرى لا تريد أن يخرج أحد الطرفين قوياً أو منتصراً من هذه الحرب لاعتبارات ترتبط بالخشية من سياسات النظامين العدوانية المحتملة في أعقاب الحرب بينهما. في هذه الفترة بالذات وتحت ستار الحفاظ على المناطق الحدودية من تسلل الإيرانيين إلى الأراضي العراقية للتخريب وللتخلص من "الجيب العميل"، أي التخلص من قوى حركة التحرر الوطني الكردية وقوات البيشمركة/الأنصار، قامت قوات النظام بعزل المناطق الحدودية من السكان ثم البدء بحملات الأنفال المعروفة، ومنها استخدام الأسلحة الكيماوية ضد حلبجه وغيرها من المناطق الكردية في كردستان العراق. وبالتالي كان الادعاء أنها عمليات تطهير وصيانة للمنطقة من التسلسل. ولهذا سميت بالأنفال للتغطية على طبيعتها الفعلية أمام الرأي العام الداخلي والعربي والدولي. وكان السكوت جزئياً يعود إلى هذا السبب، أي رغبة الأطراف الحكومية العربية والدولية غض الطرف عما يجري في كردستان لتحقيق هدف أكبر هو استمرار الحرب والحفاظ على توازن معين فيها بعد أن بدأت عمليات تحرير الفاو. ويفترض أن نتذكر هنا أن العراق كان يستورد الأسلحة بالأساس وقبل الحرب من دول ثلاث أساسية هي الاتحاد السوفييتي وفرنسا والبرازيل. أما إيران فكانت تستورد الأسلحة قبل الحرب بشكل خاص من كل من



الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي وفرنسا وإيطاليا وبريطانيا. وفي فترة الحرب شاركت تسع دول بتصدير السلاح إلى الطرفين، وهي: الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي والصين وفرنسا وإيطاليا وسويسرا وكوريا الشمالية والبرازيل وألمانيا الديمقراطية، ثم كانت هناك دول باعت السلاح أثناء الحرب إلى العراق فقط مثل ألمانيا الاتحادية وأسبانيا وجيكوسلوفاكيا وهنغاريا وبولونيا ويوغسلافيا والنمسا وشيلي، وأخرى باعت السلاح إلى إيران فقط، وهي إسرائيل وسوريا ومصر وليبيا والأرجنتين وكوريا الجنوبية. وشاركت هذه الدول وغيرها في تقديم مساعدات مختلفة للطرفين أو لأحدهما. وكان كل ذلك بعلم وتأييد من جانب الدولتين العظميين حينذاك<sup>٢٦٣</sup>. وتلك المساعدات والتزويد بالأسلحة هي التي ساعدت على استمرار الحرب ثماني سنوات عجاف كلفت الشعبين خسائر فادحة في الأرواح والممتلكات والموارد المختلفة والديون الكبيرة.

كان العراق ما يزال يخوض حرباً عدوانية ضد إيران. وكانت دعاية النظام الواسعة تؤكد للشعوب العربية أنها تدافع عن البوابة الشرقية للأمة العربية والوطن العربي المهدد من إيران. وانقسمت الشعوب والحكومات العربية بين مؤيدة للعراق وأخرى مؤيدة لإيران. وكانت هناك دعاية واسعة تدعي بأن الكرد يحاولون خدمة إيران في الحرب ضد القوات العراقية وأن هؤلاء يريدون تقسيم العراق وجعله لقمة سائغة للدول الاستعمارية وإيران وتركيا. وحاولت دعاية الحكومة أن تصور الأمر هكذا ووظفت لهذا الغرض ملايين الدولارات التي صرفتها على أجهزة الإعلام والصحافة والصحفيين ونشطت القوى القومية العربية الداعمة للنظام للدعاية لهذا المشهد المشوه الذي يطرحه النظام. وشاركت كثرة من أجهزة الإعلام الحكومية في الدول العربية بتأكيد هذا المشهد الكاذب، مما جعل العرب يعتقدون أن العراق "يؤدب" الكرد ويظهر المناطق من المتعاونين مع إيران. وكان كثرة من الشعوب العربية تعتقد حينذاك بأن النظام العراقي يسعى إلى إقامة الوحدة العربية التي لم تتحقق ويقف ضد إسرائيل بعكس مواقف الدول العربية الأخرى. ورغم عدم صواب هذا التصوير، فإن الدعاية العربية الرسمية والقومية والمرتزقة جعلته مقبولاً لدى الأوساط الشعبية

---

263 Rasoul· Fadil. Irak Iran: Ursachen und Dimensionen eines Konfliktes. Boehlau Verlag. Wien. 1987. S. 164.

الواسعة في المشرق العربي وفي الدول المغاربية. ولم تكن القضية الكُردية واضحة أمام أنظار الشعوب العربية ولم تقم الأحزاب الديمقراطية العراقية، الكُردية منها والعربية وغيرها، بالدور المطلوب منها في شرح هذه القضية على امتداد العقود المنصرمة بغض النظر عن العوامل الموضوعية والذاتية التي أعاقَت ذلك. وجعل هذا التوازن المختل في الدعاية للقضية الكُردية أو ضدها في غير صالح الشعب الكُرد وأدى إلى سكوت الغالبية العظمى من العرب ومن غالبية المثقفين في الدول العربية حقيقة واقعة.

ويبدو لي أن إشكالية المثقفين في الدول العربية تستوجب منحها أهمية خاصة. إذ أنهم منقسمون إلى مجموعتين أساسيتين من حيث الموقف من الحكم والمعارضة. فبعضهم يقف في الصف الحكومي ويلتزم مواقفه، وبعضهم الآخر يقف في صف المعارضة ولكن يحجم الكثير منهم عن إبداء رأيه بسبب مصادرة حرية الرأي وحرية الصحافة والخشية من الكتابة والتعرض لعقاب أجهزة الدولة التنفيذية والقضائية التي تمسك بها يد واحدة عموماً. كما أن كثرة من المثقفين العرب تتوزع على تيارات فكرية وسياسية عديدة إضافة إلى وجود مستقلين عن سياسات ومواقف تلك الأحزاب. وهذا الأمر يعقد اتخاذ مواقف موحدة إزاء القضايا المهمة، مثل استخدام الأسلحة الكيماوية ضد الكُرد أو حتى الموقف من غزو العراق للكويت الذي أيدته كثرة من المثقفين في الدول العربية، رغم وضوح عدوانية الغزو ومخالفته للشرعية وحقوق الإنسان والأخوة والجيرة وما إلى ذلك. وفي ما عدا ذلك فأن كثرة من المثقفين العرب لا تبدي أي اهتمام يذكر بقضايا حقوق الإنسان وحقوق القوميات والأقليات القومية، وبالتالي لا تجد ما يبرر مطالبة الشعب الكُرد مثلاً بحقوقه العادلة والمشروعة وتعتبر نضاله تجاوزاً على شرعية الدولة، إضافة إلى أن بعضهم الآخر يعتقد بأن ما يقال عن الأنفال مجرد دعاية غربية استعمارية ضد النظام العراقي. ولكن يفترض أن لا ننسى بأن جمهرة من المثقفين الديمقراطيين العرب قد شجبوا وأدانوا بقوة استخدام الأسلحة الكيماوية ضد الشعب الكُرد، ولكن الصوت خافت وضعيف وقليل الأثر. هناك ازدواجية في المعايير لدى كثرة من المثقفين العرب وخاصة القوميين منهم، وكذلك كثرة من أتباع الأحزاب السياسية الدينية. ففي الوقت الذي يطلبون الحرية والديمقراطية لأنفسهم

ينفوها ويحججوها عن الآخرين. ويمكن أن نرى ذلك في المشرق العربي وفي الدول المغاربية وفي السودان. وهو أمر يؤكد ضعف الوعي الديمقراطي في صفوف كثرة من المثقفين العرب. وكان الدكتور فالح عبد الجبار محققاً حين أشار إلى إشكالية الوعي الثقافي العربي مستعيراً هذا التعبير من هيجل في سفره الموسوم (تجليات الروح) ٢٦٤.

ويفترض أن لا يخفى على أحد بأن الضجة ضد عمليات الأنفال بدأت بفترة متأخرة بالمقارنة مع فترة التنفيذ لها، إذ أن قوات الأحزاب المشاركة في النضال ضد الحكم الاستبدادي في العراق والعاملة في كُردستان، الكُردية منها والعربية وغيرها، لم تقم بواجبها المطلوب حينذاك لفضح عمليات الأنفال. والقضية الوحيدة التي تحركت قليلاً ارتبطت باستخدام الأسلحة الكيماوية من جانب النظام ضد سكان حلبجة وبعض المناطق الكُردية الأخرى.

---

٢٦٤ عبد الجبار، فالح د. حلبجة وشقاء الوعي الثقافي العربي. ورقة عمل أُلقيت في المؤتمر العلمي الأكاديمي الأول حول الأنفال. عقد في الفترة ١٤-١٦/٤/٢٠٠٢ في مدينة أربيل بكُردستان العراق. ص

## الفصل الخامس

### العلاقات في ما بين القوى السياسية العراقية في هذه المرحلة

#### المبحث الأول

##### التحالفات السياسية المناهضة لنظام الاستبدادي

مع انسحاب الحزب الشيوعي العراقي من التحالف السياسي مع حزب البعث العربي الاشتراكي في النصف الأول من العام ١٩٧٩ تقريباً تحت ضربات قاسية ومتسارعة وكثيفة من جانب حزب البعث وسلطته وأجهزته السياسية والأمنية القمعية واعتقال هذه الأجهزة لعشرات الألوف من السياسيين الشيوعيين والتقدميين والديمقراطيين اليساريين خلال الأعوام ١٩٧٧-١٩٨٠ بهدف الحصول على المزيد من المعلومات عن تنظيمات الحزب الشيوعي وإسقاطهم سياسياً ان قتلهم تحت التعذيب أو زجهم في السجون والمعتقلات التي لم تكن تختلف عن المعتقلات النازية من حيث اساليب ووسائل وطرق التعذيب التي كانت تمارس ضد المعتقلين من مختلف القوى السياسية. وكانت هذه الفترة قد تميزت بشن النظام البعثي هجوماً واسعاً وكثيفاً ضد قوى الإسلام السياسي المتمثلة بحزب الدعوة ومنظمة العمل الإسلامي وكذلك ضد قوى البعث التي كانت مختلفة معه أو معارضة له أو متأمرة عليه. في هذه الفترة توفرت فرصة استثنائية أمام جميع القوى السياسية العراقية المناهضة لصدام حسين أن تلتقي وتتطور وتتحري عن قواسم مشتركة لنضالها المشترك ضد النظام الصدامي. وقد تحققت هذه المهمة فعلاً في صيغتي الجبهة الوطنية والقومية الديمقراطية أولاً التي عقدت في الشام والتي تحدثنا عنها في مكان آخر، والجبهة الوطنية الديمقراطية ثانياً التي تم عقدها في كردستان العراق والتي تحدثنا عنها أيضاً. ولم تستطع القوى المتحالفة في الجبهتين أن تلتقيا لتشكيل جبهة واحدة بسبب الخلاف الشديد الذي كان شاخصاً في تلك الفترة بين الأحزاب السياسية الكردستانية، وخاصة بين الحزب

الديمقراطي الكرديستاني والاتحاد الوطني الكرديستاني. ورغم وجود قوى وأحزاب سياسية إسلامية حينذاك، إلا أنها كانت تفضل العمل المنفرد بعيداً عن تلك الجبهات التي كانت تمثل ثولى سياسية ديمقراطية وقومية علمانية. لقد كانت قوى الإسلام السياسي العراقية تعمل حينذاك سياسياً في موقعين وهما: العراق حيث كانت تعمل في ظروف السرية التامة وتمارس شتى اساليب الكفاح للتخلص من صدام حسين بما في ذلك محاولات الاغتيال التي جربها حزب الدعوة في العام ١٩٨٢ والتي فشلت وتحديثنا عنها في فقرة أحداث الجيل من جهة، وفي إيران حيث كانت غالبية قيادات وكوادر وأعضاء حزب الدعوة ومنظمة العمل الإسلامي قد أجبرت على مغادرة العراق باتجاه إيران رت بعد ان شن النظام حملة شعواء ضد حزب الدعوة حيث استشهد فيها قائد هذا الحزب السيد محمد باقر الصدر وشقيقته الفاضلة بنت الهدى الصدر. وكانت القيادات الموجودة في إيران متأثرة بسياسة القوى الإسلامية السياسية الإيرانية التي كانت قد هيمنت على السلطة السياسية في إيران وكانت تدعم القوى الإسلامية السياسية العراقية وتمنعها عملياً من التحالف مع القوى السياسية العلمانية واليمقرطية وتعتقد بأنها قادرة على تحقيق النصر لها بعد أن تفجرت الحرب بين البلدين. ولم تتوفر فرصة فعلية للحوار والتحالف مع قوى افسلام السياسي العاقية إلا بعد النهوض الشعبي في انتفاضته الشعبية في ربيع العام ١٩٩١ حيث توفرت فرصة افضل للتحالف حين تيقنت القوى الإسلامية السياسية بأنها غير قادرة لوحدها على تغيير الوضع في العراق.

كانت القوى السياسية العراقية من مختلف القوميات والاتجاهات السياسية المناهضة لنظام صدام حسين تناضل في موقعين، وهما:

- في العراق بشكل عام وفي إقليم كردستان العراق حيث كان هناك نشاط مدني في المدن العراقية والكردستانية ونشاط أنصاري في الأرياف والمناطق الجبلية الكردية ولكن في بعض المناطق الريفية العربية ايضاً وخاصة في الأهوار، وعلى امتداد المنطقة بدءاً من الحدود العراقية الإيرانية ووصولاً إلى الحدود العراقية التركية والحدود العراقية السورية أو المناطق المحايدة لإيران من جنوب العراق.

- في خارج البلاد حيث بلغ عدد اللاجئين والمهاجرين والمهجرين العراقيين إلى أكثر من مليونين ونصف المليون إنسان عراقي حتى نهاية العقد التاسع من القرن العشرين، وبالتالي كان بين هؤلاء عدد كبير من الناس السياسيين من مختلف القوى والأحزاب والتنظيمات السياسية العراقية التي كانت تناضل في فضح النظام ومحاوّل كسب الرأي العام العالمي إلى جانب النضال في الداخل ضدّ نظام صدام حسين. وكان العمل الإعلامي نشطاً في الخارج ومساعداً لتعبئة مناضلين عراقيين ومناضلات عراقيات للنضال الأنصاري في كردستان العراق وفي تأمين المساعدات المناسبة لهذا النضال. كما كانت قيادات هذه الأحزاب السياسية موجودة في سوريا ولبنان والأردن وفي الخليج وكذلك في مصر وإيران وفي بريطانيا وفرنسا وفي دول أوروبية أخرى وفي أمريكا الشمالية وفي دول أخرى كثيرة. وقد ساعد وجود هذه القوى

المكثف في دمشق وطهران، وكذلك في لندن وتأييد هذه الدول على نحو خاص للنضال ضد نظام صدام حسين، وخاصة في فترة الحرب العراقية - الإيرانية، حيث رفض النظام أي إيقاف للقتال بين قواته وقوات البيشمرگه الأنصار في فترة الحرب، فأنها ساعدت على إجراء الحوارات ومحاولات التعاون والتنسيق بين القوى السياسية العراقية وخاصة العلمانية في هذه الفترة، أي في الفترة بين ١٩٧٩-١٩٨٩. ما سعت ليبيا إلى إيجاد علاقات أفضل مع القوى السياسية العراقية وفي ما بينها ودفعت على تشكيل تنظيمات قومية مساندة للتوجهات الليبية التي تجلت في الاجتماع الذي عقد في طرابلس بدعوة من القيادة الليبية وحضره ممثلون عن ١٩ حزباً وتنظيماً سياسياً عراقياً و سواء من كان يعمل في إطار جود أو جوقد أو تنظيمات أخرى خارج إطار هذين التحالفين. وقد عقد هذا الاجتماع الموسع في الفترة الواقعة بين ١ - ٦/٢/١٩٨٣ الذي تبني بياناً تضمن العنوان التالي والذي يعبر عن مضمون ابيان ذاته:

"بيان صادر عن القوى الوطنية والقومية التقدمية العراقية من أجل إسقاط النظام الفاشي العميل في العراق وإقامة حكم ديمقراطي لحل المعضلات التي يعاني فيها الشعب العراقي". وقد حضر هذا الاجتماع الرائد عبد السلام جلود عن القيادة الليبية، ومحمد

حيدر، عن قيادة حزب البعث العربي الاشتراكية والقيادة السورية، كما حضرته قوى عربية فلسطينية أخرى. وبهذا المعنى حصل هذا الاجتماع على تاييد هاتين الدولتين إضافة على تأييد إيران لكل جهد يتجه صوب إسقاط النظام. ولم يشارك في هذا الاجتماع أي حزب غسلامي سياسي عراقي. وكانت القيادة الليبية تسعى إلى عقد لقاء آخر يضم تنظيمات جديدة كانت قد شكلتها لاحقاً وأغلبها لم يكن سوى دكاكين فارغة إلا من شخصين أو شخصين قاموا بتشكيلها على الورق لكي يحصلوا على دعم مالي من ليبيا اتلي كانت توزع أموال الشعب الليبي دون وجه حق ولجهات بعيدة كل البعد عن النضال الوطني في بلدانها. وفي هذا الاجتماع حضرت الأحزاب الكردستانية (الكردية) كلها، الحزب الديمقراطي الكردستاني، الاتحاد الوطني الكردستاني، الحزب الاشتراكي الكردستاني، حزب الشعب الديمقراطي الكردستاني، الاتحاد الديمقراطي الكردستاني، إضافة إلى الحزب الشيوعي العراقي وأحزاب قومية عربية عديدة ومنظمة الديمقراطيين التركمان. ٢٦٥ ورغم التنوع الكبير في القوى المشاركة في هذا الاجتماع فقد تضمن البيان قضايا جوهرية أهمها: الدعوة إلى وحدة القوى السياسية المناضلة ضد النظام الدكتاتوري وإقامة حكم ديمقراطي شعبي ومنح كردستان والشعب الكردي حكم ذاتي حقيقي وضمان حقوق التركمان والأقليات الأخرى.

كان النضال في كردستان في هذه الفترة صعباً للغاية لأسباب غير قليلة، ولكن أبرزها ثلاثة، وهي:

١. الدور الذي كان يمارسه النظام الصدامي في اتجاهات ثلاثة: محاولة الحديث عن التفاوض مع القوى السياسية المعارضة بين فترة وأخرى بهدق شق وحدة الصف الوطني المناهض له "وكان النظام في الوقت نفسه يستخدم قواته المسلحة في كردستان لشن هجمات ضد القوى السياسية العراقية وضد قوات البيشمركه/الأنصار أو يعتقل الكثير من الناس في المدن الكردستانية أو في مناطق أخرى من العراق " كما

---

٢٦٥ رسول، فاتح. صفحات من تاريخ كفاح الشعب الكوردي. الجزء الثالث. ترجمة كمال غمبار.

السليمانية. مطبعة شفان. ٢٠٠٦. ص ١٣٥-١٤٠.

أن الحرب العراقية الإيرانية كانت لا تساعد المناضلين على تنشيط كفاحها ضد القوات المسلحة العراقية، وكانت قوات البيشمركة/ الأنصار يقعون في وسط القوى المتقاتلة العراقية والإيرانية.

٢. الصعوبات المالية والمعيشية وتوفير الأرزاق وخاصة في فترات الشتاء القاسية في كردستان العراق.

٣. الصراعات الشديدة بين الأحزاب السياسية الكردستانية وخاصة بين الحزبين الكرديين الرئيسيين، الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني.

وإذا كان بالإمكان السيطرة على العاملين الأول والثاني، فإن العامل الثالث غالباً ما كان يتفجر فجأة ولأي خلاف بين الحزبين أو بين قواهما السياسية وفي القاعدة ليقود إلى معارك تنتهي بقتلى وجرحى من الطرفين. وكان هذا الواقع يعيق فعلياً حركة النضال ضد النظام من جهة، ويدفع بالكثير من المناضلين إلى الوقوع في إحباط شديد من جهة ثانية، ويعيق الوصول إلى جبهة سياسية ديمقراطية واسعة وذات أهداف مشتركة من جهة ثالثة، إضافة إلى فرض الأمر الواقع على بقية الأحزاب السياسية، بمن فيها الحزب الشيوعي العراقي، إلى اتخاذ موقف من تلك الأحداث، إما بالوقوف إلى جانب هذه الحزب أو ذاك ويصبح حينذاك جزءاً من المعارك الجارية بين الحزبين. وهو ما حصل فعلاً فيما بعد.

لقد تحدثنا في الكتب السابقة عن الحزبين الكرديين وعن عوامل الصراع بينهما. وكان اشد تلك الصراعات تدور في الإعلام وفي الاتهامات الباطلة التي كانت توجه من الطرفين للطرفين وتقود على تشديد الصراع وإلى احتمال وقوع حوادث في كل لحظة. ولهذا تعذر لفترة طويلة نشوء جبهة وطنية عراقية تشترك فيها جميع القوى السياسية العراقية الفاعلة في إقليم كردستان خلال الفترة الواقعة بين ١٩٧٩ - ١٩٨٧ حين بدأت لأول مرة جدياً التفاوض بين الحزبين أولاً وبين أغلب القوى السياسية العراقية، وخاصة الأحزاب الكردية حيث أمكن تشكيل الجبهة الكردستانية في العام ١٩٨٨.

عبر هذا الصراع سقط الكثير من الشهداء من أعضاء الحزبين وكوادرها وكذلك من قوات البيشمركة، وحين أجبرت القوى الأخرى على أن تصبح جزءاً من هذا الصراع سقط



لها الكثير من الشهداء منهم أيضاً. وهذه الصراعات تستوجب دراسة جادة وحيادية على حدود بعيدة، وهي مهمة ليست سهلة بطبيعة الحال. ومع ذلك لا بد من الخوض بالمهمة.

دللت تجارب الأحزاب والقوى السياسية في مختلف بقاع العالم على ظاهرة غريبة من نوعها ولكنها أصبحت قاعدة سارية المفعول وهي تعبر عن موقف غير حضاري بطبيعة الحال وتعبر عن الأنانية وضيق الأفق والرغبة في الهيمنة وإقصاء الآخر. وهي حالة غالباً ما تكون نتيجة فعل طرفين وليس طرفاً واحداً. لم يبتل فيها حزب واحد في العراق بل كل الأحزاب والقوى السياسية تقريباً ابتداءً من الحزب الشيوعي ومروراً بالحزب الوطني الديمقراطي والقوى القومية والقوى البعثية وقوى الإسلام السياسي وكذلك في الحركة السياسية الكردية، وبالتالي فهي ليست ظاهرة شاذة تمس هذا الحزب أو ذاك بل هي ظاهرة عامة في العراق وفي الدول العربية وفي بقية الدول العالم. فما هي هذه الظاهرة السلبية التي نريد البحث فيها؟ إنها ظاهرة الانشقاقات في الأحزاب السياسية والصراعات والنزاعات التي تنشأ بين الحزب الأم والحزب المنشق. وهذه النزاعات تكون أشد وأقسى وأكثر مرارة من أي صراع ونزاع بين حزبين آخرين لا يمتان إلى بعضهما بصلة، بل حتى لو كانا من حيث الأيديولوجيا متعاضدين ومتصارعين، بل هو يبدو أحياناً كثيرة حتى أشد من صراعهما ضد العدو الذي يناضلان ضده.

سنحاول أن ندرس هذه الظاهرة السلبية في إقليم كردستان إقليم العراق بعد أن بحثنا في الكتاب السابع السابق إلى الفترة التي تأسس فيها الاتحاد الوطني الكردستاني، في وقت كان الحزب الديمقراطي الكردستاني كان لتوه قد توجهت له ضربة سياسية قاسية حقاً في أعقاب المؤامرة التي نظمها صدام حسين مع شاه إيران وعقد اتفاقية الجزائر المعروفة.

## المبحث الثاني

### نكسة ثورة أيلول والحزب الديمقراطي الكردستاني في العام ١٩٧٥

وضع النظامان العراقي والإيراني الملا مصطفى البارزاني قائد الحركة الكردية المسلحة ورئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني أمام واقع جديد في العام ١٩٧٥ قاد إلى أكبر نكسة

شهدتها هذه الحركة في تاريخها في العراق، لقد تجمعت عوامل كثيرة قادت إلى هذه الانتكاسة والتي بحثت من أطراف عدة بمن فيهم قادة الحزب الديمقراطي الكرديستاني. لا يمكن أن تكون المؤامرة التي حيكت للإجهاز على حركة التحرر الكردية وإفراغ المضامين الأساسية للحكم الذاتي في كردستان العراق والهيمنة من جانب البعث الحاكم على مقدرات المنطقة بخافية على القوى السياسية العراقية حينذاك، ومنها الحزب الديمقراطي الكرديستاني وقيادته وكذلك المسؤولين في إدارة الحكم الذاتي. كما لم تكن أجواء العداء بين الحزب الحاكم في كردستان العراق منذ أن قاطع ممثلو الحزب حضور اجتماع مشترك مع لجنة الجبهة ١٩٧٤/٣/٢ لمناقشة وإقرار قانون الحكم الذاتي، والذي صدر بالرغم من مخالفة الحزب الديمقراطي الكرديستاني له بخافية على أحد. وفي الوقت نفسه كانت العلاقات بين الحزب الشيوعي والحزب الديمقراطي الكرديستاني آخذة بالتدهور المستمر والمهاترات المتبادلة وزيادة التعقيدات والتضييقات على الشيوعيين في كردستان العراق لخمسة أسباب، وهي:

- \* التحالف الذي نشأ بين الحزب الشيوعي وحزب البعث بعد أن بدأت العلاقات بين الحزبين البعث والديمقراطي الكرديستاني بالتدهور المتسارع.
- \* الشعور المتزايد لدى الحزب الديمقراطي الكرديستاني بأن الحزب الشيوعي يسعى إلى منافسته على الحاكم في كردستان العراق وترويجه لأفكاره وسياساته في المنطقة، وهي بالضد من توجهات الحزب الديمقراطي الكرديستاني.
- \* تنامي الاتجاهات والسياسات اليمينية في قيادة الحزب الديمقراطي في كردستان.
- \* الرغبة في تبيان موقفهم من الشيوعية لشاه إيران والقوى الدولية والإقليمية المناهضة للشيوعية والمساندة لها بهدف الحصول على دعمها في مواجهة النظام العراقي وحربه ضد الشعب الكردي.
- \* والتعبير عن عدم الارتياح من سياسة الاتحاد السوفييتي إزاء الحركة الكردية المسلحة وحقوق الشعب الكردي والتسلح المتواصل للعراق. وكانت اتجاهات التقرير السياسي الصادر عن المؤتمر القطري الثامن لحزب البعث الحاكم الذي عقد في كانون الثاني/يناير

من عام ١٩٧٤ وأعلن في آذار من نفس العام بشكل عام وما يخص القضية بشكل خاص يؤكد وجهة عدائية واضحة إزاء قيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني رغم انتقاده لبعض التصرفات من جانب حزب البعث وأجهزة الدولة إزاء المسألة الكردية والقوى الكردية، إلا أن النقد الأساسي وجه ضد الحزب الديمقراطي الكردستاني. وكانت هناك معلومات قد تسربت إلى الحكم العراقي عن وجود تعاون عسكري وأمني متزايد بين الملا مصطفى البارزاني وقيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني من جهة، وبين إيران وإسرائيل بمباركة وتأييد الولايات المتحدة الأمريكية من جهة أخرى. ويبدو أن هذا التعاون قد أدى إلى نشوء موقفين متباينين تماماً، وهما:

أ. استخفاف وضعف اليقظة والحذر لدى قائد الحركة الملا مصطفى البارزاني وقيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني وحكومة الإقليم إزاء حكم البعث وتهديداته وشعورهم بالقوة والقدرة على المجابهة ما دامت هناك ثلاث مستلزمات، وهي:

(١) الدعم الأمريكي غير المباشر عبر إيران وإسرائيل، إضافة إلى دعم الدولتين الأخيرتين للحركة المسلحة لا برغبة صادقة لمساعدة الشعب الكردي وقضيته العادلة، بل لأهداف أخرى تمس العراق والمنطقة بأسرها.

(٢) توفر كميات كبيرة من الأسلحة والعتاد والمؤونة وتطور الأوضاع لصالح الحزب الحاكم بتعزيز قدراته وموارده المالية وعدد المنتسبين لقواته.

(٣) تأييد الشعب الكردي له وخلو المنطقة من معارضين له، إذ أمكن إبعاد المجموعات المعارضة إلى خارج الحدود عبر مطاردتها وشن حملة قمعية واسعة ضد الشيوعيين تنوجت بقتل ١٢ عضواً من كوادر الحزب الشيوعي العراقي في كردستان العراق بعد عودتهم من دورة حزبية في موسكو. وقاد هذا الوضع المتأجج إلى تشكيل الشيوعيين فرقةً كانت في البداية دفاعاً عن النفس، ولكنها تطورت تدريجاً لتصبح جزءاً من القوات الحكومية المناهضة لسلطة الحزب الديمقراطي الكردستاني والبارزاني في كردستان وساهمت، شاءت ذلك أم أبت، في إضعاف الحركة الكردية المسلحة أيضاً، خاصة وأن قتالاً مشتركاً نشب بين الشيوعيين والبعثيين ضد قوات الحركة الكردية المسلحة.

وكانت القيادة في تلك المعارك ضد البيشمركة الأكراد بيد البعثيين. وكان هذا الموقف من الحزب الشيوعي العراقي خاطئاً ومضراً بحركة التحرر الوطني الكردية وبالحركة الديمقراطية العراقية وتشجيعاً للبعث على مواصلة نهجه في ضرب القوى الديمقراطية في كردستان العراق وتمهيداً لضربه لاحقاً، كما وقع فعلاً. كانت سياسة الحزب الشيوعي في هذه الفترة تساومية ومضرة وقصيرة النظر ولا تعدو أن تكون ردود فعل لتصرفات خاطئة ومضرة أيضاً من جانب الحزب الديمقراطي الكردستاني إزاء الحزب الشيوعي العراقي.

ولكن لم تستطع قيادة البارزاني حينذاك رؤية الترهل الذي حصل في فترة قصيرة في أجهزة الحزب والدولة وتسرب جواسيس النظام إلى مواقع مهمة وتدمير واسع من جانب السكان بسبب سيطرة كوادر الحزب ومجموعات معينة على الوضع في المنطقة والتحكم بالناس. وبالتالي فسمعة القائد البارزاني الطيبة والواسعة لا تحمي الحزب والقيادة من النقد وعدم الارتياح حين تتدهور الأوضاع الاقتصادية ويزداد التهريب والمتاجرة بالسوق السوداء والأرباح الفاحشة للمستفيدين من التوتر في المنطقة مع الحكم المركزي... الخ. لقد كانت قيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني تريد الانفراد بالحكم تماماً، وبالتالي عبأت الكثير من القوى الكردية ذات الاتجاهات السياسية الأخرى ضدها، وكان هذا التوجه إضعافاً لها وليس تقوية لنفوذها. واستفاد حزب البعث الحاكم من الوضع الجديد إلى أبعد الحدود.

ب. استعداد حزب البعث الحاكم وأجهزته لمواجهة ما سمي بالخطر القادم من كردستان العراق والمهدد لحكم البعث بما سمي في حينها "بالجيب العميل". فالتقرير السياسي للمؤتمر القطري الثامن لحزب البعث يؤكد رؤيتهم هذه حين أكد ما يلي: " وخلال الفترة الماضية لم تضعف العناصر والتيارات الرجعية والعميلة والمشبوهة والانفصالية النافذة في قيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني وبالدرجة التي كانت متوقعة قبل إعلان بيان آذار وبعده، وقد ارتكبت هذه العناصر أعمالاً تخريبية واسعة النطاق وقامت بنشاطات إعلامية معادية للحزب والثورة في الداخل والخارج وكانت خلال المرحلة

الماضية وما تزال مركز استقطاب لكل القوى المعادية للحزب والثورة من عرب وأكراد، وتعاونت مع المتآمرين في الحزب والثورة ومنحتهم الحماية في المناطق التي تسيطر عليها، وهي ما تزال حتى اليوم تتعاون مع الدول الرجعية في المنطقة والقوى الاستعمارية وبشكل مكشوف تماماً لإضعاف الحزب والثورة بل التآمر عليهما وأن هذه التيارات والعناصر تشكل اليوم الاحتياطي الأول لقوى الاستعمار والردة داخل القطر العراقي<sup>٢٦٦</sup>.

استهدفت دعاية حزب البعث الحاكم الوصول إلى ثلاث جهات بهدف إقناعها بأن حركة الشعب الكردي العادلة مناهضة لوحدة العراق وتريد الانفصال وتلحق أضراراً بحركة التحرر الوطني العربية ومؤيد للاستعمار ومتورطة معه في مناهضة الحكم في العراق. ولم تكن هذه الأساليب في الدعاية المضللة غريبة عن حزب البعث ومعروفة عند نسبة عالية من الشعب العراقي، ولكنها كانت مع ذلك مقنعة لبعض الأوساط. كما أن صراع الحزب الديمقراطي الكردي أوجد في حينها قلقاً لدى أوساط غير قليلة حول تلك الادعاءات البعثية. أما على الصعيد العربي فقد كانت دعاية البعث مقبولة ومؤثرة على أوساط واسعة، خلقت تعبئة ملموسة ضد الشعب الكردي ونضاله العادل على المستوى الرسمي والشعبي. وكان الوضع مثيراً على مستوى حركة التحرر وعلى صعيد البلدان الاشتراكية التي كانت تعرف بوجود تعاون بيم الحركة الكردية وإيران وإسرائيل وبمباركة من الولايات المتحدة الأمريكية، مما عطل إلى حدود معينة دعمهم لها. ولعب موقف الحزب الشيوعي العراقي المناهض لسياسة الحزب الديمقراطي الكردي دوراً مهماً بهذا الاتجاه. كان الحكم البعثي في العراق يسعى إلى سحب البساط من تحت أقدام حركة التحرر الوطني الكردية وقيادتها السياسية والعسكرية على الصعيد العربية والإقليمية والدولية، إضافة على تبوئ الحركة في الداخل وخاصة في الوسط والجنوب. واستخدم لهذا الغرض الكثير من الافتراءات والدس الرخيص وحقق بعض النجاح التزاماً بالنهج الفاشي القائل "افتروا ثم افتروا ثم افتروا لعل بعض افتراءاتكم تعلق بأذهان الناس". وكان البعث في كل ذلك يهيئ

---

٢٦٦ التقرير السياسي الصادر عن المؤتمر القطر الثامن لحزب البعث العربي الاشتراكي - القطر

العراقي. كانون الثاني/يناير ١٩٧٤. مطابع دار الثورة. بغداد. ١٩٧٤. ص ٨٤.

لتمرير مؤامرة كبيرة ضد الشعب الكردي وحقوقه المشروعة وضد الديمقراطية في العراق، والتي برزت في اتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥.

قاد الصراع بين الحزبين الشيوعي والكرديستاني إلى مزيد من التعاون بين الحزب الشيوعي وحزب البعث العربي الاشتراكي وأضعف اليقظة ودفع بالوعي إلى الورا ونسيت في هذا المعمعان الأهداف الأساسية والحقيقية التي كان يسعى مجلس قيادة الثورة والبعث الحاكم إلى تحقيقها. وساعد كل ذلك على نجاح البعث في ممارسة سياساته العدوانية ضد الشعب الكردي والحركة الديمقراطية العراقية والحزب الشيوعي العراقي، ولكن بمشاركة الحزب الشيوعي العراقي، رغم أن الحزب الشيوعي في تلك المشاركة كان يعتقد بأنه يخدم القضية الكردية والديمقراطية في العراق، ولكنه كان على خطأ كبير. وهذا التقدير لا ينسى الأخطاء التي ارتكبتها الحزب الديمقراطي الكرديستاني في هذه الفترة والتي ساهمت بدورها إلى ما وقع فعلاً في العام ١٩٧٥.

في إطار هذا الواقع الجديد حصل لقاء بين الشاه وبارزاني في طهران بطلب من الشاه ليعلمه بعقد اتفاقية الجزائر وما يترتب عنها بالنسبة للحركة الكردية المسلحة. ووضعه أمام أحد أمرين عليه أن يختار بينهما وكلاهما مر. وفي الوقت نفسه أبلغه بموقف إيران من حركته بعد عقد هذه الاتفاقية. وكانت المفاجأة خارقة وغير متوقعة أذهلت القائد وأصيب بخيبة أمل شديدة وشلت قدرته على التفكير الهادئ واتخاذ القرار المناسب. وأجبره الموقف الجديد أن يرضخ لأحد الأمرين كلاهما مر. وأختار البارزاني طريق الانسحاب. لقد سقطت أمام ناظره في تلك اللحظة كل الدعائم التي كان يعتمد عليها ويستند إليها في مواجهة الحكم المركزي، ووجد نفسه وحيداً أمام حكومة البعث والقوات المسلحة حتى الأسنان بأسلحة تأتيه من كل مكان، فخشى على الشعب الكردي وقواته من قتل وتدمير واسعين. لم يكن في مقدور القائد البارزاني في تلك اللحظة وفي إطار اتجاه التطور و"الخيانة والمؤامرة الدولية إزاء الشعب الكردي" أن يجد طريقاً آخر غير طريق الانسحاب إلى إيران ويترك الخيار لقواه أن تقرر وجهتها بين الاستسلام للحكومة العراقية وتسليم أسلحتها أو الانسحاب إلى إيران كلاجئين وتسليم أسلحتهم للقوات الإيرانية أيضاً، بأمل العودة إلى

النضال من جديد وفي وقت لاحق. إذ لم يفقد الرجل ثقته بشعبه الكردي وتطلعات هذا الشعب إلى الحرية والديمقراطية والتمتع بحق تقرير المصير، رغم ظروفه الصعبة وكبر سنه ومرضه.

لم يكن الطريق الذي اختاره البارزاني مقبولاً من قبل الجميع، سواء في الحزب الديمقراطي الكردستاني أم خارجه وفي أوساط الشعب الكردي، إذ اختلفت الآراء حول الموقف. ومن هنا بدأت التصدعات والانشقاقات داخل الحزب الديمقراطي وحركة التحرر الكردية بشكل أكثر قوة وجراً. ولا نبالغ في القول حين نؤكد ما يلي: إن الانهيار الكارثي للحركة الكردية المسلحة، التي اعتبرت بمثابة هزيمة فعلية لثورة أيلول عام ١٩٦١، كانت هزيمة مؤقتة للقضية الكردية وللقيادة البارزانية وقيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني أولاً، كما كانت هزيمة لكل القوى الديمقراطية في العراق، بمن فيهم الحزب الشيوعي العراقي، وأن لم يكن هذا الإحساس موجوداً في حينها لدى الجميع. إذ جاء دور الحزب الشيوعي بعد فترة غير طويلة من انهيار الحركة الكردية، إذ بدأ التوجه ضده في أعقاب عقد المؤتمر الثالث للحزب الشيوعي، أي في خريف عام ١٩٧٦ حتى انهيار التحالف بين الحزبين الشيوعي والبعث الحاكم، ولم يكن قد مر على نكسة الحركة الكردية المسلحة سوى عام ونصف العام. كما لم ينفخ حديث الحزب الشيوعي العراقي عن السير معاً (أي مع البعث الحاكم) صوب بناء الاشتراكية في العراق، هذا الشعار الخاطيء والمضّر الذي رفع تحت خيمة المؤتمر الثالث للحزب الشيوعي العراقي في بغداد في صيف عام ١٩٧٦ وفي غفلة من اللجنة المركزية والحزب كله في ما عدا أعضاء المكتب السياسي وسكرارية اللجنة المركزية التي شاركت في وضع هذا الشعار الذي لم يطرح من قبل الحزب قبل ذاك ولم يناقش أو يتفق على رفعه.

في عام ١٩٧٦ عقد الحزب الديمقراطي الكردستاني في برلين كونفرنساً حزبياً لمعالجة وضعه القيادي ووضع الحزب والموقف من التطورات التي واجهت الحزب والحركة الكردية. وكان الحزب قد شهد خلال الفترة الواقعة بين الانهيار (١٩٧٥) وعقد الكونفرنس (١٩٧٦) أنسلاخات عديدة عنه. فقد برزت مجموعة شكلت في العام ١٩٧٦ الحزب الاشتراكي

الكرديستاني. وكان على رأس هذه المجموعة كوادر متقدمة ومعروفة في الحزب الديمقراطي الكرديستاني مثل السادة عمر مصطفى (دبابة) وعلي العسكري ورسول مامند ود. خالد سعيد وغيرهم. ثم برزت بعد ذلك مجموعة أخرى من الكوادر الحزبية التي أطلقت على نفسها اسم "اللجنة التحضيرية للحزب الديمقراطي الكرديستاني" وأصدرت في عام ١٩٧٧ تقييماً الخاص لمسيرة الثورة الكردية وأحداث نكسة عام ١٩٧٥. وكان من بين أعضاء هذه المجموعة السادة عدنان مفتي، شمس الدين مفتي، وقادر جباري، الملازم جمال خوشناو، والملازم فؤاد جبلي ومصطفى خوشي وغيرهم. وفي عام ١٩٧٥ تركت جماعة "كومله" صفوف الحزب الديمقراطي الكرديستاني أيضاً وتوجهت صوب التعاون لتشكيل الاتحاد الوطني الكرديستاني. علماً بأن المعلومات كانت تشير إلى صله مركزية خفية كانت قائمة بين "كومله" والسيد جلال الطالباني منذ تأسيسها حتى إعلان انفصالها عن الحزب الديمقراطي الكرديستاني، إذ أن الكثير من الدلائل تشير إلى أنه كان المؤسس الفعلي لها، وكان تشكيلها الأول في إقليم كردستان إيران.

في مجرى الحوار حول تقييم تجربة النضال في كونفرنس الحزب الديمقراطي الكرديستاني الذي عقد في برلين في عام ١٩٧٦ برزت وتبلورت ثلاثة اتجاهات أساسية في الفكر والسياسة، سواء كان ذلك قبل عقد المؤتمر أم أثناء انعقاده، وهي:

١. اتجاه مثلته مجموعة السيد محمد محمود عبد الرحمن (سامي)، وكان عضواً في المكتب السياسي، وكانت ترى ضرورة نقد التجربة بصراحة ووضوح والتخلص من الماضي والقيادة العائلية للحزب والثورة.

٢. اتجاه وسط مثله بهذا القدر أو ذاك السيد مسعود البارزاني الذي كان يرى ضرورة التغيير في وضع الحزب ويتطلع للاستفادة من الكوادر المثقفة فيه، ولكنه لا يريد التخلي عن دور العائلة البارزانية في قيادة الحركة الكردية والحزب الديمقراطي الكرديستاني. وكان يرى أيضاً ضرورة نقد التجربة ولكن دون المساس بالبارزاني قائد الثورة أو بالعائلة ودورها.



٣. اتجاه آخر مثله السيد إدريس البارزاني الذي كان يريد للعائلة البارزانية أن تلعب نفس الدور السابق الذي لعبته على امتداد العقود المنصرمة وأن تمارس نفس النهج الذي مارسه الملا مصطفى البارزاني في علاقته الدولية والداخلية، إضافة إلى رفضه توجيه النقد للتجربة المنصرمة، إذ لم يكن في مقدور الحركة انتهاج طريق آخر غير الدرب الذي سلكه قائد الثورة الملا مصطفى البارزاني.

وتوصل المؤتمر إلى رأي وسيط بين هذه الاتجاهات الثلاثة عندما قرر ما يلي:

- انتخاب قيادة جديدة صار على رأسها السيد مسعود البارزاني، كما أصبح السيد محمد محمود عبد الرحمن (سامي) سكرتيراً عاماً للحزب.
- اعتبار الكفاح المسلح هو الطريق الوحيد لتحقيق مصالح الشعب الكردي.
- مواصلة النضال من أجل تأمين الحكم الذاتي الحقيقي لكردستان العراق.
- السعي لتشكيل جبهة وطنية موحدة على نطاق العراق، باعتبارها الصيغة المناسبة لتأمين النصر.
- التعاون مع القوى والأحزاب الكردستانية والتخلي عن احتكار ساحة النضال السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني وحده أو فرض قيادته عليها.
- التحضير لعقد مؤتمر الحزب التاسع.
- توجيه نقد هادئ للتجربة المنصرمة مع تمجيد دور قائد الثورة الكردية الملا مصطفى البارزاني.

يمكن اعتبار القرارات التي صدرت عن الكونغرس هي أفضل ما كان ممكناً الوصول إليه حينذاك، غير أنه لم يكن كافياً للبعض من القادة والكوادر الحزبية ولم يستطع التغلب على الخلافات في وجهات النظر والصراعات الحادة التي ترافقت عادة كل نكسة سياسية في صفوف الحزب وفي قاعدته ومؤيديه. خاصة وأن المجتمع الكردي قد عانى الأمرين من جراء تلك النكسة والسياسات التي مارسها البعث إزاء الشعب الكردي. إذ لم تمر فترة طويلة على هذا الكونغرس حتى استقال السيد سامي وشكل حزبه الجديد، حزب الشعب الديمقراطي الكردستاني، إذ انسلخت معه مجموعة بارزة من الشباب الديمقراطي الكردي.

ولا شك في أن السيد سامي كان سياسياً محنكاً وشخصية مثقفة وامتلك قدرات كبيرة على الحوار والتأثير الإيجابي في مستمعيه. وكان واحداً من أبرز قياديي الحزب الديمقراطي الكردستاني حينذاك. وبالتالي يكون الحزب الديمقراطي الكردستاني قد فقد شخصية متميزة وبارزة ومعروفة على صعيد العراق والخارج.

استمر الوضع غير المستقر للحزب الديمقراطي الكردستاني طيلة الفترة اللاحقة وإلى حين عقد مؤتمره الجديد. فبعد مرور ثلاث سنوات على عقد الكونغرس الحزبي وأربع سنوات على عقد المؤتمر الثامن، عقد المؤتمر التاسع للحزب الديمقراطي الكردستاني في معسكر زيوه للاجئين الأكراد في منطقة (مهركهور) في كردستان إيران خلال الفترة الواقعة بين ٤-١٠/١١/١٩٧٩. وحضر المؤتمر ٣٢٥ مندوباً، ورفعت في المؤتمر الشعارات التالية: كردستان أو الموت - من أجل حكم ديمقراطي ائتلافي تقدمي في العراق وحكم ذاتي حقيقي لكردستان.

درس المؤتمر تجربة السنوات المنصرمة والانتكاسة واتخذ قراراً بشأنها، كما صدرت عن المؤتمر مجموعة قرارات أخرى تضمنت الموقف من اتفاقية الجزائر والنظام البعثي الفاشي في العراق ومواصلة الكفاح المسلح والالتزام بالابتعاد عن التحالفات مع الدول الإمبريالية والرجعية. ثم انتخب المؤتمر قيادة جديدة تتكون من ٢١ عضواً إضافة إلى السيد مسعود البارزاني، رئيساً للحزب. وانتخب السيد علي عبد الله سكرتيراً للحزب. وعبرت التشكيلة الجديدة عن واقع الحزب ذاته من حيث البنية والعضوية والاتجاه، إذ ضم إلى جانب مجموعة من المثقفين، عدداً من الضباط وأبناء العشائر المتحالفة مع عائلة البارزاني وبعض أبناء البرجوازية الكردية. واعتذر عن الترشيح بعض أعضاء المكتب السياسي واللجنة المركزية السابقة، الذين شعروا بمسؤوليتهم المباشرة عن الأحداث السابقة أو رغبتهم في الابتعاد عن المسؤوليات الجديدة. ويشير السيد حبيب محمد كريم إلى أن المؤتمر خول اللجنة المركزية حق التصرف بأعضاء المكتب السياسي واللجنة المركزية الذين تركوا الحزب لأسباب عديدة أو الذين عادوا إلى بغداد في أعقاب النكسة. كما يشير إلى

أن قرار اللجنة المركزية فيما بعد كان طردهم جميعاً. وكتب معرباً عن عدم اتفاقه مع هذا القرار الذي خلط بين الأخضر واليابس دون مبرر. ٢٦٧

وخلال هذه الفترة تشكلت المجموعة التي أطلقت على نفسها الحزب الديمقراطي الكُردستاني (القيادة المؤقتة). رأت هذه الجماعة المنشقة عن الحزب الديمقراطي الكُردستاني الأم وضمت كوادر من مختلف المستويات، ومنهم أعضاء في المكتب السياسي، بأن أسباب الانتكاسة تتلخص في النقاط التالية: ٢٦٨

المجموعة الأولى من العوامل: وتتلخص بالدور الدموي والفاشي للبعث الحاكم الذي كان يريد ومنذ سنوات طويلة تصفية هذه الحركة التحررية الكُردية، إذ عمل كل في وسعه من أجل جر الحركة إلى معارك جانبية وفرض القمع والإرهاب ضدها. واستكمل هذا الدور بالتأمر الإمبريالي الرجعي ضد حركة التحرر الكُردية ومناصبته العدا والريبة في تصفيته. وتتجسد هذه القوى في الإمبريالية الأمريكية والرجعية الإيرانية، إضافة إلى محاولة إسرائيل استغلال الوضع لصالحها وتعزيز مواقعها في المنطقة.

المجموعة الثانية من العوامل: والتي تتلخص في الملاحظات التالية:

- هيمنة الدور العشائري على الحزب، وخاصة شخصية قائد الحزب البارزاني، وتراجع دور الحزب وقادته المثقفين السياسيين إلى المؤخرة.
- الانقسام الذي حصل في الحزب منذ عام ١٩٦٤ بحيث أضعف إمكانية التأثير الفعال على نشاط الحزب والحد من أو تقليص دور العشيرة وخاصة عائلة البارزاني على الحزب.
- غياب الممارسات الديمقراطية في الحزب لصالح القائد مصطفى البارزاني، وممارسة القمع والإرهاب إزاء القوى السياسية في كُردستان العراق، ومنها الحزب الشيوعي العراقي ومجموعات كُردية أخرى.

---

٢٦٧ كريم، حبيب محمد. تاريخ الحزب الديمقراطي الكُردستاني. العراق (في محطات رئيسية) ١٩٤٦-١٩٩٣، ط١، مطبعة خه بات-دهوك. ١٩٩٨. ص ١٥٨-١٦١.

٢٦٨ قارن: الحزب الديمقراطي الكُردستاني - اللجنة التحضيرية. تقييم مسيرة الثورة الكُردية وانهارها والدروس والعبر المستخلصة منها. أوائل كانون الثاني ١٩٧٧.

- استغلال الحكم الذاتي للاغتناء من جانب فئات طفيلية وانتشار الفساد والمظالم في كردستان أثناء الحكم الذاتي.
  - دور وتأثير الإقطاعيين على الحزب وابتعاد الحزب عن حل المشكلات الاجتماعية للسكان، ومنها عدم تطبيق قانون الإصلاح الزراعي في كردستان، بسبب عدم رغبة قيادة البارزاني والإقطاعيين تحقيق ذلك.
  - عدم اهتمام قيادة البارزاني بتنفيذ بنود اتفاقية آذار ١٩٧٠ مما أوجد فجوة كبيرة مع الحكم.
  - الموقف السلبي من الأقليات القومية في كردستان ومن حقوقها المشروعة، ومنها الأقلية التركمانية والأقلية الآشورية.
  - التعاون الخارجي، وخاصة مع الولايات المتحدة وإيران، إضافة إلى إسرائيل، والحصول على مساعدات منها بما فيها الأسلحة الثقيلة التي جعلت الحركة تعتمد على تلك الدول إلى حدود بعيدة.
- وكانت هذه المجموعة ترى بأنها مسؤولة أيضاً عن النكسة التي أصيبت بها الحركة من جراء عدم تصديها بالشكل المناسب للقرارات الفردية وموافقتها على ما كان يصدر عن البارزاني، وأنها كانت تقوم بذلك خشية منها على شق صفوف الثورة وإضعافها في وقت كانت أحوج ما تكون إلى الوحدة والتلاحم. وأكدت هذه الجماعة ضرورة الاعتراف بالأخطاء الفادحة التي ارتكبت في حينها. ولكنها لم تستطع أن تكسب قاعدة واسعة لها في الداخل أو الخارج.
- استطاع الحزب الديمقراطي الكردستاني أن يخرج من أزمته العميقة والخانقة بعد أربع سنوات من بدئها وسعى إلى معالجة جراحه العميقة التي خلفتها النكسة على القيادة والكوادر والأعضاء وقوات البيشمركة، وكذلك على العلاقة بالجماهير الكردية. وكانت القيادة ما تزال تدير الحزب والكفاح المسلح من قرية (راجان) في كردستان إيران، إضافة إلى وجود قيادات ميدانية للمنظمات وقوات البيشمركة في كردستان العراق. كما كانت الإذاعة وصحافة الحزب وأدبياته تصدر عن مقر القيادة في راجان. وبعد عام من عقد

المؤتمر تقريباً أشعل النظام العراقي الحرب على إيران بعد انتصار الثورة الإيرانية في شباط/فبراير ١٩٧٩ والإطاحة بالشاهنشاهية الإيرانية ووصول قوى الإسلام السياسي إلى السلطة وعلى رأسها آية الله روح الله الخميني.

### المبحث الثالث

#### الاتحاد الوطني الكردستاني

أشرنا سابقاً إلى أن أول خلاف جدي برز داخل قيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني كان في عام ١٩٦١. وتمحور الخلاف حول الموقف من حكومة عبد الكريم قاسم وموضوع إعلان ثورة أيلول/سبتمبر ١٩٦١ في كردستان العراق. وتبنى الملا مصطفى البارزاني الموقف المناهض لسياسة عبد الكريم قاسم وإعلان الثورة واستطاع أن يجمع حوله الغالبية العظمى من كوادر وقواعد الحزب، في حين تبني الخط المخالف السيد إبراهيم أحمد. يعتبر السيد إبراهيم أحمد أحد الرموز الوطنية البارزة في حركة التحرر الوطني الكردية وفي الساحة السياسية الكردستانية والعراقية خلال عقود عديدة من القرون العشرين. بدأ نشاطه في الثلاثينات من القرن العشرين وتواصل حتى وفاته في نهاية القرن، ولعب دوراً سياسياً كبيراً في الحياة السياسية الكردية وفي الحزب الديمقراطي الكردستاني، وكان يحتل موقع سكرتير الحزب. كما التفت حوله حينذاك مجموعة من المثقفين الأكراد. إلا أن هذا الخلاف سرعان ما تلاشى بسبب الحرب التي شنها النظام ضد الشعب الكردي عموماً والبيشمركة الكردية بشكل خاص. ثم تفجر الخلاف من جديد في عام ١٩٦٤ الذي أدى إلى حصول انشقاق فعلي في الحزب، رغم عدم تشكيل القوى التي التفت حول المكتب السياسي حزباً سياسياً جديداً حينذاك. وبرز هذا الانشقاق في انسحاب عدد من أعضاء القيادة ورفضهم العمل تحت قيادة الملا مصطفى البارزاني. ثم انتهى هذا الاحتجاج بطرد قيادة الملا مصطفى بارزاني ١٤ عضواً من اللجنة المركزية ومكتبها السياسي من مجموع ١٨ عضواً من قيادة الحزب وانتخاب قيادة جديدة في المؤتمر السادس للحزب الذي عقد في أعقاب عقد اتفاق إيقاف القتال مع حكومة عبد السلام عارف. ورغم أن الخلاف بدا وكأنه يدور حول الموقف من عقد تلك الاتفاقية باعتبارها غير كافية ولا تحقق ما يصبو إليه

الشعب الكردي والتضحيات التي تحملها الشعب في ثورة أيلول/سبتمبر ١٩٦١، إلا أن الخلافات كانت أعمق من ذلك بكثير، إذ كانت تدور حول قضايا فكرية وسياسية وتنظيمية، إضافة إلى أنها كانت مرتبطة بظهور أجيال جديدة من الشبيبة المثقفة العاملة في الحياة السياسية الكردستانية والتي لم تستطع التفاعل والتعامل باستمرار مع القيادة العشائرية التقليدية لقائد الثورة الكردية الملا مصطفى البارزاني، الذي كان في الوقت نفسه يترأس الحزب الديمقراطي الكردستاني. وفي عام ١٩٦٤ عقد المكتب السياسي كونفرنساً حزبياً (كونفرنس ماوت) حاول فيه إضعاف دور قائد الحزب البارزاني وتأكيد دور المكتب السياسي في حياة الحزب الداخلية والسياسية وفي اتخاذ القرارات الخاصة بالثورة والمفاوضات. ولكن هذا الإجراء اصطدم بواقع وجود القوة الفعلية بيد الملا مصطفى البارزاني وبعبء المكتب السياسي على تغيير الواقع القائم حينذاك، رغم وجود أكثرية في القيادة وقفت إلى جانب المكتب السياسي ١٥ عضواً من أصل ١٧ عضواً في اللجنة المركزية. ولم تستطع القوى الجديدة الحصول على قاعدة اجتماعية واسعة في كردستان بسبب طبيعة بنية المجتمع الكردي العشائرية ودور البارزاني وعائلته التاريخي، إضافة إلى امتلاكه للقوى العسكرية القادرة على إلحاق الضرر بجماعة المكتب السياسي. ورغم المحاولات التي بذلتها مجموعة المكتب السياسي للبقاء في كردستان والعمل في الساحة السياسية، فإن البارزاني وجه جهداً كبيراً لمنعها من التوسع أو الاستقرار في مواقع معينة. وبالتالي نشأ حزبان متوازيان، ولكنهما مختلفان في القوة والعلاقة الجماهيرية، وكلاهما باسم الحزب الديمقراطي الكردستاني، أحدهما بقيادة الملا مصطفى البارزاني، والثاني بقيادة إبراهيم أحمد. واصطفت إلى جانب إبراهيم أحمد مجموعة من أعضاء اللجنة المركزية السابقة، كما أصبح قوام المكتب السياسي مكوناً، إضافة إلى إبراهيم أحمد، من السادة: جلال حسام الدين طالباني، عمر مصطفى أمين، حلمي علي شريف. كمال محي الدين أسعد، علي العسكري وعبد الرحمن ذبيحي<sup>٢٦٩</sup>.

٢٦٩ الخرسان، صلاح. التيارات السياسية في كردستان العراق. قراءة في ملفات الحركات والأحزاب

الكردية في العراق ١٩٤٦-٢٠٠١ مؤسسة البلاغ للطباعة والنشر والتوزيع-بيروت. ٢٠٠١. ص ١٣٢.

ولكن الحزب الديمقراطي الكردستاني بقيادة البارزاني عرف خلال تلك الفترة وجود تكتلات عديدة في داخله، وبعضها كان مجبراً على البقاء بسرية كبيرة بسبب الخشية الفعلية من دور أجهزة الأمن الكردية (الباراستن) حينذاك، وكان يقف على رأسها السيد مسعود البارزاني، نجل الملا مصطفى البارزاني. فإلى جانب التوزيع المعروف بين اليسار واليمين والوسط كأجنحة موجودة في الحزب، نشأت في عام ١٩٧٠ الجماعة المعروفة بالعصبة الماركسية اللينينية "كومه له" التي سميت فيما بعد بعصبة شغيلة كردستان، وجمعت في صفوفها الاتجاهات الماركسية اللينينية والاتجاهات الماوية. ولا شك في أن التيار الماركسي في كردستان لم يكن ضعيفاً، وكان التعاون بين الماركسيين في أقاليم كردستان الثلاثة معروفاً حينذاك وخاصة بين إقليمي كردستان إيران والعراق. ومجموعة كومه له شكلت بالأساس في إيران قبل ذلك بسنوات ثم توسعت لتشمل كردستان العراق. وكانت على صلة بالسيد جلال الطالباني. وكان تبني الماركسية في كردستان العراق يلقى الرفض من الحزب الشيوعي العراقي، بسبب التصور الخاطئ الذي ساد الحركة الشيوعية العالمية حينذاك باعتبارها المحتكر والممثل الشرعي والوحيد للماركسية عموماً واللينينية على وجه الخصوص.

أشرت في مكان آخر من هذا الكتاب إلى أن القائد البارزاني كان يرفض وجود قوى سياسية كردية منظمة خارج إطار الحزب الديمقراطي الكردستاني، وكان يتخذ الإجراءات الصارمة ويستخدم العنف ضد من يحاول ذلك. أجبر هذا الواقع مجموعة مهمة من المناضلين الأكراد على البقاء خارج العراق بدلاً من خوض النضال في الداخل بسبب قناعاتهم المختلفة، إذ كان محظوراً على هؤلاء العودة والعمل في كردستان خارج إطار الحزب الديمقراطي الكردستاني. فالساحة يفترض أن تبقى محتكرة للحزب الديمقراطي الكردستاني بقيادة البارزاني. وحصلت مطاردات لهم بعد أن حملوا السلاح في عامي ١٩٦٤ و١٩٦٥ من جانب قوات بيشمركة الحزب الديمقراطي الكردستاني، كما لاقوا المصاعب من جانب إيران، رغم التبدلات في الموقف الإيراني بالارتباط مع علاقة القوى الكردية بالنظام العراقي. إذ كان الشاه الإيراني يرفض التعاون مع أية قوة تقيم تعاوناً أو تسعى إلى تفاهم مع الحكومة العراقية.

وحاول النظام العراقي في فترات مختلفة أن يلعب على وتر الخلاف بين المجموعتين ومحاولة الضغط على طرف لانتزاع تنازلات من الطرف الثاني انطلاقاً من هذا النهج. بذل الحكم العارفي جهوداً غير قليلة لإيجاد حل للمشكلة دون أن يتنازل عن سلوكه الشوفيني إزاء القومية الكُردية، ولم يكن هذا ممكناً. إلا أن الملا مصطفى البارزاني كان على استعداد دائم لإعادة العلاقات والمفاوضات مع الحكم في العراق عندما كان يجد انفتاحاً ولو قليلاً على حركته المسلحة وعلى مطالب الشعب الكُرد. ولم يكن هذا الانفتاح متوفراً باستمرار بل العكس هو الصحيح. وتجلّى هذا أيضاً بعد انقلاب البعث في ١٧ تموز/يوليو عام ١٩٦٨، حيث بذل الحكم الجديد محاولة أخرى لاستثمار الخلاف بين المجموعتين لصالح استمرار القتال والضغط على الحركة الكُردية المسلحة. حيث تمكنت مجموعة المكتب السياسي (إبراهيم أحمد وجلال الطالباني) أن تصدر جريدة في بغداد وأن تجري حوارات غير قليلة مع قوى سياسية مختلفة، إلا أن البعث لم يكن جاداً في تعاونه مع هذه المجموعة، بقدر ما كانت بالنسبة له ورقة ضغط يريد ممارستها على قيادة الثورة في كردستان العراق. إذ حالما تبين احتمال الوصول إلى اتفاق بهذا الشأن مع قيادة الحزب الديمقراطي الكُردستاني لم يعد في مقدور المجموعة الأخرى مواصلة العمل السياسي والإعلامي في بغداد. فاضطرت إلى مغادرة العراق والبقاء في سوريا أو في أوروبا.

تركز عمل جماعة المكتب السياسي السابق في الخارج باتجاهات أربعة:

- تعبئة قواها في الداخل والخارج لصالح القضية الكُردية بشكل عام.
- تشديد دعايتها ضد قيادة الحزب الديمقراطي الكُردستاني باعتبارها العدو المناهضة لها مباشرة والمتصدي لعملها في كردستان العراق.
- التعاون مع القوى العراقية الأخرى الموجودة في سوريا والخارج التي كانت تناهض سياسة البعث الحاكم في العراق. وكانت أغلب تلك القوى قومية وبعثية مؤيدة لقيادة قطر العراق في سوريا أو قوى منشقة عن الحزب الشيوعي العراقي.



- إقامة أوسع الصلات الممكنة مع قوى حركة التحرر الوطني في الدول العربية وفي غيرها من بلدان العالم الثالث، إضافة إلى تنشيط علاقته بأحزاب الاشتراكية الديمقراطية في أوروبا وبشكل خاص مع الحزب الاشتراكي الفرنسي.

حصل السيد جلال الطالباني على دعم ملموس من جانب القيادة السورية والقيادة الليبية ومن بعض القوى العراقية والعربية. كما تسنى له أن يقيم علاقات جيدة على الصعيدين العربي والأوروبي لصالح القضية الكردية ولصالح الاتجاهات الجديدة في السياسة التي كان يدعوا لها. وإذ كان وجوده في كردستان العاق محدوداً، رغم وجود قواعد وكوادر له في صفوف الحزب الديمقراطي الكردستاني الذي كان يقوده البارزاني بصورة سرية، فإن وجوده في الخارج ونشاطه قاد إلى حصول توترات شديدة وانقسام عملي في جمعية الطلبة الأكراد في أوروبا بين مؤيد لقيادة البارزاني للحركة الكردية المسلحة وبين مؤيد لمجموعة إبراهيم أحمد وجلال الطالباني ود. كمال فؤاد. وتركز تأثير هذه المجموعة على الأوساط الطلابية والمتقنين في الداخل والخارج. إلا أن ما يمكن تأكيده هو أن القوى السياسية الكردية كانت موزعة بين الحزبين بشكل متباين، إذ أن الغالبية العظمى من الأعضاء والمؤيدين كانت إلى جانب قيادة البارزاني. وعندما تعرضت الحركة الكردية المسلحة إلى نكستها الكبيرة في آذار من عام ١٩٧٥، سنحت الفرصة أمام السيد جلال الطالباني ومجموعة من السياسيين الأكراد لأخذ المبادرة وتأسيس الاتحاد الوطني الكردستاني. فما هي الظروف التي أتاحت فرصة تشكيل هذا الاتحاد السياسي؟

كان لانهايار الحركة الكردية المسلحة وقع الصاعقة على جماهير الشعب الكردي وقواه السياسية الكردية المشاركة في ثورة أيلول/سبتمبر عام ١٩٦١. وتوزع المشاركون في الثورة إلى ثلاث جماعات أساسية:

١. قوى تراجعت إلى إيران بقيادة الملا مصطفى البارزاني وسلمت أسلحتها للسلطة الإيرانية في مقابل منحها اللجوء والحماية، على أمل أن تعيد تنظيم صفوفها ومواصلة النضال في ظرف أكثر ملائمة.
٢. قوى سلمت نفسها وأسلحتها للحكومة العراقية حيث وزعت على محافظات العراق الجنوبية وعومل أفرادها وكأنهم أسرى حرب لدى الحكم الاستبدادي.

٣. قوى غادرت إيران والعراق واستقرت في المهجر وعمدت إلى تشكيل تنظيمات سياسية أو التحقت بجماعات سياسية أخرى.

ويبدو أن وقع الهزيمة التي حلت بالحركة الكردية المسلحة في نفوس نسبة عالية من بنات وأبناء الشعب الكردي في الداخل والخارج كان كبيراً جداً ومؤثراً إلى حدود بعيدة، وكان لا بد من مواجهة ذلك بإجراءات سريعة وفعالة. وكان أمام المجموعات الموجودة في الخارج خيارين، وهما:

- التريث والاتصال بالحزب الديمقراطي الكردستاني بهدف العودة إلى صفوفه وإعادة بناء الحزب وقوى الثورة من جديد لمواصلة النضال، إذ لم يكن ممكناً قبول ذلك من جانب قيادة الملا مصطفى البارزاني بسرعة وفي أعقاب الانهيار من الناحيتين النفسية والسياسية.

- تشكيل تنظيم سياسي جديد يجمع فيه كل أو بعض المختلفين مع الحزب الديمقراطي الكردستاني بقيادة الملا مصطفى البارزاني لمواصلة لنضال في كردستان العراق.

ويبدو أن مجموعات معينة قررت اختيار الطريق الثاني، بعد أن حاولوا ثني الملا مصطفى البارزاني عن القبول بمقترح الشاه والتخلي عن الثورة، كما جاء في أدبيات الاتحاد الوطني الكردستاني. ففي ٢٢ أيار من عام ١٩٧٥ صدر البيان السياسي لمجموعة السيد جلال الطالباني في دمشق أعلنت فيه رفضها التسليم بالأمر الواقع وتسليم السلاح في كردستان العراق واستعدادها لمواصلة المسيرة النضالية للشعب الكردي وتحمل مسؤوليتها في هذا الفترة العصيبة من تاريخ الحركة. وفي ١/٦/١٩٧٥ تم تأسيس الاتحاد الوطني الكردستاني في برلين حيث نوقش بيان دمشق وعدل بحضور السادة أو بتأييد ممن تعذر عليه الحضور: جلال الطالباني، د. فؤاد معصوم، عبد الرزاق عزيز فيلي، عادل مراد، كمال فؤاد وعمر شيخموس ود. لطيف جمال رشيد ودلشاد أحمد، إضافة إلى

السيدة هيرو إبراهيم أحمد<sup>٢٧٠</sup>. واعتبرت الأسماء التالية الهيئة المؤسسة للاتحاد الوطني الكردستاني: جلال الطالباني، د. فؤاد معصوم، عبد الرزاق عزيز فيلي، عادل مراد، عمر شيخموس، د. كمال فؤاد، عمر مصطفى (دبابة) ود. كمال خوشناو. وخولت هذه الهيئة المؤسسة صلاحية قيادة العمل الفكري والسياسي والتنظيمي والعسكري والمالي والعلاقات الخارجية للحزب إلى حين انعقاد مؤتمره الأول الذي طال انتظاره وعقد لأول مرة في عام ١٩٩٢. ويشير الدكتور فؤاد معصوم إلى أن التنظيمات التي تكون منها الاتحاد الوطني هي: ٢٧١

١. العصابة الماركسية اللينينية (فيما بعد عصابة شغيلة كردستان) التي كانت قد تأسست على شكل حلقات في عام ١٩٧٠/١٩٧١. وكان على رأس هذه العصابة شاسوار جلال (أرام)، نوشيروان مصطفى، حكمت محمد كريم (ملا بختيار)، أزاز هورامي، سالار عزيز (نجم الدين عزيز) وعمر عبد الله (ملازم عمر).
٢. الحركة الاشتراكية الكردستانية، وكانت تضم مجموعة من الكوادر القيادية التي عملت قبل ذلك في الحزب الديمقراطي الكردستاني. وكان على رأس الحركة: علي العسكري، رسول مامند، خالد سعيد (دكتور خالد)، الملازم طاهر علي والي بك، سعدي عزيز (سعدي كجكة)، وعمر مصطفى (دبابة).

---

٢٧٠ مراد، عادل. محاولة جادة لكتابة جزء من التاريخ الحديث لكرد العراق. جريدة الاتحاد الأسبوعية. العدد ست حلقات، ابتداءً من العدد ٣٧٣ في ٩/٦/٢٠٠٠ حتى العدد ٣٧٨ في ١٤/٧/٢٠٠٠. كردستان. الحلقة الأولى. ص ١١.

السيدة هيرو إبراهيم أحمد مناضلة كردية وعاملة في الحركة السياسية الكردية، وهي ابنة السيد إبراهيم أحمد، المناضل السياسي البارز في الحركة السياسية الكردية منذ الأربعينيات وسكرتير الحزب الديمقراطي الكردستاني لسنوات طويلة ثم الشخصية البارزة والمؤيدة للاتحاد الوطني الكردستاني، كما إنها زوجة السيد جلال الطالباني. (ك. حبيب)

٢٧١ معصوم، فؤاد د. الاتحاد الوطني الكردستاني .. البدايات. جريدة الاتحاد الأسبوعية. كردستان. العدد ٢٧٣ في ٩/٦/٢٠٠٠. ص ١١.

٣. الخط العام للاتحاد الوطني الكردستاني، ويسمى أيضاً بالخط العريض. وكان على رأس الخط: جلال الطالباني، الدكتور فؤاد معصوم، الدكتور فؤاد كمال، الدكتور عمر شيخموسى، عادل مراد وحسين بابا الشيخ (شيخ أيزيدي).  
وانتخب السيد جلال الطالباني سكرتيراً للجنة القيادية للاتحاد الوطني الكردستاني.

وجدير بالإشارة إلى أن مجموعة كومه له التي كانت تعمل بصورة سرية في تنظيم الحزب الديمقراطي الكردستاني وعلى صلة وثيقة بالمسئول الأول عنها السيد جلال الطالباني، لم تستطع الصمود بوجه الهزيمة والاستسلام الذي حل بالحركة الكردية المسلحة، إذ اضطرت إلى تسليم أسلحتها إلى السلطات البعثية، إذ أن زخم الانهيار كان قد شمل الجميع، وكان من الصعب حقاً مواجهة الموقف بغير ذلك<sup>٢٧٢</sup>. ولكن هذه المجموعة القيادية، ومعها أكثر من سبعين عضواً في "الكومه له"، التي سلمت سلاحها للسلطات الحكومية العراقية، كانت قد أصدرت بياناً تؤكد فيه مواصلتها الكفاح المسلح. مما جعلها تقع تحت مجهر السلطات الأمنية العراقية ومطاردتها والسعي لإلقاء القبض عليها. وتمكنت السلطات الأمنية العراقية تحقيق ذلك عندما ألقى القبض على مراسل بين السيد جلال الطالباني وكومه له في بغداد وضبط رسالة موجهة للمجموعة في الداخل، مما أجبر القيادة على الهروب إلى إيران حيث القي القبض عليها هناك وسلم أعضاء القيادة جميعاً إلى الحكم الدكتاتوري في بغداد من جانب الأمن الإيراني، وحكم على عدد منهم بالإعدام ونفذ الحكم فعلاً في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٦<sup>٢٧٣</sup>، وهي المجموعة القيادية الأولى التي تواجه

---

٢٧٢ الخرسان، صلاح. التيارات السياسية في كردستان العراق. مصدر سابق. ص ٣٣٥/٣٣٦.

٢٧٣ ضمت أول مجموعة قيادية كردية تابعة للاتحاد الوطني الكردستاني في الداخل مكونة من سبعة مناضلين حكم على بعضهم بالإعدام وتم تنفيذه في سجن أبو غريب المركزي في بغداد في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر من عام ١٩٧٦، وهم: شهاب الشيخ نوري، جعفر عبد الواحد وأنور زوراب، وعلى البقية بأحكام مختلفة وهم: فريدون عبد القادر، عمر سيد علي، علي محمد عسكري، أرسلان بايز، ثاوات زكي عبد الغفور، دارو شيخ عبد القادر، سعدون فيلي، وأسو شيخ نوري، محمد ميرزا، سعيد ملا عباس وعثمان نانو. راجع: مراد، عادل. محاولة جادة لكتابة جزء من التاريخ الحديث لكرد العراق. مصدر سابق. الحلقة الخامسة. ص ٥. راجع أيضاً: الخرسان، صلاح. التيارات السياسية في كردستان العراق. مصدر سابق. ص ٣٣٥/٣٣٦.

الأعداء بعد هزيمة عام ١٩٧٦، كما حكم على البقية بأحكام بالسجن. وكان على الاتحاد الوطني تشكيل قيادة ميدانية جديدة بعد تلك الخسارة. وضمت قيادة الكومه له الجديدة شاسوار جلال (أرام) سكرتير اللجنة، نجم الدين عزيز (سالار)، أزيد هورامي (عادل)، حكمت محمد كريم (ملا بختيار) وعبد الرزاق محمد<sup>٢٧٤</sup>.

اتخذ الاتحاد الوطني الكردستاني بعد تشكيله بفترة قصيرة جملة من الإجراءات ساعدته على ولوج الساحة النضالية في كردستان. فبعد أن وضع سكرتير الاتحاد، جلال الطالباني، أسباب تشكيل الاتحاد في كراس بعنوان "الاتحاد الوطني الكردستاني لماذا...؟" وفق الظروف التي نشأت في أعقاب انهيار الحركة، وبعد أن أصدرت العصابة الماركسية اللينينية الكردستانية كراسها الموسوم "الدروس المستخلصة من انهيار الحركة المسلحة الكردية"، تبني الاتحاد الوطني من جديد نهج الكفاح المسلح لتحقيق مهمات الحزب الجديد، كما أكد على شعار الديمقراطية للعراق كله، وبالتالي ربط بين القضية الديمقراطية في العراق والحكم الذاتي لكردستان.

قرر الاتحاد الوطني البدء بإرسال بعض أعضاء الحزب ومؤيديه إلى كردستان وتشكيل فرق سياسية وأنصارية للدعاية والتحريض ورفع المعنويات وتعبئة الصفوف ومواجهة الوضع الجديد الذي نشأ مع انهيار الحركة المسلحة. وجدير بالإشارة أن الاتحاد الوطني الكردستاني تبني سياسة التعددية الحزبية في كردستان على خلاف ما كان عليه الوضع في فترة وجود الملا مصطفى البارزاني على رأس الحزب والحكم الذاتي في كردستان العراق. ودعا إلى الحوار لحل المشكلات القائمة إقليمياً وقومياً.

كانت العلاقات بين الحزب الديمقراطي الكردستاني، الذي أعاد النظر بقراره السابق حول نزع السلاح وانتقد ذلك بصيغ مختلفة وفق التكتلات التي نشأت فيه ومنه وقرر البدء بالكفاح المسلح ثانياً، وبين الاتحاد الوطني الكردستاني الذي تأسس حديثاً، سيئة للغاية ومتوترة وتجلت في المعارك الدامية التي دارت بين قوات الحزبين في عام ١٩٧٦ وعام ١٩٧٨ ومن ثم في أحداث پشت أشان في عام ١٩٨٣. ويبدو لي بأن الاتحاد الوطني الكردستاني

---

٢٧٤ المصدر السابق نفسه. ص ٣٣٨.

كان على عجل من أمره، إذ كان يسعى إلى استثمار فرصة الانهيار النفسي والمعنوي للحركة الكردية المسلحة التي كان يقودها الملا مصطفى البارزاني لا لفرض نفسه في الساحة الكردستانية فحسب، بل ومن أجل الطول محل الحزب الديمقراطي الكردستاني في قيادة النضال الكردي المسلح ضد الحكم المركزي الدكتاتوري في بغداد. ولم يكن هذا الموقف عين الصواب.

قرر الاتحاد الوطني الكردستاني إرسال قواته المسلحة الجديدة المشكلة في الخارج والمتدربة حديثاً على حمل السلاح على شكل مفارز صغيرة مع بعض القياديين، من الشام وعبر القامشلي وبموافقة الحكومة السورية إلى العراق. وفي طريق العودة تصدت لهذه المفارز قوات الحزب الديمقراطي الكردستاني ومؤيديها من العشائر الكردية في تركيا وأنزلوا بالقاديين الجدد ضربات قاسية أدت إلى قتل عدد كبير من أعضاء ومؤيدي الاتحاد الوطني وبعض قياديينهم. ولم يكن هذا الموقف سليماً من جانب قيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني، بغض النظر عن التباين والصراع السياسي الذي كان قائماً بين الحزبين حينذاك. إذ خسرت الحركة الوطنية مناضلين من كلا الطرفين لم يكن هناك أي مبرر لاستشهادهم. ليست القوة والعنف واستخدام السلاح هو الطريق العملي لمعالجة المشكلات والخلافات السياسية فحسب، بل يزيد من تعقيد تلك المشكلات ويخلق مشكلات جديدة أيضاً. فالطريق الوحيد والناجح لحل جميع أنواع المشكلات بين القوى الوطنية يكمن في الدخول بمفاوضات ديمقراطية صبورة بعد الاتفاق على آليات ديمقراطية لذلك الحوار، فهو الصيغة الوحيدة التي يفترض أن تسود في العلاقات بين الأحزاب السياسية. وكان من شأن المعارك العسكرية التي دارت تعقيد الأمور وتشديد الصراع ولم يتوقف نزيف الدم طويلاً.

هذه الأحداث وغيرها لعبت دورها الملموس في تعميق الخلافات العميقة أصلاً ونشأت حالة أشبه ما تكون المطالبة بالتأثر بين الحزبين التي تجلت بعد سنوات في معارك پشت أشان وشملت قوى سياسية أخرى، ثم تواصلت حتى العقد الأخير من القرن العشرين حيث أمكن في عام ١٩٩٨ الاتفاق على أسس أخرى في معالجة المعضلات بين الحزبين.

لم يعقد الاتحاد الوطني مؤتمراً له إلا في عام ١٩٩٢. وخلال الفترة الواقعة بين ١٩٧٥ و١٩٩٢ عقد الاتحاد الوطني سلسلة من الاجتماعات التي تقررت فيها بنية القيادة

واستراتيج وتكتيك الحركة المسلحة والاتحاد على الصعيدين الداخلي والخارجي، كما أدارت الحوارات والمفاوضات التي كانت تجري بين فترة وأخرى بين الاتحاد والحكم أو بين الاتحاد وبقية قوى المعارضة السياسية العراقية. وكان على المكتب السياسي للاتحاد أن يوجه سياسة الاتحاد خلال الفترة الواقعة بين تلك الاجتماعات، وأن يقرر الموقف بالنسبة للمعارك التي دارت بين قوات الاتحاد وقوات السلطة المركزية في بغداد، أو تلك المعارك المسلحة التي دارت بينه وبين الفصائل الأخرى التابعة للأحزاب السياسية المعارضة للنظام حينذاك. وكانت أشد المعارك فداحة تلك التي دارت بين الاتحاد الوطني والحزب الديمقراطي الكردستاني في عام ١٩٧٨ أولاً ومن ثم معارك پشت أشان الأولى والثانية في عام ١٩٨٣ بين الاتحاد من جهة والحزب الديمقراطي الكردستاني والحزب الشيوعي العراقي والحزب الاشتراكي الكردستاني من جهة ثانية.

خلال الفترة الواقعة بين ١٩٧٦ - ١٩٨٩ شارك الاتحاد الوطني في عدد من التحالفات الذي تأسست من عدد من الأحزاب السياسية العراقية التي كانت تعمل في دمشق ضد الحكم الدكتاتوري في بغداد، والتي أطلق عليه "التجمع الوطني العراقي" وضم في صفوفه: حزب البعث العربي الاشتراكي (قيادة قطر العراق)، الحزب الشيوعي العراقي (القيادة المركزية)، الحركة الاشتراكية العربية، مؤتمر القوميين الاشتراكيين، الحزب الاشتراكي، جيش التحرير الشعبي العراقي والاتحاد الوطني الكردستاني. ثم كان شريكاً في "الجبهة الوطنية والقومية الديمقراطية (جو قد) التي انبثقت في ٢٢/١١/١٩٨٠ من مجموعة الأحزاب التي شكلت التجمع الوطني العراقي زائداً الحزب الشيوعي العراقي بعد أن خرج منها الحزب الشيوعي العراقي/القيادة المركزية. وأصدرت الجبهة الجديدة ميثاقها الوطني وبيانها السياسي حول أوضاع العراق السياسية ومهمات الحركة الوطنية حينذاك<sup>٢٧٥</sup>.

وفي عام ١٩٨٨ أمكن تشكيل الجبهة الوطنية الكردستانية، بعد أن سبق ذلك تحسين نسبي للعلاقات بين الحزبين الكرديين وصدور بيان مشترك عن اللجنة العليا المشتركة

---

٢٧٥ الثقافة الجديدة. مجلة شهرية يصدرها الحزب الشيوعي العراقي. العدد ١٢٦. تشرين الثاني/كانون

الأول ١٩٨٠. ص ١٦٦-١٨٦.

وبحضور قائدي الحزبين السيد مسعود البارزاني والسيد جلال الطالباني على رأس وفدين قياديين بتاريخ ١٠/١٢/١٩٨٧، سبقه لقاء سياسي بين السيد جلال الطالباني والسيد إدريس البارزاني، حيث تم في هذا اللقاء تشكيل لجنة عليا مشتركة تهدف إلى تطوير العلاقة بين الحزبين بتاريخ ٧/١١/١٩٨٦ وبمساعدة مباشرة من إيران. وضمت الجبهة الكردستانية العراقية الأحزاب السياسية التالية: الحزب الاشتراكي الكردي (پاسوك)، الاتحاد الوطني الكردستاني (أوك)، الحزب الشيوعي العراقي (حشع)، حزب الشعب الكردستاني العراقي (حشدك)، الحزب الاشتراكي الكردستاني (حسك)، الحزب الديمقراطي الكردستاني (حدك). ومن هنا يتبين لنا بأن الحزب الديمقراطي الكردستاني قد تخلى عن فكرة الحزب الواحد لكردستان العراق بعد أن بدأ العمل مجدداً في عام ١٩٧٦، وكان قائد الحزب الديمقراطي الكردستاني والحركة التحررية الكردية الملا مصطفى البارزاني على علم بقرار العودة للكفاح المسلح ومسانداً له، إذ وافته المنية في عام ١٩٧٩. وفي الثاني من أيار/مايس من عام ١٩٨٨ تم الإعلان عن تشكيل الجبهة الكردستانية العراقية، أي في الفترة التي كانت ما تزال حملة الحكومة الدكتاتورية العراقية تحت أسم الأنفال مستمرة، وبعد أن كانت قوات الحكومة الفاشية قد ارتكبت مجزرتها الدموية بقذف مدينة حلبجة بالأسلحة الكيماوية لتمارس تدميراً وقتلاً شاملين ضد شعب هذه المدينة وضد سكان غيرها من مدن وقرى وأرياف كردستان العراق.

## المبحث الرابع

### الصراعات الحزبية وأحداث پشت آشان

أشرنا إلى أن الصراعات التي كانت تدور في كردستان قد اتخذت أبعاداً كثيرة، رغم أنها كانت في البداية تدور بين حزبين سياسيين كرديين كانا بالأساس يشكلان حتى منتصف الستينيات حزباً واحداً هو الحزب الديمقراطي الكردستاني، ثم تشكل الاتحاد الوطني الكردستاني في أعقاب النكسة في كردستان العراق في شهر حزيران/يونيو من العام ١٩٧٥.

لم تكن البداية موفقة في العلاقة بين الحزبين، إذ مع تشكيل الاتحاد الوطني الكردستاني صدر البيان الأول للاتحاد الذي يعلن فيه تشكيله ويهاجم بعنف وقسوة الحزب الديمقراطي



الكرديستاني وقيادته وعائلة الملا مصطفى البارزاني و نعت الأخير بكونه العدو الرئيسي للأمة الكرديّة وعملاء للأجنبي. ٢٧٦ كما أن الكراس الذي صدر عن الاتحاد الوطني في أيلول/سبتمبر ١٩٧٦ يحمل عنوان "مشروع المنهاج والنظام الداخلي" حمل بقوة على القيادة البارزانية والملا مصطفى البارزاني شخصياً مسؤولياً الهزيمة التي حلت بقوات البيشمركة في العراق. فقد ورد في هذا الكراس ما يلي:

"لقد انبثق الاتحاد الوطني الكرديستاني من واقع المجتمع الكرديستاني وبعد الهزيمة المشينة للقيادة العشائرية ورضوخها الخياني لمشينة المستعمرين الأميركيين والشوفينيين الفرس والعرب الذين أعلنوا اتفاقهم في الجزائر لإنهاء الثورة الكرديّة ليمثل التحدي الثوري وارفض الوطني لهذه المؤامرة الاستعمارية التي قبلت بها القيادة العشائرية ولجأت إلى شتى الدسائس والحيل والخداع لتميرها على شعبنا باستغلال ثقته بها وطيبة البيشمركة البواسل وكيل الوعود المغرية وتخويف الناس بالويل والثبور إذا رفضوا القبول بخططها القاضية بالانسحاب الجماعي إلى إيران والكف عن المقاومة المسلحة"<sup>٢٧٧</sup>.

لا شك في أن هذا الهجوم الشديد لم يأتي من فراغ، إذ كان الحزب الديمقراطي الكرديستاني قد حرم على مجموعة المكتب السياسي السابقة، التي يترأسها الأستاذ الراحل أحمد إبراهيم والأستاذ جلال الطالباني، دخول مناطق كردستان والمشاركة في النضال الأنصاري، كما أن الهجوم على هذه المجموعة كان كبيراً في الداخل والخارج. وكان هذا هو الخطاب السياسي لتلك الفترة بين القوى المتصارعة. إذ أن الخطاب السياسي لتلك الفترة وخاصة بين القوى السياسية المتنافسة لم يكن طبيعياً كما كان من السهولة بمكان اتهام الجميع بالعمالة وهم جميعاً منها براء. ونتيجة لذلك وقعت الأحداث المعروفة بين ١٩٧٦-١٩٨٠ بين قوى بيشمركة الحزب الديمقراطي الكرديستاني (حدك) والاتحاد الوطني الكرديستاني (أوك) التي تحدثنا عنها في الكتاب السابع.

---

٢٧٦ رسول، فاتح. صفحات من تاريخ كفاح الشعب الكوردي. السليمانية. مطبعة شغان. ٢٠٠٦. ٣٨٥.

٢٧٧ الاتحاد الوطني الكرديستاني. مشروع المنهاج والنظام الداخلي". أيلول/سبتمبر ١٩٧٦. ص ٢١.

وحيث حل العام ١٩٨٠ بدأت محاولات جادة لتشكيل الجبهات السياسية الجديدة، فدخل الحزبان الكرديان في جبهتين سياسيتين ديمقراطيتين متباينتين من حيث القوى المشكلة لهما، الجبهة الوطنية والقومية الديمقراطية (جوقد) حيث شارك فيها (أوك)، والجبهة الوطنية الديمقراطية (جود) حيث شارك فيها (حدك). وإذا كانت الجبهة الأولى قد ضمت إليها العديد من الأحزاب السياسية العربية إضافة إلى الحزب الشيوعي بداية، فإن الجبهة الثانية قد ضمت إليها ثلاثة أحزاب فقط هي: الحزب الديمقراطي الكرديستاني والحزب الاشتراكي الكرديستاني العراقي (حسك ع) والحزب الشيوعي العراقي (حشع). وبسبب تشكيل الجبهة الثانية أصبح الحزب الشيوعي عملياً خارج الجبهة الأولى ولم يتسرع التوفيق في عمله في الجبهتين، رغم أنه كان يتوقع أن يكون جسراً بين الجبهتين لكي يستطيع تخفيف الصراع بين الحزبين وإيجاد لغة وقواسم مشتركة بين الحزبين لتحقيق التحالف والنضال المشترك في كردستان العراق والعراق.

كان الصراع بين الحزبين محتتماً حول عدد من القضايا السياسية التي نحاول بلورتها في النقاط التالية، بغض النظر عن الصراع التاريخي بينهما والذي كان السبب في تعقيد الأمور كلها، والذي كان يمس في الجوهر بنية الحزب وقيادته والقوى الفاعلة فيه ودور قائد الثورة في الحزب والمكتب السياسي واللجنة المركزية ومؤتمرات الحزب والحياة الديمقراطية الحزبية ودور العشائر... الخ:

• الاختلاف في الموقف من حق كل القوى السياسية في كردستان أن تعمل في جميع أنحاء كردستان بحرية وأن يبتعد كل حزب عن إلحاق الضرر بالأحزاب الأخرى، باعتبار أن ساحة كردستان كلها موجهة للنضال ضد النظام الدكتاتوري.

\* الاختلاف في الموقف من التحالف بين الحزب الديمقراطي الكرديستاني والحكومة الإيرانية في مواجهة نظام البعث في العراق ونشوء تعاون ميداني فعلي بين قوات البيشمركة والقوات الإيرانية ومنها الحرس الثوري الإيراني.

\* الاختلاف في الموقف من موقف الحزب الديمقراطي الكردستاني في العراق (حدك) في التحالف مع القوات الإيرانية في مناهضة الحزب الديمقراطي الكردستاني في إيران (حدكا) في مناطق كردستان إيران وتصدي أنصار حدك العراق لقوات حدكا.

\* ولا شك في أن نقطة أخرى كانت موضع خلاف لاحق هي جباية الجمارك التي كانت تؤخذ بسبب مرور قوافل البغال المحملة بالبضائع أو مرور قطعان الماشية المنتقلة بين إيران والعراق أو بين تركيا والعراق وسبل تحقيق تلك الضرائب وفيما بعد سبل توزيعها بين فصائل حركة الأنصار.

كانت نقاط الاختلاف الثلاث الأولى تشكل قبل معارك پشت آشان جوهر الخلاف بين الحزبين. ومن ثم مع الحزب الاشتراكي الكردستاني - العراق. وقد جرت محاولات جادة بالاتجاه التالي:

محاولة إقناع حدك من جانب أوك وحشع وحسك بالتخلي عن التحالف مع القوات الإيرانية، سواء أكان ذلك بالنسبة للرقابة على الطرق في إيران أو ملاحقة والاشتراك مع القوات الإيرانية في مقاتلة پيشمرگه حدكا. كان الحزب الديمقراطي الكردستاني يورد الكثير من الحجج التي تفرض عليه التعاون مع الحرس الثوري الإيراني أو الحكومة الإيرانية، ولكنها لم تكن مقنعة للأطراف المعارضة ولا مفيدة للحزب الديمقراطي الكردستاني ذاته وكانت تستخدم من قبل النظام العراقي للإساءة على كل القوى الديمقراطية العراقية واتهامها بالعمل مع القوى الإيرانية التي تدخل في حرب مع العراق. وكانت الحجج تتلخص في وجود عدد كبير جداً من اللاجئين الكرد في كردستان إيران وأن هؤلاء يعيشون تحت رحمة القوات الإيرانية، إضافة إلى وجود حاجة للحصول على الأرزاق من الأسواق الإيرانية ومن ثم وجود قيادة هذا الحزب في الأراضي الإيرانية ذاتها، أي في راثان (راجان) الكردستانية الإيرانية. كان في إمكان (حدك) المساومة على هذه القضية دون الاضطرار إلى محاربة قوات الحزب الديمقراطي الكردستاني في كردستان إيران ودون الدخول بمعارك ضد القوات العراقية مع الجانب الإيراني، إذ أن هذا كان يعقد لوحة الصراع في كردستان ويساعد

على الإساءة للحركة الوطنية الكردستانية والعراقية عموماً خاصة وأن هناك جبهة وطنية ديمقراطية يشارك فيها هذا الحزب. ويبدو أن السبب في ذلك ناشيء عن جانبين وهما:

١. أن الحزب الديمقراطي الكردستاني /إيران كانت له علاقات جديدة متميزة مع النظام العراقي وله سياسيين وقوى مسلحة في العراق، كما ان قاسموا كان قد عين خبيراً اقتصادياً في وزارة التخطيط العراقية في الفترة الواقعة ابتداءً من العام ١٩٧٧/١٩٧٦ وما بعدها، وبمعنى معين كان في تعاون مع العراق“
٢. وأن (حدكا) كانت له علاقات طيبة بالاتحاد الوطني الكردستاني، والأخير له علاقات سيئة بالحزب الديمقراطي الكردستاني (حدك) ٢٧٨.

وفي حينها وجهت الأحزاب العراقية الثلاثة (حشع وأوك وحسك ع) والحزب الديمقراطي الكردستاني /إيران (حدكا) في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر من العام ١٩٨١ رسالة إلى قيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني يدعونها فيها إلى الابتعاد عن التحالف والعمل المشترك مع القوات الإيرانية وعدم التدخل في شؤون كردستان إيران من خلال التحالف مع القوات الإيرانية لضرب قوات الحزب الديمقراطي الكردستاني في إيران (حدكا). ولكن لم تكن هناك أدناً صاغية لهذا المطلب بغض النظر عن الأسلوب الخشن الذي كتبت فيه تلك المطالب التي وجهت إلى قيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني في راثان في إيران، إذ بدت وكأنها أوامر لا يمكن أن تقبل بها قيادة حدك ٢٧٩.

---

٢٧٨ من المفيد الإشارة هنا إلى أن الشهيد الدكتور قاسموا كان على علاقة جيدة مع الحزب الشيوعي العراقي فيد بداية الأمر وقدم للحزب الشيوعي مساعدات عسكرية قيمة في مجال قطع السلاح التي كان يتسلمها لجماعته المسلحين من نظام صدام حسين في فترة كان الحزب الشيوعي في أحوج ما يكون إلى السلاح. وكان أنصار الحزب الشيوعي يستخدمونها في جولاتهم الكفاحية في إقليم كردستان. راجع في هذا الصدد: توما توماس. أوراق توما توماس. الحلقة ٢٢ التي نشرت في موقع تلسقف وأخذت منه المعلومة بتاريخ ٢٣/٧/٢٠٠٧. رغم أن رفاق حدكا قد تورطوا في ما بعد بارتكاب جريمة قتل بعض الشيوعيين العراقيين أيضاً في حوادث قال عنها قاسموا بأنها مؤسفة ولم يكن رفاق الحزب الشيوعي مقصودين بذلك! ك. حبيب

٢٧٩ رسول، فاتح. صفحات من تاريخ حركة الشعب الكوردي. مصدر سابق، ص ١٩-٢٦.

أما بصدد المسألة الخاصة بحق كل حزب العمل السياسي والأنصاري في كل كُردستان، ورغم موافقة القوى السياسية كلها على هذا الموضوع، إلا أن الممارسة العملية كانت تتناقض تماما مع هذا الحق، وكان الحزبان يمارسان نفس الموقف إزاء عمل الطرف الثاني. وقد كان لهذا آثاره السلبية على مجمل الوضع في العلاقة بين القوى السياسية الكُردستانية وفي تفجير الوضع كله. يقدم كتاب المناضل الشيوعي العراقي فاتح رسول في الجزء الثالث من كتابه الموسوم "صفحات من تاريخ كفاح الشعب الكوردي" لوحة تفصيلية وموثقة برسائل متبادلة ومحاضر اجتماعات عن احتدام الخلافات بين الحزبين وعن التورط التدريجي للحزب الشيوعي العراقي في المعارك التي نشبت في پشت آشان أو تلك التي وقعت قبلها. وصيغة التوريط جاءت من الطرفين ففي الوقت الذي كان يسعى الحزب الديمقراطي إلى تطوير التعاون في تحرك المفارز الأنصارية مع مفارز پيشمرگه حدك، كان الاتحاد الوطني يمنع مفارز (حشع) من العمل في مواقع غير قليلة باعتبارها مناطق تابعة لأوك. إذ كان (أوك) قد بدأ بالتجاوز على وحدات حشع منذ احداث قرية ورتي مطلع عام ١٩٨٠ حين هاجمت قواته فصائل أربيل بعد ان هددتها.. لأنها لا تريد ان يبني الشيوعيون مقرا لهم في منطقة بالك / أربيل... لأنها منطقتهم! وسقط قتلى من أوك وجرحى من حشع الذي انسحبت فصائله اثر ذلك الى پشت آشان غير الصالحة، ومنذ ذاك بدأت العلاقات المتوترة مع اوك في اربيل.. واخذت تتزايد وتساعدت اثر التحاق رئيس الجاش عبد الله ماويلي بقوته بحشع مطلع عام ١٩٨١ ..... وتسبب وجوده في نوكان لمقابلة المكتب العسكري المركزي (معم) الى توتر واستعداد للصدام في مقرات القيادتين بتهديدات اوك، ادى الوضع الى نزول ماويلي مع قوته الى منطقته بالك، حيث فرضت وحدات اوك عليه معركة غير متكافئة في بيته ومع عائلته وحدث قتال عنيف اتجدت فيه وحدات حشع ماويلي ... أدى ذلك إلى سقوط عدد كبير من القتلى والجرحى وصدور بيان أوك حكم فيه على علي كلاشنكوف وملا حسن، وهما من كوادر الحزب الشيوعي، بالأعدام لأنهما كانا السبب في ما حصل حسب بيان أوك.

وبذلك قطع الطريق بوجه وحدات حشع للنزول الى مناطق أربيل، وصار طريق وحدات حشع نحو أربيل محفوفاً بمخاطر من جانب أوك .... علما ان أي وحدات للبيشمركة لا بد ان ترد على اي اعتداء عليها سواء أرادت قيادة الحزب ذلك، وهي بعيدة عن مواقع القتال، ام لم تقره ... لأن عدم ردها على الاعتداءات يعني فشلها ويؤدي الى انسحاب اهل القرى من مساعدتها والى استعدادهم لضربها والأستيلاء على اسلحتها في ذلك المجتمع .... الأمر الذي لم تفهمه قيادة حشع حتى النهاية وأدى الى سلوكها سلوكاً كان مدمراً ومحبطاً لفصائلها التي في كانت في ساحات القتال ( وليس في المقرات حيث تعيش وضعا آخر) . . المشكلة ان حشع كان مستهدفاً بذاته، بعبارة ادق كانت وحدات الحزب الشيوعي المتحركة في الريف المسكون بالقرى وقرب المدن مستهدفة من جانب قوات أوك، هذا ما كان يردده قادة الوحدات الأنصارية الميدانيين في نقاشاتهم حينذاك.<sup>٢٨٠</sup>

وقد ساهم هذا في صعوبة قيام الحزب بدور الوسيط والمساعد لحل الخلافات بين الحزبين الكرديين، إذ أصبح وكأنه طرفاً مباشراً في هذا الصراع . وقد نشأ لدي شعور واضح بأن الأغلبية في قيادة الاتحاد الوطني الكردستاني، وخاصة جلال الطالباني، كانت ترغب في إبعاد الحزب الشيوعي العراقي عن تلك المعارك وتحييد موقفه إن عجزت عن جره إلى جانبها، كما كانت ترغب في إبعاد الحزب الشيوعي عن مواقع سيطرتها الحزبية والعسكرية بسبب قناعتها بوجود تحالف بين الحزب الشيوعي وبين حدك من جهة، في حين كانت رغبة الحزب الديمقراطي الكردستاني تتجه صوب جر الحزب الشيوعي إلى مواقعه في الصراع مع أوك وإلى إشراكه في المعارك بين الحزبين من جهة ثانية . أما في الحزب الشيوعي العراق فقد ظهرت الحالة التالية:

موقف يؤيد ويسعى إلى إشراك الحزب الشيوعي العراقي في المعارك ضد (أوك)، في حين كانت غالبية القيادة والكوادر الأنصارية لا تريد ذلك وتسعى إلى تحييد دور الحزب أن يلعب دور المساعد في حل الخلافات بينهما. ولكن الأمور كانت قد اتخذت ديناميكيته الخاصة

---

٢٨٠ في هذه النقطة استعنت بالدكتور مهند البراك بسبب قربه من الأحداث ووجوده في عضوية قيادة قاطع أربيل حينذاك. ك. حبيب.

التي نشط الحزبان الكرديان مساعيهما للصدام المسلح وحسم الأمور لصالح أحدهما، في حين أن الدلائل كلها كانت تشير إلى عجز الطرفين عن تحقيق أي حسم في مثل هذه المعارك لصالح أي منهما. فالتيارات السياسية لا يمكن أن تستأصل عبر النزاعات المسلحة، بل أن الخلافات تشتد أكثر ويصعب عندها الوصول إلى حلول عملية لها. لقد نشأ شعور فعلي لدى القاعدة الحزبية ولدى الكثير من الأوساط السياسية القريبة من الحزب إلى أن الحزب لا يمارس سياسة مستقلة في هذه المرحلة، رغم كون وحداته العسكرية كانت مستقلة، بل سياسة ذيلية أو غير مستقلة عن سياسة ومواقف الحزب الديمقراطي الكرديستاني، وخاصة قيادة الحزب في كردستان وفي المكتب العسكري المركزي.

كانت تلك المعارك تصب دون أدنى ريب في مصلحة النظام العراق، ولكنها في الوقت نفسه كانت تصب في مصلحة إيران وكل أعداء حركة التحرر الوطني الكردية والعراقية. لقد كان واضحاً أن الحزب الديمقراطي الكرديستاني يريد التخلص من الاتحاد الوطني الكرديستاني ويسعى إلى جر الحزب الشيوعي العراق قيادة وكوادراً أنصارية إلى جانبه وإبعاده وإبعاد الحزب الاشتراكي الكرديستاني عن أي علاقة طبيعية مع الاتحاد الوطني الكرديستاني. وفي المقابل لم يختلف الاتحاد الوطني الكرديستاني عن الجهد لإبعاد الحزب الشيوعي العراقي عن الجبهة الوطنية الديمقراطية وعن الحزب الديمقراطي الكرديستاني وجره إلى مواقفه ومواقفه.

وعلينا هنا أن نشير بوضوح إلى أن الرفاق الكرد في الحزب الشيوعي العراقي كانوا منقسمين إلى ثلاث مجموعات: كان البعض منهم يميل إلى الحزب الديمقراطي الكرديستاني ويبدل الجهد لتعاون معه وتحسين علاقات الحزب معه إلى حد التطابق، في حين كان البعض الآخر يميل إلى الاتحاد الوطني الكرديستاني ويبدل أقصى الجهد لتحقيق التعاون معه بعد تأسيسه، وكان ضبل ذلك يرى في سياسة مجموعة المكتب السياسي جوانب إيجابية لأنها تخلصت من القبلية وفيها الكثير من العناصر المثقفة والتقدمية. أما البعض الثالث فكان يرى أن من مصلحة الحزب أن يقف على بعد متساو بين الحزبين ويسعى للتعاون معهما وتخفيف حدة التوتر السائدة بينهما لصالح الحركة الديمقراطية العراقية والقضية الكردية،

وكان يرى بأن من الخطأ الوقوع في مطب الصراع بينهما بغض النظر عن وجود الحزب في جوقد أو جود، إذ أن هاتين الجبهتين موجّهتان للنضال ضد السلطة وليس للنضال ضد بعضهما الآخر أو ضد البعض من قواهما. ولا شك في أن تأثير الرفاق الكُرد قد نما كثيراً واتسع في أعقاب انقلاب شباط حيث استشهد الكثير من القياديين والكوادر العربية، في بنية قيادة الحزب الشيوعي وفي عضويته وفي اتجاهات نشاطه وفي مدى تأثير القضية الكُردية على سياسة الحزب ذاته. إذ أن المكتب السياسي في السبعينيات قد تكون من الرفاق التالية اسمائهم:

عزيز محمد، زكي خيري، كريم أحمد، باقر إياهم، عمر علي الشيخ، عبد الرزاق الصافي وثابت حبيب العاني (الذي كانت قد جمدت عضويته في أوائل الثمانينات عملياً) لأسباب غير واقعية وغير صحيحة. وكانت العضوية مناصفة بعد غياب الرفيق ثابت. أما المكتب العسكري المركزي للحزب فكانت غالبية أعضائه منال رفاق الكُرد ويترأسه سليمان يوسف (أبو عامل)، الذي لم أجد أحداً في الحزب كانت مقتنعاً بقدرته على قيادة نضال الأنصار الشيوعيين المسلح<sup>٢٨١</sup>.

إن الرسائل والبرقيات المتبادلة بين مختلف الأحزاب السياسية في كُردستان في النصف الثاني من العام ١٩٨٢ والأشهر الأولى من العام ١٩٨٣ حيث وقعت المعركة الشرسة في الأول من أيار/مايس ١٩٨٣ في پشت آشان. لقد كانت هناك تحرشات متبادلة وأسر كوادر وأنصار متبادل، بل وقتل متبادل أيضاً. وقد وجه كل طرف رسائل احتجاج والطلب بالكف عنها وإطلاق سراح المعتقلين، ولكن لم يكن ذلك معطلاً للسير الحثيث صوب المعركة. (راجع بعض الملاحق المهمة في هذا الصدد). وعلينا أن نتذكر باستمرار بأن النظام العراقي قد بذل جهده في هذه الفترة، إذ كان يدعو الطرفين إلى الحوار معه والتفاوض حول وضع الحكم الذاتي في كُردستان، وكان يحاول إثارة الحزبين الكُرديين ضد بعضهما وإغراء كل منهما في أن يكون المحاور الأول معه للوصول إلى نتائج إيجابية تصب

---

٢٨١ رشيد، قادر (ابو شوان). پشتاشان بين الآلام والصمت. طبع في السويد بدون أسم دار أو تاريخ . ولكن يبدو أنه بعد العام ٢٠٠٢. ص ٢٧ وما بعدها.



في مصلحة هذا الطرف أو ذاك من المتحاورين معه. وقد برزت هذه الحالة في الرسالة التي وجهها الأستاذ جلال الطالباني إلى السيد كريم أحمد، عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي العراقي ومسئول الحزب الأول في كردستان حينذاك حول مقترحات صدام ورد الاتحاد الوطني الكردستاني على دعوة صدام حسين للحوار في العام ١٩٨٣. (الملحق).

لقد كانت المعركة الأولى التي دارت في پشت نأشان، بولي وقرناقو بين ١/٥ - ٤/٥ / ١٩٨٣، ثم المعركة الثانية التي سميت بـ "پشت آشان الثانية" التي وقعت في ٢١/٨ - ١/٩ / ١٩٨٣ في ليوزة، ناودشت، دولي قلات، وقمة كونه كوترمجزة فعلية للقتل المتبادل بين القوى الوطنية العراقية سقط فيها الكثير من الشهداء الأبرياء الذين لم يكن أي جرم اقترفوه سوى كونهم جنوداً أنفسهم للنضال في سبيل "الديمقراطية للعراق والحكم الذاتي الحقيقي لكردستان"، أي النضال ضد الدكتاتورية والسياسات العنصرية والشوفينية المعادية للشعب وقواه الوطنية. لقد سقط شهداء من العرب والكرد والترکمان والكلد اشوريين ومن مختلف الأديان والمذاهب. فبينهم كان المسلم والمسيحي والأيزيد والصابئي والشبكي أو الكاكائي. لقد كانت مجزرة نفذها الوطنيون العراقيون بأنفسهم ضد بعضهم البعض. وقد بلغ عدد شهداء الحزب الشيوعي وفق المعلومات التي توفرت لدى الرفيق فاتح رسول التي نشرت في كتابه الموسوم "صفحات من تاريخ كفاح الشعب الكوردي"، الطبعة الأولى: ٨١ نصيراً من انصار الحزب الشيوعي العراقي، و١٣ نصيراً من الحزب الاشتراكي الكردستاني - العراق، و٣٠ نصيراً من الاتحاد الوطني الكردستاني، وما يزيد عن ٨٨ نصيراً من الحزب الديمقراطي الكردستاني، و٢ عضوين بارزين من قيادة حزب العمال الكردستاني في كردستان تركيا. ٢٨٢ أي أن مجموع من استشهد في هذه المعارك التي وقعت بين الشهر الخامس والشهر التاسع من العام ١٩٨٣ بلغ ٢١٤ نصيراً. ومن الممكن أن يرتفع العدد إلى أكثر من ذلك لو أمكن جمع أسماء جميع الشهداء ومن كل الأطراف.

---

٢٨٢ رسول، فاتح. صفحات من تاريخ كفاح الشعب الكوردي. الجزء الثالث. مصدر سابق. ص ٢٥٤-

## المبحث الخامس

### تقييم أحداث ومعارك پشت أشان ٢٨٣

إن الدراسة التي أجريتها لمعارك پشت أشان وبعيداً عن حرارة الضربة في حينها وعن أجواء الصراع التي دارت فيها المعارك توصلت على الاستنتاجات التالية التي هي قابلة

٢٨٣ ملاحظة: حين وقعت معارك پشت أشان كنت بعيداً عن موقع المعارك الأولى والثانية، كنت مسؤولاً حزيباً في قاطع بهدينان، وكان المسئول العسكري عن القاطع هو الرفيق توما توماس (أبو جوزيف). في الوقت الذي وقعت المعارك في پشت أشان تعرضت قوى باهدينان للحزبين الشيوعي العراقي والحزب الديمقراطي الكردستاني في مقرري القيادة للحزبين والحركة الأنصارية على هجوم تركي عسكري واسع. تمكنت المجموع المناضلة من الحزبين التصدي للقوات التركية وعرقلة هجومها ليتسنى لمقر القيادة والقوات الموجودة والسجناء الانسحاب من المنطقة على الخطوط الخلفية. وقد أمكن النجاح في الانسحاب ولم تحصل خسائر كبيرة في الأرواح والممتلكات حينذاك، ولكن جرح لنا العديد من الرفاق الشجعان. وقد تمكنا من دفع قواتنا إلى الانسحاب وآخر من انسحب من الموقع هما أمر القاطع العسكري ومسئول القاطع الحزبي ومجموعة من الرفاق الأنصار الشيوعيين البواسل. كنا في حينها نسمع عن التوتر الجاري بين القوى السياسية في جود وبين أوك. وقبل بدء المعارك أرسلنا برقيات عديدة إلى قيادة الحزب وإلى المكتب العسكري راجين العمل من أجل نزع فتيل الصراع والخشية من عواقب وخيمة، خاصة ونحن نعرف موقع پشت أشان ومخاطره والتسلح الجيد لأوك واستعدادهم للقتال من جهة والمشكلات التي ستنجم عن ذلك الصراع من جهة أخرى. ولكن تلك البرقيات ذهبت أدراج الرياح لأسباب كثيرة لا تتحملها قيادة الحزب الشيوعي وحدها، بل مجمل الوضع، وخاصة الحزبين الكرديين الحليفين في حينها للحزب الشيوعي العراقي، ورغم الاتفاقيات التي عقدت في حينها بين مختلف القوى السياسية الفاعلة في كردستان. لقد خسر الحزب الشيوعي العراقي رفيات ورفاق شجعان أغلبهم من الكوادر العلمية والمتقفة ثقافة عالية، وكان أغلبهم إن لم نقل كلهم ضد اقتتال الأخوة في كردستان، ولكن الحزبين في صراعهما البائس وضعوا الحزب الشيوعي في خضم المعركة، وتتحمل قيادة حركة الأنصار وقيادة الحزب الشيوعي مسؤولية عدم إبعاد الحزب عن تلك المعارك بين الحزبين وأن لا يتحول الحزب من وسيط للمصالحة وحليف في جبهتين إلى ضحية والانجرار إلى المعارك. ولكن وقع المحذور حقاً واستشهد هؤلاء الرفاق وكذلك الكثير من شهداء الأحزاب الأخرى الذين كان بالإمكان أن تصطف بنادقهم كتفاً إلى كتف للنضال الموحد ضد الحكم الدكتاتوري في بغداد. ك. حبيب.

للنقاش، غد من الممكن أن يكون لكل طرف في تلك الصراعات وجهة نظره. وقد اطلعت على وجهات نظر جميع الأطراف من خلال عدة مسائل:

١. التعرف عن الأسباب التي أدت على ذلك من الأطراف كلها ومباشرة وفي حينها تقريباً.
  ٢. القراءة المستمرة لما كتب عن هذه الأحداث المأساوية من كل الأطراف و سواء أكانت كتباً أم كراسات أم مقالات مع واقع اختلاف موجود في زوايا الرؤية والاستنتاجات.
  ٣. الذهاب إلى ارشيف المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني والإطلاع على ما فيه من معلومات بهذا الصدد.
  ٤. الطلب من قادة في الاتحاد الوطني الكردستاني توفير معلومات مباشرة عن موضوع معارك پشت أشان وقد ارسلت لي معلومات بهذا الصدد من السيد صلاح رشيد.
  ٥. وأخيراً وليس آخراً الإطلاع على موقع پشت أشان وما سجله الأنصار حول هذا الموضوع أو ما نشر في موقع گووگل من معلومات عن پشت أشان.
- لا شك في وجود تباين كبير في عرض لوحة الصراع والعوامل والأسباب وتشخيص المسؤوليات والمسئولين عما حصل في كردستان العراق في تلك الفترة. ولا شك في أن كل طرف كان يدافع عن مواقفه ويشجب ويدين مواقف القوى الأخرى. وهذا أمر طبيعي في مثل هذه الحالات، إذ يصعب اتخاذ موقف الحياد من قوى متصارعة ومتنازعة وفقدت الكثير من الشهداء. إن البحث العلمي في هذه المشكلة يتطلب رؤية واقعية وموضوعية هادئة وهادفة للوصول إلى رؤية وتقييم إقرب إلى الواقع وبعيداً عن الاتهامات المتبادلة. هذا ما سأحاوله أملاً أن أوفق في ذلك، إذ ليس هدي في إرضاء هذا الطرف أو ذاك، بل الاستفادة من هذه التجربة الغنية والأليمة في تجاربنا الراهنة واللاحقة، إذ أن نضال الشعب لم ينته ولن ينتهي بسهولة وبسرعة.

١. تتوفر كل المعلومات الضرورية للقول بأن قيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني لم تكن تتحمل بأي حال نشوء ووجود حزب كردي آخر باسم الاتحاد الوطني الكردستاني ومؤسس من المجموعة الكبيرة التي كانت تشكل القيادة السابقة للمكتب السياسي واللجنة المركزية في الحزب الديمقراطي الكردستاني، وبشكل خاص السيدان إبراهيم أحمد وجمال

الطالباني. ومن هنا تصدت لهذا الحزب منذ تأسيسه ورفضت دخول أنصاره الجدد إلى إقليم كردستان ووجهت ضربات قاسية لهم بنصب كمائن لهم اثناء مجيئهم من دمشق إلى كردستان واستشهاد بعض القياديين المهمين والأنصار الآخرين.

إلا أن محاولات جرت في سوريا لتحسين العلاقات بين الحزبين بواسطة القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي وتم بعد مفاوضات التوقيع على اتفاقية بين الأحزاب الثلاثة "الحزب الديمقراطي الكردستاني، الاتحاد الوطني الكردستاني وحزب البعث العربي الاشتراكي بتاريخ ١٩٧٧/٣/١ أكدت ما يلي:

" من أجل تحقيق التعاون العملي في ميدان العمليات العسكرية واتخاذ الخطوات الكفيلة بتنسيق جهود المقاتلين الثائرين على الحكم الفاشي في العراق وإيصال الأسلحة والأعتدة والمساعدات المالية إليهم وتوفير سائر مستلزمات ديمومة وانتصار الثورة المندلعة في كردستان العراق باعتبارها جزءاً هاماً من الثورة العراقية الديمقراطية المناضلة من أجل تحقيق أهداف الشعب العراقي التي يشكل برنامج التجمع الوطني العراقي أرضية جيدة لها، اتفقت الأطراف الثلاثة على إقرار وتنفيذ الخطوات التالية:-

أولاً:- اعتبار جميع المقاتلين الثائرين على الفاشية في كردستان العراق بصرف النظر عن انتماءاتهم الحزبية والسياسية جنوداً لجيش الثورة العراقية الديمقراطية ومعاملتهم على قدم المساواة من حيث التسليح والتموين والأعتدة وتوفير سائر مستلزمات مواصلة القتال. ثانياً:- تأليف لجان تنسيق ميدانية عم ممثلي الأطراف الثلاثة في مناطق القتال المختلفة لتوحيد جهود الأنصار وزجها ضد الفاشية كقوة متحدة ومتضامنة في القتال وكذلك لحل الخلافات والإشكالات التي تنجم بروح الأخوة الكفاحية ورفع السلاح في الجيش الواحد.

ثالثاً:- الشروع فوراً بتأليف لجان التنسيق في المناطق الضرورية والممرات الهامة حسب ما يتفق عليه لتأمين إيصال الأسلحة والأعتدة إلى المقاتلين على أرض الوطن وكذلك لإعادة المقاتلين الموجودين في الخارج مع بعضهم لينضموا إلى أخوتهم المقاتلين في الوطن. رابعاً بذل الجهود المشتركة والانفرادية المنسقة بين الأطراف المشتركة للحصول على الأسلحة المتطورة والأسلحة اللازمة لإدامة الثورة بما فيها تشكيل لجنة مشتركة للتفتيش عن الأسلحة وشرائها وتوسيع الجهود لإمداد المقاتلين بها بالسرعة القصوى.

خامساً: - وقف الحملات الإعلامية والكلامية وتوجيه القواعد بروح التعاون والأخوة.  
سادساً: - يقوم كل طرف من الأطراف الثلاثة بإبلاغ قياداته وجهازه المسؤول  
بمضمون هذا الاتفاق وإلزامهم بتنفيذه وبذل كل الجهود اللازمة لوضع هذا الاتفاق موضع  
التطبيق العملي.

باقر ياسين، عن حزب البعث العرب الاشتراكي  
مسعود البارزاني، عن الحزب الديمقراطي الكردستاني  
جلال الطالباني، عن الاتحاد الوطني الكردستاني " ٢٨٤.  
لم يصمد هذا الاتفاق طويلاً، إذ سرعان ما بدأ الصراع والنزاع. واشتد ذلك في أعقاب  
الاتفاق بين الحكومة الإيرانية والحزب الديمقراطي الكردستاني في أعقاب انتصار الثورة  
الإيرانية.

٢. إن الهجوم الحاد الذي بدأ به الاتحاد الوطني الكردستاني تأسيسه ضد الحزب  
الديمقراطي الكردستاني و ضد قائد هذا الحزب الملا مصطفى البارزاني واتهامه جزافاً  
بالعمالة للأجنبي ساهمت بتشديد الكراهية والحقد لدى قيادة وأعضاء وأنصار الحزب  
الديمقراطي الكردستاني، والعكس صحيح أيضاً.

٣. لقد كان الاتحاد الوطني الكردستاني يسعى إلى إيجاد مواقع له في مناطق كردستان  
الجبليّة والريفية ليمارس الكفاح ضد السلطة الدكتاتورية. ولم تكن هذه العملية سهلة ولا  
مقبولة من جانب الحزب الديمقراطي الكردستاني الذي كان ما يزال ينزف نتيجة الهزيمة  
التي مني بها الحزب وقائده في العام ١٩٧٥، وبالتالي كان الرفض له ولمن يهاجمه علناً  
ومن يسعى النمو على حسابه كبيراً وفي التصميم على محاربتة حتى النهاية.

٤. وقد نشأ عن هذا الواقع صراع على المواقع والعمل في الساحة الكردستانية، إذ  
توزعت المناطق بين الحزبين وفق مواقع القوة لكل منهما ومنع الطرف الآخر في العمل في

---

284 Emin, Noshirwan Mustafa . From the Danube Shore to the Nawzang Valley. Berlin.  
1997. P. 431/432.

تلك المواقع. وكانت هذه الحالة تثير الكثير من المشكلات والصدامات والاعتقالات المتبادلة وما ينجم عنها من احتدام في الصراع والكراهية والحقد والرغبة في الانتقام.

٥. وإذا كان الصراع بين الحزب الديمقراطي الكُردستاني ومجموعة المكتب السياسي في الستينيات سياسياً وإعلامياً وتصريحات وخطب ومطاردات واعتقالات ورفض القبول بوجود أنصار المجموعة في كُردستان، وكذلك في النصف الأول من العقد الثامن وقبل انهيار الحركة المسلحة وتأسيس الاتحاد الوطني الكُردستاني، فقد أصبح الآن مصحوباً بدم شهداء سالٍ من الطرفين، وبشكل خاص شهداء من قوى الاتحاد الوطني الكُردستاني. وتحولت الكراهية والحقد إلى رغبة عارمة لدى الطرفين بالتأثر والانتقام.

٦. وزاد في الطينة ما نشأ في أعقاب سقوط النظام الإيراني وانتصار الثورة الإيرانية وسيطرة القوى الإسلامية السياسية الشيعية على السلطة ووعقد اتفاق للتعاون مع الحزب الديمقراطي الكُردستاني في معارضة ومواجهة النظام العراقي، خاصة وأن النظام العراقي كان يدعم الحزب الديمقراطي الكُردستاني في إقليم كُردستان إيران (حدكا)، في حين كان الاتحاد الوطني الكُردستاني يعارض هذا التحالف وتلك المواجهة مع پيشمرگه (حدكا)، إذ كانت له حينذاك علاقة طيبة بـ (حدكا) ورئيسه الشهيد الدكتور عبد الرحمن قاسمليو.

٧. وفي العام ١٩٧٩، وبعد أن خرج الحزب الشيوعي العراقي من التحالف الجبهوي البائس مع حزب البعث الحاكم في بغداد نهائياً، توفرت إمكانية العمل الجبهوي مع القوى المناضلة ضد البعث والتي كانت لها قيادات ومواقع في سوريا. فدخل الحزب الشيوعي في كُردستان بعملية تفاوض مع الحزب الديمقراطي الكُردستاني والحزب الاشتراكي الكُردستاني - العراق لتشكيل جبهة سياسية، في حين دخلت قيادة الحزب في الشام بحوار مع الاتحاد الوطني الكُردستاني وقيادة قطر العراق لحزب البعث ومجموعة أحزاب أخرى كانت مشكلة قبل ذاك للمشاركة في الجبهة الوطنية والقومية الديمقراطية. عندها نشأت جبهتان في فترة متقاربة جداً أثارت غيظ الطرفين وعدم ارتياحهما، ولكنها كانت تعكس رؤية مهمة ولكنها قاصرة لدى الحزب الشيوعي العراقي، إذ كان يعتقد بأنه يستطيع أن يكون في موقع يساعد على جذب الطرفين إلى التعاون، وكانت الحصيلة قاتلة حقاً، مما

فرض عملياً تجميد وجوده في (جوقة) وعمله المتواصل في (جود)، واضطراره إلى عقد اتفاقات منفردة مع الاتحاد الوطني الكردستاني، كما حصل في ٥ و ٦ من شهر شباط/فبراير من العام ١٩٨٣ بين كريم أحمد الداود وجلال الطالباني. وكان اللقاء قم بحث نقاطاً ثلاث هي الوضع في العراق ووالعلاقات بين الطرفين والعلاقات مع أطراف الحركة الوطنية. وتم الاتفاق والتوقيع على محضر مشترك يؤكد ما يلي:

" ١. عقد لقاء شهري على المستوى القيادي (مرة عند أوك ومرة عند حشع).

٢. إقامة لجان تعاون مشترك في القواطع والمدن والقرى حيث يوج رفاق للطرفين.

٣. القيام بعمليات عسكرية وجولات حيثما أمكن القيام بذلك.

٤. البحث في خطة طوارئ مشتركة.

٥. تنظيم جباية رسوم الكمارك بشكل مشترك" ٢٨٥.

ولكن الاتفاق المشترك أكد على مسالتين مهمتين هما: البحث في موضوع تشكيل "مجالس الشورى في القرى واتفق الطرفان على ضرورة التعاون على إنجاح الترجبة الديمقراطية.."، وموضوع "بذل المساعي من جانب الطرفين لتحسين العلاقات مع كل الأطراف في الساحة الكردستانية والعراقية والسعي المشترك لإزالة الخلافات وحل المشاكل الناجمة عن الممارسات السلبية، وتجنب القتال بين الأطراف الذي لا يمكن أن ينتفع منه غير أعداء شعبنا العراقي بعربه وكرده، من حكام دكتاتوريين وإمبرياليين وصهاينة ورجعيين،... ٢٨٦". ولم يمض على هذا البيان سوى سبعة اسابيع حتى اندلع القتال في پشت أشان.

ولا بد من الإشارة إلى الحزبين الكرديين قد ساعدا الحزب الشيوعي العراقي حين تحوله إلى المعارضة وحين بدء عمله في الحركة الأنصارية في كردستان حتى قبل صدور قرار الحزب بالمشاركة في الحركة الأنصارية المسلحة.

---

٢٨٥ رسول، فاتح. صفحات من ترايخ كفاح الشعب الكوردي. الجزء الثالث. مصدر سابق. ص ١٥٩.

٢٨٦ المصدر السابق نفسه. ص ١٦٠.

٨. لقد كانت الفترة الواقعة بين ١٩٨١-١٩٨٣ مليئة بالأحداث والنزاعات المستمرة بين الحزبين الكرديين وسقوط ضحايا للطرفين. وكان الحزب الشيوعي ينجر تدريجاً إلى مواقع الحزب الديمقراطي الكردستاني بحكم عمله في جبهة جود، في حين أن الجبهة لم تكن موجهة ضد قوى الأنصار أياً كانت تلك القوة، بل كانت موجهة لإسقاط النظام لا غير. لقد وقعت في أوائل العام ١٩٨٣ احتكاكات ومعارك صغيرة بين بعض مفارز من (حشع)، (حسك) و(حدك) من جهة، ومفارز (أوك) من جهة أخرى، في دشت أربيل وشرق كوي ... بسبب مشكلات يومية ناجمة عن وجودها المشترك في منطقة واحدة وبسبب وجود ثارات عائلية ومصالح ريفية متعارضة. وزاد في الطين بلة نصب قوات (أوك) كميناً في قرية برده سبي لضرب قوات جود، التي كانت أكبر قوة فيها تعود لمفارز حشع، لدى عودتها من مدينة أربيل بعد دخولها إليها محملة بسيارات الحمل الصغيرة مساءً قبل الظلام وقيامها باستعراض قوتها أمام الجماهير واقتصاصها من خونة الحركة الكردية المسلحة وإلقائها خطباً حماسية كما كانت قد شنت مفرزة مسلحة منها هجوماً مسلحاً على بيت محافظ أربيل، وقد أدى الكمين إلى سقوط أكثر من ثلاثين قتيلًا وجريحاً من (أنصار وبيشمركة جود). لقد أدى كل ذلك إلى مزيد من التوتر والى وقوع صدمات مسلحة شرسة في عموم قرى المنطقة. يضاف إلى ذلك ما يلي:

- فشل وفدا قيادتي (حشع) و(أوك) في أربيل في مسعاھيما للتفاهم في آذار/مارت

١٩٨٣.

- سقوط مقر قيادة (أوك) في أربيل (الملبند الرابع) بعد احتلاله من قوات (جود) كرد على تحرشات أوك بقوات (حسك-ع) و(پاسوك) وإقامة (أوك) سيطرات تمنع مفارز تموين ومرضى وحراسات واستطلاع مقر قيادة قاطع أربيل لـ (حشع) في باليسان في نيسان/أربيل ١٩٨٣. وقد كان هذا القرار خاطئاً بطبيعة الحال، إذ قاد إلى مزيد من التوتر. يشير أحمد باني خيلاني (أبو سريان) عضو المكتب العسكري المركزي (معهم) ومسئول قاطع السليمانية إلى ان يوسف ألياس (ابو حكمت) مسئول قاطع أربيل أرسل برقية على المكتب العسكري المركز يطلب فيه رأيه في المشاركة مع أحزاب جود الثلاثة الأخرى في



الهجوم على باليسان ولكن مع والمكتب السياسي لم يجيبا على هذه البرقية. ثم كرر أبوحكمت إرسال البرقية، فأجيب هذه المرة من الطرفين بأن على القاطع أن يقرر الموقف بنفسه. وقد اتخذ الموقف بالمشاركة الفعلية في هجوم قوى جود على مقر أوك في باليسان. وبالتالي لا تتحمل قيادة قاطع أربيل وحدها مسؤولية ذلك بل يشاركها المكتب العسكري المركزي والمكتب السياسي للحزب الشيوعي العراقي الذي ترك القرار بيد الموقف وكان يعرف بأن هناك في القاطع من يقف ضد أوك ويسعى إلى التصعيد أيضاً. كتب أحمد باني خيلاني في هذا الصدد ما يلي: "ولغرض الرد على تحرشات الأوك تلك، قرر الأخوة في البارتى واسوسيالست وال (پاسوك) مهاجمة مقر قاطع الأوك في باليسان وأخبروا رفاقنا في قاطع أربيل بنيتهم تلك. وعلى إثر ذلك أبلغونا رفاقنا في قاطع أربيل بنية الأطراف الثلاثة المذكورة بمهاجمة مقر الأوك في باليسان، وتساءلوا عن إمكانية الاشتراك معهم في العملية. غير أننا في المكتب العسكري وقيادة الحزب لم نجبهم على تلك البرقية لغاية يوم ٢٨ نيسان ١٩٨٣ حيث كرر الرفيق (أبو حكمت) برقيته طالباً الموقف من المشاركة من عدما فكانت إجابتنا هذه المرة بأن الأمر متروك لتقديراتهم وخيارهم<sup>٢٨٧</sup>. إن هذا الموقف من (مع) وقيادة الحزب يتنافى من حيث المبدأ مع الاتفاقية التي وقعتها قيادة الحزب في كردستان في شباط من العام ١٩٨٣ مع أوك، بغض النظر عن نوايا أوك التي يطرحها في ذات النص المرسل لي من ابو سرباز. إذ أن الهجوم على بشت أشان جاء في أعقاب الهجوم على مقر أوك في قاطع باليسان. والرسالة التي يشير إليها أبو سرباز موجهة من نوشيروان مصطفى أمين إلى سيد كريم مسئول قاطع أوك في باليسان. وقد جاء في هذه الرسالة ما يلي: " ... إنك تعرف رأيي . فأنا لا أميل إلى المعارك غير المبرمجة والطويلة

---

٢٨٧ ملاحظة: في ذكرى تأسيس الحزب الشيوعي الكردستاني في برلين التقيت بالرفيق ابو سرباز ورجوته أن يعطيني بعض المعلومات عن بشت أشان حيث كان في المنطقة حين وقع الهجوم على مقر مع وقيادة الحزب الشيوعي. فكتب لي نص ما ورد في كتابه المنشور باللغة الكردية مترجماً على اللغة العربية، إضافة إلى ذكرة عدد شهداء الحزب الشيوعي واوك وحدك وبقية القوى السياسية. والنص المنشور مأخوذ من تلك الترجمة المكتوبة بخط الرفيق ابو سرباز والموجود ضمن أرشيفي وقد وصلت لي عبر البريد بتاريخ ٢٠٠٧/٧/٣٠ من مقر غقامته في استوكهولم بالسويد. ك. حبيب

الأمد مع الأطراف الأخرى لأنها لا تصب في مصلحتنا بل تخدم مصالحهم، بل أميل إلى الاستعداد ووضع خطط للمباغنة والتصفية وحسم المعارك في فترة قصيرة. فالمعارك الأخيرة في أربيل قد طال أمدها وهي نتيجة طبيعية لأنهم قد هياؤا أنفسهم لها وكان من العسير تصفيتهم. وقد اتصلت لاسلكياً بالأخ على بچكول وبقية الأخوان وسألتهم عن إمكانية تصفيتهم بفترة قصيرة أو بعيدة معارك على شاكلة ما فعلياً بالجيش الإسلامي الكوردستاني (لاك)، لكي نقوم بعدها وبمساعدة قوات القاطع الثالث وفرقة ئاسوس وبقايا فرق صدر الدين وقادر أغا وجوتياران وكل القوات القريبة من محيط القيادة ... "٢٨٨". أرخت الرسالة بتاريخ ١٩٨٣/٣/٢٣.

وعلى إثر ذلك قامت قوات (أوك) بإرسال مفارز لضرب مقر القاطع، وإلى وصفه بالدوشكات بشكل متواصل، مما تسبب هو الآخر بتوترات مضاعفة وبسعي محموم ومتبادل لتدمير الآخر.

٩. كان الحزب الشيوعي شاهداً على استعدادات عسكرية كبيرة من جانب الحزب الديمقراطي الكُردستاني، إذ توجهت قوة مسلحة بقيادة حسو مير خان زازوكي إلى الجبال الشاهقة الكائنة خلف قرية (دولة تو) و (رأس جاسوسيان). وكانت القناعة متوفرة لدى (أوك) بأن هذه التحشيدات تستهدف الهجوم على مواقع القيادة. كان الاتحاد الوطني الكُردستاني يعرف هذه التحركات ويرصدها طلب من الحزب الشيوعي التدخل لمنع التحشد والهجوم. وقد طلي السيد جلال الطالباني تدخل الحزب الشيوعي لإقناع حسو ميرخان بالانسحاب من تلك القمم الجبلية وتهدئة الأجواء المتوترة. وقد تحقق ذلك فعلاً. ولكن قرار الانسحاب أثار كما يبدو من نص الرسالة التالية، السيد مسعود البارزاني فوجه رسالة شديدة اللهجة إلى حسو ميرخان ينتقده فيها على قراره بالانسحاب دون أخذ رأي القيادة. وقد جاء في نص الرسالة ما يلي:

"الأخ العزيز حسو ميرخان زازوكي

بعد التحية

وصلتني رسالتك وقد عرفت ما كتبتَه ولم يكن موجِباً بأس شكل من الأشكال أن تلتقوا معهم، لا اعترض مع أبي شوان ومحمود، أما الآخر لم يكن راضين عنه، وقد ابرقنا نحن بأنه لا يجوز الجلوس معهم، كيف حدثت هذه الجلسة.

أنا انتظر كاك إدريس وإلا فأني آتي بنفسي إلى تلك المنطقة وأجلب معي كل القوة التي جئتُ بها معي، وحينئذٍ نحشد كل قواتنا في منطقتي قلعة دزه ورائية، المهم الآن أن تشددوا حراسة جيدة، وللقيام بالعمليات والتقدم سأتي بنفسي إن شاء الله.

إن احتلال تلك النقطة في قمة جبل جاسوسيان قصب ظهر العدو، إنا أشكر الجميع، لقد لاقيتم الصعوبة وأن شاء الله يبارك لكم المشايخ.

وكما قلت أنا أرسلت أفضل قواتي لتذهب إلى تلك المنطقة ولهذا لا يستوجب أن أدخل بالتفصيلات .

أدعو من الله لكم السعادة

أخوكم

مسعود البارزاني ١٩٨٣/٢/٢٨ ٢٨٩١١

١٠. كل المعلومات المتوفرة تشير أيضاً إلى أن الاتحاد الوطني، وهو يدرك ما كان يقوم به الطرف الثاني، كان يقوم بتحشيد وتحسين جاهزية وتجهيزات أنصاره وقدراتهم القتالية لمواجهة الاحتمالات، كما كان يفكر بأخذ المبادرة قبل أن يباغت بالقوى الأخرى التي أصبحت عديدة وليست طرفاً واحداً. فقد كانت أطراف جبهة جود كلها أصبحت وكأنها

---

٢٨٩ رسول، فاتح. صفحات من تاريخ كفاح الشعب الكوردي. الجزء الثالث. مصدر سابق. ص ١٧٣/١٧٤.

لاحظ ما يلي: المقصود هنا هو رفض اللقاء مع محمد عثمان باعتباره من أعضاء الاتحاد الوطني الكُردستاني. والمقصود بأبي شوان ومحمود فهما الرفيقان قادر رشيد ومحمود فقي خضر وكلاهما من كوادر الحزب الشيوعي العراقي. قصب ظهر العدو، المقصود بالعدو هنا هو الاتحاد الوطني الكُردستاني. ك. حبيب

وحدة في مواجهة أوك، وهي الحزب الديمقراطي الكردستاني، الحزب الاشتراكي الكردستاني - العراق، والحزب الاشتراكي الكردستاني (پاسوك) والحزب الشيوعي العراق.

١١. كانت الفترة الواقعة بين ١٩٨١-١٩٨٣ ليست فترة صراع في ما بين القوات الوطنية في كُردستان حسب، بل كانت فترة معارك تجري مع القوات العراقية التي رفضت الهدنة مع الحركة الأنصارية منذ بدء الحرب العراقية-الإيرانية وواصلت عملياتها ضد الحركة الأنصارية مما استوجب الدفاع عن النفس والنضال ضد تلك القوات التي كانت في كُردستان. كما أن النظام العراقي كان يعيش في تلك الفترة وخاصة في عامي ١٩٨٢ و١٩٨٣ مصاعب جمة ويتلقى ضربات قاسية من جانب القوات الإيرانية ويجبر على التراجع في كافة جبهات القتال العراقية - الإيرانية، وخاصة معارك المحمرة واضطرار النظام العراقي أخيراً إلى سحب قواته من إيران والطلب الرسمي في إيقاف القتال الذي رفضته إيران كلية. في هذه الفترة بالذات كان النظام العراقي يتحرى عن سبيل لتخفيف الضغط عنه وعن قواته المسلحة وإيجاد حلفاء له في كُردستان في مواجهة التحالف الإيراني مع الحزب الديمقراطي الكردستاني. وتوجه كعادته صوب لعبته المعروفة في الدعوة إلى حوار مع القوى المناهضة له في كُردستان. وقد بدأ الحوار غير المباشر أولاً ثم التفاوض الفعلي ثانياً منذ العام ١٩٨٢ واستمر في أعوام ١٩٨٣، ١٩٨٤، ١٩٨٥، وفق المعلومات المتوفرة، مع الاتحاد الوطني الكردستاني بشكل منفرد، كما يقال أنه قد بدأ مع الحزب الديمقراطي الكردستاني أيضاً، لكن لا أملك معلومات بهذا الصدد في ما عدا وثيقة الرسالة التي كتبها السيد جلال الطالباني والتي يشير فيها إلى ذلك بصورة غير مباشرة. وكان ذلك واضحاً في مجيء وفد بعثي إلى كُردستان قبل معارك بشت يشان بفترة قصيرة واللقاء مع قيادة الاتحاد الوطني الكردستاني. وكان السيد جلال الطالباني قد ابلغ الرفيق كريم أحمد بالمفاوضات حينذاك برسالة خاصة. وأشار فيها إلى أن البعث يفاوض الحزب الديمقراطي الكردستاني أيضاً. وكان هذا يعني أن حزب البعث يحاول أن يحقق عدة مسائل لصالحه، منها: تشديد الخلاف بين الحزبين الكرديين، خاصة وأن الحزب الديمقراطي كان في تحالف عسكري فعلي وثيق ورسمي مع القوات الإيرانية " التوصل إلى تحالف مع الاتحاد الوطني الكردستاني

على ذات الأسس التي اتفق فيها مع الحزب الديمقراطي الكردستاني في آذار ١٩٧٠ ولم ينفذها وإدخال الاتحاد الوطني في حكومة عراقية جديدة وتسليمه النسبي للحكم في إقليم كردستان تحت إشراف البعث الدائم “ دق أسفين الخلاف بين حزب البعث والأحزاب العراقية الأخرى والقوى الكردستانية. وكان البعث يسعى على تفجير صراع عسكري في كردستان يضعف جميع الأطراف ويمنعها من التصدي لقواته في كردستان.

وإذ أمتك وثائق ومعلومات عن الحوار والتفاوض المباشر وغير المباشر بين حزب البعث والاتحاد الوطني الكردستاني من مصدرها الأصلي (أوك)، لا أمتك مثلها ولا معلومات مدققة عن حوار بين حزب البعث والحزب الديمقراطي الكردستاني في هذه الفترة بالذات، خاصة وأن الأخير كان في تحالف عسكري فعلي وفاعل مع القوات الإيرانية والحرس الثوري الإيراني والتي رفض الحزب الشيوعي العراقي التورط بها. وكان في مقدور إيران أن تسبب للحزب الديمقراطي مشاكل جدية إن فاض النظام حينذاك أو دخل في تحالف معه.

١٢. قبل الهجوم على مواقع الحزب الشيوعي العراق وقع حادث لا بد من الإشارة إليه. لقد وقعت المعارك بين هذه القوى المتصارعة وأصبح الحزب الشيوعي العراقي جزءاً من تلك المعارك. تميزت تلك المعارك التي بادر الاتحاد الوطني الكردستاني على شنها على مواقع الحزب الشيوعي العراق في بشت نأشان والتي كان يقودها نوشيروان مصطفى، عضو المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكردستاني بثلاث خصائص سلبية حادة، وهي:

\* التعليمات التي كان قد اصدرها نوشيروان مصطفى تميزت بالقسوة والشراسة والطلب بعدم التسامح مع قوات الأطراف الأخرى، وبالتالي كانت قوى أنصار أوك تتميز بالقسوة ومليئة بالكراهية لشعورها بأن الشيوعيين خانوا الاتفاقية بين القيادتين واصطفوا إلى جانب الحزب الديمقراطي ولم يقفوا على الحياد أو يتعاونوا مع الاتحاد الوطني الكردستاني. ولا بد هنا من الإشارة إلى أن وحدات انصار حشع الميدانية كانت تريد الوصول الى جماهيرها هي، اكثر من شعورها بكونها معنية بصراع (أوك) و(حدك)، الذي كانت لا تريد الدخول فيه، بعد مرارة التجربة مع حزب البعث، رغم

توجيهات قيادتها... بدليل أن تزايد صراعات الأخوة قد أدى بالعديد من مقاتلي وحدات (حشع) في اربيل الى ان يرموا السلاح مستفيدين من العفو الذي كان يتزايد من السلطة كلما زادت حرب الأخوة عنفاً. ولكن لا بد من الاعتراف بأن مجموعة من كوادر الحزب الشيوعي العسكرية كانت تميل إلى الاصطفاف إلى جانب (حدك) وأنها لم تكن تثق بقوات أو قيادة (أوك)، والذي لم تستطع قيادة الحزب الشيوعي إيقاف تلك العناصر ومنعها من المشاركة في توتير الأجواء مع (أوك).

\* سعي مقاتلي (أوك) إلى إنزال أكبر الخسائر البشرية بالمقاتلين الشيوعيين ونهب وسلب الأنصار الشيوعيين القتلى أو قتلهم بعد سلبهم وما هو موجود في المقرات وغيرهم. وهذه المسألة يرووها رفاق يمكن الثقة بأقوالهم حقاً، وهي عادة قديمة يمارسها الكثير من الفلاحين المقاتلين بغض النظر عن الجهة التي يعملون فيها.

\* قتل الكثير من المقاتلين الشيوعيين بعد أسرهم، وخاصة العرب منهم، أو من استطاع الهرب والاختباء لدى بعض أكراد المنطقة من أتباع (أوك)<sup>٢٩٠</sup>. ولم يميزوا بين الرجل والمرأة في هذا القتال.

\* ولكنهم لم يقتلوا جميع الأسرى، إذ أخذوا معهم ٤٨ أسيراً بينهم ثلاث نصيرات، وبضمنهم عضو في المكتب السياسي (كريم أحمد الداود) وآخر في اللجنة المركزية (أحمد بانخيلائي) وكادر متقدم في الحزب هو قادر رشيد من بين ٧٢ شخصاً كانوا قد فقدوا الطريق الموصل إلى شاطئ الأمان بعيداً عن پشت أشان<sup>٢٩١</sup>. وكانت غالبية الأسرى من الرفاق المثقفين العرب والنصيرات والأنصار الشجعان الذين جاءوا للنضال في سبيل القضية الكردية لم يتوقعوا يوماً أن يدخلوا في معارك قتالية ضد پيشمرگه كرد ويقتل بعضهم البعض الآخر ويستشهد الكثير من القوى الأنصارية من جميع الأطراف أو يقعوا في أسر قوات كُردية تكافح معهم في خندق واحد ضد النظام!

---

٢٩٠ رشيد، قادر. پشت أشان بين الآلام والصمت. مصدر سابق. ص ٣١.

٢٩١ المصدر السابق نفسه. ص ٤١-٤٤.

لا يمكن لأي إنسان أن لا يدين تلك المعارك وذلك القتل الأعمى. ولكن السؤال الذي يفترض أن نطرحه على أنفسنا هو: لو كان الهجوم قد شنته قوى (جود) وحقق نجاحات ضد (أوك) فماذا كان سيكون الموقف إزاء أنصار (أوك) ليس من جانب الأنصار الشيوعيين فحسب، بل ومن جانب قوى الحزب الديمقراطي الكرديستاني والحزب الاشتراكي الكرديستاني - العراق الذين توجد بينهم ثارات ورغبة جامحة في الانتقام؟ لا أطرح هذا السؤال عبثاً، إذ أن في خلفية تفكيري تلك الصيحات الهستيرية والثأرية وحب الانتقام التي أصابت الجميع من أطراف (جود) وتفاقم الرغبة في الانتقام والتحضير للهجوم الذي سقط فيه الكثير من الضحايا الأخرى من أطراف جود أيضاً.

إن نوشيروان مصطفى يؤكد بأن هذا الموقف لم يكن موقفه الشخصي، بل موقف القيادة كلها، وبالتالي لا يمكن تبرئة ساحة الآخرين من ذلك. كتب الرفيق رشيد قادر، الذي أثق بكلامه كثيراً بسبب معرفتي الطويلة به وصراحته التي كانت تزعج البعض من رفاقه، حول اللقاء بين المجموعة القيادية في الأسر وبين نوشيروان مصطفى أمين ما يلي:

وفي اليوم التالي (من الأسر، ك. حبيب) حضر نوشيروان إلى غرفتنا وكان يلبس زياً مرقطاً يميل إلى الأخضر من أزياء المفاوير وقد أسود لون بشرته أكثر من ذي قبل وأصبحت عيناه محمرتين، جلس بجانبنا ووضع سلاحه على فخذه ونزع قبعته المفاويرية من رأسه ومسحه بيديه وبدأ بالتذمر وإطهار الانزعاج وعدم الرضى من هذا الاقتتال الداخلي وكان يتكلم بعنجهية واضحة ويقول: معكم السلم هو السلم والقتال هو القتال، أنتم هاجتمونا في باليسان وطررتمونا هناك ونحن نهاجمكم في پشتناشان والأماكن الأخرى، وقد قمنا بالرد على كلامه بشدة وخاصة الرفيق كريم أحمد حيث قال له: أنتم أشباه (بول بوت) وأن هذه المجزرة التي اقمتموها سوف تكلفكم كثيراً، وكما بدا فأن نوشيروان قد شعر بأن الجريمة التي ارتكبوها كانت كبيرة جداً وسوف يدفعون ثمنها ترك الحديث عن الموضوع وقال إنني جداً غير مرتاح من هذه الحياة وأريد أن أتخلص منها وأذهب إلى الخارج قلنا له نريد أن نرى بقية رفاقنا الأسرى فقال ليذهب قادر رشيد إلى وه رتي لمواجهتهم".

إن من المهم بشأن الأحداث الأساسية في پشت آشان أن نعود إلى الفقرة رقم ١١ في أعلاه والتي تشير إلى تعقيدات العلاقات الكردية الإيرانية والكردية العراقية في السنوات الأولى من الحرب العراقية - الإيرانية. ففي الوقت الذي كان هناك تحالف بين الحزب الديمقراطي الكردستاني مع إيران، برزت بشكل ملموس الجهود التي كان يبذلها النظام العراقي للبدء بمفاوضات مع الأحزاب الكردية مستثنياً منها الحزب الشيوعي العراقي، الذي كان قد ترك لتوه مواقع التحالف مع حزب البعث والحكم في العراق. ولم يخف الاتحاد الوطني الكردستاني تلك المفاوضات، إذ كتب رسالة بشأنها وجهها إلى مسئول الحزب الشيوعي في كردستان حينذاك كريم أحمد الداود، علماً بأن النظام العراقي كان قد سرّب معلومات عن تلك المفاوضات ليثير الشكوك بشأنها ومع من يتفاوض. كما أن قادر رشيد كان قد تعرف على وفد البعث أثناء عودته من لقاء له مع السيد جلال الطالباني في أوائل العام ١٩٨٣ والتي حاول البعض من أعضاء الاتحاد إخفاء الأمر عنه.

واستمرت هذه المفاوضات طيلة الفترة الواقعة بين نهاية ١٩٨٢ - ١٩٨٥ وما بعدها ثم توقفت نهائياً قبل أحداث مجازر الأنفال. وكان الحوار بين الاتحاد الوطني وحزب البعث والحكومة العراقية حينذاك يدور حول مجموعة من المسائل المهمة، وأهمها:

١. تشكيل جبهة وطنية وقومية تقدمية بين الحزبين، حزب البعث العربي الاشتراكي والاتحاد الوطني الكردستاني والمشاركة في الحكومة. وكانت هناك وثيقة معدة من حزب البعث لهذا الغرض، وكانت للاتحاد الوطني ملاحظات عليها.

٢. البحث في ما جرى منذ بيان آذار ١٩٧٠ وبشأنه وسبل توفير ضمانات وإعادة العمل بقانون الحكم الذاتي مع جملة من المقترحات لأغناء القانون وتطويره.

٣. الموقف من كركوك ومن بنيته السكان وجهد البعث بتغييرها والعودة عن تلك الإجراءات والتغييرات التي أجريت على البنية السكانية وعلى أسماء المدن والقي والشوارع التي بدلت إلى العربية أو التغييرات التي أجريت على التشكيلات الإدارية للمحافظات والقضية والنواحي التابعة لها.



٤. تأمين المساعدات العسكرية والمالية لقوات پيشمرگه (أوك) ظرفياً ومن ثم الموقف من تلك القوات وهل يمكن تحويلها إلى حرس حدود.

٥. الموقف من الحياة السياسية والأحزاب الكردستانية وغيرها من المسائل.

إن الرسائل الصادرة عن طارق عزيز وعزة الدوري والموجهة إلى السيد جلال الطالباني تكشف عن نقاط الالتقاء والخلاف كثيراً، إضافة على الملاحظات التي أعدها الاتحاد الوطني على الوثائق التي قدمها حزب المبعث وحكومة صدام حسين للحوار والتفاوض بشأنها مع الاتحاد الوطني. وهي كلها وثائق نشرت من جانب الاتحاد الوطني في كتب ثلاث صدرت عن السيد نوشيروان مصطفى أمين في فترات مختلفة في العقد الأخير من القرن العشرين في ألمانيا وباللغة الكردية، غلا أن الكثير من الوثائق نشرت باللغة العربية والتي يمكن العودة إليها وسننشر بعضها في ملاحق هذا الكتاب.

إن المفاوضات واللقاءات التي حصلت بين وسطاء وممثلين عن الاتحاد الوطني الكردستاني ووسطاء وممثلين عن الاتحاد الوطني الكردستاني في العام ١٩٨٢ وبداية عام ١٩٨٣ قد تحولت إلى مفاوضات مباشرة ووثائق ورسائل متبادلة ابتداءً من النصف الثاني من العام ١٩٨٣ بين قادة الاتحاد الوطني الكردستاني، وخاصة بين السادة جلال الطالباني ونوشيروان مصطفى أمين وملا بختيار والدكتور فؤاد معصوم وملازم عمر وفريدون عبد القادر من جهة، وقادة حزب البعث والسلطة السياسية، وخاصة صدام حسين وعزة الدوري وطارق عزيز وعلي حسن المجيد، من جهة أخرى.

من العيب أن نقول الآن أنهم لم يتوصلوا إلى نتائج تنهي الصراع بينهما ومع الحركة الكردية المسلحة باي حال. ولكن من الصائب أن نقول، كما أرى، بأن الخطأ كان في تصور إمكانية الوصول إلى حلول عملية لصالح الشعب الكردي مع نظام مارس جميع الأساليب المعوجة والألاعيب للضحك على ذقون الأحزاب الوطنية، إذ لم تتعلم كل الأطراف من ذلك، ومنهم بشكل خاص الحزب الشيوعي العراقي في تحالفه مع حزب البعث ومشاركته في الحكومة وما نجم عن ذلك من عواقب وخيمة على الحزب والمجتمع في العراق.

من المفيد أن نتوصل إلى إجابات عن ثلاث أسئلة تدور حول محور واحد، وهي:

\* هل توصل وفد الاتحاد الوطني الكردستاني إلى اتفاق مع حزب البعث وقادة النظام حول

الموقف من قوى المعارضة الكردية الأخرى، وما هي أجوبه ذلك اتفاق؟

\* هل اراد الاتحاد الوطني أن يبرهن لحزب البعث في قدرته على السيطرة على الوضع في

كردستان وبالتالي يساهم في التعجيل في المفاوضات معه؟

\* أم أن القضية لا تتجاوز الرد العاجل على الإهانة التي وجهت للاتحاد الوطني في هجوم

أنصار الحزب الشيوعي مع قوى أخرى من جود على مقر قوات الاتحاد الوطني في

بالبيسان؟

كل الدلائل كانت تشير إلى ثلاث مسائل مهمة لا بد من ذكرها، وهي:

١. لقد بذل الاتحاد الوطني الكردستاني جهداً واضحاً في إبعاد الحزب الشيوعي عن

الخلاقات التي كانت تدور بينه وبين الحزب الديمقراطي الكردستاني. وفي الوقت الذي

كان بعض قادة الحزب الشيوعي يرون ذلك صائباً، كان البعض الآخر يحاول أن

يتطابق في سياسته مع الحزب الديمقراطي الكردستاني في الموقف من الاتحاد الوطني

الكردستاني. وكان هذا الموقف يبرو في بعض العسكريين والحزبيين في قاطع أربيل،

وخاصة أولئك الذين كانت لهم علاقات قوية مع الحزب الديمقراطي ومع ملا مصطفى

البارزاني في أعقاب ١٩٦٣. ولكن الاتحاد الوطني لم يبذل جهوده لتجنب الاحتكاك

بالحزب الشيوعي، بل ساهمت قواته في استفزازه.

٢. لا نمتلك إجابة صريحة وواضحة حول الأسئلة الواردة في أعلاه، ولكن ما ترسخ في ذهن

الأنصار في حينها وفيما بعد هو أن هناك صفقة سياسية بين حزب البعث وأوك بصد

ما حدث في پشت آشان. هذا ما يمكن أن يتبينه المتتبع من حيثيات ومضامين

الوثائق المتوفرة والرسائل المتبادلة والصور المنشورة في فترات المباحثات بين

الطرفين. ومسئولية الأبحاث اللاحقة أن تكشف الحقائق الكاملة عن تلك الأحداث،

خاصة وأن أهم الاجتماعات تفرقت في أعقاب الضربة الثانية حيث تم اللقاء بصدام

حسين وعزة الدوري وطارق عزيز وعلي حسن المجيد والذي نجه في الصور المنشورة في

كتاب نوشيروان مصطفى أمين. (راجع الملحق)

لدي القناعة بما يلي:

\* لم يطرح حزب البعث صراحة على (أوك) بتوجيه ضربات إلى قوات (حدك)، ولكنه نبه بشكل مباشر وغير مباشر إلى تعاون (حدك) مع القوات الإيرانية، كما حرك قاسمלו بطرح هذا الموضوع على (أوك) وما تعانیه قوات (حدكا) من قوات حدك على الأراضي الإيرانية.

\* كان الصراع والنزاع بين الحزبين محفزاً لتوجيه الضربة إلى (حدك) والمتعاونين معه، إذ أن مثل هذه الضربة القاسية يمكن أن تقنع البعثيين وسلطة بغداد بقدرة (أوك) على الحكم في كردستان بمفرده، وأن تدفع بالمفاوضات إلى الأمام.

\* وأن ضرب الشيوعيين جاء نتيجة الضربة في باليسان ضد (أوك) وإصرار الحزب الشيوعي على التحالف مع (حدك) الذي اعتبره (أوك) مناهضاً له وعلى حسابه.

## المبحث السادس

### حركة الأنصار الشيوعيين في كردستان

لم يكن قرار خوض حرب الأنصار اختيارياً من جانب جميع القوى السياسية العراقية، سواء أكانت كردية أم عربية أم من قوميات أخرى، شاركت في هذا النوع من الكفاح. لأنها قدرت بأن الكفاح السلمي ضد النظام الدكتاتوري المنفلت من عقاله لم يعد ممكناً بالأساليب السلمية المعتادة وبعد أن بذلت جهوداً كبيرة وقدمت تضحيات كثيرة دون أن تصل إلى موقف مشجع لها للتعامل مع النظام. فالنظام الصدامي لم يترك مجالاً لأي قوة سياسية عراقية بالعمل السياسي الحر في البلاد. فقد صادر النظام جميع الحريات الديمقراطية وسحق بقدميه حتى دستوره المؤقت الذي وضعه بنفسه.

لم تنتقل كل الأحزاب السياسية العراقية من النضال السلمي إلى الكفاح المسلح دفعة واحدة، بل تحقق ذلك عبر تجارب خاضها كل حزب منها وتيقن من عجزه على مواصلة النضال بالطرق السلمية دون أن يفقد المزيد من أعضاء حزبه ومؤيديه وسمعته في أوساط الشعب. وإذا كان الحزب الديمقراطي الكردستاني قد سبق غيره في الكفاح المسلح، فإنه قد

خاص قبل ذلك الكفاح المسلح ثم اتفق مع الحكم وفق بيان الحادي عشر من أذار ١٩٧٠ على حل المسألة الكردية عبر الحكم الذاتي لكردستان، ثم كانت عملية التهميش والتقليص للصلاحيات ومحاولة اغتيال الملامصطفى البارزاني ثم المؤامرة ضد الحركة الكردية مع شاه إيران فيعلى وفق اتفاقية الجزائر في العام ١٩٧٥، ثم انهيار الحركة بسبب تلك المؤامرة، ثم العودة إلى الكفاح المسلح من جديد منذ العام ١٩٧٦. أما الاتحاد الوطني الكردستاني فقد تشكل في العام ١٩٧٥ ودخل معمعان الكفاح المسلح في العام ١٩٧٦، علماً بأن الكثير من قادة وأعضاء ومؤيدي الحزب الجديد، وحين كانوا كتلاً ثلاث كانت تمارس الكفاح المسلح قبل ذلك بصيغ مختلفة، رغم المصاعب التي كانت تواجههم في حينها والتي بحثنا فيها في مواقع أخرى من هذا الكتاب. أما الحزب الشيوعي العراقي فقد التحق مجموعات من رفاق الحزب بقوى الكفاح المسلح منذ نهاية العام ١٩٧٨ وبداية العام ١٩٧٩ حيث تقرر خوض الكفاح المسلح إلى جانب ممارسة بقية اشكال الكفاح على وفق الإمكانيات المتوفرة. أما قوى الإسلام السياسي فقد بدأت بالعمل المسلح منذ العام ١٩٨٠، ولكنها لم تكن موجودة في كردستان العراق، بل كانت المجاميع المسلحة أو الأفراد المسلحون يمارسون نشاطهم في وسط وجنوب العراق والذي تسبب في استشهاد الكثير منهم تحت ضربات النظام الدموي، خاصة وأن الكثير من تلك العمليات كان فيها الكثير من المغامرة وأقرب إلى العمليات الانتحارية منها إلى العمل المنظم والمدروس جيداً. وفي منتصف الثمانينات شكلت وحدات عسكرية أنصارية تابعة للمجلس الأعلى للثورة الإسلامية الذي شكلها السيد محمد باقر الحكيم وكان تدريباتها تجري في إيران ووضع على رأسها السيد عبد العزيز الحكيم وسلحت من قبل السلطة الإيرانية وكان المدربون العسكريون من إيران أيضاً وكذا التموين والأرزاق. ولا شك في أن الانقسامات الكثيرة في الحركة التحررية الكردستانية وفي الأحزاب والقوى التي كانت قائمة حينذاك قد أوجدت العديد من الأحزاب الأخرى التي دخلت ساحة الكفاح المسلح مثل الحزب الاشتراكي الكردستاني - العراق أو الحزب الاشتراكي الكردستاني (پاسوك)، وأغلب أعضاء هذه الأحزاب ينحدرون من الحزب الديمقراطي الكردستاني أو من الاتحاد الوطني الكردستاني أو كسب مناظلين جدد من الشبيبة إليها، كما وجدت في كردستان فرق أنصارية تابعة للاتحاد الديمقراطي الآشوري.

لقد اصطدمت جميع هذه القوى بجدار سميك ومرتفع جداً أقامه حزب البعث وسلطته في العراق واقترن بأساليب فاشية في مكافحة قوى المعارضة السياسية اياً كانت طبيعتها وأهدافها ومواقفها السياسية ولم يكن ممكناً تجاوز كل ذلك والتفاعل والتعامل معهما، إذ لم يبق أمام الأحزاب السياسية العراقية سوى أحد أربع طرق لا غير، وهي:

١. البقاء في العراق والخضوع للبعث وسياساته ومشاريعه، أي ليس المهادنة فحسب، بل التسليم له بشكل مطلق والدخول في ما كان يطلق عليه بالخيمة الفكرية والسياسية لحزب البعث العربي الاشتراكي.

٢. أو البقاء في العراق وخوض النضال السري المصحوب بمخاطر الاعتقال والموت أو ترك العمل السياسي نهائياً. وجميع الأحزاب التي اضطرت إلى اختيار طريق آخر، كانت لها تنظيمات سياسية سرية تعمل في العراق، سواء أكانت صغيرة أم كبيرة. وكانت هذه التنظيمات تتعرض لضربات قاسية من قوات البعث الصدامية وصفى الكثير منها بأساليب مختلفة. ولكن أغلبها لم يترك الساحة كلية، وأن تباينت إمكانيات العمل السري لها وحجم وجودها في الداخل.

٣. أو مغادرة العراق والعمل في إطار المعارضة في الخارج أو حتى الكف عن النضال. وقد حصل هذا أيضاً، إذ أن الكثير من كوادر وأعضاء ومؤيدي جميع الأحزاب والقوى السياسية العراقية المعارضة قد أجبروا على مغادرة العراق لأن الموت كان بالمرصاد لهم أو السجن والتعذيب واحتمال اسقوط السياسي بسبب صعوبة تحمل التعذيب الفاشي الذي كان يتعرض له المواطنين والمواطنون في العراق ومن مختلف الأحزاب والقوى السياسية. والمعلومات المتوفرة تشير إلى أن الأحزاب السياسية العراقية العربية دون استثناء قد تلقت ضربات قاسية وفقدت الكثير من المناضلين. والكثير منهم قد صمد بوجه الطغاة واستشهد أو بقي في السجون يعاني مرارة التعذيب الفاشي لأجهزة الحكم.

٤. أو الالتحاق بحركة الأنصار في كردستان وخوض النضال ضد النظام من هناك. وقد تطوع الكثير من المناضلين إلى صفوف حركة البيشمركة / الأنصار في كردستان، إذ لم

يكن النضال لصالح القضية الكردية حسب، بل ولصالح الديمقراطية وضد الدكتاتورية والفاشية السياسية في العراق.

وقد أجبر أو اختار الكثير من المناضلين من مختلف الأحزاب والقوى السياسية أحد هذه الصيغ على امتداد الفترة موضوع البحث. وإذا كان النضال المسلح للقوى الكردية في مناطق كردستان أمراً ميسوراً نسبياً، بسبب كونهم من أبناء الإقليم ومارسوا الكفاح المسلح لسنوات طويلة سابقة، فإنه لم يكن كذلك بالنسبة للمناضلين العرب من الأحزاب المختلفة وخاصة بالنسبة للشيوعيين وأصدقاء الحزب العرب. ومع ذلك فقد تطوع الآلاف من الشيوعيين وأصدقاء الحزب الشيوعي للنضال في جبال وسهول ووديان كردستان العراق تجمعهم مع أخوتهم من مناضلي القوميات الأحزاب والقوى الأخرى، وخاصة الكرد، قضية النضال في سبيل الحرية والديمقراطية وحق الشعب الكردي في تقرير مصيره وحقوق القوميات الأخرى والخلاص من الدكتاتورية المطلقة لنظام سياسي مارس الفاشية السياسية بكل أشكالها وأبعادها في البلاد ونحو الخارج.

فالانخراط في حركة الأنصار الشيوعيين لم تكن عملية سهلة وأشبه بمغامرة، وخاصة لمن لم يكن يعرف المنطقة كلها ولم يسافر يوماً إلى كردستان العراق أو شمال البلاد بشكل عام.

كان الشيوعيون العراقيون يعتقدون جازمين بأن الكفاح المسلح هو أحد اشكال الكفاح، وبالتالي لا بد من المشاركة فيه بهدف تحقيق ما كانوا يصبون إليه. وكانوا يعتقدون بأن هذا الكفاح هو المفضي إلى النتيجة المرجوة، ألى إسقاط النظام الدكتاتوري. لقد اختلط الخيال هنا بالواقع وبدت الصورة الثورية دافعة للانخراط بالحركة الأنصارية. كانت غالبية قوات الأنصار في الأحزاب السياسية الكردية من الفلاحين ومن ابناء المنطقة أو من الطلبة من اصل ريفي أو مديني أو من المثقفين الذين لعبوا دور القيادة ولم يكونوا بالضرورة حملة سلاح في الوحدات المقاتلة مباشرة، في حين كانت الغالبية العظمى من أنصار الحزب الشيوعي العراقي من حملة السلاح ومن العرب وأغلبهم، بمن فيهم الكرد، ممن حصل على شهادة البكالوريوس أو الماجستير أو الدكتوراه واساتذة جامعة ومن

مختلف الاختصاصات العلمية والأدبية وكذلك الصحفيين والشعراء والروائيين والفنانين، بمن فيهم التشكيليين والمسرحيين والسينمائيين والموسيقيين. وهذا ينطبق على الرجال والنساء الذين شاركوا في حرب الأنصار. لقد كان الشيوعيون العرب يناضلون في بيئة اجتماعية غير معروفة لهم وفي منطقة شديدة الصعوبة ولغة لا يتحدثون بها. ولكن غالبيتهم سرعان ما انسجموا مع الأوضاع هناك وبدأ الكثير منهم يتحدث اللغة الكردية أو يفهمها وأصبحت النصيرة والنصير الشيوعي العربي وجهاً معروفاً ومقبولاً في جبال وسهول وقرى الفلاحين في إقليم كردستان، وكان يحضى باحترام وثقة الناس واستغرابهم من مشاركته في النضال في حركة الأنصار بكل تعقيدات الوضع في الإقليم. لقد توزع الشيوعيون الأنصار على عدة مناطق من كردستان وشكلوا سرياً وفصائل أنصارية مسلحة ومفارز تتحرك في مناطق نشاطهم، كما في قاطع بهدينان أو قاطع أربيل أو قاطع السليمانية. كما كانت هناك مقرات للقيادة في تلك القواطع إضافة إلى مقر خاص للمكتب السياسي العراقي وبجواره المكتب العسكري المركزي. كانت حياة الأنصار الشيوعيين لا تشبه حركات الأنصار الأخرى في العراق، رغم أنهم مبعأً يمارسون العمل الكفاحي المسلح كما تمارسه بقية مفارز الأنصار، وإلى حد ما مقر القيادة للاتحاد الوطني الكردستاني. إذ أن المتتبع لحركة الأنصار الشيوعيين كان يلاحظ مجموعة من الظواهر المهمة، منها بشكل خاص:

\* كان الأنصار يحملون في حقائبهم المحمولة على ظهورهم كتباً عديدة، وكأن أغلبهم كان مكتبات متنقلة. وفي وقت الاستراحة تجد النصير قد مسك بين يديه كتاباً ليطلعه أو دفترًا ليكتب قصيدة أو يفكر بمقال أو تسجيل يومياته لكتابه مذكراته لاحقاً أو يتطارد شعراً.

\* كانت مفارز الأنصار مليئة بعملية تثقيف فكرية وسياسية متبادلة عبر نقاشات مستمرة حول مسائل فكرية وسياسية واقتصادية وفنية كثيرة. كما كانت مقرات الأنصار الشيوعيين خلية نحل للعمل والقراءة والكتابة والنقاش والاجتماعات والسهرات المسائية وأحياناً غير قليلة الغنائية.

\* والمقرات الأكثر استقراراً كانت تحاول تنظيم مسابقات شعرية او تمثيلات أو دورات تثقيفية متنوعة وإصدار نشرات خاصة أو تنظيم معرض للوحات الفنانين التشكيليين أو إصدار كتب متنوعة عبر الأعلام المركزي للحزب في إقليم كردستان.

\* وكانت مفارز الشيوعيين الأنصار خليط من الرجال والنساء، كما تضم شيوعيين من مختلف القوميات والأديان والمذاهب المعروفة في العراق. إلا أن الإنسان لم يكن يشعر من هو المسلم او المسيحي، أو الصابئي أو الأيزيدي أو الكاكائي، ومن هو العربي أو التركماني او الكردي أو الكلداني والآشوري. والوحيد الذي يمكن أن يكشف عن هوية الكردي عن العربي هو رطانة اللغة العربية لدى البعض من الكرد لا غير أو الأسماء التي تكشف عن بعض الهويات.

\* وقد أسس الحزب في العام ١٩٨٢ مدرسة حزبية في پشت آشان درست فيها مواداً مهمة، ومنها: الاقتصاد السياسي، الفلسفة، الاقتصاد العراقي، وأحوال العراق. وقد كلف بعض المثقفين من حملة الشهادات العالية التدريس في هذه المدرسة. وكانت المدرسة على شكل دورات. وقد انتهت مهمة هذه المدرسة قبل المعارك التي وقعت في پشت آشان بفترة قليلة. ٢٩٢

---

٢٩٢ في الربع الثاني من العام ١٩٨٢ قدمت مقترحاً إلى المكتب السياسي والمكتب العسكري يتضمن مقترحاً بإقامة مدرسة حزبية لتدريس الرفاق الذين لم يتسن لهم دراسة موضوعات الاقتصاد السياسي أو فهم معنى ومضامين الفلسفة أو واقع الاقتصاد العراقي وأحوال المجتمع وبنيته. تمت الموافقة وكلفت بتأسيسها واختيار المدرسين لها. وبعد بناء المدرسة من جانب المدرسين والطلبة سوية، بدأ التدريس بها في صيف نفس العام. وشارك في المجموعة الأولى أكثر من عشرين طالبة وطالباً من مستويات ثقافية متقاربة، وبذل المدرسون والطلبة جهوداً طيبة لإعطاء صورة حضارية عن المدرسة وعن إمكانية تحسين حياة الأنصار رغم الظروف الصعبة التي تواجههم. ولكنها لم تدم طويلاً. كان هناك بعض كوادر الحزب من مختلف المستويات الذين لم يجدوا في هذه المدرسة ما ينفع حركة الأنصار، إذ أنهم كانوا ضد التعليم اساساً وضد العلم. وكما علمت فقد اغلقت المدرسة حتى قبل هجوم أوك على المنطقة، إذ اعتبرها البعض من القضايا الكمالية التي لا معنى لها في حركة أنصارية مسلحة. ك. حبيب



إن هذه التركيبة الثقافية لأنصار الحزب الشيوعي التي ضمت إليها خريجون من العراق ومن مختلف دول العالم الرأسمالي والاشتراكي ومن مختلف الاختصاصات العلمية والإنسانية، الصرفة والتطبيقية، بلورت فجوة كبيرة بين المستوى الفكري والعلمي والثقافي العام لقوى الأنصار وبين المستوى العام والضعيف للغالبية العظمى من قادة الحزب الشيوعي العراقي، مما أوجد لغة غير مشتركة في الغالب الأعم في الرؤية والتفكير والتعامل اليومي وفي الموقف مما يجري في حركة الأنصار وفي ما بين القوى السياسية وفي العراق. لقد خلقت هذه الحالة أزمة نفسية كبيرة لدى الكثير من الشيوعيين الذي كانت لهم ثقة عالية بقيادة الحزب الشيوعي، ولكنهم بسبب احتكاكهم اليومي اكتشفوا الضحالة الفكرية والمستوى الواطئ للتحليل السياسي لدى البعض الكثير من أعضاء القيادة الحزبية والعسكرية. وقد نشأ عن ذلك، وبعد فترة غير قصيرة رغبة في المغادرة أو استهانة واضحة بقرارات القيادة العسكرية أو الحزبية، كما نشأت عنها أخطاء فادحة ارتكبتها القيادة العسكرية والحزبية في آن واحد. ونشأت عن هذه الحالة مشكلات غير قليلة قادت إلى نشوء صدام فكري فعلي دون أن يقود إلى عواقب سلبية كبيرة في حياة الأنصار اليومية، ولكن كان لها مردودها السلبي فيما بعد.

لا شك في أن الحزب الشيوعي العراقي شكل وحدات أو فصائل ضمت إليها جمهرة من فلاحي هذه المنطقة أو تلك من إقليم كردستان ومن أبناء العشائر، كما في حالة عشيرة بشدر حيث تشكل فصيل بشدر مثلاً وكان له مقر في پشت آشان. وقد نسب إلى هذا الفصيل مجموعة من المثقفين من مستوى رفيع يستطيعون التعامل الودي مع الفلاحين وانبناء العشائر. لقد تميز هذا الفصل بالجرأة والإقدام، ولكن كانت المشكلات غير قليلة في صفوفهم.

إن الأخطاء الفادحة التي ارتكبتها قيادة الحزب وقيادات التنظيمات في الداخل والخارج والبعض الكثير من أعضاء اللجنة المركزية كانت قد برزت في عدة مسائل جوهرية، وهي:

١. إلزام كثرة من الشيوعيين القاطنين في الخارج على النزوح إلى كردستان والمشاركة في حركة الأنصار، وإلا كان الرفاق يتهمون من قبل المنظمة الحزبية وأجواء الرفاق بالجبن

أو حتى فقدان عضوية الحزب. ولم تكن هذه الظاهرة عامة في كل دول الشتات، ولكنها كانت سمة مميزة لبعض تنظيمات الحزب في دول معينة مثل اليمن الجنوبية والشام وبيروت والاتحاد السوفييتي وبقية الدول الاشتراكية. إن هذا الإلزام قد دفع إلى مشاركة رفاق لم تكن لهم مؤهلات الكفاح المسلح، فأساء هذا الموقف إلى هؤلاء الرفاق وإلى الحركة الأنصارية والحزب في آن. وقد سقط الكثير من هؤلاء شهداء على أرض كردستان العراق أو اضطروا للخروج وبعضهم ترك الحزب لاحقاً ولأسباب كثيرة.

٢. إعطاء الانطباع وكأن النضال الأنصاري قاب قوسين أو أدنى من تحقيق الانتصار وأن النظام العراقي على وشك الإنهيار وبالكاد يمكن للرفيق أن يصل إلى كردستان ليرى النظام وقد حفر قبره بنفسه. كانت تلك الفورة التي تصاعدت لدى التنظيمات الحزبية بعد أن تورط النظام بالحرب ضد إيران وبدأت الانكسارات العسكرية تلاحقه وخاصة في العام ١٩٨١ و١٩٨٢، ثم أجبر على الانسحاب من الأراضي الإيرانية حيث تحولت الحرب إلى عملية استنزاف مستمرة لكلا الطرفين وإعاقة أي نمو وتطور في العملية الاقتصادية والاجتماعية وبدأت المشاكل الاجتماعية تتراكم على الناس والنظام، وكان يسعى إلى حلها عبر المزيد من القمع والإرهاب واغتصاب حقوق وحيات الناس.

٣. ونشأ تصور خاطئ لدى قوى الأنصار والكثير من قادة وأعضاء الحزب الشيوعي وكأن حركة الأنصار قادرة على إسقاط النظام، في حين أن حركة الأنصار لم يكن في مقدورها ذلك ابتداءً، بل كانت الحركة قادرة على استنزاف قدرات النظام وإضعافه بهدف إسقاطه في بغداد وليس في أي مكان آخر من العراق. وهذا الوهم الذي انتشر بشكل واسع وعمقه بعض قياديي الحزب تسبب بدوره في حصول إحباط شديد حين لم تستطع الحركة الأنصارية تحقيق نجاحات أو إضعاف النظام حقاً.

٣. رفض قادة قواطع حركة الأنصار في إقليم كردستان رفض إخراج الرفاق الذين أرادوا الخروج والتشبث بهم بأي ثمن كان، مما أدى إلى تعقيد هؤلاء الشيوعيين والتحري عن أي طريق ممكن للخروج. وكانت هذه الظاهرة السلبية قد برزت بشكل خاص في قاطع

بهدينان، ولكنها كانت موجودة أيضاً في القواطع الأخرى، حتى أن بعضهم تواصل وجوده لعدة سنوات وبعضهم لعشر سنوات.

٤. الانجرار وراء الصراعات التي كانت تدور بين الحزبين الكرديين وما نجم عن ذلك من خسائر فادحة لعدد كبير من خيرة الرفاق والأنصار المناضلين، إضافة إلى القيادة العسكرية الخائبة التي شكلها الحزب في إقليم كردستان والتي تسببت بسلوكها وعدم وعيها لمهمات وطبيعة حركة الأنصار إلى استشهاد الكثير من الشيوعيين، وخاصة حماقة وارتكاب مسئول المكتب العسكري المركزي، الذي لم يكن مؤهلاً لأي عمل قيادي في الحزب ليس من حيث المستوى الفكري أو التنظيمي أو العسكري، إذ كان الرجل فارغاً ولا يفتح كتاباً للقراءة ابداً، حسب، بل ومن حيث التعامل مع الأحداث ومن حيث التعامل والتفاعل الإنساني مع الأنصار والحنو الإنساني على حياة الرفاق الأنصار. لقد تميز بالعجز عن استخدام عقله في توجيه الوحدات الأنصارية من جهة، وتميز بالصلابة والعناد وتحمل المصاعب والنقذات الحادة التي كانت تلاحقه، ولكنه كان في الوقت نفسه مناضلاً صامداً في وجه الحكام، وكانت المسألة الأخيرة هي الشافع الوحيد له. لقد كان إنساناً غريب الأطوار وصعب المراس ويعود في تفكيره إلى عقود وقرون خلت.

السؤال الذي يستوجب الإجابة عنه بصراحة وجرأة مع تحمل عواقب الإجابة السليمة عن هذا السؤال هو: هل كان قرار خوض الكفاح المسلح حينذاك صحيحاً أم خاطئاً؟  
تتلخص إجابتي عن هذا السؤال في عدة نقاط أساسية، هي ٢٩٣:

- 
- ٢٩٣ ملاحظة: أود أن أشير هنا إلى عدد من الملاحظات الخاصة بموقفي من حركة الأنصار، وهي:
- كنت من الداعين إلى ممارسة تكتيك حرب الأنصار في العراق إلى جانب ممارسة بقية التكتيكات الضرورية، ومنها السياسية طبعاً.
  - كنت أركز على ضرورة أن يكون السفر إلى كردستان والاتحاق بحركة الأنصار عملية تطوعية كاملة دون أي إلزام أو ضغط حزبي أو أدبي على الرفاق. وقد مارست المنظمة الحزبية التي كنت أشرف عليها في الجزائر هذا الموقف بوضوح كبير. وحين أصبحت مسئولاً عن تنظيم الخارج، في ما عدا المنطقة العربية، كنت أرفض التسفير الإلزامي للشيوعيين على كردستان والاتحاق بالأنصار.

\* كان فهم العمل في الحركة الأنصارية العراقية من قبل الكثير من قياديي الحزب، وليس الجميع، خاطئاً، إذ كان المفروض أن لا يعول عليه في إسقاط النظام العراقي، إذ لم يكن منذ البدء ممكناً، بل كان المفروض أن تكون كردستان موقِعاً يستفاد منه في التعاون والتحالف مع القوى السياسية الأخرى من جهة والحفاظ على الرفاق وعملهم في العراق ومن ثم العمل على تعزيز العلاقات وتطويرها مع تنظيمات الحزب الداخلية وبذل أقصى الجهود للمهمة الأخيرة. وكان القرار خاطئاً حين علق الحزب الآمال على حركة الأنصار في إسقاط النظام والذي كلفه غالباً.

- لم أكن أفكر ولو للحظة واحدة بأن حركة الأنصار قادرة على إسقاط النظام العراقي، بل هي عملية مساعدة تهدف إلى إضعاف واستنزاف النظام، إذ أن الإسقاط يمكن أن يتم في بغداد فقط.
  - كنت أدعو أثناء عملي المباشر في حركة الأنصار في إقليم كردستان إلى تنظيم وتخطيط العمل الأنصاري لكي لا نخوض معارك غير مبررة ونفقد المزيد من الرفاق، إضافة إلى عملية تثقيف الجماعات الريفية والحركة الأنصارية. كان ذلك في شهر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٢. وحين خرجنا من الأتتماع تحدث معي أحد مسؤولي معم ومسئول قاطع السلیمانية في حركة الأنصار الحزبية والعسكرية أحمد باني خيلاني (أبو سربان) مسفهاً موقفي من التنظيم وبرمجة العمل معتبراً ذلك من شغل البطرانين!
  - وكنت أعتبر وجودنا في حركة الأنصار يجسد تضامناً مع قضية الشعب الكردي ودفاعاً عنه وعن الديمقراطية على صعيد العراق كله.
  - كما كنت أعتبر أن وجود حركة الأنصار الشيوعيين يمكن أن تسهم بالحفاظ على حياة الكثير من المناضلين وأن تكون صلة الوصل مع الداخل لتنظيم ودعم نضال تنظيمات الحزب في الوسط والجنوب وفي المدن الكردستانية أيضاً.
- أشارك في مسؤولية مباشرة لصدور قرار اللجنة المركزية في تموز من العام ١٩٧٩ في برلين حول موضوعين وهما:
١. قرار إسقاط النظام الدكتاتوري بدلاً من إنهاء الحكم الدكتاتوري. لا شك في أن الفارق واضح بين الشعارين.
  ٢. وقرار المشاركة في الكفاح المسلح وحركة الانصار باعتباره أحد اساليب النضال لإسقاط الدكتاتورية في العراق. ك. حبيب

\* وكان على وحدات الحزب المنظمة والمسلحة أن تبتعد عن خوض المعارك الجبهوية ضد النظام كما حصل في أكثر من موقع ومعركة بأمل الحفاظ على حياة الرفاق وعدم إعطاء شهداء دون جدوى من جهة، والابتعاد عن العمليات المغامرة من جهة أخرى. وقد كانت التنظيمات الأنصارية الأخرى تمارس هذا التكتيك وخاصة قوات پيشمرگه الاتحاد الوطني الكردستاني، في ما عدا پيشمرگه الحزب الديمقراطي الكردستاني التي دخلت في تحالف مع القوات الإيرانية والحرس الثوري حينذاك. لقد تحمل الحزب الشيوعي خسائر فادحة حقاً، وخاصة في قاطع أربيل حيث كانت الجماعات الفلاحية من أهل المنطقة تقود بعض تلك الوحدات، وهم من خيرة مناضلي ومثقفي الحزب وحملة الشهادات العالية، إضافة إلى الكثير من الرفاق الشجعان الآخرين.

\* وكان من الخطأ بمكان جلب هذا الجمهرة الكبيرة من العرب من حملة الشهادات العالية التي كانت تشكل ذخيرة فكرية وعلمية غالية للحزب والحركة الوطنية والشعب العراقي، كما أنها كانت تساهم بعملها في الجامعات والمعاهد والمؤسسات الاقتصادية الأجنبية برفد الحزب بمورد مالي وإعلامي مهم في الخارج.

\* وكان من الخطأ التورط التدريجي، بغض النظر عن كل العوامل التي يوردها البعض لتبرير الموقف، في الصراع الذي كان يدور بين الحزبين الكرديين الرئيسيين، وأن نمارس الدور الذي مارسناه دوماً قبل ذلك وبعد ذلك، في ما عدا فترات ١٩٧٥/١٩٧٤، دور تخفيف الصراعات بينهما وتحقيق المصالحة والعمل المشترك. ولا يمكن الادعاء بأن الحزب، بغض النظر عن التنظيم أو الوحدة العسكرية التي شاركت في المزيد من التوتر، تبرة الحزب من أي مسئولية في هذا الصدد، رغم أن المسئولية الكبرى يتحملها الحزبان الكرديان الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني.

\* لم تكن حركة الأنصار الشيوعيين ظاهرة جديدة بل مارسها الحزب في أعقاب سقوط حكم عبد الكريم قاسم ولجوء جمهرة من الشيوعيين العراقيين من الوسط والجنوب ومن إقليم كردستان إلى الجبال وتشكيل وحدات أنصارية مسلحة كانت تعمل تحت قيادة القوات المسلحة للپيشمرگه الكردية التي كان يقودها ملا مصطفى البارزاني،

وبينهم بعض الضباط الشيوعيين الذين لعبوا دوراً مهماً في معارك الحركة الكردية المسلحة والنضال العراقي العام ضد قوات نظام بغداد.

أرى اليوم بأن شعار إسقاط النظام الدكتاتوري في العراق كان صحيحاً، وأن النضال السلمي ضده لم يكن ممكناً حقاً وبصورة علنية، بل كان لا بد من خوض النضال السري ضده، وأن الانتقال إلى كردستان وحمل اسلح لم يكن خطأً بل كان ضرورة أملتتها تطور الأحداث، ولكن قرار تشكيل وحدات أنصارية وخوض الكفاح المسلح من جانب الشيوعيين وبالطريقة التي حصلت لم يكن سليماً، بل كان خاطئاً، وأتحمّل قسطين من المسؤولية في الدفع بهذا الاتجاه. إن هذا التحديد ليس فيه أي إساءة لنضال قوى الأنصار الشجعان سواء الذين سقطوا في ساحات النضال المسلح شهداء أبرار أم الذين خسروا الكثير من جراء وجودهم في حركة الأنصار ونضالهم الطويل أو تعرضوا إلى الكثير من المشكلات، بل يستوجب تحديدها بصراحة ووضوح وتحمل مسؤولية ذلك ايضاً.

أقامت حركة الانصار الشيوعيين علاقات طيبة مع سكان القرى الفلاحية التي كانوا يلجونها في تحركهم في مفاوز قتالية، وغالباً ما كانوا يقدمون المساعدة للأهالي المرضى منهم بسبب توفر طبيب أو مضمّد في العديد من المفاوز. وقد شارك الأطباء الشيوعيون في أنقاذ حياة أو معالجة الكثير من الأنصار المرضى ومن قوات البيشمركة التابعة للأحزاب السياسية الأخرى أو من أهالي القرى. وقد عرف الدكتور صادق (الطبيب مهند أحمد عبد الرحمن البراك) على نطاق واسع في إقليم كردستان بسبب دوره في معالجة الكثير من المرضى خلال فترة وجوده التي تجاوزت عقداً من السنين، إضافة إلى طبيبات وأطباء آخرين.

## المصادر

### المصادر باللغة العربية

- ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد. المقدمة. الجزء الأول كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر.
- أيان كريب الموسوم بـ "النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هابرماس. عالم المعرفة ٢٤٤. الكويت. ترجمة وتقديم د. محمد حسين غلوم. إبريل / نيسان ١٩٩٩ م.
- بابان، طه. عالم الكرد المرعب. الكتاب الأول (تحقيق وتأليف). سلسلة كتب. كردستان العراق. مارس ٢٠٠٢.
- بالمر، ما يكل أ. حراس الخليج، تاريخ توسع الدور الأمريكي في الخليج العربي ١٨٣٣-١٩٩٢. القاهرة. مركز الأهرام. مؤسسة الأهرام. ١٩٩٥.
- الجزائري، زهير. الفاشية: الفكرة والممارسة. منشورات أيار. قبرص. ١٩٨٣.
- جوناثان سي. راندال. الحرب الإيرانية العراقية. الموقع بتاريخ ١٩٩٩-٢٠٠٣ مشروع حول "جرائم الحرب".
- حبيب، كاظم. المأساة والمهزلة في عراق اليوم. بيروت. دار الكنوز الأدبية. ط ١. ٢٠٠٠.
- الحزب الديمقراطي الكردي - اللجنة التحضيرية. تقييم مسيرة الثورة الكردية وانهاياها والدروس والعبر المستخلصة منها. أوائل كانون الثاني ١٩٧٧.
- حسين، صدام. رغبتنا في السلام من موقع الاقتدار المبدئي العادل. بغداد. دار الحرية للطباعة. ط أولى. ١٩٨١.
- الحلاق، الشيخ عبد الخالق. عن وثائق المؤتمر القطري السابع لحزب البعث العربي الاشتراكي.
- الحملة العالمية لحقوق الإنسان. الإعلان الدولي لحقوق الإنسان. الأمم المتحدة. جنيف. سويسرا. ١٩٩٢
- الخرسان، صلاح. التيارات السياسية في كردستان العراق. قراءة في ملفات الحركات والأحزاب الكردية في العراق ١٩٤٦-٢٠٠١ مؤسسة البلاغ للطباعة والنشر والتوزيع-بيروت. ٢٠٠١.

- خير الله، طلفاح. "ثلاثة كان على الله أن لا يخلقهم وهم: فارس ويهود والذبان". دار الحرية للطباعة بغداد. ١٩٨٢. دار الثورة. بغداد. ١٩٧٤.
  - رسول، فاتح. صفحات من تاريخ كفاح الشعب الكوردي. الجزء الثالث. ترجمة كمال غمبار. السليمانية. مطبعة شفان. ٢٠٠٦.
  - رشيد، قادر (ابو شوان). پشتأشان بين الألام والصمت. طبع في السويد بدون أسم دار الطباعة وبدون تاريخ.
  - الزيدي، أحمد. البناء المعنوي للقوات المسلحة العراقية. بيروت. دار الروضة للطباعة والنشر والتوزيع. ط ١. ١٩٩٠.
  - زيني، محمد علي د. الاقتصاد العراقي. لندن. الرافدين للنشر والتوزيع. ط ١. ١٩٩٥.
  - السامرائي، وفيق. حطام البوابة الشرقية. الكويت. شركة دار القبس للصحافة والنشر. تموز/يوليو ١٩٩٧.
  - الطالباني، جلال. حول القضية الكردية في العراق. الاتحاد الوطني الكردستاني. تشرين الثاني ١٩٨٨. محمد، عزيز. سياستنا. دمشق - قبرص. مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي. (بدون تاريخ).
  - الطالباني، جلال. حول القضية الكردية في العراق. الاتحاد الوطني الكردستاني. تشرين الثاني ١٩٨٨.
  - العبيدي، محمد د. حقيقة ما جرى في حلبجة العراقية ( الملف الكامل - الجزء الرابع ج.٤).
  - كريم، حبيب محمد. تاريخ الحزب الديمقراطي الكردستاني. العراق (في محطات رئيسية) ١٩٤٦-١٩٩٣، ط١، مطبعة خه بات-دهوك. ١٩٩٨.
  - كوغلن، كون. صدام الحياة السرية. كولون. دار الجمل. ٢٠٠٥.
  - محمد السعيد إدريس: النظام الإقليمي للخليج العربي - مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت الطبعة الأولى - ٢٠٠٠.
- المصادر باللغات الأجنبية
- معلوف، أمين. الهويات القاتلة. ترجمة نهلة بيضون. دار الجندي. دمشق. ١٩٩٩.
  - مكية، كنعان. كيف تتصاعد القسوة؟ فصل من كتاب القسوة والصمت. في: مجلة الأنفال. العدد الأول. ٢٠٠٠.



- منّاع، هيثم د. دولة القانون في تونس! مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان. القاهرة. ١٩٩٩.
- منير البعلبكي. المورد. دار العلم للملايين. بيروت. ١٩٨٤.
- ميكافلي، نيقولو. الأمير. ترجمة الدكتور فاروق سعد. طبعة ١٢. منشورات دار الآفاق الجديدة. بيروت. ١٩٨٥.
- النصراوي، عباس د. الاقتصاد العراقي. بيروت. دار الكنوز الأدبية. ط ١. ١٩٩٥.
- الهاشمي. رضا جواد. القانون والأحوال الشخصية. الفصل الثالث من كتاب "حضارة العراق" لنبذة من الباحثين العراقيين. دار الجيل. بيروت/بغداد.
- هتتر، أدولف. كفاحي. دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر. الطبعة السادسة ١٩٩٣. ترجمة لويس الحاج. دمشق ١٩٩٣.
- وزارة الثقافة والإعلام. جهود السلام الدولية لإيقاف الحرب العراقية-الإيرانية. بغداد. دار الحرية للطباعة. ط ٢. ١٩٨٤.

#### المصادر باللغات الأجنبية

- amnesty international: Iraq "Disappearances": Unresolved cases since the early 1980s, London, AI Index: MDE 14/05/97, Distr: SC/CO/GR, October 1997
- Autorenkollektiv: Erhard Lange und Dietrich Alexander (Hrsg.). Philisophenlexikon. Dietz Verlag Berlin. 1983.
- Carsten Klingmann (Hrsg.). Rassenmythos und Sozialwissenschaften in Deutschland. Beitröge zur sozialwissenschaftlichen Forschung. Band 85. Westdeutscher Verlag-Opladen. 1987.
- Carsten Klingmann (Hrsg.). Rassenmythos und Sozialwissenschaften in Deutschland. Beitröge zur sozialwissenschaftlichen Forschung. Band 85. Westdeutscher Verlag-Opladen. 1987.
- Deutsches Aertzblatt 95. Heft 1-2. 5. Januar 1998. Traumatisierung kurdischer Kinder durch
- Eckhard J. Dittrich. Das Weltbild des Rassismus. Cooperative-Verlag. Frankfurt am Main. 1991.
- El-Shazly, Nadia El-Sayed Dr. The Gulf Tanker War, Iran and Iraq's Maritime Swordplay. London, Macmillan Press, LTD and New York, St.Martin's Press, INC. 1998. pp. 82-86.
- Emin, Noshirwan Mustafa . From the Danaube Shore to the Nawzang Valley. Berlin. 1997.

- Frank Deppo. Georg Fieberth. Rainer Rilling (Hrsg.). Antifaschismus. Dietz Verlag. Berlin. 1996. Ein Beitrag von Gudrun Hentge mit dem Titel: ("Rassen" definieren - wie Kant es tat ...?).
- Fröhder, Christoph Maria. Ein Bild vom Krieg, Meine Tage in Bagdad. Taschenbuch. Hoffmann und Camp Verlag. Hamburg. 2003.
- Fromm Erich. Gesamtausgabe. Band VII. Aggressionstheorie. dtv. Deutscher Taschenbuch Verlag. 1989. S. 362/363.
- George W. Stocking. "French Anthropologie in 1800". Isis. LV (1964) und Cuviers Le regne animal. Paris. 1817 .
- Henry, Ernst. Der Antimensch. APN-Verlag. Moskau. 1990. S. 8/9.
- Hertz, Friedrich Prof. Dr. Handwörterbuch der Soziologie. Rasse. Halle/Saale. 1931.
- Lange, Erhard & Alexander, Dietrich (Hrsg.) Autorenkollektiv. Philosophenlexikon. Dietz Verlag. Berlin. 1983. S. 42-49.
- Müller, Helmut M. Schlaglichter der deutschen Geschichte. Bundeszentrale für politische Bildung. Bonn. 1988.
- Nohlen, Dieter. (Hrsg.). Wörterbuch. Staat und Politik. Staatsformenlehre von Eckhard Jesse. 4. Auflage. Piper. München. 1996.
- Poliakov, Leon. Der arische Mythos. 1. Auflage. Junius Verlag. Hamburg. 1993.
- Rasoul, Fadil. . Irak - Iran Ursachen und Dimensionen eines Konflikts. Wien. Köln. Böhlau Verlag. 1987.
- Reinhard, Wolfgang. Geschichte der europäischen Expansion. Kahlhammer Verlag Stuttgart. Berlin. Kln. 1990. Bd. 4.
- Robert Miles. Rassismus. Argument-Verlag. Hamburg. 1991.
- Sammelband. Irak – Iran, Internationale Dimensionen eines regionalen Konflikts. Herausgegeben vom AstA der Freien Universität Berlin. Seminar: Der Krieg Irak – Iran. Vom Blitzkrieg zum Stellungskrieg. Wolfgang Steinke. Berlin. Im eigenverlag. 1988.
- Siegwart-Horst Geunther. Stumme Zeugen eines Krieges. Richard Mack GmbH. Mellrichstadt. 1995.
- Strohmeier, Martin & Yaclan-Heckmann, Lale. Die Kurden- Geschichte - Politik - Kultur. Beckische Reihe. Verlag C. H. Beck. München. 2000
- Rasoul, Fadil. Irak Iran: Ursachen und Dimensionen eines Konfliktes. Boehlau Verlag. Wien. 1987. [www.geocities.com/iraq68/halabcha.htm](http://www.geocities.com/iraq68/halabcha.htm) - 12k - [Im Cache](#) - [Ähnliche Seiten](#)[articles-to-read.blogspot.com/2005/03/4.html](http://articles-to-read.blogspot.com/2005/03/4.html)

- Veit, Barbara / Wiebus, Hans-Otto. Hass macht die Erde kalt. Die Wurzeln des Rassismus. Deutsche Welthungerhilfe. Peter Hammer Taschenbuch. Wuppertal. 1993. Vgl: Skuballa, Markus. Die Internationale Staatengemeinschaft und der Irak-Iran Krieg 1980-1988. Fachbereich 1: Geisteswissenschaften/Politikwissenschaft  
Hauptseminar: Krisenherd Naher Osten. Universität Essen-Duisburg, SoSe:2003.
- Wikipedia. Die freie Enzyklopädie. Claus Schenk Graf von Stauffenberg. 6.7.2007.

#### المواقع الإلكترونية

- [wikipedia.org/wiki/.D8.AD.D8.B1.D8.A8\\_.D8.A7.D9.84.D9.86.D8.A7.D9.82.D9.84.D8.A7.D8.AA. Krieg](http://wikipedia.org/wiki/.D8.AD.D8.B1.D8.A8_.D8.A7.D9.84.D9.86.D8.A7.D9.82.D9.84.D8.A7.D8.AA. Krieg).
- [www.al-vefagh.com/1384/840212/html/ara.htm#s12231](http://www.al-vefagh.com/1384/840212/html/ara.htm#s12231)
- [www.crimesofwar.org/arabic.upload.wikimedia.org/wikipedia/commons/4/49/British\\_gulf\\_war](http://www.crimesofwar.org/arabic.upload.wikimedia.org/wikipedia/commons/4/49/British_gulf_war).
- [www.iraq-ihf.org/ar/home.html](http://www.iraq-ihf.org/ar/home.html). قضية الدجيل. المحكمة الجنائية العراقية العليا.
- . موقع الكتروني ٢٠٠٧/٦/١١ . IslamOnline.net
- موقع إسلام أونلاين. عاشور، مصطفى. الحرب العراقية الإيرانية .. شعبية بشكل جديد. (في ذكرى نشوبها: ١٣ ذي القعدة ١٤٠٠ هجرية).
- موقع الوفاق الإلكتروني في ٢٠/٥/٢٠٠٥..
- موقع بي بي سي نيوز بقلم جيمس مينينديز. نشر المقال بتاريخ ٢٠٠٥/١٢/٢١ بشأن محاكمة المتهمين بأحداث الدجيل.

- ويكيبيديا، الموسوعة الحرة. حلبجة. في ٢٠٠٧/٧/١٢.

- ويكيبيديا الموسوعة الحرة محاكمة صدام حسين في قضية الدجيل. ٢٠٠٧/٧/٦.

#### التقارير والنشرات والوثائق وأوراق عمل

- الاتحاد الوطني الكردستاني. "توضيح حول سير مراحل المفاوضات بين الاتحاد الوطني الكردستاني والحكومة في بغداد" نشرة الخليج. السنة الثالثة العدد الثامن والتاسع في ١٩٨٤/٢/٢٢. صوت الثورة العراقية - كردستان. الاتحاد الوطني الكردستاني. اللجنة القيادية. بيان صادر عن اللجنة القيادية للاتحاد بتاريخ ١٩٨٣/٧/٢٥.

- الاتحاد الوطني الكرديستاني. مشروع المنهاج والنظام الداخلي". أيلول/سبتمبر ١٩٧٦.
- الاتحاد الوطني الكرديستاني. مكتب الإعلام المركزي. الإنصات المركزي. ملفات خاصة. نص اللائحة الإيضاحية المقدمة من قبل هيئة الدفاع عن ضحايا الأنفال إلى محكمة الجنايات الثانية في الجلسة ٥١.
- الاتحاد، جيدة. مراد، عادل. محاولة جادة لكتابة جزء من التاريخ الحديث لكرّ العراق. جريدة الاتحاد الأسبوعية. العدد ست حلقات، ابتداءً من العدد ٣٧٣ في ٢٠٠٠/٦/٩ حتى العدد ٣٧٨ في ٢٠٠٠/٧/١٤. كرديستان. الحلقة الأولى.
- الأمم المتحدة. حقوق الطفل: صحيفة وقائع رقم ١٠. الحملة العالمية لحقوق الإنسان. جنيف. مركز حقوق الإنسان. ١٩٩٢.
- الأبناء الكويتية. التكمه جى، صلاح. السياسة الأمريكية في العراق خلال نصف قرن. مركز دراسات جنوب العراق. مقال في عشر حلقات. الحلقة الأولى. ص ٢. نشر في موقع كتابات الإلكتروني على الإنترنت. بتاريخ ٢٥- آذار/مارت ٢٠٠٥. استناداً إلى ما جاء في بتاريخ ١١/٧/١٩٨٠.
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٩١. صندوق النقد العربي. الكويت. ١٩٩١.
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٩٦. صندوق النقد العربي. الكويت. ١٩٩٢.
- التقرير السياسي الصادر عن المؤتمر القطر الثامن لحزب البعث العربي الاشتراكي - القطر العراقي. كانون الثاني/يناير ١٩٧٤.
- الثقافة الجديدة. مجلة شهرية يصدرها الحزب الشيوعي العراقي. البيان السياسي للجهة الوطنية القومية الديمقراطية. في ١٢/١١/١٩٨٠. العدد ١٢٦، تشرين الثاني / كانون الأول ١٩٨٠.
- الثقافة الجديدة. مجلة شهرية يصدرها الحزب الشيوعي العراقي. العدد /١٩٨٠. السنة ٢٧. (١٢٤). بيان اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي في ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨٠.
- الثقافة الجديدة. مجلة شهرية يصدرها الحزب الشيوعي العراقي. العدد ١٢٦. تشرين الثاني/كانون الأول ١٩٨٠.
- الثقافة العالمية، مجلة. دينوا دي باولي. تشارلز داروين ارتقائي أم مذهبي؟. العدد ٩٠ / ١٩٩٨.
- الدليل الإداري للجمهورية العراقية. الجمهورية العراقية. وزارة الحكم المحلي. الجزء الأول. ١٩٨٩-١٩٩٠.
- الذنون، عبد الحكيم. تاريخ القانون في العراق. دار علاء الدين. دمشق. ١٩٩٣.
- رسالة العراق. مجلة شهرية يصدرها الحزب الشيوعي العراقي. إعلام الخارج. لندن. العدد ٣٧-كانون ٢ / يناير ١٩٩٨.

- السياسة الدولية، مجلة. أسامة الغزالي حرب: الحرب العراقية الإيرانية: التطور التاريخي ودوافع الحرب، السنة ١٧ العدد ٦٣ يناير ١٩٨١.
- السياسة الدولية، مجلة. علي إبراهيم: المفاوضات العراقية الإيرانية ومستقبل السلام في الخليج - السياسة الدولية، السنة ٢٦ العدد (٩٩) يناير ١٩٩٠
- السياسية الدولية، مجلة. أحمد إبراهيم - محمود: التنافس الإستراتيجي بين العراق وإيران في الخليج، السنة ٣٥ العدد (١٣٦) إبريل ١٩٩٩.
- الشبيبي، سنان د. ورقة عمل قدمها إلى ندوة فيينا حول الاقتصاد العراقي التي نظمتها الهيئة الاستشارية العراقية في خريف عام ١٩٩٢، إضافة إلى أوراق عمل أخرى ومدخلات مجموعة من الاقتصاديين العراقيين.
- الشرق الأوسط. الخفاجي، عصام د. أرهاب الدولة والأنحطاط السياسي في العراق. تقرير. آيار/مايس - حزيران/يونيو ١٩٩٢ (باللغة الإنجليزية).
- الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي. الحسابات القومية للبلدان العربية ١٩٧٥ - ١٩٨٧ وتقديرات ١٩٨٨. - الجداول التجميعية، الكويت - مايو - ١٩٨٩. الجزء الثاني.
- فيسك، روبرت. عن المطالبة بإنشاء لجنة تحقيق دولية في أحداث حماة عام ١٩٨٢. صحيفة الأنديندنت البريطانية، جريدة. بتاريخ ١٠/٢/٢٠٠٧. ترجمة أسامة المنجد رئيس المكتب الإعلامي في حركة العدالة والبناء. ٢٠٠٧/٢/١٣.
- القبس، جريدة. صحيفة القبس الكويتية في ١٩٨٢/٦/٢٢.
- كُردستان، جريدة. معصوم، فؤاد د. الاتحاد الوطني الكردستاني .. البدايات. جريدة الاتحاد الأسبوعية. العدد ٢٧٣ في ٢٠٠٠/٦/٩.
- كركوك، مجلة. قادر، جبار د. الأنفال: تجسيد لسيادة الفكر الشمولي والعنف والقسوة. مجلة كركوك. العدد ٢٠٠٢/١١. السليمانية.
- المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بدولة الكويت. ترجمة: نجوى حسن.
- المدى، جريدة. المراتبي، توفيق. الحرب وآثارها على تدهور الاقتصاد العراقي (الجريمة الاقتصادية الثانية) ١-٤. جريدة المدى البغدادية. العدد ١٩٣. ٤ أيلول ٢٠٠٤.
- مستغانمي، أحلام. ذاكرة الجسد. ط ٣. بيروت. دار الأداب. ١٩٩٧.
- المنظمة العربية لحقوق الإنسان: تقرير المنظمة. ١٩٩٧.

- المنظمة العربية لحقوق الإنسان. حقوق الإنسان في الوطن العربي. تقرير المنظمة العربية لحقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان في الوطن العربي القاهرة، ١٩٩٧. ص ١٤٢-١٦٠.
- المنظمة العربية لحقوق الإنسان. حقوق الإنسان في الوطن العربي. تقرير المنظمة عن حالة حقوق الإنسان في الوطن العربي. القاهرة. ١٩٩٦
- منظمة العفو الدولية. الولايات المتحدة الأمريكية- وحشية الشرطة في مدينة نيويورك وإفراطها في استخدام القوة-. الأمانة العامة. رقم الوثيقة AMR 51/36/96. لندن. حزيران/ يونيو ١٩٩٦.
- منظمة العفو الدولية. كشف النقاب عن الماضي الدموي للعراق . يوليو/ تموز ٢٠٠٣.. رقم الوثيقة \NWS 21/006/2003
- المؤتمر. جريدة سياسية عراقية. العدد ٩٥٣ في ٢٦ تشرين الأول/ اكتوبر . صفحة دولية ٢٠٠٥.
- وثائق المؤتمر الوطني الرابع للحزب الشيوعي العراقي. ١٠- ١٥ تشرين الثاني ١٩٨٥. ص ٨٠/٨١.
- ورقة عمل. عبد الجبار، فالح د. حلبجه وشقاء الوعي الثقافي العربي. ورقة عمل أقيمت في المؤتمر العلمي الأكاديمي الأول حول الأنفال. عقد في الفترة ١٤-١٦/٤/٢٠٠٢ في مدينة أربيل بكردستان العراق.



